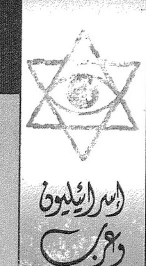
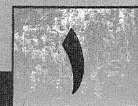
سينا للنشر



اليعازر بعيري

ضبّاط الجيش في السياسة والمجتمع العربي

ترجمة: بدر الرفاعي



ضباط الجيش
في السياسة والمجتمع العربي

الناشر
سـينا للنشـر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم
رئيس التحرير
مصطفى الحسينى

١٨ ش ضريح سعد – القصر العينى
القاهرة – ج . م . ع – ت: ٣٥٤٧١٧٨

ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى

الطبعة الأولى ١٩٩٠

ARMY OFFICERS
IN
ARAB POLITICES AND SOCIETY
ELIEZER BEERI
PRAEGER . PALL MALL
1970

الغـلاف : عماد حليم
الإخراج الفنى : ايناس حسنى

إهـداء 2005
أ/إبراهيم منصور غنيم
القاهرة



١

اليعازر بعيري

ضبّاط الجيش
في السياسة والمجتمع العربي

ترجمة : بدر الرفاعي





اســــرائيليون...

...و

عــــــــرب.

فى هذه المكتبة الجديدة، تقدم سينا للنشر، كتبا اختيرت بعناية هدفها اطلاع القارئ العربى على مناحى التفكير الاسرائيلى، والصهيونى عامة فى شؤون العرب

وهذه المكتبة هى أحد شقى منظور متكامل، شقه الأخر مكتبة أخرى يبدأ إصدارها قريبا؛ عنوانها عرب.. و... إسرائيليون

اسرائيليون وعرب

المحرر: بدر الرفاعى

عرب واسرائيليون

المحرر: عمرو كمال حمودة

يصدر فى هذه المكتبة

١- الحرب العربية- الاسرائيلية

تأليف: حاييم هرتزوج

٢- القنبلة الخفية

(القنبلة النووية الاسرائيلية)

تأليف: فرانك بارنابى

٣- قرارات اسرائيل المصيرية

تأليف: ريهوشو فاط حركابى

من المترجم

فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، وقعت مصر مع العدو الإسرائيلى اتفاقية السلام. وبعد عامين من توقيع الاتفاقية، أبرم الاتفاق الثقافى فى ٨ مايو ١٩٨٠. وبعد عامين آخرين، وفى ٨ مايو ١٩٨٢، قام فى قلب القاهرة «المركز الاكاديمى الإسرائيلى» - أبرز الإنجازات الملموسة لاتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية - بهدف الدراسة المباشرة للواقع المصرى من كافة جوانبه، كخطوة أولى لإحكام السيطرة على العقل المصرى وتوجيه اختياراته*. فمما لاشك فيه أن المعرفة الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أثرها الحاسم فى إحراز النصر على العدو، بل إننا لانجاوز الحقيقة إن قلنا إن إدارة الصراع سياسيا على ضوء تلك المعرفة قد تمكن صانع القرار من إدارة الصراع وإنجاز الهدف دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية. ولقد برزت أهمية هذه المسألة بشكل واضح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وحظيت منطقة الشرق الأوسط بالذات باهتمام كبير، خاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية كقوة كونية جديدة، ذات مصالح استراتيجية فى المنطقة. وقد استلزم ذلك إعادة النظر فى «الاستشراق»، وظهور مايسمى بـ "Area study" ومؤسساتها، مثل «مركز هارفارد للشئون الدولية» و«مركز برنستون للدراسات الدولية» و«معهد دراسات الشرق الأوسط» و«جماعة دراسات الشرق الأوسط».. وغيرها كثير. كما أدى الأمر إلى ظهور مؤسسات تتولى عملية تمويل هذه الانشطة، وأبرزها : «كارينجى»، «روكفلر»، «فورد»، «راند».. الخ**. ولم تتخلف إسرائيل فى هذا المجال، وبدأت منذ وقت مبكر فى الاهتمام بهذا النوع من النشاط. ويمكننا أن نرصد عددا من المؤسسات العاملة فى المجال، مثل مركز «شيلواح» لدراسات الشرق الأوسط وافريقيا، الذى تأسس فى اوائل عام ١٩٦٧، وقسم الاستشراق بالجامعة العبرية بالقدس، وقسم تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا، ومركز دراسات الشرق الأوسط بنفس الجامعة، ومعهد الدراسات الاستراتيجية، وقسم الدراسات الإسلامية بالجامعة العبرية.. وغيرها من المعاهد والمراكز المتخصصة التى قدمت العديد من الدراسات والكوادر العاملة فى هذا المجال.

---

* للمزيد من المعلومات عن المركز ونشاطاته انظر : عرفة عبده على، «تهويد عقل مصر»، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٨٩، وايضا : د. رفعت سيد أحمد، «وصف مصر بالعبرى»، دار سينا للنشر ١٩٨٩.

** من المفيد فى هذا الصدد الرجوع إلى الدراسة القيمة المعنونة : «شبكة دراسات وابحاث الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية» (بالانجليزية) والمنشورة فى العدد ٣٨ بمجلة "Merip Reports" الامريكية.

لقد كانت معاهدة السلام «المصرية – الإسرائيلية» بمثابة الختام للجهاد الاصغر.. الجهاد الأسهل والأوضح، حيث العدو المحدد.. جندى ومدفع. لكنها كانت، فى الوقت نفسه، تدشينا لمرحلة جديدة من الصراع أشد ضراوة، ذات وسائل أكثر تمويها وخداعا، معركة هدفها الأساسى العقل العربى والإرادة العربية. ومن هنا، فإن التصدى للأهداف الصهيونية فى ثوبها الجديد يستوجب مواجهة من نوع آخر، تقوم على الدراية والمعرفة.

وفى هذا الإطار، تأتى ترجمتنا لكتاب «ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى»، كبداية لجهد فى هذا الاتجاه. فالكتاب ليس مجرد استعراض ومناقشة لدور ضباط الجيش فى الوطن العربى كما يوحى عنوانه، وإنما هو نموذج للنظرة الإسرائيلية الصهيونية للعقل والتاريخ العربى.. رؤية شاملة وتعبير نموذجى عن المنظور الصهيونى العام للعرب وتاريخهم وثقافتهم، على درجة عالية من الوضوح والدقة. وربما كان هذا هو السبب وراء تبنى اثنتين من كبريات دور النشر – إحداهما امريكية والأخرى بريطانية – لهذا الكتاب وإصدار طبعته الانجليزية إصدارا مشتركا. فالكتاب يتعرض للتاريخ العربى منذ انقلاب «بكر صدقى» فى العراق عام ١٩٣٦، وحتى عام ١٩٦٦، وهو العام الذى صدر فيه الكتاب فى طبعته العبرية. وعند نشر الكتاب باللغة الانجليزية عام ١٩٧٠، كانت حرب ١٩٦٧ قد وقعت، فأضاف الكاتب بعض التعليقات والملاحظات.

عن الكاتب و الكتاب :

اليعازر بعيرى (وكان اسمه فيما سبق «إرنست باور» Ernst Bauer) من مواليد ١٩١٤ ب ايم بألمانيا. أتم دراسته بجامعة برلين، ثم هاجر إلى فلسطين فى ١٩٣٧. التحق بالجيش ا ائيلى، وشارك فى حرب ١٩٤٨. انضم إلى حزب «المابام»*، وكان مسئولا عن شئون ال العرب بالحزب، كما عمل مديرا لدائرة العمال العرب بوزارة العمل الإسرائيلية. شارك تحرير عدد من الدوريات المتخصصة فى الشئون العربية، وأسهم فى نشاطات المعهد هودى العربى فى «بيت بيرل» التابع للهستدروت، وله أبحاث حول التعايش اليهودى العربى، وإمكانات دمج إسرائيل فى المنطقة !

وتناول الكاتب أمين لمنهج حزبه (المابام)، ذلك النهج الذى يسعى إلى التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية، وهو أمين فى نفس الوقت للسياسات القومية البراجماتية للحزب والتى تتناقض مع شعاراته. فهو عند التحليل النظرى يرتدى مسوح المنهج الاشتراكى العلمى، أما عندما يتعرض للقيادات العربية ومنجزاتها، فإن تلك المسوح سرعان ماتسقط عنه.

---

* تأسس فى يناير ١٩٤٨، فى إطار الجهود لتوحيد ماسمى بيسار الاحزاب العمالية، بعد الانشقاق الذى وقع فى حزب «الماباى» عام ١٩٤٤. انظر : هانى عبد الله، الاحزاب السياسية فى إسرائيل، بيروت ١٩٨١، ص ١٧٩.

فهو يحاول أن يقدم عمله كبحث فيما يسمى بـ «سوسيولوچيه التاريخ»، لكن محاولته هذه تنكشف عن عملية «غسيل مخ» للقارئ، وبالذات القارئ الأوروبى الذى يتوجه إليه المؤلف.. محاولة لتقديم صورة مغرضة– بالطبع– للتاريخ العربى الحديث. فالكاتب حريص– بل هو يلحّ– على ربط الحركات السرية العربية بالنازى وأيديولوچيته. وهو يمدّ *الخط على استقامته* ليصبح *الصراع العربى الاسرائيلى صراع أيديولوچيات*.. *الايديولوچيات النازية للضباط العرب*، *الذين وصلوا إلى الحكم*، فى مواجهة حركة التحرر الاسرئيلية! الأمر الذى يلغى حقائق الجغرافيا والتاريخ، والحقوق العربية المشروعة. ولا يتوقف الأمر عن هذا الحد، فهو يتناول الاشتراكيات العربية باعتبارها اشتراكيات قومية بالمعنى النازى وهو يعتبر كل دعاة الوحدة العربية يمينيين ورجعيين، أما دعاة الانقسام والتجزئة فهم وحدهم التقدميون.

والكاتب وهو يتعاطف – بالطبع – مع الأقليات العرقية والدينية فى المنطقة، بل ويحرضها من طرف خفى. كما يرفض القومية العربية، ويعتبرها عائقا أمام التقدم الاجتماعى، وهو فى كل ذلك يتفق مع الحلم الصهيونى بتقسيم المنطقة العربية إلى كيانات قزمية على اسس عرقية ودينية.* والكاتب لاتختلف نظرته إلى القضية الفلسطينية عن نظرة اليمين الإسرائيلى، فهو يراها قضية لاجئين. كذلك، فإن الكتاب لايخلو من محاولات مستمرة للايقاع بين أقسام المجتمع العربى المختلفة، وبين دوله بعضها البعض، وبين القيادة والقاعدة فى تلك الدول.. وكلها أمور معتادة فى الكتابات الصهيونية التى تتعرض للعرب، وهى أمور رأيت عدم التعليق عليها لوضوحها الشديد أمام القارئ.

وربما كان الفارق الأساسى بين الطبعة العبرية والطبعة الانجليزية هو شماتة المؤلف الفجة لهزيمة العرب فى ١٩٦٧، وهى شماتة لاتتفق وقناع العلم الذى يضعه الكاتب والكتاب لم يلحق بالطبع بالانتصار العربى فى اكتوبر ١٩٧٣.

عن الترجمة :

عقبتان اساسيتان صادفتا هذه الترجمة. الأولى، هى مطابقة النصوص المأخوذة عن أصل عربى على النص الأصلى الذى أخذ عنه الكاتب والتحقق من دقة الترجمة. وقد استدعى ذلك الرجوع إلى المراجع والكتب التى أخذ عنها المؤلف، وهى كثيرة. وبعد مطابقة الترجمة على الأصل، قمت بايراد الأصل.

أما العقبة الثانية فتتعلق بتحقيق المصطلح. فكلمة Desert Corps ، على سبيل المثال، التى تعبر عن وظيفة حرس الحدود فى مصر، يستخدم للتدليل عليها مصطلح «حرس البادية» فى

---

* أنظر : «*المخطط الصهيونى للشرق الأوسط فى الثمانينات*»، الأهرام الاقتصادى، ١٨ أكتوبر ١٩٨٢.

الأردن، أما فى سوريا فيطلق عليها «قوى العشائر». وهذا مثال واحد من مصطلحات كثيرة، كان علىَّ تتبعها وايراد المقابل المستخدم فى البلد موضع الحديث، بل واحيانا فى الفترة التاريخية موضع الحديث. كذلك، فقد قمت بمراجعة اسماء الاشخاص والأماكن على المراجع العربية، قدر الإمكان. وكان علىَّ، بعد ذلك، أن استوثق من المراجع العربية من صحة بعض ما أورده الكاتب من معلومات أو وقائع.

وقد رأيت ترحيل هوامش الكاتب إلى نهايات الفصول، محتفظا بهامش الصفحة لوضع بعض الملاحظات.. **فجميع الهوامش بأسفل الصفحات من وضع المترجم.**

بدر الرفاعى

شكـــــر

أحد لزاما علىّ أن أتوجه بالشكر والتقدير لعدد من الزملاء والأصدقاء الذين كانوا عونا لى فى تحقيق النصوص والمصطلحات الواردة بهذا الكتاب. وأخص بالذكر الاستاذ جلال السيد، الصحفى والكاتب بجريدة الجمهورية، الذى أتاح لى بعض المراجع النادرة بمكتبته الخاصة، والاستاذ أحمد منصور، أمين مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية على ما قدمه من عون. كذلك لا يفوتنى أن أتوجه بالشكر إلى العاملين بمركز الميكروفيلم بالأهرام والأخبار على ما ابدوه من سعة صدر فى البحث عن الدوريات واستخراجها.

أما الصديق الأديب سليمان فياض، فله عميق التقدير والعرفان على تفضله بقراءة مخطوطة الترجمة وتصحيحها لغويا، وعلى ما أبداه من ملاحظات موضوعية قيمّة.

المترجم

مقدمة المؤلف للطبعة الانجليزية

هذه هى الطبعة الانجليزية من كتابنا «ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى»، الذى صدر للمرة الأولى بالعبرية فى عام ١٩٦٦. وفى هذه الطبعة أجرينا اختصارا فى بعض المواقع، وتقديما وتأخيرا- اقتضته الظروف - فى مواضع أخرى . كما قمنا بتصحيح بعض الأخطاء التى اكتشفها المراجعون، والاستعانة بالأدبيات التى ظهرت حديثا فى فهم بعض الحوادث القديمة . وتنصب الاختلافات الأساسية على الفترة الواقعة فيما بين ربيع ١٩٦٦ وخريف ١٩٦٧، وتدخل فى إطارها حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، وماترتب عليها من نتائج فورية. ومن تلك النتائج حدثان هامان يعتبران نهاية لحقبة وبداية لحقبة جديدة ، ونقصد بهما انتحار المشير عامر، ثم الإطاحة بالمشير السلال . كذلك ، فقد توسعنا فى ملاحظاتنا وتقييماتنا بعد أن أجرينا حوارات ولقاءات موسعة مع الضباط المصريين والسوريين والأردنيين الذين وقعوا فى أسر إسرائيل ، فى يونيو ويوليو ١٩٦٧.

إن هذا الكتاب من وضع كاتب يهودى إسرائيلى ، يتعرض لأحداث سياسية وتطورات اجتماعية فى العالم العربى فى عصرنا الراهن ، فى وقت يسود فيه الصراع والتوتر بين الشعبين. كما أن الباحثين عن السلام لم يحرزوا نجاحا يذكر . ولا ادعى لنفسى حياد المراقب، أو اللامبالاة تجاه القضايا محل النزاع. وحتى لو تحققت لى هذه الرغبة فإن القارىء لن يصدقنى. وعلى العموم ، فإن موقفا واضحا أمام الكاتب والقارىء لأكثر موضوعية من ميل التاريخ المعاصر إلى اعتبار الصراعات الراهنة حقيقة مطلقة وأبدية.

إن جميع أشكال البحث، سواء تلك التى تتبنى مايسمى بالموقف الموضوعى أو الحيادى، أو تلك التى تتخذ موقفا مسبقا ، يمكنها أن تسيئ استخدام الحقائق.. إما عن طريق الاختيار العشوائى، أو عن طريق الخطأ فى تقدير الأهمية النسبية للقضايا موضع البحث. وأكبر الكبائر فى هذا الصدد هو تمييع الحدود بين الوقائع ، وبين التحليل أو التقييم التاريخى. ولقد آليت على نفسى أن أورد الحوادث كما وقعت ، ثم أقوم بتحليلها . لكننى لم احجم عن التقييم والتوصل إلى نتائج بعينها. كما أننى ، فى الوقت نفسه، بذلت جهدا كبيرا للفصل بين الوصف، والتحليل، والاستنتاج ، والتقييم.

ويتضمن الكتاب الكثير من النقد - العنيف أحيانا - لعدد من مظاهر الحياة العربية ، وبصفة خاصة لمسألة تدخل سلك الضباط فى الحياة السياسية. وقد يرى البعض فى ذلك نوعا

من العداء الدفين ، لكن العكس صحيح. فالنقد قائم على أساس أن من يقوم بفعل قادر على الإتيان بعكسه. وليست هناك حماقة أكبر من الفهم «المتسامح» لظاهرة سائدة عند شعب آخر، في الوقت الذي تستنكرها فيه، في وطنك. إذ إن هناك اتجاها يرى أن هذا هو ماينبغي أن يكون عليه الموقف التقدمي والمستنير عند التعرض للتخلف. والحقيقة إن هذا شكل من الازدراء المتعالي.

وتتعرض العديد من فصول الكتاب للتاريخ المعاصر. وقد يثور التساؤل حول ما إذا كان الوقت ملائما للكتابة عن حوليات حركات الضباط الحديثة في وقت لاتتوافر فيه للكاتب الوثائق الكافية من سجلات البلاد المعنية . ولاريب أن هناك مسائل معينة يستحيل التحقق من تفصيلاتها بدقة مطلقة. ولكن لايمكن أيضا، الجزم بإمكانية الكشف عن تلك الأمور مستقبلا. وحتى بالنسبة للباحث الذي سوف تتاح له كل المواد الوثائقية، فإنه لن يجد بها مايفيد في دراسة الحركات السرية للضباط العرب. لأن طبيعة هذه الحركات ، وعادات القائمين بها، لم تسمح بتسجيل اجتماعاتهم، أو تبادل الخطابات أو كتابة اليوميات. وحتى لونشرت تقارير أجهزة المخابرات العربية ومخابرات بعض الدول الأجنبية ، فإنها لن تحوى سوى خليط من الوقائع ، والتخمينات، والشائعات، والشبهات، والقدح.

إن مصدرنا الأساسي لدراسة حركات الضباط العرب هو بيانات وتصريحات قادة الانقلابات أنفسهم، تلك المواد التي تنشر بكثافة بعد وصول هؤلاء القادة إلى الحكم. من مذكرات ، وأحاديث وخطب، وشهادات أمام المحاكم . وهذه الإفادات ليست موضوعية بحال. فذاكرة الكاتب عن الماضي تتأثر ، بلاشك ، بعلاقته بزملائه أو معارضيه وقت الكتابة. وفوق ذلك ، فإن كتاب السير الذاتية والمؤرخين لم يكونوا دائما من المهتمين بالكشف عن الحقيقة بحد ذاتها . فتأريخهم يتداخل مع الدعاية ، ويعمل كأداة لتوجيه الرأي العام ، وغرس أفكار بعينها. وعليه، فعند تحري الحقيقة التاريخية في قضايا كهذه، فلا فرق هنالك بين التحليل المقارن للمواد المتاحة مع الإدراك الكامل لحدودها، ومايمكن أن تضيفه أية معلومات موضوعية أو وثائق قد تفرج عنها السلطات مستقبلا. ولكل هذه الاعتبارات ، فإننا لانرى فرقا جوهريا بين دراسة تكتب الآن وبين أي بحث يمكن إنجازه مستقبلا. سواء في إسرائيل أو في أي مكان آخر.

اليعازر بعيري

يونيـــو ١٩٦٩

مدخل

نظرية «المسلك الطبيعى»

فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، أذاع راديو الخرطوم البيان الأول لرئيس الأركان السودانى «إبراهيم عبود» حول انقلابه الذى وقع أثناء الليل.

وقد كان بيان عبود ، من نواح كثيرة، مجرد نموذج لـ «البيان رقم١» الذى يميز الانقلابات العسكرية فى البلاد العربية، أو الـ Pronunciamento المعتاد عند متمردى أمريكا اللاتينية. الشئ الوحيد الجدير بالملاحظة فى بيان رئيس الأركان السودانى هو تعبيره عن فلسفة سياسية عامة.

فالبيان، بعد أن يرسم صورة قاتمة للأزمة التى مرت بها البلاد ، يقول: «ونتيجة لذلك ومن المسلك الطبيعى أن ينهض جيش البلاد ورجال الأمن لإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائى لهـا»[1]

تحدد الانقلاب إذن بوصفه «المسلك الطبيعى».

إن بيان رئيس الأركان يعبر عن وجهة نظر واسعة الانتشار ترى أن الانقلاب ، وإقامة دكتاتورية عسكرية، ينبغى النظر إليه باعتباره المسار الطبيعى فى التطور السياسى للدول العربية فى العصر الحديث.

كان ذلك هو رأى الكثيرين فى السودان وفى غيرها من البلاد العربية، وكذلك عدد من المراقبين الأجانب للواقع السياسى العربى. ألم تكن هناك بالفعل ، أنظمة للحكم يرأسها ضباط الجيش فى مصر وسوريا والعراق .. وهى البلاد العربية الرائدة فى الشرق الأوسط؟ وحتى فى لبنان، كانت الحرب قد انتهت وانتخب رئيس الأركان «شهاب» كرئيس للجمهورية.

إنه لأمر شائع الحدوث فى الدول العربية فى العصر الحديث، أن تنظم مجموعة من ضباط الجيش حركة سرية ، ثم تستولى على السلطة بواسطة انقلاب عسكرى وتحكم مباشرة لفترات تطول أو تقصر، دون أن تعهد – فى معظم الأحيان– بتسيير الأمور إلى حكومة منتخبة.

كان العراق أول من شهد هذا النوع من الانقلابات فى ١٩٣٦. ومنذ ذلك الحين ومعظم البلاد العربية فى الشرق الأوسط عرضة للانقلابات ومحاولات الانقلاب من جانب الضباط . وفى أبريل ١٩٤٩، وبعد أيام قليلة من انقلاب «الزعيم» كتب أحد الصحفيين يقول بأن الانقلاب هو «المسار الطبيعى للموقف فى البلاد»،[2] ومنذ ذلك الحين وهناك قبول متزايد للقول بأن

الانقلابات العسكرية هى «المسلك الطبيعى» فى التاريخ العربى الحديث.

لقد زرعت حكومات الضباط هذه النظرية ، وتعهدتها بالرعاية ، واجتهدت فى ترسيخها . ففى خطابه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ ببورسعيد، ولم تكن قد مرت أسابيع على انقلاب «السلال» باليمن، يتنبأ ناصر بقرب ظهور «سلال سعودى» و«سلال أردنى» يقتلعان الحكم الملكى فى هذين البلدين(٣) . فوصول ضباط الجيش الى الحكم أصبح ضرورة تاريخية.

وناصر - أيضا - هو صاحب البرنامج التطبيقى للنظرية التى أناطت بالضباط الدور التاريخى ، باعتبارهم طليعة ثورية للعالم العربى. وفى كتابه «فلسفة الثورة» يوضح أنه بعد فشل ثورة ١٩١٩ «كان الموقف السائد هو الذى فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل . كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرّب مابين أفرادها إطار واحد، يبعد عنهم ، إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات.. وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب.. وأن يكون فى استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض .. وأن يكون فى يدهم من عناصر القوة المادية مايكفل لهم عملا سريعا حاسما.. ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش.. وهكذا لم يكن الجيش - كما قلت - هو الذى حدد دوره فى الحوادث ، وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هى التى حددت للجيش دوره فى الصراع الكبير لتحرير الوطن».(٤) وفى مكان آخر من نفس الكتاب يتساءل «ناصر»: «هل كان يجب أن نقوم نحن الجيش، بالذى قمنا به فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. لماذا وجد جيشنا نفسه مضطرا للعمل فى عاصمة الوطن ، وليس على حدوده؟ كنا نشعر شعورا يمتد إلى أعماق وجودنا بأن هذا الواجب واجبنا، وإننا إذا لم نقم به نكون كأننا قد تخلينا عن أمانة مقدسة نيط بنا حملها»(٥).

وبنفس الروح يقول «قاسم» فى ١٩٦٠، بأن الجيش «لو لم يقم بهذه الثورة لما استطاع إخواننا خارج الجيش انتزاع حقوقهم بالطرق السلمية . إذ إنهم كانوا قد اخضعوا وغُيّبوا على أمرهم» (٦) وهناك تعبيرات لاتحصى عن هذه المقولة يمكن استخلاصها من كتابات وأقوال الساسة العسكريين العرب. كما أن فكرة الدور التاريخى المنوط بالضباط العرب تحقق انتشاراً خارج العالم العربى. وما لاحظه «كنجزلى مارتن» المحرر بمجلة «نيوستيسمان» خير شاهد على ذلك. فهو يرى أن «نمو الشعور الوطنى فى البلدان المتخلفة يجعل بقاء الاستعمار مستحيلا ، أو على الأقل غير مجز. وعندما يستيقظ وعى هذه البلدان على الفجوة بين فقرها وثراء الغرب الصناعى، واستعماره الطفيلى ، يكون هذا بداية النهاية للإقطاع. وفى العالم العربى ، فإن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة- عندئذ- على إنجاز الثورة المطلوبة»(٧). إنها مجرد صياغة أكثر تعقيدا لنظرية «المسلك الطبيعى» منذ عبود وناصر ، وقاسم.

ويقدم «د. روستو» تنويعات على نفس الرأى . فهو يرى حكم الضباط باعتباره استمرارية تاريخية: «كان الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم عرضة للغزو العسكرى عبر التاريخ. ومعظم

دوله قامت كنتيجة للفتوحات. وكان للأعمال العسكرية دور كبير في معظم التغيرات التي طرأت على نظم هذه البلاد. والثقافة التقليدية للمنطقة مستمدة من دين يضفى على العسكرية هيبة وشرعية. كما أن الجهود التي بذلت لتحديث الثقافة التقليدية عززت - بشكل مباشر أو غير مباشر - الدور القائد للقوات المسلحة ورجالها. وعلى ضوء هذه الخلفية، لايصح أن ننظر إلى الدور البارز والحاسم للجيش فى أوضاع الشرق الأوسط الراهنة باعتباره أمرا عارضا مخالفا لوضع دستورى طبيعى، بل على أنه وضع تاريخى وطبيعى. وعلى العكس من ذلك، فإن الفترات العرضية التى شهدت حكومات سلمية دستورية، بقيادات مدينة (تركيامن ١٩٢٢-١٩٦٠، لبنان من ١٩٤٥- ١٩٥٨، وإسرائيل منذ ١٩٤٨ ينبغى اعتبارها وضعا استثنائيا»؟ [٨]

إن هذا تعميم شديد الجرأة والتبسيط. لكن «روستو» عندما يتعرض لطبيعة الحكم العسكرى ، فإنه يتحلى بالحذر. فهو يقول: «إن النجاح النهائى للنظام العسكرى يعتمد على قدرته على إقامة أو السماح بقيام مؤسسات مدنية دستورية تحد مستقبلا من التدخلات العسكرية .. وباختصار ، إقامة نظم سياسية لا تتحول مؤسساتها إلى أبواق. [٩] وبالرغم مما يبدو - فى إطار منطقه هذا- من أن الحكم العسكرى لم يؤد دوره التاريخى، إلا أن وجهة نظر «روستو» ينبغى أن تصنف ضمن الفريق الذى يرى الانقلابات العسكرية بوصفها «المسلك الطبيعى».. وهذا الفريق هو صاحب نظرية الضرورة التاريخية لحكم الضباط فى العالم العربى.

وهذه النظرية تندرج تحتها ثلاث افتراضات:

١ - يعيش العالم العربى حالة شديدة من التخلف وأزمة انتقال لايمكن تخطيها إلا عن طريق التغيير الثورى للبناء الاجتماعى والنظام السياسى.

٢ - ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب ، باستثناء ضباط الجيش.

٣ - الضباط لديهم القدرة على التأثير فى هذا التغيير.

وعلينا أن ندرس كلا من هذه الفرضيات على حدة . وقبولنا بإحداها ، لايلزمنا تلقائيا بقبول الأخرى.

فلا جدال فى صحة الفرض الأول. إذ إن شعوب آسيا وافريقيا تدرك الآن ، تماما، تخلفها الاقتصادى والسياسى مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة ، بل وحتى بالدول الاشتراكية النامية. وهى تعلم أنه لامجال للحاق بهذه الدول ، أو حتى تقليل الفجوة، إذا لم يطرأ على حياتها تحول جذرى. ومنذ ثمانين عاما، كان جمال الدين الأفغانى يتساءل. «إن الديانة المسيحية بنيت على المسالمة والمياسرة فى كل شىء والديانة الإسلامية وضع أساسها على طلب الغلب والشوكة، والافتتاح والعزة ورفض كل قانون يخالف شريعتها.. ومن وازن بين الديانتين حار فكره - كيف اخترع مدفع كروب ، والمتراليوز وغيرهما بأيدى أبناء الديانة الأولى قبل الثانية! .. فأى عون من الدهر أخذ بأيدى الملة المسيحية- فقدمها إلى مالم يكن فى قواعد

دينها؟ – وأى صدمة من صدماته دفعت فى صدور المسلمين – فأخرتهم عن تعاطى الوسائل لما هو أول مفروض فى دينهم» [١٠] *وفى عام ١٩٣٠ طرح شكيب أرسلان السؤال نفسه بصورته الكلاسيكية فى مقالات له بعنوان: «لماذا تخلف المسلمون؟ ولماذا يتقدم الآخرون؟» [١١] وإلى يومنا هذا لايزال هذا السؤال يسيطر على أذهان العرب والمسلمين. وإذا كان ماضيهم حافلا برجالات دولة ومفكرين يأملون فى البعث عن طريق التطور التدريجى الهادىء، فجميعهم اليوم على قناعة تامة بأن الثورة هى الأمل الوحيد. لقد صارت كلمة الثورة هى المعبر الوحيد عن الرغبة فى التحرر والتقدم فى الفكر السياسى العربى، وأصبح النعت «ثورى» هو أنبل مايتمنى أن ينعت به العربى.

الفرض الثانى فى نظرية "المسلك الطبيعى" يرى أن العنصر المناط به تحرير العالم العربى من التبعية للخارج، ومن الفساد فى الداخل، هو عنصر الضباط. وتقدم هذه المقولة كتبرير للانقلابات العسكرية العربية باعتبارها ضرورة تاريخية. وقد صاغ عتاة المتابعين لهذا الرأى ايديولوجية تؤكد على أن الدور التاريخى الذى حددته تعاليم ماركس وانجلز للطبقة العاملة، منوط – فى العالم العربى – بضباط الجيش، بحيث تكون تنظيمات كالضباط الأحرار بمثابة الطليعة القائدة.. وتحل "فلسفة الثورة" محل "البيان الشيوعى".

إن هذا المدخل يسهل فهم الأحداث وتكرار ظواهر بعينها. فبالرغم من تكرار الانقلابات فى هذه البلاد، لم تجر محاولة واحدة لإحداث ثورة اجتماعية.

فالبلاد العربية، حديثة الاستقلال، تعانى فراغا فى السلطة يجذب الضباط. والطبقة الحاكمة التقليدية من كبار ملاك الأراضى، وأصحاب المهن الحرة المنحدرين عن هذه الطبقة، وعن العاملين فى خدمتها، غير قادرة على الاحتفاظ بالسلطة. ومعارضتها للتقدم الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشير بوضوح إلى تخلف حكمها. ولكن، من يستطيع أن يخلف هذه الطبقة؟.. الطبقة الوسطى مازالت ضعيفة، فهى فقيرة ماليا، وتنقصها القيادة السياسية المسلحة بأيديولوجية واضحة وشاملة. والعديد من المثقفين لايزالون مرتبطين بمصالح أسلافهم ملاك الأراضى. والطبقة العاملة، وهى فى معظمها ذات أصول ريفية، مازالت ضئيلة العدد، وقليلة الخبرة، وغير موحدة، وتفتقد إلى الوعى الطبقى، ومتخلفة فنيا. كذلك يعوق نضال العمال جيش من الفلاحين المتعطلين المتأهبين فى أى وقت للحلول محل العمال المضربين. والملايين من هؤلاء الفلاحين فقراء، يستعبدهم مستغلوهم سياسيا وروحيا. أى الطبقات إذن، أو القوى الشعبية، تستطيع إقامة نظام يضمن الاستقرار والتنمية فى آن؟.

لقد بذلت المحاولات فى عدد من البلاد العربية لتنظيم الدولة على غرار الديموقراطية

---

* طابقنا هذا النص ونقلناه عن كتاب "خاطرات جمال الدين الافغانى الحسينى"، محمد باشا المخزومى، ١٩٨٠ – دار الحقيقة. بيروت. ص ٢٢٣ – ٣٢٦.

البرلمانية الأوروبية. لكن هذا النمط - الذى أخفق وتفسخ فى عدد من دول أوروبا - سرعان ما انهار فى العالم العربى. ويمكن الإدعاء بأن البرلمانية لم تمنح الوقت الكافى كى تتواءم مع الظروف الخاصة للمجتمع العربى. كما يمكن القول بأن البديل لم يكن أفضل.. أو حتى أسوأ. ومع ذلك فإن فشل البرلمانية الغربية - أو ما قدم باعتباره كذلك مازال مستمرا.

فلا عجب، إذن، من أن أية أزمة تواجه أى بلد عربى يمكن أن تهز أسس الدولة من جذورها. والسلطة تبدو متواجدة فى الشارع بشكل غير معلن. والضباط فى مثل تلك الأوقات يعتبرون أنفسهم مسئولين عن حماية البلاد من الفوضى. فالجيش، وفقا لتوصيفه وطبيعته، هو كيان وطنى يمثل كل الشعب بعيدا عن الاعتبارات الطائفية. وهو أكثر القوى تنظيما وكفاءة فى البلاد.. كيان منضبط ، ويحتكر القوة الجسدية، ولا يتردد فى استخدامها.

وكتب أهارون كوهين عند حديثه عن الأحداث التى وقعت فى مصر صيف ١٩٥٢، يقول : ولما كان الحكام القدامى غير قادرين على الاحتفاظ بالسلطة، والطبقة الوسطى أضعف من أن تستولى عليها، والطبقة العاملة غير مؤهلة لهذه المهمة، قام الضباط بملء الفراغ السياسى الناشئ. [١٢] ويقدم "روستو" تقييما مخالفا بعض الشىء إذ يقول : «ليس من الدقة أن ننظر إلى الجيش باعتباره مالئا للفراغ، والأصح أنه تحرك للخروج من المأزق».[١٣] والفارق بين المفهومين - الفراغ والمأزق - ليس كبيرا. فكلاهما يقود إلى نفس النوع من المأزق، ونفس النوع من الحل.

هذا تفسير عام، ومقبول أيضا. ويمكن التدليل عليه بالعديد من البراهين، أهمها أنه كانت هناك - فى مصر وسوريا والعراق - عناصر لديها الوقت وفشلت فى الاستيلاء على السلطة، بينما نجح الضباط فى ذلك. على أن الفرضية الخاصة بالمهمة الثورية للضباط تحتاج إلى تدقيق. هل يمكن أن نعتبر تكرار هذه الحالات النسبى فيما بين الثلاثينات والستينات قاعدة قابلة للتطبيق على العالم العربى؟. هل ما حدث كان حتميا؟. وهل قدر للاتجاه الذى ساد الماضى القريب أن يستمر فى المستقبل؟ هل يضعف، أم يقوى؟. ما الذى يجمع بين مجموعات الضباط فى مختلف البلاد، وما الذى يميزها عن بعضها البعض فى الفترات المختلفة؟.

إن تكرار الانقلابات يبين أنها ليست ظاهرة مؤقتة. لكن التكرار فى حد ذاته ليس دليلا كافيا على انه لم تكن، ولن تكون، هناك قوى أخرى بجانب الضباط يمكنها التأثير فى النظام التقليدى. ولتوضيح ذلك نقول : الجيش يمتلك قوة متميزة وتنظيما هرميا عالى التطور، ويمتلك القدرة على التحرك السريع، وهو - بعكس الحزب السياسى- ليس بحاجة إلى إجماع المتطوعين لتغيير نظام ما أو دعمه. ولكن ، هل هذا كاف للإقرار بأن القوى الأخرى غير موجودة على الإطلاق، ألم تكن الدكتاتورية العسكرية فى السودان - التى استولت على السلطة فى ١٩٥٨ كـ«مسلك طبيعى» للأحداث - هى نفسها التى أطاحت بها انتفاضة المدنيين

بعد أن استشرى فسادها؟ وفى أمريكا اللاتينية هناك تخلف وحاجة إلى تغييرات ثورية .. وهناك أوضاع شبيهة بتلك القائمة فى العالم العربى.. وهناك أيضا تتكرر الانقلابات ولكن ظهور«كاسترو» قدم الدليل على وجود القوى الأخرى . ونحن لانتحدث- بشكل ميكانيكى- عن وجود تشابه بين كوبا والبلاد العربية، أو حتى بين السودان ومصر والعراق.

وعلى أية حال، فهناك حقيقة واحدة واضحة: سواء قبل المرء، أو لم يقبل الإقرار بأن وصول الضباط إلى الحكم هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق أو ملء الفراغ، أو إذا تحفظنا فى قبول ذلك باعتباره تجسيدا لضرورة تاريخية ، فإن هذه الظاهرة لا يمكن اعتبارها مصادفة تاريخية.

الفرضية الثالثة فى نظرية «المسلك الطبيعى» ترى أن الضباط ، بالإضافة إلى مسئوليتهم عن ملء الفراغ ، مؤهلون وقادرون على إحداث تحولات ضرورية وثورية فى العالم العربى.

وهذه الفرضية تجد مايؤيدها فى التاريخ العربى. فمع بدء الإصلاحات فى الجيش العثمانى، فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، كان القطاع العسكرى أول وأقدم القطاعات فى البلاد الإسلامية اتصالا بالمدنية الأوروبية. كان الضباط هم طليعة التغريب. وجرى هذا فى وقت كان بإمكان السلطان العثمانى فى القرن التاسع عشر، أو إمام اليمن فى القرن العشرين، أن يمنع تدريس النظرية الإلحادية التى ترى أن الأرض تدور حول الشمس. لم يكن نقص الأطباء يقلل من سلطانهما، بل العكس صحيح. ومع ذلك ، فعندما أشار الأفغانى الى اختراع البندقية الآلية لم يتوان المسلمون فى الحصول عليها، وتعلم كيفية استخدامها، بغرض تأمين سلطتهم فى مواجهة الاعداء فى الداخل والخارج. إلا أنهم فى الوقت الذى تهافتوا فيه على حيازة الحافة القاطعة لتلك المدنية، كانوا يقفون بعناد ضد علوم أوروبا وفكرها السياسى. وفى الفترة مابين غزو نابليون لمصر والحرب العالمية الأولى، كان معظم معلمى الفنون العسكرية فى مصر وتركيا من الأوروبيين والأمريكيين. كما تزايدت بعثات الضباط لتلقى الدراسات المتقدمة فى كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا. وبالطبع، لم يدرس هؤلاء التكتيك العسكرى وفنون القتال فقط، وإنما نالوا أيضا قسطا من المعارف العامة، وأصابوا شيئا من الأفكار الثقافية والسياسية.. وتأثروا بصفة خاصة بالأفكار القومية وبقوة الدولة الدستورية.

لقد أصبح الضباط هم حملة مبادىء الإصلاح والقومية الحديثة . وكان ضباط الجيش على رأس الحركات التقدمية ، مثل ثورة «تركيا الفتاة» ١٩٠٨، التى أسفرت عن قيام جمهورية أتاتورك العلمانية، والتمرد المصرى بقيادة أحمد عرابى فى ١٨٨١.

على أن الأمر بعد الحرب العالمية الثانية لم يظل كما كان عليه فى فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى . فقد استقر احتكار الدولة للقوة العسكرية ، بيد الضباط . ففى العديد من

البلاد العربية تسلم الضباط ، ولأول مرة ، هذه القوة بعد انتهاء النظام الاستعماري. لكن الضباط لم يكونوا وحدهم الذين يحتكرون الأفكار القومية والتعليم الحديث، إذ ظهرت وانتشرت جماعات اجتماعية جديدة ترتكز تعاليمها وطموحاتها على كسر قيود التقليدية. وتضم هذه الجماعات الموظفين والإداريين والفنيين والمهنيين.. أي الطبقة الوسطى الجديدة. وهذه الطبقة على مستوى العالم، وخاصة في الشرق الأوسط ، تعمل نظير الأجر. وهي طبقة لاطموح لديها في امتلاك المؤسسات التي تعمل بها، وبالتالي لامصلحة لها فيها. فمن صالحها- إذن - أن تؤول هذه المؤسسات إلى الدولة ، التي تمتلك بالفعل قطاعا كبيرا منها. وفي هذه الحالة يصبح أفراد الطبقة بمثابة الصفوة الحاكمة في البلاد. ويرصد «م. هالبرن» بدقة ظهور هذه الطبقة الوسطى المأجورة باعتبارها أنشط القطاعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في المجتمع.. من المغرب إلى باكستان(١٤) .

أي مكانة يشغلها الضباط في هذا الحلف؟ «هالبرن» يعتبرهم جزءا مهما من «الطبقة الوسطى المأجورة الجديدة» وممثلا بارزا لها، وهم يمتلكون كفاءات ذات أهمية في دفع الثورة الاجتماعية في الشرق الأوسط. «كلما تزايد تحديث الجيش ، كلما شكل بتركيبه وتنظيمه وروحه وقدراته وأهدافه، تحديا راديكاليا للنظام السياسي القائم. لقد تلقى الجيش التكنولوجيا بترحاب شديد . وكان نفعها وقوتها محل تقدير . أما النظام السياسي، فقد كان يعاني قصورا وعجزا وترددا، ونهما في استهلاك منتجات العلم الحديث. وفي داخل الجيش، بدأ يظهر شعور بالتميز، وسادت المزايا الفئوية والاقتصادية، وتكرست العصبية، وهي أمور لم تظهر بنفس الصورة في قطاعات المجتمع الأخرى» وعندما أصبح الضباط يمثلون مصالح وآراء الطبقة الوسطى الجديدة، أصبح الجيش يشكل أكثر الأدوات قوة في يد هذه الطبقة . إن القوة الجبارة للجيش تكمن في ذلك النوع من الرجال الذين يلتحقون به، والفرص المتاحة لهم، وضعف المؤسسات المنافسة. وعلى عكس معظم الأحزاب في الشرق الأوسط، تتمتع الجيوش بالانضباط وحسن التنظيم ، والقدرة على العمل دون الحصول على موافقة المتطوعين.. كما هو الحال في الأحزاب . وعلى عكس بيروقراطيات الشرق الأوسط، فالجيوش أقل ميلا لتوسيع المسئولية داخل التسلسل الهرمي للقيادة، وأكثر ميلا للتمرد على الأوضاع القائمة. وهذا الجمع بين الانضباط والتحدي يظل فريدا بين تنظيمات المجتمع في الشرق الأوسط»(١٥).

وينظر «هالبرن» إلى سلك الضباط ونشاطاته السياسية باعتباره مظهرا من أوضح مظاهر التحديث . ولكن يظل من الضروري اختبار صحة القول بأن السمة الاجتماعية للضباط ودورهم التاريخي متماثلة من «المغرب إلى باكستان». إذ ينبغي التحقق مما إذا كانت الجماعات الكثيرة المتباينة من الضباط التي ظهرت في الحياة السياسية العربية، خلال الجيل الأخير، تعبر جميعا عن اتجاه واحد ، وأن نتساءل عما إذا كانت تقف دائما إلى جانب التقدم.

إن مايتميز به الضباط من قوة وتنظيم ، وتركيز للسلطة فى يد حفنة صغيرة ، هو أداة عمياء يمكنها أن تخدم أهدافا سلبية كما يمكن أن تكرس لخدمة أهداف ايجابية على حد سواء. وأخيرا، فإن الدور التاريخى للضباط الذين صاروا زعماء لدولهم، ينبغى أن يقيم على ضوء أعمالهم.. فأنت لاتعرف مذاق الطعام إلا إذا أكلته.

وفوق ذلك ، وحتى لوسلمنا بأنه لم يكن هناك مخرج من الأزمة فى مصر والعراق ، فيما بين ١٩٥٠- ١٩٦٠ ، إلا بصعود الضباط الأحرار فى كل من البلدين ، فسنظل عاجزين عن أن نقرر: لماذا والمصلحة من خرج ناصر من صراعه مع نجيب منتصرا؟! أو سبب انتصار قاسم - فى صراعه مع عارف - فى البداية، ثم استيلاء الأخير على السلطة بعد ذلك بأربع سنوات ونصف. إن نظرية «المسلك الطبيعى» شأن جميع النظريات الحتمية، يمكن أن تصرف نظرنا عن اكتشافات شاملة وتفصيلية مثل هذه وغيرها . و«المسلك الطبيعى» مصطلح مستعار من علم البيولوجيا، مثل غيره من المفاهيم الأخرى التى أصبحت شائعة فى القرن العشرين ، كالفضاء الحى .. والصراع من أجل البقاء.. والتعايش.. إلخ.

وهى نظرية تحمل فى داخلها نموا عضويا قائما على قوانين جوهرية ، ترتبط بسببية تعمل فى الحياة الاجتماعية والتاريخ عملها فى الطبيعة. ولكن قياسا دقيقا للتشبيه سوف يقودنا إلى مقارنة للتحركات بين السياسة والشطرنج. ففى أى موقف ، ليست كل الحركات ممكنة.. قليل منها فقط يمكن القيام به، والاعتباط غير وارد. ومع ذلك ، فهناك دائما اختيار بين عدد من الحركات المختلفة الممكنة. هناك حركات تقود إلى النصر، وهناك غيرها يضعف الموقف، ويحدث أحيانا أن تكون حركة معينة هى السبيل للخروج من الموقف الصعب وتحقق مزايا مؤقتة ، ولكن بتقدم اللعب يتضح خطأ هذه الحركة.

إن الكولونيلات العرب يميلون إلى الاعتقاد بأنهم أبطال كذلك على رقعة الشطرنج السياسية. وهم يلعبون - بلاشك - بقطع ثمينة. لكن لعبتهم بحد ذاتها، ينبغى مراجعتها وتحليلها.

هوامـــش

١ – أمين سعيد. تاريخ العرب الحديث، قسم ١٥، الجمهورية العربية المتحدة، جـ٢، القاهرة ١٩٦٠، صـ١٩٥.

٢ – غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، صـ ٦٦.

٣ – الأهرام ، القاهرة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٢.

٤ – جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة، الانطباع العاشر ، القاهرة (١٩٥٤) ؛

Gamal Abdul Nasser, Egypt's liberation, washington, D.C, 1955, 24-3,

٥ – نفسه ، ص١٩- ٢٠ في النسخة العربية، وصـ٣٠- ٣٢ في النسخة الانجليزية.

٦ – MER 1960, 232.

٧ – The New Statesman, London, 16 February 1962.

٨ – Dankwart A. Rustow, The military in Middle Eastern sackiety and politics', in sidny fisher, ed., The military in the middle East. Columbus, Ohio, 1963,9.

٩ – المرجع السابق صـ ١٩.

١٠ – العروة الوثقى، ٣ أبريل ١٨٨٤، – نقلا عن «السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى، القاهرة ١٩٥٧، صـ٢٥٧.

١١ – نـقلاعـن المـنار، القاهرة في Wilfred Cantwell Smith, Islam in Modern history, princeton 1957, 54.

١٢ – Aharon Cohen, Ha'olam ha'aravi shel yameynu, Merhavia 1958, 261.

١٣ – Rustow, 12.

١٤ – Manfred Halpern, the politics of social change in the Middle East and North Africa, princeton 1963, 52.

١٥ – نفسه، ص ٢٥٨ – ٢٦٠.

القســـم الأول
صـراع الضباط من أجل السلطة

«من يعرف الشرق لايدهش لشىء»

ر.ف. بيرتون ١٨٧٩*

* R. F. Burton, in a letter to Ch. Chaille'- long, 14 june 1879, quoted in ch. long, My life in Four Continents, London 1912, vol.2, 240.

(١) العراق من ١٩٣٦ - ١٩٤١

فى أكتوبر ١٩٣٢، تم قبول العراق كعضو بعصبة الأمم، وانتهى الانتداب البريطانى على البلاد. فقد كان العراق أول دولة عربية، فى العصر الحديث، تحصل على الاستقلال، كما شهد أيضا أول تجربة للانقلاب العسكرى.

ففى الثامنة والنصف من صباح يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٣٦، ظهرت فى سماء بغداد خمس طائرات مقاتلة من طائرات سلاح الجو الملكى، تلقى بالمنشورات. وكانت تلك المنشورات موقعة باسم الزعيم* بكر صدقى بوصفه «قائد القوة الوطنية الاصلاحية».

وبكر صدقى كردى الأصل، عمل ضابطا بالجيش العثمانى، وشارك فى نشاطات الحركة الوطنية العربية قبل الحرب العالمية الأولى.[1] وقد حقق مكانة بارزة فى الجيش العراقى فى ١٩٣٣، عندما خطط وأشرف على قمع الانتفاضة الآشورية** وأمر قواته بذبح الأهالى العزل[2]. وفى ١٩٣٥، كان قائدا للقوات التى قامت بقمع هبات الفرات الأوسط. أما وقد اعتبرت قسوته شجاعة، فقد رقى من عقيد إلى زعيم. وقد شغل فى ١٩٣٦ منصب قائد الفرقة الثانية بكركوك. وعندما سافر طه الهاشمى، رئيس الأركان، إلى تركيا فى أكتوبر عين بكر صدقى نائبا له.

وهكذا، استغل نائب رئيس الأركان منصبه المؤقت ليقوم بانقلابه العسكرى، وليقدم سابقة، سوف تشهدها الساحة العربية كثيرا فيما بعد.

كانت المنشورات التى ألقت بها الطائرات موجهة إلى «الشعب العراقى النبيل»، وتضمنت البيانى التالى: «إن الجيش العراقى، الذى يتكون من أبنائكم، قد نفد صبره من الأوضاع التى تعانون منها بسبب تصرفات الحكومة، التى لاهم لها سوى المصالح الشخصية، والإهمال الكامل لمصالح الشعب. ولذلك، فالجيش يطالب صاحب السمو الملك بحل مجلس الوزراء، وتشكيل مجلس جديد يضم رجالا مخلصين برئاسة حكمت سليمان»[4].

بعد ذلك بساعة، أرسل الملك يستدعى السفير البريطانى للتشاور. وبعد ذلك بقليل، عقد

---

* الزعيم : رتبة عسكرية تقابل رتبة العميد. (فيما يخص الرتب العسكرية راجع الملحق المعنون « رتب الضباط العرب».

** الآشوريون : هم طائفة من النساطرة المسيحيين وتقطن قضائى (جولاك وحدك) فى الأناضول - راجع حليم أحمد، موجز تاريخ العراق الحديث (١٩٢١ - ١٩٥٨) - دار ابن خلدون صـ ٩٧.

مجلس الوزراء اجتماعا طارئا برئاسة الملك، حضر السفير البريطانى جانبا منه. وكان بين الحضور ياسين الهاشمى رئيس الوزراء، ونورى السعيد وزير الخارجية ، ومن تصادف وجوده من الوزراء بالعاصمة، باستثناء رشيد عالى الكيلانى وزير الداخلية، الذى قرر البقاء بمقر وزارته لمراقبة الأوضاع الأمنية. وأثناء انعقاد المجلس سلم حكمت سليمان، المرشح لرئاسة- الوزارة إلى كبير الياوران رسالة موجهة إلى الملك. وكانت الرسالة موقعة من كل من بكر صدقى، والزعيم عبد اللطيف نورى قائد الفرقة الأولى المتمركزة فى بغداد . والخطاب يشبه المنشورات من حيث الصياغة والمضمون، ولكنه كان يتضمن إنذارا. فالجيش - كما ورد فى الخطاب - يطالب بتعيين رئيس الوزراء الجديد «خلال ثلاث ساعات» ، وإلا فأن الجيش «سوف يقوم بواجبه لتنفيذ هذا المطلب خدمة للمصلحة العامة»(٦). كانت المنشورات مكتوبة بالآلة الطابعة(٧) ، لكن التمرد كان منظما. ففى اليوم السابق، وفى إطار مناورات الخريف، قامت القوات التى يقودها بكر صدقى باحتلال مواقعها فى قراغان، على مبعدة ٨٠ ميلا شمالى بغداد ، وفى بلدروز، التى تبعد ٥٥ ميلا عن العاصمة. وفى أثناء الليل دخلت القوات إلى بعقوبة التى تبعد ٣٥ ميلا عن العاصمة ، فاحتلت المدينة وقطعت خطوط التليفون والتلغراف مع بغداد، واستعدت للتقدم نحو العاصمة. وبمجرد ظهور الطائرات فى سماء بغداد بدأ الضباط فى توزيع بيانات الانقلاب فى قطاعات العاصمة المختلفة.

لقد كانت المفاجأة تامة للحكومة . ولم ير رئيس الأركان ضرورة لقطع زيارته لتركيا والعودة لاسترداد منصبه من بكر صدقى. فى الوقت الذى كان نورى السعيد يستعد فيه للتوجه إلى السعودية لاستئناف المحادثات الجارية، آنئذ، بين البلدين.

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف ، أى فى موعد المهلة التى حددها الإنذار، قامت خمس طائرات بالتحليق مرة أخرى فوق بغداد، بقيادة الرائد محمد على جواد قائد القوات الجوية. ولكنها لم تلق بالمنشورات هذه المرة، وإنما قذفت بأربع قنابل . واحدة منها بالقرب من مقر رئيس الوزراء، وواحدة بالقرب من مبنى البرلمان، تسببت فى مقتل سبعة من المواطنين. وكانت هذه القنابل إثباتا كافيا للقوة مما دفع ياسين الهاشمى للتعجيل بتقديم استقالة حكومته. وفى اليوم نفسه عهد الملك إلى حكمت سليمان بتشكيل حكومة جديدة. وفى الخامسة مساء قاد بكر صدقى استعراضا عسكريا طاف به شوارع بغداد ، على غرار استعراض موسولينى فى روما.

ومثلما كان إلقاء القنابل ضروريا ، من وجهة نظر المتمردين، كذلك كان التخلص من الهاشمى وزير الدفاع ، واللواء جعفر العسكرى. وكان جعفر من أكثر الشخصيات احتراما فى الجيش العراقى. ففى أثناء الحرب العالمية الأولى، كان من قادة جيش الشريف العربى.. جيش «الثورة العربية الكبرى» ضد الأتراك فى الحجاز . وعمل وزيرا للدفاع فى حكومة العراق

الأولى (١٩٢٠)، وترأس الوزارة بعد ذلك مرتين. وكان متزوجا من أخت نورى السعيد، وأخته زوجة لنورى. كما خدم أخواه، على رضا وتحسين ، كضباط بجيش الشريف، وتوليا وظائف إدارية ودبلوماسية مهمة فى العراق. وهناك كثيرون يعتبرون جعفر العسكرى «أبو الجيش العراقى».

ظهيرة يوم الانقلاب ذهب جعفرمفوضا من قبل الملك، لمقابلة بكر صدقى- فى معسكره بالقرب من بغداد، وذلك للتفاوض معه. وعندما علم بكر صدقى بوصول وزير الدفاع ، صمم على قتله. فى البداية ، دعا بعض أنصاره للقيام بهذه المهمة ولما لم يتقدم أحد منهم، أمر أربعة منهم بإطلاق النار على جعفر . وقد دفنت الجثة - دون مراسم - فى فناء مكشوف . وكان لهذا الاغتيال أثره البعيد.

كان العسكريون ممثلين فى الوزارة الجديدة بشخص واحد هو الزعيم عبد اللطيف نورى، وزير الدفاع. أما بكر صدقى ، فقد فضل أن يبقى خارج مجلس الوزراء ، واكتفى برئاسة أركان الجيش. وكان فى الحقيقة أكبر من الوزارة.

كانت وزارة حكمت سليمان مختلفة عما سبقها من وزارات ليس فقط فى طريقة تشكيلها، وإنما أيضا لأنها ضمت - للمرة الأولى - عناصر قيادية من اليسار. فقد عين كامل الجادرجى، الممثل البارز للاشتراكية فى العراق، وزيرا للشئون الاقتصادية والأشغال العامة. وآلت معظم السلطة الحكومية إلى مجموعة «الأهالى*» ، التى كانت تتكون من الاشتراكيين والإصلاحيين الليبراليين، ممن التقوا مع مجموعة بكر صدقى على هدف تحرير البلاد من التبعية البريطانية.

وكانت الحكومة الجديدة نوعا من الائتلاف العريض بين القادة التقدميين يدعمهم رجال الجيش ، أو هى أشبه بالجبهة الشعبية التى كانت قائمة فى فرنسا آنذاك. وكانت مجموعة «الأهالى» نفسها تضم خليطا متمايزا.. من اليمين بقيادة عبد القادر إسماعيل، إلى الديموقراطيين البرجوازيين. وفى ١٩٣٤، عقد اتفاق سرى مؤقت بين هذه المجموعة وبين بكر صدقى وعبد اللطيف نورى[٩]. وكان الوسيط الرئيسى بين «الأهالى» والضباط وفئات المعارضة الأخرى هو حكمت سليمان، الذى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب «الإخاء» الذى تبنى مطلب مراجعة المعاهدة الأنجلو عراقية لعام ١٩٣٢. وحكمت سليمان من أصل تركمانى، وهو أخ أصغر غير شقيق للمشير محمود شوكت، الذى قام بالهجوم على استانبول فى أبريل ١٩٠٩، عندما كان قائدا للجيش الثالث العثمانى، وذلك لقمع الانتفاضة ضد «تركيا الفتاة» وعزل السلطان عبد الحميد[١٠]. لم يكن التمرد العسكرى بعيدا عن تفكير حكمت سليمان ، ولكن من

* كان ظهور هذه الجماعة فى الثلاثينيات، ولعبت دورا بارزا فى تاريخ العراق الفكرى والسياسى الحديث والمعاصر. لمزيد من التفاصيل راجع: فؤاد حسين الوكيل . جماعة الأهالى فى العراق. ط ٢، ١٩٨٦.

الصعب اعتباره ممثلا للقوى التقدمية، فهو يمتلك مساحات من الأراضى تزيد على ٢٠ ألف فدان.(١١)

وإذا ما فكر حكمت سليمان أو «الأهالى» فى تلقى الدعم من الجيش لإقامة حكومة جبهة شعبية ، فقد أخطأوا. فالتخطيط للانقلاب واختيار توقيته، كان من تدبير بكر صدقى وحده. فهو لم يخبر عبد اللطيف نورى قائد الفرقة الأولى إلا فى ٢٣ أكتوبر ، أى قبل الموعد باسبوع واحد. كما تأخر علم حكمت سليمان إلى ما بعد ذلك فى المرحلة الأخيرة. أما قادة «الأهالى» فلم يعلموا إلا قبلها بثلاثة أو أربعة أيام(١٢). لقد جاءت الحكومة الجديدة عن طريق انقلاب عنيف قام به جزء من الجيش، وسرعان ما انكشف الوهم بأن دور الجيش سيقف عند حد تغيير الوزارة . ففى ١٠ نوفمبر ، ولم يكن قد مضى اسبوعان ، تلقى رئيس الوزراء رسالة من وزير الدفاع الزعيم عبد اللطيف نورى تتضمن طلبا– والأصح أمرا – للوزراء بأن يصدروا التعليمات إلى مرءوسيهم بضرورة معاملة الأهالى الذين يراجعونهم فى الشئون الرسمية بكل عطف ولطف». وهى فى حد ذاتها خطوة جيدة وحكيمة، ولكنها جاءت فى شكل توجيه من وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء، وأظهرت بوضوح من الذى يوجه مقاليد الأمور فى البلاد(١٣).

وسرعان ما انداحت الآمال العريضة فى إحداث تغييرات اجتماعية لتحل محلها خيبة مريرة. فبرامج الإصلاح ، مثل تأميم بعض الصناعات ، وتوزيع أراضى الدولة على الفلاحين والسماح لاتحادات العمال بممارسة نشاطها– وكلها ضد إرادة بكر صدقى ، لم تر النور. وثبت خطأ كل الذين اعتقدوا – سواء داخل العراق أو خارجه – بأن حكومة بكر صدقى هى أول حكومة عربية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية ، حتى وإن كانت تضم عناصر تقدمية حقيقية. لقد استخدم بكر صدقى هذه العناصر فى الاستيلاء على السلطة وتسيير شئون الدولة، بل وتعلم منهم ، لكنه لم يكن على استعداد لأن يشاركوه الحكم أو لتسليم مقاليد البلاد لهم. وهكذا ، أسفر الانقلاب عن مولد الديكتاتورية العسكرية.

وتحول بكر صدقى إلى ديكتاتور يستأثر بالنفوذ والملذات. وكان طبيعيا أن يقترح البرلمان فى ابريل ١٩٣٧، أن تقيم الدولة تمثالا له(١٤). لكن بكر عندما أحسن برد الفعل السئ لمثل هذا الاقتراح، أعلن عدم رغبته فى مثل هذا التكريم. أما بالنسبة لأسرته، فقد ذاع فسادها. إذ يقال إنه أرسل زوجته الثالثة (حيث سبق له أن تزوج وطلق مرتين) وهى راقصة نمساوية إلى الخارج بنية تطليقها كى يتزوج من إحدى أميرات الأسرة المالكة(١٥). وبعد سقوطه، روى محسن أبو طبيخ، وهو من زعماء القبائل البارزين، أن بكر صدقى طلب منه العون لتأييد خططه التى تهدف إلى إقصاء الملك واغتيال بعض القيادات السياسية(١٦). وعلى الرغم من عدم وجود دليل واحد على هذه الخطة، إلا أنه من الصعب أن ننظر إلى رواية أبو طبيخ المفصلة على أنها محض افتراء.

كان الانقلاب العراقى فى ١٩٣٦، العمل الأول من نوعه. وقد لاحظ أحد المراقبين البريطانيين النبهاء على الفور أنه «من أكثر البدع ترويعا». كما لاحظ «أن الانتصارات التى حققها الجيش على رجال القبائل من الشيعة فى الفرات الأوسط، وعلى اليزيديين فى الشمال، وغيرهم قد أعطى الجيش ثقة بغير حدود»[١٧]. وهكذا ، كان ماحدث بداية لنهاية مجهولة العواقب.

لقد كان انقلاب بكر صدقى نموذجا للعديد من الانقلابات التى تلته ، سواء من حيث التنظيم أو المجرى الذى سارت فيه. كذلك تطابقت النهايات التى انتهت إليها الديكتاتورية العسكرية .. أى الإطاحة بها بواسطة فريق آخر من الضباط.

كان من الممكن لمجموعة الضباط أن تنجح فى الحكم لو أنها كانت موحدة . لكن بكرا لم ينجز هذه الوحدة. فقد كان العديد من كبار الضباط يعادونه لعدد من الأسباب، أحدها ذكرى اغتيال جعفر العسكرى. كما زاد من سخط الضباط سوء معاملة بكر صدقى لهم ، تلك المعاملة التى لم تكن معاناة المدنيين بأقل منها، وحياة الفجور التى كان يحياها هو وعائلته. أما ثالث هذه الأسباب، فهو المعارضة الوطنية والفكرية لنظامه. إذ كانت الانقسامات العميقة التى تمزق المجتمع العراقى والدولة تعكس نفسها على ضباط الجيش. الصراعات بين السنة والشيعة .. وبين العرب والأكراد . فبكر صدقى من أصل كردى. وصحيح أن عبد اللطيف نورى العربى الأصل شاركه فى الانقلاب، لكن سرعان ما وضح أن بكر لم تكن لديه النية فى إشراك أحد فى السلطة السياسية، أو تكوين قيادة جماعية من الضباط. وبينما يرى «خدورى» أنه لم تكن لدى بكر طموحات كردية ، يؤكد «جروبا» أنه كان يريد إقامة دولة كردية[١٨]. وعلى أية حال ، فهو قد استبعد العرب من المناصب القيادية فى الجيش والوظائف المدنية ، وأحل الأكراد محلهم. وهو لم يكن ميالا لفكرة العروبة التى كان يتبناها الضباط العراقيون العرب الذين كان شعارهم «عراق عربى»، بل كان يرفع فى المقابل شعار «العراق للعراقيين»، الذى يقدم شخصية قومية مزدوجة للدولة فى مواجهة طموحات الوحدة العربية. وفى مجال التطبيق ، فقد وجدت هذه التحفظات تعبيرا عنها فى تقوية العلاقات السياسية مع تركيا. وكانت صداقة حكمت سليمان، رئيس الوزراء - وهو تركمانى الأصل - المتزايدة لتركيا موضع شك من جانب الوطنيين العرب. فهو لم يكن مجرد الأخ غير الشقيق لمحمد شوكت ، وإنما تلقى هو نفسه تعليمه فى استانبول. وعندما أمضى عدة أشهر فى زيارة تركيا عام ١٩٢٥، عاد بعدها ليشيد بنظام أتاتورك باعتباره النموذج الأمثل[١٩].

ولم يكن بكر صدقى غافلا عن تصاعد المعارضة ضد نظامه . وكان يتخذ احتياطات خاصة للحفاظ على حياته . فهو لم ينم فى مكان واحد ليلتين متتاليتين. لكن كل احتياطاته ذهبت هباءً. ففى العاشر من أغسطس ١٩٣٧، بدأ بكر رحلته إلى تركيا لمتابعة المناورات. وفى اليوم

التالى توقف فى الموصل عدة ساعات للراحة. ولم يغادر المطار لأسباب أمنية. وبينما كان مسترخيا وسط عدد من أصدقائه، ظهر فجأة الرقيب محمد صالح تلعفرى وأطلق عليه الرصاص، فأرداه قتيلا ومعه صديقه ومعاونه جواد ، قائد القوات الجوية.

كان تخطيط الاغتيال متقنا. وكان المتآمرون سبعة من الضباط بقيادة العقيد عزيز ياملكى، رئيس نادى الضباط بالموصل. وهناك احتمال أن يكون المتآمرون قد تلقوا دعما من الخارج. فالصباغ، وهو أحد الضباط السبعة، يقول فى مذكراته: «وقامت فى عهد بكر صدقى وزارة حكمت سليمان، فشجعتنا كافة الدول العربية على اسقاطها»(٢٠). وبالرغم من أنه لم يوضح شكل هذا التشجيع ، فليس ثمة مايؤكد على أن قوله مجرد مبالغة من جانبه. كما أنه لايذكر، على مدى صفحات الكتاب ، واقعة محددة للدعم من خارج العراق.

ولم يقنع المتآمرون بمجرد إزاحة بكر صدقى، فقد كان هدفهم هو إقامة حكومة تعتمد على نفوذهم. وعندما طلب اليهم – بعد عملية الاغتيال بيومين– الحضور الى بغداد، كان جوابهم هو إعلان العصيان. وفى ١٤ أغسطس صرح الزعيم العُمرى ، قائد الفرقة الأولى المتمركزة بالموصل: «لقد أعلن الجيش عصيانه كى يحمى ضباطه الأبرياء .. ونحن نعلن انفصالنا عن بغداد»(٢١) وقد حاول أعوان بكر صدقى فى العاصمة القضاء على التمرد، ولكن سرعان ما اكتشفوا أن قادة الجيش فى السليمانية وكركوك شمالا والديوانية جنوبا، من أنصار المتمردين. كما انضم الى المتمردين الزعيم سعيد التكريتى قائد الفرقة الثالثة ببغداد ، بدعوى الحيلولة دون وقوع حرب أهلية ولضمان وحدة الجيش. ورأى حكمت سليمان أن مصير حكومته قد تقرر، فقدم استقالته فى ١٧ أغسطس ، وتشكلت حكومة جديدة فى نفس اليوم.

وأراد جميل المدفعى، رئيس الحكومة الجديدة، أن يرسى مبدأين: الأول، هو منع تدخل الجيش فى شئون السياسة، والثانى هو «إسدال الستار» على أحداث الماضى القريب.. أى العفو عمن اشتركوا فى اغتيال كل من العسكرى وبكر صدقى. وقد تحقق له المبدأ الثانى دون الأول. ففى الوقت الذى «اسدل فيه الستار» ، استمر تدخل الضباط فى الحياة السياسية، وبصورة أكبر مما مضى.

استمرت وزارة المدفعى فى عملها مدة تزيد على ١٥ شهرا، وهو أمر غير مألوف فى العراق. لكن مظهر الاستقرار الذى كان باديا على السطح، كان خادعا.

وفى ١٩٣٨، قررت مجموعة من الضباط أن تعد نفسها لتصبح صاحبة اليد العليا فى الدولة، وقد عرفت هذه المجموعة باسم «مجموعة السبعة». وكانت تضم خمسة من الضباط السبعة الذين اشتركوا فى اغتيال بكر صدقى.

كان أكثر هؤلاء الضباط عزما صلاح الدين الصباغ، الذى كان برتبة المقدم آنذاك، ويشغل منصب رئيس العمليات بقيادة الأركان العامة، وهو من مواليد الموصل ١٨٩٩. وأصل أسرته

من دمياط بمصر، ثم رحل جده إلى صيدا بلبنان. وفى أواخر القرن الماضى انتقل والده إلى الموصل، حيث زاول العمل هناك، وأصبح من ملاك الأراضى . التحق صلاح الدين بمدارس الموصل، ثم أكمل دراسته الثانوية بمدارس بيروت. وفى عام ١٩١٤ التحق بالأكاديمية العسكرية باستانبول، وفى ١٩١٧ خدم بجبهتى مقدونيا وفلسطين كملازم ثان بالجيش العثمانى. وعمل بعد ذلك بجيش فيصل بسوريا. ثم التحق بالجيش العراقى بدءا من عام ١٩٢١. وفى ١٩٢٤ أتم دورات عسكرية فى كل من الهند وانجلترا وكانت زوجته – أم ولده البكر – انجليزية ، وتوفيت بعد سنتين من زواجها به.[٢٢]

وثانى المجموعة ، هو المقدم محمود سليمان. وهو من مواليد بغداد فى ١٨٩٨. خدم كملازم بالجيش العثمانى، ثم التحق بعد ذلك بالجيش السورى. عمل اعتبارا من ١٩٢٥، بالجيش العراقى، وكان معاونا للملك فيصل ثم الملك غازى . خدم بوحدة الفرسان التى صارت سلاح المدرعات فيما بعد. تأهل كطيار ، وأصبح بعد ذلك قائدا للقوات الجوية[٢٣].

أما كميل شبيب، فهو مقدم بالمدفعية . ولد فى بغداد فى ١٨٩٥، وبدأ الخدمة – مثل زملائه – ملازما بالجيش العثمانى ثم السورى، والتحق بالجيش العراقى منذ تأسيسه فى ١٩٢١. ويمت لعائلة الوادى المعروفة بصلة قرابة ، من ناحية أمه ، وهو أضعف شخصيات المجموعة.

والمقدم فهمى سعيد ، هو رابع المجموعة . ولد بالسليمانية فى ١٨٩٨. ينتمى أبوه لقبيلة العنبك بدجلة الأوسط، أما أمه فتركية . كانت زوجته من أقرباء نورى السعيد. وقد خدم كضابط بالجيش العثمانى، والسورى، والعراقى. وهو أكثر المجموعة حساسية ومزاجية.

أما عزيز ياملكى، فهو المتآمر الرئيسى فى عملية اغتيال بكر صدقى. وظل على ارتباطه بالضباط السياسيين حتى عام ١٩٣٨، وتضاءل نفوذه فى عام ١٩٣٩. وفى ١٩٤٠ ترك المجموعة. كان فى عام ١٩٣٨ برتبة العقيد ويعمل بقيادة النقل الآلى. كان أبوه، «النمرود» مصطفى باشا، رئيسا للمحكمة العسكرية العثمانية التى حكمت على أتاتورك بالإعدام. وكان عمه ، عزيز باشا، سكرتيرا للسلطان. وقد ولد العقيد ياملكى فى ١٨٩٣. وبالرغم من أنه كردى، إلا أن تعليمه تركى من الناحية العملية. فعندما طلب إليه الإدلاء بشهادته فى إحدى القضايا أمام «محكمة الشعب» فى ١٩٥٨، طلب السماح له بإلقاء شهادته باللغة التركية، لأن لغته العربية ليست جيدة[٢٦].

عمل هؤلاء الضباط الخمسة معا، حتى من قبل عملية اغتيال بكر صدقى. وقد انضم اليهم فيما بعد أثنان من كبار الضباط هما : حسين فوزى وأمين العمرى. وكان حسين فوزى قد رقى إلى رتبة الفريق وعين رئيسا للأركان خلفا لبكر صدقى. وهو من أب كردى وأم عربية. وقد حاول قصارى جهده الوقوف موقف الحياد بين الفرق المتصارعة فى الجيش، مؤيدا الجناح الأقوى[٢٧].كذلك لم يكن أمين العمرى من الشخصيات السياسية. وكان يعمل بقيادة الفرقة

بالموصل وقت اغتيال بكر صدقى. وقد رفض تسليم القتلة لسلطات بغداد، إما نتيجة لضغط وقع عليه، أو لأنه اختار الانضمام للمتآمرين وفاء لذكرى استاذه جعفر العسكرى. وينتمى العمرى لواحدة من أسر الموصل العريقة. وفى ١٩٣٥، أصدر كتاب «تاريخ الحرب فى العراق، ١٩١٤- ١٩١٨» فى ثلاثة أجزاء وفى ١٩٣٨ رقى إلى رتبة الفريق وعين قائدا للفرقة الأولى ببغداد[٢٨].

بالطبع ، لم يغب عن الحكومة التقاء هذه المجموعة، وقد حاولت إحباط أية محاولة لتدخل الضباط فى الشئون السياسية. لكن محاولاتها أدت إلى نتيجة عكسية.

ففى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨، أجرى المدفعى تغييرا وزاريا، وأسند منصب وزير الدفاع الذى كان يشغله شخصيا إلى صبيح نجيب. وهو ضابط سابق بالجيش. درس بالأكاديمية العسكرية باستانبول ، وكان عضوا بجماعة «العهد» ، وهو التنظيم السرى للضباط العرب بالجيش العثمانى. التحق فى ١٩١٤ بجيش فيصل بسوريا. وعندما أصبح فيصل ملكا على العراق، عينه معاونا له. كما شغل بعد ذلك منصب المفتش العام للبوليس. ومن موقعه هذا انتقل للعمل بالخارجية، فعمل فى البداية بمفوضية برلين، ثم وزيرا لدى تركيا، ثم مندوبا للعراق لدى عصبة الأمم، ثم وزيرا عاما بوزارة الخارجية.[٢٩]

ومن خلال منصبه الجديد، كوزير للدفاع ، حاول نجيب أن يفرض سلطة الحكومة على الجيش. وكضابط سابق ، ولمدة خدمته فى العمل الوزارى، والتى تفوق مدة خدمة المدفعى -الذى أعطى الجانب الأكبر من جهده لرئاسة الوزارة - أخذ نجيب صبيح يتدخل شخصيا فى العديد من المسائل المهمة. وكان هذا المنحى سببا فى إغضاب الضباط. «فقد اعتاد استدعاء كبار الضباط ليقدموا تقاريرهم أمامه ، بوصفه وزيرا، كما لوكانوا من صغار الأنفار»[٣٠] ولم تكن معارضة «السبعة» موجهة ضد أهدافه، وإنما ضد سطوته. فصبيح لم يعترف بهم كممثل وحيد للجيش، بل حاول أن يرفع الآخرين إلى مستواهم. وهذا مادفع الصباغ إلى أن يتهمه بأنه « حنث بالعهود التى قطعها على نفسه فى بيته.. تنكر صبيح نجيب لوعوده. انقلب علينا وأخذ بمبدأ «فرق تسد» وهى الطريقة المفضلة لدى الانجليز «لأن صبيح يحب الانجليز».[٣١] وفى النهاية ، قرر «السبعة» الإطاحة بالمدفعى.

ويعدد الصباغ سبعة أسباب لهذا القرار، من بينها « تخاذل الحكومة عن مساندة الثورة، فى فلسطين» - وهو إدعاء أصبح يردده كل زعيم عربى فى مواجهة خصومه. أما السبب الحاسم ، فقد كان هو خوف «السبعة» من أن يتأثر نفوذهم أمام موقف المدفعى وصبيح نجيب، وهو خوف له مايبرره.

وفى ديسمبر ١٩٣٨، علم «السبعة» أن الحكومة تنوى إحالة عدد من ضباط الجيش إلى الاستيداع. فقاموا بإرسال المقدم سعيد يحيى الخياط، فى ٢٣ ديسمبر، إلى وزير الدفاع

للتحرى عن صحة ذلك. وعندما عاد الخياط يوكد صحة عزم الحكومة ، قرروا العمل[٣٢]. وفى اليوم التالى، كانت قوات معسكر الرشيد القريبة من بغداد على أهبة الاستعداد للاستيلاء على العاصمة. وكان مجرد التهديد بالتحرك العسكرى كافيا كى تستقيل الحكومة. ففى المساء أبلغ ياملكى رئيس الوزراء بأن الجيش سوف يعلن التمرد إذا لم يقدم استقالته. وفى الحال، أبلغ المدفعى وزراءه باستقالته . وفى اليوم التالى، ٢٥ ديسمبر، قامت الحكومة الجديدة بأداء اليمين.

وهكذا ، وللمرة الثالثة، تفرض مجموعة من الضباط إرادتها على العراق، ولاتكتفى بتحديد من يرحل، ولكنها تختار خليفته. وكان الخليفة هذه المرة هو نورى السعيد.

وعلى ضوء ما انكشف ، فيما بعد، من صراعات بين نورى وهؤلاء الضباط، والتى جعلت منهم أعداء الداء، فإن اختيارهم لنورى كى يتولى رئاسة الوزارة فى ديسمبر ١٩٣٨، لأمر يثير الدهشة . فالصباغ يعرب بعد ذلك بسنوات عن ندمه لعدم الأخذ بنصيحة الملك غازى، الذى كان معارضا لتولى نورى الوزارة. والحقيقة أنهم فرضوه على الملك وعلى البلاد، وأن نورى السعيد، الذى أصبح رئيسا للوزراء للمرة الثالثة، جاء عن طريق انقلاب عسكرى.. أو على الأقل عن طريق التلويح به.

ونورى السعيد بدأ حياته – شأن كثيرين من القيادات العراقية – كضابط بالجيش. ففى عام ١٩١٠، عندما كان عمره ٢١ عاما، أنهى دراسته بالأكاديمية العسكرية باستانبول. واشترك ، بوصفه ضابطا بالجيش العثمانى، فى حرب البلقان ١٩١٢. وفى عام ١٩١٤ التحق بـ«العهد»، وفى نفسى العام ترك الجيش العثمانى، وتوجه إلى البصرة عبر القاهرة[٣٣]. وفى نوفمبر ، هاجمت الجيوش البريطانية البصرة، حيث وقع نورى أسيرا. وفى ١٩١٥ تم ترحيله إلى الهند، حيث مكث هناك حتى ديسمبر. وتوجه بعد ذلك إلى القاهرة حيث التحق بالقوات العربية التى كانت تحارب إلى جانب الحلفاء. وفيما بين ١٩١٤– ١٩١٥ لم يكن له نشاط يذكر، وربما كان يفكر فى إمكانية استخلاص الحقوق العربية عن طريق الحرب مع الجانب التركى، وهو مافعله بعد ذلك. ففى ١٩١٦، ذهب إلى الحجاز. وفى اثناء الحرب صار رئيسا لأركان جيش الشريف، الذى كان يقوده آنذاك صهره جعفر العسكرى. واشترك فى فتح دمشق. ثم رقى بعد ذلك إلى رتبة اللواء، وأصبح أول رئيس لأركان الجيش العراقى تحت قيادة جعفر العسكرى كوزير للدفاع. وفى ١٩٣٠، أصبح رئيسا للوزارة للمرة الأولى. وقد تولى المناصب الوزارية حوالى ١٣ مرة. فقد كان وزيرا للخارجية فى وزارة الهاشمى، التى أطاح بها انقلاب بكر صدقى. وفى يوم الانقلاب لجأ إلى السفارة البريطانية، وتمكن من الهرب إلى مصر، ثم عاد إلى العراق فى عهد حكومة المدفعى.

فى ديسمبر ١٩٣٨، كانت ميول نورى لبريطانيا واضحة بقدر وضوح عداء «السبعة» لها،

ومع ذلك أصر الضباط على تعيينه رئيسا للوزراء. (٣٥) فما الذى أدى إلى هذه الشركة الغريبة؟

يأتى العداء المشترك لرجال بكر صدقى، الباقين بالخدمة، كأحد عناصر الاتفاق بينهما. فبينما كان نورى تواقا للانتقام لمقتل جعفر العسكرى، صديقه وصهره، كان الصباغ يخشى من انتقام اتباع بكر صدقى بعد اغتياله. وكانت خطة صبيح نجيب لاستبعاد عدد من اتباع «السبعة» وإحلال معارضيهم بمثابة تحذير لكل من «السبعة» ونورى، وهذا ما قرب بينهم.

وهناك عامل آخر وراء اتفاق نورى مع «السبعة»، ألا وهو التنافس القديم بينه وبين المدفعى. فمنذ أن أجبر نورى على تقديم استقالة وزارته فى اكتوبر ١٩٣٢، لم يشغل أكثر من منصب وزير الخارجية فى عدد من الوزارات، وبمرور الوقت ازداد توقا إلى منصب رئاسة الوزارة. وتوصل إلى الاستنتاج بأنه لن يستطيع تحقيق هدفه إلا بدعم من «السبعة»، كما حدس أنه يمكنه التخلص من الاعتماد عليهم بعد أن يحقق هدفه.

أما عن دوافع «السبعة» فى تحالفهم مع نورى السعيد - غير عدائهم المشترك لاتباع بكر صدقى - فهى أقل وضوحا. وربما يكون نورى قد خدعهم أثناء المفاوضات السرية التى جرت بينهم قبل الإطاحة بحكومة المدفعى. وإذا صح ذلك، فإنه يصبح من غير العسير أن نفهم ماحدث بعد ذلك.. أى انتقال «السبعة» إلى موقف الكراهية الشديدة لنورى بعد اكتشافهم للخديعة.

أما وزير الدفاع فى حكومة نورى السعيد، فهو طه الهاشمى. وهو طراز آخر من رجال الجيش المحنكين، صعد من الخدمة فى الجيش العثمانى وجيش الشريف إلى قمة الحياة العسكرية والسياسية فى العراق. وهو أخ لياسين الهاشمى، رئيس الوزراء الذى أطاح به انقلاب بكر صدقى ومات فى المنفى بعدها بأسابيع قليلة. وكان طه عند وقوع الانقلاب يشغل منصب رئيس الأركان لـ ١٥ عاما خلت. وكان الوحيد الذى يحمل رتبة العميد، أعلى رتبة بالجيش العراقى. وكان كبار الضباط، باستثناء «السبعة»، يجلونه كمعلم وقائد ويقدرون أمانته. وكانت العلاقة بينه وبين نورى تقوم على أساس الالتقاء فى الآراء العامة وعلى الصداقة الشخصية، فى الوقت الذى التقى فيه مع «السبعة» على أرضية العداء المشترك لأتباع بكر صدقى. وقد لعب دورا رئيسيا كوسيط فى الاتصالات السرية التى سبقت انقلاب ديسمبر ١٩٣٨. وهو الذى لعب دورا فى محاولة رأب الصدع بين نورى و «السبعة»، عندما اتسعت الهوة بينهم فيما بعد. وعندما لم يستطع ان يكون صديقا للطرفين، إنحاز إلى نورى. وبرغم ذلك ظل «السبعة» ينظرون إليه باحترام. ويرى الصباغ أن طه كان «مأخوذا بسحر» نورى. (٣٦)

وفى ٢٤ ديسمبر، عندما «دُعِىَ» نورى لتشكيل الحكومة أبدى تمنعا، تحت دعوى أنه يعارض تدخل العسكريين فى السياسة. ولم ير أنه من «المناسب» ان يقبل، إلا عندما أبلغه الأمير زيد عم الملك وبحضور ممثلين للبرلمان، بأن الملك لم يعينه وفقا لرغبة الجيش، وإنما

بمقتضى الدستور. [٣٧] والحقيقة إن ذلك لم يكن مجرد تظاهر، وإنما اراد نورى أن يكون معلوما للجميع أنه ليس مجرد تابع لمجموعة «السبعة»، حتى بالرغم من أنه لم يبغض ماقدموه من أجل إزاحة الحكومة السابقة.

أما مجموعة «السبعة»، فقد كان لها رأى آخر. بل إن الصباغ يذكر أنه كان هناك اتفاق محدد بين مجموعته ونورى على «تخويل الجيش صلاحية إبداء الرأى فى كل أمر يتعلق باستقالة الوزارات وقيامها، وفى انتقاء رؤسائها». [٣٨] وعلى أية حال، فقد كان نورى - بوصفه رئيسا للوزارة - يتشاور سرا، من وقت لآخر، مع الضباط الذين رفعوه للحكم. ولم يمض وقت طويل حتى عاد الجيش إلى التدخل السافر فى شئون السياسة.

ففى ٤ ابريل ١٩٣٩ توفى الملك غازى إثر حادث سيارة. وطرحت مسألة من يصبح وصيا على ولى العهد الصغير : الأمير زيد أخو الملك فيصل الأول.. أم الأمير عبد الإله، ابن أخت فيصل وأخو أرملة غازى ؟. كان عمر زيد آنذاك ٤١ عاما، بينما عمر عبد الإله ٢٦ عاما. من المحتمل أن يكون الصباغ ورفاقه رأوا أنه يمكنهم تطويع الأمير الصغير وفقا لمشيئتهم، إضافة إلى علاقتهم الوطيدة به. ومن هنا أصر «السبعة» على تعيين عبد الإله وصيا على العرش. وعلى حد قول الصباغ، فقد «كان للجيش اليد الطولى فى حل هذه العقدة». [٣٩] وهذا حقيقى. وللمرة الثانية، خلال ثلاثة شهور، ينصب الضباط رجلا سرعان ماينقلب إلى عدو لدود لهم.

وعندما يستعيد الصباغ وزملاؤه، بعد ذلك، ماحدث يكون تعليقهم : «مساكين أولئك الضباط. إنهم كالشموع تحترق لتنير لغيرها».

لم يسفر تدخل الضباط هذه المرة عن نشوب صراع مع رئيس الوزراء، لأن نورى نفسه كان راغبا فى تولية عبد الاله. لكن الواقعة كشفت عن نية الضباط فى فرض إرادتهم عندما تدعو الضرورة الى ذلك. ولن يمضى وقت طويل حتى تظهر ذريعة لهذا التدخل.

ففى سبتمبر ١٩٣٩، نشبت الحرب العالمية الثانية، لتضاعف من الصراعات الدائرة فى البلاد. فقد كانت معاهدة ١٩٣٠ تلزم العراق بالوقوف إلى جانب بريطانيا فى حال دخول الأخيرة فى حرب. والأهم من كل بنود المعاهدة هو أن العراق فى ١٩٣٩، كان لايزال تحت السيطرة البريطانية. وربما، لهذا السبب بالذات، كان كثير من العراقيين يبدون تعاطفهم مع المانيا. وقد ركزت النازية دعايتها على العراق أكثر من أى بلد عربى آخر، وحققت فى ذلك نجاحا كبيرا، الأمر الذى دفع مفتى القدس إلى اختيار بغداد ملجأ له وقاعدة لعملياته، بدءا من أكتوبر ١٩٣٩. وفى الوقت نفسه، كان مؤيدو بريطانيا أكثر رسوخا وإخلاصا فى العراق، مقارنة بأى بلد عربى آخر، وعلى رأسهم نورى السعيد.

وعندما نشبت الحرب، اقترح نورى أن يعلن العراق الحرب على المانيا، بينما فضل الآخرون الوقوف على الحياد. ثم توصل الفريقان إلى حل وسط يقضى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع

ألمانيا. وهكذا اضطر «جروبا» الوزير الالمانى المتعدد الصلات والنفوذ إلى مغادرة بغداد. ولم يتوقف الصراع بين الموالين لألمانيا، والموالين لبريطانيا.

وكان الموقف من المواطنين الألمان من أعقد المشكلات التى ظهرت آنذاك. إذ قامت الحكومة العراقية باعتقالهم وتسليمهم للبريطانيين، الأمر الذى انتقدته المعارضة بشدة. كما أن قوانين الطوارىء التى فرضت قيودا على الحريات المدنية، والانتصار السريع الذى حققته المانيا فى بولندا، وضعف بريطانيا أمام اعدائها فى أوروبا، والاتفاق الألمانى السوفيتى فى شتاء ١٩٣٩-١٩٤٠.. كل ذلك أضاف - لاشك - مزيدا من الوقود إلى شعلة الدعاية النازية.

وفى ١٨ يناير ١٩٤٠ اغتيل رستم حيدر وزير المالية. وهو - مثل طه الهاشمى - من كبار مؤيدى نورى السعيد. وبالرغم من أن الاغتيال تم بدافع الثأر الشخصى من جانب أحد الموظفين الذين طردوا من الخدمة بسبب الفساد، إلا أن نورى قرر أن يستغل تعاطف الجانى مع النازى. فقرر تحويل الجانى إلى محاكمة شملت عددا كبيرا من قادة المعارضة. وعلى الرغم من أن المحكمة العسكرية اضطرت إلى تبرئتهم، الا أن المعارضة كانت قد ضعفت وانهارت قواها.

وفى منتصف فبراير، قرر نورى السعيد الاستقالة وطلب أن يحل محله رشيد عالى الكيلانى، واقترح أن يستمر طه الهاشمى وزيرا للدفاع، على أن يتولى هو وزارة الخارجية.

ومرة أخرى تتكرر الظاهرة الغريبة .. ظاهرة قيام أحد الساسة بوضع رجل فى السلطة سرعان ماينقلب إلى عدو لدود لذلك الرجل. فالصباغ جعل من نورى رئيسا للوزراء، ومن عبد الاله وصيا على العرش. ثم يجىء نورى الآن مطالبا بتسليم الوزارة إلى رشيد عالى. ما الذى دفع نورى إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة الغريبة ؟

أما عن رشيد عالى الكيلانى، فهو حفيد عبد القادر الكيلانى، أحد فلاسفة القرن الثانى عشر، وواحد من كبار رجال الدين والمتصوفة، ومؤسس الطريقة الصوفية القادرية، القائمة حتى اليوم، ولها اتباع كثيرون فى العالم الإسلامى من موريتانيا إلى الهند. وتعتبر مقبرته ببغداد، والتى ترعاها أسرته، مقاما مقدسا يحج اليه المريدون. وقد ورث عنه حفيده النبوغ والعلم. وشغل رشيد منصب رئيس الوزراء للمرة الأولى فى ١٩٣٣. وفى ١٩٣٩ كان رئيس البلاط الملكى وهو منصب ذو نفوذ كبير ، خاصة إذا كان الملك طفلا والوصى ضعيف الشخصية لايتجاوز عمره السادسة والعشرين. كما كان المنصب متحررا من المسئولية المباشرة. وكان نورى السعيد يعلم تمام العلم معارضة رشيد عالى لسياسته الموالية لبريطانيا. وكان يأمل بوضعه على رأس الحكومة، فى توسيع قاعدتها، وكذلك توريط رشيد ودفعه إلى إعلان موقفه سافرا. فإما أن يعلن تأييده لبريطانيا، وبذلك لايمكنه معارضة نورى فى المستقبل، وإما يسفر عن معارضته، وهنا تحل به الكارثة، ويفقد نفوذه إلى الأبد.

وفى ١٤ فبراير ١٩٤٠، التقى نورى بالضباط، وأبلغهم خطته. صدمت الخطة الضباط، وأعلن فهمى سعيد معارضته الشديدة، وقال لنورى : «أنت تعلم لماذا اسندت رئاسة الوزارة إليك وكيف تم ذلك*، لقد ألبنا علينا بسبب ذلك خصومات كنا فى غنى عنها، ولم يبق وزير سابق لم يناصبنا العداء هو وأتباعه، فكأن عداوة اتباع بكر صدقى لاتكفينا.. إن الفأس سوف تقع على هذا الرأس، على رؤسنا ياباشا.. وانتم دائما على ساحل السلامة».(٤٠)

وعلى مدى اليومين التاليين ازدادت هذه الخلافات بين الضباط، الأمر الذى استدعى تكثيف المشاورات. وتقرر بشكل نهائى، استقالة نورى السعيد. أما حسين فوزى رئيس الأركان، وأمين العمرى قائد الفرقة الأولى، وعزيز ياملكى فقد وافقوا على تعيين رشيد عالى، شريطة حرمان نورى السعيد وطه الهاشمى من أية مناصب وزارية.

واستقالت الحكومة فى ١٨ فبراير، وفى اليوم نفسه أجرى الضباط تصويتا فيما بينهم أسفر عن ظهور أقلية تتكون من كل من فوزى والعمرى وياملكى، ضد أغلبية مكونة من الصباغ وفهمى سعيد وشبيب وسلمان وإسماعيل نامق قائد الفرقة الثالثة. وهناك اثنان لم يحضرا الاجتماع، ولكنهما صوتا لصالح الأغلبية، وهما إبراهيم الراوى قائد الفرقة الرابعة والمقدم سعيد يحيى الخياط.

لم ترضخ الأقلية لقرار الأغلبية، خاصة وأن هذه الأقلية كانت تضم رئيس الأركان وقائد الفرقة المتمركزة فى العاصمة. وحسب مايذكر الصباغ، فقد جرى الاتفاق «على أن تكون اصواتنا حرة لاتتأثر بالمنصب والرتبة كما هو الأمر فى القواعد العسكرية التى تقضى بإعطاء الكلمة للآمر، وفرض الطاعة على المأمور، فيكون لكل عضو من المجتمعين صوت واحد... وهكذا أصبح رأى أكثرية هؤلاء الأعضاء هو رأى الجيش».(٤١) لكن كبار ضباط الجيش العراقى اعتادوا، خلال السنوات الثلاث الماضية، عدم الخضوع لقانون. ولايمكن لرئيس الأركان أن يخضع لقرار صادر عن مرؤوسيه، فقام بإبلاغ الوصى برفض الجيش لوجود نورى السعيد وطه الهاشمى ضمن الوزارة الجديدة. لكن الوصى لم يأخذ بطلبه، نظرا لعلمه بأن حسين فوزى لايعبر عن أغلبية الضباط. ومن ناحية أخرى لم يكن رشيد عالى راغبا فى التورط فى مثل هذا المأزق، وانتهى به الأمر إلى رفض رئاسة الوزارة.

أدى طموح الضباط فى تولية وعزل رؤساء الوزارة إلى صدع فى صفوفهم. ففى ٢١ فبراير رفع العمرى حالة الاستعداد فى فرقته الأولى بمعسكر الوشاش غربى بغداد، ورد رجال الصباغ بالمثل حيث تم استنفار الفرقة الثالثة بمعسكر الرشيد جنوبى بغداد، بقيادة نامق. واتضح، فيما بعد، أن الفرقة الثانية بكركوك تحت قيادة أمين زكى، والرابعة بالديوانية بقيادة

* وردت فى الانجليزية ماترجمته : «أنت تعرف جيدا كيف يصنع رؤساء الوزارة».

إبراهيم الراوى تقفان إلى جانب الصباغ. وفى ظل هذه الظروف، عرض الوصى على نورى العودة إلى رئاسة الوزارة، فقبل على الفور. وكان من أوائل الإجراءات التى اتخذها، إحالة الضباط الثلاثة الذين ارادوا إبعاده إلى الاستيداع، وتعيين أصدقاء الصباغ فى مناصبهم. وهكذا حل أمين زكى محل فوزى فى رئاسة الأركان، وأصبح كامل شبيب رئيسا للفرقة الأولى بدلا من العمرى.

أسفرت الأزمة بتعقيداتها عن بروز شخصية الصباغ. وبعد التخلص من العمرى وفوزى وياملكى، خلت الساحة من الضباط المنافسين له على القيادة. وكان الضباط البريطانيون فى العراق – الذين كانت مخابراتهم تواليهم بكل مايدور فى البلاد – هم الذين ابتكروا تعبير «المربع الذهبى المتوج». والمربع هم الصباغ، وسلمان، وشبيب، وفهمى سعيد، أما التاج فهو طه الهاشمى. وفى مارس ١٩٤٠، حاول طه الهاشمى أن يحد من النفوذ المتزايد للصباغ، فقام بنقله من منصبه كرئيس للعمليات بالقيادة العامة إلى قائد للفرقة الثالثة. ولم يرض الصباغ عن النقل، بالرغم من أنه لم يؤثر فى نفوذه. فالفرقة الثالثة، تتمركز فى بغداد، وتعتبر اقوى فرق الجيش العراقى الأربع إعدادا وتسليحا، كما أن جميع مراكز القيادة لازالت بيد أصدقائه.

لم يتخل نورى السعيد عن خطته لتولية رشيد عالى رئاسة الوزارة، كى يشاركه مسؤلية السياسة الموالية لبريطانيا والمرفوضة شعبيا. ولكى تنجح محاولته الثانية لتنفيذ هذه الخطة كان عليه أن يقنع رشيد عالى بأحقيته فى هذا المنصب، وأن يقنع المربع الذهبى بأن رشيد لن ينقا عليهم. ولكى ينجز هذه المهمة المعقدة، كان على نورى أن يجند شخصية تحظى باحترام كبيـ ،معروفة على مستوى العالم العربى بوطنيتها التى لا تتزعزع، وعلى دراية كبيرة بالـ ـ العراقية، بشرط ألا تكون هذه الشخصية عراقية حتى تكون بعيدة عن مظنة الطمع فى ـصب. ولم يكن هناك من تنطبق عليه كل هذه الصفات بحذافيرها سوى مفتى القدس. وقـ ـل المفتى القيام بمهمة الوساطة والإقناع، وأصاب نجاحا كبيرا. ويبدو أن المفتى كانت له ـ ـة قديمة برشيد عالى. وكان يقدر له عضويته بحزب «الإخاء»، الذى عارض بشدة الاتفاقية الانجلو – عراقية فى ١٩٣٠. كما كانت له علاقات بالضباط «منذ بضع سنين»، كما يقول الصباغ. (٤٢) لم يكن رشيد عالى والصباغ قد التقيا أو تحادثا قبل مارس ١٩٤٠. ومن الواضح أن لقاءهما الأول، الذى رتب له المفتى، كان لقاء تعارف بين كل منهما وبينهما وبين المفتى. (٤٣)

وفى ٣١ مارس ١٩٤٠، ولم تكن قد مرت ستة شهور على الاستقالة وإعادة التكليف، قدم نورى السعيد استقالة حكومته مرة أخرى، وتم تكليف رشيد عالى فى اليوم نفسه.

وسرعان ماوجد الصباغ فى رشيد عالى الكيلانى ضالته. إذ كان من بين الإجراءات الأولى

التى اتخذها رشيد، إصداره الأوامر بتدبير السلاح للجيش من ايطاليا واليابان.. تلك الأسلحة التى كانت بريطانيا لاتستطيع - أو لا ترغب - تقديمها. [٤٤] وقد فعل هذا دون استئذان من البريطانيين، أو حتى إحاطتهم بالأمر. وليس هناك شىء يضمن ولاء الجيش لرئيس الوزراء مثل إمدادات السلاح.

كما وقعت أحداث أخرى جعلت العلاقة بين «المربع الذهبى» ورشيد عالى تنتقل من التعاون الحذر إلى التحالف التام. وهذه الأحداث، وإن وقعت بعيدا جدا عن العراق، إلا أنها كانت قريبة للغاية من قلوب القادة العراقيين. ففى ابريل ١٩٤٠، استولى هتلر على الدانمرك والنرويج فى هجوم خاطف، وفى مايو اكتسحت قواته الأراضى الواطئة، وفى يونيو غزا فرنسا. ثم دخلت ايطاليا الحرب.

وبدا أن انجلترا - التى يمقتونها - لن تبقى طويلا. ففى ٢١ يونيو، أرسل المفتى من بغداد برسالة سرية إلى فون بابن، سفير المانيا فى انقرة، يعبر فيها «باسم الأمة العربية فى كل مكان» عن مشاعر «السعادة الغامرة وعميق التقدير» على الانتصارات التى حققها هتلر «القائد العظيم والمعلم». [٤٥] وإذا لم تكن كلمات المفتى باسم الأمة العربية كلها، فإنها، بالتأكيد كانت باسم رشيد والصباغ ورفاقهما. لكنهم لم يكونوا قادرين على الجهر بدخائلهم. فبالرغم من أن الأسد البريطانى كان يلفظ أنفاسه فى أوروبا، إلا أن مخالبه فى العراق كانت لاتزال قوية وإجابة عن تساؤلات رشيد عالى والمفتى حول إمكانية إعلان الحرب على البريطانيين، قدم الضباط الأربعة إجابة عسكرية واضحة: لايمكن الإغارة على البريطانيين مالم يتوافر للجيش العراقى - علاوة على مايملكه من عتاد - «خمسون دبابة عصرية متوسطة، وخمسون أخرى خفيفة وأسلحة مقاومة للدبابات، وقوة جوية حديثة بإمكانها أن تديم مائتى طائرة». [٤٦]

وهكذا، لم يكن أمام غلاة الموالين للمحور فى ١٩٤٠، أكثر من أن يقترحوا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا. بل إنه لم يكن بمقدورهم أن يطرحوا هذا الاقتراح علنا. ومن الجانب الآخر، اقترح نورى السعيد قطع العلاقات مع ايطاليا، وارسال اثنتين من فرق الجيش العراقى الأربع إلى الجبهة.. البلقان أو ليبيا. كما ألمح إلى أن تكون القوات تحت قيادة الصباغ. لكن الضباط رفضوا هذا الاقتراح بشدة.

كانت السياسة المعلنة لحكومة رشيد عالى - مثل سلفه - هى احترام الاتفاق الانجلو - عراقى. لكن مفاوضات طويلة كانت تجرى مع الألمان فى الكواليس. وكان المفتى هو الوسيط الأساسى فى هذه المفاوضات. وكان الألمان يدركون أنه لايتحدث باسم الحكومة وحدها، وإنما باسم قادة الجيش أيضا. [٤٧] وحتى نورى السعيد كان يسعى لإقامة علاقات مع الألمان. وربما كان دافعه إلى ذلك هو الحصول على مزايا لنفسه ولبلده، دون تحسب للعواقب. وربما كان مدفوعا برغبته فى معرفة نوايا غرمائه. وربما لكل هذه الأسباب مجتمعة. [٤٨] ولكن، ولحسن

حظه، لم يكن الألمان يرغبون فى إقامة علاقات معه. وعلى أية حال، فقد كان توجه نورى الثابت هو تأييد بريطانيا، سواء كان ذلك يعنى العداء للنازية أو للسوفييت. من ناحية أخرى، كان رشيد عالى وبقية الوطنيين الموالين لألمانيا فى العراق، فى صيف ١٩٤٠، يقعون أكثر فأكثر تحت نفوذ المفتى. وقد تحول الصراع الناشب بين الفصائل المختلفة إلى مواجهة مكشوفة أثناء جلسة لمجلس الدفاع الأعلى فى يوليو أو أغسطس ١٩٤٠ (لم يذكر أحد ممن تناولوا الواقعة تاريخا محددا لها).[٤٩] ضم الاجتماع كلا من رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والخارجية، وعددا آخر من الوزراء وكبار ضباط الجيش. وعلى الرغم من أن الصباغ وشبيب لم يكونا من أعضاء المجلس، فقد دعيا للاجتماع بناء على اقتراح من نورى السعيد، لأن الصباغ «مطلع على الأمور من أولها».[٥٠] وقد قدم نورى اقتراحين : قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا، ومنح بريطانيا تسهيلات للتمركز العسكرى والتنقل على الأراضى العراقية. وثار نقاش حاد بين المجتمعين، مما حدا برئيس المجلس- طه الهاشمى، رئيس الأركان - إلى فض الاجتماع. وكان السبب وراء تلك الحدة مذكرة تليت فى الاجتماع، وهى مقدمة من الصباغ باسم قيادة الأركان العامة. وكان واضحا أن الصباغ يؤيد رشيد عالى بقوة مما أثار دهشة نورى، الذى كان، حتى تلك اللحظة، لايعتقد أن الأربعة يعارضونه. وبعد الاجتماع، لم يتبادل نورى والصباغ كلمة واحدة. فقد أصبح الشقاق علنيا.. وأبديا.

لم يكن البريطانيون على علم بمجرى الصراع بصورته السابقة. فعندما أرسل السفير البريطانى، بناء على تعليمات من لندن، إلى الخارجية العراقية مستعلما عن نوايا الحكومة تجاه علاقتها بدول المحور، وعندما تلقى ردا غامضا، أعلن السفير فى نهاية نوفمبر أن رئيس الوزراء العراقى مازال يتمتع بثقة بريطانيا. وفى لندن، أكد لورد هاليفاكس «برغم علمه بخطورة الخطوة» ان السفير يعبر عن موقف حكومته.[٥١] وقد تعرض رشيد عالى لضغوط شديدة من جانب البريطانيين والوصى لحمله على الاستقالة. لكنه رفض أن يرحل ومرة أخرى القى الضباط الأربعة بثقلهم خلفه. وهددوا بتدخل الجيش إذا ماأجبر رئيس الوزراء على الاستقالة، فاستسلم الوصى. ولكن فى ٣٠ يناير ١٩٤١، علم رشيد عالى أن أغلبية البرلمان العراقى تعارض سياسته، وأن النية مبيتة للتصويت على سحب الثقة من حكومته. فطلب رشيد إلى الوصى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. لكن خطته فشلت. إذ لم يلب الوصى الطلب، وتسلل من العاصمة سرا متوجها إلى الديوانية، حيث تتمركز الفرقة الرابعة بقيادة ابراهيم الراوى. وكان الراوى، بالرغم من علاقته بالصباغ، على صلة أيضا بالبيت المالك وبنورى السعيد. فهو من ضباط الجيش العثمانى ذوى الأصل العراقى الذين التحقوا بجيش الشريف أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان فى وقت من الأوقات، المعاون الشخصى للأمير على، أبو عبد الإله.. الوصى على العرش.[٥٢] وهو شخص لاميول سياسية له. وكان فى يناير ١٩٤١، قائد الفرقة الوحيد الذى يمكن للعرش أن يعتمد عليه.

بمجرد العلم بمغادرة الوصى لبغداد، عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ورئيس

الأركان أمين زكى، و «المربع الذهبى». ورأى البعض أنه لاينبغى أن يكون هناك تردد، حتى لو أدى الأمر إلى نشوب حرب أهلية» - وقال فهمى سعيد شيئا بسيطا وواضحا : «الجيش آلة صماء بيد الحكومة بشرط أن تكون وطنية ليس للأجانب تأثير عليها، وبشرط أن يتأكد الجيش والشعب أن القائم على رأس الحكم يبتغى مصلحة البلاد لا مصلحة الأجنبى». (٥٣) وبالطبع، لم يكن هناك شك فيمن هو المخلص للمصالح الوطنية. وإذا ماثار خلاف حول ذلك، فإن على الجيش أن يقرر من هو المخلص، ومن الخائن. وقد بز الصباغ فهمى سعيد فى الحديث عندما قال : «إن الجيش لايطيق أن يرى الجيوش الأجنبية تجوب بلاده وهى مدججة بالسلاح، فلايبدى حراكا، بل يقوم بواجب الشرطة والدرك، وينفذ مايطيب لجيوش العلوج، ويسفك دماء زكية من أحرار الأمة ليوطد الأمن فى البلاد فى سبيل هتك حرماتها. لن يكون ذلك وفى العراق جيش من أبنائه البررة لأنه ينافى شريعة محمد وأخلاق العرب». على أن الموقف النهائى للصباغ لم يكن على مستوى خطبته الرنانة. فبعد ثورته العارمة هذه، نصح رشيد عالى بالاستقالة بقوله : «ليكن للوصى مايريد، ولتستقل الوزارة، ثم نرى ماسيكون، وللبلاد رب يحميها وشعب يذود عنها».

وفى نفس الاجتماع، أعلن رشيد عالى عن نيته فى الاستقالة، وقام الحاضرون بصياغة خطاب الاستقالة. وكانت كلمات الخطاب قوية، تتهم الوصى بالاستسلام أمام الأجانب.

كان موقف الصباغ بحججه العنيفة ونتائجه المعتدلة، تراجعا تكتيكيا يهدف إلى الحفاظ على قوته لحين تأتى اللحظة المناسبة. وأخذ فى التو واللحظة يخطط للاستمرار. فهو يعلم تماما أنه لايقامر بمصيره الشخصى فقط، وإنما بمستقبل بلاده ومصير رفاقه. وهذا ماجعله يوجه الخطاب إلى المجتمعين قائلا :«إن الوصى وزملاءه إنما يهدفون من وراء مناوراتهم، إلينا نحن العسكريين، لا إليكم أنتم الوزراء. ذلك لأن الانكليز لن يهدأ لهم بال طوال وجودنا على رأس الجيش... أما نحن فسنتعرض الآن الى هجوم [الوصى وزملائه مباشرة، وسيقصدوننا رأسا]، وسيعملون على اقصائنا من الجيش... لكننا نقطع على أنفسنا عهدا أننا لن نفسح لهم المجال فهل تؤيدوننا على ذلك كما نؤيدكم ؟». ويخبرنا الصباغ بأن الوزراء أجابوا :«أجل، ونقسم على ذلك».

لكن الصباغ لم يركن كثيرا إلى الاعتماد على يمين الولاء يقسمه مجموعة من الوزراء على وشك ترك الوزارة عنوة، فاتخذ عدد من الخطوات لضمان تولى رئيس جديد للوزراء من اختياره هو. وكانت نية الوصى متجهة لتعيين محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان. فأشاع «الأربعة» أن هذا التعيين يمكن أن يقود البلاد إلى حرب أهلية، وطالبوا بتعيين طه الهاشمى. وأمام هذا التهديد انسحب الصدر، واقترح بنفسه ترشيح الهاشمى، الذى تولى الوزارة بالفعل.

كان «الأربعة» يعتبرون الهاشمى أقرب إليهم من الآخرين، الذين لم يكن تأييدهم لرشيد عالى تأييدا صريحا. فقد كان هو «التاج» لـ «المربع الذهبى المتوج». والآن وقد أصبح رئيسا للوزراء، فقد توقعوا أن يعتمد عليهم فى أداء مهامه. أما عن طه الهاشمى، فقد أراد من جانبه التوفيق بين الوصى و «الأربعة»، وايجاد أرضية مشتركة بين المفتى ونورى السعيد. وكان الخلاف الرئيسى يدور حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا، والموقف من الضباط الأربعة. ولم يكن من الممكن الفصل بين النقطتين. وقد استمرت الاتصالات مع الألمان – التى بدأت برعاية رشيد عالى كرئيس للوزراء – فى عهد طه الهاشمى. (٥٤) كما تزايدت ضغوط بريطانيا من أجل قطع العلاقات مع ايطاليا، فى الوقت الذى اشتدت فيه معارضة «الأربعة» لمثل هذا الإجراء.

وفى أواخر مارس أصدر الهاشمى، الذى كان يشغل أيضا منصب وزير الدفاع، قرارا بنقل كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى إلى قيادة الفرقة الرابعة. (٥٥) كان شبيب أضعف الأربعة. وكانت الفرقة الأولى تعسكر بالعاصمة، بينما الفرقة الرابعة، وهى أضعف فرق الجيش العراقى تعسكر بالديوانية فى الجنوب. كانت دلالة القرار واضحة ولم تترك شكا حول طبيعة الخطوة التالية. وكانت الخطوة التالية هى نقل الصباغ، أقوى الأربعة، من قيادة الفرقة الثالثة أقوى الفرق والمتمركزة فى العاصمة، إلى قيادة الفرقة الثانية بالموصل. وبعد أن تشاور مع رفاقه، رفض شبيب الانصياع لأمر النقل. وكان الهاشمى ينوى الغاء أمر النقل مقابل تعهد «الأربعة» بعدم التدخل فى الشئون السياسية مستقبلا. لكن الضباط كانوا قد قرروا التخلص من غرمائهم نهائيا.

ففى مساء ١٢ ابريل، وفى منتصف الليل تقريبا، توجه أمين زكى رئيس الأركان، وفهمى سعيد قائد سلاح المدرعات إلى منزل رئيس الوزراء، وأخبراه بأن قوات الجيش بالعاصمة قد وضعت فى حالة تأهب، كما وضع قصر الوصى تحت الحصار، وأجبراه على توقيع خطاب استقالته تحت التهديد. وكان الضباط ينوون اتباع نفس الطريقة لإجبار الوصى على تعيين رشيد عالى رئيسا للوزارة. لكن الوصى تمكن من الهرب تحت جنح الظلام، بالرغم من الحصار المفروض على القصر بواسطة الجيش. وأمكنه – بمساعدة المندوب الأمريكى – الوصول إلى الحبانية فى اليوم التالى. ومن هناك توجه إلى البصرة ومنها إلى شرق الأردن. كما استطاع نورى السعيد أن يغادر بغداد، وأن يلحق بالوصى فى عمان.

وهكذا، فى ست مناسبات، خلال الفترة من اكتوبر ١٩٣٦ وحتى مارس ١٩٤١، كان الضباط هم العنصر الحاسم فى عزل وتعيين رؤساء الوزارة العراقية، عن طريق استخدام القوة أو التلويح بها، وكذلك الحال بالنسبة لتعيين الوصى على العرش بعد وفاة الملك غازى. فى البداية جاءت مجموعة بكر صدقى، ثم تلتها مجموعة «السبعة» بقيادة ياملكى، وجاء بعدهم

«المربع الذهبى» بقيادة الصباغ. وحتى نهاية مارس ١٩٤١، كان هناك حرص - فى كل التغييرات التى حدثت - على الالتزام بالدستور من حيث الشكل على الأقل. أما الآن، فإن الوصى على العرش غير موجود كى يجبره قادة الجيش تحت التهديد. لكن حتى هذا المظهر استغنوا عنه. ففى ٣ ابريل أعلن أمين زكى رئيس الأركان أن «الجيش كلف رشيد عالى الكيلانى» بتشكيل «حكومة للدفاع الوطنى». (٥٦) وبعد عدة أيام دعى رشيد عالى البرلمان إلى الانعقاد ولإقرار الوضع الجديد. وكان هناك تصميم اجماعى على عزل الوصى وتعيين الشريف شرف، أحد أفراد الأسرة المالكة، بدلا منه. وبعد سقوط رشيد عالى، اعتبرت كل هذه الإجراءات غير شرعية. فطبقا للدستور، من حق الوصى وحده دعوة البرلمان للانعقاد. كما أن الاجتماع تم بحضور أقل من نصف الأعضاء، ولم يكن تصويت من حضر معبرا عن إرادته الحرة.

كانت حكومة رشيد عالى تعتمد اعتمادا كليا على قادة الجيش والمفتى. وكانت الهيئة المتحكمة عبارة عن لجنة تكونت فى ٢٨ فبراير ١٩٤١، وتضم سبعة أشخاص. ولم يذكر الصباغ فى مذكراته سوى أسمائهم الحركية.. «أسماء مستعارة لكرام ليس بوسعى الآن أن اذكر اسماءهم، لهم مكانة سامية بين أرباب القوة الإجرائية والسياسية فى العراق وفلسطين وسورية.» (٥٧) أما الآن، فإن شخصياتهم الحقيقية صارت معروفة دون شك. وفوق ذلك، يسجل جروبا - وزير المانيا السابق بالعراق والمسئول فى ذلك الحين عن الشئون العراقية بالخارجية الالمانية - بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ وجود لجنة سرية «للتعاون مع الدول العربية» ومقرها بغداد. ورئيسها وأعضاؤها هم أنفسهم اعضاء لجنة ١٩٤١، إضافة إلى ممثلين عن ملك العربية السعودية، وممثلهما عن سوريا أحدهما شكرى القوتلى. (٥٩)

كانت لجنة ١٩٤١، والمكونة من العراقيين فقط، باستثناء المفتى، موالية ولاء تاما لألمانيا. ولم تكن مجرد كيان للتشاور والتعاون، بل تعمل وفق قسم يتلوه العضو، وفيه «يعاهد الله على ان يجعل من مضمون القسم نبراسا يسير على هديه فى كل تصرفاته، يعاهد الله على أن يعمل بكل ماأوتى من قوة لإنقاذ البلاد العربية... وأن يكون «مصطفى» ناظما لنا ورئيسا مطاعا».(٦٠)

و «مصطفى» رئيس اللجنة، هو المفتى. أما الأعضاء، فكان ثلاثة منهم من الضباط : الصباغ، وفهمى سعيد، ومحمود سلمان، ثم ثلاثة من المدنيين : يونس السبعاوى، وهو عربى قومى متعصب ومن المعجبين بهتلر، وقام بترجمة كتابه «كفاحى» إلى العربية، وعمل وزيرا للشئون الاقتصادية بوزارة رشيد عالى الكيلانى. ثم ناجى شوكت، الذى كان وزيرا للعدل ضمن وزارة رشيد عالى أيضا، ثم وزيرا للدفاع فى وزارة رشيد عالى ١٩٤١، وكان يتولى الاتصالات السرية مع فون بابن، السفير الالمانى بتركيا. أما الثالث فهو رشيد غالى الكيلانى.

كان تشكيل حكومة رشيد عالى فى ابريل ١٩٤١، بعد شهر واحد من قيام اللجنة السرية واتخاذ ذلك شكل الانقلاب «بناء على طلب الجيش»، أمرا قوى الدلالة. إذ كان شهر ابريل من الأشهر الحرجة فى تطور الحرب العالمية الثانية. ففى ذلك الشهر اجتاحت القوات الالمانية يوجوسلافيا واليونان، وتوغلت فى شمال افريقيا حتى وصلت إلى السلوم على الحدود المصرية. وتوجه هجومهم العسكرى نحو الشرق، وملأت انتصاراتهم قلوب اصدقائهم فى بغداد أملا وزادتهم جسارة. ومن ناحية أخرى عزم البريطانيون على تعزيز مواقعهم فى البلاد.

ففى ٢٨ ابريل أعلن السفير البريطانى ان قوة بريطانية قوامها الفى جندى سوف تصل إلى البصرة فى اليوم التالى، قادمة من الهند. وأعلن رشيد عالى ان حكومته لن تسمح بنزولهم قبل رحيل الكتائب البريطانية التى وصلت من قبل. وكان الجميع يعلمون ان البريطانيين لن يقبلوا هذا الشرط. وفى ٢٩ ابريل حل الجنود البريطانيون بالبصرة. وفى أول مايو، حاصر الجيش العراقى القاعدة الجوية الملكية البريطانية بالحبانية، والتى تبعد ٥٠ ميلا إلى الغرب من بغداد. ولم تترك القوة البريطانية الصغيرة – أقل من ثلاثة آلاف من شباب المجندين الأقوياء، نصفهم من الأثوريين – للقوات العراقية، فرصة تحديد موعد الهجوم. ففى فجر الثانى من مايو، أقلعت الطائرات البريطانية من قاعدة الحبانية لقصف المواقع العراقية. وهكذا بدأت الحرب الانجليزية – العراقية.

وتحققت، أخيرا، أمنية الصباغ.. حرب علنية ضد الأعداء البريطانيين. إذ كان الصباغ أكثر تطرفا من رشيد عالى والمفتى. وأثناء الأسابيع الأولى للحرب، عرضت تركيا وساطتها. وفى ٨ مايو اقترحت حلا وسطا تعترف بريطانيا بمقتضاه بحكومة رشيد عالى، مقابل موافقة العراقيين على نزول القوات البريطانية بأراضيهم. وكان رشيد عالى ميالا للموافقة، لكن الصباغ رفض الاقتراح وهدده بإطلاق النار عليه. فهدد رشيد عالى بالتوقيع على الاتفاق، لكن المفتى هو الذى أثناه هذه المرة.[٦١] وهكذا فشلت جميع محاولات الوساطة، واستمرت الحرب. ونجح «المربع الذهبى» مرة أخرى فى فرض كلمته على الحكومة والبلاد.. ولكنها كانت المرة الأخيرة.

كان المفتى ورشيد عالى على اتصال، منذ فترة طويلة، بالحكومة الالمانية. ومنذ صيف ١٩٤٠، والاتصالات السرية قائمة مع السفير الألمانى بأنقرة ووزير الخارجية ببرلين، للتباحث حول التعاون الألمانى – العراقى سياسيا وعسكريا. لكن الإعلان الفعلى للحرب لم يتم بالتنسيق مع المانيا. صحيح أن وزير الخارجية «روبنتروب» كان يدفع العلاقة بين بغداد وبريطانيا فى طريق أزمة علنية، إلا أن القيادة العسكرية الالمانية – بما تحمله من أعباء – كانت أكثر حذرا. وهتلر نفسه كان يعد لغزو روسيا، ولم يكن مستعدا لفتح جبهة جديدة. وفى ٣٠ ابريل ١٩٤١ حدد هتلر يوم ٢٢ يونيو موعدا لبدء تنفيذ خطة «بربروسا»، المعدة للهجوم

ضد الاتحاد السوفيتي. ولم يكن اندلاع القتال في العراق، بعد ذلك بيومين، واردا بخطته. لكنه أعطى أوامره في ٣ مايو، بعد ثلاثة أيام من بدء القتال، بالتحرك الجوى نحو العراق. وفى أوامر يوم ٢٣ مايو اعطى الانتفاضة العراقية «أهمية خاصة» في إعاقة القوات والملاحة البريطانية، ولما قدمته من تشجيع للحركة الوطنية في الشرق الأوسط باكمله.. «حلفاؤنا ضد البريطانيين». [٦٢] لكن تدخلا المانيا فعليا، كان مستبعدا. إذ لم يكن باستطاعة الألمان أن يفرطوا في أجزاء كبيرة من قواتهم في حرب بعيدة مشكوك في نتائجها قبل اسابيع قليلة من الهجوم على روسيا (تم في ٢٢ يونيو). والحقيقة إن هتلر لم ير في الحرب العراقية أكثر من هجوم للتضليل. وقد أرسل الالمان إلى الموصل بثلاثين طائرة وعدد من المستشارين والطيارين والفنيين عبر الأجواء السورية، حيث كانت حكومة فيشى لاتزال تحكم فرنسا. كما أرسلوا بكميات من الوقود والاسلحة والذخائر بالسكة الحديدية عن طريق تركيا. ولم يكن هناك أى احتمال لإرسال مدفعية أو دبابات. في الوقت نفسه كانت القوات البريطانية الموجودة بالعراق هزيلة، انهكتها معارك كريت والصحراء الغربية. الأمر الذى دعى «ويڤل» القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، أن يقترح في ٨ مايو، «السعى لايجاد حل سياسى بأية وسيلة» في العراق. لكن تشرشل صمم على الإطاحة نهائيا بحكومة بغداد الموالية لألمانيا. [٦٣] وقام البريطانيون بإرسال عدد من طائراتهم في مصر إلى العراق. كما ارسلوا لواء آليا مع كتيبة من فيلق شرق الاردن العربى، عبر الصحراء من فلسطين وشرق الاردن.

كان للجيش العراقى أهميته الحاسمة في تلك الأوضاع. وفي منتصف مايو، كان الصباغ- الذى أصبح قائدا للجبهة الغربية التى تضم فرقتين ولواء مدرعا - لايزال يردد بأن جيشه يستطيع الصمود لمدة ثلاثة أشهر، حتى تصله التعزيزات الضخمة من المحور. لكنه لم يكن يصدق كلمة واحدة مما يقول. وحسب شهادة سكرتير المفتى، فقد أصيب الصباغ، خلال شهر مايو، بـ «الانهيار العصبى» ثلاث مرات. [٦٤] وانهزم الجيش العراقى. ولم يبد القادة المقدرة والكفاءة، كما افتقد صف الضباط والجنود الروح القتالية تماما. فالفرقة الرابعة في الجنوب والفرقة الثانية في الشمال، لم تحركا ساكنا. وقد أيد غالبية المدنيين، أو على الأقل العناصر النشطة سياسيا من المدنيين في بغداد، الحرب على البريطانيين بحماس. كما مجدها ايضا حكام البلاد العسكريون بعد ١٩٥٨، واعتبروها هبة وطنية. لكن الجيش - وعلى رأسه قادته - هو الذى تلقى هزيمة خاطفة مذلة، وفى ٢٩ مايو، فر رشيد عالى مع حوالى ٤٠ من قادة النظام، عسكريين ومدنيين، إلى إيران. وفى ٣١ مايو، دخل الجيش البريطانى العراق، وفى اليوم التالى عاد الوصى. وفى ٤ يونيو دخل البريطانيون الموصل. ولم تتعد خسائر البريطانيين مائة جندى، بينما بلغت الخسائر العراقية ٤٩٧ قتيلا، ٦٨٦ جريحا، ٥٤٨ مفقودا، وأكثر من ألف أسير. [٦٥]

وإذا كان من العسير تفسير الانتصار السهل على الجيش العراقى، إلا أنه ربما كان التسييس الكثيف لسلك الضباط هو أحد هذه الأسباب. فبالرغم من أن نشاطات الساسة من الضباط قد حققت لهم الانتصارات على سياسيى بلادهم، وحتى على غرمائهم من الضباط، إلا أنها اضعفت الجيش فى النهاية. فقد تحول الجيش من قوة فى خدمة الدولة إلى أداة فى الصراع من أجل الهيمنة عليها. وبهذا انهارت ركائز كل من الدولة والجيش معا. وقد تكرر ماحدث فى العراق فى ١٩٤٠، بشكل أو بآخر، فى العراق وسوريا بعد ذلك بحوالى عشرين عاما.

وعلى الرغم من فرار رشيد عالى والصباغ والمفتى واتباعهم، إلا أن التحالف بين غلاة الوطنيين العرب والنازية ازداد توثقا ليثير عاصفة أخرى. ففى ٢ يونيو وصبيحة اليوم التالى، وأثناء الفترة الانتقالية القصيرة بين الحكومة المنحلة والنظام الجديد، وقعت مذبحة ضد اليهود. ووصل عدد القتلى إلى مابين ١٥٦ - ١٧٩ قتيلا. كما جرح المئات، وحرقت مئات المنازل، ونهبت المحال. ويعتقد ان يونس السبعاوى - آخر من غادر العاصمة من وزراء رشيد عالى، وربما أكثرهم تطرفا - كان وراء هذه الاضطرابات. كما شوهد عدد من رجال الجيش والبوليس بين الغوغاء الهائجة. وعبر كبارى دجلة، كان اناس يهرعون شرقا، صفر اليدين، والغوغاء يتدفقون فى الاتجاه المعاكس وهم مثقلون بالغنائم.[٦٦] كان عدد أفراد الطائفة اليهودية فى ذلك الوقت ١٢٠ ألفا من مجموع سكان المدينة البالغ ٦٦٠ ألفا. ولم يشارك كل السكان المسلمين فى المذبحة، بل إن منهم من ساعدهم على الاختفاء وإنقاذ أرواحهم وممتلكاتهم. لم تكن تلك هى المرة الأولى التى تندلع فيها موجات القتل والنهب فى بغداد خلال فترة خلو العرش. ففى مارس ١٩١٧، عندما رحل الأتراك وجاء البريطانيون، خرجت الغوغاء تنهب الأسواق والمحال. لكن الأرواح لم تصب بأذى فى ذلك الوقت، ولم يكن هناك تفريق بين الطوائف فى النهب. فقد كانت تعاليم المفتى وراء ذلك التمييز المستحدث.

هرب القادة المنهزمون إلى إيران. ومن هناك، رحل رشيد عالى والمفتى إلى المانيا. أما أمين زكى ومحمود سلمان وكامل شبيب مع عدد آخر من المدنيين، فقد قبض عليهم فى طهران فى أغسطس ١٩٤١، وسلموا إلى البريطانيين، الذين نفوهم إلى روديسيا طوال فترة الحرب. وفى يناير ١٩٤٢، انعقدت محاكم عسكرية غيابية لقادة الحركة، ببغداد. وحكم بالإعدام على كل من الصباغ وزكى وسلمان وشبيب وفهمى سعيد. وقد عدل الحكم الصادر بحق أمين زكى إلى الاشغال الشاقة المؤبدة، لأنه وقع، فى حقيقة الأمر، تحت تأثير الآخرين. وفى ربيع ١٩٤٢، جرى تسليم عدد من هؤلاء المتهمين إلى العراق، حيث أعيدت محاكمتهم حضوريا. وفى ٤ مايو صدر الحكم مرة أخرى بإعدام فهمى سعيد ومحمود سلمان، ونفذ الحكم فى اليوم التالى. وحكم على أمين زكى بالسجن لمدة خمس سنوات. كما سلم كامل شبيب إلى العراقيين فى

ابريل ١٩٤٤، فحوكم وأعدم فى ١٦ أغسطس. ومات قاسم مقصود، الذى كان يقود الفرقة الثانية بشمال العراق أثناء الحرب، فى السجن.

أما الصباغ، فقد تمكن من الهرب قبل ان يقبضوا عليه. إذ تنكر فى زى الدراويش وظل يتنقل فى طهران لعدة شهور. وفى ابريل ١٩٤٢، نجح فى عبور الحدود الإيرانية - التركية من «ماكو»، القريبة من الحدود السوفيتية. وفى تركيا طلب حق اللجوء السياسى. وقبض عليه الأتراك، لكنهم رفضوا طلب الحكومة العراقية بتسليمه. وفى صيف ١٩٤٥، وبعد انتهاء الحرب، وافق الاتراك على اعتباره متهما بتهديد الوصى على العرش. وفى سبتمبر ١٩٤٥، قاموا بتسليمه للبريطانيين عند الحدود السورية. ونجح فى الهرب مرة أخرى، ولكن قبض عليه بعد أيام قليلة. وفى ١٦ أكتوبر ١٩٤٥، نفذ فيه حكم الإعدام ببغداد. وكان قد تمكن، أثناء فترة سجنه بتركيا، من كتابة مذكراته التى نشرت فى لبنان عام ١٩٥٦. وهى تعتبر مصدرا مهما للمعلومات حول الأحداث التى عاشها العراق فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٤١، ومفتاحا لفهم مواقف الساسة من الضباط العراقيين.

هوامش (١)

١- Majid Khadduri, Independant Iraq, second edition, 1960,107

٢- Stephen Hemsley Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, London 1953, 235.

٣- Fritz Grobba, Manner und Machte in orient, Gottingen, 1967, 147

٥- Khadduri, 86.

٦- بالمقطع السابق.

٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ٨، صيدا، ١٩٣٢ - ١٩٥٥، جـ ٤، ١٩٤٠، ص ١٨٦.

٨- البلاغ، القاهرة، ٢ نوفمبر ١٩٣٦.

٩- Khadduri, 72-3.

١٠- Irfan Orga, Phoenix ascendant, London 1958, 37, Vernier, 77.

١١- عبد الفتاح اليافى، العراق بين انقلابين، بيروت ١٩٣٨، ص ١٨.

١٢- Khadduri, 81.

١٣- الحسنى، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

١٤- نفسه.

١٥- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة فى العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٨٩.

١٦- محسن ابو طبيخ، المبادىء والرجال، دمشق ١٩٣٨، ص ١٠٥ - ١٢٢، وفى الحسنى، ص ٢٦٨ - ٢٧٢.

١٧- K. Wiliams in Great Britain and the East, London, 5 November, 1936, 643.

١٨- Khadduri, 107 ؛ الصباغ، ص ١٧، ص ٤٢؛ اليافى ص ٤٤؛ Grobba, 158-9

١٩- Khadduri, 75-6.

٢٠- الصباغ، ص ٦٧.

٢١- Khadduri, 122.

٢٢- الصباغ، ص ١٨-٢٢، ص ٥٨، ص ٦٢، ص ٢٤٢.

٢٣- نفسه، ص ٢٥.

٢٤- نفسه، ص ٢٣، ص ٧٩؛ Khadduri, 209

٢٥- الصباغ، ص ٢٢، ص٥٦-٥٨، ص ٦١، ص ١١٣.

٢٦- نفسه، ص ٧٧؛ Longrigg 51؛ محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة،

جـ ٦، بغداد ١٩٥٩، ص ٢٣٨٤ - ٢٣٨٧.

٢٧- الصباغ، ص ١٧، ص ٢٧٥، Khadduri, 130

٢٨- الصباغ، ص ١٧-١٨؛ اليافي ص ٥٨-٦٧.

٢٩- اليافي، ص ١٤٢؛ A.Al-Marayati, A diplomatic history of modern Iraq, New York 1961,206.

٣٠- الحسني، ص ١٨٣.

٣١- الصباغ، ص ٦٩.

٣٢- الحسني، ص ١٨٢.

٣٣- Lord Birdwood, Nuri As-Said, London, 11-22.

٣٤- Elie Kedourie, Reflexions sur l'histoire du royaume d'Irak, Orient, Paris, No. 11,65.

٣٥- الصباغ، ص ٩٥.

٣٦- نفسه، ص ١٣٣.

٣٧- الحسني، ص ١٨٩.

٣٨- الصباغ، ص ١٣٣.

٣٩- نفسه، ص٨٣.

٤٠- نفسه، ص ١٢٢-١٢٣.

٤١- نفسه، ص ١٣٣.

٤٢- نفسه، ص ٢١٨.

٤٣- نفسه، ص ١٣٦-١٣٨.

٤٤- نفسه، ص ١٣٩-١٤٠.

٤٥- Khadduri, 179, Heinz Tillmann, Deutchlands Araberpolitik Weltkrieg, Berlin (DDR) 1965, 128-30.

٤٦- الصباغ، ص ١٤٠.

٤٧- Lukasz Hirszowicz, III rzesza; arabski wschod, Warsaw, 1963, 109-59.

٤٨- Majid Khadduri, General Nuri's flitration with the Axis Powers, MEJ, September 1962, 328-36;
عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني، صيدا ١٩٥٠، ص ١٦-١٧.

٤٩- Khadduri, Indepenant Iraq, 192-3؛ الصباغ، ص ١٥٤-١٥٦.

٥٠- الصباغ، ص ١٤٠.

٥١- Khadduri, 194.

٥٢- الصباغ، ص ١٨، ٩٥

٥٣- نفسه، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

٥٤- Hirszowicz, 163, Tillmann, 190, 194.

٥٥- حداد، ص ١٠٠.

٥٦- نفسه، ص ١٠٢؛ Khadduri, 213

٥٧- الصباغ، ص ٢١٨.

٥٨- Khadduri, 164-5.

٥٩- Tillmann, 127.

٦٠- الصباغ، ص ٢١٨.

٦١- حداد، ص ١٢٠ - ١٢٢؛ Khadduri, 228.

٦٢- Hirszowics, 211, 233; Tillmann, 205-7, 215-33.

٦٣- Churchill, the second world war. vol.3, 1950, 231.

٦٤- حداد، ص ١١٢، ١١٥، ١٢٢.

٦٥- C. Buckley, Five ventures, London 1954, 33, 36.

٦٦- Eliyahu Agassi, 20 shana la-pra ot bi-yehudey Baghdad, Tel Aviv 1961, 10-4; Khadduri, 245; Freya stark, Dust in the lions Paw, New York 1962, 114-6.

(٢) مصر أثناء الحرب العالمية الثانية

كانت مصر هى ثانى دولة عربية يحاول فيها الضباط توجيه السياسة. ففى ١٦ مايو ١٩٤١، هرب عزيز على المصرى بطائرة عسكرية مصرية فى محاولة للوصول إلى القوات الألمانية، الموجودة بليبيا آنذاك. وقد أكسبه هذا العمل لقب «هيس المصرى».. إذ كان رودلف هيس، نائب هتلر، قد نجح قبل ذلك بستة أيام فى الوصول بطائرته إلى سكوتلندا. ولكن، بينما كانت مغامرة هيس تهدف إلى تمهيد الطريق لبدء محادثات سلام مع البريطانيين، كان هدف المصرى هو إدخال بلاده فى حرب ضد بريطانيا. وبينما كان هيس - كما اتضح بعد ذلك - يعمل بمبادرة شخصية، كان المصرى مبعوثا من قبل التنظيم الذى يرأسه. وفوق ذلك، بينما فوجىء البريطانيون تماما عندما هبط هيس عندهم، كان الألمان يتوقعون وصول المصرى. وبالرغم من أن هيس بلغ المكان الذى كان يقصده وفشل المصرى فى ذلك، فإن كلاهما فشل فى مهمته. وبينما كان الاتفاق فى التوقيت بين الرحلتين صدفة محضة، فإن التواقت بين رحلة المصرى وحرب الثلاثين يوما العراقية، لم يكن وليد الصدفة.

كان عزيز على المصرى آنذاك فى الستين من عمره.. شخصية مشهورة، بل وأسطورية على مستوى العالم العربى.[1] وينحدر المصرى من أسرة ذات أصول مختلطة (عربية - شركسية) تعمل بالتجارة. هاجر جده الأكبر من البصرة إلى القوقاز وهناك تزوج من إحدى بنات الأسر المعروفة. وقد انتقل ابنه الأكبر - والد عزيز - من القوقاز إلى استانبول، ثم إلى القاهرة، حيث ولد عزيز. وعندما بلغ عزيز العاشرة، سافر إلى استانبول طلبا للعلم، وفى سن الثانية عشرة التحق بالمدرسة العسكرية العثمانية الداخلية. وتخرج فى ١٩٠١، وفى عام ١٩٠٤، اجتاز امتحان دورة ضباط الأركان بتفوق. وقد ترك معلموه من الضباط الألمان أثرا عميقا فى نفسه. وظل عزيز يخدم بالبلقان حتى ١٩٠٧، برتبة اليوزباشى ثم الصاغ، واشتهر بقمع حركات التمرد بالقوة العسكرية. وكان اثناء الثورة التركية من ابرز أعضاء «لجنة الاتحاد والترقى»، ولعب دورا رئيسيا فى استرداد استانبول من عناصر الثورة المضادة فى ١٩٠٩. وكان يأمل فى أن تمنح «تركيا الفتاة» العرب حريتهم ، وقيام مملكة مزدوجة القومية (تركية - عربية) على غرار النمسا - المجر. لكن عندما أدرك أن «تركيا الفتاة» أكثر ولعا بالسيطرة من السلطان نفسه، بدأ يعمل ضدها. وفى ١٩٠٩، أصبح من مؤسسى جمعية «القحطانية» العربية السرية، والتى تشكلت من المثقفين المدنيين وضباط الجيش. ولكن ، وبسبب طبيعته المتحمسة والمندفعة، لم تعد أفكاره وآراؤه خافية. وحتى لايتحول الأمر إلى أزمة علنية فقد تم نقله فى ١٩١٠ ، بناء

على طلبه، إلى اليمن، حيث لعب دورا فى قهر ثورة الإمام يحيى. وعندما انتهت الثورة ، تطوع المصرى لقتال الغزاة الإيطاليين فى ليبيا. ويعترف خصمه أحمد جمال (قائد الجيش العثمانى فى سوريا وفلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى) بـ«استبساله فى الدفاع عن بنغازى، عندما كان يخدم مع أنور ومصطفى كمال (أتاتورك)». [٢] وفى ١٩١٣، عاد إلى استانبول حيث أصبح من مؤسسى «العهد»، وهى جماعة سرية من الضباط العرب بالجيش العثمانى، معظم أعضائها من الضباط العراقيين، إلى جانب عدد قليل من الضباط السوريين والفلسطينيين. وفى فبراير ١٩١٤، ألقى القبض عليه وحوكم أمام محكمة سرية، وبالرغم من أن الإدعاء لم يقدم أدلة كافية لإدانته ، فقد حكم عليه بالإعدام فى أبريل. وأثارت القضية موجة من الاحتجاج فى مصر وسوريا ، وأيضا فى أوروبا. فعلى صفحات «التايمز» اللندنية، دعا أربعة من الشخصيات العامة البارزة الأتراك إلى الامتناع عما أسموه بـ«القتل الشرعى مع سبق الإصرار» الذى يمكن أن يؤدى إلى صدع فى العلاقات التركية المصرية «بل من المؤكد أن يذهب الأمر إلى ماهو أبعد من العلاقات بين مصر وتركيا». [٣] وبفضل تلك الضغوط ، أطلق سراح المصرى بعد ستة أيام من الحكم عليه بالإعدام، وسمح له بالتوجه إلى مصر حيث استقبل استقبال الأبطال الوطنيين. وعندما اندلعت الحرب طلب إليه اللورد كتشنر أن يلتحق بالحرب ضد تركيا. لكن المصرى ، برغم خلافه مع الأتراك، لم يكن راغبا في القتال ضدهم. كما أنه كان يعارض الحكم البريطانى لمصر وسيطرته على البلاد والشرق الأوسط، بالإضافة إلى إعجابه الشديد بالألمان. ومع البدايات الأولى لعام ١٩١٦، بدأ يفكر فى الاتصال بالألمان على أمل أن يتولى هؤلاء اقناع تركيا بمنح العرب حكما ذاتيا فى إطار الامبراطورية العثمانية. ولم ينضم إلى صفوف الثورة العربية إلا بعد أن وعدت بريطانيا - من خلال مراسلات مكماهون - بمنح العرب استقلالهم، وبعد أن صعَّد الشريف من عصيانه. وفى سبتمبر ١٩١٦، وبتوصية من البريطانيين، عين رئيسا لأركان جيش الشريف، برغم تحفظات الشريف حسين نفسه. وسرعان مابدأ يظهر الخلاف فى وجهات النظر بينه وبين الشريف. فعندما أعطى الحسين أوامره بالهجوم على المدينة، حيث تتمركز القوات التركية الرئيسية بالحجاز، عارض المصرى الخطة برمتها. فهو قد وهب نفسه للثورة فى إطار الامبراطورية العثمانية، لامن أجل حرب تستهدف القضاء عليها. كما أنه كان لايزال يميل إلى التحالف مع ألمانيا. وقدم استقالته. وقبل ان ينصرم عام ١٩١٦، عاد إلى القاهرة. ومن هناك عقد النية على التوجه إلى ألمانيا عبر سويسرا، وسمح له بالسفر إلى اسبانيا، حيث أقام حتى انتهت الحرب ثم توجه إلى ألمانيا، التى قضى بها أربع سنوات. وفى عام ١٩٢٢، عندما حصلت مصر على استقلالها، عاد، وإن لم يسمح له بالعودة إلى الخدمة العسكرية. ولم يشغل أى وظيفة ثابتة خلال السنوات التالية وحتى عام ١٩٣٥، عندما كلف بمرافقة ولى العهد، فاروق، أثناء دراسته بانجلترا. لكن

الفروق فى شخصية كل من الأستاذ والتلميذ كانت كبيرة. وهكذا، لم يبق المصرى طويلا بجوار فاروق.

أما عن الحياة العائلية للمصرى، فقد كانت هى الأخرى مخيبة للآمال. ففى العشرينيات من هذا القرن، تزوج من فتاة امريكية تعمل بالتدريس بالجامعة الامريكية بالقاهرة، وفى ١٩٣٩، وقع الطلاق بينهما.

ظل المصرى مخلصا لحبه القديم.. ألمانيا، فقام، فى ١٩٣٨، بزيارة الرايخ الثالث كمبعوث لجهات معادية للبريطانيين، للتفاوض بشأن صفقات سرية للسلاح.(٤) وفى صيف ١٩٣٩، عندما أصبح على ماهر - الموالى للألمان - رئيسا للوزراء، تم تعيين المصرى رئيسا لأركان الجيش - لكنه كما علا نجمه بصعود على ماهر، فقد خبا بسقوطه. فقد أجبر على ماهر على تقديم استقالته فى يونيو ١٩٤٠، وفى أول أغسطس أحيل عزيز المصرى إلى التقاعد نهائيا لأسباب صحية.

وفى ربيع ١٩٤١، كان المصرى تواقا إلى نصر المانى. ولم يكن المصرى الوحيد الذى تداعبه تلك الأمانى، فقد بدأت تتكون مجموعة من صغار الضباط الذين يتمتعون بالجسارة . وكان أنور السادات أكثر هولاء الضباط جسارة.

وبالرغم من أن السادات فى ذلك الحين لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين، إلا أن صلاته بصغار الضباط والدوائر السياسية، كانت متعددة. تخرج السادات فى الكلية الحربية ضمن دفعة فبراير ١٩٣٨. وقد قرر لهذه الدفعة، وللدفعتين التاليتين لها، أن تضم عددا من صغار الضباط الذين صاروا فيما بعد قادة لبلادهم. من بينهم ناصر، وزكريا محيى الدين، وجمال سالم، وعبد الحكيم عامر. وكان هؤلاء الشباب أثناء دراستهم الثانوية وقبل التحاقهم بالكلية الحربية، يمارسون نشاطا سياسيا من خلال الأحزاب وتنظيمات الشباب السياسية، ومنهم من وقف عند حد التأثر بأفكار هذه الأحزاب. فى ذلك الوقت كان هناك تنظيمان رئيسيان: «الإخوان المسلمون» و «مصر الفتاة». التنظيم الأول يقوده حسن البنا، ويجمع بين التطرف الإسلامى والتعصب الوطنى، والعداء للأمم الاستعمارية - وعلى رأسها انجلترا - والنفور من أى مؤثر حضارى غربى تقدمى. أما «مصر الفتاة» بزعامة أحمد حسين، فتمثل الشوفينية المصرية العلمانية، وواقعة تحت التأثير المباشر - بل هى تقليد - للفاشية الايطالية والنازية الألمانية.

فى ربيع ١٩٤١، كان السادات على اتصال بكل من التنظيمين، وبرفاقه من الضباط. وقد سهل من تحركاته أنذاك عمله كضابط اتصال بقاعدة المعادى القريبة من القاهرة.(٥) وكانت له علاقة واضحة بمحمود لبيب. وهو ضابط سابق بالجيش خرج إلى المعاش برتبة الصاغ، وقضى عدة سنوات بألمانيا قبل الحرب. وكان لبيب أحد قادة «الجناح السرى» الإرهابى

للإخوان المسلمين. (٦) وكان للاتصال بصغار ضباط الطيران أهمية خاصة، ومن بين هؤلاء الضباط عبد اللطيف البغدادى. (٧)

يقول السادات فى مذكراته : «لقد كنا على اتصال بالقيادة الالمانية فى ليبيا، وعملنا معها بانسجام تام». (٨) كان عملهم الأساسى هو جمع المعلومات عن مواقع القوات البريطانية فى مصر، لصالح المخابرات الالمانية. ويتحدث البغدادى فى مذكراته أيضا عن إمدادات بالأسلحة، ومصانع للتسليح، وتجهيز مخرطة لصنع القنابل اليدوية. وطبقا لما يرويه المؤرخ أمين سعيد، فانهم «أعدوا كميات كبيرة من الأسلحة مع مئة ألف زجاجة مولوتوف» بل «استقر الرأى على إنشاء حكومة عسكرية تتسلم البلاد وتنضم إلى الالمان فى قتال العدو المشترك». (٩) وسواء تجمعت لديهم كمية كبيرة من السلاح أو مجرد مخرطة واحدة، وسواء «استقر الرأى» على إقامة حكومة من الضباط، أو كان نشاطهم مجرد تورط فى عمل من أعمال التجسس، فالذى لاشك فيه أن تنظيما سريا للضباط قد تكون.

وفى مايو ١٩٤١، شعر المتآمرون أن الفرصة متاحة أمامهم للقيام بعمل يثبتون به وجودهم. إذ كانت انتصارات هتلر تتوالى. ففى ابريل استسلمت كل من يوغوسلافيا واليونان. وفى ٢ مايو، اندلعت الحرب فى العراق، كما ظهر نجم جديد - رومل - يشق الصحراء الغربية. وقد قام بهجومه الأول فى ٣١ مارس، واستولى على السلوم فى ١٤ ابريل. كان الالمان، بالفعل، على أرض مصرية ويقتربون لتطويق قناة السويس من اتجاهين. وحسب قول السادات، فإن عام ١٩٤١ «كان عاما مأساويا بالنسبة للبريطانيين، بينما كان عام الأمل للمصريين». (١٠) وقرر المصرى ورفاقه القيام بعمل يعلن للأصدقاء والأعداء على حد سواء أن بمصر، أيضا، قوة تقف الى جانب المحور. كانوا يرغبون فى مساعدة المانيا، وفى نفس الوقت، يجعلون منتصرى المستقبل ينظرون الى مصر باعتبارها حليفا جديرا بنيل حقوقه - مثل العراق - وليس كبلد مهزوم مثل اليونان.

وعندما قرروا العمل، استبعدوا المواجهة المباشرة، لأن مصر ليست العراق. لأن الجيش البريطانى فى مصر أقوى بكثير والقوى الوطنية أكثر ضعفا. ومن هنا، تقرر أن يهرب المصرى إلى الألمان. وكان الضباط المصريون يقدرون جيدا الأثر الدعائى لخطوة كهذه.

ووافق الألمان على الفكرة. واستبعدت خطتان لاستحالة تنفيذهما. الأولى تقضى بنقل المصرى من بحيرة البرلس بواسطة غواصة المانية، والثانية ترتب إقلاعه من مطار الخطاطبة، فى منتصف المسافة بين القاهرة والاسكندرية. أما الخطة الثالثة فقد كان نصيبها الفشل. فقد اقترح الالمان - الذين يعرفون مصر أفضل مما يعرفها ضباطها المصريون - أن تقوم طائرة المانية تحمل علامات بريطانية بالانتظار فى ساعة محددة بمنطقة مستوية عند جبل رزة بالصحراء الغربية، على بعد ٤٧ ميلا غربى القاهرة. لكن عطبا أصاب سيارة المصرى، ولد

يتمكن سائقها من إعادة تشغيلها. وهكذا، لم يصل المسافر فى موعده، فعادت الطائرة الألمانية إلى قاعدتها بدونه. (١١) وأخيرا، قرر المصرى أن يقلع من مطار الماظة بطائرة حربية مصرية، يرافقه اثنان من الطيارين المصريين. وللمرة الثانية تفشل الخطة. ففى ١٦ مايو، وعند الإقلاع، اصطدمت الطائرة بسارية وتحطمت. ولم يصب المصرى ولا الطيارين، وتمكنوا من الهرب، ليقبض عليهم بعد ذلك بأسبوعين. (١٢)

كان الطياران هما : قائد الأسراب «حسين ذو الفقار صبرى»، الضابط المناوب للمطار فى ذلك اليوم، والطيار ثان «عبد المنعم عبد الرءوف»، وهو نفس الضابط الذى رافق المصرى فى رحلته إلى جبل رزة. (١٣) وقد شغل كلاهما موقعا مهما داخل حركة الضباط الأحرار فيما بعد.

بعد مرور عام، وفى منتصف ١٩٤٢، شن رومل هجومه الثانى فى الصحراء الغربية. واستولى على طبرق فى ٢٠ يونيو، وبنهاية الشهر وصل إ لى العلمين، التى لاتبعد عن الاسكندرية بأكثر من ١٨٦ ميلا. وبدأ مؤيدو النازية يستعدون لوصوله. فكانت الصلبان المعقوفة ترى فى أماكن عديدة، وأخذ أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة يحرقون الوثائق كى لاتقع بيد الأعداء. وفى ٢٤ يوليو، طلب ممثل الخارجية المرافق لحملة رومل الافريقية التعليمات الخاصة بالعلاقات مع مصر على ضوء الغزو الوشيك. وبعد يومين، أرسل فون ڤايتسكر، وزير الخارجية، بمعلومات تكشف عن التقييم الالمانى للقوى المختلفة على الساحة المصرية.. «الجماهير المصرية ضعيفة التميز بشكل عام، وغير مبالية سياسيا»، أما الشريك الحقيقى فى التعاون مع المحور مستقبلا فهو الملك «فاروق» الذى يؤيد الالمان ويعادى البريطانيين، أما عن الجيش المصرى، فهناك تعاطف كبير مع المانيا فى أوساط صغار الضباط، لكن الجيش بوضعه هذا «ضعيف» والمحتمل أن «يقف موقفا سلبيا» فى حال دخول الالمان إلى مصر. (١٤)

لكن بعض صغار الضباط المصريين الوطنيين قرروا ألا يقفوا موقف المتفرج. ومرة أخرى يتكرر هروب الطيارين المصريين لينضموا إلى الالمان. ففى ٧ يوليو، هرب أحد الطيارين، وفى اليوم التالى تبعه أحد الجاويشية. وبالرغم من ان اسميهما لم ينشرا، إلا أنه من المرجح ان يكون الطيار هو احمد سعودى، الذى تحدث البغدادى عن هروبه فى مذكراته. وقد اطلق الالمان النار على طائرته خطأ، عندما كان على وشك الهبوط بمطار مرسى مطروح، اعتقادا منهم بأنها طائرة معادية. (١٦) وقد مات بعد ذلك. وهناك طيار آخر حاول الهرب فى ١٩٤١ أو ١٩٤٢، هو الطيار ثان «حسن إبراهيم»، الذى قدر له أن يصبح أحد قادة الضباط الأحرار.

ويشير البغداد فى مذكراته إلى اثنين آخرين من الضباط الذين كانوا على صلة بالحركة السرية فى الجيش : الصاغ عزت من المدفعية الذى كان يعمل مع السادات فى ١٩٤٢، والملازم محمد وجيه أباظة من الطيران. وفى ١٩٥٣، كان اباظة برتبة البكباشى، وشغل مناصب مهمة، فيما بعد، فى «هيئة التحرير». وفى ١٩٦٠، أصبح محافظا للبحيرة، وفى ١٩٦٤ محافظا لأسوان.

كان نشاط السادات السرى متواصلا فى تلك الفترة. وماكان يحركه من دوافع فى ١٩٤١ – معارضة البريطانيين ودعم المحور – أصبح أكثر قوة فى ١٩٤٢. ففى ٤ فبراير من تلك السنة، أجبر البريطانيون الملك فاروق على إقالة سرى وتعيين النحاس فى رئاسة الوزارة. وكان هذا التدخل، وإن تم بصورة منفرة، حتميا فى تلك المرحلة الحرجة من الحرب. وقد أدى الإذلال الذى تعرض له الملك إلى استياء وغضب فى أوساط كثيرة، وانطوت عليه الصدور لسنوات عديدة. كانت قوات المحور فى ربيع ذلك العام، تحقق الانتصار تلو الانتصار. ففى الشرق الأقصى، أذهل اليابانيون العالم بما حققوه. وفى روسيا، كان الالمان مازالوا منتصرين، وكذلك الحال فى الصحراء الغربية. هل باستطاعة رجل مثل السادات أن يقف متفرجا فى وضع كهذا؟ فى يونيو ويوليو ١٩٤٢، قام بجمع المعلومات لاثنين من العملاء الألمان الذين تسللوا إلى القاهرة فى نهاية مايو، حاملين معهم جهازا للاتصال. كان أحدهما من مواليد القاهرة، وابناً لزوجة أحد القضاة المصريين.* وكان رومل يهتم كثيرا بنشاط هذين العميلين.. لكن رسائلهما لم تصل إلى مقر قيادته مطلقا. فقد أسر البريطانيون الجنديين اللذين كان عليهما استقبال رسائلهما فى ليبيا. ولم يعد الأدميرال كناريس، رئيس المخابرات الالمانية، يولى الرسائل التى ترد عن هذا الطريق أدنى اهتمام، خشية أن تكون شفرة الاتصال قد وقعت بيد الأعداء. ومن جانبهم، لم يستخدم جواسيس القاهرة الجهاز مطلقا. فقد انغمس العميلان فى حياة اللهو وزهدا فى المخاطرة بحياتهما، وبددا الأموال المزيفة الكثيرة التى أحضروها معهما فى مراقصة الفتيات ومصاحبة العاهرات.. حتى القى القبض عليهما. ويروى السادات أنه قبض عليهما فى اليوم التالى «بعد ان عثر عليهما، بصحبة فتاتين من اليهود، وقد اعماهما السكر». والحقيقة أن واحدة فقط من الفتاتين كانت يهودية، ولم تكن عاهرة، وإنما كانت عضوا بمنظمة يهودية سرية هدفها الإيقاع بالنازيين. [١٨] وكان القبض عليهما سببا فى تسليط الضوء على الولاء السرى فى مصر للألمان. فبعد ذلك بيومين ألقى القبض على حسن عزت، ثم على السادات. وفى السجن التقيا بالمصرى ورفاقا آخرين. ومرة أخرى، تذهب جهودهم هباء، ولكن ليس بسبب افتقادهم للإخلاص أو الشجاعة.

وممن يذكرهم السادات أيضا كأعضاء بتنظيمه، محمد وجيه خليل. وكان خليل آنذاك برتبة اليوزباشى، ويخدم مع صديقه ناصر فى ١٩٤١ بمنطقة العلمين. وفى ١٩٤٢، قام بزيارة السادات فى المعتقل، حيث أخبره بأن رفاقه يتولون رعاية أسرته. وأثناء حرب فلسطين، كان خليل يتولى قيادة السرية التى قامت بالهجوم على ياد موردخاى، وفى يوليو ١٩٤٨، سقط قتيلا أثناء معارك النقب.

---

* هو «هانز أبلر» الذى تزوجت والدته الألمانية من مستشار مصرى (صالح جعفر)، «وأراد الزوج المصرى ان يوفر لزوجته حياة مطمئنة فأعطاه لقب أسرته وعرف باسم (حسين جعفر)». انظر، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ ١، بيروت ١٩٧٤، ص ٩٩.

وهناك عضو آخر من الأعضاء النشطين فى المجموعة، هو الملازم ثان أحمد مظهر من سلاح الفرسان، الذى كلف فى ١٩٤١ بمهمة استطلاع منطقة بحيرة البرلس لتمكين المصرى من الهرب بواسطة غواصة المانية. (٢٠) وبعد الاستيلاء على الحكم أصبح قائدا للفرسان، وتحول إلى التمثيل السينمائى فى الستينيات. (٢١)

وبينما خرج المصرى وعبد الرؤوف وصبرى من السجن فى ١٩٤٢، بعد ان تعهدوا بالكف عن النشاطات التخريبية، ظل السادات بمعتقل المنيا حتى تمكن من الهرب فى نوفمبر ١٩٤٤(٢٢)

فى أول فبراير ١٩٤٣، أعلن النحاس رئيس الوزراء فى خطاب أمام البرلمان : «لقد لاحظت بعميق الأسف والأسى اتجاهات معينة تحاول التأثير على الجيش، وتنشر اليأس فى البلاد، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى فوضى خطيرة قد تقود إلى ثورة تهدد القانون والنظام.. بل تهدد كيان البلاد ومستقبلها».(٢٣) كانت الحرب مازالت مستمرة، وكان النحاس كمن يقدم تبريرا واعتذارا، ردا على سؤال حول سبب اعتقال المصرى. وبعد مرور ١٢ عاما على الأحداث، كتب السادات يقول : «لازلت اعتقد انه لو لم يكن الحظ ضدنا، لتمكننا من توجيه ضربة سريعة للبريطانيين وانضممنا بقواتنا للمحور، ولغيرنا مجرى الأحداث».(٢٤) إن أقل مايمكن أن يوصف به القول بتوجيه ضربة قاصمة للبريطانيين، بعد عشر سنوات من سقوط هتلر، هو السذاجة. والمحاولات الفاشلة لهؤلاء الضباط تشهد على تأييدهم الحماسى لهتلر وثقتهم فى انتصاره. وفى تاريخ الحروب، تعتبر مثل هذه المغامرات أمورا هامشية. لكن أهميتها فى مصر – قبل ناصر – كبيرة.

من بين هؤلاء الضباط الاثنى عشر، هناك ضابط واحد لم نسمع عنه بعد الحرب، هو حسن عزت. ومات ثلاثة منهم قبل ١٩٥٢، هم : لبيب، وسعودى، وخليل.

ومن بين الثمانية الباقين على قيد الحياة، هناك أربعة ضمن المؤسسين العشرة لتنظيم الضباط الأحرار فى ١٩٤٩، وهم : البغدادى، والسادات، وعبد الرءوف، وحسن إبراهيم. كما تقلد الأربعة الآخرون أيضا مناصب مهمة فى مصر الجمهورية. هناك، إذن، استمرارية فى القيادة منذ التحالف مع الاشتراكية القومية الالمانية فى بداية الاربعينات، وحتى الاشتراكية العربية فى الستينيات.

وبينما تؤكد التمردات العسكرية فى العراق فى ١٩٥٨، ١٩٦٣ على أنها امتداد لانتفاضة ١٩٤١ وتتويج لها، تتكتم مصر اليوم على الولاء السرى للألمان خلال الحرب الثانية.. لأنها انتهت إلى فشل ذريع، ولأن ناصر لم يكن له دور ملحوظ فيها. فأفكار ناصر لم تكن تختلف، فى تلك الفترة، عن أفكار السادات، لكن عبادة شخصية ناصر لاتسمح بالترويج لما يمكن أن يدعم مكانة آخرين.

وبالرغم من أهمية هذه الفترة فى تاريخ مصر، فليس هناك تعرض لها أو تقييم. فلا ندم عليها، ولا حتى تحفظ بشأنها، بل أحيانا ما تذكر بافتخار. فالسادات فى كتابه الذى صدر فى الخمسينات، يفخر بنشاطه كعميل لهتلر. وناصر فى حديثه مع محرر مجلة النازية الجديدة «دويتش ناشيونال – أند سولداتن – زايتونخ» فى ابريل ١٩٦٤، وقبل زيارة خروشوف لمصر بشهر واحد، لايتحرج من القول بأنه أثناء الحرب العالمية الثانية «كنا متعاطفين مع المانيا. ورئيس برلماننا (يقصد السادات) على سبيل المثال سُجِن بسبب تعاطفه مع الألمان». ولكى يكسب رضاء النازيين فى ١٩٦٤، فهو يبرىء هتلر من الإبادة الجماعية لليهود: بالتأكيد، لايوجد انسان لايزال يصدق حتى الآن الإدعاء بقتل ٦ ملايين من اليهود. وحتى رجل الشارع البسيط هنا لايصدق هذا» [٢٥]* والعلاقة واضحة بين الكلمات والأفعال.. بين الماضى والحاضر. ففى الخمسينيات، تجدد التعاون مرة أخرى بين النازيين الألمان والضباط المصريين الذين أصبحوا سادة البلاد، واستمر حتى الستينات. وقد وجد الضباط والعلماء الالمان وخبراء الدعاية النازية فى مصر ناصر، ملجأ ومرتعا لنشاطهم، على حد سواء. فكانت مصر إحدى البلدان التى وجدوا فيها التشجيع كى يستمروا فى نشاطاتهم، وخاصة حربهم ضد الشعب اليهودى.

---

* لم أعثر على نص هذا الحديث ضمن «مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر»، لذا فهو يرد مترجما.

١- عن المصرى قبل ١٩٤١، راجع :

M. Khadduri, Azziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement, st. Anthony's papers, No. 17, London 1965, G. Antonuis, The Arab Awakening, London 1938, 155, Khadduri, General Nuri's Flirtations with the Axes powers, MEJ, vol. 16,3; الاهرام، ٢١ يوليو ١٩٦٥.

٢- Ahmed Djemal pascha, Erinnerungen eines turkischen staatsmannes, München 1922, 60-3.

٣- The Times, London, 9 April 1914.

٤- Hirszowics, 70 (وقد اخطأ عند الحديث عن المصرى باعتباره المفتش العام للجيش المصرى)؛ Tillmann 25-7.

٥- Anwar El Sadat, Revolt on the Nile, London 1957, 27.

٦- Ahmed Abul-Fath, L'affaire Nasser, Paris 1962, 177 : وفى العربية :

أحمد ابو الفتح، جمال عبد الناصر، بيروت ١٩٦٢، ص ١٧٤.

٧- عبد اللطيف البغدادى، «ماقبل الضباط الأحرار» فى كتاب «هذه الثورة»، القاهرة ١٩٥٣.

٨- Sadat, 34.

٩- امين سعيد، تاريخ العرب الحديث، جـ ١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٦.

١٠- Sadat, 34.

١١- John W. Eppler, Rommel ruft kairo, Gutersloh 1959, 27.

١٢- Sadat, 36-8.

١٣- Georges Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son equipe, Paris 1959, 124; A.W.Sansom, I spied spies, London 1965, 70-5.

١٤- Tillmann, 380-1; also 260, 297.

١٥- 'La Borse Egyptienne' and 'Egyptian Gazette' of 2 February 1943, quoted in : Yalqut hamizrah hatikon, Jerusalem, January 1943, 26-8.

١٦- البغدادى، مرجع سابق؛ المصور، القاهرة، ٢٨ أغسطس ١٩٥٢.

١٧- J. and S. Lacouture, Egypt in transition, London 1958, 132.

١٨- Sadat, 48-9; Sansom, 128-30; Eppler, 201-16; Hans Van Steffens,

Salaam, Necfargemiad 1960,213-43.

١٩- Sadat, 52; lacouture, 131-2 ؛ عبد العزيز البتشتى، شهداؤنا الضباط فى حملة فلسطين، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢١.

٢٠- Anwar El Sadat, Geheimtagebuch der agyptischen Revolution, Dusseldorf 1957, 58; Vaucher, 124.

٢١- أخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.

٢٢- Yalqut hamizrah hatikon, Loc. cit; Sadat, Revolt, 55.

٢٣- Yalqut, February 1943,27.

٢٤- Sadat, Revolt, 38.

٢٥- Deutche National-und Soldaten-Zeitung, Munchen, 1 May 1964.

(٣) سنوات الهدوء

باءت الانتفاضات الأولية للضباط الوطنيين، في العراق ومصر، بالفشل وخيبة الأمل. واختلفت ظروف نشاطهم، بعد ذلك بشهور، اختلافا جذريا. فقد جاء شتاء ٤٢-١٩٤٣ بتغييرات حاسمة. إذ انهزم هتلر في العلمين وستالنجراد، وأجبرت جيوش المحور، التى لاتقهر، على التقهقر. وضاعت آمال صغار الضباط والوطنيين العرب في أن يشهدوا دمارا سريعا لبريطانيا والاتحاد السوفيتي. أما اولئك الذين كانوا موضع كراهية المصرى والسادات.. المفتى والصباغ - تشرشل وستالين، وحتى النحاس ونورى السعيد - فكانوا يحققون نجاحا إثر نجاح. فقد استطاعت الوطنية التقليدية العربية المعتدلة، ذات التوجه البريطاني، إن تحقق انتصارا سهلا ومشرفا. «لقد تجنبت مصر ويلات الحرب» - حسب شعار الوفد، واصبحت في الوقت نفسه، شريكا في النصر. وبدون أن تطلق رصاصة واحدة، أصبحت، في ١٩٤٥، واحدة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة. كما حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما، بمساعدة بريطانيا، التى كان يهمها إخراج فرنسا من هذين البلدين. واصبح البلدان ايضا عضوين مؤسسين بالأمم المتحدة، كدول ذات سيادة. وحدث الشيء نفسه في العراق. وفي العام نفسه، وبإيحاء من بريطانيا، تأسست جامعة الدول العربية، ورأى العرب فيها خطوة كبيرة في سبيل وحدتهم. وأما الضباط الذين ربطوا - فيما بين ١٩٣٩-١٩٤٤ - مصير نشاطهم بهتلر وموسوليني «اعداء الاستعمار»، فلم يستطيعوا - فيما بين ١٩٤٤-١٩٤٨- أن يحققوا نجاحا يذكر، ولا كان بمقدورهم مجرد الحلم بتحقيق أفكارهم في المستقبل القريب. لقد سحب خصومهم الأضواء من حولهم. وفشلت أفكارهم في إثارة تعاطف جماهير منتصف الأربعينات. وخلال هذه الفترة، كانت الدعاية مكثفة حول فكرة - أو على الأقل شعار - الديموقراطية. وقد ترجم ذلك ليعني - بصورة عامة - حكومة برلمانية، تأتى عن طريق الانتخابات، وقيام الأحزاب ومسئولية الوزارة أمام مجلس السلطة التشريعية، وفصل هذه السلطة عن السلطة التنفيذية، وتبعية الجيش للحكومة المسئولة أمام الناخب. أما أفكار الساسة من الضباط، فقد كانت تسير في اتجاه مخالف تماما. وبالطبع، لم تتجسد أفكار الديموقراطية تلك بأى صورة من الصور. بل إن اعداد من يرون عدم ملاءمة الديموقراطية لظروف الشرق الأوسط، كانت في تزايد. لكن العديد من منتقدى تلك الديموقراطية الشكلية لم يتحولوا إلى الأفكار القومية، بل صاروا اشتراكيين. فقد كانت الانتصارات الحاسمة التى

حققها الاتحاد السوفيتي مقرونة بالاشتراكية، وقدمت حافزا قويا لمثقفي الجناح اليساري والنقابيين، الذين ضاعفوا من نشاطهم. وعندما شنت الحكومة حملتها على اليسار المصرى فى يوليو ١٩٤٦، بلغ عدد المعتقلين فى القاهرة وحدها ٢٠٠ شخص، مابين صحفيين وقيادات عمالية، وغيرهم. وصودر اكثر من عشر دوريات، كما جرت اعتقالات أخرى فى الاسكندرية وعدد من المدن الاقليمية.(١)

وفى الفترة مابين ٤٢-١٩٤٨، لم يكن هناك فرد فى الشرق العربى إلا ويردد شعارات الديموقراطية والاشتراكية، واضطر الساسة الضباط إلى تقبل الهزيمة.

ويمكننا أن نرصد ظاهرة كهذه فى جزء آخر من العالم، اشتهر بانقلاباته المتعددة وبديكتاتورياته العسكرية، ألا وهى امريكا اللاتينية. إذ تراجع تدخل ضباط الجيش فى امريكا اللاتينية، أيضا، فى أعوام ماقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما ازدهرت شعارات الديموقراطية فى العالم. ففى عام ١٩٢٨، كان سدس الجمهوريات العشرين، بسدس سكانها، يعيش فى ظل الحكم العسكرى. وفى عام ١٩٣٦، امتد هذا الحكم ليشمل نصف دول القارة، بنصف سكانها. ولكن فى ١٩٤٧، تراجع هذا الحكم ليقتصر على سبع بلاد فقط. ثم شهدت القارة مرة أخرى موجة جديدة من الحكم العسكرى، ليصل عدد البلدان الخاضعة للديكتاتورية العسكرية إلى ١٣ دولة فى ١٩٥٤. (٢)

وإذا لم يكن باستطاعة الساسة من الضباط العرب العمل خلال فترة السكون هذه، فإنهم لم يغيروا من أفكارهم. وعندما صعدوا إلى الحكم، فيما بعد، فقد كانوا يؤكدون على تواصل حركات الضباط فى بداية الاربعينات، مع حركاتهم فى الخمسينات. ويقول السادات - الذى يجسد هذه الاستمرارية فى مصر - فى ١٩٥٦، إن الثورة العراقية فى ١٩٤١ «كانت إشارة البدء للتحرر فى العالم العربى». (٣)

ولو قدر للسادات وأفكاره أن تحظى بالتأييد، لأدى الأمر إلى صدمة تصعق الأمة، وتعرى ضعف النظام، وتزلزل اسس الحكم فى البلاد العربية. على أن الصدمة لم تتأخر كثيرا، فقد حلت على ساحات القتال، وفى قلوب المقاتلين على أرض فلسطين. ففى ١٩٤٨، أرسلت سبع دول عربية بجيوشها الى فلسطين كى تمنع قيام دولة إسرائيل، وخسرت هذه الجيوش الحرب. وكان من غير الممكن إخفاء الهزيمة، والأشد إيلاما أن الهزيمة حاقت بجيوش سبع دول قوية أمام دولة ضعيفة، بل إنه لم يكن قد اعترف بها كدولة بعد. ولم يكن بإمكان الرأى العام العربى أن يتجاهل وجود شىء ما فاسد داخل البلاد العربية.

ففى أغسطس ١٩٤٨، نشر المؤرخ والمفكر اللبنانى البارز قسطنطين زريق كتيبا بعنوان «معنى النكبة». ومنذ ذلك الحين، ظهر العديد من الكتب والمقالات العربية تحلل المشكلات الداخلية التى كشف عنها هذا الصراع الخارجى.

يبدأ رزيق كتابه بتصريح مرير : «ليست هزيمة العرب فى فلسطين بالنكبة البسيطة، أو بالشر الهين العابر، وإنما هى نكبة بكل مافى هذه الكلمة من معنى، ومحنة من أشد ماابتلى به العرب فى تاريخهم الطويل». وبنفس اسلوبه القاسى فى تشخيص الحقائق، يحاول زريق أن يحدد مصادر النكبة، ويكشف عن جذورها فى النظام السياسى والاجتماعى العربى ذاته. «إن ماأحرزه الصهيونيون من نصر – ولن ينكر هذا النصر الا متغافل متعام – ليس مرده تفوق قوم على قوم، بل تميز نظام على نظام. سببه أن جذور الصهيونية متأصلة فى الحياة الغربية الحديثة، بينما إننا نحن لانزال فى الأغلب بعيدين عن هذه الحياة الغربية متنكرين لها. سببه انهم يعيشون فى الحاضر والمستقبل، فى حين أننا لانزال نحلم احلام الماضى ونخدر أنفسنا بمجده الغابر». (٤) وينتهى إلى أن الحياة العربية فى حاجة إلى إصلاح داخلى جذرى يعنى – ضمن أشياء أخرى – «عمل ثورى تقدمى» و«قيادة حقيقية». (٥) واليوم، وبعد صدور الكثير من الكتابات النقدية والبحث عن الذات، صارت مثل تلك العبارات أمرا معتادا. ولكنها فى ١٩٤٨، كانت شيئا جديدا للغاية. ويكمن مغزاها أيضا فى أن هذا النمط الجديد من التفكير لاتستغرقه العموميات، ولكنه عنى بأحداث وجهات محددة. وهو يعبر بوضوح عن الخبرة المؤلمة، والإدراك المفاجىء بين قطاعات عريضة.

وتنطبق مقولة ماركس العبقرية عن الحرب عامة، على ماحدث فى البلاد العربية فى اعقاب الحرب الفلسطينية : «هذا هو المظهر الايجابى للحرب.. انها اختبار للأمة. وتماما، مثلما تفسد المومياوات عند تعرضها للجو، فإن الحرب تعد حكما بالإعدام على كل المؤسسات التى تفتقد إلى الحيوية». (٦) إن هذا ينطق تماما على الحروب الخاسرة، التى تخلق – على حد تعبير لينين – وضعا ثوريا.

كان الاخفاق العربى فى فلسطين ١٩٤٨، إخفاقا عسكريا فى المقام الأول. لكن الغريب فى الأمر أنها اكسبت الجيوش العربية ثقة فى النفس، واعتبارا فى الحياة العربية. فقد فُسِّرت الهزيمة العسكرية باعتبارها نتيجة حتمية للظلم الاجتماعى، لا بوصفه سببا، بل نتيجة. وعاد العسكر المقهورون من الجبهة، لاكمتهمين وإنما كضحايا للبؤس القومى. وتوصلوا، أيضا، إلى أن الصهيونية وإسرائيل لايمكن هزيمتها عن طريق الدعاية أو الدبلوماسية، أو حرب العصابات، وتاكتيكات الأنصار، ناهيك عن أن أداة القوة الوحيدة فى الدول العربية هى الجيوش النظامية. لقد أمكن للضباط العرب، بفضل ثقتهم بأنفسهم، استعادة مكانتهم التى سلبهم إياها رجال الدولة وسياسيو الأحزاب الذين استفاد البعض منهم من الحرب، بينما دفعت الجيوش ثمن هذه الحرب من أرواح رجالها. وأفاق الجندى العائد من الأوهام، وحلت محلها المرارة، وسرعان ماالتفت إلى السلطة. وفى ظل الفوضى العامة لم يبال الجند بالنقد الذاتى، بل أنحوا باللائمة على جهات أخرى. ولكى يطلقوا العنان لمزيد من النقد السياسى،

فقد ردوا الأمر إلى النقص فى الإمدادات العسكرية . وكان فى نقد الظلم الاجتماعى تبرئة للشرف المهنى والشخصى للضباط العائدين من الجبهة.

كذلك، عززت حرب فلسطين من النهوض السياسى للقومية العربية. وكان حماس الليبراليين العرب للحرب فاترا، وبينما ساهمت فئة محدودة منهم فى المجهود الحربى، إلا أن أحدا منهم لم يتطوع للقتال. ووقف الشيوعيون ضد تلك الحرب، وفى نهاية ١٩٤٨، قاموا بتوزيع منشور سرى، صادر عن الأحزاب العراقية والسورية والأردنية ومعهم الشيوعيون الإسرائيليون، يطالب بوقف الحرب. (٧) أما الجناح اليمينى المتطرف فقد نشطت عناصره، وكانت القوة المحركة وراء معظم الأعمال الدعائية والتنظيمية والعسكرية والتأم شمل قدامى الموالين للنازية فى جماعات صغيرة، منها ماهو منظم ومنها ماهو غير منظم. وكان من بينهم : مفتى القدس وفوزى القاوقجى والعراقيون الذين حاربوا ضد القوات البريطانية فى ١٩٤١، والاخوان المسلمون، وأعضاء حزب «مصر الفتاة» الفاشى، والضباط المصريون الذين سبق لهم العمل مع روميل. وانضم إليهم متطوعون فاشيست من غير العرب، مثل مسلمى يوغوسلافيا الذين حاربوا مع أنصار بافليتش الهتلريين أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يجرؤا على العودة إلى أوطانهم، والجنود الألمان السابقون الباحثون عن مغامرات جديدة ويأملون فى استمرار الحرب ضد اليهود، والفاشيست الانجليز الهاربون من الجندية. ولم تكن حرب فلسطين صاعقة هزت ركائز الأنظمة العربية التقليدية فقط، وإنما كانت فرصه أيضا لليمين العربى كى يظهر على الساحة السياسية مرة أخرى، ويلعب دورا قياديا.

لقد كان جميع الضباط السوريين والمصريين والأردنيين والعراقيين - تقريبا - الذين شاركوا فى الانقلابات التى وقعت اعتبارا من ١٩٤٩ - بغض النظر عن نجاح هذه الانقلابات من عدمه - ممن اشتركوا فى الحرب على الجبهة الفلسطينية فى ١٩٤٨. نفس الناس الذين أصابهم الإخفاق فى فلسطين .. هم انفسهم الذين حركهم ماضيهم التمردى، واكتشافاتهم على الجبهة، والفوضى العامة التى قادت إلى الكارثة.

ومن غير المجدى أن نتساءل عما كان ممكنا أن يحدث فى العالم العربى مالم تقع الهزيمة العربية فى ١٩٤٨. فلربما وقعت أحداث كان يمكن أن تكشف - وبنفس القدر من القسوة - عن حجم الأزمة التى كان يعيشها العالم العربى، وتؤدى إلى ردود فعل شبيهة بتلك التى حدثت. أو ربما ظهرت قوى مختلفة عن تلك التى ظهرت بعد ١٩٤٨ لتتسلم زمام الأمور. وعلى أية حال، فإن ماحدث فى فلسطين كان عاملا مساعدا فى إعادة تنشيط حركة الضباط وصعودهم إلى الحكم. وليس مصادفة أن يقدم الضباط المشاركون فى الانقلابات وعودا لاتحصى بالقضاء على إسرائيل، وتعويض خسائر ١٩٤٨.

وكانت سوريا أول دولة عربية تسلمها النكبة إلى الديكتاتورية العسكرية.

هوامش (٣)

١- Yalqut hamizrah hatikon, Jerusalem July-August 1964, 102-4; Walter Z. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East, New York 1956, 43-6; Aharon Cohen, Temurot mediniyot ha'olam ha'aravi, Merhavia 1959,93.

٢- Ed. Lieuwen, 'Militarism and Politics in Latin America', in John J. Johnson, ed., The role of the military in underdevelped Countries, Princeton 1962, 131-2.

٣- Sadat, Revolt, 35.

٤- قسطنطين زريق، معنى النكبة، بيروت ١٩٤٨، ص ٤٢.

٥- نفسه، ص ٥١.

٦- Marx - Engels, Werke, Berlin (DDR) 1961-63, Vol. 11,522.

٧- Eliezer Be'eri, ' Ma'ase be - Ahmed wa - Butrus', Al Hamishmar; Tel Aviv, 14 September 1958; Aharon Cohen, Yisrael we-ha-'Olam ha'aravi, Merhavia 1964, 427;

محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية فى معركة العراق، بيروت ١٩٦٣، ص ١٣٧.

(٤)سوريا من ١٩٤٩ - ١٩٥٤

في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨، كتب د. أديب نصور في جريدة «الف باء» اليومية التي تصدر في دمشق : «لا أكاد أجد في هذه الدولة مواطنا واحدا راضيا أو مرضيا. بل كل من تلقاه يشكو. الوزير يشكو والزعيم يعتب والنائب يلوم واستاذ الجامعة ينتقد ورجل الشارع يتهم».[1] وفي داخل مجلس النواب، الذي انتخب قبل ذلك بعام، كانت هذه الأوضاع تفرض نفسها. فلم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلوبة. ولم تكن الخلافات بين الفرقاء كبيرة، ولكن قدرتهم على التعاون ورغبتهم فيه، انعدمت. كما أن الإهانة التي لحقت بالعرب في حرب فلسطين صارت أمرا معروفا. صحيح أن الجيش السوري لم تلحق به هزيمة كهزيمة الجيش المصري، بل كان يحتل مواقع داخل فلسطين تحت الانتداب والتي انتقلت إلى إسرائيل بمقتضى قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧، ولكن لم يكن ثمة انتصار. كانت الهزيمة العربية العامة، سورية ايضا.

وقد اكتسب الجيش أهمية متزايدة في حياة البلاد خلال شتاء ١٩٤٨-١٩٤٩. ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ سادت مظاهرات الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين أعمال الشغب الموجهة ضد الحكومة، وفي ٢ ديسمبر أعلنت الطوارىء، واستدعى الجيش لحفظ النظام. وأحس الضباط أن بقاء الحكم مرهون بقوتهم. وفي مارس ١٩٤٩، طالبت القيادة العليا بزيادة الميزانية العسكرية، ولسبب أو لآخر لم تستجب الحكومة، بل إن الشائعات سرت حول نية الحكومة في تخفيض مخصصات الجيش. وفي ٢٠ مارس دعا حسني الزعيم، رئيس الأركان، قادة الجيش إلى اجتماع سري بالقنيطرة حيث تقرر ان يمسك الجيش بزمام الأمور.[2]

وفي ٢٧ مارس، كتب نصور في «ألف باء» يقول : «اكتب هذه السطور كي أبلغ الضباط والجنود أن أنظار مواطنين سوريين كثيرين تتجه هذه الأيام صوب الجيش الذي يشاركهم مشاعرهم».[3] وبعد ذلك بثلاثة أيام قام الزعيم بالانقلاب العسكري الأول في سوريا.

وتعكس مقالات نصور مشاعر ضباط الجيش وقطاع من الرأي العام السوري في تلك «الأيام المريرة». ويمضي نصور قائلا : «فالجيش مضطر إلى مهادنة عدو لم ينتصر عليه وبعض عناصر هذا الجيش تقف متهمة أمام القضاء، ويقال إنها تاجرت أو أهملت أو أغفلت أو

قاريت الخيانة العظمى... إن الجيش السورى دعى إلى المعركة وهو غير معد لها الإعداد الحسن... وحين قل التدريب وعز السلاح قام اليأس مقامهما... إن كان هناك افراد معدودون قد تصرفوا تصرفا غير لائق بشرف الجندية وعزة من يحمى العلم فإن المئات من الضباط والجنود قد أفرغوا قلوبهم على الحدود، وأعطوا الوطن كل شىء ولم يأخذوا شيئا... والآن إليكم الحقيقة واضحة عارية : إن سوريا الأم لم تستطع ان تنقذ سوريا الجنوب. وإن قوة الجمهورية السورية لاتليق بمكانتها بين العرب ولاتتناسب مع طموح ابنائها ووثبات مفكريها.

أمام هذه الحقيقة يتضح واجب الدولة وتتحدد مهمة الجيش. واجب الدولة بعد اليوم أن تعتبر الجيش السورى المؤسسة القومية الأولى بين المؤسسات، فتقدم حاجاتها على سائر الحاجات، وتوضع فضائل الجنود فى طليعة الفضائل المدنية. ومهمة الجيش أن ينمو سريعا مطردا فى القوة والخبرة والنظام والانضباط، ويصبح آلة حربية ممتازة تدفعها الدولة فى اللحظة المناسبة نحو قدرها العظيم». (٤)

ولايهمنا ما إذا كان نصور قد أحس – أو علم – بالانقلاب الوشيك أو أنه استلهم مقاله من المتآمرين لتمهيد الأرض أمامهم، أو أن ماكتبه مجرد توافق غير مقصود مع قيام الديكتاتورية بعد ثلاثة أيام من نشر مقالته. فالمقال يكشف عن حالة اليأس وفقدان الثقة عند المدنيين السوريين، وتوقهم إلى قيادة نشطة وإيمانهم بقدرة الجيش – دون غيره – على إنقاذهم.

وإذا كان الكثير من السوريين، فى ربيع ١٩٤٩، يتطلعون إلى قائد قوى فى شخص الجندى، فقد تحقق لهم ذلك. لكن سوريا لم تظفر بالاستقرار الذى كانت تنشده. فقد قوض الضباط ركائز الدولة بأكثر مما فعلت الأحزاب السياسية والزعماء المدنيون. وكما صعد العسكر سريعا، فقد سقطوا بنفس السرعة. كانوا أشبه بالألعاب النارية فى ليالى الاحتفالات العامة : ترتفع شظاياها لوهلة.. تنير الظلمة لوهلة، بالعديد من الأنوار والألوان تنتزع إعجاب الحشد المتحمس.. ثم سرعان ماتختفى ليظهر غيرها. وعلى نفس المنوال، جاء الضباط، ثم ذهبوا فى تعاقب سريع : الزعيم.. الشيشكلى.. البزرى.. السراج.. النحلاوى.. زهر الدين.. الاتاسى.. الحريرى.. الحافظ.. جديد. وهؤلاء عشرة فقط – من أكثرهم شهرة، كان كل منهم رجل سوريا القوى ذات يوم.

كان حسنى الزعيم أولهم. وهو من مواليد حلب عام ١٨٨٤، وابن لأحد رجال الدين ومن أم كردية، وتجرى فى عروقه الدماء الشركسية. وبعد أن قضى فترة التدريب العسكرى بتركيا فى ١٩١٧، تخرج برتبة الملازم الثانى وأرسل إلى المدينة. قضى فترة نهاية الحرب العالمية الأولى بأحد معسكرات الأسرى بمصر. وفى ١٩٢٠، التحق بالجيش الفرنسى بسوريا، ورقى إلى رتبة المقدم فى ١٩٤١. وهو من أشد المعارضين لبريطانيا، سياسيا. وكان يكره الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، ومن أصدقائه مفتى القدس. وبينما تأتى كراهية المفتى للبريطانيين من

معتقداته القومية العربية، فإن سببها عند الزعيم هو الولاء لفرنسا. وفى ١٩٤١، اشترك فى القتال ضد البريطانيين وقوات فرنسا الحرة التى غزت سوريا، والتى كانت تابعة آنذاك لحكومة فيشى. وكانت مهمته هى تنظيم نشاطات حرب العصابات ضد الغزاة. وبعد الاستسلام، رفض تسليم سلاحه وهرب، لكن حكومة فيشى أعلنت نبأ اختلاسه لكمية كبيرة من الأموال كانت بعهدته. وقبض عليه رجال حكومة فرنسا الحرة وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وبعد أن أمضى سنتين وثلاثة شهور، أفرج عنه، على أن يقيم بلبنان. ولم يسمح له بالعودة إلى سوريا إلا فى عام ١٩٤٦. وفى عام ١٩٤٧، عين مفتشا عاما للبوليس، وأصبح فى ١٩٤٨ رئيسا للأركان العامة. (٥)

كان التخطيط للانقلاب دقيقا، ونفذ بسرعة، ولم يلق مقاومة تذكر. ففى الثانية من صباح يوم ٣٠ مارس ١٩٤٩، قامت وحدات الجيش بمحاصرة دمشق ودخول المدينة. وفى خلال ساعة كان الجيش قد احتل مقار الحكومة المدنية ومراكز البوليس والمرافق العامة. وألقى القبض على الرئيس شكرى القوتلى، وخالد العظم - رئيس الوزراء، وبقية أعضاء الوزارة. وفى الصباح أعلن البيان رقم ١ «ان قيادة الجيش باخلاصها الوطنى.. اضطرت لأن تتولى زمام الأمور مؤقتا» من أجل «تمهيد السبيل أمام حكم ديمقراطى حقيقى» وطلب إلى الشعب المحافظة على النظام، وان أية محاولة للمقاومة سوف «تسحق فورا بلا رحمة» كما صدرت قرارات أخرى بمنع حمل السلاح وفرض حظر التجوال. وعند الظهيرة عقد الزعيم مؤتمرا صحفيا وعد خلاله بتشكيل حكومة جديدة من المدنيين والضباط، وإجراء انتخابات. (٦)

وسرعان ما أسفر النظام الجديد عن وجهه الديكتاتورى. ففى أوائل ابريل، تم حل مجلس النواب وتولى الزعيم كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية. وشكل حسنى البرازى حكومة جديدة، ولكن فى ١٧ ابريل تولى الزعيم بنفسه رئاسة الوزارة. كان جميع الوزراء فى المجلس من المدنيين، ولكن بدون سلطات حقيقية. وفى الأسبوع الأول من يونيو، صدر قانون بدعوة الناخبين لانتخاب الرئيس، يحدد سلطاته ويوسع منها، ويدعو إلى استفتاء للموافقة على القانون، ولم يستشر أى من أعضاء الحكومة فى مشروع القانون. (٧) وقد تم حل الحزب الشيوعى فور نجاح الانقلاب، بينما حلت بقية الأحزاب السياسية فى ٢٩ مايو. ولا حاجة بنا للقول بأن استفتاء جرى فى ٢٥ يونيو، وأنه تمت الموافقة على القانون الرئاسى الجديد، وأن الزعيم - المرشح الوحيد - اختير رئيسا للجمهورية. وقد شارك فى الاستفتاء ٩٠٪ من الناخبين، وحصل الزعيم على ٩٩٪ من الأصوات. وفى اليوم التالى، تشكلت حكومة جديدة برئاسة حسنى البرازى تضم ستة من المدنيين، إضافة إلى الزعيم عبد الله عطفة كوزير للدفاع. ومنح حسنى الزعيم نفسه رتبة المشير، وهى رتبة لم تكن موجودة قبل ذلك فى سوريا. وسرعان مابدأت تظهر عليه أعراض جنون العظمة. واصبحت شخصيته ونظامه، اللذان كانا محل تقدير عام فى البداية، هدفا للسخرية والكراهية.

وقد تركت معاملته لأنطون سعادة، زعيم الحزب القومى السورى، أثرا سيئا عند الرأى العام فى سوريا. وكان الحزب القومى قد تأسس فى ١٩٣٢ بهدف إقامة «سوريا الكبرى» العلمانية، وهو يناهض فكرة عروبة سوريا ولبنان، وإنكار القومية العربية والوحدة عموما. وكان هذا الحزب، الجيد التنظيم، واحدا من اكبر التجمعات السياسية فى سوريا ولبنان، وكان سعادة زعيما مبدعا ومفكرا خلاقا. (٨)

فى يونيو ١٩٤٩، هرب سعادة إلى سوريا بعد محاولة فاشلة للانقلاب فى لبنان. وفى البداية، استقبله حسنى الزعيم باعتباره ضيفه الشخصى، وفجأة، فى ٦ يوليو، سلمه إلى لبنان، حيث أعدم بعد ذلك بيومين. كان لسعادة خصوم عديدون فى سوريا. فاليمين يكرهه بسبب إنكاره للعروبة، أما اليسار فيحاربه بسبب الطبيعة الفاشية الواضحة لحزبه. لكن حنث الزعيم بوعده قوبل باستنكار عام باعتباره خيانة للتقاليد العربية التى تحض على حسن الضيافة وحماية اللاجىء، وباعتباره - كذلك - انتهاكا للأعراف الدولية الحديثة الخاصة باللاجئين السياسيين. والحقيقة إن السياسيين العرب نظروا إلى الموضوع من زاوية شخصية إلى حد ما. فهم عرضة للسجن أو الشنق فى بلادهم، ويأملون - إذا ما نجحوا فى الفرار إلى بلد مجاور - أن ينعموا بالأمان. وهو أمر - كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية - فيه ضمان لحياة أى زعيم أو متآمر. وعلى ضوء التقلبات السريعة والحادة فى الحياة السياسية العربية، فإن احترام مبدأ حق اللجوء السياسى يظل أمرا حيويا بالنسبة لأى سياسى عربى.

وعلى الرغم من كل جرائم الزعيم وحماقاته، فقد كانت له مزاياه. وكان قبل وفاته بيوم واحد يقول : «ادع لى بأن أعيش خمس سنوات لأجعل سوريا كسويسرا، رقيا وازدهارا». (٩) * وهناك إصلاحان حققهما الزعيم على درجة كبيرة من الأهمية. فقد ألغى الإدارة الخاصة للأوقاف العائلية، مزيلا بذلك عقبة دينية شرعية كانت تعوق الإصلاح الزراعى الذى يأمله. كما كانت سوريا على يديه، أول بلد يمنح المرأة حقوقها الدستورية. وقد اشترط، فى البداية، لممارسة هذه الحقوق الالمام بالقراءة والكتابة. ولكن لم يمض عام حتى أزيل هذا الشرط. وكانت تلك خطوة أولى حاسمة، بما تعنيه من خصومة مع العقيدة الإسلامية. وكان الزعيم - الذى يحتذى بأتاتورك - يأمل فى فصل الدين عن الدولة. وكانت أحد مشروعاته، التى لم تر النور، إصدار بطاقة هوية تحمل الجنسية السورية دون ذكر الانتماء الدينى. (١٠)

وكانت سياسته الخارجية سببا فى فقدان التأييد والتعاطف الذى حظيت به توجهات الزعيم العلمانية فى الأوساط التقدمية. فصداقته الوطيدة مع فرنسا قادته إلى معاداة بريطانيا

---

* كان يوجه الحديث الى مطران الروم الكاثوليك بحلب، الذى زاره صباح السبت ١٣ أغسطس ١٩٤٩، وهو أخر يوم فى حياة الزعيم.

واصدقائها فى البلاد العربية : العراق والأردن. وفى الوقت نفسه، توطدت علاقاته بمصر والعربية السعودية وتركيا. ففى ٢١ ابريل ١٩٤٩، توجه إلى مصر، واجتمع بالملك فاروق. كما دعا الضباط الاتراك لتدريب الجيش السورى وإعادة تنظيمه، برغم النزاع المرير القائم بين البلدين بسبب الاسكندرونة. كما عزز علاقته بفرنسا عن طريق عقد اتفاق مالى معها. بل إن موقفه تجاه إسرائيل - كما يشاع - كان مختلفا عن موقف الحكومات العربية الأخرى، ويشاع أنه كان يرغب فى توطين اللاجئين العرب بسوريا. (١١) لكن هذه الشائعات تداولها - فى الغالب - خصومه بغرض التشهير، وهو مسلك معتاد عند الزعماء العرب عندما ينوون إلصاق تهمة الخيانة العظمى بأحد خصومهم. ولكن من المحتمل انه كانت لديه أفكار غير تقليدية حول هذه المسألة. ولم تكن فرنسا - الغريم التقليدى الآفل لبريطانيا فى الشرق الأوسط - هى المستفيد من عهد الزعيم فى سوريا، وإنما الولايات المتحدة.. القوة الصاعدة. ففى مايو ١٩٤٩، وقعت شركة تابلاين الأمريكية اتفاقا حصلت بمقتضاه على امتياز مد خط ضخم للأنابيب من العربية السعودية إلى ميناء صيدا اللبنانى. (١٢)

لم تمض أسابيع قليلة على تولى الزعيم للحكم ولم يكن هناك شخص فى سوريا لم ينله أذاه. ولإدراكه بنمو التيار المعادى له، فقد بدأ يخشى على حياته فهو يعلم أن الآخرين، أيضا، يمكنهم استخدام الجيش فى الانقلاب عليه. وكانت عناصر القوميين العرب داخل الجيش هى الخطر الأكبر على نظامه وسياساته. ولهذا السبب، فقد أخذ يعتمد اعتمادا متزايدا على الوحدات الكردية والشركسية المتمركزة فى القطاع الأوسط، بعد نقل الوحدات العربية إلى الـ ـد مع إسرائيل. (١٣) لكن كل هذه المناورات باءت بالفشل.

ـ قام قائد الفرقة الأولى المتمركزة على الجبهة الإسرائيلية، الزعيم سامى الحناوى، با تفاق مع ضباطه، ومنهم بعض الدروز الموالين للحزب القومى السورى، على الإطاحة بـ ـيم. (١٤) وفى تمام الثالثة والنصف من صباح ١٤ أغسطس، قامت العربات المصفحة ا ـعة للفرقة الأولى بمحاصرة مقر إقامته. وبعد مقاومة قصيرة استسلم حرسه، وألقى ـبض عليه. وسيق البرازى، رئيس الوزراء، إلى السجن. ومثل الاثنان أمام محكمة عسكرية برئاسة الحناوى، حيث حكم عليهما بالإعدام ونفذ الحكم بسرعة. وقد أفاض المتمردون فى «البيان رقم ١» فى الحديث عن الفساد الاخلاقى لعهد الزعيم، وخروجه على القانون، واستهانته بالتقاليد القومية. وكالعادة، أقسم الجيش «أمام الله والتاريخ» على أن يترك تسيير البلاد للزعماء من المدنيين فى الوقت المناسب. (١٥)

وهاهو نجم آخر يسطع فى سماء سوريا.

ولد الحناوى فى ١٨٩٨ بادلب شمالى غربى سوريا، وهو من أصل كردى / عربى خليط. بدأ حياته العسكرية - مثل سلفه - بالجيش العثمانى، ثم خدم بعد ذلك بالدرك السورى

والقوات الخاصة للإدارة الفرنسية. كان، أثناء حرب فلسطين، برتبة العقيد وقائدا للكتيبة التى استولت على «ميشمار هايرون» و «تل العزيزيات».

قدم الحناوى ابتكارا جديدا فى تكنيك الانقلاب العسكرى، أصبح منذ ذلك الحين عرفا يحتذى به.. ألا وهو تكوين لجنة من الضباط تمثل أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية فى البلاد. وهو تشكيل يضفى صبغة شبه دستورية وشرعية على الديكتاتورية العسكرية. فقبل انقلاب الجيش المصرى فى ١٩٥٢، لم يكن مصطلح «ثورة» ملائما بعد. وماسمى بعد ذلك بـ «مجلس قيادة الثورة» اطلقوا عليه يومئذ «مجلس الحرب الأعلى». وقد تكون هذا المجلس فى نفس يوم الانقلاب، برئاسة الحناوى، الذى كان رئيسا للأركان. أما الاعضاء الآخرون، فقد كانوا خليطا متباينا :

العقيد بهيج الكلاس، ٤٢ سنة، مسيحى من حماه، رئيس الأركان السابق فى عهد الزعيم وساعده الأيمن، (١٦)

العقيد علم الدين القواص، ٤١ سنة، علوى من انطاكية بلواء الاسكندرونة، خدم بالجيش السورى الفرنسى، حارب فى صفوف قوات فيشى وفى حرب فلسطين، وهو ماسونى، (١٧)

المقدم أمين أبو عساف، ٣٤ سنة، درزى، لعب دورا مهما فى جميع الانقلابات التى وقعت فى سوريا خلال عام ١٩٤٩. أصيب فى حرب فلسطين ١٩٤٨. ظل برتبة الرئيس (النقيب) حتى ابريل ١٩٤٩، وخلال أقل من عام ارتقى إلى رتبة الزعيم، (١٨)

الرئيس محمود رفاعى، ٣٦ سنة، من دمشق. فى ١٩٣٦، درس بألمانيا الكهرباء والمحركات وهندسة الطيران. فيما بين ٤٠ - ١٩٤٥، وهو برتبة الملازم، عمل بقوات المظلات والصاعقة بالجيش الهتلرى، واشترك فى القتال على الجبهتين الروسية والافريقية، وفى العمليات الموجهة ضد الانصار فى اليونان ويوغوسلافيا. وضع عددا من القواميس العسكرية (ألمانى/عربى) ومتزوج من ألمانية. فى نهاية الحرب، وقع فى أسر البريطانيين وعاد إلى سوريا فى ١٩٤٦، والتحق بالقوات الجوية برتبة الرئيس. وعندما نشبت الحرب الإسرائيلية- العربية، انضم إلى «جيش التحرير» بقيادة القاوقجى كمعاون للقائد، ثم عاد بعد ذلك إلى القوات الجوية. (١٩)

أما الخمسة الآخرون فى المجلس، فكانوا النقباء (الرؤساء) : خالد الجادة، حسن الحكيم، محمد دياب، محمد معروف، عصام مريود. (٢٠)

وبعد يوم من الانقلاب وتشكيل «مجلس الحرب الأعلى»، تشكلت حكومة مدنية مؤقتة برئاسة رجل مسن هو هاشم الأتاسى، الذى كان رئيسا للجمهورية السورية فيما بين ١٩٣٦-١٩٣٩. أما خالد العظيم، الذى كان رئيسا للوزارة التى أطاح بها الزعيم، فقد عين وزيرا للمالية. وتركزت المناصب المهمة فى يد اثنين من أعضاء حزب الشعب، هما رشدى الكنجيا وناظم القدسى. ولم يشترك فى الوزارة من العسكريين سوى عبد الله عطفة، كوزير للدفاع. وهو من

مواليد دمشق عام ١٨٩٥، سبقت له الخدمة كضابط بالجيش العثمانى، وعمل بالجبهة الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الأولى. كما خدم بعد ذلك بجيش فيصل السورى، والقوات الفرنسية فى المشرق والدرك السورى. وفى عهد الزعيم تدرج فى الترقى حتى وصل إلى رتبة الفريق وعين قائدا للجيش ووزيرا للدفاع. وكان عطفة من أقرب معاونى الزعيم، قبل ان ينقلب عليه.(٢١)

جاءت سياسة الحناوى نقيضا لتلك التى استنها حسنى الزعيم. فعلى المستوى الداخلى، توقفت خطوات العلمنة، وذلك بإهمالها ووضع العراقيل أمام تطبيقها، لكن الحناوى سمح للمرأة بالإدلاء بصوتها فى الانتخابات التى جرت على عهده، وهو الحق الذى منحه اياها الزعيم. وفى السياسة الخارجية نهج نهجا مغايرا تماما. فبدلا من الولاء لفرنسا والولايات المتحدة وتوطيد العلاقات مع مصر والسعودية وتركيا، انتقل الولاء إلى بريطانيا والسير فى اتجاه تقوية الروابط مع العراق والأردن. وكانت هذه السياسة تتفق تماما مع توجهات زعماء حزب الشعب، أكبر الاحزاب السياسية فى البلاد. وكانت حلب، التى تتساوى مع دمشق من حيث المساحة والمنافس التقليدى لها فى السيطرة على البلاد، هى مركز ثقل الحزب. فبعد تفكك الدولة العثمانية ورسم الحدود بين سوريا والأناضول، اصبحت سوريا، بصفة خاصة، الهدف الأول لنشاطات التجار والصناع والحرفيين فى حلب.

أتاحت الظروف للحناوى قوة جماهيرية راسخة يمكنه الاعتماد عليها، ولم يكن بحاجة لفرض قيود ديكتاتورية، بعكس الحال مع سلفه الزعيم أو خلفه الشيشكلى. فأعيد للأحزاب سابق شرعيتها، وجرت الانتخابات لاختيار جمعية تأسيسية. وفى الانتخابات، التى جرت فى ١٥ نوفمبر، حصل حزب الشعب على ٤٣ مقعدا. وكان ٥١ من إجمالى عدد الأعضاء البالغ ١١٥ من المستقلين أو ممثلى قبائل البدو، أى من المؤيدين للحكومة تحت أية ظروف، ولم يحصل الحزب القومى سوى على ١٣ مقعدا. والنتائج على هذه الصورة، تمثل انتصارا كبيرا لحزب الشعب. لكن السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش.

كان تجسيد خطط الحناوى تدعيما لهيبة بريطانيا وحلفائها المخلصين.. نورى السعيد والملك عبد الله. وقد بلغ العراقيون ذروة نشاطهم. وفى نهاية ١٩٤٩، جرى تبادل العديد من الزيارات بين القادة العسكريين فى كل من بغداد ودمشق، وبدأ تنسيق وثيق لتنظيم الجيشين.(٢٢)

وجاءت أول دعوة شعبية للوحدة مع العراق، فجأة، فى نهاية سبتمبر من جانب - وياللدهشة - أحد ممثلى الحزب القومى، ودون علم القيادة. وكان صبرى العسلى، الذى أصبح - بعد ذلك بتسع سنوات - نائبا للرئيس ناصر فى عهد الوحدة، هو صاحب تلك الدعوة. (٢٣) لكن معارضى الوحدة لم يقفوا مكتوفى الأيدى. وكان اعتراضهم الأساسى هو أن الوحدة مع

بلد يحكمه العرش الهاشمى، من الممكن ان يفقد سوريا استقلالها وطبيعتها الجمهورية، ويحولها - وتحت شعار الوحدة - إلى تابع للاستعمار البريطانى، ويزيد الجفوة مع مصر والسعودية. لكن أغلبية الجمعية التأسيسية كانت فى صف الوحدة، بينما تركز المعارضون لها فى الأوساط الشعبية وبين الضباط.

ثم جاءت مسألة اليمين الدستورى لتتصدر الخلاف. ففى ١٧ ديسمبر، تقدمت الأغلبية - بدعم من الحناوى - باقتراح يقضى بأن يتضمن قسم رئيس الجمهورية «العمل من أجل تحقيق الوحدة بين البلاد العربية». لكن أكرم الحورانى - ممثلا للأقلية - أقترح ان يضاف إلى القسم «والحفاظ على النظام الجمهورى». وكانت إضافة جملة كهذه بمثابة ضربة قاضية لقضية الوحدة مع العراق، ومن شأنها أن تحيل قضية الوحدة العربية إلى مجرد تعبير انشائى (فى ١٩٤٩، كانت سوريا ولبنان الجمهوريتين الوحيدتين فى المنطقة العربية). وفى الجمعية التأسيسية رفضت فكرة الإضافة بأغلبية ٦٠ ضد ٤٨، وأقرت سياسة الوحدة مع العراق.

تحدد يوم ١٩ ديسمبر موعدا لأداء اليمين الدستورى. ولكن فى الليلة السابقة على هذا الموعد، وقع الانقلاب الثالث. إذ قام اللواء الأول بقيادة العقيد أديب الشيشكلى بالاستيلاء على دمشق تحت جنح الظلام. وبعد مقاومة قصيرة، قتل خلالها عدد من الجنود، تم القبض على الحناوى ومرافقيه من العسكريين والمدنيين. ويبدو أن تنفيذ الانقلاب فى دمشق خلال الساعات الأولى من النهار، قد أصبح تقليدا روتينيا للجيش السورى.

بعد فترة قصيرة، أفرج عن الحناوى. وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠، اغتيل فى أحد شوارع بيروت على يد أحد أبناء عمومة حسنى البرازى، رئيس الوزراء فى عهد الزعيم الذى أعدم معه.

وللمرة الثالثة، خلال ثلاثة أربا ع العام، يقوم مجموعة من الضباط بانقلاب.. وللمرة الثالثة ترزأ سوريا برجل واجب الطاعة.. أى أديب الشيشكلى. ومرة أخرى، يعلن الجيش أنه «أجبر» على القيام بانقلابه «من أجل وحدة وسلام البلاد ولحماية النظام الجمهورى... وليس للجيش أية مآرب أخرى، وهو يعلن عزمه على تسليم مقاليد الأمور إلى رجالها المنتخبين دستوريا ولن يتدخل فى الأمور السياسية تحت أى ظرف من الظروف». وحول هذه النقطة، صدر بيان آخر شديد الوضوح يؤكد على أن الجيش «لن يتدخل فى الأمور السياسية تحت أى ظرف من الظروف، مالم يكن هناك مايهدد وحدة البلاد وسلامتها». (٢٤) وبمعنى آخر، فإن الساسة بامكانهم ان يمارسوا السياسة كما يحلو لهم شريطة ألا تتعارض آراؤهم مع وجهات نظر الساسة من الضباط. وعلى هذا النحو، سارت الأمور طوال وجود الشيشكلى فى الحكم.

ولد أديب الشيشكلى بحماه عام ١٩٠٩، لأسرة يمارس افرادها المهن الحرة، وشارك البعض منهم فى نشاطات القوميين العرب أثناء الحكم العثمانى. وعندما بلغ العشرين من عمره انخرط فى خدمة الجيش الفرنسى بسوريا. وفى ١٩٤٨، وكان برتبة الرئيس (النقيب)،

قاد بعض وحدات «جيش الانقاذ» بقيادة القاوقجى، شرقى الجليل الأعلى. وبرغم الفشل العسكرى الذى أصابه، إلا أن الدعاية السورية صنعت منه بطلا عند عودته. وكان واحدا ممن ساعدوا الزعيم فى انقلابه الأول. وقد عينه الزعيم مفتشا عاما للبوليس والأمن العام، ورقاه إلى رتبة العقيد. وعمل بعد ذلك قائدا لقطاع حلب العسكرى. أنكر على الزعيم تسليمه أنطون سعادة للبنان، إذ كان عضوا سابقا بالحزب القومى السورى، وظل على إيمانه بمبادئه. (٢٥) وهذا مايفسر اشتراكه فى الانقلاب المضاد للزعيم، ودوره المهم فيه. وكان الحناوى قد عينه قائدا للواء الأول بدمشق، وبمساعدته نجح فى القيام بالانقلاب الثالث.

كان أكرم الحورانى، ابن خال الشيشكلى وصديقه، أحد الأقطاب التى وقفت خلفه تدعمه فى انقلابه. وأكرم ذو خبرة كبيرة فى إدارة المؤامرات والاشتراك فى الانقلابات. وكانت أسرته معدودة بين العائلات الميسورة فى حماه، لكن أموالها تبددت عندما كان أكرم لايزال طفلا، وصار أفرادها من الفقراء. كان فلاحو حماه من أكثر فلاحى سوريا تقدما وأكثرهم عرضة للاستغلال الاجتماعى، واشترك أكرم فى تأييد انتفاضاتهم وتنظيمها. ففى ١٩٣٩، وعندما كان فى الخامسة والعشرين من عمره، أصبح قائدا لمجموعة من شباب حماه، كانت تعتبر احيانا حركة شبابية، وفى أحيان أخرى عصابة توجه نشاطها ضد الأسر المرموقة. واختار عدد من هذه المجموعة سلك الضباط، وفى الخمسينيات أصبحوا من أبرز الشخصيات بين الساسة من الضباط. درس الحورانى الحقوق. وتمشيا مع الروح الفاشية التى صبغت العصر، وجد هؤلاء الشباب فى أفكار انطون سعادة تعبيرا عن عدائهم للاستعمار والإقطاع. ولم يجدوا تناقضا، فى البداية، بين هذه الايديولوجية وبين القومية العربية. وقد شارك الحورانى مع عدد من مجموعته فى ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق فى ١٩٤١. وبعد عودته قضى فترة فى السجن. وفى ١٩٤٧، دخل مجلس النواب كاشتراكى. وفى ١٩٤٨، تطوع للقتال فى حرب فلسطين.

وفى ربيع ١٩٤٩، كان من مؤيدى انقلاب الزعيم، بل هو الذى صاغ البيان الأول للانقلاب الذى صدر فى ٣٠ مارس. (٢٦) وفى ١٣ ابريل اختير عضوا بـ «لجنة التحقيق فى مساوىء العهد السابق». ولم يمنع تعاون الحورانى مع الزعيم – مثل كثيرين غيره – من التعاون مع الحناوى. فكان هو وزير الزراعة بحكومة الأتاسى، التى تشكلت بعد يوم واحد من الإطاحة بالزعيم. وعندما أصبحت ميول الحناوى العراقية واضحة للعيان، تزعم الحورانى المعارضة، وقدم فى ١٧ ديسمبر اقترح الأقلية الخاص بحماية النظام الجمهورى. وعندما اخفق فى ذلك، بدأ فى التخطيط للانقلاب الثالث مع الشيشكلى، الذى شغل فى حكومته منصب وزير الدفاع.

لم يبق الحورانى حيا بعد الزعيم والحناوى فقط، بل وأيضا بعد الشيشكلى. وهو الوحيد بين الزعماء السوريين، مدنيين وعسكريين، الذى كان على رأس جميع الانقلابات والتغييرات

التى شهدتها البلاد فيما بين ١٩٤٩-١٩٦٢. وهو - مثل القطط - يسقط دائما على قدمين. وفى عام ١٩٥٠، أسس «الحزب الاشتراكى العربى». وفى أواخر ١٩٥٣، اتحد مع «حزب البعث» ليكونا «حزب البعث العربى الاشتراكى».

وكان «البعث» قد تأسس فى الأربعينيات على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار. وفى ٥ ابريل ١٩٤٩، بعث عفلق، بوصفه رئيسا للحزب، رسالة إلى الزعيم يعده بالمساندة. وكانت الرسالة أول بيان من حزب سورى يعرب عن رضائه عن الانقلاب. وأكد الخطاب، فى الوقت نفسه، على الحاجة إلى «تأكيد الحريات العامة الواردة بالدستور». (٢٨) ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن ينتقل عفلق إلى المعارضة. فألقى الزعيم القبض عليه، ولم يفرج عنه إلا بعد ان تعهد بوقف نشاطه السياسى. وبعد سقوط الزعيم، أصبح عفلق فى حل من تعهده، واشترك فى حكومة الحناوى كوزير للتعليم. وفى انتخابات الجمعية التأسيسية التى جرت فى نوفمبر ١٩٤٩، لقى البعث هزيمة كبيرة. ففى الوقت الذى لم يتقدم فيه الحزب إلى الانتخابات بغير عشرة مرشحين، لم ينجح سوى مرشح واحد على مستوى البلاد. كما سقط عفلق نفسه، فاستقال من الحكومة، وانضم حزبه إلى صفوف المعارضة. وقد أبدى الحزب معارضة نشطة منذ بداية حكم الشيشكلى.

تعلم الشيشكلى من تجربة سابقَيه أن تركيز السلطة فى يد رجل واحد، أو فى يد شخصيات عامة غير مرغوبة، يمكن أن تكون مصدر خطورة على نظامه، بل وعلى حياته هو شخصيا. إذ إن القبض عليه ليلا بمنزله يعنى الإطاحة بالنظام كله. ولذا، فقد فضل البقاء خلف الكواليس، وعهد لآخرين بتسيير أمور الدولة والجيش، كى يجعل منهم شركاء ذوى مصلحة فى بقاء النظام. ولم يحتفظ لنفسه سوى بوظيفة نائب رئيس الأركان، وهو منصب يبدو متواضعا فى الظاهر، كل عمله هو تعيين ونقل الضباط. ومع ذلك، فقد أدرك الصحفى غسان توينى على الفور مغزى الموقف الجديد. ففى ٢٣ ديسمبر كتب فى جريدة «النهار» البيروتية يقول : «يبدو أن الانقلاب السورى الثالث قد زاد أزمة الحكم فى سوريا تعقيدا.. ذلك أن الانقلاب الأول فرض على البلاد حكما معينا، ووجه سياستها توجيها رسمه الجيش صراحة، وجاء الانقلاب الثانى ففرض حكومة ولكنه لم يفرض حكما، وترك للشعب حرية اختيار من يصوغ دستور الدولة ويرسم سياستها القومية. أما هذا الانقلاب فقد وضع لحرية الذين انتخبهم الشعب حدودا، ورسم سياسة البلاد القومية دون أن يكون زعماؤه أو قادته مرتبطين بأية مسئولية دستورية أو شبه دستورية». (٢٩) كان الشيشكلى يرغب فى تعيين الأتاسى رئيسا، وكان ميالا إلى إقامة حكومة برلمانية، وفى الوقت نفسه طلب تعيين الحورانى وزيرا للدفاع أو رئيسا للوزارة إذ أمكن. بينما كانت أغلبية النواب فى الجمعية التأسيسية من حزب الشعب الذى يعارض زعماؤه الحورانى بشدة. وكنتيجة لذلك، ولدت الحكومة مزعزعة منذ البداية.

وبعد أسبوع من النشاط المحموم، تشكلت الوزارة فى ٢٧ ديسمبر، برئاسة خالد العظم، الذى كان انقلاب الزعيم قد أطاح به. وسلم حزب الشعب، الذى يملك الأغلبية داخل الجمعية، بحسم مسألة رئاسة الوزارة على هذا النحو، وأذعن لتعيين الحورانى وزيرا للدفاع، وقنع بالحصول على أربع وزارات من عشر. وبرغم استمرار الأزمات الداخلية، استطاعت هذه الحكومة أن تستمر فى الحكم لمدة خمسة شهور، حتى استقالت فى أواخر مايو ١٩٥٠. وبعد ذلك بأسبوع، تشكلت وزارة جديدة برئاسة ناظم القدسى، من حزب الشعب، الذى ينتمى إليه معظم وزراء هذه الحكومة. ومرة أخرى، كان وزير الدفاع واحدا من ضباط الجيش.. الزعيم فوزى سلو، أحد رجال الشيشكلى الذين يدينون له بالطاعة، بالرغم من أنه أكبر سنا وأعلى رتبة. ففى ١٩٤٨، وعندما كان الشيشكلى لايزال نقيبا، كان سلو برتبة العقيد. وبعد ذلك، رقاه الشيشكلى إلى رتبة الزعيم وعينه رئيسا للأركان. وعندما أصبح الحورانى وزيرا للدفاع، عمل سلو - وهو من أصل كردى - مديرا عاما للوزارة.

خلال النصف الثانى من ١٩٥٠، بدأت وحدة الضباط فى التفكك. فنوايا الشيشكلى غامضة، والشائعات تنتشر حول تغيير موقفه وميله إلى تأييد الوحدة مع العراق. كما أن الحكومات الهاشمية، وخاصة فى الأردن، بدأت تكثف من نشاطاتها التخريبية فى سوريا، عن طريق كسب بعض الضباط الى صفها. وكلما انعدمت ثقة الضباط فى بعضهم البعض، ازدادت قبضة الديكتاتورية إحكاما. وتواترت حالات النقل والطرد والمحاكمات العسكرية بتهمة التآمر. وفى أواخر يوليو ١٩٥٠، قُتِل العقيد محمد حسن ناصر قائد القوات الجوية. وبالرغم من عدم العثور على الجناة، إلا أنه كانت هناك قناعة عند البعض بأن الجريمة من تدبير الشيشكلى. فقد كان ناصر من مؤيدى الزعيم، ثم أصبح من أتباع الشيشكلى، ولكنه اختلف معه. وقد أدى مقتله إلى تزايد الغضب فى أوساط طائفته، ذلك الغضب الذى كان قائما بالفعل بسبب طرد القواص، أحد زعماء مجموعة الحناوى، وهو علوى ايضا.

وفى ١١ اكتوبر، جرت محاولة لاغتيال الشيشكلى. وزُعِم أن المهاجمين كانوا من الفلسطينيين والسوريين اتباع مفتى القدس المتطرفين فى عروبتهم. ومرة أخرى تم اعتقال عدد من الضباط والمدنيين. وفى ١٩٥١، أصبح الموقف مشوشا. فالنظام البرلمانى قائم نظريا، ولكن لايظهر منه سوى مساوىء البرلمانية. ولايوجد هناك حزب يحوز الأغلبية داخل مجلس النواب، والغرماء كثيرون وغير قادرين على التعاون فيما بينهم، كما انعدمت الثقة داخل كل مجموعة.

وكانت البلاد محكومة، عمليا، بواسطة مجلس عسكرى تحيط به الشكوك، وتستنفده المكائد. وقد حاول القدسى، رئيس الوزراء، أن يحد من نفوذ الجيش، فكان نصيبه الفشل، فاضطر إلى تقديم استقالته فى ١٩٥١. وتشكلت حكومات وسقطت، فى تعاقب سريع، وأخذ النظام فى التحول سريعا نحو الديكتاتورية الشخصية.

فى أكتوبر ١٩٥١، اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا إقامة قيادة مشتركة للشرق الأوسط، ترص بلاد المنطقة خلف المعسكر الغربى فى الحرب الباردة. لكن الرأى العام السياسى رفض هذه الفكرة رفضا تاما باعتبارها حيلة دنيئة لتجديد التبعية الاستعمارية. وكان هذا الرأى متأثرا بشدة بموقف حكومة الوفد المصرية التى رفضت فى الحال هذا الاقتراح، وردت على ضغوط القوى الغربية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو- مصرية. أما فى سوريا، فقد انقسمت - كالمعتاد - الآراء. وانفجر داخل حكومة حسن الحكيم صراع علنى، فى وقت كانت القضية فيه محسومة بالرفض القاطع من جانب الرأى العام. لم يوضح الشيشكلى رأيه فى الأمر. لكن ميله للغرب لاتخطئه العين، على أنه لم يرد أن يضع نفسه فى صف زعماء حزب الشعب الموالين للغرب، لأنهم كانوا يعارضون تدخل الجيش فى الشئون السياسية.

لكن صراعا من نوع آخر نشب فى ذلك الحين، زاد من حدة التوتر بين الغرماء. فقد طالب رشاد برمدا، وزير الداخلية، بنقل تبعية الدرك من الجيش إلى وزارته، كما هو الحال بالنسبة للشرطة. وبالطبع عارض الجيش خطوة كتلك، كما عارضتها بعض أوساط اليسار. وكانت قوات الدرك، منذ الانتداب الفرنسى، منظمة على أساس عسكرى كوحدات متحركة مزودة بالبنادق الآلية والعربات المصفحة.

وقد أثار قضية الدرك ماشهده عدد من المناطق الريفية من هبات اجتماعية. إذ شهدت مناطق حمص وحماه، فى ١٩٥١، انتفاضات قام بها المعدمون والأجراء. وقد رفض هؤلاء الفلاحون دفع الايجارات إلى الملاك، وطالبوا بتوزيع الأرض على من يفلحها. وكان على رأس مؤيدى هذه الحركات أكرم الحورانى، الذى يتركز نفوذه فى حماه. وربما كان يسعى من وراء تحالفه مع هؤلاء الفلاحين إلى الثأر من خصومه الإقطاعيين فى دائرته الانتخابية، وكسب التأييد فى أوساط الفلاحين والعمال والمثقفين على مستوى البلاد. وقد شهدت هذه الفترة - على مايبدو - تقاربا بين حزبه وحزب البعث بزعامة عفلق، وأدى العمل القاعدى إلى إنجاز الوحدة بين الحزبين فى ١٩٥٣. وكان ملاك الأراضى، الذين يمثلهم فى البرلمان حزب الشعب، يسعون إلى نقل تبعية الدرك إلى وزارة الداخلية كى يستخدموه فى قمع انتفاضات الفلاحين. أما الضباط، الذين سادت بينهم الأفكار المعادية للإقطاع، فلم يكن ولاؤهم لهذه الطبقة كافيا.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥١، استقال حسن الحكيم، وظلت الأزمة الوزارية بلا حل قرابة ثلاثة أسابيع. وفى ٢٨ نوفمبر، بذل الرئيس الأتاسى جهدا خارقا ويائسا للخروج من الطريق المسدود، وذلك بتعيين معروف الدواليبى على رأس وزارة ينتمى معظم أعضائها إلى حزب الشعب، ومن المعروفين بعزمهم على وضع حد لتدخل الجيش، ولكن حدث العكس.

فقبل مرور اثنتى عشرة ساعة على تشكيل الحكومة الجديدة، كان الوزراء قد حلوا

بالسجون. وهكذا، شهدت سوريا انقلابها الرابع، والثانى بقيادة الشيشكلى. وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١، صدر «بيان رقم ١» جديد، موجز وجاف هذه المرة، لايحوى جملا انشائية حول عودة الجيش إلى ثكناته، ولا عن الحرية والدستور. «تعلن القيادة العامة إلى الشعب السورى العظيم أن الجيش قد أخذ على عاتقه حماية أمن البلاد. ويطالب الشعب بالتزام الهدوء والسكينة، وذلك لتسهيل مهمة الجيش، على أن يستمر المواطنون فى أداء أعمالهم دون خوف أو إثارة، ونحذر من يخل بالأمن بتوقيع أقصى العقوبات». (٣٠)

كان البيان يحمل توقيع الشيشكلى كرئيس للأركان. وخلال أيام استقال الرئيس، وحُل البرلمان، وتم تعيين سلو رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء.

وبالرغم من أن الشيشكلى حكم حكما مطلقا، إلا أن فترة حكمه الأولى شهدت عددا من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. فقد زيدت الضرائب على الدخول العالية، وخفضت بعض الضرائب غير المباشرة. واستعيدت أراضى الدولة التى استولى عليها الملاك دون سند، ووزعت على الفلاحين المعدمين. كانت هذه الإصلاحات على جدول الأعمال منذ وقت طويل، لكن حزب الشعب كان يقف فى سبيل وضعها موضع التنفيذ. وبعد استبعاد الحزب من السلطة، تمسك الشيشكلى بهذه الإصلاحات كصمام أمان أمام الثورات الاجتماعية. وفى شتاء ١٩٥٠–١٩٥١، عانت البلاد جفافا شديدا، وجاء محصول ١٩٥١ ضعيفا، وبحلول الخريف كان الفلاحون على وشك التمرد. وكان الشيشكلى يأمل – عن طريق الإصلاحات الاجتماعية – كسب تأييد زعماء الأحزاب المنافسة لحزب الشعب. وقد تحقق له ذلك فى البداية بالفعل. وقد منح حزب الحورانى الاشتراكى تأييده التام للشيشكلى، وذلك فى ديسمبر. وحذا بعث عفلق حذوه، وإن كان بتحفظ. ولكن فى أوائل ١٩٥٢، عندما أصبحت توجهات الشيشكلى الغربية وطبيعة نظامه الديكتاتورية واضحة، غير الحزبان من موقفيهما. ولم البعث شمل فصائله وأصبح على رأس معارضى الديكتاتور.

وبعد حل الأحزاب السياسية فى ١٩٥٢، أسس الشيشكلى «حركة التحرر العربى» كأداة للحكم. وفى يوليو ١٩٥٢، أجرى استفتاء على رئاسة الشيشكلى وصيغة جديدة للدستور تعطى الرئيس سلطات واسعة. وعن طريق الضغط والتزييف، بلغت نسبة التصويت ٨٧٪ من مجموع الناخبين، ٩٩٪ منهم صوتوا بـ «نعم». ولكن لم يعد خافيا على أحد أنه ليس هناك من يقف إلى جانب الشيشكلى سوى قوة الجيش القمعية. وبدأ حكم الإرهاب الشيشكلى. فاعتقل المئات وعذبوا بتهم التخريب والتآمر. ولايمكن الجزم بحقيقة أى من هذه المحاولات أو عدد ماهو حقيقى منها. لكن الشيشكلى لم يستطع أن يلحق الأذى بأقوى معارضيه.. أى زعماء الأحزاب المنحلة. وقد اجتمع هؤلاء فى ٤ يوليو ١٩٥٣ بحمص، مركز نفوذ عائلة الأتاسى، حيث وقعوا على ميثاق وطنى للإطاحة بالديكتاتور. وقد وقع على الميثاق زعماء جميع الأحزاب والاتجاهات تقريبا. (٣١)

وفى اكتوبر ١٩٥٣، جرت انتخابات مجلس النواب وفقا للدستور الجديد، وكان من الطبيعى أن ينجح مرشحو الشيشكلى، لكن نسبة التصويت كانت هزيلة للغاية. ففى دمشق وحلب لم تتجاوز النسبة ٢٠٪، ولم تعلن الأرقام الرسمية. ولكن، بعد أسابيع عدة، انقلبت تلك المقاطعة السلبية إلى معارضة نشطة.

جاءت البداية بسبب حادث بسيط للغاية. ففى أوائل شهر سبتمبر عرضت بالمدرسة الامريكية الثانوية بحلب مسرحية يظهر فيها طالب يعرض بالشرف العربى، أو هكذا اعتبر. وقد أثارت هذه الواقعة سلسلة من الحوادث، بدءا من التظاهر إلى الاشتباك مع البوليس، إلى اعتصامات للطلبة، ومظاهرات تضامن فى دمشق وإغلاق المدارس، ثم اشتراك المحامين فى الإضراب. كان حادث المسرحية، فى ظل حالة التوتر التى كانت تشهدها البلاد والتعنت من جانب النظام، بمثابة حجر ألقى فى الماء ليصنع دوائر أخذت تتسع فى جميع الاتجاهات. وفى أواخر يناير ١٩٥٤، ألقى القبض على عدد من الزعماء السياسيين، كما حددت إقامة شخصين بمنزلهما هما هاشم الأتاسى، رئيس الجمهورية الأسبق الذى كان فى الثمانين من عمره، وسلطان باشا الأطرش، زعيم الدروز وبطل الثورة ضد الفرنسيين فى العشرينات. وفى جبلهم، رفض الدروز تنفيذ الأمر، وعندما أرسلت إليهم القوات، أعلنوا العصيان العام. وفرضت الأحكام العرفية فى معظم أنحاء سوريا. وفى منطقة جبل الدروز استخدم الجيش كل قوته وبوحشية عنيفة. كما أغلقت القرى، وقامت الطائرات بقصفها. وبينما لم يتعد عدد القتلى بين قوات الجيش والمحاربين من الدروز المائة، فإن عدد القتلى من المدنيين العزل بلغ المئات.

وجاءت نهاية الشيشكلى فى أواخر فبراير ١٩٥٤. [٣٢] وسقط - كما صعد - بانقلاب عسكرى. فبينما كان مشغولا فى الإغارة على الدروز فى الجنوب، أعلنت القوات العسكرية المتمركزة فى الشمال، التمرد. وفى صبيحة ٢٥ فبراير ١٩٥٤، قام العقيد فيصل الأتاسى رئيس العمليات العسكرية بمنطقة حلب، بالقبض على رئيسه الزعيم عمر تمرخان، وتولى القيادة، وأعلن عدم اعترافه بالسلطة القائمة فى دمشق. وسرعان ما انضمت إليه الوحدات المتمركزة بالجزيرة، على حدود العراق، بقيادة أمين أبو عساف، وكذلك وحدات المنطقة المركزية التى يتولى قيادتها محمود شوكت. وفى ظهيرة اليوم نفسه، أعلن مصطفى حمدون، عبر اذاعة حلب، انفصال جيش الشمال عن دمشق طالما ظل الشيشكلى فى الحكم. وعند العصر، انضم المقدم عمر القبانى قائد القوات المهاجمة للجبل إلى المتمردين. ولم يبق تحت قيادة الشيشكلى سوى قوات دمشق، التى لايمكن الوثوق بها. وظل شوكت شقير، رئيس الأركان، على ولائه فى البداية، لكنه سرعان ما انتابه خوف مفاجىء. وبعد تقدير للموقف، أدرك الشيشكلى أنه لاجدوى من المقاومة، فأعلن تنحيه. وفى نفس اليوم، غادر البلاد متوجها إلى بيروت، وبعد وصوله بيومين منحه الملك سعود حق اللجوء السياسى. وفى ١٩٦٠، هاجر إلى البرازيل، واشترى مزرعة للأرز. وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤، لقى مصرعه على يد أحد السوريين الدروز.

بعد رحيل الشيشكلى حاول بعض رجاله أن ينقذوا النظام – وأيضا مناصبهم – تحت دعوى أن الرئيس وحده هو الذى استقال. وكان على رأس هؤلاء الدكتور مأمون الكزبرى، رئيس مجلس النواب والذى نصب نفسه نائبا لرئيس الجمهورية. لكن محاولته وئدت فى مهدها. فقد كانت شوارع دمشق تموج بالمظاهرات ضد الشيشكلى وأعوانه، قتل خلالها أكثر من ثلاثين شخصا. [٣٣] هذا فى الوقت الذى انضم فيه شوكت شقير إلى المتمردين، وهكذا لم تعمر رئاسة الكزبرى اكثر من يومين.

وفى ٢٧ فبراير، التقى شقير بالأعضاء السبعة لـ «لجنة الجيش المحلية» بحمص التى يقودها محمود شوكت، وفى اليوم التالى أذاع شوكت البيان عبر إذاعة دمشق : «حيث إن الأسباب التى كانت تحول دون استمرار الحكومة الشرعية ومزاولة الرئيس هاشم الاتاسى لمهام منصبه كرئيس للجمهورية، قد زالت فإن قيادة الأركان العامة للجيش السورى تعلن عن عودة الأوضاع الشرعية. وأن الجيش، جيش الأمة وحامى شرف الدولة، يعود إلى ثكناته من أجل تحقيق واجباته التى حددها له الدستور، وهو يضع نفسه تحت إمرة رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية». [٣٤]

كان ذلك السابقة الأولى من نوعها فى تاريخ البلاد العربية الحديث.. قيادة عسكرية تستولى على السلطة، وفور ذلك تعلن عن عزمها تسليم الحكم إلى سياسيين ينتخبهم الشعب.. الآن، وليس «فى الوقت المناسب»، والأكثر من ذلك أنها نفذت نيتها بالفعل. ففى نفس اليوم اجتمع الزعماء السياسيون بحمص وقرروا بطلان كافة الإجراءات التى اتخذها الشيشكلى منذ انقلابه فى نوفمبر ١٩٥١. وعاد الأتاسى إلى الرئاسة، وصدر قرار بإجراء انتخابات عامة خلال ثلاثة شهور. وبعد خمس سنوات من الديكتاتوريات العسكرية المتعاقبة، تشكلت فى مارس ١٩٥٤، حكومة برلمانية. وقد استمرت هذه الحكومة أربع سنوات، عندما سلم الزعماء السياسيون – فى أوائل ١٩٥٨ – الحكم إلى العسكر من مهندسى الوحدة مع مصر.

بعد سقوط الشيشكلى، لم تعد سوريا، بأية حال، ذلك البلد الذى كان قبل حكم الزعيم. وكانت الحكومات المتعاقبة ذات طابع انتقالى، ولم تترك فى الجسد السياسى سوى خدوش طفيفة. ولم يكن ممكنا للتحولات الكبيرة التى حدثت فى تلك الاثناء ان تؤتى ثمارها بسبب صعود وانهيار النظم العسكرية المتلاحقة.

جاء التحول الأكبر الذى شهدته البلاد، فى المجال الاقتصادى، حيث حققت سوريا ازدهارا ملموسا. ففى اوائل الخمسينات، كانت سوريا البلد العربى الوحيد الذى يزيد فيه معدل الإنتاج الزراعى والصناعى عن معدل الزيادة السكانية. ويبين الجدول التالى النمو الذى حققته القطاعات الرئيسية للاقتصاد السورى. [٣٥]

المساحة وكمية الانتاج لبعض المنتجات فى سوريا
(بآلاف الهكتارات، وآلاف الأطنان المترية)

		١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٥*	١٩٥٦
المساحة	قمح	٧٥٠	٩٩٢	١٢١٤	١٤٦٣	١٥٣١
	شعير	٣٤٨	٤١٦	٥٤٣	٦١٤	٧١٢
	قطن	١٨	٧٨	١٨٧	٢٤٩	٢٧٢
الكمية	قمح	٤١٥	٨٣٠	٩٦٥	٤٣٨	١٠٥١
	شعير	٢٤٨	٣٢٢	٦٣٥	١٣٧	٤٦٢
	حليج قطن	٤	٣٦	٨٠	٨٤	٩٣
	غزل القطن	١,٧	٥,٥	٦,٩	٧,٨	٨
	الأسمنت	–	٦٨	٢٤٩	٢٦٥	٣٢٥
	السكر	–	٨	٣٦	٤٥	٥٠

* كان عام ١٩٥٥، عام جفاف شديد.

إن أهم إجراء اتخذته الحكومات العسكرية فيما بين ٤٩-١٩٥٤، على المستوى الاقتصادى، هو إلغاء الاتحاد الجمركى مع لبنان. إذ ثبت أن هذا الاتحاد لم يعد بالفائدة إلا على الاقتصاد اللبنانى وحده، الذى يقوم على حرية التجارة، ولم يوفر الحماية الكافية للصناعة السورية المتنامية. وكان النمو الاقتصادى السورى فى معظمه فى تلك الفترة، سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة، إحدى ثمار المشروع الخاص. فالتجار الذين راكموا الثروات أثناء الحرب العالمية الثانية، استثمروا جزءا كبيرا منها فى الصناعات الخفيفة والزراعة. كما تمكنوا من حيازة مئات الآلاف من الدونمات، سواء بالشراء أو الايجار، شمال شرقى البلاد حيث يصل معدل تسرب المياه السنوى مابين ٢٠٠-٤٠٠ مليمتر. وكانت تلك الأراضى قد ظلت لقرون عديدة مرعى لقطعان البدو، فجاء هؤلاء التجار ليحولوها إلى مناطق للزراعة الآلية الكثيفة لإنتاج الحبوب. وكان مجرد التفكير فى زراعة هذه المنطقة يعد نوعا من المجازفة، بسبب طبيعة الأرض. كما كانت هناك أيضا مشكلة الحفاظ على الخصوبة الطبيعية للتربة، حيث إن الحرث أصبح يجعلها عرضة لعوامل التعرية. وقد تباطأت خطوات التوسع الاقتصادى فى النصف

الثانى من الخمسينات، ولكن استمر الحفاظ على ماسبق إنجازه. وكان المصدر الأكبر للتمويل، كما أعلن، من مصادر خاصة، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة التى لم تزد فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٦ عن الثلث، وانخفضت أحيانا إلى أقل من ربع إجمالى الاستثمارات.

كان للازدهار الاقتصادى دوره فى تقوية القطاع الرأسمالى الحديث، فى الصناعة والزراعة، وأيضا فى زيادة حدة الصراع الطبقى. فقد نما الوعى الطبقى وازدادت قوة البروليتاريا - فى المدينة والقرية على حد سواء - وافرز الفوران السياسى الذى شهده العالم العربى عددا من المجموعات التنظيمية والايديولوجية. وخلال حكم الشيشكلى اتسع نفوذ الأحزاب المتطرفة، وكذلك عضويتها، خاصة الحزب القومى السورى «وحزب البعث». وكانت المعارضة الهجومية لهذين الحزبين وراديكاليتهما الصريحة فى ظل الديكتاتورية، كافية لتحقيق نفوذ قوى لهما.

وقد دعم البعث ركائزه، خلال تلك الفترة، بين الضباط. ويرجع الفضل فى ذلك - فى جانب منه - إلى التحاق بعض اتباع الحورانى فى حماه بالجيش.

وفى أثناء فترة العلانية، ظهر نمط جديد : الضابط السياسى الحزبى. فقد أخذ عدد كبير من الضباط ينخرطون بالعمل السياسى، لا كأفراد أو أعضاء تنظيم للضباط تحركهم، بشكل أو بآخر، أفكار سياسية غامضة، أو يدفعهم الطموح الشخصى، وإنما كأعضاء - علنيين أو سريين - بأحزاب سياسية. ولم يكن معظم الضباط الذين يدينون بالولاء لحزب من الأحزاب من أعضاء ذلك الحزب المنظمين، وإنما هم أقرب إلى العاطفين. وحتى الضباط الأعضاء بأحزاب سياسية لاينبغى اعتبارهم ممثلين لحزبهم عند الجيش، ينفذون أوامره بالطاعة الواجبة. وإذا كانت هناك سمة عامة لجميع الضباط السياسيين، فهى افتقادهم للانضباط. فمبدأ الولاء والانضباط، الذى يعد أساسا لمهنتهم كمحاربين، يتخذ شكلا سيئا ومشوها. فهم يرون أن على مرءوسيهم أن يطيعوهم طاعة عمياء، بينما لايلتزمون هم بطاعة رؤسائهم فى حالة الخلاف السياسى. وهذه النسبية تفسد موقفهم، ليس فقط تجاه السلطة العليا للجيش والدولة، وإنما فى مواجهة المؤسسات والقيادات الحزبية التى ينتمون إليها أيضا. كذلك فإن الارتباط الحزبى يحد من قدرة الضباط على العمل ككيان موحد، لأن ولاءهم موزع بين أحزاب وجماعات متنافسة. لقد اتحد الساسة من الضباط السوريين من أجل إسقاط الشيشكلى، لكنهم لم يتمكنوا من خلق إدارة مؤثرة ومستقرة تحل محله. وربما كان هذا هو أحد الأسباب التى دفعتهم إلى تسليم الحكم إلى الزعماء البرلمانيين.

ويمكننا تقسيم الضباط الذين قادوا العصيان ضد الشيشكلى إلى ثلاثة أقسام رئيسية : الموالون للعراق، البعثيون، أعضاء من الحزب القومى السورى. ويمكن اعتبار فيصل الاتاسى المعبر عن الموالين للعراق. فقبل التمرد بيوم واحد كان ببيروت حيث التقى بالملحق العسكرى

العراقى. كما أن بغداد اعتبرته فى ١٩٥٦، أحد حلفائها.(٣٦) كما أن أمين أبو عساف أيضا من الموالين للعراق، وكان يعمل بقيادة منطقة الحدود العراقية. وقد لعب دورا فى جميع الأنظمة التى أقامتها الانقلابات العسكرية فى سوريا، إلا أن أهم أدواره هى تلك التى قام بها فى سياسة التقارب التى بدأها الحناوى مع العراقيين. وكان فى نقل الشيشكلى له إلى الجزيرة محاولة للحد من نفوذه.

وهناك اثنان من أعضاء المجلس العسكرى المحلى أثناء العصيان كانا ينتميان إلى حزب البعث، هما : مصطفى حمدون، وعدنان المالكى. وسوف يقدر لكل منهما أن يلعب دورا بارزا فى أحداث سوريا فى المستقبل. أما ممثل الحزب السورى فى المجموعة التى أطاحت بالشيشكلى فهو غسان جديد. وسوف نتحدث عنه بمزيد من التفصيل فيما بعد.

وبالرغم من أنهم عملوا معا ضد الشيشكلى فى ١٩٥٤، فقد أدرك هؤلاء الضباط عدم قدرتهم على ضمان استمرار هذه الوحدة فى حكم البلاد. إذ من المؤكد أن تسييس الضباط قد أدى إلى تكريس الصراع السياسى فيما بينهم، وبالتالى إلى اضعاف نفوذهم. وهكذا تضاءلت الديكتاتورية العسكرية وتحولت إلى شىء سخيف.

لكن الضباط لم يكن فى نيتهم العودة هكذا إلى ثكناتهم واعتزال السياسة. فقد كان توقهم للسلطة شديدا. وكان نصب اعينهم دائما المثال المؤثر لإدارة الضباط فى مصر، التى كانت - وقت سقوط الشيشكلى - قد تمكنت بالفعل من تحقيق الاستقرار، وكانت مكانتها فى كل انحاء العالم العربى، تزداد سموا. وقد تلقى الضباط البعثيون من القاهرة ماهو أكثر من مجرد الدعم المعنوى.

لقد كان التسييس المفرط للضباط السوريين انعكاسا لظروف عامة فى البلاد. فسوريا تتسم بالتنوع الشديد من حيث تركيبها الجغرافى والسكانى وحياتها الاقتصادية والثقافية. والسوريون لايميلون إلى الامتثال، وحياتهم العامة نشطة دائما، ومفعمة بالحيوية. وإذا قيل إن من يحكم القاهرة يحكم مصر، فإن من يحكم دمشق لايحكم بالضرورة حلب أو جبل الدروز أو سهول الجزيرة أو جبل العلويين. وقد يكون التنوع نعمة لسوريا، كما يمكن أن يكون نقمة عليها. وعلى أية حال، فإن حكومة مركزية وموحدة ترتكز على قاعدة ضعيفة - مهما كانت قوتها- لا أمل فى بقائها فى سوريا. ولقد تعلم الشيشكلى هذا الدرس فى ١٩٥٤.. وكذلك ناصر فى ١٩٦١.

هوامش (٤)

١- اديب نصور، قبل فوات الأوان، بيروت ١٩٥٥، ص ١٥.
٢- بشير العوف، الانقلاب السوري، دمشق (حوالي ١٩٤٩) ص ١٠، ١١؛ غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، ص ٢٥.
٣- نصور، ص ٣٠-٣٢.
٤- نفسه، بالموضع المشار إليه آنفا.
٥- العوف، ص ١-٢؛ محمد كرد علي، مذكرات، دمشق ١٩٤٨-١٩٤٩، جـ ٢، ص ٩٠٥؛

Alfred Carlton, 'The syrian coups d'etat of 1949', MEJ, January 1950, 7-8; Lilly Abbegg, Neue Herren im Mittelost, Stuttgart 1954, 84; Wolfgang Bretholz, Aufstand der Araber, Wien 1960, 213; Moshe Zeltzer, Aspects of Near East society, New York 1962, 143; patrick Seale, The struggle for Syria, London 1965, 43.

٦- العوف، ص ١٥-٣٥.
٧- فتح الله ميخائيل صقال، من مذكرات حكومة الزعيم، القاهرة ١٩٥٢، ص ٨١.
٨- Labib Zwwiyya Yamak, The ideological foundations, structure and organization of the Syrian Social Nationalist Party, Ann Arbor, Mich, 1966, passim; seale, 64-72.
٩- صقال، ص ١٤٥.
١٠- نفسه، ص ١٥١.
١١- Yaacov Shimoni, 'Suria bein ha - hafikhoth', Hamizrah Hehadash, vol. 1, 21-7.
١٢- Benjamin shwadran, The Middle East, oil and the great powers, New York 1955, 332-4.
١٣- George Lenczouski, The Middle East in World affairs,I thaca, N.Y. 1956, 296.
١٤- Seale, 63-5.
١٥- أحمد عيسى الفيل، سوريا الحديثة في الانقلاب الأول والثاني، دمشق ١٩٤٩، ص ٢٣٣.
١٦- Hamizrah Hehadash, vol. 1, 162; vol. 2, 159.
١٧- من هو في سوريا، دمشق ١٩٥١، ص ٦٢٤.
١٨- نفسه، ص ٥٠٦ - ٥٠٧؛ Hamizrah, vol. 1,76, 316؛ مجلة الجندي، دمشق،

١٥ مايو ١٩٤٩.

١٩- من هو، ص ٣١٩-٣٢٠.

٢٠- Hamizrah, vol. 1,76. ؛ الفيل ص ٢٣٤.

٢١- من هو، ص ٥٢١-٥٢٢؛ صقال، ص ٩٤.

٢٢- A. Goren, Hamizrah, vol. 1,136.

٢٣- الحياة، بيروت، ١٢ ديسمبر ١٩٤٩؛ Hamizrah, vol. 1, 228

٢٤- هزيمة طاغية، دمشق (١٩٥٤؟)، ص ١١.

٢٥- Abegg, 56؛ العوف ص ١١٣؛ الفيل، ص ٦٥.

٢٦- Seale, 18,38-40; Gordon H. Torrey, Syrian Politics and the Military, 1945-1958, Ohio state University press 1964, 104;. الفيل، ص ٣٣

٢٧- العوف، ص ١٤٦.

٢٨- نفسه، ص ١٦٣-١٦٤.

٢٩- تويني، ص ٥٣.

٣٠- هزيمة طاغية، ص ٢٤.

٣١- Seale, 134.

٣٢- Ibid, 141-143; Torrey, 241-4

٣٣- Kessing's Contemporary Record, London 1954, 13 463.

٣٤- هزيمة طاغية، ص ١٠١.

٣٥- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Economic developments in the Middle East, 1956-1957, New York 1958, 87-90, 116-7.

٣٦- محكمة الشعب، جـ ١، بغداد ١٩٥٩، ص ٢٩١، ٢٩٩.

(٥) حركة الضباط الأحرار فى مصر

يختلف انقلاب يوليو ١٩٥٢ فى مصر، من نواح عدة، عما سبقه من انقلابات فى العراق وسوريا. فقد أقام نظاما مستقرا للحكم، دام طويلا، لا نظير له فى الشرق الأوسط فى العصر الراهن. كما أحدث ذلك النظام تحولات اجتماعية بعيدة الأثر، ورفع مكانة مصر عاليا فى الشرق الأوسط، وفى جميع أنحاء العالم. أما من ناحية الإعداد والتنفيذ، وطبيعة الرجال الذين قاموا به، فالانقلاب المصرى يعد ظاهرة جديدة. إذ كان من عمل جماعة سياسية سرية جميع أعضائها من الضباط حملة الرتب المتوسطة والصغيرة.

فعندما قام بكر صدقى بانقلابه فى ١٩٣٦ كان برتبة الزعيم ونائبا لرئيس الأركان، والسبعة الذين أطاحوا به فى ١٩٣٧ كانوا يتمتعون بتأييد اثنين من قادة فرق الجيش العراقى الأربع، وعندما أطاح الصباغ فى ديسمبر ١٩٣٨ بحكومة المدفعى كان رئيسا لعمليات الأركان العامة ويشغل أعضاء مجموعته مراكز قياديه فى الجيش، كما كان حسنى الزعيم فى ١٩٤٩ رئيسا للأركان، والحناوى فى أغسطس ١٩٤٩ برتبة الزعيم وقائدا للواء مدرع ومندوبا للقيادة العامة، كذلك كان الشيشكلى فى ديسمبر ١٩٤٩ عضوا بقيادة الأركان وقائدا للواء مدرع. أما أعضاء تنظيم الضباط الأحرار فكانوا، فى يوليو ١٩٥٢، إما روادا أو مقدمين، باستثناء واحد برتبة العقيد وقائد كتيبة للمدفعية. واللواء نجيب يعتبر استثناء بينهم، وهو لم يكن عضوا بالتنظيم برغم ارتباطه الوثيق به. وجميع الضباط العراقين والسوريين المذكورين آنفا ولدوا قبل ١٩٠٠، وبلغوا سن الرجولة أثناء العهد العثمانى. بينما ينتمى الضباط الأحرار فى مصر إلى جيل آخر، فجميعهم ولدوا فيما بين ١٩١٧-١٩٢٢. ونجيب مولود فى ١٩٠١، والشيشكلى من مواليد ١٩٠٩، وهما بهذا يشغلان مكانا وسطا بين الجيلين.

ويكمن الفارق الأساسى بين الضباط المصريين وقادة الانقلابات من الضباط العراقيين والسوريين فى البناء التنظيمى للحركة. ولكى نفهم هذه النقطة علينا أن نعود إلى فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية، وربما قبلها.

والمصدر الرئيسى الذى يوضح المراحل الأولى لهذه الحركة هو مذكرات انور السادات، التى تختلط فيها الحقيقة بالخيال.

يحدد السادات تاريخا بعينه ومكانا لتأسيس الحركة..[1] ليلة ١٥ يناير ١٩٣٩ بجبل

الشريف بالقرب من منقباد بصعيد مصر. فى ذلك الوقت، كان هناك أربعة من الضباط برتبة الملازم ثان يخدمون ضمن وحدة عسكرية كبيرة، وهم ممن التحقوا بالكلية الحربية فى ربيع ١٩٣٧ وتخرجوا فى نهاية عام ١٩٣٨. وهؤلاء الأربعة هم : السادات، وجمال عبد الناصر (ناصر)، وزكريا محيى الدين، وأحمد أنور (الذى أصبح قائدا للبوليس الحربى بعد ١٩٥٢، ثم سفيرا لمصر بأسبانيا فى الستينيات). كان اليوم يوافق عيد ميلاد ناصر الحادى والعشرين. ويقول السادات فى مذكراته : «فى أوائل عام ١٩٣٩، أسس ضباط منقباد جماعة ثورية سرية تستهدف تحرير البلاد». وعقد اعضاؤها العزم على «محاربة الاستعمار والعرش والاقطاع... واقامة حياة ديمقراطية حرة... ولم يكن امامنا من سبيل سوى الثورة».

من الجائز أن يقيم الضباط حفلا بمناسبة عيد ميلاد زميلهم، وان يتناقشوا ايضا فى السياسة. فما قيل عن الشباب المصرى بعد الحرب ينطبق أيضا على هؤلاء الشباب فى الفترة محل حديثنا : «ولأنه لم تكن هناك مؤسسات للأغراض الثقافية والترفيهية بعد، ولا نواد يلتقى فيها الشباب من الجنسين يتناقشون ويستمتعون بالموسيقى والأفلام السينمائية، فإن الشباب المصرى فى بحثه عن التسلية هربا من الهموم المحيطة بالبلاد ضاق بالأوضاع المادية والثقافية... ولم يجد أمامه سوى ميدان السياسة العاصف». [٢]

واحد على الأقل من ضباط منقباد لم يكن جديدا على السياسة. فقد كان لناصر مشاركة نشطة فى التنظيمات السياسية، وبين زملائه بالمدرسة الثانوية. وذكرت الصحف اسمه عندما كان يبلغ من العمر ١٧ عاما، عندما اشترك فى نوفمبر ١٩٣٥ فى مظاهرة عاصفة ضد الانجليز بالقاهرة، وأصيب فى جبهته برصاصة من مسدس أحد ضباط البوليس الانجليز. [٣] فى ذلك الوقت، وباعترافه، كان عضوا بالقمصان الخضر التابعة لحزب «مصر الفتاة» الفاشى. وكان برنامج الحزب فى ١٩٣٣، يحدد «اهدافنا : مصر فوق الجميع، تأسيس امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان، وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام». وفى «الوصايا العشر» التى صدرت فى ١٩٣٨ كان على العضو ان يلتزم – ضمن أشياء أخرى – بأن «لاتشترى إلا من مصرى، ولا تلبس إلا من صنع فى مصر، ولا تأكل إلا طعاما مصريا، واحتقر كل ماهو أجنبى بكل نفسك، وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون».

ويمكننا أن نستنتج أن مناقشات الضباط الشبان بمنقباد كانت تسودها هذه الروح، وانهم كانوا متفقين فى الآراء.

ويصف السادات مناقشات منقباد فى ١٩٣٩ – تماما – كما لو كانت المجموعة آنذاك تتبنى شعارات الايديولوجية الرسمية للدولة فى ١٩٥٥. فلاشك أن العداء للانجليز كان موجودا فى ذلك الحين، ولكن لم يكن هناك عداء للعرش. ولا نرى علامات هذا العداء عند الضباط إلا بعد يناير ١٩٥٢. ففى ١٩٣٩، كان الشاب فاروق لايزال معبود الشباب الوطنى المصرى، علما

بأنه لم تكن هناك «ديمقراطية حرة قوية» كالتى كانت هدفهم. وإذا ما استعدنا فترة الثلاثينيات، فسنجد أن كلمة «ديمقراطية» كانت وصمة عار فى قاموس الحركات الواقعة تحت النفوذ الفاشى.

تفرق الشباب الذى التقى فى منقباد بين مواقع عدة، بعد ذلك، مابين مصر والسودان. فانتقل ناصر إلى الخرطوم حيث التقى هناك بعبد الحكيم عامر وصارا صديقين. كانا يعرفان بعضهما من قبل عندما كان عبد الحكيم طالبا بالكلية الحربية بالصف التالى لناصر، ولفترة كان ناصر معلمه. (٦)

لم تكن مجموعة الملازمين هذه، المجموعة الوحيدة بالجيش المصرى آنذاك، بل ولم تكن أكثرها نشاطا. فهى لم تكن منظمة ولم تشارك فى أنشطة محددة. وتنحصر أهميتها فى كونها فصلا من فصول ماقبل تاريخ الضباط الأحرار. وأثناء الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك نشاط ملحوظ سوى لمجموعة عزيز المصرى والعناصر السرية الموالية للألمان. وكان انور السادات واسطة الصلة بينهم.

وبعد هزيمة وسقوط الضباط المتمردين، الذين ارتبطوا بألمانيا النازية، فى مصر والعراق، وبعد يأسهم من انتصار المانيا، شهدت حركات التمرد فى الجيوش العربية مرحلة تراجع، لكن هؤلاء الضباط واصلوا تنمية افكارهم السياسية وتدعيم روابطهم.

ومن بين هذه الروابط، كانت صلتهم بالإخوان المسلمين، والتى ازدادت أهمية بتصاعد نفوذ الإخوان المطرد خلال الأربعينيات. وهنا أيضا كان رجل الاتصال الرئيسى هو أنور السادات، الذى لاينازعه أحد فى مواهبه التآمرية. ويروى السادات (٧) انه التقى بحسن البنا، المرشد العام للإخوان، لأول مرة عندما كان على اتصال بعزيز المصرى، اثناء الاحتفال بالمولد النبوى فى أوائل ابريل ١٩٤١. واستمرت الاتصالات منذ تلك اللحظة وحتى القبض على السادات فى صيف ١٩٤٢. وأثناء فترة سجن السادات، تولى الاتصال بالإخوان عبد المنعم عبد الرءوف، الطيار الذى حاول الهرب مع المصرى، فاعتقل ثم افرج عنه فى ربيع ١٩٤٢، بعد ان قطع على نفسه عهدا بالكف عن أعمال التخريب. وأخذت صلة عبد الرءوف بالإخوان تتوثق حتى أصبح معهم تماما، ايديولوجيا وتنظيميا. وكان لنشأته أثر فى ذلك، فهو سليل أسرة مشهود لها بالتدين، وكان جده من مشايخ الأزهر. (٨) وعبد الرءوف هو أحد مؤسسى «التنظيم السرى» الإرهابى للإخوان المسلمين (٩)، وواحد من قادته الثلاثة فى بداية الخمسينيات. (١٠)

فى الفترة مابين ١٩٤٥-١٩٤٧، عمل معظم الضباط الذين اصبحوا فيما بعد اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار، فى العديد من الوحدات القريبة من القاهرة. واقاموا علاقات قوية مع زملائهم وتبادلوا معهم الآراء، وكسبوا من بينهم مؤيدين لهم. وفى خلال تلك الفترة تزايد عدد الضباط الذين اقتنعوا بمجموعة ناصر، وانضموا إليها. ومن بين هؤلاء الملازم كمال الدين

حسين من المدفعية والعضو السابق بالإخوان المسلمين (١١)، وصلاح سالم اليوزباشى بالمدفعية وهو شاب موهوب ومتعصب، استطاع خلال فترة قصيرة ان يصبح ركيزة من ركائز المجموعة، وثروت عكاشة من ملازمى سلاح الفرسان وصهر أحمد ابو الفتح رئيس تحرير جريدة «المصرى» الوفدية اليومية (١٢)، وخالد محيى الدين الملازم بسلاح الفرسان ايضا وابن العم الأصغر لزكريا محيى الدين، وهو اشتراكى انضم فيما بعد لـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو) الشيوعية (١٣). كما استعاد السادات ايضا نشاطه. ففى نوفمبر ١٩٤٤، تمكن من الهرب من المعتقل، واختبأ لفترة ثم أخذ يظهر علانية دون خشية من القبض عليه. وفى ١٩٤٥، عمل كسائق شاحنة، ثم كصحفى، ثم عاد للعمل مرة أخرى كمندوب اتصال بين الضباط والإخوان المسلمين، والاشتراك فى العمليات الإرهابية. وبالرغم من أن دوره فى اغتيال أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦ غير واضح تماما فمن المعروف أن هذا الدور كان رئيسيا. وبعد عدة أيام قبض عليه مرة أخرى، وظل فى السجن حتى نهاية ١٩٤٨. (١٤)

تركت حرب فلسطين آثارا عميقة فى أفكار هؤلاء الضباط الشبان. فهم لم يكونوا مؤهلين لإنجاز الأهداف التى أعلنت الحرب من أجلها.. أى منع إقامة دولة يهودية واسترداد الأراضى التى قامت عليها المستوطنات. وبعد ذلك بخمس سنوات، يستشهد ناصر فى «فلسفة الثورة» بقول أحمد عبد العزيز، قائد المتطوعين المصريين فى فلسطين، بأن «ميدان الجهاد الأكبر هو مصر». (١٥) وهذه الكلمات لاتعتبر تحفظا بالتلميح على محاربة الصهاينة. فعبد العزيز كان يعنى أن العدو الأكثر خطرا على الجيش المصرى هو النظام السيئ فى الداخل، وأن القضاء على الفساد الداخلى فى مصر هو شرط أساسى للقضاء على العدو اليهودى. وهذا مافهمه ناصر. فكراهيتهم لإسرائيل، لاريب فيها. ولم يكن هناك أحد فى ١٥ مايو ١٩٤٨، لايغبط فاروق – من أعماق قلبه – على إعلان الحرب. بل إن عددا من الضباط كان يرغب فى التطوع «بجيش الإنقاذ» بقيادة القاوقجى قبل ذلك بخمسة أشهر، حتى ولو أدى ذلك إلى انتهاك الانضباط، وذلك لتوفير القوة البشرية والعتاد المصرى للمقاتلين العرب قبل ان تدخل مصر الحرب رسميا. وعندما يؤكد ناصر على أن المعركة الرئيسية كان مفروضا أن تكون فى مصر نفسها، ويتباهى فى الوقت نفسه بتطوع رفاقه، حتى قبل مايو ١٩٤٨ ويشيد بشجاعتهم فى القتال، فلا تناقض فى الحالين.

ويروى البغدادى أنه قام فى شتاء ١٩٤٧–١٩٤٨، بزيارة دمشق فى مهمة رسمية بطائرة حربية، حيث اتصل بالقاوقجى. «رأيت من واجبنا كعرب أن نفعل شيئا لمستقبل العروبة وتحرير فلسطين». (١٦) وقام، بمساعدة حسن إبراهيم، بتنظيم قوة للطيران تحت قيادة القاوقجى تتكون من ١٥ طائرة سبتفاير و٣ طائرات داكوتا. وكانوا يأملون، فى ١٩٤١–١٩٤٢ فى تجنيد عدد من الطيارين من بين زملائهم. كما عرض ناصر خدماته، وخدمات أصدقائه،

على المفتى الذى كان يعيش آنذاك فى القاهرة. (١٧) لكن المفتى رفض قبول طلب الضباط المصريين دون موافقة حكومتهم.

وقد طلب عدد من الضباط من وزير الحربية السماح لهم بالتطوع فى فلسطين. وفى ٢٠ ابريل ١٩٤٨، حصلوا على الإذن. وكانت المجموعة تضم ١١ ضابطا بقيادة أحمد عبد العزيز الذى سُمِىَ بـ «القائد العام لقوات المتطوعين بجبهة شمال فلسطين». كان عمره آنذاك ٤٠ عاما، وكان واحدا من أكثر الضباط المصريين شعبية وكفاءة ، وله تأثير كبير على طلابه بمدرسة قادة المدفعية حيث كان يقوم بتدريس التاريخ العسكرى. وفى ٢٣ أغسطس ١٩٤٨، قتل برصاصة خاطئة أطلقها أحد الحراس العرب بالقرب من «جات»، بينما كان مسافرا من بئر السبع إلى مجدل عسقلان. وهو القائل بأن «ميدان الجهاد الأكبر هو مصر» بعد أن تفتحت عيناه فى فلسطين ، وأدرك الفساد المتفشى فى القاهرة. فحتى ما قبل رحيله إلى الحرب، لم يكن يبدى فى أفعاله أو خطاباته أية صورة من صور المعارضة. وزاد تقدير الضباط الأحرار له بعد موته، وأصبحوا يعتبرونه مثالا للجندية والوطنية الحقة، ولم يتورعوا من التلميح إلى إعجابه بأفكارهم، إن كانت هناك أفكار. ان أحمد عبد العزيز سليل أسرة ارستقراطية، وابن لواحد من أميرالايات الجيش، وحتى ربيع ١٩٤٨ لم يكن هناك أى خلاف بينه وبين النظام الذى عاش فى كنفه، ونال فى ظله منزلة رفيعة. (١٨)

كان الوحيد من جماعة ناصر والسادات الذى اشترك فى مجموعة أحمد عبد العزيز، هو اليوزباشى كمال الدين حسين، قائد مدفعية المتطوعين.

أما بقية زملاء ناصر فلم يكونوا ظاهرين فى ربيع ١٩٤٨، ولم يرغبوا فى الكشف عن أنفسهم. ويروى ناصر فى مذكراته أنه جرت محاولة فى ابريل ١٩٤٨ للقيام بانقلاب، لكن البوليس السياسى وضع الضباط المشتبه فيهم تحت المراقبة. فبدأوا يلتقون على فترات متباعدة، حتى يبعدوا الشبهات عن أنفسهم. (١٩)

فى ١٥ مايو ١٩٤٨، صدرت الأوامر بإرسال كل من ناصر وعامر وصلاح سالم وزكريا محيى الدين مع عدد آخر من أصدقائهم إلى الجبهة. وكانوا قد أصبحوا آنذاك برتبة اليوزباشى أو الصاغ. وعندما عاد هؤلاء الضباط من الحرب فى ١٩٤٩، لم يكونوا نفس الرجال. فقد تغيرت آراؤهم وصارت أكثر وضوحا. واستقبلوا، عند عودتهم إلى القاهرة، استقبال الفاتحين، وإن كانت الزينة والاحتفالات لم تهزهم لأنهم كانوا على علم بهزيمة الجيش المصرى. وبالرغم من ذلك فقد كانوا يرون أنفسهم كأبطال. إذ إنهم أدركوا، فى النقب والفالوجا، أن النصر حليف القوة التى تعى مهمتها. ولم يمنعهم عجزهم عن الاستيلاء على النقب من التفكير فى الاستيلاء على القاهرة؛ بل كان حافزا لهم.

وفى صيف ١٩٤٩، نضجت فكرة إنشاء تنظيم ثورى سرى. ومما لاشك فيه أن الانقلابات

العسكرية السورية خلال تلك الشهور، قد أثرت فى توجههم ذاك. وبانتهاء عام ١٩٤٩، كان تنظيم الضباط الأحرار قد تأسس. وحتى ذلك الحين، لم يكن هناك تنظيم متبلور كحركة، أما منذ تلك الآونة فصاعدا، فسوف يعمل ككيان منظم. وفيما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٢، لم يكن الضباط الأحرار المجموعة الوحيدة التى تمارس نشاطها فى أوساط الضباط المصريين. ولكن بعد نجاحها اهتم الجميع بتأكيد أهميتها وحدها. وأخذ اعضاؤها ينكرون دور المجموعات الأخرى، بينما تؤكد التنظيمات الأخرى على أهمية دورها الذى لم يكن يقل أهمية - فى نظرهم - عن دور هؤلاء الذين أصبحوا سادة البلاد. والحقيقة إن التمايز يكاد ينعدم بين التنظيمات المختلفة. فكل منها عبارة عن نواة يلفها محيط، وكان هناك عدد من الضباط على علاقة بأكثر من تنظيم فى وقت واحد.

وهناك زعم بأن أكبر هذه التنظيمات كان تنظيم الضباط التابع للإخوان المسلمين. وكان على رأس التنظيم محمود لبيب «الوكيل العام للإخوان المسلمين للشئون العسكرية». وهو فى الوقت نفسه قائد «التنظيم السرى» الإرهابى التابع للإخوان [٢٠]. وكان التنظيمان على صلة أحدهما بالآخر. ولم يخدم لبيب ضمن قوة الجيش العامل مطلقا، ولهذا السبب أمكن له أن يصبح «القائد العام لقوات الإخوان المسلمين لإنقاذ فلسطين» فى ١٩٤٨.[٢١] وقد مات فى ديسمبر ١٩٥١. وظلت هوية معظم الضباط التابعين للإخوان سرا، ولم يهتموا بالكشف عن أنفسهم سواء فى عهد فاروق، أو خلال حكم ناصر.

وكان السادات ايضا يقود مجموعة تتبعه.[٢٢] وهو أيضا - مثل لبيب - لم يكن بالخدمة العاملة فى تلك الفترة، فقد أعيد إلى الخدمة فى ١٩٥٠. لكن صلته بزملائه الضباط، بما فيهم ناصر وعزيز المصرى، لم تنقطع، وكذلك علاقته بالإخوان. وفى نهاية المطاف، اندمجت مجموعته فى الضباط الأحرار.

وهناك مجموعة أخرى كانت تتبع اليوزباشى مصطفى كمال صدقى من سلاح الفرسان، والزوج الرابع للراقصة تحية كاريوكا.[٢٣] ويصف السادات هذه المجموعة بأنها «مجموعة إرهابية تضم ٢٣ شخصا بين ضابط وصف ضابط، وكان لها نشاط كبير». خدم صدقى بالمخابرات عامى ٤٦-١٩٤٧. وفى أوائل ١٩٤٨، تطوع للحرب فى فلسطين، [٢٥] مع الإخوان.. فى الظاهر. وفيما بين ١٩٤٨-١٩٥٢، اشترك فى عدد من الاغتيالات السياسية، وتحوم الشبهات حول اشتراكه فى عدد آخر منها. وفى ١٩٤٩، حكمت عليه إحدى المحاكم العسكرية بالسجن لمدة سبع سنوات والطرد من الخدمة، بسبب حيازته لأسلحة ومتفجرات بدون ترخيص. وبعد فترة، أصدر الملك عفوا عنه وعاد إلى الخدمة. ويشاع أن فاروق نجح فى ضم صدقى ورجاله إلى «الحرس الحديدى». [٢٦] وفى ابريل ١٩٥١، صدر فى حقه عقوبة التأنيب الشديد بسبب مهاجمته لرئيس الأركان على صفحات الجرائد، ونقل من الفرسان إلى سلاح

الحدود بالعريش، ثم إلى إحدى الواحات ومنع من مغادرتها إلا بإذن خاص. وفى اغسطس ١٩٥٤، وبعد استيلاء الضباط على الحكم، صدر الحكم ضده بالسجن خمس سنوات بتهمة الشيوعية.(٢٧) وقد كان لهذا المغامر علاقات مع كافة الأطراف.

وقد عبرت روح المعارضة تلك التى كانت سائدة بين صغار الضباط عن نفسها خلال نقاش جرى بين الكاتب وضابط مصرى شاب، فى ١٤ يونيو ١٩٤٨. وبالرغم من أن الظروف كانت غير طبيعية (وقع هذا الضابط فى أسر القوات الإسرائيلية بالقرب من العصلوج، قبل المقابلة بثلاثة أيام) إلا أنه استطاع ان يعبر عن نفسه بصراحة، فقد وجه نقدا لإسرائيل يتساوى فى عنفه مع ذلك الذى وجهه للحكومة المصرية. وقد قام الكاتب بكتابة نص النقاش حرفيا - إلى حد كبير - فور الانتهاء منه. وهذا النقاش، بما فيه من عيوب ومزايا وبرغم ضآلة أهميته، إلا أنه يعتبر شهادة معاصرة تساعدنا على استعادة الأحداث وتأملها.

والضابط هو الملازم ثان محمد أحمد حسن من الكتيبة الأولى المضادة للدبابات، والبالغ من العمر ٢٥ عاما، والابن الأكبر لواحد من ضباط بوليس القاهرة، وهو يصنف نفسه ضمن أقصى اليمين. سبق اعتقاله فى ١٩٤٧، لمدة شهر للاشتباه فى اشتراكه فى محاولة اغتيال النحاس. أفرج عنه بعد ذلك مع عدد من زملائه، بأمر من الملك. وبالرغم من أنه لم ينف أو يؤكد براءته من التهمة، إلا أنه لم يرفض - من حيث المبدأ - الإرهاب الفردى ضد الزعماء الذين كان يعتقد بولائهم لبريطانيا. وكان يتباهى بعلاقته بغلاة الإرهابيين، وصرح بأنه يعرف من الذى اغتال أمين عثمان. وكان أمين عثمان، الوزير الوفدى السابق للمالية والشديد الولاء لبريطانيا قد اغتيل فى ٥ يناير ١٩٤٦. وكان أنور السادات أحد المقبوض عليهم فى هذه القضية. وقد حكم على القاتل، حسين توفيق، فى ١٩٤٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة، وفى أواخر يونيو ١٩٤٨، أى بعد أسبوعين من هذا النقاش، تمكن حسين توفيق من الهرب. وفى ١٩٥٦، عاد من منفاه بالأردن، حيث عمل بالهيئة العامة للبترول. وفى أغسطس ١٩٦٦، حكم عليه بالمؤبد مرة أخرى، للقيام بأعمال تخريبية ضد نظام ناصر.(٢٨) أما محمد أحمد حسن فيعتبر نفسه من مؤيدى «مصر الفتاة» أو «الإخوان المسلمين». وهو لايرى فرقا بين التنظيمين ويعتقد بأن لهم نفس الأهداف، ولا يباعد بينهما سوى «الأطماع الشخصية». وهو لايرى ايضا فرقا بين الوفد والحكومة، التى كان يسيطر عليها آنذاك النقراشى والسعديين. وكل ماهو مطلوب - فى رأيه - المزيد من الإيمان الوطنى، وهو مايفعله الشباب المثقف، كما يرى. وهو معجب بفاروق : «الملك فوق كل شىء» .. قالها مثلما يقول آخرون «ألمانيا فوق الجميع». وكان له تحفظات شديدة على اليسار. ويرى أن الميل نحو الاتحاد السوفيتى لن يؤدى إلا إلى استعمار جديد. ويعتبر جريدة «الجماهير» المعبرة عن الشيوعيين «جريدة كاذبة». حاول أن يقرأ بعض كتابات ماركس لكنه لم يمكنه تكملتها. ولكنه شديد الإعجاب بكتابات نيتشة وشبنجلر. ويضع

البريطانيين على رأس قائمة أعدائه، لأنهم سبب كل ماتعانيه مصر من ضعف وفساد. أما مسألة *السودان* فهى *لن* تحل إلا بالحرب. ويعزو *إلى البريطانيين الدور الحاسم* فى اتاحة القوة اليهودية الكبيرة الصاعدة، التى يعارض قيامها. «هم الذين اتوا بكم إلى هنا (ايها اليهود) وأمدوكم بالمال والسلاح. *لكن العرب* سوف ينتصرون فى *الحرب إن شاء الله*». وكانت الكلمة الأخيرة «إن شاء الله» صادرة عن عزم وإخلاص عميق. وقال بأن العرب، بعد أن ينتصروا، سوف يحكمون البلاد عن طريق الانتخاب الحر. وهو يتحدث عن الفلسطينيين العرب بازدراء شديد. فقد جاء مع زملائه من أجل تحريرهم، ولم يستطيعوا ان يقيموا صلة بهم، وهو يشك فى أنهم جميعا «طابور خامس، أفسدهم اليهود بالخمر والنساء».

وتعتبر كلمات الضابط الشاب الأسير تعبيرا نموذجيا عن الآراء والانطباعات التى كانت سائدة بين قطاع كبير من الضباط المصريين، كما اتضح بعد ذلك. فهى قريبة من «*الفلسفة*» التى ظهرت بعد ذلك بسنوات فى كتاب ناصر.

أطلق سراح محمد أحمد حسن فى ١٩٤٩، واستمر فى خدمة الجيش. وفى ١٩٥٦، رقى إلى رتبة الصاغ، وعين قائدا للحرس الوطنى بمنطقة القناة، وفى ١٩٦٤، رقى إلى رتبة العقيد.(٢٩)

عندما تأسس تنظيم *الضباط* الأحرار فى أواخر ١٩٤٩، تشكلت لجنة تأسيسية. وقد ضمت هذه اللجنة فى بدايتها خمسة أعضاء، ثم زيدت إلى عشرة بعد فترة قصيرة. أما الأعضاء الخمسة الأول فهم : ناصر، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وخالد محيى الدين، وعبد المنعم عبد الرءوف. وكان الخمسة الآخرون هم : جمال سالم، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادى، وأنور السادات.(٣٠) وظل خارج اللجنة كل من : ثروت عكاشة، ويوسف منصور صديق، وعلى صبرى. وكان من بين هؤلاء الضباط الأربعة عشر، عشرة ضباط برتبة الصاغ واثنان برتبة البكباشى هما : جمال سالم، ويوسف منصور صديق، واثنان برتبة اليوزباشى هما : *حسن إبراهيم*، وخالد محيى *الدين*.* وكانت أعمارهم تتراوح بين الثامنة والعشرين والثانية والثلاثين، باستثناء يوسف صديق الذى كان عمره آنذاك ٣٩ عاما.

لم يكن هؤلاء الشباب ضباطا مجهولين ذاع صيتهم فجأة بعد انقلاب ١٩٥٢. فمن بين مائة يوزباشى رقوا إلى رتبة الصاغ فى نوفمبر ١٩٤٨، كان هناك أربعة لايزالون فى ١٩٤٦ برتبة الملازم. وكان ثلاثة من أولئك الأربعة الذين حصلوا على ترقية استثنائية أعضاء باللجنة التأسيسية للتنظيم.. عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين. كما حصل ثلاثة آخرون عل أوسمة بعد انتهاء حرب فلسطين، وهم : ناصر، والبغدادى، وزكريا محيى الدين. وقد نال

* أما العضو الرابع عشر فهو البكباشى زكريا محيى الدين.

صلاح سالم شرف أن يكون أول مصرى يدخل غزة بعد رفع الحصار عن الفالوجا، وتصدرت صورته الصفحة الأولى فى جريدة الأهرام فى أول مارس ١٩٤٩. أما السادات، فقد كان ذائع الصيت بسبب مغامراته فى العمل السرى مع الألمان اثناء الحرب العالمية الأولى، ونشاطه مع الجماعات الإرهابية بعد ذلك.

كما أن هناك خمسة من أولئك الضباط من خريجى كلية أركان الحرب، هم : ناصر، وصلاح سالم، وزكريا محيى الدين، وعامر، وعكاشة. وقد تخرج جميعهم فى الدفعة التاسعة بكلية الأركان التى بدأت فى سبتمبر ١٩٤٦، وانتهت فى مايو ١٩٤٨، وهى الدورة الوحيدة التى شهدتها الكلية فى الفترة مابين ١٩٤٥ ونهاية ١٩٤٨. ولم يقبل بهذه الدفعة سوى ٢٦ ضابطا، من بين مائة ضابط تأهلوا للدراسة بها. (٣١) وسوف يشغل معظم خريجى تلك الدفعة - إضافة إلى الخمسة السابق ذكرهم - بعد ذلك مناصب عسكرية وسياسية بارزة.. عبد المحسن كامل مرتجى، قائد القوات المصرية فى اليمن فى ١٩٦٦.. محمد صدقى سليمان، رئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩٦٦، كمال هنرى بادير، وزير المواصلات بالوزارة المذكورة.

فى ١٩٥٠، اختير ناصر رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار. وتشكلت من بين اعضائه الموجودين بالقاهرة «قاعدة» من كل من : ناصر، وعامر، وزكريا محيى الدين.

وقد قام التنظيم، كما يذكر السادات، على نظام الخلية وينقسم إلى خمسة أقسام : العضوية والتدريب، الأمن، الإرهاب، الدعاية، والمالية.. أى تمويل الأنشطة ومساعدة أسر الأعضاء. وهو يؤكد على أن هذا الشكل التنظيمى كان قائما بالفعل منذ ١٩٤٥. (٣٢) بيد أن التنظيم على أساس الأقسام ظل - فى الممارسة - حبرا على ورق ولم يؤخذ به.

فى اكتوبر ١٩٥٠، ظهر أول بيان عن الضباط الأحرار، وفى اكتوبر ١٩٥١ صدر العدد الأول من «صوت الضباط الأحرار».(٣٣) وقد طبع من هذه النشرة سبعمائة نسخة وأرسلت للضباط بالبريد. واشترك فى تحريرها كل من ناصر، وخالد محيى الدين، وحسن إبراهيم، وأنور عبيد.

لقد لعبت علاقة الضباط الأحرار بالكيانات السياسية الأخرى، دورا حاسما فى تطور التنظيم، وقد فرضت هذه المشكلة نفسها منذ ١٩٤٩، وظلت تلازمهم - بصورة أو بأخرى - على الدوام. وكان اهتمامهم كبيرا بالمنظمات الجماهيرية القريبة منهم.. الإخوان المسلمون حتى ١٩٥٤، والبعث السورى فى ١٩٥٨، ١٩٦٣.

وقد حاول الإخوان المسلمون دمج هذه المجموعة فى صفوف تنظيمهم وتحويلها إلى تابع يأتمر بأمرهم. كما كان بعض الضباط يفضلون الوحدة مع الإخوان، أو إقامة تعاون وثيق معهم، أو السماح بعضوية مزدوجة. لكن الضباط الأحرار قرروا أن تظل جماعتهم مستقلة وألا ينصاع اعضاؤها إلا لتوجيهات التنظيم. وترك عبد المنعم عبد الرءوف - الذى رفض هذا المبدأ

وشعر بصلته الأقرب بالإخوان - التنظيم فى ١٩٥١، وربما كان هناك غيره فعلوا نفس الشيء. وبينما كان الضباط الأحرار حركة سرية، فإنها لم تسمح لأعضائها بالانتماء لتنظيمات سياسية أخرى، وعندما أصبحوا حكاما لمصر - ولسوريا أيضا فترة من الزمن - لم يسمحوا بقيام أى تنظيم لايكون على رأسه واحد منهم. وكانوا يسمحون، قبل الانقلاب، بل ويشجعون على تعزيز الروابط مع عدد من التنظيمات والتعاون معها، ولكنهم رفضوا تماما الاندماج فى أى منها، سواء بشكل جماعى أو فردى. وقد أدرك ناصر - اكثرهم حنكة وبعد نظر - مبكرا أن الوقوف بحسم فى وجه اتجاهات «الولاء المزدوج» هو الضمان الوحيد كى يصبح الضباط الأحرار القوة الحاكمة الوحيدة للبلاد. وهو لم يكن يجهل قوة الإخوان أو تقارب الفكر والأهداف بينهم وبين رجال مجموعته. وكان هذا بالتحديد ماجعله يرى ضرورة القطيعة النهائية معهم. وهو يعلم أن واحدا فقط من التنظيمين ينبغى أن يبقى فى النهاية، أما التنظيم الآخر فإما ان يبتلع أو يُحل بأمر التنظيم الآخر. بل إنه أدرك أن الأهداف النهائية ليست واحدة، برغم تقارب الأفكار. فقد كان ناصر وزملاؤه مصريين وطنيين أولا وقبل كل شيء. أما بالنسبة للإخوان، فإن الوطنية كانت مجرد جانب واحد فى إطار توجه أشمل، هو الإسلام.. مجرد جزء ليس إلا. والضباط يعلمون أن الإسلام قد تتسع آفاقه عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الشعوب الإسلامية، ولكن تصبح له خصوصية أخرى عندما يتعلق الأمر بالعلاقات داخل المجتمع الواحد. كما أن الوطنية، من ناحية أخرى، يمكن أن تقود إلى العلمانية. إن كلا من الضباط والإخوان يسعون دائما إلى ايجاد تطابق بين مبادىء الوطنية المصرية أو القومية العربية، والإسلام. وعندما يظهر التناقض فإنهم يلجأون إلى التوفيق وإذا لم تكن هناك إمكانية لمثل هذا التوفيق، فإنهم يلجأون إلى إجراءات أخرى. ولم يكن ناصر، فى ١٩٥٠، يرى هذه القضايا بالوضوح الكافى، لكنه شعر بأبعادها.

فى أواخر ١٩٥١، توصل الضباط إلى عدم إمكانية القيام بانقلابهم قبل عام ١٩٥٥. [٣٤] لكن مصر واجهت هزة اجتماعية، فى شتاء ١٩٥١-١٩٥٢، عجلت بالأمر. فالثورة على الأبواب وإذا لم يسارع الضباط، فلربما فعلها غيرهم.

ففى اكتوبر ١٩٥١، مارست القوى الغربية ضغوطا على مصر كى تنضم إلى قيادة البحر المتوسط. ورفضت حكومة الوفد الاقتراح، بل وأعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو-مصرية، والتى تقضى بقبول مصر لوجود القواعد البريطانية بمنطقة قناة السويس، والحكم المشترك للسودان. وكان فاروق يلقب بـ «ملك مصر والسودان». وبدأ العصيان الجماهيرى، وتنظيم المظاهرات والاجتماعات وممارسة أعمال التخريب ضد منشآت الجيش البريطانى، ومهاجمة قواته، التى يتمركز معظمها فى منطقة القناة. وفى أوائل اكتوبر تم تنظيم قوات الفدائيين بتعاون جميع الأطراف - الإخوان والشيوعيين، وضباط الجيش والبوليس. وكان على رأسهم

عزيز المصرى الذى يتجسد فيه العداء للبريطانيين. وترك مئات الآلاف من العمال المصريين أعمالهم بمعسكرات الجيش البريطانى. وتعددت الاشتباكات المسلحة وتصاعدت، وبلغت ذروتها فى المعركة بين البوليس المصرى والقوات البريطانية بالإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، حيث قتل مايزيد على الأربعين من رجال البوليس المصرى. وفى اليوم التالى «السبت الأسود» اجتاحت الاضطرابات العنيفة القاهرة، واندلعت النيران فى مناطق وسط المدينة.

وعلى مدى شهور ثلاثة من الكفاح بقيادة الوفد والإخوان، لم يكن للضباط الأحرار دور واضح. وانحصر دورهم فى تدريب المتطوعين، ومدهم بالسلاح والذخيرة. وأما الاتصالات فقد كان يتولاها ناصر من جانب، وعلى الجانب الآخر عبد القادر عودة نائب المرشد العام للإخوان وحسن العشماوى، أحد قادة المتطوعين. وقد أسهم اليوزباشى صلاح هدايت عضو الضباط الأحرار والخبير فى المتفجرات، فى إعداد كمية كبيرة منها فى يناير ١٩٥٢، بهدف تدمير إحدى السفن المارة بالقناة وإغراقها. (٣٥)* ولم تنفذ العملية (وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ أصبح هدايت وزيرا للبحث العلمى ومديرا لهيئة الطاقة النووية). لم يشترك الجيش المصرى والضباط الأحرار فى أعمال حرب العصابات التى قادت إلى الاحتكاك المباشر بالقوات البريطانية. فقد قررت الحكومة والضباط أن يتحاشوا توريط الجيش فى القتال لمنع «تكرار نكبة فلسطين التى سببها تدخل الجيش المصرى فى الحرب دون سابق إعداد للمعركة. وإذا كانت خسائر فلسطين فى ١٩٤٨، محدودة النطاق، فإن تورط الجيش المصرى فى حرب مع الانجليز فى ٥١-١٩٥٢ قبل استكمال استعداده، كان يمكن أن يؤدى إلى كارثة». (٣٦) هكذا يفسر واحد من مؤرخى مصر الجمهورية شبه الرسميين تراخى الضباط خلال تلك الشهور. ويقدم أحمد أبو الفتح تفسيرا آخر، وإن كان لايتناقض مع سابقه. فهو يرى أن ناصر كان يشك، فى شتاء ١٩٥١-١٩٥٢ فى جدوى التصارع مع البريطانيين، حيث كان يركز اهتمامه على المسائل الداخلية. (٣٧) إذ إن طرد الانجليز لن يتحقق إلا بالإطاحة بالنظام الملكى. ففاروق الذى كان محبوب الشباب الوطنى ورمزا لشرف الوطن فى ١٩٤٨، أصبح مكروها ورمزا للفساد فى ١٩٥١.

كانت مجموعة الضباط الأحرار خلال فترة النضال الجماهيرى ضد البريطانيين محدودة العدد، ولذلك لم تستطع أن تلعب دورا واضحا فى العاصفة التى اجتاحت مصر آنذاك.

ويمكننا أن نلمس وجود وقوة الضباط الأحرار فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط

---

* اشترك فى عملية اللغم البحرى (التيْتل)، تخطيطا وتنفيذا، جمال عبد الناصر وانور السادات وصلاح هدايت وحسن التهامى وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفة «لكن العملية لم تنجح لأخطاء غير مقصودة فى البداية ثم اخطاء فنية فى النهاية». راجع : أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ ١، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٦٣-١٦٤.

التى كانت تجرى فى شهر ديسمبر من كل عام. وكان المرشح لرئاسة النادى فى ١٩٥٢ هو حسين سرى عامر. وهو رجل يكن له الضباط- وليس الضباط الأحرار وحدهم - عداء شديدا. كان عامر يخدم بحرس الحدود.. أكثر اسلحة الجيش احتراما، وشغل فى ١٩٤٩ منصب رئيس أركان السلاح. وقد استغل منصبه فى الاثراء عن طريق بيع الاسلحة البريطانية القديمة، الموجودة بغزارة بالصحراء الغربية، إلى الجيش المصرى. وهناك روايات كثيرة حول تورطه فى تهريب الحشيش وبيع أراضى الدولة. وعندما انكشفت فضيحته فى ١٩٥٠، طرد من سلاح الحدود. ولكن لأنه كان رجل الملك (ربما لأنه كان شريكا له فى صفقاته) فقد أعيد الى الخدمة فى اغسطس ١٩٥١، ومنح رتبة اللواء، وعين قائدا لسلاح الحدود.[٣٨]

عزم الضباط الأحرار على تحويل انتخابات النادى إلى معركة فاصلة، وترشيح رجل آخر فى مواجهة عامر، هو اللواء محمد نجيب (نجيب). كان نجيب نقيضا لعامر. فبينما اشتهر عامر بفساده، كان نجيب محل احترام الجميع لأمانته.. يحمل صدره آثارا لجروح ثلاثة نالها على الجبهة الفلسطينية، حيث كان يخدم وهو برتبة الاميرلاى. وهو وإن لم يكن عضوا بالضباط الاحرار، إلا أنه كان يلتقى معهم فى الكثير من آرائهم. وكان على علاقة بهم من خلال عبد الحكيم عامر - بصفة خاصة - الذى عمل معه كرئيس للعمليات فى فلسطين، ثم فى ١٩٥١.

عندما أصبح من الواضح أن مرشح الملك مهدد بالسقوط، ألغى فاروق الانتخابات. لكن فى ٣١ ديسمبر، اجتمع حوالى ٣٥٠ من الضباط وقرروا عقد الانتخابات، التى عقدت بالفعل فى ٦ يناير ١٩٥٢.[٣٩] وكان المرشحون: نجيب و[حسين سرى] عامر واثنين آخرين. وبرغم اختلاف التقديرات حول عدد المشاركين فى التصويت ونتائجه، إلا أنها تجمع على حصول نجيب على ٨٠٪ من الأصوات.

وفازت قائمة الضباط الأحرار بمقاعد مجلس إدارة النادى. فمن بين عدد أعضائه الـ ١٥، كان هناك اثنان من اعضاء اللجنة التأسيسة للتنظيم (البكباشى زكريا محيى الدين وقائد الأسراب حسن إبراهيم) واثنان من أعضاء التنظيم (البكباشى أحمد عبيد والصاغ جمال حماد) ثم اثنان إما من اعضاء التنظيم أو من القريبين منه فكريا (البكباشى رشاد مهنا وأنور عبد اللطيف). أما التسعة الآخرون (اثنان برتبة الصاغ، وستة برتبة البكباشى، وملازم واحد) فهم موضع ثقة الضباط الأحرار، بالرغم من أن واحدا منهم (الاميرالاى حسن حشمت) قام الضباط باعتقاله ليلة الانقلاب بعد ذلك بتسعة أشهر.[٤٠] وكان أهم مايميز ذلك المجلس، من حيث تركيبه، هو تصاعد قوة الضباط الصغار. فمن بين ١٥ عضوا بالمجلس لم يكن هناك سوى اثنين تعلو رتبتهم على المقدم.

وقد خرج الضباط الأحرارمن أول مواجهة علنية، أكثر قوة وشجاعة. فهم أثبتوا أن

تنظيمهم هو الوحيد بين بقية مجموعات الضباط المختلفة، القادر على تخطيط وتنفيذ عمليات سياسية كبيرة.

وفى اليوم التالى للانتخابات (٧ يناير) جرت محاولة لاغتيال حسين سرى عامر، المرشح الفاشل لرئاسة النادى. فأثناء عودته إلى منزله فى العاشرة مساء، أطلقت عليه ١٧ طلقة رشاش من مسافة قريبة. (٤١) كان المهاجم هو ناصر. ففى «فلسفة الثورة» يقول ناصر : «اخترنا واحدا قلنا إنه يجب أن يزول من الطريق». (٤٢) وبعد سنوات قليلة لم يعد سرا أن الضحية المقصودة هى حسين سرى عامر. كما كشف ناصر عن أن «الضباط الأحرار أقروا خطة لاغتيال قادة النظام». (٤٣) ويروى ناصر، بتأثر، فى كتابه كيف كانت تطارده «أصوات صراخ وعويل» بعد أن اطلق النار على ضحيته، وكيف أنه لم يستطع النوم طوال الليل، وكيف شعر بارتياح، فى اليوم التالى، عندما علم من الصحف أن الرجل الذى اراد اغتياله فى الليلة الماضية قد نجا من الموت. (٤٤) هل كان ناصر سيكتب هذا لو أنه نجح فى تنفيذ ماعزم عليه ؟. إن التأثر الشديد الذى تثيره يقظة الضمير هذه سرعان مايتبدد عندما نكتشف ان ناصر تكتم ذكر أن اثنتين من رصاصاته أصابت أحمد موسى، السائق الخاص لحسين سرى عامر، فقد أخطأت رصاصاته جنرالا فاسدا لتصيب عريفا بريئا.

كان الاغتيال السياسى ظاهرة عامة شهدتها مصرفيما بين ١٩٤٨-١٩٥٢، ولم يكن الضباط الأحرار يعارضون الإرهاب الفردى من حيث المبدأ. فقد قاموا، بعد استيلائهم على الحكم، بإعداد وتنفيذ عدد من الاغتيالات السياسية فى الدول العربية المعادية لهم. لكنهم بعد أن فشلوا فى اغتيال حسين سرى قرروا أن ذلك ليس هو السبيل لتحقيق أهدافهم. ولربما كانت محاولات الاغتيال الفاشلة التى قام بها الإخوان سببا فى إقناعهم بأن الإرهاب الفردى يمكن أن يزيح الاشخاص، ولكنه ليس السبيل للإطاحة بالنظام. ومن هنا أقر الانقلاب كطريق لابديل له.

وكان شهر نوفمبر هو أحد التوقيتات التى اختيرت فى ١٩٥٢، للقيام بالانقلاب.. فهو موعد بدء الدورة البرلمانية، وعادة ماتصاحبه حالة من السخط العام يمكن أن تساعد المتآمرين فى تنفيذ مخططهم. (٤٥) لكن تطور الأحداث فى ربيع وخريف ذلك العام، استدعت تقديم الموعد.

كانت الانتفاضة الجماهيرية فى «السبت الأسود»، أواخر يناير، تعبيرا عن أزمة اجتماعية ووطنية عميقة. وفوجئت الدوائر الحاكمة بتصاعد المد الجماهيرى، وبأنه لن يتوقف - فى حالة السماح له بالاستمرار - إلا برحيل القوات البريطانية عن مصر، فقررت كبح جماح هذه الجماهير. فأقيلت وزارة الوفد، لكن الاستقرار لم يتحقق. وشهدت البلاد، فيما بين أواخر يناير وأواخر يوليو، خمس أزمات وزارية. ولكى نكون أكثر دقة، فقد كانت هناك أزمة وزارية واحدة متصلة. فالملك لايسمح بتشكيل حكومة تحقق الأمانى الوطنية والطموحات الاجتماعية للشعب، والحكومة التى ترضخ لمطالب الملك لايمكنها الصمود أمام غضبة الاحزاب وثورة الرأى العام.

كان النظام القديم فى مصر يلفظ آخر انفاسه. وكان الضباط الأحرار واحدة فقط ضمن قوى أخرى عديدة تعتبر نفسها الوريث المنتظر، ولم تكن أقواهم بحال. لكن الضباط يملكون القدرة على العمل السريع وحشد قوة هائلة تحت إمرة عدد محدود من الأشخاص. أما التنظيمات فهى لاتملك إلا تحريض الجماهير، بينما يقوم عمل الضباط على إبطال مفعول الأشكال الجماهيرية العامة، بل وتكميمها وقمعها. ولا يعنى هذا أن الضباط كانوا يستخفون بالأحزاب والتنظيمات السياسية. فقد دعموا علاقاتهم بتلك التنظيمات، ولو من باب اكتشاف نواياها، أو تحييدها.

وبالإضافة إلى الإخوان المسلمين، مدّ الضباط الجسور مع الشيوعيين والوفد. وكان خالد محيى الدين هو همزة الوصل، وربما كان عضوا بمنظمة «حدتو» الشيوعية. وعن طريق خالد التقى ناصر بممثلى الشيوعيين، الذين ربما كانوا يعتقدون بأن الضباط من مؤيديهم أو حتى اعضاء بتنظيمهم. وحسبما يروى ابو الفتح، فقد ادرجوا ناصر بتنظيمهم تحت اسم حركى هو «موريس» وبرقم عضوية ١١٧. (٤٦) أما الوسيط الأساسى بين الضباط والوفد، فقد كان ثروت عكاشة، وكان ناصر يلتقى كثيرا بصهره أحمد ابو الفتح رئيس تحرير «المصرى» الذى عمل فى الأيام الأولى التى أعقبت الانقلاب كمستشار له ومتحدثا باسمه، وهى المكانة التى شغلها، فيما بعد، محمد حسنين هيكل. وعن طريقه، توافرت لناصر فى ٢١ يوليو المعلومات التى جعلته يحدد يوم ٢٣ يوليو كموعد للانقلاب. وكانت لناصر علاقات بوفديين آخرين، لكنه كان يخفى علاقاته المتعددة تلك، ونجح فى إقناع كل منهم بانه الوحيد محل الثقة. وكان قادرا على معرفة آرائهم وخططهم دون الإفصاح عن نواياه، وعرف كيف يجمع أمور تنظيمه فى قبضته دون أن يكشف عن دوره أمام التنظيمات الأخرى. كان ذلك من أهم قدراته.. كسب ثقة العديدين فى وقت لم يكن يثق فيه سوى فى قلة محدودة. وقد أثار النصر الذى حققه الضباط الأحرار فى انتخابات نادى الضباط، اهتمام غير المصريين أيضا، وبخاصة المخابرات الامريكية. (٤٨) وكان الضباط انفسهم يودون إقامة صلات معهم كى يضمنوا عدم تدخلهم عندما يحين الوقت. فالولايات المتحدة، من منظور الضباط، كانت أفضل الدول التى يمكن الاتصال بها. فهى القوة الأعظم، ولا مصلحة لها فى استمرار الأوضاع القائمة. كما أن الأمريكيين يسعون إلى وضع حد للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط كى يفوزوا وحدهم بعوائد النفط، ويقفوا، فى الوقت نفسه، فى وجه التغلغل السوفيتى. وقد تحقق للضباط الاتصال بالأمريكيين على يد على صبرى، قائد الأسراب بسلاح الطيران آنذاك. وهو يمتلك عددا من القدرات تؤهله لهذا الدور.. ذكاؤه الحاد، وأصوله الارستقراطية، ثم موقعه بمخابرات سلاح الطيران. (٤٩) وأثناء إحدى حفلات الكوكتيل التى أقيمت بالاسكندرية فى ١٩ يوليو، السبت السابق على الانقلاب، ألمح بعض الضباط الأحرار إلى زملائهم الامريكيين بعزمهم على الإطاحة بفاروق، وقد دهشوا لرد

الفعل المشجع من جانب الامريكيين. (٥٠) وفى الساعة الرابعة من صباح يوم ٢٣ يوليو، أبلغ على صبرى نائب الملحق العسكرى بالسفارة الامريكية نبأ الانقلاب، واعطاه - باسم الحكام الجدد - تأكيدا لضمان أرواح وممتلكات الأجانب فى مصر. (٥١) وكان هذا أول عمل دبلوماسى يقوم به الضباط.

يشوب التقديرات المتاحة حول حجم عضوية الضباط الأحرار تضارب شديد ويفوق السادات، بالطبع، جميع التقديرات. فهو يشير إلى أن التنظيم فى ١٩٤٧، كان «يضم اكثر من الف ضابط». (٥٢) وهو رقم يعادل اكثر من ثلث عدد ضباط الجيش المصرى فى ذلك الحين. لكن نشرة «صوت الضباط الأحرار» لم يطبع منها فى اكتوبر ١٩٥١ سوى سبعمائة نسخة كما سبق واسلفنا. ويذكر لاكوتير أن التنظيم كان يضم عند وقوع الانقلاب «حوالى ٢٥٠ عضوا».(٥٣) ويحدد خالد محيى الدين، فى ١٩٥٨، عدد الأعضاء بـ ٧٠ فقط. (٥٤) وفى ١٩٦٢، يصرح ناصر بأنه «كان هناك بالقاهرة ٣٠٠ ضابط يؤيدوننا تأييدا مطلقا» ولم يسمح للعديد منهم بالاشتراك فى الانقلاب لأسباب أمنية، وأن «٩٠ ضابطا لايحملون سوى الأسلحة الصغيرة هم الذين استطاعوا السيطرة على أمة». (٥٥) وإذا ما استبعدنا مبالغة السادات، فإن التفاوت بين التقديرات المختلفة يصبح - على عكس مايبدو للوهلة الأولى - ضئيلا. فقد كانت هناك خلايا مغلقة تضم كل منها مابين ١٠-١٥ عضوا. ترتبط بكل خلية حفنة قليلة من الرجال الذين يمكن الوثوق بهم وتكليفهم بالمهام، وكل واحد منهم على صلة بواحد أو اثنين من أعضاء اللجنة التأسيسية دون علم بتفاصيل الهيكل التنظيمى أو البرنامج أو أسماء الأعضاء. وفيما بين يناير ويوليو ١٩٥٢، تنامت هذه المجموعة واجتذبت إليها الكثير من المتعاطفين. وكان الخط الفاصل بين تلك الدوائر مرنا، خاصة بين المتعاطفين وجموع الضباط. ولا نعرف من أسماء أعضاء التنظيم قبل الانقلاب، سوى مايزيد على الخمسين اسما بقليل.*

ولقد صدرت عن نجيب، عندما كان يتحدث عن الفرق بينه وبين ناصر وفلسفته فى ١٩٥١، ملاحظة بالغة الدلالة على ايديولوجية الضباط. فهو يقول : «بما أن كلانا ليس فيلسوفا فلربما كان الأفضل أن نسميها (سيكولوجية الثورة). (٥٦) وهناك تفسير آخر يحمل نفس الروح قدمه عبد القادر حاتم، إحدى الشخصيات البارزة بين الضباط الأحرار، عندما قال : «إن الأسلوب الذى اتبعه زعماء الثورة كان يعتمد فى مرحلة من المراحل على المحاولة والخطأ، وتمكنت الثورة فى مرحلة تالية من وضع الأسس والقواعد». (٥٧) وإذا كان الحال كذلك فيما بين ٥٥-١٩٥٩، فما بالك بما كانت عليه الأمور فى الفترة من ١٩٤٨-١٩٥٢. ويمكننا القول إن الضباط الأحرار وطنيون يرفضون الأوضاع القائمة، لكنهم لم يكونوا يمتلكون ايديولوجية واضحة. ويمكننا ان نرى ذلك فى بياناتهم التى صدرت قبل الانقلاب. ولنلق نظرة على أحد

---

* يورد البغدادى فى نهاية مذكراته قائمة بأسماء الضباط الاحرار تحوى ٢٣٥ اسما، موزعة حسب مناطق خدمتهم. راجع : مذكرات عبد اللطيف البغدادى، جـ ٢، القاهرة، ١٩٧٧.

هذه البيانات، وهو صادر فى ١٩٥١. يقول البيان : «إن هيئة الضباط الأحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش هى تحقيق استقلال البلاد، ولاتقبل أن يستعمل فى القضاء على الحركات الوطنية... ولاتقوم للجيش قائمة إلا فى بلد متحرر قوى : «نحن نطالب بتسليح الجيش من جميع الدول التى تبيع لنا سلاحا شرقية كانت أم غربية.

«ونطالب بإطلاق جميع الحريات للشعب إذ لايمكن لشعب ان يكافح الاستعمار وهو مكبل بقوانين تقيد حريته». وعندما رزق فاروق بطفل فى ١٦ يناير ١٩٥٢، قبل عشرة أيام من «السبت الأسود»، وأقيم عرض عسكرى بتلك المناسبة، استنكر الضباط هذه «المهزلة» واستخدام الجيش فى أمور لاتليق بوظيفته. لكن البيان لايكشف عن عداء مبدئى للعرش، بل على العكس يعتبر ميلاد ولى للعرش «مناسبة سعيدة» ويستطرد البيان قائلا: «فإليكم يامن تجمعون المال من عرق الشعب لتنفقوه فى غير صالح الشعب.. إليكم يامن تسوقون البلاد إلى هاوية سحيقة لتصلوا إلى مآربكم الخاصة، إليكم كلمتنا هذه لتكون نذيرا لكم، علكم تثوبون إلى رشدكم، وترجعون عن غيكم.

«وأنتم أيها الضباط، إليكم هدا الموجز لما يحدث اليوم من مهازل، فكونوا يقظين لما يدبر لجيشكم وبلادكم، ولاتتهاونوا فى حقوقكم قدر أنملة». وفى أواخر يناير، وبعد «السبت الأسود»، صدر بيان إلى الضباط يحذر من «الخونة من المصريين» الذين يسعون إلى استغلال الجيش فى قمع الشعب، فى حين أن رسالة هذا الجيش هى دحر العدوان الخارجى. «إن الوطن فى خطر.. التفوا حول الضباط الأحرار ففى ذلك نصر لكم وللشعب الذى انتم جزء لايتجزأ منه».[٥٨] وهم يعلنون فى بيان آخر منسوخ بخط اليد» كنا نعتقد أن المحنة التى أصابت البلاد فى حرب فلسطين قد أعطت درسا قاسيا للمسئولين لينهضوا بالجيش، ويعملوا على تدريبه وتسليحه ويبعدوه عن تلك المظاهر الخادعة، كالاشتراك فى الحفلات وإقامة الزينات. والعالم اليوم تمر به المحن والأخطار فتهتز اركانه وتستعد الأمم لكل طارىء وتتوجه الشعوب والحكومات إلى كل ماهو نافع ومفيد، إلا نحن فى مصر حيث يصر سادتها وأولى الأمر فيها أن يعيشوا عيشة الدعة والبهجة، فيقيمون الاحتفالات والمباهج بمناسبة وغير مناسبة، علها تنسى الشعب ماهو فيه من جوع وعرى وحرمان». [٥٩]

إن هذه البيانات تعكس بوضوح ماكان يثير ثائرة الضباط الأحرار : تدهور وضع الجيش على الجبهة وفى داخل البلاد، والتفريط فى استقلال البلاد، وإسراف الارستقراطية فى مقابل الفقر المدقع الذى يقاسيه الشعب. لكن هذه البيانات كلها لاتتضمن مطالب محددة، سواء بالنسبة للمشكلات الداخلية أو الخارجية، باستثناء مايتعلق بأوضاع الجيش ومهمته. والحقيقة إن أوضاع الجيش فى ١٩٥٢، كانت محورا للصراعات السياسية التى سبقت الانقلاب. وجاءت أزمة تعيين وزير الحربية لتقدم سببا مباشرا للاستيلاء على الحكم بواسطة الضباط.

فبعد «السبت الأسود»، استقالت حكومة الوفد. ولم تستطع حكومتا على ماهر والهلالى الاستمرار فى الحكم، فكلف الملك حسين سرى، فى الثانى من يوليو، بتشكيل حكومة جديدة. وأراد حسين سرى أن يهدىء من حالة القلق بين الضباط، فاقترح تعيين نجيب وزيرا للحربية. ولو كان قد أخذ باقتراحه هذا، فلربما سارت الأمور على نحو يختلف عما آلت إليه. لكن الملك، بعناده الأحمق، رفض الاقتراح، وتولى حسين سرى وزارة الحربية. وفاض الكيل بالضباط.

قبل ذلك بفترة قصيرة كان أحد جواسيس القصر قد شاهد اليوزباشى حسن علام، من الضباط الأحرار، وهو يحمل إحدى نشرات التنظيم. [٦٠] وفى ١٣ يوليو قدم إلى المحكمة العسكرية، حيث حكم عليه بالإعدام. وفى ١٥ يوليو، أمر الملك بحل مجلس إدارة نادى الضباط ونقل أعضائه إلى مواقع بالأرياف بعيدا عن القاهرة. [٦١] ولم يعد الضباط الأحرار يخشون على مناصبهم فقط، وإنما على حياتهم أيضا. فمضوا قدما فى الإعداد لانقلابهم. فى الوقت نفسه، رأى سرى استحالة البقاء فى منصبه، فقدم استقالة حكومته فى ٢٠ يوليو. وطلب الملك، مرة أخرى، إلى الهلالى تشكيل الوزارة. وفى ٢١ يوليو علم أحمد ابو الفتح ان وزير الحربية المنتظر هو حسين سرى عامر.. العدو اللدود للضباط الأحرار، والذى نجا بأعجوبة من رصاصات ناصر قبل ذلك بستة شهور، والذى يعلم تماما أن القاتل المجهول هو أحد الضباط المناوئين له. وعندما علم ابو الفتح بالاتجاه إلى تعيينه أسرع إلى إبلاغ ناصر عن طريق عكاشة. وفى ذات الوقت، علم الضابط انه تحدد يوم ٢٤ يوليو موعدا لتنفيذ حكم الإعدام فى حسن علام. ولذلك، حدد ناصر الساعات الأولى لليلة ٢٣ يوليو، موعدا للانقلاب. [٦٢] وبالفعل، اد بت الدهشة الهلالى عندما ذهب إلى الاسكندرية (حيث يقضى القصر والحكومة فصل ال ف) ليعرض على الملك أسماء الوزارة، وفوجىء بتعيين الملك للقائمقام إسماعيل شرين وز ا للحربية. وشرين هو سليل أسرة محمد على، وحصل على رتبتة العسكرية بسبب م اهرته للملك، فهو زوج فوزية أخت فاروق. [٦٣] وقد رأى الضباط فى تعيين شرين استفزازا ، ُرا.. ونهاية للعرش. وبينما كانت الوزارة الجديدة تقسم اليمين الدستورى فى الاسكندرية، ن الضباط الأحرار فى القاهرة قد أتموا استعدادهم، ليستولوا على حكم البلاد خلال عشر ساعات.

هوامش (٥)

١- Anwar El-Sadat, Revolt on the Nile, London 1957, 13-14; Georges Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son equipe, Paris 1959, 109.

٢- Raoul Makarius, La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendmain de la deuxieme guerre mondiale, Paris-La Haye 1960, 9.

٣- الجهاد القاهرية، ١٤ نوفمبر ١٩٣٥، آخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.

٤- The Sunday Times, London, 17 June 1962 (interview) ؛ خطاب ناصر بحلوان، الاهرام، القاهرة، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥.

٥- J. Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt, Washington, D.C., 1950, 104;. مجلة الطليعة، القاهرة رقم ٣، ص ١٥٥-١٥٨.

٦- Vaucher, 93

٧- Sadat, 26-8

٨- Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethren, Beirut 1956, 105.

٩- كمال كيرة، محكمة الشعب، جـ ١، القاهرة (١٩٥٥) ص ٤٨.

١٠- نفسه، ص ٧٢.

١١- P.J. Vatikiotis, the Egyptian army in politics, Bloomington 1961, 48; J. and S. Lacouture, Egypt in transition, London 1958, 135.

١٢- ابو الفتح، الطبعة العربية ص ٩، الطبعة الفرنسية ص ٢.

١٣- Laqueur, Communism, 48.

١٤- Ibid, 135; Robert st. John, The Bass, New York 1960, 55-6, الاهرام، ٣ ديسمبر ١٩٤٧.

١٥- ناصر، فلسفة الثورة، ص١٣؛و ص ٢٢ في اللغة الانجليزية.

١٦- عبد اللطيف البغدادي، ماقبل الضباط الأحرار، في : هذه الثورة، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٨٨-١٨٩.

١٧- ناصر، انجليزى ص ٩١؛ عربى ٦٣-٦٤.

١٨- ابو الحجاج حافظ، البطل أحمد عبد العزيز، القاهرة ١٩٦١، ص ٨٢، ١٨٣ ومايليها؛ عبد العزيز البتشتي، شهداؤنا الضباط في حملة فلسطين، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٢-١٩.

١٩- آخر ساعة، ٩ مارس ١٩٥٥.

٢٠- كامل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، القاهرة ١٩٥١، ص ١٩٨-١٩٩؛ كيرة، ص ٢٣، ١٣٩؛ الحسيني، ص ١٧٣-١٧٤.

٢١- الاهرام، ٢٠ ديسمبر ١٩٥١.

٢٢- Keith Wheelock, Nasser's new Egypt, London 1960,5.

٢٣- Lacouture, 142

٢٤- Sadat, 74

٢٥- الأهرام، ١٠ يناير ١٩٥٢.

٢٦- Sadat, 96

٢٧- Laqueur, 48, 315; Mohamed Naguib, Egypt's destiny, New York 1955, 210.

٢٨- The Jewish Observer and Middle East Review, London, 7 January 196 .الاهرام، ٢٠ اغسطس ١٩٦٦

٢٩- الاهرام، ١٩ أغسطس ١٩٥٦؛ ٩ ديسمبر ١٩٦٤.

٣٠- أنور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٥١-٥٢؛ وأمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، جـ ١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٦-٢٨.

٣١- مجلة كلية اركان الحرب الملكية.

٣٢- Sadat, Revolt, 70-2.

٣٣- أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤، ص ٦٢، ٨٨.

٣٤- Nagiub, 89 الشريف والسادات، قصة الثورة، ص ٥٦.

٣٥- كامل الشريف، المقاومة السرية في قناة السويس، ١٩٥١-١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢١٨، ٣١٢؛ ابو الفتح، ص ١٨٤-١٩٢.

٣٦- عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٠٧-١٠٨.

٣٧- ابو الفتح، في الموضع المشار إليه أنفا.

٣٨- Nagiub, 83, 87, 95.

٣٩- الرافعي، ص ١٠٦؛ Vaucher, 250 ؛ انطون عساف، القائد محمد نجيب، القاهرة ١٩٥٣، ص ٤٠.

٤٠- الرافعي، ص ١٠٦..؛ Vatikiatis, 63-4 , Nagiu 106

٤١- الاهرام، ٩، ١٠ يناير ١٩٥٢.

٤٢- ناصر، انجليزي ص ٥٢؛ وعربي ص ٣٦.

٤٣- The Sunday Times, 17 June 1962.

٤٤- ناصر، انجليزي ص ٥٤-٥٦؛ عربي ص ٢٧-٢٩.

٤٥- ثروت عكاشة، ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٠.

٤٦- ابو الفتح، ص ٢١٧-٢١٨، وفي الفرنسية ٢٠٤-٢٠٥.

٤٧- نفسه، ص ٢٩-٣٥، في الفرنسية ص ١٦-٢٧. (هذا الهامش ساقط في المتن).

٤٨- A. Tully, CIA - the inside story, New York 1962, 102-4.

٤٩- Anwar Abdel Malek, L'Egypte, societé militaire, Paris 1962, Nagiub, 108.208;.

٥٠- Tully, 102-4; Lacouture, 154; Lilly Abegg, Neue Herren in Mittelost, Stuttgart 1954, 41.

٥١- Lacouture, 149.

٥٢- Sadat, 84-5.

٥٣- Lacouture, 192.

٥٤- Wheelock, 6.

٥٥- The Sunday Times, 17 June 1962.

٥٦- Nagiub, 191.

٥٧- عبد القادر حاتم، مقدمة «قضية الثورة فى ٧ سنوات»، *القاهرة* ١٩٥٩.

٥٨- سعيد، ص ٢٩-٣١.

٥٩- المصور، القاهرة، ٢٤ يوليو ١٩٦٤.

٦٠- السادات، ص ٩٧ (وقد كتب «الملازم أول حسن علام».. وهو خطأ)

٦١- Vatikiotis, 66؛ الرافعى ص ١٤٦-١٤٧ ؛ جريدة المصرى، ٢٣ يناير ١٩٥٣؛ والسادات، قصة الثورة، ص ٧٤.

٦٢- ابو الفتح، ص ٢٥-٢٦ عربى، ص ١٩ فرنسى.

٦٣- الاهرام، ٢٩ مارس ١٩٤٩؛ Vatikiotis, 66.

(٦) الضباط الأحرار فى الحكم

عندما تحدد أواخر يوليو ١٩٥٢، موعدا للانقلاب تصادف أن جميع أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار إما إنهم من ضباط الأركان وإما إنهم يخدمون بوحدات خارج القاهرة. ولذلك كان من الضرورى اشراك قادة الوحدات الموجودة بالقاهرة فى رسم الخطة وتنفيذها. وكان من أبرز هؤلاء القائمقام أحمد شوقى، قائد الكتيبة ١٣، التى تعتبر وحدة من الطراز الأول والتى أطلق عليها فيما بعد «كتيبة التحرير»، وكذلك البكباشى يوسف صديق منصور قائد سرية مدفعية متوسطة. وقد لعبت هاتان الوحدتان دورا حاسما فى ليلة الانقلاب، إذ كان موكلا إليهما مهمة احتلال مقر القيادة العامة والقبض على قيادة الجيش.[١]

وكان قد تم توسيع لجنة التنظيم فى منتصف يوليو. وقد استمر تسعة من الأعضاء العشرة القدامى، بينما خرج عضو واحد هو عبد المنعم عبد الرءوف، وأضيف أربعة آخرون هم : يوسف منصور صديق، وزكريا محيى الدين، وهو من قدامى المجموعة وكان حتى ذلك الحين، لسبب أو لآخر، خارج اللجنة، والبكباشى حسين الشافعى من سلاح الفرسان، ثم عبد المنعم أمين من المدفعية.[٢] وهؤلاء – إضافة إلى نجيب – هم الذين تكون منهم بعد ذلك مجلس قيادة الثورة.

وكانت أحد التفصيلات التى صادفتهم اثناء الاعداد للانقلاب، اختيار رجل يمثل الحركة أمام الشعب والعالم الخارجى. فقد كان قادة كل الضباط الأحرار مابين صاغ وبكباشى، ولم تكن أعمارهم تتعدى الخامسة والثلاثين، وقد رأوا أنه من الضرورى وجود ضابط كبير على رأس الدولة. واتجه التفكير فى البداية إلى عزيز المصرى. لكن المقاتل القديم رفض الدور، كما أن الضباط لم يحثوه. فماضيه الموالى للألمان معلوم للكافة، بالإضافة إلى خشيتهم من أن يتحول بعناده وتهوره إلى عبء عليهم بدلا من أن يكون عونا لهم. وكان الرجل الثانى الذى حاولوا اجتذابه هو اللواء أحمد فؤاد صادق، الذى كان يقود القوات المصرية فى فلسطين منذ نوفمبر ١٩٤٨، ومشهود له بالشرف. وكان يجاهر بولائه للبريطانيين،[٣] وهو فى الوقت نفسه، خصم قديم للوفد، وكان يبدى، من حين لآخر، تعاطفه مع الإخوان[٤] والضباط الأحرار. وتولى صلاح سالم التفاوض معه ووعده بمنصب رئيس الأركان. لكن الرجل نمت إليه فى ذلك الوقت شائعة حول نية الملك لتعيينه فى نفس المنصب الذى تاق إليه طويلا، ففضل التكليف الملكى على

وعود الضباط الصغار.* لم يكن للشائعة أساس من الصحة، ولم يتصل الضباط به ثانية، وهكذا فقد كل شيء.(٥) واستقر الأمر أخيرا على نجيب. وكانت انتخابات نادى الضباط قد ضاعفت من شعبيته، واكتشف الضباط من خلال تعاونهم الوثيق معه أنه رجلهم المأمول. ولم يكونوا يدركون أنهم سوف يبذلون جهدا كبيرا للتخلص منه.

وضع عبد الحكيم عامر الخطة التنفيذية للاستيلاء على السلطة، وأدخل زكريا محيى الدين عليها بعض الإضافات، وبعد تعديل طفيف أقرها ناصر بشكل نهائى.(٦)

وفى اجتماع عقد فى الرابعة من مساء ٢٢ يوليو بشقة خالد محيى الدين، تحددت الواحدة صباحا كساعة للتحرك. وفى السابعة مساء أخبر ضابط المخابرات سعد توفيق ناصر، بأن القيادة العامة علمت بوجود حركة مريبة بين الضباط ودعت إلى اجتماع طارىء فى تلك الليلة. وحاول ناصر وعامر الاتصال بزملائهما لتقديم الموعد، وفشلا فى ذلك.

وعلى الجانب الآخر، كانت الأمور تسير بأسرع مما كان متوقعا، وتحول اجتماع القيادة العامة إلى شرك أمكن للضباط عن طريقه الإيقاع بكل قيادات الجيش بضربة واحدة. فعند منتصف الليل قامت سرية تابعة للكتيبة ١٣ بقيادة احمد شوقى، تصاحبها عربة مصفحة بقيادة يوسف صديق، بمهاجمة مقر القيادة العامة. وقد وقع تراشق قصير بالنيران سقط خلاله جندى واحد من كل جانب، كما جرح اثنان آخران. ثم استسلم الحرس. وقام يوسف صديق وعبد الحكيم عامر، يتبعهما بعض الجنود، باقتحام غرفة اجتماعات القيادة وهم شاهرو السلاح وطلبوا إلى الحاضرين تسليم انفسهم. فى البداية رفض حسين فريد رئيس الأركان، ثم سلم مسدسه بعد أن اطلق ثلاثة أعيرة من خلف ساتر. والقى القبض عليه مع دستة من اللواءات والاميرالات. وهكذا نجح الانقلاب بأسرع وأسهل مما يتصور مدبروه.

وفى نفس التوقيت، قام عدد من وحدات الجيش، بقيادة الضباط الأحرار، بالاستيلاء على النقاط الاستراتيجية بالقاهرة.. خطوط التليفون، المطار، محطة السكة الحديدية. ولم تصادفهم مقاومة تذكر فى تلك المواقع. وفى الواحدة والنصف، استولت مدرعات حسين الشافعى على محطة الإذاعة،** بينما تولى جمال سالم قيادة وحدات العريش، وتولى أخوه صلاح قيادة

---

* هناك رواية أخرى تورد أن اللواء صادق قال لصلاح سالم : «سوف اتعامل معكم «كأركانات حرب».. انفذ معكم ما اقتنع به من آرائكم ولا أنفذ مالا أقتنع به، ومن يعصنى منكم سوف أضعه فى السجن».

راجع : حلمى سلام، أنا.. وثوار يوليو، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٥.

وهناك وجهة نظر أخرى تشكك فى حدوث المقابلة من أساسها. راجع : جمال حماد، ٢٢ يوليو- أطول يوم فى تاريخ مصر، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٣٩-١٤٦.

** اليوزباشى أحمد المصرى هو الذى تولى احتلال مبنى الإذاعة، بينما تولى مجدى حسنين الاستيلاء على محطة الارسال بأبى زعبل. أنظر حمروش، مرجع سابق، صـ٢٠٤.

قوات رفح. وفى الثالثة صباحا جاءوا بنجيب من منزله إلى مقر القيادة ليصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفى السابعة والنصف صباحا أذاع راديو القاهرة بيانه الأول إلى الشعب المصرى والعالم، نيابة عن الجيش. وقد صاغ البيان عامر وناصر، وأذاعه السادات. (٧)

هل كان نجيب على علم بخطة الانقلاب، أم لا ؟ لقد أصبح هذا السؤال مثار خلاف بعد ١٩٥٤. والحقيقة أنه كان يعلم، ولا يعلم. فهو يعرف عن حركة الضباط الأحرار، لكنه لم يكن عضوا بها، بل كان يؤيدها ويدعمها دون أن يعلم شيئا عن تنظيمها وخططها. وفى ٢٠ يوليو، قام ناصر وعامر بزيارته لإبلاغه بخطة الانقلاب والدور المحدد له فيها، لكنهما وجدا عنده اثنين من الضيوف لايثقان بهما، البكباشى حتاتة والصحفى محمد حسنين هيكل، فلم يطرحا الموضوع الذى جاءا من أجله.*(٨) وعلى مدى اليومين التاليين فضل الاثنان عدم الاتصال بنجيب درءا للشبهات. وفى ليلة الانقلاب لم يبارح نجيب منزله. ولكن عندما حضر إليه اثنان من الضباط ليصحباه إلى مقر القيادة لم يبد دهشة. وكان وزير الداخلية قد اتصل به من الاسكندرية مستعلما عن أنباء وصلته حول تحرك القوات بالعاصمة، واستطاع نجيب ان يقدم له اجابات مضللة.

لم تصرف السهولة التى تم بها الاستيلاء على الحكم أنظار الضباط الأحرار عن المصاعب التى يمكن أن تواجههم، فبدأوا، فى التو، فى تعزيز المواقع التى استولوا عليها. وكان هدفهم الأول منع التدخل الخارجي. وفى الرابعة صباحا قام على صبرى بإبلاغ السفارة الامريكية بتطور الأحداث، وأكد لهم على ضمان حياة الاجانب وممتلكاتهم. وقد قدم الامريكيون، الذين لم يفاجأوا أو يستاءوا مما حدث، خدمة كبيرة للضباط فى تلك الأيام الحرجة. فقد اقنعوا الملك بالاستسلام ومغادرة البلاد، كما نصحوا البريطانيين بالكف عن مساندته. (٩) ولا ندرى كيف كانت ستسير الأمور لولا هذا الموقف من جانب الامريكيين. أما نظرة الاتحاد السوفيتى إلى الضباط على أنهم «زمرة من الضباط الرجعيين على علاقة بالولايات المتحدة»،(١٠) فهو تبسيط مخل للأمر.

وكانت الخطوة الثانية للضباط الأحرار هى تشكيل وزارة جديدة، وقد عهدوا بهذه المهمة إلى على ماهر. وكان ذلك من أبرع الحركات التكتيكية وأكثرها حذقا. فتعيين رئيس للوزارة يستلزم تصديق الملك عليه. وعلى ماهر واحد من أكثر نماذج الارستقراطية شهرة واقتدارا. وقد سبق لفاروق أن عينه رئيسا للوزارة قبل نصف عام مضى، بعد «السبت الاسود»، ولايمكن أن يعترض على تعيينه الآن. كما أن على ماهر معروف بعدائه للانجليز. وعندما كان رئيسا

---

* يروى محمد نجيب فى مذكراته (وكذلك السادات الذى نقل عنه المؤلف) ان البكباشى جلال ندا هو الذى كان موجودا عنده مع حسنين هيكل ويضيف نجيب انه انتحى بناصر وعامر فى غرفة أخرى واتفقوا فى ذلك اليوم على تحديد موعد الحركة . راجع : محمد نجيب – كلمتى للتاريخ، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٨.

للوزراء عند نشوب الحرب العالمية الأولى أجبر على الاستقالة بسبب اتجاهه غير الودى نحو الحلفاء. وعندما كان الألمان يقتربون من مصر اعتبر زعيما لمؤيديهم، فحددت إقامته بمنزله فى فبراير ١٩٤٢. وقد استقال من رئاسة الوزارة فى ربيع ١٩٥٢، ولم يمض على تعيينه اكثر من شهر بسبب تشدده فى مواجهة الانجليز. وعندما اختاره الضباط ظنوا أنه سيكون أداة طيعة فى أيديهم، وكذلك اعتقد هو أن الضباط سيكونون طوع بنانه، ولكن كسب الضباط الرهان.

وكانت الخطوة الثالثة هى طرد فاروق، الذى كان موجودا بالاسكندرية. فبعد السيطرة على القاهرة وضمان ولاء القوات فى رفح، أمكن للضباط السيطرة على الاسكندرية فى يسر. وكان السؤال الذى أثير آنذاك هو كيفية التصرف مع الملك. وقد ناقش الضباط المسألة على امتداد ليلة كاملة. فهم يتمتعون بديمقراطية تامة داخل دائرتهم الضيقة، ويتخذون قراراتهم بالتصويت الحر. وكان هناك رأيان، رأى يرى تقديمه إلى المحاكمة، ورأى آخر يميل إلى إجباره على التنازل لصالح ولى العهد، الطفل، ومغادرة البلاد.

وصوتت الأغلبية لصالح الاقتراح الثانى، وخرج فاروق متوجها إلى منفاه. وفى ٢ أغسطس تم تعيين مجلس للوصاية من ثلاثة أشخاص : الأمير عبد المنعم من الأسرة المالكة، والدكتور بهى الدين بركات وهو قاض ورئيس سابق للبرلمان، والقائمقام رشاد مهنا أحد ضباط الجيش البارزين.

ومنذ ذلك الحين سيصبح تاريخ الضباط الأحرار هو تاريخ مصر العام، وهذا الكتاب لايعنى بدراسة مراحله تفصيليا. فدراستنا تنصب على رصد تدخل الضباط فى الحياة السياسية العربية وطبيعة هذا التدخل، ومن هنا فإننا سوف نركز على الملامح المحددة للظاهرة. ومن المسائل المهمة فى هذا الصدد، العلاقة بين الضباط والتنظيمات السياسية الأخرى، ومحتوى سياسات الضباط والأشكال المعبرة عنها.

ويأتى على رأس هذه القضايا التساؤل حول طبيعة ما وقع فى مصر عام ١٩٥٢.. هل كان ثورة أم لا ؟ والمسألة ليست مسألة مصطلح، وإنما قضية جوهر.

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولشهور عدة تلته، لم يكن الضباط قد بدأوا بعد فى استخدام كلمة ثورة، والتى أصبحت محل التفاخر الرسمى. فالبيانات الأولى تتحدث عن «النهضة» و «حركة الجيش المباركة». وعندما فكروا فى استحداث وسام جديد يمنح للضباط العاملين والمحالين بعد ٢٣ يوليو، أطلق عليه «وسام التحرير»، وذلك فى أغسطس ١٩٥٢.

وبتاريخ ١٣ نوفمبر صدر مرسوم ينص على اعتبار كل تدبير اتخذه القائد العام للقوات المسلحة «باعتباره رئيس حركة الجيش»، عملا من أعمال السيادة. [١٢] وتكررت الصيغة نفسها فى المرسوم المؤرخ فى ١٨ يناير ١٩٥٣، والخاص بحل الأحزاب السياسية. [١٣] وكان الدستور المؤقت فى فبراير ١٩٥٣، أول وثيقة تتحدث عن سلطات «قائد الثورة». [١٤] وفى نفس الشهر، استخدمت للمرة الأولى عبارة «مجلس قيادة الثورة».

إن القاسم المشترك بين الثورة والانقلاب أو العصيان هو أن كليهما يطيح بالنظام عن طريق العنف، أو التهديد باستخدامه. والفرق بينهما هو أن الانقلاب حركة واحدة وحيدة، بينما الثورة حركة مستمرة. والمظهر الأساسى للانقلاب هو تغيير الحكم، أما فى حالة الثورة فهو مجرد مرحلة من مراحلها. الانقلاب حادثة، والثورة عصر. الانقلاب يحدث تغييرا فى الأشخاص، أما الثورة فتقود إلى تغييرات أساسية فى البناء الاجتماعى، وفى العلاقة بين الطبقات وفى شكل الحكم. ويكمن الاختلاف الرئيسى بين الانقلاب والثورة فى الدور الذى يلعبه الشعب. فى حالة الانقلاب يظل الشعب سلبيا، مثل مشاهد لعرض مسرحى.. يؤيد أو يدين الأفعال والرجال القائمين بها، بل قد يصفق أو ينتابه الغضب، ولكنه لايشارك فى الفعل. أما فى الثورة، فإن الشعب يكون قوة فاعلة ومحركا رئيسيا. فالاستيلاء على الباستيل كان سابقا على تغيير الدستور الفرنسى، وقام العمال بإضراباتهم واستولى الفلاحون على الأرض قبل الإطاحة بالامبراطور.

لقد شهدت مصر فى ١٩٥٢، حالة من الهياج الثورى. وكانت هبة الجماهير يوم «السبت الأسود»، والكفاح العنيف من أجل إجلاء القواعد البريطانية، والأزمات الوزارية المتتابعة، شاهدا على ذلك. بل إن الضباط الأحرار أنفسهم، كانوا أحد التعبيرات عن هذه الحالة. كما تفاقمت حدة الصراع الطبقى فى المدن والقرى على السواء. وبلغ عدد الإضرابات، فى عام ١٩٥١ وحده، ١٤٩ إضرابا. (١٥) كما شهد النصف الثانى من العام نفسه انتفاضات فلاحية تطالب بتوزيع الملكيات الكبيرة على من يفلحها، ولم ينته التمرد، فى حالات كثيرة، إلا بعد أن أريقت الدماء.(١٦) وكانت القوى المسيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه الرأى العام تسدل ستارا من الصمت على نضالات العمال والفلاحين، فلم يسجل التاريخ، ولم يعلم الرأى العام، سوى بالقليل منها. لكن من أراد أن يسمع فى ١٩٥٢، فقد بلغه حتما ذلك التذمر الخفى الذى يؤذن بانفجار البركان.

ماذا كان موقف الضباط الأحرار - فى اليوم التالى للانقلاب - من العمال والفلاحين والمزاج الثورى الذى طرأ على الجماهير ؟. لقد كان بإمكانهم دعوة الجماهير للفعل، ولتنظيم نفسها والمشاركة بفاعلية فى بناء مصر جديدة، كما كان بإمكانهم تجميد تلك الجماهير. وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى، فلم يكن لهم رأى واضح ومحدد حول هذه القضية الأساسية. ولم يتأخر الاختبار طويلا.

فبعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب، وقع إضراب بمصنع الغزل التابع لشركة مصر بكفر الدوار، والتى يعمل بها ١٠,٠٠٠ عامل. ففى مساء ١٢ أغسطس، تجمع عمال وردية الليل أمام مكاتب الإدارة وأعلنوا الإضراب. وكانت مطالبهم تتركز فى رفع يوميتهم التى كانت تتراوح آنذاك بين ١٢-١٥ قرشا، وزيادة عدد أيام الإجازة السنوية مدفوعة الأجر التى كانت

أربعة أيام فقط، واستبعاد اثنين من المديرين. وكان قد سبق للعمال تقديم مطالبهم تلك قبل ذلك بعدة شهور، وكانت الادارة ترجيء وتسوف. أما الآن فالعمال يعتقدون ان عهدا جديدا قد بدأ وأن عليهم ألا يستسلموا. وقبل ذلك بأيام كانت إدارة مصنع البيضا للغزل قد رضخت لمطالب مماثلة لعمالها. وكان عمال شركة مصر يهتفون بحياة نجيب والجيش والثورة.. فهم يقفون على أرضية الثورة ويتكلمون لغتها. لكن إدارة المصنع لم تكن راغبة فى التفاوض، فاستدعت البوليس لتفريق العمال. وقد بادر البوليس باستخدام القوة، فدافع العمال عن أنفسهم بإلقاء الحجارة. وعندما فتح البوليس النار، أشعل العمال النار فى اثنين من مبانى الإدارة وأعلنوا الاعتصام بأماكن عملهم. وفى صبيحة اليوم التالى استدعيت القوات من الاسكندرية حيث بدأت فى استخدام اسلحتها. وبعد مصادمات خطيرة أجبر العمال على إخلاء المصنع.

وقد قتل اثنان من الجنود وواحد من رجال البوليس، وعدد من العمال، قدر عددهم بخمسة أو ستة، إضافة إلى أكثر من ٢٠ جريحا. كما القى القبض على ٢٠٠ من العمال.

ومن الممكن أن نفسر تدخل البوليس والجيش وإطلاق الرصاص على أنه قرار متسرع، أو أنه اتخذ دون علم الضباط الأحرار، وأنه لا نية هنالك لإرسائه كمبدأ. وإذا كان الضباط قد شعروا بأنهم قد استدرجوا، فى غمرة الأحداث وبسبب قلة خبرتهم، إلى مواجهة مع العمال، فإن الفرصة مازالت أمامهم لتصحيح الخطأ. لكنهم تمادوا فى غيِّهم. وأقاموا محكمة عسكرية سريعة لا استئناف لأحكامها برئاسة عبد المنعم أمين، أحد قيادات الضباط الأحرار. وفى ١٨ أغسطس، أى بعد القبض على العمال بخمسة أيام، صدرت الأحكام. ومن بين ٣١ عاملا مثلوا أمام الحكم، صدر الحكم ببراءة ١٥، وبالإعدام على اثنين هما مصطفى محمد خميس ومحمد حسن البقرى. وحكم على ٦ بالأشغال الشاقة لمدد تتراوح بين ١٠-١٥ سنة، وعلى خمسة بمدد من ٥-٨ سنوات، وحكم على ثلاثة بالسجن لمدد تتراوح بين عام وثلاثة أعوام. وكان حكم الإعدام الصادر ضد خميس بمثابة إعلان عن طبيعة النظام الجديد. ومن ضمن ماقاله مراسل التايمز البريطانية فى تقريره. «لقد كان استعراضا للقوة من جانب الجيش ضم مئات الجنود. فعلى الأضلاع الثلاثة لملعب الكرة التابع للمصنع، اصطف الف من عمال شركة مصر والمصانع المجاورة. وفى مواجهتهم اصطفت القوات المسلحة ومن خلفهم الدبابات».[١٧] وتلا الحكم ضابط برتبة الصاغ عبر مكبر للصوت، ثم تبعه ضابط برتبة البكباشى حيث القى بيانا خاصا من الرئيس نجيب.

حتى تلك المرحلة، كانت الفرصة مازالت سانحة أمام الضباط كى يبرهنوا على أنهم ليسوا ضد العمال. فقد كان بيدهم إقرار العقوبة، أو تخفيفها، أو إلغاؤها. ومرة أخرى، تناقش الضباط وتشاوروا لساعات. واقترح خالد محيى الدين وناصر وعامر عدم تنفيذ الحكم. لكن

الأحكام صودق عليها بالأغلبية واستدعى نجيب خميس إلى القاهرة، وتحادث معه، ووعده بالعفو عنه إذا كشف له عن مدبرى الإضرابات. والتزم خميس الصمت، وكان واضحا انه ليس لديه مايفصح عنه. إن القصص التى انتشرت للربط بين الإضراب والتحريض على القيام بثورة شيوعية، هو محض افتراء. انها حركة عفوية قام بها العمال مطالبين بحقوقهم، مصدقين بكل براءة أن انتصار الضباط الأحرار هو تدشين لعصر جديد من الحرية. وأعدم خميس والبقرى فى ٨ سبتمبر. (١٨)

لقد كشفت حادثة كفر الدوار عن موقف الضباط تجاه أية حركة مستقلة. وكشفت - بصفة خاصة - موقفهم من العمال. فهم لم يهملوا مطالب العمال والفلاحين، بل إنهم بذلوا جهودا من أجل تحسين أوضاعهم، لكن كل ماقدموه كان «من أجلهم» وليس «بهم». ولم يتوقف الأمر على عدم تشجيعهم للنشاطات العفوية، بل إنهم لم يسمحوا بها أصلا.

بعد ذلك بعام وربع العام، يروى ناصر فى «فلسفة الثورة»، بكلمات ملؤها الأسى والأسف، كيف أنه اثناء الثورة لم يجد فى مصر أحدا - باستثنائه هو وزملائه - يهمه الصالح العام. وأن الجميع، تقريبا، كانوا منافقين ومتسلقين، وأن الصورة كانت قاتمة وتنذر بالسوء، مما سبب له «أزمة نفسية». (١٩) ولم ترد أية إشارة فى كتابه لكفر الدوار. ولاينبغى ان ننظر إلى امتعاضه كنوع من التعالى. فهو لا يحوى فقط إشارة للحقيقة - إن لم يكن كل الحقيقة - وانما تصيب كبد المشكلة الأساسية لحكم الضباط .فهم لكى يدعموا سلطانهم ويصبحوا قادرين على تنفيذ خططهم، يلزمهم المشاركة الفعالة من جانب قطاعات عريضة من الجماهير. لكن نظاما كهذا لايستطيع، أو لا يرغب، أو لا يجرؤ، على السماح لأى قطاع من الشعب بأن يمتلك المبادرة أو الاستقلالية. ولذا، فهو يخنق أى مبادرات للشعب.. نقيضه الديالكتيكى.

كانت حادثة كفر الدوار بمثابة مفترق طرق. فإذا كانت مقولة لنكولن حول الحكم السليم بأنه «من الشعب، وبالشعب، وللشعب» محل جدال، وإذا كان هناك جدال حول ما إذا كان الحكم الذى قام فى مصر فى ١٩٥٢ من الشعب وللشعب، فإن الذى لاجدال فيه انه لم يكن بـ الشعب.

قبل الانقلاب كانت لتنظيم الضباط الأحرار علاقات متشعبة مع عدد من التنظيمات الجماهيرية، لكنه لم يكن يتعاون معها. وبعد الاستيلاء على الحكم، استغل الضباط تلك الصلات فى تدعيم نظامهم. فبعد أن حصنوا مواقعهم جيدا، قاموا بحل جميع التنظيمات، بلا استثناء، وبدأوا بالأحزاب البرلمانية وانتهوا بالإخوان المسلمين.

وعندما وقع الانقلاب لم تكن هناك صلة بين الضباط والجماهير. وتركت الجماهير على سلبيتها، ولم تدع لتسيير دفة الأمور، أو المشاركة فى إرساء الحكم الجديد. وقد منعت المظاهرات منعا صريحا فى ٢٥ يوليو. ومما لاشك فيه أن انقلاب يوليو ١٩٥٢، كان تدشينا

لمرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة فى مصر. ولكن لم تقم «ثورة». ولم يكن الضباط على رأس ثورة، بل إنهم أجهضوها برغم تزييهم بزى الثوار. فبينما اطلقوا ٢١ طلقة تحية للملك عند إبحاره من الاسكندرية فى ٢٦ يوليو، اطلقوا النار على عمال كفر الدوار الذين كانوا يهتفون للثورة، وكانت المشانق من نصيب زعمائهم. لقد عقد الضباط الأحرار عزمهم على تأييد سلطانهم فى مواجهة أية قوة أخرى.. سواء من اليمين أو من اليسار. وكان تفتيت قوة الطبقة العاملة مهمة سهلة نسبيا.. كانت قضاء على غريم محتمل، إما كشريك لهم، أو كبديل. لكن المعركة مع اليمين كانت صراعا ضد خصم عتيد من أصحاب السلطة التقليدية. وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل هى تطهير الجيش، والقضاء على الأحزاب، ثم الإصلاح الزراعى.

وكان طرد قيادات الجيش أولى الخطوات التى اتخذت فى نفس ليلة الانقلاب. وتواصلت التغييرات الشخصية حتى استبدلت جميع قيادات الجيش تقريبا خلال فترة قصيرة من الزمن. وقد طرد اكثر من ٤٠٠ ضابط : معظم من كانوا برتبة القائمقام، وكل أصحاب الرتب الأعلى من ذلك باستثناء نجيب والأميرالاى محمد إبراهيم. واحيل عدد منهم إلى المحاكمة، والباقى إلى الاستيداع. لم يحل محلهم بالضرورة ضباط من أعضاء التنظيم، فهؤلاء وهبوا أنفسهم للمناصب السياسية، وتركوا تلك الرتب لضباط آخرين ممن يثقون فى ولائهم ومن المنافسين لهم مهنيا. وبهذه الطريقة ضمن قادة الضباط الأحرار ولاء عدد كبير من الضباط، ونجحوا فى الوقت نفسه فى تحسين أوضاع الجيش.

أما مع الأحزاب، فقد لعب الضباط لعبة القط والفأر. ففور وقوع الانقلاب تسابق زعماء الأحزاب فى تقديمهم التهانى لحركة الجيش معلنين تأييدهم لأهدافها. وسواء كان الباعث على تصرفهم هذا هو إظهار التأييد اعتقادا بأن الأمور ستظل فى النهاية على ماهى عليه، أو انهم اعتقدوا بهذه الطريقة أنه يمكنهم الإبقاء على النظام الحزبى وأوضاعهم السياسية والشخصية، فقد اخطأوا التقدير فى كلتا الحالتين. اذ إن الضباط كانت نياتهم مختلفة. وفى ٣١ يوليو، صدرت الأوامر إلى الأحزاب «بتطهير صفوفها» أسوة بالجيش. كان الطلب خدعة ذكية. فهو، ظاهريا، يعترف بالأحزاب، ولكنه يخضعها، عمليا، لسلطات النظام الجديد، بل ويلقى ببذور الفتنة فيما بينها. فزعماء الأحزاب لايمكنهم رفض مبدأ التطهير بعد أن أعلنوا الولاء للنظام الجديد. وبعد أن وقعوا فى المصيدة بقبولهم مبدأ التطهير، انفجرت الصراعات والخلافات داخل كل حزب حول الأعضاء الواجب تطهيرهم، فى وقت ازدادت فيه الضغوط من أجل التوسع فى التطهير. وهددت الحكومة بالقيام بالعملية بنفسها إذا لم تطهر الأحزاب نفسها بنفسها. وفى ٨ سبتمبر صدر قانون لتنظيم الأحزاب يشترط موافقة الحكومة على برامجها وزعمائها. وسرعان ما ارتجلت الأحزاب القديمة لنفسها برامج جديدة.. قدم الوفد نفسه

باعتباره حزبا ديمقراطيا اجتماعيا سياسيا، واطلق السعديون- حزب رجال الصناعة- على انفسهم «الحزب الديمقراطى الاجتماعى» ولم تضف تلك المهزلة سوى المزيد من المسامير فى- نعش الأحزاب. الحزب الوحيد الذى حاول أن يقود معركة هو الوفد تلك القوة الشعبية الكبيرة بتاريخها الطويل فى مقاومة الانجليز والسراى، وصاحبة القدرات السياسية العالية. واصبحت شخصية النحاس عقبة فى سبيل الضباط. وفى الوقت الذى كان الضباط يطالبون بإبعاده، كانت الصحف الوفدية تتصدرها العناوين المثيرة مثل «لا وفد بدون النحاس». كما أعلن هو بنفسه : «لن تستطيع قوة، بعد الله جلت قدرته، أن تنحينى عن هذه المنزله سوى الشعب دون سواه». [٢١] لقد كان الإعلان الحماسى بأنه لا وفد بدون النحاس حقيقيا تماما، وهو نفس السبب الذى دفع الضباط إلى المطالبة بإبعاده. أما تصريح النحاس بأن الضباط لايستطيعون حياله شيئا، فقد كان نوعا من التباهى الفارغ. فبعد أيام قلائل قام نجيب بزيارة لمدن الدلتا - مسقط رأس النحاس ومركز النفوذ التقليدى للوفد - استقبل خلالها استقبالا حماسيا، كما دب الخلاف بين الوفديين انفسهم حول قضية النحاس، وفى ٦ أكتوبر أصبح النحاس «رئيسا شرفيا» للحزب، بما يعنى نهايته سياسيا.

لم يخرج النحاس من السلطة نظيف اليد، فقد استغلت زوجته واقرباؤه منصبه فى تحقيق ثروات كبيرة. وكان يعارض الإصلاح الزراعى. إلا أنه كان رمزا لكفاح المصريين من أجل الاستقلال، ومعارضا للملك وقائدا لأكبر حزب سياسى. ولم يكن التخلص منه بهدف التحول نحو ديمقراطية أفضل، وإنما لإحكام قبضة الديكتاتورية. كذلك فإن استبعاد القيادة اليمينية للوفد لم يكن الغرض منه تمهيد الطريق أمام العناصر التقدمية، وإنما لوضع حد للحركة الشعبية. ثم كانت الخطوة التالية هى حل كافة الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها، فى ١٦ يناير. وبعد ذلك بأسبوع - نصف عام على الانقلاب - قامت «هيئة التحرير».

وكان قانون الإصلاح الزراعى من أهم الإجراءات التى اتخذت ضد اليمين. وسوف نتعرض لهذا القانون، الذى صدر فى ٩ سبتمبر، فيما بعد. وبالمقارنة مع الإصلاح الزراعى الذى انجز فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية - ناهيك عما تحقق فى بلدان الديمقراطيات الشعبية - فإن الإصلاح المصرى كان متواضعا فى توجهاته، محدودا فى مداه. ومع ذلك فقد نجح فى تقويض الركائز الاجتماعية لسلطة الطبقة التى ظلت تحكم البلاد حتى ذلك الحين. كان ذلك أحد الأهداف الرئيسية من وراء المشروع، وقد نجح بالفعل فى تحقيقه. صحيح إن ملاك الأراضى ظلوا على ثرائهم، لكن أوضاعهم اختلفت تماما. فقبل ذلك، كانوا يملكون الثروة ويوجهون الأمور فى قراهم، بينما يعيشون فى المدينة ويتمتعون بأموالهم فى وقت تتزايد فيه قيمة ممتلكاتهم باستمرار، وهم تلقائيا يدخلون البرلمان ويتلقون الرتب والألقاب.. وقد انتهى كل هذا ولن يعود. لقد اصاب الإصلاح الزراعى وغيره من الإجراءات التى اتخذها الضباط القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى.

وبعد القضاء سياسيا على الأسرة المالكة، وكبار الضباط، وملاك الأراضى والأحزاب، وخنق الحركة العمالية فى مهدها، لم يعد هناك أدنى لبس حول من هم الحكام الحقيقيون للبلاد. وكالعادة فى الانقلابات العسكرية، وعد الضباط الأحرار بالعودة إلى ثكناتهم فى الوقت المناسب. فالبيان الأول فى ٢٣ يوليو يؤكد على أن «الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور». (٢٢) وفى بيان صدر يوم ٢٥ يوليو، أعلن أن الإجراءات التى اتخذها الجيش «مؤقتة، وكل الذين يتولون مواقع القيادة فى هذه الحركة المباركة سوف يعودون لأداء واجباتهم المعتادة عندما يطمئنون على تسليم البلاد ليد ابنائها المخلصين».(٢٣) كما صدرت فى أواخر ١٩٥٣ بيانات مشابهة حول إعادة الحياة البرلمانية وإجراء الانتخابات فى مستقبل قريب .. الخ. لكن الأمور كانت تسير ، عمليا ، فى اتجاة معاكس تماما. ومن حيث المبدأ، كان هناك خيارات ثلاثة أمام الضباط : النقل التدريجى للسلطة إلى آخرين، او السماح لقوة أخرى بمشاركتهم الحكم، أو دعم سيطرتهم الفعلية على البلاد. وقد اختاروا البديل الثالث، ولم يكن اختيارهم هذا بسبب غياب خيارات أخرى أمامهم.

كانت وزارة على ماهر كلها من المدنيين. وقد استقالت هذه الوزارة فى ٧ سبتمبر فقد رفض على ماهر ومعظم اعضاء وزارته الموافقة على قانون الإصلاح الزراعى، وطلب اليهم ترك الوزارة. وتشكلت وزارة جديدة فى نفس اليوم برئاسة نجيب، إضافة إلى توليه وزارتى الحربية والبحرية، مع الاستمرار فى منصبه كقائد عام للقوات المسلحة. وألقى القبض على العشرات من أعضاء الأحزاب السابقين.

وفى يونيو ١٩٥٣، وفى يوم إعلان قيام الجمهورية، أدخلت تعديلات كبيرة على الحكومة. احتفظ نجيب، الذى أصبح رئيسا للجمهورية، برئاسة الوزارة ودخل الوزارة ثلاثة وزراء من الضباط : ناصر نائبا لرئيس الوزراء*، والبغدادى وزيرا للحربية، وصلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان. ورقى عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء، وعين قائدا عاما للقوات المسلحة. وفى اكتوبر انضم إلى الحكومة اثنان أخران من الضباط : جمال سالم وزيرا للمواصلات، وزكريا محيى الدين كوزير للداخلية مع منحه صلاحيات واسعة فى إدارات البوليس والمباحث. وقد استمرت هذه الصلاحيات بيده منذ ذلك الحين، سواء كان وزيرا أو نائبا للرئيس أو رئيسا للوزارة، وحتى سبتمبر ١٩٦٦.

وفى ابريل ١٩٥٤، تشكلت حكومة جديدة. وأصبح ناصر رئيسا للوزارة التى بلغ عدد الضباط فيها ثمانية، بخلاف نجيب الذى ظل رئيسا للجمهورية. وكان الوزراء الضباط الجدد هم : الشافعى، وحسن إبراهيم، وكمال الدين حسين.

وفى سبتمبر ١٩٥٦، بعد إقرار الدستور الجديد، خلع قادة النظام الزى العسكرى

---

* ووزيرا للداخلية.

وأصبحوا مدنيين رسميا، ولم يبق منهم فى الجيش سوى عامر. وبالرغم من ذلك لم تتغير الطبيعة الشخصية، ولا تغير النظام. واستمر تعيين الضباط بالوزارة. وكانت نسبة الضباط فى وزارات مابعد ١٩٥٢، تتراوح بين الربع والنصف من إجمالى عدد الوزراء. والأهم من ذلك أن جميع القيادات العليا كانت دائما من الضباط.

لكن احتلال المواقع الوزارية يظل مظهرا وحيدا من مظاهر سيطرة الضباط الأحرار، وهو ليس بالضرورة أهمها. فحتى صيف ١٩٥٦، لم تكن الوزارة هى المؤسسة المسيطرة فى الدولة. فكل القرارات المهمة كانت تصدر عن لجنة الضباط. والدستور المؤقت فى ١٩٥٣، ينص على أن «قائد الثورة يتولى أعمال السيادة بمجلس قيادة الثورة. وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وحق تعيين الوزراء وعزلهم».

لم يعلن مطلقا عن تشكيل لجنة الضباط بعد الانقلاب، ومن الواضح أنها كانت غير محددة العدد. ويقدر البعض عددها بتسعة أعضاء. وربما كانوا هم أنفسهم أعضاء اللجنة التأسيسية فى ١٩٤٩، بعد استبعاد عبد المنعم عبد الرءوف الذى انضم إلى صفوف الإخوان. وكان هناك عدد آخر من الضباط، من بينهم نجيب، يشارك فى بعض اجتماعات اللجنة. وفى يناير ١٩٥٣، أطلق على اللجنة أسم «مجلس قيادة الثورة». ولم يعلن عن أسماء أعضاء المجلس. وقدرت بعض الصحف المصرية فى البداية أعضاءه بـ ١٤ عضوا.[٢٦] وكانت المرة الأولى التى عرفت فيها أسماء هؤلاء الأعضاء عندما وقعوا على إعلان قيام الجمهورية فى ١٨ يناير ١٩٥٣.[٢٧] وقد صدر الإعلان مصحوبا بتوقيعات ١٢ عضوا، إذ إن اثنين كانا قد استبعدا من المجلس من قبل.

وفى يونيو ١٩٥٦، ألغى مجلس قيادة الثورة. إذ لم يكن ثمة ضرورة للازدواج القائم بين المجلس والحكومة. فمن الوجهة الظاهرية، انتقل الحكم إلى المؤسسات المدنية، وانتهى تدخل الجيش. لكن الحقيقة أن ذلك كان تأكيدا نهائيا لسيطرة الضباط وزعيمهم الأوحد ناصر، على مقدرات البلاد. وكان ناصر يفوق الجميع ذكاء ودهاء وقوة الشخصية ونهما إلى السلطة. ولم يسمح لأحد بالوقوف فى طريقه.

كان الطريق إلى السلطة المطلقة مليئا بالصراعات الحادة. فقد كان الانتصار على معارضيهم سهلا نسبيا. أما الصراع الأكبر فقد كان فيما بين الضباط أنفسهم، وفى معركتهم ضد جماهير التنظيم الذى كان قريبا من قلب عدد منهم.. الإخوان المسلمون. وإذا كانت رياح المعارضة تهب على ناصر من اتجاهات ذات أهداف مختلفة، بل ومتناقضة أحيانا، فإن غرماءه جميعا وقفوا فى جبهة واحدة خلال المعارك السياسية التى احتدمت فى عامى ٥٢–١٩٥٤، قبل أن يتمكن ناصر من القضاء عليهم جميعا.

وكان رشاد مهنا أول الضحايا. ومهنا من مواليد ١٩٠٩، وهو بهذا يمثل جيلا وسطا بين

جيل نجيب المولود فى ١٩٠١، وجيل ناصر الذى ولد فى ١٩١٨، وينتمى لأسرة غنية، بعض أفرادها من الضباط والبعض الآخر من أرباب المهن الحرة. [٢٨] وهو من الشخصيات البارزة فى الجيش المصرى، ومن خريجى الكلية العسكرية الملكية بساند هيرست. [٢٩] وهو قريب فى أفكاره من الإخوان المسلمين. وفى ١٩٤٧، قبض عليه بتهمة التدبير لمؤامرة بالجيش. وفى ١٩٥١، انجذب نحو الضباط الأحرار، الذين كانوا مهتمين بضمه إلى صفوفهم، وفى يناير ١٩٥٢، انتخب عضوا بمجلس إدارة نادى الضباط. لكن ولاءه كان محل شك. وفى فبراير تم إبلاغه بخطة الانقلاب، وبما أنه كان قائمقاما بالمدفعية، فقد تحدد له دور مهم فى تلك الخطة. لكنه نقل فجأة إلى العريش، وعلم الضباط الأحرار فيما بعد أن النقل تم بناء على طلبه، فأصبح فى موضع الشك، وبعد نجاح الانقلاب سارع إلى تأييده، وكان من المتشددين فى المطالبة بطرد فاروق. وفى ٣٠ يوليو، عين وزيرا للمواصلات بحكومة على ماهر، وفى ١٢ أغسطس عين عضوا من بين ثلاثة بمجلس الوصاية (طبقا للدستور لاتجوز الوصاية إلا لأعضاء الأسرة المالكة أو الوزراء السابقين. فكان تعيينه بالوزارة بمثابة تأشيرة دخول إلى مجلس الوصاية).

كان أمل الضباط أن يكون منصب الوصى مرضيا لطموحات مهنا، وسبيلاإلى استعادة ولائه دون أن يكون له نفوذ فى الجيش والبلاد. لكنه لم يقنع بمكانته كشخصية مهمة، وأخذ يتصرف كما لو كان قد حل محل الملك. كما كان يعارض علنا سياسات الضباط، وينتقد الاصلاح الزراعى. فأقيل فى ١٤ أكتوبر، وخصص له معاش سنوى قدره ١٥٠٠ جنية مصرى، ثم استعاد حرية الحركة بعد أيام قلائل. وعرض عليه أحد المناصب الدبلوماسية. [٣١] لكنه لم يكن راغبا فى ترك البلاد، واستمر فى الترويج لأفكاره الرجعية. وفى ١٦ يناير ١٩٥٣، ألقى القبض عليه للمرة الثانية، وفى مارس حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد محاكمة سرية عقدها مجلس قيادة الثورة فى صورة محكمة عسكرية. وكانت التهمة الموجهة إليه هى محاولة القيام بتمرد داخل الجيش. وبعد سنوات صدر عنه عفو صحى.

ولم يمر وقت طويل قبل أن يصل الطرد والمحاكمات السرية إلى الضباط الأحرار أنفسهم، وكان أولهم هو البكباشى محمد حسنى الدمنهورى، أحد الأعضاء البارزين بالتنظيم، والذى كان يشغل منصبا مهما فى ذلك الوقت كمدير لمديرية الصحراء الغربية، وقبض عليه فى ١٧ يناير ١٩٥٣، وبعد ثلاثة أيام صدر حكم مجلس قيادة الثورة بإعدامه وقد خفف الحكم إلى السجن المؤبد. كما حوكم معه أخوه اليوزباشى محمد رفعت الدمنهورى، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، والطرد من الخدمة* وكانت تهمة الأخوين هى التآمر لإحداث فتنة داخل القوات

* كان الحكم الصادر بحق اليوزباشى محمد رفعت الدمنهورى هو الطرد من الخدمة فقط. راجع : الرافعى، ثورة، ص ٩٤.

المسلحة، ويصف المؤرخ شبه الرسمى للنظام هذه المؤامرة بأنها «أخطر مؤامرة منذ قيام الثورة». (٣٢) وليس هناك أى دليل على وقوع مثل تلك المؤامرة. لكن الدمنهورى كان من منتقدى الديكتاتورية، ويجاهر بآرائه، وهو سبب كاف للإلقاء به فى السجن.

وكان يوسف منصور صديق، ثانى المطرودين. وهو الذى تمكن بمساعدة عامر من القبض على قادة الجيش ليلة الانقلاب، وكان فى يناير ١٩٥٣، عضوا بمجلس قيادة الثورة، ورقى فى مارس، مع ٢٠ بكباشيا آخرين إلى اميرالاى، وتولى كل منهم قيادة واحدة من كتائب المدفعية.(٣٣) وكانت الترقية نوعا من التعويض عن إبعاده عن العمل السياسى، فقد أبعد قبل ذلك بشهر واحد من مجلس قيادة الثورة، وقد ترك مصر بعد ذلك بقليل، وتوجه إلى فرنسا. وعندما عاد إلى القاهرة فى ١٩٥٤، حددت إقامته بمنزله. وإذا كانت ظروف طرده غير واضحة، إلا أن السبب مفهوم بما يكفى. فقد كان يساريا، وهو عضو بـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» كما تؤكد المنظمة نفسها. وقد صرح فى مارس ١٩٥٤ - عندما كان الاعتراف بالشيوعية معناه الانتحار - بأنه وإن كان لايميل إلى الشيوعية إلا أنه لايعارضها. (٣٤)

أما العضو الثانى من مجلس قيادة الثورة الذى رقى إلى رتبة القائمقام فكان عبد المنعم أمين، ومن الواضح أنه رقى أيضا بسبب ابتعاده عن العمل السياسى. فعندما حل صيف ١٩٥٣، كان قد ترك المجلس. وقد عمل بعد ذلك سفيرا لمصر بهولندا وألمانيا الغربية. وفى نهاية الخمسينيات عاش بالقاهرة كلواء متقاعد. (٣٥) فقد اضطر للاستقالة لأنه لم يكن من أنصار الديكتاتورية.

ثم جاء دور أحمد شوقى، الرجل الذى كان قائد الكتيبة ١٣ التى استولت على القيادة العامة ليلة الانقلاب، وقد تولى فيما بعد قيادة منطقة القاهرة العسكرية. وهو يختلف عن أصدقاء ناصر من حيث الأصل، والشخصية، وطريقة التفكير. ولد شوقى فى ١٩٠٧ لأب من الباشوات الموسرين من أسرة محمد على، وهو ممن يحبون الاستمتاع بالحياة دون الانصياع لقيود الإسلام المفرطة. وكان يحمل أفكارا ليبرالية، مما جعله أقرب إلى نجيب. وفى يوليو ١٩٥٣، غضب منه ناصر بسبب تصميمه على مرافقة نجيب خلال رحلة الحج إلى مكة. فقد كان هدف شوقى - المعروف للجميع بعدم تدينه - أن يجعل من ذلك مظاهرة سياسية. وعندما عاد طلبوا إليه الاستقالة من جميع مناصبه، الأمر الذى أدى إلى صدام مكشوف مع نجيب. وبعد طرده بشهور، مثل شوقى أمام محكمة عسكرية حيث حكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام بتهمة «تحريض الضباط لإحداث فتنة فى الجيش». وأفرج عنه فيما بعد لأسباب صحية.(٣٦)

كان ١٩٥٤، هو عام الأزمة. فقد امتدت المعارضة لزعامة ناصر إلى ثلاث جبهات. إذ كانت هناك أربع قوى متنافسة : ناصر ومعه معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، والإخوان المسلمون، ونجيب مدعوما بالشعب والقوى الليبرالية، ثم اليسار بزعامة خالد محيى الدين.

ولعام ونصف العام، كان الإخوان المسلمون التنظيم الجماهيرى الوحيد – باستثناء هيئة التحرير الرسمية – المسموح له بممارسة نشاط علنى. وكان قد أفرج فور الانقلاب عن جميع المعتقلين من الإخوان. وأعيد فتح التحقيق فى قضية اغتيال حسن البنا، وفى ذكرى اغتياله قام نجيب بزيارة قبره. [٣٧] كما شارك فى الاحتفال الذى نظمه الإخوان بمناسبة المولد النبوى. [٣٨] وساد الاعتقاد بينهم بأن الحظر المفروض على الأحزاب الأخرى لا يسرى عليهم. [٣٩] فالعلاقات التنظيمية بين الإخوان والضباط الأحرار قديمة، كما كانت تجمعهم روابط فكرية قوية. فقد كانت ايديولوجية الإخوان ذات أثر كبير فى تشكيل أفكار الضباط. لكن ناصر أدرك منذ زمن أنه برغم التقارب بين التنظيمين إلا أن هناك اختلافا فى الأهداف، كما حرص على إبراز التمايز بين الاثنين. وبالرغم من أن الضباط، خلال العام الأول من الانقلاب، لم ينالوا تأييد الإخوان المطلق الذى كانوا يطمحون إليه، إلا أنهم لم يعاملوهم بمثل معاملتهم للأحزاب الأخرى. ومن ناحيتهم، كان الإخوان يرون أن بإمكان الضباط ان يتبنوا خططهم، ويضعوها موضع التنفيذ. كان كل طرف من الطرفين يطمح فى جعل الآخر تابعا له، وهو ما أدى إلى نشوب الخلاف بينهما فى النهاية.

وكان الخلاف القائم بينهما خلال فترة العمل السرى قد بدأ يتحول إلى صراع مكشوف عقب الانقلاب مباشرة. ففى ليلة ٢٥ يوليو ١٩٥٢، كان ناصر يستقبل عبد المنعم عبد الرءوف والصاغ أبو المكارم عبد الحى، وهما من المنتمين للإخوان، وطلبوا إليه مد الإخوان بالأسلحة[٤٠]. وبالطبع رفض الطلب.. إذ إن ضباط الجيش المصرى حافظوا دوما على احتكار الجيش للسلاح. وبدلا من السلاح تلقى الإخوان دعوة لترشيح ثلاثة من أعضاء تنظيمهم لتولى مناصب وزارية فى الحكومة التى كان مزمعا تشكيلها فى سبتمبر. ولما كان الإخوان يأملون فى المزيد، أو ربما فى تحريك الأمور من وراء الستار، فقد طالبوا بضرورة موافقتهم على أى سياسات أو قوانين جديدة. وعندما رفض طلبهم قرروا عدم الاشتراك فى الوزارة. وعندما قبل أحد قادتهم، أحمد حسن الباقورى، منفردا منصب وزير الأوقاف، طردوه من بين صفوفهم.[٤١] وقد حاول الطرفان تجنب المواجهة العلنية. لكنهم لم يستطيعوا تجنب الصدام طويلا.

وإذا كانت قضية العلاقة بين التنظيمين سببا للخلاف بين الضباط قبل الانقلاب، فقد أدت إلى نقاش حاد وانقسام فى صفوف الإخوان فى عام ١٩٥٣. وكان الهضيبى، المرشد العام للجماعة، ميالا لـ ـصل إلى حل وسط، بينما تبلور فى مواجهته جناح متشدد يقوده العشماوى الذى أراد أن يعيد للتنظيم وجهه المناضل. ولما أصبح واضحا أمام الجناحين أن شهر العسل بين الضباط وبينهم قد أنقضى منذ أمد، بدأ النقاش حول سبل المقاومة.

وفى ١١ يناير ١٩٥٤، وقع اشتباك عنيف بين الطلبة من أعضاء الإخوان وبين أعضاء من هيئة التحرير. وفى احتفال الطلبة بجامعة القاهرة بذكرى استشهاد زملائهم الذين سقطوا فى

شتاء ٥١-١٩٥٢، أثناء الكفاح ضد الانجليز فى القناة، هتف الطلبة من الإخوان ضد ناصر الديكتاتور وعميل الاستعمار.[٤٢] ورد ناصر الصفعة. ففى ١٥ يناير صدر قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال زعمائها. وفى اليوم التالى نظم الإخوان مظاهرة تصدى لها البوليس بالأسلحة النارية. ثم أعلن عن اكتشاف مخبأ سرى للأسلحة تابع للإخوان.

وهكذا وبانهيار العلاقة بين الضباط والإخوان، يبدأ الصراع حول طبيعة النظام مع الغريم الثالث.. نجيب. وكان قرار حل الإخوان قد صدر دون استشارة نجيب، الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا للجمهورية، ورئيسا لمجلس قيادة الثورة. ورئيسا للوزراء، وقائدا عاما للقوات المسلحة. فقدم استقالته من جميع هذه المناصب (فى نفس اليوم الذى غادر فيه الشيشكلى سوريا).

كان الصراع بين نجيب وناصر، والذى ظهر على السطح فى نهاية فبراير. يدور بينهما منذ ستة أسابيع، هى الفترة مابين حل الإخوان واستقالة نجيب.

وبعد العزل النهائى لنجيب، أخذ الضباط يرددون أنهم كانوا منذ البداية يستخدمونه كمجرد واجهة أمام العالم الخارجي، وهو إدعاء يصعب التحقق من صدقه. واعتقد أنهم لم تكن لهم سياسة واضحة فى هذه النقطة بالذات. فقد كان نجيب بعد الانقلاب، بشخصيته وشعبيته الكبيرة، دعامة عظيمة للنظام الجديد. ولم يكن يعتبر نفسه مجرد صورة، وإنما دخل فى مواجهة مع ناصر.

ولاينحصر الاختلاف بين الرجلين فى السن فقط، وإنما فى التركيبه الشخصية أيضا. وهناك حادثة تلقى بعض الضوء على شخصية نجيب. فعقب الانقلاب بأيام قلائل ، وفى إحدى جولاته بالقاهرة، مرّ بالسجن الحربى حيث يوجد قادة الجيش السابقون، فطلب من سائقه التوقف، ونزل لزيارة السجناء ووعدهم بمحاكمة عادلة، وبإطلاق سراح من تثبت براءته. وهكذا، كسب ببساطة ورقة تأييد الجماهير. وكان الرجل سواء فى الوزارة أو المجلس يتعامل كفرد بين أنداد. لكن ناصر لم يهدأ إلا بعد أن أصبح واضحا أنه هو الأول، وأن الآخرين جميعا أنداد، ولكن فيما بينهم.

ويختلف الرجلان كذلك فى وجهات النظر. فبينما كان نجيب يرغب فى نقل السلطة تدريجيا إلى يد حكومة برلمانية ، كان ناصر يؤمن بضرورة تقوية قبضة الديكتاتورية. وكان يشاركه هذا الرأى معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة. وفى العديد من المناسبات، خلال عام ١٩٥٣، لم يخف نجيب استياءه من عديد من الإجراءات التى اتخذت دون الرجوع إليه. وهو يؤمن بأن الأمة لايمكن أن تتقدم إلا عن طريق قيادة ذات قاعدة عريضة، وتمثل مصالح وآراء متعددة. أما ناصر، فهو وطنى متعصب لايؤمن بقدرة المصريين على تخطى ضعفهم، أو قهر عدوهم الخارجى، إلا إذا اصطفوا - مثل الجيش المقاتل - خلف قائد واحد. وكان الناس يرون في نجيب صورة الأب، وفي ناصر صورة «الأخ الأكبر»، إذا ما أستعرنا تشبيه أورويل.

اعتبر نجيب حلّ الإخوان من خلف ظهره، إهانة شديدة لحقت به، فحمل قضيته وذهب إلى مجلس قيادة الثورة. وهناك طالبهم بعدم إصدار قرارات تدخل فى صميم اختصاصه، كرئيس للجمهورية، دون موافقته عليها، وإنه إذا كان القرار قد صدر بأغلبية أصوات المجلس، رغم رفضه، فلا يصح أن يعلنوه باسمه. «لم أكن أطلب لنفسى حق الفيتو المطلق. كنت أطلب ببساطة حقا محدودا للاعتراض فى حالة التجاوز من قبل المجلس»[٤٣] وقد استخدم خصومه موقفه هذا، فيما بعد، للتدليل على طموحه نحو الديكتاتورية الشخصية. ولم تكن تلك نية الرجل، ولاكان ذلك معنى مطلبه. لكن الخلاف كان جذريا، ولم تكن هناك إمكانية أو رغبة فى تسوية الأمر. ورفض مجلس قيادة الثورة، الذى كان تحت سيطرة ناصر وصلاح سالم، مطالب نجيب، فاستقال. وقبلت استقالته، وفور إعلانها حددت إقامته بمنزله.

وعند هذه النقطة يدخل العنصر الرابع فى الصراع - أى اليسار بقيادة خالد محيى الدين- الحلبة.

كان خالد محيى الدين أصغر أعضاء مجلس قيادة الثورة سنا (٣١ عاما) ، وهو فى الوقت نفسه أكثرهم تمرسا. وعندما تكونت لجنة التنظيم فى ١٩٤٩، كان من بين الخمسة الأوائل فيها. وكان شيوعيا، وربما كان عضوا بـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى». على أنه استطاع أن يحتفظ بعضويته بالمجلس حتى أوائل ١٩٥٤، بفضل ابن عمه زكريا محيى الدين، وزير الداخلية ورئيس البوليس السرى. كما كان لخالد أيضا نفوذ كبير بين زملائه من ضباط الفرسان، الذين خرجت من بينهم أول مجموعة لتأييد نجيب.

فعقب إعلان استقالة نجيب، أعلن ٤٠ من ضباط سلاح الفرسان تمردهم. وتزايد القلق فى أوساط الرأى العام. وأرسلت الحكومة السودانية وفدا رسميا إلى القاهرة يطالب بضمان سلامة الرئيس نجيب. وكان لنجيب شعبية كبيرة فى السودان، التى ولد بها، وقضى بها عددا من سنوات خدمته. كما هددت قوات حرس الحدود، التى كان نجيب يتولي إدارتها حتى خريف ١٩٥١، بالخروج فى مسيرة تأييد له. كما طالبت جميع القوى الرافضة للديكتاتورية العسكرية، من الإخوان إلى الشيوعيين، ومن البرجوازية إلى العمال ومن قدامى الوفديين إلى الطلبة، بعودة نجيب.

.وفى مساء ٢٦ فبراير، تراجع ناصر، ووافق على عودة نجيب إلى الرئاسة. وفى صباح اليوم التالى نجح خالد محيى الدين فى اقناع نجيب بسحب استقالته، واتفق الاثنان على تعيين خالد رئيسا للوزارة. وبعد قليل من مغادرة خالد لبيت نجيب- الذى كان لايزال محاصرا بقوات الجيش - قام اثنان من ضباط البوليس الحربى باختطاف نجيب، والتوجه به نحو الصحراء. ولكن أطلق سراحه بعد ذلك بأمر من ناصر. وعند الظهر أرسل بخطاب إلى المجلس- بغرض نشره- يعترف فيه بسلطات المجلس وبـ «قادته» وقبوله «للدعوة التى وجهها

مجلس قيادة الثورة لرئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية».[٤٤] لكن المجلس لم يوافق على تعبير «الجمهورية البرلمانية المصرية» الواضح المغزى. وافقوا فقط على عودة نجيب إلى الرئاسة. وظل ناصر، الذى استولى على جميع مناصب نجيب بعد استقالته، رئيسا للوزراء.

رأى الرأى العام فى هذا الحل انتصارا لنجيب. وعندما عاد إلى القصر الجمهورى فى صباح ٢٨ فبراير، كانت فى استقباله حشود كبيرة - يعتبرها العديد من شهود العيان أكبر تجمع شهدته القاهرة - قدمت لتهنئته. وفى طريقها إلى القصر، هتفت إحدى مظاهرات الطلاب ضد ناصر. وعلى الفور أطلق البوليس عليها النار، فقتل ثلاثة وجُرح عشرة من الطلاب. وعندما وصل الطلاب إلى ميدان القصر أخذوا يلوحون بعلم عبارة عن قطعة من القماش ملوثة بدم أحد الطلاب الذين قتلوا، وتزايد تدفق الجموع الثائرة. وخرج من وسط الحشود عبد القادر عودة، أحد القيادات المتشددة للإخوان، ووقف بجوار نجيب فى شرفة القصر. ولم تتفرق الجموع إلا بعد أن خطب فيها. كانت المظاهرة من إعداد الإخوان. فقد كانوا يحاولون مرة أخرى إثبات قدراتهم التنظيمية. لكنهم كانوا من الممكن أن يفشلوا لو لم يكن قطاع كبير من الرأى العام مستفزا بالفعل.

فى اليوم التالى تلقى نجيب أيضا الهزيمة.. ولكن بعيدا هذه المرة عن القاهرة. ففى أول مارس سافر إلى الخرطوم لحضور الاحتفال بافتتاح البرلمان السودانى. كانت الزيارة متفقا عليها منذ مدة، وكان اختياره يوم ٢٥ فبراير موعدا لتقديم استقالته محسوبا بحيث يوقع المجلس تحت مزيد من الضغط من جانب السودانيين، الذين لايعرف الضباط مدى حبهم لنجيب. فلما وصل نجيب إلى مطار الخرطوم، وبصحبته صلاح سالم، وجد فى انتظاره مظاهرة معادية لمصر تضم حوالى ١٠ آلاف شخص، بينهم بعض سكان الجنوب برماحهم. كانت المظاهرة من تنظيم حزب الأمة. وقد وقعت اشتباكات بين المتظاهرين والبوليس راح ضحيتها عشرات الأشخاص. وأجبر نجيب وصلاح على العودة، كما جاءا. ولم يثبت تدخل الانجليز من عدمه فى تدبير تلك المظاهرات. وكان قائد بوليس الخرطوم الانجليزى من بين القتلى.

وبالرغم من تعهده ، بعد الأزمة، بعدم الثأر إلا أن ناصر استغل فرصة غياب نجيب فى الخرطوم ، والطريقة التى استقبل بها لتوجيه ضربة إليه. ولم يوجه ضربته إلى نجيب مباشرة. ففى ٢ مارس ألقى القبض على ١١٨ شخصا من الإخوان والشيوعيين والوفديين. كما جرى تسريح عدد من الضباط. ولم يكن باستطاعة نجيب أن يحمى الشيوعيين والإخوان، ولاحقق ناصر جماهيرية من وراء إجراءاته القمعية.

وظل نجيب لفترة من الزمن هو صاحب الكلمة العليا. ففى ٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة إجراء الانتخابات فى يونيو، وإلغاء الرقابة على الصحف، وفى ٨ مارس عادت رئاسة

الوزارة إلى نجيب، وأفرج عن المعتقلين . وبدأت بعض التنظيمات فى ممارسة نشاطها مرة أخرى. وبدا أنه من الممكن لمصر أن تسير على طريق الديمقراطية مرة أخرى، لكن الفوضى هى التى فرضت نفسها. فناصر ورفاقه لم يلقوا بأسلحتهم إلا فى الظاهر. ولكنهم، فى واقع الأمر، أحجموا عن القيام بأى عمل من شأنه تسهيل الانتقال إلى نظام آخر، وأرادوا أن يثبتوا أن البلد، بدونهم، يمكن أن تغرق فى الفوضى وفى ٢٥ مارس أصدر مجلس قيادة الثورة «قرارا نهائيا»، يسمح للأحزاب بالعودة والاشتراك فى الانتخابات.

لكن القرار «النهائى» كان أبعد مايكون عن النهائية. ففور تلقيهم مايشبه الهزيمة، أخذ ناصر ومؤيدوه المبادرة. وانتشرت الشائعات تروج بأن الثورة يحيق بها الخطر وأن الأحزاب والباشوات والفساد على وشك العودة من جديد. وفى ٢٦ مارس خرجت عدد من المظاهرات التي تؤيد عودة مجلس قيادة الثورة. وكان ضباط الجيش هم أول المتظاهرين، وكان قائد المظاهرة هو عبد الحكيم عامر. وتبعهم اتحاد عمال النقل بالقاهرة. وتوقفت المواصلات فى مدينة الملايين كى تخلى الشوارع للمتظاهرين باسم مجلس قيادة الثورة. وبعد ذلك بيومين انتقلت المظاهرات إلى مناطق أخرى من البلاد. كان نجيب تجسيدا لجبهة من قوى متنافرة لايعرف كيف يقودها، أما ناصر فقد كان يسيطر على مجموعتين قويتين : الضباط والاتحادات العمالية. أما عن الضباط فلم يكونوا على استعداد للتخلى عما حققوه من مكاسب ونفوذ خلال حكم مجلس قيادة الثورة، وقد نجح ناصر وعامر فى كسب ولائهم عن طريق الطرد والترقيات. أما عمال القاهرة فقد كانت تنظمهم «هيئة التحرير» بقيادة الصاغ طعيمة من الضباط الأحرار. وهم، وإن كانوا غير ميالين تماما إلى الديكتاتورية، إلا أنهم كانوا ضد عودة الوفد. وفوق ذلك، ماذا يمكن لسائق أتوبيس أن يفعل حيال إضراب يدعو إليه رئيس الاتحاد، وقائد هيئة التحرير ، ووزير النقل، معا؟.

وأصبح واضحا أن نجيب، بعد يومين فقط من النصر الذى أحرزه، قد خسر المعركة. وفى ٢٩ مارس أعلن صلاح سالم أن مجلس قيادة الثورة قرر، نزولا على رغبة الجماهير، إلغاء قرارات ٥، ٢٥ مارس، وأن المجلس سوف يتولى إدارة شئون البلاد لـ«فترة انتقالية» حتى يناير ١٩٥٦. وتقرر حل جميع الأحزاب، باستثناء الإخوان المسلمين. وشهدت الأسابيع التالية حملة اعتقالات واسعة ومحاكمات للعديد من رجال الدولة والضباط والصحفيين. وفى ١٧ أبريل، أصبح ناصر مرة أخرى رئيسا للوزراء، كما دخل الوزارة اثنان من أعضاء مجلس القيادة، واستمر نجيب رئيسا للجمهورية فقط [٤٥].

وفى ابريل ١٩٥٤، استبعد خالد محيى الدين من مجلس قيادة الثورة، وأبعد إلى أوروبا. وفتح استبعاده – أخيرا – الطريق لقمع اليسار.

فى صيف ١٩٥٤، بدأت المحادثات الانجليزية المصرية للاتفاق حول جلاء القوات البريطانية عن قواعدها في منطقة قناة السويس. وتم توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر. وهكذا تحققت لمصر واحدة من أغلى أمانيها القومية علي مدى ٧٢ عاما. وقدمت الاتفاقية فى جميع أنحاء

العالم باعتبارها أعظم انجاز للحكم المصرى الجديد. لكن الاتفاقية لاقت معارضة قوية فى مصر، لأن ذبابة سقطت فى العسل. فالفقرة الرابعة* تتضمن أنه «فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها»(٤٦). وبمعنى آخر، فإن ناصر وقع معاهدة يمكن لمصر بمقتضاها أن تقع تحت الاحتلال البريطانى مرة أخرى إذا ما نشبت حرب عالمية ثالثة. وعلى أية حال، فقد أصبحت هذه المعاهدة لاغية بعد الغزو البريطانى فى ١٩٥٦، لكنها كانت تعنى فى ١٩٥٤ ربط مصر بالغرب. ومرة أخرى، يشّن الإخوان والشيوعيون والوفد حملة شرسة ضد المعاهدة باعتبارها خيانة. وفى ٢٦ أكتوبر، وبينما كان ناصر يخطب فى حشد جماهيرى بالاسكندرية، أطلق عليه محمود عبد اللطيف من الإخوان، ثمانى رصاصات من مسدسه على مسافة قريبة وأخطأت الرصاصات ناصر وألقى القبض على الجانى فى الحال.

وانتهز ناصر تلك الفرصة ليسوى حسابه مع الاخوان المسلمين. فحلت الجماعة، واعتقل قادتها، وعذبوا، وقدموا الى المحاكمة، وصدر الحكم على سبعة منهم بالاعدام، وشنقوا**

وفى ٤ نوفمبر، نشرت «الجمهورية» - جريدة الضباط - صورة زنكوغرافية لخطاب مرسل من عبد القادر عودة، نائب المرشد العام للإخوان، والذى كان يخطب بجوار نجيب فى شرفة القصر الجمهورى. كان الخطاب مرسلا من السجن بتاريخ ٢٨ أكتوبر. وفيه يقترح عودة تجديد «الصداقة القديمة» بين الإخوان والضباط، ووضع حد للشقاق «الذى لايزيد عمره على العام» . وكان يخاطب ناصر بـ «أخى». وأشارت الصحيفة إلى أن اللقاء الأول بين الأثنين تم منذ «مايزيد على العشرين عاما». وقد كشفت محاكمات الاخوان عن المزيد من التفاصيل حول العلاقة القديمة بينهم وبين الضباط الأحرار.(٤٧) لكن الصداقة القديمة لم تشفع لعودة الذى أعدم، حتى لايرتفع ذلك الرأس ثانية ضد عبد الناصر. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد وجه الاتهام إلى نجيب علنا باتصاله سرا بالإخوان، وفى ١٤ نوفمبر أعفى من مناصبه، بلا رجعة، هذه المرة. ووضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله. وفى ١٩٦٦، مات وحيدا، منسيا، كسير الفؤاد ***

لسنوات، لم يكن بمصر من يمكنه أن يشكل تهديدا لسلطان ناصر. فقد خرج من صراعات ١٩٥٤ الدرامية منتصرا، لأنه لم يكن على علاقة بدوائر الماضى الرجعية التى كانت تحيط بنجيب، ولأنه كان أكثر الجميع مهارة وقدرة على المناورة، كما كان يحظى بتأييد الجيش.

---

* الفقرة الثالثة وليس الرابعة، راجع : الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٩ ص ١٨٨.

** أعدم ستة فقط، وخفف الحكم على السابع « حسن الهضيبى» الى الأشغال الشاقة المؤبدة ثم أفرج عنه صحيا.

*** توفى الرئيس محمد نجيب فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٤ عن عمر يناهز الثمانين عاما. والكاتب معذور فى تحديد تاريخ الوفاة خطأ . فقد ضربت العزلة على الرئيس نجيب فترات طويلة ونشر خبر وفاته أكثر من مرة دون تصحيح . راجع : مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط. ٥، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٧٠.

فى ١٩٥٤، كان ناصر يريد أن يبلغ رسالة فحواها أن على مصر أن تختار بين ديكتاتورية مجلس قيادة الثورة، وبين الفوضى. فهو لم يكن مؤمنا بالبديل الثالث. أى الانتقال التدريجى نحو نظام ديمقراطى. وقد أقنع كثيرين فى مصر وخارجها بأن هذا الاختيار غير ملائم، لكنه لم يدلل على قناعته. وعلى أية حال، فقد أظهرت أحداث ١٩٥٤ بعنفها أن اتجاهات كثيرة كانت تتفاعل تحت عباءة الديمقراطية.. من اليمين إلى اليسار.. من قوى بناء إلى قوى هدم.. قوى فعالة وقوى تمرد.

ومع بداية ١٩٥٥، كانت كل الحسابات بين مجلس قيادة الثورة وخصومه قد سويت، مع بقاء بعض الأمور داخل المجلس نفسه قيد التسوية. ومن بين ١٤ عضوا بالمجلس أصبح هناك عشرة، وخرج اثنان أيضا بعد ذلك، هما الاخوان سالم، فى ١٩٥٥.

فقد استقال صلاح فى أغسطس ١٩٥٥، بعد فشل السياسة الخاصة بالسودان، التى كان مسئولا عنها[٤٩]. هل كان ذلك هو السبب الوحيد؟. إن صلاح سالم عضو قديم بالمجموعة، ووطنى متطرف، وهو أقواهم شخصية بعد ناصر. فهل خشى ناصر من المنافسة الشخصية؟. لم تكن هناك فروق جوهرية بينهما. وكان يمكن لصلاح أن يعود لشغل مناصب قيادية مرة أخرى، لكن المرض هاجمه، وتوفى فى ١٩٦٢.

أما أخوه غير الشقيق جمال فقد كان يحمل أفكارا تقدمية. ويعتبر العنصر المثقف بين الضباط الأحرار. وهو الذى تبنى فكرة الإصلاح الزراعى. وكان مسئولا فى البداية عن تطبيقه، لكنه أبعد عن هذا المجال فى يناير ١٩٥٣. وقد ظل عضوا بمجلس قيادة الثورة دون أن يتولى أية مناصب مهمة. وفى نوفمبر ١٩٥٥، عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمواصلات، لكن اسمه لم يرد ضمن أعضاء الوزارة التى تشكلت فى يونيو ١٩٥٦. فقد أوكلت إليه مهمة تنظيم الأداة الحكومية[٥٠]، ولم يذكر اسمه منذ ذلك الحين. وقد ظهر فى جنازة أخيه كمواطن عادى يكن له الجميع الاحترام. ودوره السياسى منته منذ فترة طويلة.

من الذى انتصر؟

إن تركيب الحكومة التى تشكلت فى أواخر ١٩٥٦ بعد إقرار الدستور واختيار ناصر رئيسا للجمهورية، يعكس طبيعة القيادة فى شكلها النهائى.

من بين الأعضاء العشرة الذين كونوا اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى ١٩٤٩، كان هناك تسعة منهم أعضاء بمجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣، بعد استبعاد عبد المنعم عبد الرءوف. وقد أضيف خمسة أعضاء جدد ليصبح عدد أعضاء المجلس ١٤ عضوا. وفى وزارة ١٩٥٦، كان هناك ستة منهم يشغلون مناصب وزارية، بالإضافة إلى ثلاثة آخرين يتولون مواقع مهمة، وإن لم تكن وزارية. فقد انتخب ناصر رئيسا للجمهورية، وأصبح البغدادى وزيرا للشئون البلدية والقروية ووزير دولة للتخطيط، وزكريا محيى الدين وزيرا للداخلية، والشافعى

وزيرا للشئون الاجتماعية ووزيرا للعمل، وكمال الدين حسين للمعارف، وعامر للحربية. وتولى حسن إبراهيم جهاز التخطيط القومى. وتولى السادات شئون المؤتمر الإسلامى، وجمال سالم الإشراف على تنظيم الأداة الحكومية. وكان تعيين السادات وحسن إبراهيم فى مناصب ثانوية يعنى إبعادهما عن قمة القيادة، والتى عادا إليها بعد ذلك بسنوات. أما بالنسبة لجمال سالم، فقد كانت المرحلة الأخيرة قبل إبعاده نهائيا عن العمل السياسى.

وهنا ينبغى أن نتوقف لنرصد بعض الظواهر.

فقد تم استبعاد اليسار القديم: خالد محيى الدين، ويوسف منصور صديق، وعبد المنعم عبد الرءوف، وجمال سالم. كما تم التخلص من نجيب. أما من بقوا فقد كانوا جميعا ممن لهم ارتباط بشكل أو بآخر بتنظيمات اليمين المتطرف، فيما بين ١٩٣٥ - ١٩٥٥. ناصر وحسن إبراهيم كانا عضوين بالتنظيم الشبابى لمصر الفتاة.(٥١) السادات والبغدادى وحسن إبراهيم كانوا يمارسون نشاطهم السرى فى ١٩٤١ - ١٩٤٢ لخدمة النازى. وفى أواخر الأربعينيات كانوا جميعا - على فترات مختلفة - على علاقة بالإخوان المسلمين. ولاريب أن المجموعة المحيطة بناصر لم تتوقف عن العمل أبدا ومرت بمراحل مختلفة من التطور السياسى والأيديولوجى والتنظيمى، لكن من الخطأ النظر إلى ارتباطاتهم الفكرية والسياسية المبكرة باعتبارها نوعا من هفوات الشباب. فالرجال الذين قادوا الأمة فى سن الخامسة والثلاثين لم يكونوا أطفالا فى سن الثلاثين، أو كانوا قُصّرا فى الخامسة والعشرين من عمرهم. ولم يكن استبعاد ناصر لكل الضباط اليساريين، واحتضانه لخبراء الدعاية وتنظيم البوليس السرى والصواريخ النازيين مجرد صدفة. وحتى الإدعاء بأن ماجمع بين الضباط المصريين وضباط النازيين هو الكراهيه للعدو المشترك - الانجليز واليهود - لايخفى طبيعة الشركة. بل إن العكس صحيح، لأن مسألة البحث عن «حل» لقضية اليهود وإسرائيل تشغل مكانة مركزية فى أفكار وأفعال كل من النازيين وناصر.

وهناك ملمح آخر يمكننا أن نلحظه فى تركيب قمة القيادة المصرية كما تبلورت فى ١٩٥٩، ألا وهو استبعاد جميع من يكبرون ناصر بعام واحد . فجميع من سمح لهم بالبقاء فى القيادة من مواليد ١٩١٧- ١٩٢١، وناصر من مواليد ١٩١٨.

أما نجيب (مواليد ١٩٠١) ويوسف منصور صديق (١٩١٠) وعبد المنعم عبد الرءوف (١٩١٢) فقد تم إبعادهم. كانت هناك، بالطبع، أسباب سياسية وراء استبعادهم، لكن إبعاد الخصوم الأكبر سنا، أسهم بلاشك فى تدعيم مكانة ناصر كقائد أعلى.

وكان غياب المسيحيين بين هؤلاء الساسة من الضباط ملفتا للنظر. فكل الضباط الأحرار قبل الانقلاب والضباط الذين تولوا المناصب المهمة بالحكومة والجيش والاقتصاد والأدارة، كانوا جميعا من المسلمين.

ويعتبر الضباط الأحرار أنفسهم جزءا من الانتلجنسيا. وقد كتب صلاح دسوقى، أحد الضباط الأحرار الذين شغلوا مناصب مهمة بعد الانقلاب وكان محافظا للقاهرة من ١٩٦٠-١٩٦٥، يقول : «كانت ثورة ٢٣ يوليو بطبيعتها ثورة مثقفين».(٥٢) وقد كان الضباط بالميل والمنشأة قريبين، بالفعل، من الانتلجنسيا من شباب المحامين والأطباء والمهندسين والكتاب والصحفيين. لكن ما أنجزوه لم يكن، فى حقيقة الأمر «ثورة مثقفين». فالحياة الثقافية والاجتماعية فى مصر كانت تموج بالثورة، وكان هناك خليط من التيارات المتعددة يضطرم فى عقول الناس وتلقى بظلالها على البلاد. وكان الضباط الأحرار يمثلون لونا واحدا من تلك الألوان، أما الأشخاص - من بينهم - الذين كانوا يضفون ظلالا أخرى مائلة للحمرة، فقد استبعدوا فى وقت مبكر.

لقد كان الضباط الأحرار جزءا من الجناح اليمينى الوطنى للمجتمع المصرى بما فيه من مثقفين. وليس مصادفة أن تفوق نسبة تواجد هذا الجناح بين الضباط نسبة تواجده بين المثقفين عموما. وهذا لايمنع وجود رجال من ذوى الأفكار الليبرالية والاشتراكية والشيوعية بين زمرة الضباط، بل وبين الضباط الأحرار أنفسهم. لكن هؤلاء برغم ضآلة تأثيرهم قبل الانقلاب، فإن تأثيرهم هذا انتهى تماما بعد الاستيلاء على السلطة واستقرار النظام.

ولم تكن «اشتراكية» ناصر «العربية»- والتى سنتعرض لها فيما بعد- امتدادا لأيديولوجية ليبرالية أو اشتراكية أو ماركسية، وإنما هى نتاج فكر يمينى وطنى.

إلى أى مدى كانت قمة القيادة التى تبلورت فى ١٩٥٦، موحدة ومتماسكة؟

لقد أبدت مجموعة الضباط الحاكمة، على مدى السنوات التالية، تماسكا كبيرا. فناصر وعامر وزكريا محيى الدين والسادات وحسن إبراهيم، أصدقاء منذ عام ١٩٤٠ تقريبا عندما كانوا برتبة الملازم ثان. وقد ظلوا على هذا الحال قرابة الخمسة وعشرين عاما، سواء فى العمل السرى أو فى قيادة الحكم. كما كان كمال الدين حسين والبغدادى من الزملاء القدامى. كذلك فقد أصبح الشافعى فى ١٩٥٦- والذى كان قد انضم للتنظيم فى النصف الأول من ١٩٥٢ - سياسيا متمرسا. ومنذ ذلك الحين وحتى ١٩٦٣، سيشغل هؤلاء الرجال الثمانية مناصب الرئيس ونائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الأمة. وكانت تجمعهم وحدة الفكر والعمل. فلم يشهد تاريخ الكيانات السياسية حالات كثيرة تحقق لها الاستقرار الذى تحقق لهذه المجموعة.

على أن هذا التماسك والترابط أخذ فى التحلل بدءا من منتصف الستينات. فعندما أعلن التشكيل الوزارى الجديد فى مارس ١٩٦٤، فوجىء الناس بتجريد كمال الدين حسين والبغدادى من جميع مناصبهما. وقبل قليل، كان كلاهما لايزال نائب الرئيس، بل إن البغدادى كان النائب الأول، وكان اسمه يأتى بعد الرئيس مباشرة فى البيانات الرسمية، وكان مبرزا

كسياسى محنك وإداريا ممتازا. ومنذ ذلك الحين، اختفى أثر هذين القائدين البارزين. وانتشرت الشائعات، بالطبع، حول اعتقالهما والتحفظ عليهما بمنزليهما، ومصادرة أموالهما، ثم بالإفراج عنهما. ولم يشاهدا بعد ذلك علنا إلا فى جنازات أقاربهما فى أغسطس ١٩٦٤، وأكتوبر ١٩٦٥، ويناير ١٩٦٦. (٥٣)

والأكثر أهمية من غموض مصيرهما الشخصى هو سبب تقديمهما – أم اجبارهما على تقديمها – استقالتيهما. فلم يقدم أبدا تفسير، لا من جانبيهما، ولا من جانب زملائهما الذين ظلوا فى الحكم. وهناك احتمال، وإن كان غير مؤكد، ان يكون السبب وراء ذلك هو معارضتهما لتدخل مصر السافر فى اليمن.. البغدادى يعارض خشية من تأثير التدخل على اقتصاديات البلاد والتدهور الحتمى لعلاقات مصر مع الغرب، وكمال الدين حسين بسبب رغبته فى تفرغ مصر لمعركتها مع اسرائيل. وهناك احتمال آخر لأن يكون السبب هو اعتراضهما على اشتراكية ناصر.*

فى يناير ١٩٦٦، أعلنت استقالة حسن إبراهيم، ولم يصدر فى هذه المرة أيضا أى تفسير. وكان يشغل منصب نائب الرئيس، بالرغم من أنه أضعف عناصر المجموعة.

وكان على صبرى أحد الذين حلوا محل الخارجين. وهو واحد من الضباط الأحرار المحنكين. وحتى أغسطس ١٩٥٧، كان يعتبر أحد مستشارى الرئيس بحكم عمله كمدير لمكتب الرئيس للشئون السياسية، وفى أغسطس ١٩٥٧، عين وزير دولة لشئون الرئاسة، وفى سبتمبر ١٩٦٢، أصبح رئيسا للوزارة. وعلى الرغم من أن على صبرى كان فى ١٩٥٢، ضابط الاتصال بين الضباط والامريكان ثم المسئول عن العلاقات المصرية الامريكية (٥٤) فى الأيام الأولى للثورة، إلا أنه أصبح فى منتصف الستينيات على رأس المعادين لأمريكا، متزعما الاتجاه الاشتراكى واليسارى فى السياسة المصرية داخليا وخارجيا. وكان زكريا محيى الدين هو غريمه الرئيسى، وتولى الوزارة بعده فى اكتوبر ١٩٦٥. ولم يمكث زكريا فى الوزارة سوى ١١ شهرا، حيث أبعد فجأة فى سبتمبر ١٩٦٦، ليتولى مكانه رجل بدون لون سياسى واضح هو صدقى سليمان. ويقال إن زكريا لم يعلم بأمر استقالته إلا عند إعلانها عن طريق الإذاعة. وكالعادة، لم يصدر توضيح رسمى أو شبه رسمى للاستقالة. واستمر زكريا فى منصبه كنائب للرئيس، ولكن – ولأول مرة منذ ١٤ عاما – دون أن يكون مشرفا على البوليس. وعندما أعلن ناصر تنحّيه، فى ٩ يونيو ١٩٦٧، رشح زكريا محيى الدين ليحل محله فى الرئاسة، وبعد تراجعه السريع، أصبح زكريا فعليا هو نائبه الأول. وتحصن غريمه على صبرى فى ١٩٦٧، بموقعه الرئيسى كأمين للاتحاد الاشتراكى. وازداد الصراع على السلطة وعلى توجيه سياسة

---

* حول أسباب وتفاصيل استقالة كمال الدين حسين والبغدادى راجع : مذكرات عبد اللطيف البغدادى. جـ ٢ الباب السابع.

مصر شراسة. كان على صبرى مع التعاون الوثيق والمطلق مع الاتحاد السوفيتى، بينما كان زكريا يركز على أهمية التقارب مع الولايات المتحدة، وكان على صبرى مع المزيد من الإجراءات الاشتراكية فى المجال الاقتصادى، فى الوقت الذى كان زكريا اكثر ميلا نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية. ومن المستحيل أن نعرف يقينا إلى أى مدى كان الصراع بين الرجلين انعكاسا لصراع بين اتجاهات سياسية وفكرية متعارضة، وإلى أى مدى كان مجرد صراع بين اثنين من رجال السياسة شديدى الطموح إلى السلطة. وفاز على صبرى بجولة ١٩٦٧. فعندما تشكلت حكومة جديدة فى مارس ١٩٦٨، لم يكن لزكريا وجود يذكر فيها، بينما ثبت على صبرى أقدامه كأمين عام للاتحاد الاشتراكى العربى الأول.

لقد كشفت الأحداث العنيفة التى وقعت فى ١٩٦٧ عن طبيعة الحكم فى مصر ورجاله. ففى مايو من ذلك العام، فقد ناصر رباطة جأشه وتعقله. وكان على مدى سنوات – منذ الدرس القاسى فى سيناء ١٩٥٦ على الأقل – ينهج سياسة تهدف إلى تفادى المواجهة الفورية مع إسرائيل. لكنه بدأ يسفر عن عدائه المتأصل، وفى عديد من المرات – كما فى حديثه إلى محطة راديو وتليفزيون كولومبيا الأمريكية فى ١٣ يوليو ١٩٦٥ – كان يردد : «إن الحرب هى السبيل الوحيد لحل مشكلة فلسطين».(٥٥) وإن كانت سياسته الفعلية توجهها قناعة ترى أن شن حرب على إسرائيل غير ممكن إلا بعد تحقيق شروط معينة : ١– تفوق عسكرى عربى واضح. ٢– تحقيق الوحدة العربية. ٣– عزل إسرائيل عن المعسكر الغربى. ومن الواضح أن تلك الشروط لم تكن قد توافرت بعد. لكن ناصر، مدفوعا بتحريض من سوريا، وبنصيحة سوء من الاتحاد السوفيتى، وبتغليب العواطف على المنطق، أعلن الحرب. فلم يكن لإغلاق مضايق تيران، ومطالبته للأمم المتحدة بسحب قواتها من الحدود المصرية الإسرائيلية، وحشد قوات مصرية كبيرة من المدرعات والمشاة فى مواقع متقدمة من شبه جزيرة سيناء، وغير ذلك من الأقوال والافعال التى تصاعدت بنهاية مايو وبداية يونيو، من معنى سوى أنها إعلان للحرب. إذ لم تكن هناك حرب غير مفاجئة بمثلما كانت الحرب التى اندلعت فى ٥ يونيو ١٩٦٧. فعبد الناصر نفسه هو الذى أعلن يوم ٢٢ مايو بغطرسة : «إذا كان اليهود يريدون الحرب، فنحن نقول لهم أهلا وسهلا، نحن مستعدون».(٥٦) ربما كان يقصد مجرد التهويش. لكن تهويشه لاقى استجابة، وكانت النتيجة كارثة على مصر. ففى أقل من ثلاثة أيام تم تدمير سلاح الطيران، وقوات المدرعات، وضاع قطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، وتعطلت الملاحة بقناة السويس، وسقط مايزيد على عشرات الآلاف من الجنود و ١٥٠٠ من الضباط قتلى، كما وقع فى الأسر ٥٠٠ ضابط و ٤ آلاف جندى.

ولايمكن لناصر أن يتملص من مسئوليته عن الهزيمة، فقد كان لسنوات الموجه الوحيد لسياسة مصر الخارجية، والمتحدث باسمها. ويبدو أنه اضطر صباح ٩ يونيو – بعد أن

وضحت فداحة الهزيمة – إلى حضور اجتماع بمقر قيادة الجيش، حضره المشير عامر ومعظم ضباط القيادة العليا للجيش وقادة الطيران والبحرية ووزير الحربية. وهناك كان عليه أن يواجه جبهة شبه موحدة من منتقديه الذين وجهوا إليه اللوم على تهوره وطالبوه، بشكل موارب، بالتنحى. وهكذا أعلن، فى مساء اليوم نفسه، تنحّيه فى خطاب وجهه إلى الأمة والعالم العربى أجمع.

كان أكثر المنتقدين لناصر حدة فى هذا الاجتماع واكثرهم وضوحا هو شمس بدران وزير الحربية. (٥٧) وهو أصغر من ناصر بعشر سنوات، ويمثل جيلا جديدا من الضباط المصريين. ففى الوقت الذى أصبح فيه الضباط حكاما لمصر، كان بدران برتبة الملازم، وكان يعمل، منذ ذلك الحين، بمكتب المشير عامر، حيث نال الحظوه. وفى أحد اجتماعات جامعة الدول العربية فى أغسطس ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا عن ج.ع.م، روى أمين النفورى من سوريا أن بدران له تأثير قوى على ناصر شخصيا. (٥٨). وفى وزارة سبتمبر ١٩٦٦، عين بدران وزيرا للحربية، وسرعان ما اتسع نفوذه. (٥٩)

بعد أن أعلن ناصر تنحّيه، حذا حذوه المشير عامر، وشمس بدران، وسبعة آخرون من قادة الجيش برتبة الفريق أول. وخلال الأيام القليلة التى تلت ذلك، ترك عدد آخر من الضباط ذوى الرتب الكبيرة الجيش.. سواء بالاستقالة أو بالاستيداع. وكان الوحيد من حملة رتبة الفريق أول الذى لم يستقل، الفريق محمد فوزى الذى أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة.

بدأ ناصر خطابه فى مساء ٩ يونيو قبل السابعة بقليل، ولم يعلن عن عزمه على التنحى إلا فى نهاية الخطاب. ولكن قبل أن ينتهى من إلقاء بيانه، كانت المظاهرات الشعبية التى تطالبه بالرجوع عن ،راره قد بدأت تتدفق على شوارع القاهرة، وهو دليل واضح على أنها لم تكن مظاهرات عفوية على ا اطلاق. ومن جهة أخرى، بذل خصوم ناصر، الذين يتركزون بالأساس فى قيادة الجيش، جهدا كبيرا لتفريق المظاهرات فى الحال، وذلك عن طريق إطلاق صفارات الإنذار بغارة جوية، وبفتح نيران المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات.. أثقل من تلك التى استخدمت فى الحرب نفسها. (٦٠) لكن التحذير لم يجد، لا فى مواجهة الطائرات الإسرائيلية – التى لم تكن قريبة من القاهرة آنذاك– ولا فى مواجهة المتظاهرين ولاء لعبد الناصر والتمسك به، والذين تزايد حماسهم وضجيجهم. كانت المظاهرات منظمة من قبل عناصر من الاتحاد الاشتراكى، ولكن كان ممكنا ألا تنجح بتلك الصورة لو لم تكن تدعمها مشاعر شعبية عميقة. كانت مثل انفجار هائل لمنجم ضخم. فمن الممكن أن يشعل المرء فتيلا، لكن اشتعال الفتيل لا يحدث فى حد ذاته مثل هذا الانفجار الرهيب بدون شحنة من الديناميت. وعندما عاد ناصر للرئاسة فى اليوم التالى، كانت عودته استجابة، بالفعل، لرغبة شعبية عارمة.

لم تكن شخصية ناصر الكاريزمية – وهى ليست صفة تحدد نوع القيادة – بالضبط، أو

عبادة الشخصية هى التى أدت إلى رد الفعل القوى ذاك من جانب قطاع من الجماهير المصرية. فقد كان الناس يخشون – بعد انهيار الآمال والأوهام الزائفة – أن يفقدوا كل شىء، فى حالة غياب زعيمهم المعبود. لقد أصبح ناصر هو الأب. وصورة الأب لا تتشكل بمجرد ظهور شخصية قوية ترغب فى فرض سيطرتها على الآخرين، لكنها مشروطة أيضا بوجود الحاجة إلى ذلك عند جانب من الناس، كما هو الحال بالنسبة للأطفال. ويروى إريك رولو حكاية تدلل بشدة على مانقول. فهو يتحدث عن مواطن التقى به فى القاهرة، بكى عندما سمع بنبأ التنحى، وعندما عدل ناصر عن التنحى فى المساء علق هذا المواطن بقوله : «عبد الناصر بالنسبة *لنا مثل الأب، يمكنك أن تغضب منه وتلعنه، لكنك لا تكون سعيدا عندما يرغب فى الرحيل، بل تشعر بالبؤس*».[61] *أما* ارنولد هوتنجر، فهو ينظر *إلى* الموضوع نظرة مختلفة. فهو يكتب من بيروت :«يبدو أن انشغال الجماهير المصرية ببطلها قد جعلها تنسى جميع مشاكلها الأخرى، إنه شىء اشبه *بالمخدر الذى لاتستطيع العمل بدونه*».[62] *الطفل* يعتمد على ضحكة والده، والمدمن يعتمد على المخدر.. تعبيران مختلفان بعض الشىء، لكن معناهما، والمعنى الذى يشيران إليه، واحد. والحقيقة إن «الهزائم لا تضعف من نفوذه (يقصد ناصر) على الجماهير، لأن العلاقة غير قائمة على أساس من الحقيقة».[63]

فى صباح العاشر من يونيو، أعلن ناصر نزوله على رغبة الشعب، وعاد إلى الرئاسة. وكان يمكنه ان يجعل عودته مشروطة بعودة نائبه الأول وأقرب أصدقائه.. المشير عامر إلى منصبه. ولم يكن ليعارضه أحد. لكنه ترك عامر يسقط كبش فداء على مذبح الكارثة. فقبلت استقالته، وبعد وقت قصير حددت إقامته بمنزله، وفى *النهاية* دفع *إلى* الانتحار.

كان عامر أكثر من صديق حميم لناصر. فقد كان رفيقه منذ ١٩٣٨، وصهرا لأخى ناصر الأصغر غير الشقيق.[64] وهناك واقعة تبين مدى العلاقة بينهما. ففى ٤ فبراير ١٩٦٠، توفى الشيخ على عامر والد عبد الحكيم وعمدة قريته اسطال بالمنيا، وكان المشير فى ذلك الوقت فى دمشق، زمن الوحدة، فلم يتمكن من حضور جنازة أبيه، لانشغاله بمتابعة القتال الدائر بالتوافيق على الحدود الإسرائيلية. فسافر ناصر لحضور جنازة أبيه، ولما قال أخوة المشير إنه ما كان عليه أن يكبد نفسه مشاق الرحلة، والتى تزيد على ال ١٢٠ ميلا عن القاهرة، أجاب :«إن والد عبد الحكيم مثل والدى».[65] وكانت الزيارة الوحيدة التى قام بها ناصر لأى من قرى مصر فيما بين ١٩٥٢–١٩٦٨. وفى خطابه فى نوفمبر ١٩٦٧، تحدث ناصر عن عامر قائلا :«لقد فقدت رجلا من أقرب الناس إلى».[66] لكنه هو نفسه تخلى عنه.

لم يكن كبار قادة الجيش يختلفون فى شىء عن غيرهم من قيادات البلاد، من وزراء وساسة واقتصاديين. فلم يكن هؤلاء أقل عجزا من مرءوسيهم، ولا أقل فسادا من المفكرين ورجال الدعاية. لكنهم أصبحوا كبش الفداء. ولم يفلت أى من أصحاب الرتب الكبيرة، بدءا من المشير وانتهاء باللواءات، من الطرد بصورة مهينة، وكان على رأسهم، بالطبع، عامر.

فلا عجب من أن ينتاب الضباط المصريون الإحساس بالمهانة والاستياء. ألم يكفهم ما نالهم على يد العدو.. ألا يكفى مئات القتلى والجرحى والأسرى الذين فقدوهم. وهاهم قادة البلاد، المتزيون بالملابس المدنية، يحملونهم مسئولية الكارثة.. هم الذين كانوا ضحية نقص التدريب والكفاءة، جعلهم الحكام - الذين لاتقل مسئوليتهم عنهم - كباش فداء. واكتسح التطهير اكثر من ٤٠٠ من كبار الضباط وأواسطهم، مابين محال إلى الاستيداع، ومتحفظ عليه بمنزله.(٦٧) وقدم عدد منهم إلى المحاكمة العسكرية، أواخر العام.

بعد إعلان قبول استقالته، غادر عامر القاهرة فى ١٠ يونيو متوجها إلى قريته بمحافظة المنيا. ثم عاد بعد أربعة أيام إلى القاهرة. وتحول منزله إلى ملتقى للعديد من الضباط المبعدين وكذلك بعض المدنيين، وأصبح مركزا للتشاور فى المأزق الذى تعيشه مصر. وتبلور استياؤهم من الظلم الذى طالهم - من وجهة نظرهم - وأفكارهم حول إصلاح أحوال البلاد فى المطالبة برجوع المشير عامر إلى منصبه. وكان عراب تلك الاجتماعات هو شمس بدران والمقدم جلال هريدى، وهو من الضباط البارزين، وكان قائدا للمظلات، وكلف فى سبتمبر ١٩٦١ بقمع الانفصال، وأصبح فى النهاية قائدا لقوات الصاعقة. ويبدو أن عامر ظل سلبيا لأسابيع، لا هو يعارض منتقدى النظام، ولا هو يؤيدهم. وفى أواخر أغسطس أعلن رسميا عن وجود مؤامرة تدبر ببيت عامر، وتلتف عناصرها حوله، كما يجرى تخزين السلاح هناك بالإضافة إلى تزايد أعداد أفراد الحراسة العسكرية وشبه العسكرية. ولم يقدم دليل حقيقى على صحة تلك الاتهامات، وقد بدأت تظهر منذ سبتمبر ١٩٦٧، قصص وتفصيلات كثيرة فى الصحافة المصرية والأجنبية حول الأحداث التى انتهت بموت عامر، وجزء كبير منها متناقض ومغرض بالطبع، وخاصة فيما يتعلق بمسألتين : هل كانت هناك فعلا مؤامرة ذات خطة وأهداف محددة؟ هل انتحر عامر أم قتل ؟.

على أية حال، فقد بدأ التوتر وتصاعد، وبلغ ذروته عشية سفر ناصر لحضور مؤتمر القمة الرابع بالخرطوم فى ٢٩ أغسطس. وكان ناصر قد استدعى عامر إلى منزله مساء ٢٥ أغسطس. ولم يعرف ما دار بينهما خلال نقاشهما الطويل، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق، وفى النهاية أبلغ ناصر صديقه اضطراره إلى تحديد إقامته بمنزله. وتوافقت مع هذا اللقاء شبه الودى بمنزل ناصر محاصرة منزل عامر وتفتيشه، والقبض على مجموعة من الضباط السابقين كانوا موجودين هناك.(٦٨) وبعد ذلك نشر الأهرام فى ٤ سبتمبر بيانا رسميا مقتضبا بالتحفظ على عامر فى منزله واعتقال بدران، وخرجت الأزمة إلى العلن.

وتبدو أحداث اليوم الأخير من حياة عامر، ووفاته، كما وردت بالرواية المصرية شبه الرسمية، معقولة. وبيانه «الأخير» المنشور فى «التايم»..(٧٠)، حتى لو سلمنا بصحته، لا يثبت العكس.

ففى يوم الاربعاء ١٣ سبتمبر، وفى تمام السادسة وعشر دقائق مساء، توجه إلى منزل عامر كل من الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان، لاستدعائه للمثول أمام لجنة عسكرية. وقد حضرا شخصيا لتسليمه الاستدعاء تقديرا لمكانته السابقة. ورفض عامر الذهاب معهما، وتوجه فى السادسة واربعين دقيقة إلى غرفة النوم، وعاد بعد دقائق. وعندما عاد إلى غرفة الاستقبال لاحظ رياض، الذى كان ينتظره، أن عامر أصبح عصبيا، وانه يمضغ شيئا بين أسنانه. وفجأة، بدأ عامر يتصرف بصورة غير طبيعية، وعندما سئل عما إذا كان متعبا، أجاب بأنه تناول سما كى يضع نهاية لكل شىء. ونقل عامر إلى المستشفى العسكرى، وأجريت له الإسعافات اللازمة. وقد تحسنت حالته بعد ذلك فى المساء، وفى صباح اليوم التالى (الخميس) نقل إلى أحد المستشفيات للنقاهة. وكلف اثنان من الأطباء العسكريين الرسميين بالإشراف على حالته الصحية. وأمضى عامر معظم ذلك اليوم بين راقد ونائم. وفى السادسة والربع مساء ذهب إلى الحمام، وبعد عدة دقائق، عثر عليه أحد الحضور وقد سقط على أرضية الحمام، وهو فى حالة إغماء. فقد تناول السم مرة أخرى، ولكن بجرعة أكبر هذه المرة، كان يخفيها بمكان حميم من جسمه. ولفظ أنفاسه فى السادسة والنصف.

كان نبأ موت عامر مفاجأة وصدمة للجميع. وفى الحادية عشرة من صباح اليوم التالى، نقل جثمانه وأقيمت مراسم الجنازة ظهرا بإسطال حيث تقيم اسرته. ولم تعلن إذاعة القاهرة الخبر رسميا إلا فى العاشرة مساء، ولم يعلم الشعب المصرى والعالم بالخبر إلا بعد ٢٧ ساعة من انتحاره. وقد أعقب البيان تلاوة من القرآن وتواشيح دينية.

لقد تشكك كثيرون فى حقيقة انتحار عامر. والحقيقة، إن الاغتيالات السياسية كثيرا ما تحدث بين العرب، أما الانتحار فهو نادر الحدوث. لكن معظم المصريين كانوا على قناعة بأنه أنهى حياته بيديه. وربما رأوا فى هذا الانتحار مغزى رمزيا، كتعبير عن رد فعل طبيعى للنكسة.. وموقفا من مواقف تدمير الذات.. رجل - أو شعب - يدفع إلى الانتحار، لا بواسطة عدو حقيقى أو حتى وهمى، وإنما بيد أقرب اصدقائه.

١- محمد نجيب، هذه الثورة، ص ١٤.

٢- Naguib, Egypt's destiny, 101, Keith Wheelock, Nasser's New Egypt, London 1960, 14.

٣- الاهرام، ٣٠ أغسطس ١٩٤٠.

٤- الشريف، الإخوان، ص ١٧٠-١٧٢. Naguib, Egypt's, New York 1950, 131; Ha-Mizrah Hehadash, vol. 2, 151.

٥- Naguib, 30.

٦- ثروت عكاشة، «ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو»، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٠.

٧- J. and S. Lacouture, Egypt, London 1958, 147-9 وعبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٩-٢٤; The Sunday Times. 17 June 1962; وأنور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٩٣.

٨- السادات، ص ٧٧-٧٨.

٩- Albert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nil, Wiesbaden (1959 or 1960), 91.

١٠- Bolshaya Sovetskaya Entziklopedia, Vol. 15,1962, 460.

١١- الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٤-٢٦.

١٢- نفسه، ص ٦٣-٦٤.

١٣- نفسه، ص ٧٤.

١٤- سعيد، ص ٥٧-٥٨.

١٥- Lacouture, 125.

١٦- Gabriel Baer, A history of landownership in modern Egypt, 1800-1950, London, 1962,221-2، وراشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٩٢، ١٨٩ ومحمد حسنين هيكل، الاهرام، ٢ يونيو ١٩٦١.

١٧- The Times, London, 19 August 1952.

١٨- Naguib, 172-4; Lacoutare, 165-6; Wheelock, 15-6; TheTimes, London, 14 August 1952; Hamizrah, vol, 4,32.

١٩- ناصر، فلسفة الثورة، ص ٢٢-٢٥.

٢٠- Hamizrah, Vol. 4, 31.

٢١- Wheelock, 18; The Jewish Observer, 2 September 1952.

٢٢- الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٥.

٢٣- Lacouture, 156.

٢٤- أمين سعيد، ص ٥٧-٥٨.

٢٥- Lacouture, 163; Crossman; Egypt's Mine just men, New Stateaman, London, 17 January 1953.

٢٦- المصور، ٢٧ مارس ١٩٥٣.

٢٧- الأهرام، ١٩ يونيو ١٩٥٣.

٢٨- Sadat, Revolt, 101 الأهرام، ١٩ فبراير ١٩٦٢ (نعى).

٢٩- Abegg, 43

٣٠- Naguib, 16-7

٣١- السادات، قصة الثورة، ص ١٤٧

٣٢- الرافعي، ص ٩٤.

٣٣- الأهرام، ١٩ مارس ١٩٥٣.

٣٤- جريدة المصرى، القاهرة ٢٦ مارس ١٩٥٣، Lacouture, 47-8,265, Anouar Abdel Malek, Egypte, socite militaire, Paris 1962, 208.

٣٥- Who's who in UAR and the Near East 1959, Cairo, 1959, 264.

٣٦- Lacouture, 145; Wheelock, 39 والرافعي، ص ١٠٣.

٣٧- الأهرام، ١٣ فبراير ١٩٥٣.

٣٨- الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٥٢.

٣٩- الرافعي، ص ٧٤.

٤٠- الأهرام، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ (خطاب ناصر فى حلوان)؛ كامل شريف، المقاومة السرية فى قناة السويس ١٩٥١-١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢١٦.

٤١- M.I.Husaini, The Moslem Brethren, Beirut 1956, 114, 131

٤٢- Hamizrah Hehadash, vol 5, 110, 198.

٤٣- Naguib, 191, 215.

٤٤- نفسه ص ٢٢٥-٢٢٧؛ الرافعي ص ١١٧-١١٨.

٤٥- Wheelock, 27-36; Lacouture, 179-95, Hamizrah, Vol 5, 195. والرافعي ص ١٠٤-١٣٥

٤٦- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Princeton 1956, Vol. 2, 384.

٤٧- كمال كيرة، محكمة الشعب، جـ١، القاهرة ١٩٥٥، ص ٤٢-٤٤، ٤٩-٥٠، ٥٨.

٤٨- المنار، عمان، ٤ أغسطس ١٩٦٦.

٤٩- الرافعي، ص ١٦٤.

٥٠- نفسه، ص ٢٢١.

٥١- أحمد عطية الله ، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤، ص٥٨.
٥٢- الأهرام، ١٢ يونيو ١٩٦١، .Abdel-Malek, 196
٥٣- النهار، بيروت، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥، فلسطين، القدس (الأردن)، ٢١ يناير ١٩٦٦.
٥٤- .K. Wheelock, 218; Abdel-Malek, 54
٥٥- الجمهورية، ١٤ يوليو ١٩٦٥.
٥٦- الأهرام، ٢٣ مايو ١٩٦٧.
٥٧- النهار، بيروت، ٧ سبتمبر ١٩٦٧.
٥٨- الأيام، دمشق، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢.
٥٩- الجمهورية، ١٢ أكتوبر ١٩٦٦.
٦٠- Eric Rouleau, Jean-Francis Held, Jean et Simone Lacouture, Israel et les Arabes, le3e Combat, Paris 1967, 152 والنهار، بيروت، ٧ سبتمبر ١٩٦٧
٦١- .Israel et les Arabes, 137
٦٢- .Neue Zurcher Zeitung, 12 June 1967
٦٣- .H.E. Tutsch, Facets of Arab nationalism, Detroit 1965, 91
٦٤- الأخبار، ٨ يوليو ١٩٦٤.
٦٥- الأهرام، ٦ فبراير ١٩٦٠.
٦٦- الأهرام، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧.
٦٧- النهار، ٧ سبتمبر ١٩٦٧.
٦٨- .Eric Rouleau, Le Monde, 30 August 1967
٦٩- أخر ساعة، القاهرة، ٢٠ سبتمبر ١٩٦٧.
٧٠- .Time, New York, 15 December 1967

(٧) سوريا منذ ١٩٥٤

شهدت سوريا على مدى أربع سنوات، فى المدة مابين سقوط الشيشكلى فى فبراير ١٩٥٤ والوحدة مع مصر فى فبراير ١٩٥٨، حكما برلمانيا. ونالت الأحزاب والصحافة حريتها، وجرت الانتخابات وتشكلت الحكومات فى إطار برلمانى. صحيح إن نتائج الانتخابات والممارسات البرلمانية والقرارات الحكومية لم تكن متسقة دوما مع الدستور، إلا أنه لاتوجد دولة عربية واحدة حققت ما حققته سوريا فى تلك الفترة من إنجازات برلمانية وديمقراطية، ومانعمت به طبقاتها وأحزابها من حريات. ولم يكن ينقصها سوى الاستقرار الداخلى . فقد أساءت بعض العناصر استخدام الحرية الممنوحة لها فى تدبير المؤامرات ، وإشاعة حالة مستمرة من الفوضى. كما أن تنوع الأنماط الطبقية والطائفية، وحيوية الحياة العامة فى سوريا، واستمرار محاولات التدخل من جانب الدول العربية الأخرى، وضغوط أطراف الحرب الباردة.. عملت كل هذه العوامل مجتمعة على تقويض أسس الدولة. وتماما، كما كان حكم الشيشكلى يقدم كنموذج للتدليل على فساد الديكتاتورية العسكرية وفشلها فى تحقيق تقدم بلد مثل سوريا. أصبحت فترة الحكم البرلمانى تكأة لأولئك الذين يزعمون أن منح الحرية للقوى المختلفة داخل أى بلد عربى لاتنجب إلا الفوضى وضياع الاستقلال.

ويعود عدم استقرار الأوضاع فى سوريا - فى جانب كبير منه - إلى «الاهتمام» الزائد من جانب الدول العربية بخير البلاد ومستقبلها، وبخاصة من جانب مصر والعراق. وكانت سوريا دائما هدفا للتنافس العربى. فعلى مدى السنوات الألف الماضية شهد تاريخ العلاقات العربية سلسلة من الصراعات من أجل السيطرة على دمشق «قلب الأمة العربية». وفى الخمسينيات، دخلت فى التنافس على سوريا القوى التى كانت تسعى لتوريط دول الشرق الأوسط فى الحرب الباردة . وكانت سوريا ترفع لواء الحياد. وكان ذلك أمرا طبيعيا لسيادة الديمقراطية، والمكانة التى حققتها مصر التى أصبحت منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥ على رأس المحايدين فى الشرق الأوسط،، فى الوقت الذى أخذ فيه نفوذ الدول الهاشمية الموالية للغرب - العراق والأردن- يتضاءل فى سوريا، كما ازداد الصراع مع تركيا، الشديدة الولاء للغرب، حدة.

كان الضباط الذين أطاحوا بالشيشكلى قد سلموا الحكم إلى المدنيين، وعادوا إلى ثكناتهم. لكن انسحابهم من المسرح السياسى، كان مؤقتا. فلم يكن باستطاعتهم التوقف طويلا عن اللعب فى السياسة، سواء كممثلين رئيسيين على الخشبة، أو كمحركين للخيوط من وراء

الستار.. وكان تراخى الحكم المدنى مغريا. وفى وأواخر ١٩٥٦، أى بعد أقل من ثلاث سنوات من طرد الشيشكلى، حذرت «التايمز» اللندنية من أن سوريا «عرضه للديكتاتورية العسكرية»[١] مرة أخرى. فصراعات المصالح والأفكار أحدثت انقساما بين صفوف الضباط، ولم يعد الساسة من الضباط قادرين على العمل معا، شأنهم شأن نواب البرلمان.

وكانت بعض مجموعات هؤلاء الضباط تمارس نشاطها فى المنفى، خاصة بيروت. ومن هناك أخذوا يخططون للانقلابات بالاتفاق مع الشيشكلى وزعماء الحزب القومى السورى، وخاصة مع عملائهم فى الحكم العراقى . وكانت قيادة الأركان العراقية تمدهم بالمال والسلاح. وكان محمد صفا، هو الوسيط الأساسى مع العراقيين فى ١٩٥٥-١٩٥٦. وهو أحد قادة المدفعية بجيش القاوقجى بفلسطين عام ١٩٤٨. وعمل بعد ذلك، وهو برتبة العقيد، كملحق عسكرى بفرنسا والولايات المتحدة. وهو من رجال الحزب القومى السورى، وسبق للشيشكلى أن أبعده عن الجيش فى ديسمبر ١٩٥٢. وقد هرب إلى العراق حيث قاد «الحركة السورية الحرة»، التى كانت تهدف إلى ضم سوريا إلى المعسكر الهاشمى الموالى للغرب. وبعد سقوط الشيشكلى، تسلل إلى داخل سوريا فى يونيو ١٩٥٤، وألقى القبض عليه بتهمة محاولة الانقلاب . وفى ١٩٥٥، عاد مرة أخرى إلى التنقل بين بغداد وبيروت. وقد وضع، بالتعاون مع قيادة الأركان العراقية، الخطط لتنظيم «جيش سورى حر». فقد كشف الستار عن الخطة أثناء محاكمة قادة جيش نورى السعيد أمام محاكم الشعب التى أقامها قاسم والمهداوى. إذ كان مقررا تدريب جيش بأحد المعسكرات السرية، فى قبرص أو تركيا، لغزو سوريا . وكانت الخطة مكتملة التفاصيل، بما فيها إنشاء بيت للدعارة داخل المعسكر، حتى لايضطر الجنود للهو فى الخارج، مما يهدد بكشف السر[٢].

لم يكن ممكنا لمغامرات محمد صفا أن تكتسب أى قدر من الأهمية لولا الدعم العراقى، وبرغم ذلك فقد ظلت مجرد أحداث غامضة.

وفى منتصف الخمسينيات أخذ تيار المعارضة البعثى، بين الضباط، يزداد قوة. وفى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى سبتمبر ١٩٥٤، حصل البعث على ٢٢ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها ١٤٢، ولم يكن قد حصل فى ١٩٤٩ سوى على مقعد واحد من ١١٤ مقعدا . وبالرغم من أنه كان حزب الأقلية، إلا أنه استطاع أن يحقق نفوذا يفوق حجمه، وخاصة فى الجيش. وكان عدنان المالكى أبرز ضباط البعث فى ١٩٥٤، وهو أحد قادة المؤامرة التى أطاحت بالشيشكلى. ولد بدمشق فى عام ١٩١٨، والتحق بخدمة الجيش فى ١٩٣٩. وفى حرب فلسطين، جرح فى معركة ميشمار هايردن. كان من المساعدين المقربين من الزعيم، الذى رقاه إلى رتبة المقدم، ثم اختلف معه بعد ذلك، وأرسل إلى فرنسا للدراسة . وتولى فى عهد الشيشكلى شئون التعليم بالجيش. لكن أفكاره البعثية لم تظل سرا، فأحيل إلى الاستيداع فى

ديسمبر ١٩٥٢، وقضى فترة بالسجن خلال عام ١٩٥٣. وبعد طرد الشيشكلى تولى رئاسة العمليات وكان عمره ٣٦ عاما وبرتبة العقيد. وكان البعض يعتبره رجل المستقبل، ولهذا السبب قرر أعداء البعث التخلص منه. ففى ٢٢ أبريل ١٩٥٥، أغتيل فى دمشق أثناء مشاهدته لمباراة كرة القدم بين الفريقين العسكريين السورى والمصرى. وكان القاتل، الذى قتل نفسه فى الحال، رقيبا بالشرطة العسكرية وعميلا للحزب القومى السورى[٣].

وتماما، كما حدث عقب محاولة اغتيال ناصر فى اكتوبر ١٩٥٤ وماتبعها من حملة قمعية وحشية ضد الإخوان المسلمين، فقد أعقب اغتيال المالكى حملة اضطهاد استهدفت الحزب القومى السورى . فجرت المحاكمات الصورية، وحُل الحزب. وألصق بالمقدم غسان جديد تهمة تدبير عملية الاغتيال. وغسان هو أحد أعضاء المجلس العسكرى المحلى الذى أطاح بالشيشكلى. وإذا ما استبعدنا العداء للديكتاتور، فلم يكن ثمة شىء آخر يجمع بين البعث والحزب القومى السورى، وفى ١٩٥٤ بلغ العداء بينهما ذروته . ففى أوائل ١٩٥٥، أبعد غسان جديد من الجيش بسبب صلاته بالسفارة الأمريكية، وإثارته للفتن فى الجيش، فهرب إلى لبنان. وكان قاتل المالكى علويا، مثل جديد، ومن نفس قريته. وبعد قتل المالكى صدر الحكم غيابيا على جديد بالإعدام. ولما رفضت الحكومة اللبنانية تسليمه، حاول عملاء المخابرات السورية اختطافه. وعندما فشلت تلك المحاولة، قاموا بتسوية الحساب معه بطريقة بسيطة للغاية . ففى ١٩ فبراير ١٩٥٧، لقى جديد مصرعه إثر إطلاق الرصاص عليه بأحد شوارع بيروت[٤].

وبعد مقتل المالكى تدعمت مكانة عبد الحميد السراج وتأكد نفوذه. والسراج من مواليد حماه، وهى أيضا مسقط رأس زملائه الحورانى والشيشكلى وحمدون وقنوت. وكان شديد التأثر بشخصية جمال فيصل، معلمه بالكلية العسكرية بحمص التى كان يدرس بها فى ١٩٤٧، وبأفكاره العروبية. (تولى فيصل بعد ذلك قيادة قوات الجمهورية العربية المتحدة فى سوريا على عهد الوحدة مع مصر). كانت أفكار السراج، مثل أفكار فيصل، تشبه إلى حد كبير أفكار البعث. لكن أيا منهما لم ينضم لهذا الحزب. وفى ١٩٥٥، أصبح فيصل رئيسا لشئون الأفراد بالقيادة العامة والسراج رئيسا للمخابرات. وقد أغرق الأخير البلاد بشبكة من العملاء . وأدار عمله بمهارة عالية، حتى يقال إنه يستطيع أن يسمع دبيب النملة فى أى مكان من سوريا. وعلى الرغم من أنه لم يكن عضوا بالحزب، فقد ارتضوه قائدا للضباط البعثيين. وكان يطمح إلى أن يكون رئيسا للأركان، لكن أمله هذا لم يتحقق أبدا. ونجح بمكائده فى بذر الشكوك فى أوساط العناصر غير البعثية، وجمع فى يده قدرا من السلطات أثارت التكهنات حول إمكانية عودة الديكتاتورية العسكرية. وفى يوليو ١٩٥٦، أجبر شوكت شقير على الاستقالة من منصبه كرئيس للأركان، وهو درزى من لبنان، يفهم فى العسكرية أكثر مما يفهم فى السياسة. وقد تحالف الضباط البعثيون مع ممثلى اليمين من الضباط للتخلص منه . لكن

السراج – لسوء حظه – لم يعين خليفة له، وأسند المنصب إلى توفيق نظام الدين. وهو ضابط محافظ، ينتمى لأكثر عائلات سوريا ثراء وارستقراطية. وبعد مرور عام، فى أغسطس ١٩٥٧، أجبر نظام الدين أيضا على الاستقالة بسبب خلافه مع السراج وزمرته، الذين كانوا يتصرفون فى تعيين وترقية وطرد الضباط تبعا لميولهم السياسية. وللمرة الثانية يخيب رجاء السراج، فقد عين عفيف البزرى رئيسا للأركان. وفقد البعث الأمل فى السيطرة على البلاد، فقد كان قادته يدركون أنه يمكن للحزب أن يحقق زيادة طفيفة فى عدد المقاعد فى حالة إجراء انتخابات جديدة، لكن هذا لايكفى لانتشالهم من موقع الأقلية. ولهذا السبب سعى البعث والسراج سعيا حثيثا لإتمام الوحدة مع مصر.(٥)

لم يكن رئيس الأركان الجديد أكثر يمينية من البعث، بل كان على العكس، يساريا بكل معنى الكلمة، فقد انجذب نحو الاشتراكيين والشيوعيين أثناء تدريبه بفرنسا. وفى صيف ١٩٥٥، كان لايزال برتبة المقدم، إلا أنه رقى، فى خلال عامين، إلى أمير لواء. ويعتبره العديد من أنصاره وخصومه، على السواء، شيوعيا، وربما كان عضوا منظما بالحزب. وفى خريف ١٩٥٧، ألمح بعض البعثيين، فى تفسير أسباب خلافهم مع البزرى، أنه كان «أكثر يسارية» وأقل تحفظا تجاه الاتحاد السوفيتى. وواضح أن التأكيد على علاقته بالاتحاد السوفيتى كان الهدف منه إظهار سبب اختياره كرئيس للأركان. فخالد العظم وزير الدفاع آنذاك، كان مليونيرا من رجال الصناعة. ويفاخر فى الوقت نفسه بصداقته مع خروشوف. وكان البعثيون برغم إدعاءاتهم اليسارية معادين للسوفيت، كما كان ميشيل عفلق، مفكر الحزب، – شأن العديد من الشيوعيين السابقين – عدوا للشيوعية والشيوعيين. وكان العظم رأسماليا بالانتماء والعقيدة، لكنه يؤمن – مثل خروشوف – بالتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة. وهو يرى فى التعاون الاقتصادى والسياسى مع موسكو ضمانا لاستقلال سوريا فى مواجهة الضغوط الواقعة عليها من جانب جيرانها الموالين للغرب، وأيضا فى مواجهة مصر التى ترفع لواء العروبة. ولهذا السبب فضل البزرى على السراج.

وفى أواخر ١٩٥٧، ساد الهلع سوريا. فقد أدت سياسة الحياد التى كانت تتبعها إلى عزلتها عن جيرانها – لبنان، وتركيا، والعراق، والأردن، وإسرائيل– والتى كانت كل منها تحتفظ على علاقة، بشكل أو بآخر، بالغرب، وعلى قدر من العداء لها. وتصاعدت المخاوف من احتمال إقدام أى من هذه الدول على غزو سوريا، بتشجيع من أمريكا. وفى نفس الوقت، كان هناك قطاع داخل سوريا يرى أن الشيوعيين يسيطرون على مقاليد الأمور فى البلاد. ووسط تلك المخاوف وانعكاساتها المبالغ فيها داخليا وخارجيا، أصبح هناك رأى سائد يرى أن سوريا على وشك أن تتحول إلى ديموقراطية شعبية تابعة للاتحاد السوفيتى. وفوق ذلك، فقد أجمع الكل على أن زعماء البلاد المرتبكين غير قادرين على التعاون فيما بينهم ولذلك فروا إلى الوحدة

مع مصر. هربوا من فوضى دمشق إلى استقرار القاهرة .. من الخوف من الشيوعية إلى عداء ناصر الراسخ لها .. من استقلال سوريا المتفرد إلى الوحدة العربية.*

وتعتبر الوحدة بين مصر وسوريا أندر مثال فى التاريخ المعاصر لوحدة طوعية بين بلدين غير متجاورين، جاءت المبادرة إليها من البلد الأصغر. وقد جاءت هذه الوحدة بسبب ظروف طارئة ولم تعمر طويلا، لكن جذورها عميقة فى وجدان سوريا وتاريخها. فقد كانت دمشق دائما هدفا لكل طموح عربى فى تأسيس دولة موحدة كبرى، كما كانت المنجم الحى الذى يشع بأفكار الوحدة . ولعل ازدهار البعث فى سوريا يرجع إلى تلك العقيدة العروبية الغامضة التى تدعو الى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». وقد تجسدت هذه الرسالة الخالدة، فى منتصف الخمسينيات، فى شخص ناصر. فقد قدم زعماء مصر الجديدة أنفسهم باعتبارهم عربا، تحتل القومية العربية المكانة الأسمى فى دعايتهم. وكانت سياسة ناصر الخارجية تحقق، فى تلك الفترة، النجاح تلو النجاح. فقد نجحت مصر فى إنهاء صراعها الطويل مع البريطانيين وأجبرتهم على الرحيل عن القواعد العسكرية، كما صمدت فى وجه الضغوط والاغراءات لضمها إلى حلف بغداد . ونجحت كذلك فى الحصول على دعم عسكرى كبير من الاتحاد السوفيتى، وأممت قناة السويس وأحرزت نصرا سياسيا على العدوان المشترك من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى ١٩٥٦. وباختصار، فقد بلغت مكانة مصر عنان السماء.

كان البعثيون هم المبادرون بسلسلة البيانات والقرارات التى صدرت عن البرلمان السورى، والتى مهدت الطريق أمام الوحدة. أما الخطوات العملية لتحقيقها فكان وراءها قادة الجيش من البعثيين وغير البعثيين. ففى ١٢ يناير ١٩٥٨، توجه البزرى رئيس الأركان – دون علم الحكومة – إلى القاهرة، بصحبة ١٣ من كبار ضباط الجيش، هم قيادة الجيش بكامل هيئتها، للقاء ناصر واقتراح وحدة فورية عليه. ولم يتخلف بدمشق سوى اثنين فقط من قادة الجيش : النفورى نائب رئيس الأركان والسراج رئيس المخابرات. وقد قاما فور رحيل زملائهما بإبلاغ الحكومة بالهدف من الرحلة، وطالبوا بالمساعدة فى سرعة إنجازه (٦). ولم تستغرق المباحثات بين المصريين والسوريين أكثر من ثلاثة أسابيع، وفى أول فبراير أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م). ولم تعد مصر وسوريا منفصلتين سياسيا، وإن ظل الانفصال الجغرافى.

وهناك تخمينات عديدة حول السبب الذى من أجله وضع البزرى نفسه على رأس المؤيدين للوحدة. لكنه كان يأمل فى بعض الاستقلال الذاتى لسوريا فى إطار ج.ع.م. ولذا، فقد كان من أوائل الذين اقتنعوا مبكرا بالاستقالة، والتى قدمها فى ٢٢ مارس.

كان ناصر مترددا فى الاستجابة للمبادرة السورية. لكنه وافق أمام توسلات السوريين،

---

* حول تلك الفترة التى عاشتها سوريا قبل الوحدة، من المفيد الإطلاع على الفصل الخامس من كتا ب «سنوات الغليان» لمحمد حسنين هيكل.

بشرط تخلى سوريا عن كل مايميز نظامها السياسى، والسماح له بفرض نظام جديد. وهكذا، قامت مصر بفرض الأوضاع التنظيمية والحكومية السائدة فيها على سوريا كما لو كانت أحد أقاليمها. فأجبرت الأحزاب على التوقف وحل نفسها. وقد أمّل البعث فى السماح له بالاستمرار كحزب، بل إن البعثيين داعبهم الأمل فى السماح لهم - من خلال العمل تحت عباءة الاتحاد القومى - بالعمل كحزب حاكم. ولأن البعث هو الذى عزز الاتجاه نحو الوحدة، فقد تضاعفت شهوة زعمائه للسلطة. فقد كانوا لزمن طويل جدا قريبين من السلطة دون امتلاكها، وهم الآن يريدون قطف الثمار. لكن الدلائل تشير إلى أن هذا المستنقع قد انتهى زمنه، وآن له أن يذهب. فناصر لم يكن مستعدا - كما كان الحال فى مصر - لاقتسام السلطة مع أية قوة شعبية أخرى فى سوريا. وهو لم يكن - مطلقا - يعتبر نفسه بعثيا، ويعلم من سابق تجربته مع الإخوان أن مجموعات كهذه يمكن ان تكون منافسا خطيرا له. وقد ضاعف الطموح المتزايد للبعث بعد الوحدة من ريبته. وفى خطاب ألقاه فى ١٩٦٢، يتهمهم بمحاولة «ان تكون سوريا ضيعة لهم، عزبة». (٧) صحيح إن قادة البعث أصبحوا من الوزراء، ولكن ليس بوصفهم ممثلين لحزبهم، وأخذ نفوذهم يتضاءل تدريجيا منذ اليوم الأول للوحدة. وها قد انتهى عصر النشاطات الحزبية الضيقة، ليحل مكانه الاستقرار الصارم للدولة البوليسية.

كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى سوريا، فى جوهرها، حكومة ضباط . فقد أضيف الوزراء السوريون، مدنيون وعسكريون، إلى مجموعة القمة الحاكمة من الضباط المصريين. ويمكننا تقسيم الضباط السوريين الذين تولوا مناصب وزارية وقيادية فى الجيش عند بداية قيام الجمهورية العربية المتحدة، إلى ثلاثة أقسام : بعثيون مثل حمدون، ومتعاطفون مع البعث مثل السراج، ثم غير البعثيين من مؤيدى الوحدة العربية مثل جمال فيصل. وقد تولى جمال فيصل قيادة القوات المسلحة للجمهورية العربية بسوريا بعد أستقالة البرزى من قيادة الأركان بعد ثلاثة أسابيع من قيام الوحدة، كما سبق واسلفنا. وضمت أول حكومة ل ج.ع.م ١٤ وزيرا سوريا، أربعة منهم من الضباط. وخلال التغييرات العديدة التى طرأت على الأشخاص والتنظيمات فى عهد الوحدة، كانت نسبة الضباط بين السوريين فى تزايد مطرد ففى فبراير ١٩٥٨، كان هناك بين كل سبعة من الوزراء اثنان من الضباط، وفى أغسطس ١٩٦١، أصبحت النسبة ٢:٥. والظاهرة الملفتة للنظر هى تقليص عدد الوزراء من الضباط البعثيين. فقد استقال مصطفى حمدون وعبد الغنى قنوت فى أواخر ديسمبر ١٩٥٩، وخرج معهما اثنان من الوزراء البعثيين المدنيين هما : أكرم الحورانى وصلاح الدين البيطار. وكان البعث قد تلقى هزيمة كبيرة قبل ذلك بنصف العام. ففى انتخابات الاتحاد القومى فى يوليو ١٩٥٩، لم يحصل الأعضاء السابقون بالحزب إلا على ٢٠٠ صوت من إجمالى عدد الاصوات البالغ ٩٤٤٥ صوتا. (٨) وكان البعث قد حصل فى انتخابات البرلمان السورى فى ١٩٥٤، على

١٥٪ من إجمالي المقاعد، أما في انتخابات السنوات الثلاث للوحدة فقد زاد نفوذه، لكنه لم يحصل – بعد عام ونصف من الوحدة– على أكثر من ٢٪. والحقيقة إن السلطة لم تكن تسمح بالفوز إلا لمن ترشحه، وكان واضحا ان ناصر يريد التخلص من البعث. ولم يكن هذا صعبا. ففي ١٩٥٩، أصبح إحساس السوريين بخيبة الأمل في الوحدة مع مصر ملموسا، وكان كثير من المواطنين يحملون البعث مسئولية ضياع استقلال سوريا، وكان ذلك ملائما لناصر كي يجعل منهم كبش الفداء.

في ربيع ١٩٦٠، انتشرت الشائعات باستقالة اثنين آخرين من الوزراء الضباط السوريين، هما أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، ثم أعلنت استقالتيهما رسميا في أوائل مايو. وكان النفوري واحدا من الضباط القلائل الذين بدأوا خدمتهم العسكرية كجندي عادي. وفي عهد الزعيم رقي إلى رتبة الملازم أول ثم النقيب وأسندت إليه قيادة سرية، وفي الخمسينات تواترت ترقياته حتى أصبح في أغسطس ١٩٥٧ زعيما، ونائبا للبرزي رئيس الأركان. وفي عهد الشيشكلي أيضا كان قريبا من «حركة التحرير»، وانجذب إلى البعث وإن لم ينخرط في صفوفه. ويعتقد أن له ميولا – وربما علاقات– غربية. وربما بسبب هذا، أو بسبب علاقته الوثيقة بالبعث، وربما لكلا السببين، وقع الخلاف بينه وبين ناصر. وتتشابه آراء احمد عبد الكريم في الخمسينات إلى حد كبير، مع أفكار النفوري، لكنه على عكس الأخير طلب إعفاءه فور تعيين البرزي رئيسا للأركان. (٩)

وقد حل محل الوزراء الضباط المنسحبين ضباط سوريون آخرون، معروفون بولائهم التام لناصر، هم العقداء : أكرم ديري، وأحمد الحنيدي، وطعمة العودة الله، وجادو عز الدين. وكان السراج هو الضابط السوري الوحيد الذي احتفظ بمنصبه طوال فترة الوحدة. وظل يصعد بصعود البعث، وتركه عندما سقط الحزب في نظر ناصر، بل إنه استطاع ان يراكم في يديه المزيد من السلطات حتى أصبح بمثابة نائب الرئيس في الإقليم الشمالي. وفي اكتوبر ١٩٥٩، تولى عبد الحكيم عامر الإشراف على سياسة الجمهورية العربية المتحدة في سوريا، وفي سبتمبر ١٩٦٠، حل محله السراج الذي كان رئيس وزراء إقليميا وسكرتيرا للاتحاد القومي ووزيرا للداخلية ومشرفا على الشرطة وشعبة الأمن. ويرى بعض المراقبين ان منح السراج هذه السلطات هو بمثابة انتصار شخصي له على منافسه عامر، بينما يعتبره آخرون مزيدا من الحكم الذاتي لسوريا بعد تزايد الشعور بالاستياء وخيبة الأمل. وعلى أية حال فقد كان السراج محل ثقة ناصر التامة. ولم يكن السراج مدعوما من جانب غالبية الرأي العام السوري، لكن سلطته قامت على أساس استعداده للعمل كأداة لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، ووجد ناصر في ذلك وسيلة ملائمة لتسيير دفة الأمور في دمشق، بيد رجل من أبناء حماه، وليس مصريا.

ويدعى البعض أيضا أن مصر جعلت من سوريا مستعمرة اقتصادية لها، وسوقا لمنتجاتها الصناعية، حيث حلت البضائع المصرية الأرخص، بسبب انخفاض الأجور، محل البضائع السورية في السوق المحلى. لكن فحص الميزان التجارى لايؤكد ذلك. (١٠) والنظم المالية والجمركية لم تكن موحدة. وحتى لو كان لدى مصر نية استغلال سوريا، فإن ذلك لم يتأتى لها، إما بسبب قصر مدة الوحدة أو لأسباب أخرى. صحيح إن سوريا شهدت خلال سنوات الوحدة أزمة اقتصادية أسهمت في خيبة أمل السوريين في حلم الوحدة، بعد أن رأوه مجسدا، لكن هذه الأزمة لم تكن من صنع الإنسان. إذ عانت سوريا ابتداء من شتاء ٥٨-١٩٥٩، ولخمس سنوات متتالية حالة جفاف شديد. وبينما كان متوسط إنتاج الدونم من القمح في ١٩٥٧، ٦٨ كجم وفي ١٩٥٨، ٩٠ كجم انخفض في ١٩٥٩ إلى ٣٥ كجم، و٤٣ كجم في ١٩٦٠، ثم ٣٦ كجم في ١٩٦١. كما انخفض محصول الشعير بنسب أكبر. (١١) فسوريا تعتمد اكثر من أى بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط، على الامطار الشتوية، ويكون العام المطير خيرا لها، بينما الجفاف نقمة عليها. وهى لم تئن تحت ضربات القحط بسبب المصريين، لكن نجاحا آخر للوحدة في مجالات أخرى لربما خفف من حدة القحط، ولكن لان الأسس السياسية والقومية للوحدة كانت ضعيفة، فقد جاءت الأزمة الاقتصادية كعامل مساعد ضد بقائها.

وفي مواجهة قوى الطرد العديدة في سوريا، كان الجيش بمثابة الركيزة الصلبة للوحدة. لكن صدعا خطيرا أصاب صفوف الضباط. وسوف نورد هنا بعض تصريحات عبد الكريم زهر الدين رئيس الأركان السورى الجديد، في المؤتمر الصحفي الذى عقده في ٢ أكتوبر بعد أربعة أيام من الانفصال. والتصريحات وإن كانت من طرف واحد، وربما كانت غير دقيقة، إلا انها تعكس، بلا شك، أحاسيس الضباط السوريين والتى صدر ماهو أشد منها قسوة في مناسبات أخرى. فهو يشير في البداية إلى الدور الحاسم، في الوحدة، الذى قام به «الضباط السوريون العرب الذين رضعوا لبن الوحدة وهم في المهد، وشبوا على نورها، ويؤمنون بها إيمانهم بالله. لكن هذه الروح لم تتوافر مطلقا عند إخواننا في الجنوب. وكان هذا بداية الأحداث التى انتهكت الوحدة وقد سيتها، وقد بدأوا بالجيش. لقد تم إعلاننا عن الوحدة منذ اليوم الأول بتبادل الضباط بين سوريا ومصر، وذهب شبابنا ممتلئا حيوية وحماسا للقضية العربية.. ولكن ما الذى أرسلت به إلينا مصر ؟ هنا كان أسّى البلاء، والسبب في كل الانحرافات والخطايا التى ارتكبت أخيرا باسم الوحدة. لقد جاءوا لنا بروح ضباط البوليس السرى، لا بروح القومية التى لاقيناهم بها.. ولا بمشاعر الأخوة العربية التى تشيع الصداقة الحقة والثقة المتبادلة بين الرجال. بدأوا ينتشرون كالأخطبوط في العديد من المؤسسات، ويدسون بأنوفهم في كل شىء، ويفرضون أنفسهم على كل شىء. إن الانضباط يتطلب مراعاة صارمة لتسلسل الرتب واتباع النظم المعمول بها، سواء في التعيينات أو الاتصال، لكن هؤلاء

الرجال لم يراعوا شيئا من ذلك. فبدلا من الاتصال بالقيادة العليا للجيش وضباطها الكبار، كان الحكام المصريون يتصلون بضباطهم مباشرة، بالرغم من أن رتب هولاء الضباط ومناصبهم أدنى من قادتهم. لقد استأثروا بجميع المناصب الحساسة بقيادة الجيش الأول (السورى) وفى الوحدات. فى الوقت الذى اكتشف فيه كبار ضباطنا العاملين بمصر أنهم يجلسون خلف مكاتب خشبية بلا سلطات أو نفوذ». وكان الضباط السوريون كلما حذروا أو تشكوا يتهمونهم بالاقليمية، « وبدأت عمليات الإبعاد الجماعى المنظمة، ومن يوم لآخر أخذ عدد الذين يصرفون فى التزايد، سواء بالنقل الى الخارجية، أو إدارت الجيش، أو المعاش وبهذه الطريقة بدأت الصداقة والثقة بين الشمال والجنوب تنهار، كما لو أن إخواننا فى الجنوب أرادوا لهذه لكراهية أن تعم وتنتشر. أصبح الموقف شبيها بالوضع أيام الانتداب.. شىء أشبه بالاستعمار.. فعند توحيد القوانين، كان المنطقى ان نختار القوانين الأفضل. لكن إخواننا فى الجنوب لم تكن لديهم هذه النية، وفرضوا قوانينهم بالقوة. فلم يشرك أحد من الجيش الأول فى إعداد القوانين العسكرية، التى أعدت وكتبت وأعلنت.. فى الجنوب. (١٢)

وفى اجتماع الجامعة العربية بشتورة فى أغسطس ١٩٦٢، أعاد أمين النفورى، ممثل سوريا، تكرار هذه الاتهامات وأضاف العديد من التفاصيل : «أكثر من ١١٠٠ ضابط سورى و ٣٠٠٠ من ضباط الصف طردوا من خدمة الجيش، كما نقل ٥٠٠ ضابط آخرون إلى مصر.. لا عمل لهم فى مواقعهم الجديدة سوى قراءة الجرائد. وفى مقابل هؤلاء الضباط جاء إلى سوريا اكثر من ٢٣٠٠ ضابط مصرى، كان أقلهم رتبة يحصل على بدلات شهرية لاتقل عن ٨٠٠ ليرة سورية تدفعها الخزينة السورية، وهذا غير مرتبه الأساسى». (١٣) كما أعلن أن مدرسة القوات الجوية السورية نقلت إلى مصر. وأضاف أنه فى الوقت الذى كان يتخرج فيه مابين ٢٠-٣٠ طيار سنويا قبل الوحدة، فإنه لم يزد عدد الطيارين السوريين الذين أتموا تدريبهم بمصر خلال سنوات الوحدة الثلاث على خمسة طيارين. أما عن الضباط المصريين الذين غرروا ببنات المدارس فلم يقدموا إلى المحاكمة، واكتفى بترحيلهم إلى مصر.

وبالرغم من احتمال المبالغة فى تلك الاتهامات، علما بأن المصريين لم يقدموا من الحقائق ما ينفيها، فإنها تظهر مدى مشاعر الظلم والأسى التى امتلأت بها نفوس الضباط، وجعلتهم يقارنون فترة السيادة المصرية بفترة الاحتلال، واعتبارها «نوعا من الاستعمار».

إن قوة النظام الديكتاتورى هى فى الوقت نفسه، مصدر ضعفه. والتركيز الشديد للسلطة فى يد حفنة قليلة، وكبت حرية النقد تقود الأمور إلى حالة تعجز معها السلطة عن إدراك حجم المعارضة بدقة. ولو لم يكن الأمر كذلك لتريث ناصر فى صيف ١٩٦١، قبل ان يضيف ضربة مباشرة ضد المصالح الأساسية للطبقة الوسطى السورية، بعد إلغائه التنظيمات الحزبية والعمالية والحط من المثقفين والضباط. ولكن هذا مافعله بالضبط. فقد كانت للقوانين

الاشتراكية التى صدرت فى يوليو ١٩٦١، نتائجها المختلفة فى سوريا عن تلك التى حققتها فى مصر. فمعارضة الطبقة المتوسطة لتلك الإجراءات وإن كانت نابعة من مصالح رجعية، إلا أنها اتخذت شكل المعارضة القومية أيضا.كما أن التأميم فى مصر، اتخذ فى البداية شكل التمصير، أى نقل الممتلكات والأموال من يد الأجانب إلى يد المصريين. ويلاحظ عيسوى أنه من بين ١٠٠٧ أسماء من حملة الاسهم التى تزيد قيمتها على ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى من أسهم ١٤٨ شركة أممت فى يوليو ١٩٦١، هناك ٥٥٪ منهم من المصريين المسلمين. و٦٪ من الأقباط، بينما يحمل باقى الأسهم أبناء جنسيات أجنبية أو من السوريين. واذا كانت هناك إمكانية للتحقق من توزيع رأس المال، فسوف نجد أن نصيب المصريين يقل عن النصف. علاوة على ذلك، فقد كان السوريون واللبنانيون يشكلون ٢٢٪ من حملة الأسهم.. أى أن السوريين كانوا يملكون نسبة كبيرة من الأصول المصرية. (١٤) وفى ١٩٦١، كانت البنوك وشركات التأمين وتجارة الجملة بيد الأجانب، بدرجة كبيرة، وكذلك الصناعة والاستيراد بدرجة أقل. أما فى سوريا، فقد كانت هذه الفروع تديرها الطبقة الوسطى، التى لعبت دورا اقتصاديا كبيرا فى الخمسينيات. فإذا كانت القاهرة والاسكندرية تنظر إلى قوانين يوليو ١٩٦١ على أنها تمصير لرأس المال الأجنبى، فلربما اعتبرتها دمشق وحلب أيضا تمصيرا .. ولكن لرأس المال السورى.

فى الوقت نفسه، انتشرت الشائعات فى سوريا عن اقتراب توحيد العملة بين البلدين، وأن من المتوقع ان يكون سعر التحويل مجافيا لمصالح الإقليم السورى. (١٥)

وإذا كان من المستحيل الحكم على الأهمية النسبية للعوامل المختلفة التى أدت إلى الانفصال، فإن الربط بين تاريخى قوانين التأميم فى منتصف يوليو والانفصال فى أواخر سبتمبر ١٩٦١، يوضح بجلاء مدى قوة ونفوذ الطبقة البرجوازية السورية. كذلك كان من الصعب أن نجد نصيرا للوحدة بين القطاعات الأخرى، سواء بين الفلاحين أو العمال.. أو بين المثقفين أو الضباط.

ولقد تم الانفصال عن طريق انقلاب قام به ضباط الجيش.

وكان الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٦١، قد بدأوا منذ ١٩٥٩ يتحدثون عن مساوىء الوحدة، وفى ١٩٦٠ بدأ اتصالهم بالنظام الأردنى. (١٦) وكان خالد الجدة هو أحد الوسطاء بين الضباط ورجال الأعمال وممثلى الأردن. والجدة، وهو مقدم متقاعد، كان عضوا بمجلس الحرب الأعلى الموالى للهاشميين والذى كان الحناوى قد شكله فى ١٩٤٩ . والمعلومات التى توافرت حتى الآن تعطى انطباعا بأنهم بدأوا فى مناقشة العمل فى بداية ١٩٦١. لكن المحادثات أخذت شكل العموميات، ولم تتبلور عن تنظيم أو خطة حتى ماقبل وقوع الانقلاب بيوم أو اثنين على الأكثر. (١٧)*

---

* هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك، وأن توقيتا للقيام بالحركة تقرر قبل الموعد الذى قامت فيه بشهرين مما يدل على أن التدبير والتنظيم أقدم من ذلك. لمزيد من التفاصيل راجع : سامى عصاصة، أسرار الانفصال بمصر وسوريا، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٨٩ ومايليها.

فى ذلك الوقت وقعت أزمة فى العلاقة بين المصريين والسوريين حول مسألة مختلفة تماما، وكان سببها عبد الحميد السراج. فقد كان السراج آخر من بقى من القادة السوريين فى المناصب العليا للجمهورية العربية المتحدة حتى صيف ١٩٦١. وفى الحكومة التى تشكلت فى ١٧ اغسطس، بعد إلغاء الحكومات الاقليمية، كان واحدا من سبعة نواب للرئيس، إضافة إلى توليه وزارة الخارجية. وبعد ذلك بشهر نشبت الخلافات بينه وبين عبد الحكيم عامر. وفى ٢١ سبتمبر، استدعى الاثنان إلى القاهرة لمقابلة الرئيس، وفى ٢٦ سبتمبر علم الناس بأن السراج قد قدم استقالته وأنها قبلت. وفى نفس اليوم عاد إلى دمشق. وعاد عامر أيضا، وبعد يومين اعتقل الاثنان من قبل الضباط الذين قاموا بالانفصال. ومن المؤكد أن عملاء عامر فى المخابرات والأمن كانوا مشغولين فى ذلك الوقت بمتابعة ردود الفعل المحتملة لاستقالة السراج، فكانت النتيجة قيام طرف آخر بانقلاب مفاجىء. كانت المفاجأة تامة.

ففى الرابعة من صباح ٢٨ سبتمبر، دخل دمشق طابوران من القوات المسلحة.. طابور مدرع قادم من قطنة بالجنوب الغربى، والآخر من قوات العشائر بقيادة المقدم حيدر الكزبرى قادما من الضمير. وهناك انضمت إليهم قوات العميد عبد الغنى دهمان. وفى خلال نصف الساعة تمت لهم السيطرة على مقار قيادة الجيش ومحطة الإذاعة والمطار. كما حددت إقامة اللواء جمال فيصل قائد الجيش الأول (السورى) بمنزله. كذلك ألقى القبض على نائبه اللواء أنور القاضى، وهو مصرى. وكان قد تمكن قبل القبض عليه من إصدار أوامره إلى أحد الضباط المصريين، وهو رائد بأحد ألوية المدفعية المتمركزة بالقطيفة، بالتحرك نحو العاصمة وقمع التمرد. وتجاهل الرائد قائده السورى، الذى كان نائما بمنزله لايعلم شيئا، وأصدر هو الأمر بالتحرك نحو العاصمة. وفى طريقه إلى دمشق التقى بقائده الذى كان قد علم بتطورات الأمور. فأمر القائد السورى رجاله بالعودة إلى وحدتهم وقام باعتقال الضباط المصريين. [١٨]

والرواية السابقة صورة طبق الأصل مما حدث فى معظم مناطق سوريا. فالصراع لم يكن بين انفصاليين ووحدويين، أو بين اشتراكيين ورجعيين، لكنه كان، ببساطة، بين مصريين وسوريين. الوحيدون الذين تظاهروا فى ذلك اليوم تأييدا للجمهورية العربية المتحدة هم اللاجئون الفلسطينيون. فبوضوح، يتحدث البيان٢١ الصادر عن قيادة الجيش السورى فى أول اكتوبر، عن «الأجانب واللاجئين» الذين تظاهروا بهدف الإطاحة «بسلطتنا»، ويهدد باعتقالهم وطردهم خارج سوريا[١٩]. ولم يبق على ولائه للجمهورية العربية المتحدة سوى قادة الجيش السورى فى الشمال، ولكن لعدة ساعات فقط. فقد وضح عند الظهيرة أن قائد القطاع الشمالى بحلب، العقيد حكمت جميل الداية، والعقيد كاظم زيتونة قائد منطقة اللاذقية يعارضان المتمردين. لكن الضباط الناصرين لمتمردى دمشق تمكنوا من الاستيلاء على حلب أيضا، وفى المساء قام العقيد فيصل الحسن، قائد مركز التدريب الثانى، بصحبة ٢٠٠ من جنوده، بالاستيلاء على اذاعة حلب.* وبعد ذلك بقليل سقطت اللاذقية بأيدى المتمردين. وان كنا

---

* ينسب سامى عصاصة هذا العمل الى العقيد جورج محصل، آمر مركز التدريب بحلب. المرجع السابق ص ٣٢٥.

لا نعلم الكثير عن تفاصيل سقوطها، إلا أنه من الواضح أن قتالا دار بين مؤيدى الوحدة والمعارضين لها. وعلى أية حال، فبحلول منتصف الليل كانت الجمهورية العربية المتحدة فى خبر كان.

وهناك أربعة من بين قادة المتمردين ينبغى الإشارة إليهم : العقيد عبد الغنى دهمان قائد حامية دمشق، والعميد طيار موفق عصاصة الذى كان، فى ذلك اليوم، نائبا لقائد القوات الجوية ونجح فى السيطرة على الطيارين المصريين، والمقدم عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب المشير عامر بسوريا* والمقدم حيدر الكزبرى قائد قوات القبائل وابن عم الدكتور مأمون الكزبرى رئيس الوزراء لأول حكومة بعد الانفصال وممثل الطبقة الوسطى الموسرة.

فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، انتهت الوحدة بين مصر وسوريا. ولكن لم يكن واضحا ما إذا كان هدف المتمردين هو الانفصال أم لا. فربما كانوا يرغبون فى استقلال ذاتى عسكرى وسياسى لسوريا وإلغاء التأميم، مع الإبقاء على الوحدة. ولكن، للأسف، لم تصدر عنهم، يوم الانفصال، أية وثائق تفصح عن نياتهم. والبيان السادس عشر الذى أذيع من محطة دمشق فى ذلك اليوم،(٢٠) يترك الباب مفتوحا أمام الاحتمالين. فهو يتحدث عن «القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة»، ولا يسمى البلد الذى تحرر من الديكتاتورية والفساد، فهو لا يذكر اسم سوريا ولا الجمهورية العربية المتحدة، وأن علم هذا البلد هو «علم العروبة»، وان الوحدة العربية لم تفشل وإنما أسىء تطبيقها، ولم يصدر إعلان واضح عن الاستقلال والانفصال إلا فى الليل، عندما اختتمت إذاعة سوريا برامجها بالسلام الوطنى السورى القديم. وفى السابعة والنصف من صباح ٢٩ سبتمبر أعلن الراديو أن القيادة الثورية العليا كلفت الدكتور مأمون الكزبرى بتشكيل حكومة جديدة، وفى البيان الذى صدر، بعد ذلك بساعات، حول تشكيل الوزارة كان اسم البلد «الجمهورية العربية السورية» (وكانت تسمى قبل الوحدة الجمهورية السورية).

وإذا كانت نية المتمردين هى تحقيق الاستقلال الذاتى فى إطار الوحدة، فقد كان هذا آخر شىء يمكن أن يوافق عليه ناصر. فقد وضعهم أمام اختيارين لاثالث لهما: الاستسلام أو الانفصال . ومن يستمع إلى خطابه فى ٢٨ سبتمبر، فسوف يشعر بأنه فوجىء بما حدث وأصابته صدمة شديدة. لكنه لم يكن على استعداد للمساومة، إما لأنه كان يراهن على فشل الانقلاب، أو لإيمانه بأن أى تراجع تحت ضغط المتمردين يمكن أن يهز النظام فى القاهرة من أساسه. وهو أمر يعتبره أسوأ من فقدان سوريا. أما رد فعل عامر فكان مختلفا. إذ رأى - على ضوء معايشة الأحداث فى دمشق - إمكانية إنقاذ الوحدة عن طريق تقديم بعض التنازلات للضباط السوريين. ومنذ الثامنة صباحا يوم ٢٨ سبتمبر بدأت المفاوضات بين المتمردين وعامر وجمال فيصل والضباط ووزراء ج.ع.م (وكانوا قيد الاعتقال بالقيادة). وفى

* كان النحلاوى يشغل منصب كاتم أسرار الجيش.

الواحدة والنصف أذيع البيان رقم ٩ الذى أعلنت فيه القيادة الثورية العليا «التى دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربى وحماسها للقومية العربية» أنها لاتنوى «المساس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وأنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة» الذى تفهم أمور الجيش «واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعى». كان البيان يتحدث مرة أخرى عن الجمهورية العربية المتحدة. وعن عامر بوصفه «نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة» ليخلق انطباعا بأنهم توصلوا إلى حل. لكن البيان لم يذع باسم عامر، الذى لم يكن ممكنا أن يوقع عليه قبل استئذان الرئيس. وقدتمكن من الاتصال به لاسلكيا بعد ذلك، ولكنه رفض تلك المساومة . وهكذا، كان ناصر بعناده ورفضه، وربما بعدم قدرته على قبول الحل الوسط، سببا فى ضياع سوريا.

وفى حوالى الثانية من بعد الظهر، عندما وصل رد ناصر، كان التأييد للانقلاب قد شمل معظم الأقاليم السورية. فصدر البيان رقم ١٠ فى الثالثة والربع ليلغى ماجاء فى البيان السابق. وتوجه عامر إلى القاهرة. واخيرا تم الانفصال.

لكن القاهرة كانت تعد لعمل عسكرى لقمع التمرد. وقد تقرر ذلك فى الصباح، فى وقت كان شمال سوريا مازال معارضا للانقلاب. وصدرت الأوامر إلى القوات البحرية والصاعقة بالتحرك نحو اللاذقية وحلب. وكان على رأس هذه القوة المشتركة الرائد جلال هريدى، الذى تلقى التعليمات النهائية من الرئيس، ظهر ذلك اليوم، وتسلم مليونا من الليرات السورية. ولكن بعد أن بدأ تحركه بالفعل، أصبح واضحا أن شمال سوريا أيضا قد وقع فى أيدى المتمردين، فألغى ناصر خطته. وأذيعت الأوامر إلى هريدى بعدم فتح النيران، لكن من الواضح أنه لم يستقبل تلك الأوامر. وفى منتصف الليل هبط بالمظلات، مع ١٣ من ضباطه و١٠٥ من الجنود، بمطار اللاذقية. لكن الرجال توزعوا أثناء هبوطهم على مساحة واسعة وطلعت عليهم شمس اليوم التالى وهم على حالهم من التفرق، وأمكن للقوات محاصرتهم واضطروا إلى التسليم. وقد سلموا إلى مصر بعد ذلك بشهرين.

كانت التطورات التى عاشتها سوريا بعد الانفصال أشبه بأوضاعها عقب طرد الشيشكلى فى ١٩٥٤. فقد تشكلت حكومة مدنية، وبعد ذلك بشهرين أجريت الانتخابات. وبرغم عدم السماح رسميا بالنشاطات الحزبية، فقد جاءت نتائج انتخابات البرلمان فى أول ديسمبر ١٩٦١ مشابهة – وياللدهشة – لتلك التى تمت فى أواخر ١٩٥٤: ٤٢٪ من المقاعد فاز بها المستقلون وممثلو قبائل البدو (كانت ٤٧٪ فى ١٩٥٤) وللمرة الثانية يأتى حزب الشعب على رأس الأحزاب المشاركة بعد فوزه بـ ٢٢٪ من المقاعد (مقابل ٢١٪ عام ١٩٥٤) وكما فاز الحزب

الوطنى بـ ١٤٪ (مقابل ١٣٪)، والبعثيون ١٤٪ (مقابل ١٥٪)[٢١]. أما بقية المقاعد فقد توزعت بين الإخوان المسلمين والحزب القومى السورى. وقد عملت الوزارات الثلاث التى تعاقبت على مدى عام ونصف من الانقلاب، على التخلص تدريجيا من ميراث الوحدة. فقد عدلت قوانين الإصلاح الزراعى لغير صالح الفلاحين. وألغيت إجراءات التأميم، وبدلا من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى إزداد التعاون مع ألمانيا الغربية . كما حدث تحول ملحوظ فى العلاقات مع الدول العربية. فبعد أن كانت مصر - طوال الخمسينيات ومنذ سقوط الحناوى فى ديسمبر ١٩٤٨ - هى صاحبة الكلمة العليا فى صراع القاهرة وبغداد على دمشق، بدأت سوريا، بعد أن تحررت من قبضة مصر، فى التقارب مع العراق . ففى منتصف مارس التقى الرئيسان القدسى وقاسم فى بلدة الرطبة على الحدود السورية العراقية، وتضمنت بياناتهما الصادرة فى ١٦ مارس ١٩٦٢، التوصل إلى التنسيق السياسى والعسكرى بين البلدين.

لم تنجح توجهات الحكم السورى الجديد الداخلية والخارجية فى تحقيق الاستقرار للبلاد، كما ألقت مصر بثقلها لمضاعفة الوضع. وشنت أجهزة دعايتها هجوما مكثفا ضد حكام دمشق الرجعيين، والانفصاليين، والخونة.

وكما كان الحال على عهد الشيشكلى، أراد الضباط فى البداية أن يعملوا من خلف الكواليس، فكبحوا طموحاتهم الشخصية، وداروا آراءهم السياسية خوفا من مضاعفة الشقاق. وفى اليوم التالى للانفصال، تولى رئاسة الأركان أحد الضباط الذين لم يكن لم نشاط سياسى بارز، هو اللواء عبد الكريم زهر الدين، الذى كان مديرا للإمداد والتموين بسوريا على عهد الوحدة. وكان تعيينه محاولة لتهدئة مخاوف الدروز، الذين كانوا غير راضين عن اختيار الكزبرى رئيسا للوزارة، وهو الذى سبق له العمل مع الشيشكلى.. عدوهم اللدود.

على أن الجيش لم يستطع أن يظل طويلا بمنأى عن السياسة ولو حفاظا على المظهر. فلم تمض ستة أشهر على الانفصال حتى قام الضباط بانقلاب جديد، لتبدأ مرحلة جديدة من الديكتاتورية العسكرية.

ففى ٢٨ مارس ١٩٦٢، أعلن القائد العام للقوات المسلحة توليه زمام الأمور. وحل البرلمان، وعزلت الحكومة، وفرضت الأحكام العرفية . واستقال الرئيس . وألقى القبض على أكثر من مئة من كبار المسئولين، بمافيهم رئيس الوزراء والوزراء، باستثناء واحد.

قام بالانقلاب نفس مجموعة الضباط التى حققت الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١: النحلاوى، دهمان، عصاصة، عبد ربه، الهندى[٢٢]. ولتأكيد الاستمرارية، صدر البيان الأول يحمل رقم ١٩* كاستمرار للبيان رقم ١٨، وهو آخر بيان أصدره الانفصاليون فى أواخر

* كان البيان الأول لهذا الانقلاب يحمل رقم ٢٦. انظر: محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ص ٥٨٩ .

سبتمبر. وكان الوحيد من قادة انقلاب الانفصال الذى لم يطلب إليه الاشتراك فى هذا الانقلاب، هو حيدر الكزبرى الممثل البارز للمصالح الرأسمالية وللتقارب مع الأردن والسعودية. وقد ألقى القبض عليه فى ٢٩ مارس. وشنت بيانات الحكام الجدد حملتها على الرأسماليين والمضاربين والانفصاليين.

لقد كانت القيادة العامة فى دمشق تتشدق كثيرا بشعارات الاشتراكية والوحدة، دون نية حقيقية لوضعها موضع التنفيذ. ولكن كان هناك أعداد من الضباط فى مناطق أخرى، خاصة فى الشمال، يتطلعون إلى عودة الوحدة. وعندما أدركوا نية دمشق الحقيقية أصابتهم الدهشة واليأس. وكان على رأس هؤلاء المنشقين العقيد جاسم علوان قائد قطاع حلب. وفى ٣١ مارس تمردت حلب على دمشق. وقام علوان باستدعاء بعض الضباط الذين أحيلوا إلى المعاش بعد الانفصال وأعادهم إلى الخدمة العاملة. ومرة أخرى ارتفع علم الجمهورية العربية المتحدة على قلعة حلب، وعلى مدى الأيام الثلاثة الأولى من ابريل عاد البث من «إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من حلب» باسم «حركة الضباط الأحرار».

وانقسمت قوات حمص. وتبادل الفرقاء إطلاق النار، الذى لم يتوقف إلا بعد دخول قوات تدمر، الموالية لدمشق، المدينة. وفى صباح ٢ أبريل اندلعت الاضطرابات أيضا فى العاصمة. وتظاهر الطلبة الوحدويون وهم يحملون أعلام الجمهورية العربية المتحدة وصور ناصر. وأطلق الجيش النار عليهم، فسقط بعضهم، وأعيد فرض حظر التجوال. وفى تلك الأثناء، كانت حرب البيانات مستمرة بين حلب ودمشق، بل وتصاعدت حدتها، وطلبت حلب العون من مصر، وأصبح الوضع يهدد بنشوب حرب أهلية شاملة. وفى صباح ٣ أبريل حلقت طائرات دمشق فى سماء حلب. وهنا وصلت الأمور إلى نقطة التحول. فخوفا من خطر الحرب الأهلية تراجع عدد من ضباط حلب عن موقفهم، إذ إن قادة وحدات الجيش بالمدينة لم يكونوا على استعداد للسير وراء علوان حتى النهاية، فى وقت لم يكن المتطرفون الذين عادوا توا إلى الخدمة، قادرين فيه على تولى القيادة. وعند الظهر بدأت المفاوضات بين حلب ودمشق تحت ضغط المعتدلين، وبدأ المتطرفون يخلعون ثيابهم العسكرية. وفى السادسة مساء تم التوصل إلى حل وسط، وأمكن لدمشق أن تعلن عودة الأوضاع الطبيعية إلى حلب، وعودة الأمن إلى البلاد.

كان الحل الوسط هو التعهد المتبادل بتنفيذ «اتفاق حمص». ففى ظل الخطر الذى يهدد وحدة الجيش، ـ"د اجتماع فى حمص فى أول أبريل حضره قادة الفرقاء المتنافسين من الضباط ورئيس الجمهورية وعدد من رؤساء الوزارة السابقين، وذلك لايجاد مخرج للأزمة. وقرر المجتمعون إبعاد المتطرفين من كلا الجانبين، سواء من المعادين لمصر أو من جماعة الوحدة، من الجيش. على أن تتشكل حكومة مدنية مرة أخرى، لن تكون مسئولة أمام الجمعية التأسيسية، التى لن تدعى إلى الانعقاد. وبتعبير آخر، فإن الجيش لن يتخلى عن مواقعه

القيادية والإشرافية. ويكون مجلس الوزراء بمثابة حكومة من الخبراء. وقد خيمت روح تلك المقررات على الأيام والأسابيع التالية.

وفى صبح ٣ أبريل غادر البلاد متوجها إلى سويسرا سبعة من الضباط، هم قادة انقلاب سبتمبر ومارس: العميد دهمان، والعميد عبد ربه، والعقداء النحلاوى والهندى ورفاعى والعسلى والحاج على (٢٣) . وكان هؤلاء الضباط يشغلون لأيام مضت، عددا من المناصب المهمة : قيادة منطقة دمشق العسكرية، رئاسة عمليات القيادة العامة، وغيرها. أما الآن فقد أصبحوا مدنيين يعيشون فى المنفى على أمل وظيفة بالخارجية أو العودة إلى الجيش، وساحة السياسة الداخلية.

وكان على علوان أيضا أن يرحل فى تلك الظهيرة. لكنه لم يتوجه إلى سويسرا، وإنما اختفى. وقام قبل اختفائه بتسليم قيادة حلب إلى العقيد لؤى الأتاسى، قائد منطقة دير الزور، والذى ظل حتى تلك اللحظة ملتزما الحياد بين جماعات الضباط المتنافسة. وسيصبح هذا الضابط، خلال العام التإلى، من أبرز الشخصيات السياسية من الضباط فى سوريا.

وفى ٤ ابريل، أدخل زهر الدين، الذى ظل قائدا عاما، بعض التعديلات على القيادة العليا للجيش. فقد أصدر أمرا بترقية العميد نامق كمال، الذى كان يدرس بالاتحاد السوفيتى منذ أواخر عهد الوحدة، إلى رتبة اللواء وعينه رئيسا للأركان. وفى ١٣ إبريل عاد الرئيس القدسى إلى مقر عمله، وبعد ذلك بثلاثة أيام، أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية. وقد أطلق زهر الدين، الذى احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع، على تلك الحكومة «حكومة الفنيين». وجاء بشير العظم، رئيس الوزراء، وعدد آخر من الوزراء، من كلية الطب بجامعة دمشق(٢٤). ويحدد بيان أذيع يوم ٢ أبريل السياسة السورية خلال حكم زهر الدين.. «تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية السورية أنها تسعى إلى الوحدة العربية مع كافة الدول العربية المتحررة وعلى رأسها مصر، بشرط أن تقوم هذه الوحدة على أسس سليمة تضمن للبلاد كيانها وكرامتها وذلك بتحاشى أخطاء الماضى، على أن تطرح هذه الوحدة للاستفتاء العام»(٢٥) وبمعنى آخر، فإنهم يتشدقون بالوحدة العربية ويخطرون مصر بذلك باعتبارها زعيمة العالم العربى، لكنهم يعارضون الوحدة فعليا، وخاصة مع مصر. وبالطبع، لم يجر أى استفتاء. وكانت الحكومة، فى كافة المسائل الاجتماعية والداخلية، تتحدث كثيرا ولاتفعل شيئا. فقانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٨، أعيد العمل به، ولكن بعد تعديله بما يتمشى ومصلحة الملاك(٢٦). وتكررت البيانات والتصريحات حول تأميم «الشركة الخماسية»، أكبر مشروع رأس مإلى صناعى فى البلاد، وظل الأمر فى حدود البيانات. وفى سبتمبر ١٩٦٢، أصبح خالد العظم «المليونير الأحمر» رئيسا للوزراء وأخذت العلاقات مع الإتحاد السوفيتى تتوثق، بقدر تدهورها مع مصر. وعلى مدار السنة تتابعت الإضرابات والمظاهرات والاستقالات وطرد

الوزراء والاعتقالات ثم الإفراج. وتصاعدت نشاطات المتطرفين من كل اتجاه.. الإخوان المسلمون.. الشيوعيون.. الوحدويون.. أتباع ناصر.. أعداء ناصر من البعثيين بزعامة أكرم الحورانى. ولم تضيّع الدعاية المصرية الفرصة لتشن هجومها على النظام الانفصالى الرجعى. بل إن مصر استخدمت ماهو أكثر من الدعاية لإثارة المتاعب.

وفى أوائل ١٩٦٣، وفى ظل هذا الصراع المحتدم، حاول بعض الضباط مرة أخرى القيام بانقلاب مصغر. ففى أول يناير رقى زهر الدين نفسه إلى رتبة الفريق. وفى نفس الوقت أعدت القيادة العامة حركة ترقيات وانتقالات وإحالة للضباط. وكان ضمن المحالين إلى المعاش النحلاوى وأصدقاؤه الذين سبق نفيهم معه فى أبريل وظلوا على ولائهم له، وكان مقدرا أن يعينوا بالخارجية.

وعندما علم النحلاوى بإحالته عاد من منفاه إلى دمشق فى ٩ يناير، بصحبة ثلاثة من أصدقائه. وكانت عودتهم بمثابة إشارة قام على أثرها أحد الرواد وثلاثة من النقباء وعدد آخر من صغار الضباط الذين يخدمون باللواء ٧٠ واللواء ٧٢ بقطنة بالقرب من دمشق برفع عدد من المطالب من بينها إعادة النحلاوى ورفاقه إلى خدمة الجيش، وعزل زهر الدين وإصدار قرار بمنع خالد بكداش الزعيم الشيوعى من العودة إلى سوريا. فأعلنت القيادة العسكرية بدمشق حالة الاستعداد بين الوحدات الموالية. وتصادف، فى ذلك الوقت، خروج مظاهرات من تلاميذ المدارس الثانوية بدرعا وطلبة جامعة دمشق، إما بإيعاز من الإخوان المسلمين أو الوحدويين. ولم تكن السلطات تعلم ما إذا كانت هذه المظاهرات على علاقة بتمرد الضباط أم لا. وقد شهدت منطقة «ضنمين» أحداث شغب جرح خلالها أكثر من عشرين شخصا. وفى مساء ١٣ يناير أغلقت الحدود مع كل من لبنان والأردن خوفا من وقوع تدخل خارجى. وفي المساء نفسه دعى ممثلو المتمردين إلى الاجتماع بالرئيس. وقد مثل القيادة العامة أكرم الحورانى وعصام العطار الذى يتزعم الإخوان المسلمين، واستمر الاجتماع حتى الفجر. وفى النهاية اقتنع رجال النحلاوي بأن مطالبهم غير قابلة للتنفيذ. وبحلول ظهر ١٤ يناير كانت الاضطرابات قد هدأت. وكان على النحلاوى ورجاله أن يغادروا البلاد، كما فعلوا فى أبريل. وعُين أربعة منهم مستشارين بسفارات سوريا بالخارج.. النحلاوى ببون، والهندى ببراغ، والرفاعى بلندن، وفخرى عمر ببرن. كما ألقى القبض على ٢٤ من الضباط العاملين ممن أيدوهم[٢٧].

ومرة أخرى يستعيد زهر الدين والقدسى سيطرتيهما، بعد أن كانا يسعيان إلى حل وسط مع المتطرفين من مؤيدى ناصر وأعدائه على السواء. وقبل مرور شهر على ذلك، وفى ٨ فبراير ١٩٦٣، قام عارف والبعث بانقلابهم فى العراق، ليطير قاسم فى صحة ناصر. وكان هذا هو المدخل للانقلاب العسكرى البعثى فى سوريا، فى ٨ مارس.

وبين عشية وضحاها انقلبت العراق من مصدر قلق لمصر، إلى حليف لها. ووجدت سوريا

نفسها فى عزلة، بينما تجددت الآمال أمام عناصر المعارضة الوحدوية. كما أدى تراخى الحكم إلى تعميق الخلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، وفى داخل قيادة الجيش. وقد ثار الخلاف بين القدسى والعظم حول الدعوة إلى عقد الجمعية التأسيسية التى سبق للجيش حلها فى مارس من العام الماضى. كما وقع الانقسام بين قادة الجيش حول نقل عدد من الضباط إلى مواقع جديدة. (٢٨)

وكان العميد زياد الحريرى أحد هؤلاء المرشحين للنقل. وكان مقررا تعيينه كملحق عسكرى ببغداد بدلا من منصبه كـ «قائد للجبهة».. أى قائد الجيش المرابط على الحدود مع إسرائيل، حيث الجزء الأكبر من القوات السورية، ولما رفض أوامر النقل اعتبر متمردا. والحريرى من مواليد حماه، وصهر أكرم الحورانى(٢٩)، وكان قريبا من البعث وإن لم يكن منظما بالحزب، ويحركه بالأساس طموحه الشخصى وليس له آراء سياسية واضحة. وبعد خلافه مع القيادة العامة بدمشق، أصبح على رأس المخططين والمنفذين لانقلاب مارس. وأهم زملائه هو راشد قطينى، الذى لم يكن حزبيا أيضا. وكان قطينى يعمل كملحق عسكرى بالأردن حتى جاءت حركة تنقلات مارس ليتولى رئاسة مخابرات القيادة العامة(٣٠)

ويعتبر العميد محمد الصوفى، قائد قوات حمص، وأحدا آخر من أهم قادة الانقلاب. لقد تحدد يوم ٧ مارس موعدا مبدئيا للانقلاب. لكن قطينى والصوفى انسحبا فى اللحظة الأخيرة خشية أن تكون الحكومة قد علمت بالخطة مما تنعدم معه أية إمكانية لنجاح الانقلاب. وهنا قرر الحريرى– على مسئوليته – تأجيل التنفيذ يوما واحد، فعاد قطينى وانضم إليه. وقد أبلغوا عددا آخر من الضباط وبعض قيادات البعث بخطتهم(٣١).

وفى فجر ٨ مارس ١٩٦٣، تقدمت قوات التمرد صوب العاصمة من ثلاثة اتجاهات. وكانت أقوى المجموعات تلك التى جاءت من «الجبهة» بمدرعاتها الثقيلة ومدفعيتها المضادة للطائرات، وكان يقودها العميد توفيق الشوا. وكانت لهذه القوات أهمية خاصة بسبب التخوف من احتمال تدخل القوات الجوية بقيادة العميد عصاصة الذى كان معارضا لذلك التمرد بقوة. وفى الرابعة من بعد الظهر، وصلت هذه المجموعة إلى دمشق حيث كان الحريرى وقطينى فى انتظارها. وبعد تراشق قصير بالنيران، تم الاستيلاء على قيادة الجيش، وسرعان ماسقطت بقية النقاط الاستراتيجية بالعاصمة بأيدى المتمردين.. وهو النظام الروتينى الذى اتبعته الانقلابات العسكرية التى شهدتها دمشق. وانضم للمتمردين كل من العميد جميل فياض قائد منطقة دمشق، والمقدم عثمان الجيرودى قائد البوليس الحربى الذى اعتقل القادة والوزراء المخلوعين من منازلهم. أما خالد العظم، فقد تعلم من خبرته السابقة– عندما قبض عليه ليلة انقلاب الزعيم فى ١٩٤٩ عندما كان رئيسا للوزارة – ولجأ إلى السفارة التركية القريبة من منزله. وفشلت جهود عصاصة لإرسال القوات الجوية لقمع الانقلاب، فقد تمرد ضباط الصف

بقاعدة الضمير على قائدهم العقيد هيثم مهايني، ومنعوا طائرات الميج من الاقلاع. وفى السادسة والنصف عقد المجلس الثورى الجديد أول اجتماع له، وفى السادسة وخمس وأربعين دقيقة انيع البيان رقم واحد عن «المجلس القومى للقيادة الثورية».(٣٢) وفور إعلان خبر الانقلاب أعلنت كل من القاهرة وبغداد تأييدهما الحارله.

لقد وضع الانقلاب نهاية لعهد من العزلة والانتكاس. وبدأ بيانه الأول بإعلان بفتح آفاق عريضة: «باسم الله وباسم العروبة..

منذ فجر التاريخ وسوريا تلعب دورها الايجابى فى النضال تحت راية العروبة والوحدة العربية. ولم تعترف سوريا العربية وشعبها على الإطلاق بحدود البلاد ولاتعرف غير حدود الوطن العربى الكبير. وحتى السلام الوطنى لسوريا لايحوى كلمة «سوريا» وإنما يمجد العروبة والنضال البطولى للعرب جميعا». وبعد إدانة الرجعية التى اتخذت من أخطاء الوحدة مع مصر ذريعة لتقوم بـ «كارثة الانفصال» يمضى البيان ليعلن أن الجيش كان يحذر دائما من تلك الأشياء، وأن ضباطه وقادته سعوا مرارا «لرفع صوت الشعب السورى. وفى صباح اليوم، قامت القيادة بحركة ثورية واستولت على الحكم»(٣٣).

ولم يرد ببيان الصباح أى ذكر، لاللبعث أو الاشتراكية. القوة الثورية الفعالة الوحيدة هى الجيش، والشعار الوحيد الذى يفرض نفسه هو الوحدة العربية. وعند الظهر، وبعد أن استكملوا السيطرة على الأوضاع، بدأ الحديث عن البعث وزعمائه وعن الاشتراكية. وفى الحال، بدأ الجدال حول من الذى كان له شرف القيام بالثورة ونجاحها. ففى ١٤ مارس، أعلن قطينى فى القاهرة أن الجيش وحده هو الذى أعد خطة الثورة وهو الذى قام بتنفيذها» ولم يكن هناك فيما بينها (كان يتحدث عن فئات عسكرية قومية) وبين أية جهة مدنية أى اتصال»(٣٤) من ناحية أخرى، أعلن ميشيل عفلق، فى حديث مع مراسل لوموند، أنه قام بدور فى الإعداد لثورات فبراير ومارس فى العراق وسوريا وأن «حزب البعث هو الذى نظم الانقلابين»(٣٥). وهذه الروايات المتناقضة مشكوك فى مصداقيتها ولاتمثل شهادة تاريخية. وفى مثل هذه المجادلات، فإن النية لاتتجه لبناء المستقبل بقدر ماتنصب شهداء للماضى. وعفلق لم ينكر دور الجيش كمنفذ للانقلاب، لكنه أراد أن يظهره بمظهر المنفذ لتوجيهات الحزب.

وإذا ما استبعدنا الضباط الوحدويين والمجموعات غير المنتمية والبعث، فقد كانت هناك عناصر أخرى، وكلها تطالب بإعادة الوحدة بغير شروط. كانت هناك «حركة الوحدويين الاشتراكيين» و«حركة القوميين العرب» و«الجبهة العربية المتحدة»(٣٦) لكن البعث كان يريد وحدة يكون فيها هو القوة المسيطرة فى سوريا، مع إقامة علاقات وثيقة مع العراق كقوة توازن القوة المصرية العظمى وشخصية ناصر. لكن الأمور سارت بشكل معقد، فقد انقسم البعث على نفسه، واستبعدت مجموعة الحورانى باعتبارهم من الانفصاليين، ثم القى القبض على

أكرم الحورانى نفسه يوم الانقلاب. وهذا ما جعل عفلق يظهر بصورة المتحدث باسم الحزب. وبعد ذلك انقسمت كل من مجموعتى الحزب إلى قسمين: قسم مدنى وقسم عسكرى.

وفى ظهيرة يوم ٨ مارس أعلن عن تشكيل «المجلس القومى لقيادة الثورة» كأعلى سلطة فى الدولة، وتشكلت وزارة جديدة فى اليوم التالى. وكان المجلس يتكون من ١٧ عضوا. ولم يعلن سوى عن أسماء ١٢ من أعضائه بينهم خمسة من المدنيين. وكان محمد عمران، الذى أصبح برتبة العقيد، هو البعثى الوحيد بين الضباط.[٣٧] وتشكلت الحكومة من ٢٠ وزيرا، نصفهم من البعث، بما فيهم رئيس الوزارة .. صلاح البيطار. ولم تضم الوزارة سوى اثنين من الضباط، وإن شغلوا منصبين رئيسيين.. المقدم سامى الجندى الذى رقى إلى عميد وتولى وزارة الدفاع، والعقيد أمين الحافظ، الذى استدعى من الأرجنتين حيث يعمل كملحق عسكرى ليتولى وزارة الداخلية بعد ترقيته إلى رتبة العميد، وهو من قدامى البعثيين.

وعيّن الأتاسى قائدا أعلى للجيش، ثم رئيسا للمجلس الثورى بعد ذلك بأيام. وكان في مركز القوة بفضل رعايته لاتفاق حمص، ونجاحه فى قمع تمرد علوان فى أبريل ١٩٦٢ بحلب. لكن زهر الدين لم يتركه فى قيادة حلب طويلا لأنه كان معتبرا من الوحدويين، ولذا فقد أرسله إلى الولايات المتحدة كملحق عسكرى. وفى يناير ١٩٦٣ استدعى للإدلاء بشهادته أمام محكمة متمردى حلب. ولما لم ترض شهادته قادة البلاد، اعتقل بسجن المزة. وأفرج عنه فى صباح ٨ مارس، ورقى ثلاث رتب مرة واحدة.. من عقيد إلى فريق. كان شابا - ٣٦ عاما، وهو نفس سن ناصر عندما أطاح بنجيب- ومقبولا من أطراف كثيرة داخل وخارج سوريا، فأسرة الأتاسى تعد نموذجا طيبا للتقاليد القومية السورية. كما كانت له علاقات حميمة بمصر، فزوجته من مواليد القاهرة، وهى ابنة أحد تجار حمص الأثرياء من أقارب أسرة الأتاسى، كان يعيش بالقاهرة فى أوائل العشرينيات وسبق للؤى نفسه أن عمل بمصر كمساعد للملحق العسكرى السورى قبل الوحدة، وأكمل دورة ضباط الأركان هناك. وفى عهد الوحدة كان قائدا لأحد الألوية القريبة من الأسكندرية. وكان قد توجه قبل ذلك إلى فرنسا للدراسة، وفى ١٩٦٢ كان بالاتحاد السوفيتى. وهناك اثنان من أخوته يقيمان بالولايات المتحدة، ويدرس أحدهما الهندسة.[٣٨]

وأصبح الحريرى رئيسا للأركان، والقطينى نائبا له. وكان من الطبيعى أيضا أن يُرقى الاثنان.

وكما فى العراق، رفع النظام الجديد الشعار الثلاثى: وحدة، حرية، اشتراكية. ولم يأت تقديم «الوحدة» اعتباطا. فعودة الوحدة مع مصر- إضافة إلى العراق هذه المرة - بات وشيكا. وخلال أقل من أسبوع التقت وفود البلدان الثلاث بالقاهرة برئاسة ناصر، فى ١٤ مارس، لمناقشة الوحدة. لكن صعابا كثيرة صادفتهم، ودامت المحادثات لمدة شهر. وفى ١٧ أبريل

صدر بيان ثلاثى. وعلى الرغم من أن البيان أعلن عن قيام وحدة فيدرالية تتم على مراحل، الاأنه استقبل بحماس بالغ بامتداد العالم العربى، وخاصة فى سوريا والعراق. لكن شيئا من تلك الآمال لم يتحقق، وكانت سوريا - التى كانت دائما أكثر الأطراف مبادرة وسعيا من أجل الوحدة- هذه المرة هى التى قامت بتفجير الخلاف مع مصر فى صيف العام نفسه، ثم مع العراق فى الشتاء. فقد كانت الشكوك المتبادلة بين ناصر وقادة البعث السورى أقوى من استعداد الطرفين للعمل من أجل الوحدة. واندلع الصراع بين مصر وسوريا، وفيما بين فصائل الجيش السورى، الذى عاد مرة أخرى ساحة رئيسية لذلك الصراع.

كان الانفجار قد بدأ بالفعل، للمرة الأولى، قبل نهاية أبريل. ففى حلب، المعقل التقليدى للوحدويين من مؤيدى ناصر، ساد شعور بخيبة الأمل بسبب عدم الاتفاق على إنجاز وحدة فورية. وحاولوا دفع الأمور، فأعلن قادة الجيش هناك التمرد. واستطاعت القيادة فى دمشق أن تفوت عليهم الفرصة من البداية. لكن عددا من ضباط البعث لم يعجبهم ذلك، وفى ٢٧ أبريل تحركت كتيبتان من اللواء ٧٢ المدرع بمنطقة الكسوة- الذى يتولى قيادته البعثيون - نحو دمشق للمطالبة بطرد ٢٧ من الضباط الناصريين. وبعد مفاوضات تم التوصل إلى اتفاق تعود بمقتضاه القوات إلى مواقعها على أن تنفذ مطالب الطرد.. وهو ماحدث بالفعل. وكان من بين المسرحين اللواء طيار نور الله الحاج إبراهيم، والفريق محمد الصوفى وزير الدفاع، واللواء قطينى نائب رئيس الأركان(٣٩).

منذ انقلاب الشيشكلى وعلى مدى تسعة أعوام، مرت على البعث أوقات كان قريبا فيها من حكم البلاد. أما الآن، وللمرة الأولى فى صراعه من أجل السيطرة على الجيش - مركز السلطة فى البلاد - يحقق الحزب نصرا واضحا، ويعقد العزم على تثبيته وتوطين نفوذه. وكانت العقبة الأولى التى تواجههم هو زياد الحريرى، الضابط الطموح الذى تلتف حوله العناصر غير البعثية. وهو قائد انقلاب ٨ مارس. كان الحريرى فى ذلك الوقت رئيسا للأركان، ثم أضيف إليه منصب وزير الدفاع فى الحكومة التى تشكلت فى ١٣ مايو. وقد بدأ الخلاف فى الظهور بعد رفضه لأثنين من مطالب البعثيين: إدخال تعديل على قانون الإصلاح الزراعى الذى يخفض من حجم الملكية المقررة بقانون سنة ١٩٥٨، وعزل عدد من الضباط والموظفين وتعيين غيرهم. وفى ٢٠ يونيو سافر الحريرى- فى زيارة ودية إلى الجزائر، فانتهز البعثيون فرصة غيابه، وقام المجلس الثورى بإصدار قانون جديد للإصلاح الزراعى. كما قدم إلى المحاكمة ٢٧ من ضباط البوليس و١٣ من ضباط الجيش. وصدر قرار بتعيين الحريرى. اللواء، ورئيس الأركان، ووزير الدفاع - ملحقا عسكريا بالولايات المتحدة، وصدرت إليه التعليمات بمغادرة الجزائر فورا والتوجه إلى عمله الجديد عبر باريس. رفض الضباط المعزولون الانصياع لقرارات الفصل، وفى مساء ٢٥ يونيو عاد الحريرى فجأة من الجزائر إلى دمشق مع رئيس الوزراء وبقية

أعضاء الوفد. وعلى مدى تلك الليلة واليومين التاليين عقد المجلس الثورى سلسلة من الاجتماعات حضرها الحريرى. وبدأ قادة البعث من المدنيين والعسكريين يتحدثون عن المؤامرة التى انكشفت، وفى حديث مع مراسل مجلة «الحياة» صرح وزير الإعلام بأنه «تم تسريح ٨٠٠ من ضباط الجيش وتعيين ٩٠٠ بدلا منهم».[٤١] وازدادت حدة التوتر بين الطرفين وبدأ كل جانب يتحرش بالآخر، ووقعت الاشتباكات بينهم. وحاول المبعوثون من البعث العراقى والجيش التوسط للحيلولة دون قيام حرب أهلية. وحاولوا اقناع زعماء البعث السورى بالاستجابة لبعض مطالب المطرودين، كما أفهموا الحريرى أن العراق سوف يقف ضده فى حالة نشوب قتال بين الطرفين. وتمكن البعثيون من السيطرة على وحدات الجيش داخل العاصمة وحولها، وكذلك الألوية المدرعة والقوات الجوية. وأجبر الحريرى على الاستسلام. وفى ٧ يوليو وضع تحت التحفظ بمنزله، ثم صدر قرار فى اليوم التالى بنفيه إلى فيينا.

والآن، آن لنجم جديد أن يسطع فى سماء سوريا.. أمين الحافظ. فبعد خروج الحريرى مباشرة، وفي ١٠ يوليو، صدر القرار بترقية الحافظ إلى رتبة اللواء وتعيينه وزيرا للدفاع. وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب الحاكم العسكرى. درس بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٦١، وتولى لفترة قصيرة، بعد الانفصال، رئاسة فرع التدريب بالجيش. وعندما بدأت الخلافات بينه وبين القادة فى ذلك الحين، نقل للعمل ملحقا عسكريا بالاتحاد السوفيتى ثم الأرجنتين، عندما استدعى فى اليوم التالى لانقلاب مارس ١٩٦٣. وكان الحافظ أشد خصوم الحريرى عنفا.. ذلك العنف الممزوج بالقسوة، والذى كان أبرز صفاته. وينتمى الحافظ لأسرة فقيرة من حلب، وهو عضو علنى من أعضاء البعث.

وفى أول يوليو ١٩٦٣، صدر مرسوم بتشكيل «الحرس القومى» السورى، كمنظمة شبه عسكرية لتدعيم حكم البعث. وكان على رأس هذا الحرس المقدم أحمد عبيد الذى سبق الحكم عليه بالمؤبد فى يناير لدوره في تمرد حلب، الذى وقع فى أبريل من العام السابق. كما حاول البعث تحويل الجيش إلى أداة حزبية. وكان هناك اقتراح من البعض بأن يكون القسم بالولاء لمبادىء البعث وزعمائه، ومنذ يوليو ١٩٦٣ أصبح شعار «جيش عقائدى» شعارا رسميا. وهو مايعنى، فى التطبيق، الاستبعاد الكامل للضباط غير البعثيين، ثم الضباط البعثيين الذين يؤيدون جناحا غير الجناح الحاكم.

وأحس الوحدويون أن نهاية أمالهم أصبحت وشيكة. وبذلوا محاولة يائسة أخيرة لتحويل مجرى الأحداث، فحاولوا، فى ١٨ يوليو، القيام بانقلاب فى دمشق. وفى هذه المرة عمل المتمردون فى وضح النهار. ففى العاشرة والنصف صباحا قامت أربع طائرات ميج بالهجوم على مقر القيادة، وبعد ذلك بدقائق قامت بعض وحدات صغيرة من المشاة – ضمت معها الإشارة والبوليس الحربى – بالاستيلاء على القيادة ومحطة الإذاعة المجاورة. فى نفس الوقت

توقف البث الإذاعي بفعل تخريب أحدثه أحد الفنيين العاملين بالمحطة. وتلقى متمردو الجيش الدعم من المدنيين، خاصة الضباط المفصولين، والجنود واللاجئين الفلسطينيين. وكان جاسم علوان يتزعم المتمردين ومعه محمد الجراح وهو لواء من المفصولين، وكان مسئولا عن الأمن في عهد الوحدة. وكان الغرض من التمرد- مثل عصيان حلب في أبريل ١٩٦٢ - هو إعادة الوحدة. وكانوا يتوقعون تدخلا مصريا في حال انتشار حركتهم. وقد حققوا قدرا من النجاح في البداية، لدرجة أن الرائد المسئول عن حراسة مقر القيادة أصدر الأوامر إلى رجاله بالانسحاب. لكن ضباط المقر، وعلى رأسهم أمين الحافظ، حملوا الرشاشات وتصدوا للهجوم. وقاموا في الوقت نفسه، باستدعاء القوات الموالية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية بالعاصمة، وفرضوا حظر التجوال. واستمر القتال في شوارع دمشق حتى الثانية والنصف من بعد الظهر. وقد أدى استخدام الدبابات والمدفعية والطيران إلى وقوع خسائر كبيرة، وتقدر بعض المصادر وعدد القتلى في دمشق مابين ١٧٠-٨٠٠ قتيل[٤٢].

في نفس اليوم، عقدت محكمة خاصة للمتمردين الذين قبض عليهم وصدرت الأحكام بحقهم، وفي ظهيرة اليوم التالي نفذ حكم الإعدام في العقيد هشام شبيب وخمسة من صف الضباط وأربعة من المدنيين. وبعد ذلك بساعتين أعدم اثنان من ضباط الصف، بوحدات أخرى، رميا بالرصاص. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الانقلابات العسكرية السورية منذ إعدام الزعيم في ١٩٤٩، التي نفذت فيها أحكام الإعدام. وتواصلت المحاكمات والإعدامات- والتي شملت إحدى النساء - ليومين آخرين. كما استمرت مطاردة الهاربين من المتآمرين ومحاكمة المقبوض عليهم، طويلا، لكن دون إعدامات جديدة. فعندما قبض على علوان والجراح، اللذين سبق الحكم عليهما بالإعدام غيابيا، صدر العفو عنهما في ١٩٦٤ وسمح لهما بالتوجة إلى مصر.

ومرة أخرى يتحقق النصر للحافظ. وقد ترتب على انتصاره هذا خطوتان منطقيتان. ففي ٢٢ يوليو، عشية العيد القومي لمصر، أعلن ناصر إلغاء الوحدة الثلاثية. وفي اليوم نفسه، قدم لؤي الأتاسي استقالته من رئاسة المجلس الثوري واعتكف بمنزله. وفي ٢٧ يوليو، قبلت استقالته ليصبح الحافظ رئيسا للمجلس الثوري - وديكتاتورا لسوريا - على مدى سنتين ونصف السنة.

وانهزم أعداء البعث في سوريا. لكن البلاد لم تنعم بالاستقرار. فقد تواصلت حملات الدعاية والتخريب المصرية، وبلغ التشهير المتبادل بين القاهرة ودمشق ذروته. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢١ نوفمبر ١٩٦٣، يصرح الحافظ: «إننا نتساءل هل القيادة في القاهرة على علم بما تقوم به أجهزة دعايتها أم لا؟ إذا كانت تعلم فتلك مصيبة، وإن كانت لاتعلم فالمصيبة أكبر... إذا لم يكفوا عن ذلك فإننا مضطر لأن أعلن أن حذاء أصغر جندي سوري برقبة هؤلاء الجبناء وهي قادرة على سحق رؤوسهم إذا ماتجرأت على طعنه في شرفه وكرامته»[٤٣].

كانت الصراعات الداخلية، وخاصة بين صفوف البعث، أخطر بكثير من النزاع مع مصر. وتراجع الخلاف بين مجموعة عفلق ومجموعة الحورانى إلى مرتبة تالية، بعد أن كف الحورانى عن التشدق بقضية الوحدة مع مصر، ولم يعد يعتبر عضوا بالحزب. أما الصراع داخل الحزب بين جناحيه، المدنى والعسكرى، فقد بلغ أشده.. فعفلق مفكر الحزب، والبيطار رئيس الوزراء .. كل منهما يعتبر نفسه السلطة العليا لتقرير السياسات. والحافظ وزملاؤه من الضباط يعتبرون أنفسهم، وحدهم، أصحاب القوة، ولهم وحدهم سلطة القرار فى المسائل المهمة. وقد شهدت العراق صراعا مشابها بين الضباط وزعماء الحزب، وكان لما حدث فى بغداد فيما بين مارس ونوفمبر ١٩٦٣ أثره على دمشق بصورة كبيرة. لكن صراع نوفمبر فى العراق انتهى بهزيمة كبيرة للبعث على يد الجيش. أما فى سوريا، موطن الحزب ومركزه، فلم يكن ممكنا تحقيق مثل تلك النتيجة الحاسمة. وبينما نجح عارف فى حل الحزب، ظل النظام فى سوريا بعثيا، وبدأت العلاقة بين البلدين منذ نوفمبر ١٩٦٣، تشهد تدهورا متزايدا.

وفى أثناء الأزمة العسكرية للبعث فى العراق، استقال البيطار فى ١٢ نوفمبر. وفى اليوم التالى أصبح الحافظ رئيسا للوزراء، بالإضافة إلى سلطاته الأخرى . وفى ٢٥ إبريل ١٩٦٤، صدر دستور سورى مؤقت جديد[٤٤] ، يضفى شرعية على سلطات «المجلس القومى للقيادة الثورية» ويسند إليه «سلطة التشريع ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية» واختيار رئيسها، وحق تعيين أو عزل الحكومة، المسئولة أمام المجلس. وفى ١٣ مايو عاد البيطار مرة أخرى رئيسا للوزارة. ولم يعد هناك شك، فى ظل الدستور الجديد، فيمن هو السيد، ومن هو مساعده.

لكن الحافظ كان فى حاجة إلى البيطار كممثل لقطاع أوسع من الجماهير. وعلى مدى الشهرين التاليين شهدت البلاد أزمة سياسية واقتصادية خطيرة. إذ قام الرأسماليون السوريون بتهريب أموالهم إلى لبنان، فارتفعت الأسعار واضطرت مشروعات كثيرة إما إلى التوقف عن العمل أو تحجيم نشاطها. وفي الوقت نفسه، وبسبب الأزمة، وكنتيجة لها فى آن، اشتدت حدة النزاع بين مجموعات البعث المختلفة. وفى ظل الحيرة التى سادت البلاد بحثا عن الوسيلة للخروج من الأزمة، ارتفعت بعض الأصوات التى تنادى بضرورة التأميم، بينما تبنت أصوات أخرى ضرورة تشجيع المبادرات الخاصة. وفى أواخر مارس قامت بعض العناصر بمهاجمة مراكز البوليس فى حلب ودمشق منذرة باقتراب العاصفة التى ستجتاح حماه فى ٩ إبريل[٤٥]. والسبب المباشر وراء ذلك غير واضح، ولكن من المحتمل أن يكون وراءها مظاهرة سكان المدينة احتجاجا على حكم لمدة عام صدر ضد أحد الطلاب بمدرسة عثمان حورانى الثانوية. وكان هذا الطالب قد قام بمسح أحد شعارات البعث كتبها المدرس على السبورة[٤٦]. وقد قام الجنود ورجال البوليس بتفريق المظاهرة مستخدمين الأسلحة النارية، حيث سقط عدد من الأشخاص بين قتيل وجريح. لكن الاحتجاج لم يتوقف، بل تصاعد واتخذ أشكالاجديدة[٤٧].

وفى ١٠ إبريل، وكان يوم جمعة، هاجم خطيب مسجد حماه فى خطبته، حزب البعث بشدة. ويبدو أن الإخوان المسلمين كانوا أكثر قوى المعارضة نشاطا. وفى يوم السبت، تجددت المظاهرات ووقعت اشتباكات مع قوات الأمن قتل خلالها طالب واحد، على الأقل. وفى يوم الأحد واصلت حماه الإضراب وأغلقت المحال أبوابها. وتوجه أمين الحافظ بنفسه إلى حماه ليفرج عن الصبى الذى اعتقل يوم الخميس، وليأمر بصرف تعويض لأسرة الصبى الذى قتل يوم السبت. لكن الاشتباكات العنيفة تجددت مرة أخرى يوم الأثنين ١٤ إبريل. وكان من الواضح أن أعيرة نارية أطلقت على الجنود من مسجد السلطان، فسقط عدد من القتلى من بين الجنود، فأطلقت نيران المدافع على المسجد. ومن المؤكد أن عدد القتلى فى حماه زاد، فى ذلك اليوم، على الـ ٦٠ قتيلا. وبعد ذلك بعشرة أيام، وفى رده على سؤال حول حجم الخسائر في حماه أجاب الحافظ أمام المؤتمر الصحفى الذى عقده: «٢٠ من جانبنا، منهم ٥ قتلى، ومن بين المدنيين حوالى ٤٠ أو ٥٠ وربما ٦٠ على الأكثر، إذا لم تكتشف ضحايا جديدة بين الأنقاض»[٤٨].

عند تلك المرحلة أخذت الحركة، التى تحولت إلى عصيان، تنتشر بمدن أخرى.

ففى ٢٤ إبريل شهدت دمشق مظاهرة تأييد للحكومة، ولكن بعد ذلك بيومين أعلن تجار المدينة وأصحاب المتاجر إضرابا عاما احتجاجا على الحكومة. واستمرت هذه الإضرابات والاضطرابات حتى ٣٠ إبريل. وفى حمص وحلب كان التوتر عاليا. وفى دمشق قام الحرس القومى بفتح المتاجر المغلقة بالقوة. وصدر مرسوم يجعل إغلاق المحل من قبل صاحبه «دون سبب قانونى» جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ٢٠ عاما مع الأشغال الشاقة ومصادرة المحل وتأميمه[٤٩].

لقد كانت الانتفاضة السورية خلال إبريل ١٩٦٤، أكبر حركة يقوم بها المدنيون ضد النظام الديكتاتورى. وإذا كان ممكنا لكتيبة واحدة أن تفض مظاهرة تضم عشرات الآلاف، فإن الإضراب سلاح مدنى يمكنه أن يشل قوة الجيش. من هنا كان العنف الشديد فى رد فعل الحافظ تجاه التجار الذين امتنعوا عن البيع. لكن قمع التمرد كان ممكنا بسبب طبيعته الرجعية ومحدوديته الطبقية والطبيعة العامة، غير المحددة، لشعاراته السياسية. فقد نشطت العناصر الاشتراكية والوحدويون والإخوان المسلمون والناصريون وأعداء التأميم، لكن لم يكن يجمعهم برنامج واضح، وظهر النظام بمظهر الحامى لمصالح العمال والمثقفين.

ولقد كانت تلك الصدامات سببا كافيا كى يعيد الحافظ صلاح البيطار إلى رئاسة الوزارة فى مايو، بعد أن أصبح واضحا، فى ظل الدستور الجديد وعلى ضوء توازن القوى الفعلى، الخط الفاصل بين الحاكم الحقيقى والرجل الثانى، كما أسلفنا. وفى نفس الوقت، منح الحافظ نفسه رتبة الفريق. واستمرت الخلافات والصراعات فيما بين البعثيين طوال شهور الصيف.

وفى ٣ أكتوبر، قدم البيطار استقالته مرة أخرى، وفى اليوم التإلى أصبح الحافظ مرة أخرى رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزارة. كان الساعد الأيمن للحافظ منذ توليه الحكم هو محمد عمران.. العلوى والبعثي القديم. وكان قد أبعد عن الجيش فى عهد زهر الدين، وأعيد للخدمة صبيحة انقلاب مارس ١٩٦٣(٥٠). وقد عين عمران بالمجلس الثورى وعضوا بالوفد الذى سافر الي مصر للتباحث بشأن الوحدة، ورقى إلى رتبة المقدم وتولى قيادة اللواء الخامس بحمص(٥١). وفى يونيو ١٩٦٣، صدر قرار بتعيينه قائدا للواء ٧٠ مدرعات، أقوى وحدات الجيش السورى. وصعد سريعا فى سلم الترقى، فلم يأت نوفمبر ١٩٦٣، الاوقد أصبح لواء. وفى يناير ١٩٦٤، عندما سافر الحافظ لحضور مؤتمر القمة العربى، وعندما توجه إلى باريس لإجراء جراحة فى نوفمبر من العام نفسه، كان عمران ينوب عنه. لكن، حتى هذا التحالف لم يدم. وقد ظهر أول خلاف بينهما فى خريف ١٩٦٣. فعمران، الذى كان من مؤيدى أكرم الحورانى فى الماضى، تحول فى ١٩٦٢ إلى أكبر عدو له، وهاهو يقف، فى ١٩٦٤، ضد رغبة الحافظ فى التوصل إلى اتفاق معه. فى الوقت الذى كان ميالا فيه إلى الاتفاق مع الاشتراكيين والناصريين ومنح المدنيين دور أكبر فى إدارة الحزب والدولة. وفى أواخر ١٩٦٤ رفض الحافظ مقترحات عمران، فاضطر الأخير إلى الاستقالة من الحكومة والجيش، وعين سفيرا لسوريا باسبانيا.

أما الرجل الذى حل محل عمران- ولعب دورا فى إسقاطه - فهو صلاح جديد، رئيس الأركان. وهو - مثل عمران - علوى، ورقى - أيضا - من رائد إلى لواء فيما بين مارس ونوفمبر ١٩٦٣. وهو الأخ الأصغر للمقدم غسان جديد زعيم الحزب القومى السورى الذى اغتيل فى ١١٥٥. لكنه، على عكس أخيه، بعثى طويل الباع. حتى فبراير ١٩٦٣، كان لايزال عقيدا بالمعاش، مبعدا عن خدمة الجيش بسبب انتمائه السياسى. وبعد انقلاب مارس عاد إلى الجيش حيث أصبح، فى نوفمبر ١٩٦٣، رئيسا للأركان برتبة اللواء(٥٢). وكان يسانده فى صراعه مع عمران اثنان من الضباط الدروز هما حمد عبيد وسليم حاطوم. وكان قد سبق الحكم على عبيد بالسجن عشر سنوات بسبب اشتراكه فى تمرد حلب في مارس ١٩٦٢(٥٤). وبعد انقلاب مارس ١٩٦٣، أفرج عنه وصعد سريعا فى سلم الترقى حتى أصبح قائدا للحرس القومى ثم قائدا للواء المدرع بقطنة(٥٥). أما حاطوم، فكان فى ٦٤- ١٩٦٥ قائد قوات الصاعقة المكلفة بحراسة المنطقة التى تضم مقر قيادة الجيش ومحطة الإذاعة. فقد علَّم تاريخ الانقلابات السورية أن الاستيلاء على هذه المواقع هو المفتاح للسيطرة على كامل البلاد.

ربما اعتقد عمران أن انتماءهما للعلويين سوف يمنع جديد من إبعاده. لكنه كان مخطئا فى اعتقاده هذا. فصحيح أنهما علويان، لكن كلا منهما كان ينتمى إلى قبيلة مختلفة.. فعمران من الخياطية وقريته الأصلية هى المخرَّم شرقى حمص، أما جديد فهو من قبيلة الحدادية

باللاذقية[٥٦]. علاوة على ذلك، فقد كان عمران يسعى إلى تسوية الخلافات مع مصر وإلى المزيد من مشاركة المدنيين فى توجيه شئون البلاد، وهى نفس توجهات عفلق والبيطار. أما جديد فكان، على العكس من ذلك، يقف موقفا متشددا فى الخلاف مع مصر ويحمل أفكارا اشتراكية جذرية متشددة. وكانت النتيجتان المنطقيتان لهذا الاتجاه هما سعى جديد وزملاؤه فى ١٩٦٥ إلى توثيق العلاقات مع الصين، ثم الوقوف فى وجه نوايا عمران لحل اللجنة العسكرية للحزب الذى كان الهدف منه التخفيف من حدة الطبيعة الديكتاتورية للنظام، وذلك لعلمهم بمحدودية قاعدة التأييد الجماهيرى لسياساتهم. وفى ظل ذلك العداء المتطرف تجاه مصر، وجد جديد فى أكرم الحورانى ورفاقه شركاء له فى الرأى، لكن تشدده فى قضايا التأميم والاشتراكية وانتقاصه من الزعماء المدنيين حالا دون قيام علاقة وثيقة بينه وبين الحورانى.

لقد اعتمد الحافظ فى صعوده، وفى إبعاد لؤى الأتاسى والحريرى وعمران، على الضباط البعثيين من العلويين والدروز. ولكن لأنه مسلم سنى، فإنه لم يكن يرغب فى أن يكون لهاتين الأقليتين نفوذ حقيقى، ومن هنا، بدأ فى ١٩٦٥ فى تقليص نفوذهما. وكان هذا أحد أسباب الصراع الذى نشب بينه وبين جديد فى صيف ١٩٦٥. أما السبب الرئيسى فكان التغير الذى طرأ على توجهات الحافظ السياسية. فأحيانا مايضطر المنتصر إلى تبنى أفكار المهزوم. وهذا ماحدث. فقد أدرك الحافظ أنه لن يتمكن من فك العزلة التامة المفروضة على سوريا فى العالم العربى، وإنهاء الأزمات الداخلية الاباتباع سياسة معتدلة تجاه مصر ووقف عمليات التأميم. وهكذا، بالتكيف مع مقتضيات الحياة استطاع الحافظ أن يحتفظ بالسلطة لأكثر من عامين، وهى أطول مدة قضاها ديكتاتور، باستثناء الشيشكلى.

فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٥، جرى تأميم العديد من المشروعات، معظمها تأميم كامل والجزء الباقى بنسبة تتراوح مابين ٧٥-٩٥٪ من رأس المال. وكان استياء صغار رجال الأعمال والحرفيين من هذا الإجراء لايقل عن غضب كبار الرأسماليين.. قلة محدودة فقط رأت فيه مصلحة لنفسها أو للاقتصاد القومى. وبالإضافة إلى المشروعات التى تضم عدة مئات من العمال، قامت الحكومة بتأميم عدد من الورش الصغيرة (كان أحد المشروعات المؤممة، مصنع للصابون يعمل به ثلاثة من العمال). ولم ينتج عن ذلك سوى المزيد من البيروقراطية وتعقيد الروتين الحكومى. وفى أوائل يوليو أعيدت ٢٧ من شركات الأدوية إلى أصحابها، ومنذ ذلك الحين أصبحت الاشتراكية هدفا بعيد المدى ولم تعد سياسة آنية. وفى المناطق الزراعية انتهجت الحكومة سياسة أكثر اعتدالاوثباتا، فقد استمر الإصلاح الزراعى بخطى وئيدة، ولكن بنجاح.

كذلك، كان على الحافظ أن ينتهج خطا مغايرا لأفكار جديد فى السياسة الخارجية، خاصة فيما يتصل بالعلاقات العربية والصراع العربى الإسرائيلى. فمنذ عهد الوحدة وقادة البعث

يتهمون الزعماء العرب الآخرين بالتخاذل أمام إسرائيل، ويطالبون بحرب فورية معها. وكان القادة العرب بزعامة ناصر قد توصلوا، على مدى ثلاثة مؤتمرات للقمة، إلى موقف موحد وأكثر واقعية. فالمصريون المتورطون في حرب اليمن والعراقيون المنغمسون فى حرب ضد الأكراد لم يكونوا ليسمحوا لسوريا، فى ١٩٦٥، أن تجرهم إلى حرب لامعنى لها. ولما لم يتمكن من أن يقرن دعايته المتطرفة ضد إسرائيل بالعمل، إضطر الحافظ إلى التخفيف من نبرته.

كانت الخلافات قائمة بالفعل بين جديد والحافظ منذ مايو(٥٧)، وقد أخذت تتردى منذ ذلك الحين. وفى بداية سبتمبر أبعد جديد عن رئاسة الأركان. فأخذ يثبت أقدامه فى منصبه كأمين للقيادة القطرية لحزب البعث، التى كانت - على عكس القيادة القومية- معقلا للمتطرفين. وفى ديسمبر ١٩٦٥، اتسع نطاق الخلاف بينهما. وكان السبب فى ذلك هو محاولة المقدم مصطفى طلاس قائد منطقة حمص وأحد رجال جديد إبعاد عدد من الضباط الموالين للحافظ(٥٨). وانتهز الحافظ تلك الفرصة لإبعاد طلاس، وفى خلال أيام قليلة عاد عمران إلى سوريا، وقامت القيادة القومية للبعث بحل القيادة القطرية، وأجبرت حكومة زعين على الاستقالة، وفى ٢ يناير ١٩٦٦ تشكلت حكومة جديدة برئاسة البيطار. وكانت حكومة مدنية فى الأساس. فلم يدخلها سوى اثنين من الضباط من بين ٢٦ وزيرا وهو أكبر عدد من الوزراء تشهده الحكومات السورية، وهى أقل نسبة ضباط مقارنة بالوزارات السابقة. على أن هذين الإثنين كانا الأقوى داخل مجلس الوزراء .. محمد عمران وزير الدفاع، واللواء ممدوح جابر - الذى شغل فى وزارات سابقة منصب وزير الدفاع، والأشغال العامة- كوزير لشئون رئاسة الوزراء. وقد جاءت وزارة البيطار كنتيجة لانتصار مجموعة من الضباط على مجموعة أخرى. وهكذا استطاع البيطار أن يستفيد من الصراع بين الساسة من الضباط، كما كان تزايد المعارضة العامة للمغامرات السياسية للضباط فرصة للحافظ كى يتخلص من الجناح المعارض له.

استمرت وزارة البيطار - عمران أقل من شهرين. ففى ٢٣ فبراير ١٩٦٦ قامت مجموعة جديدة بانقلاب أطاح بالرئيس الحافظ والوزارة.

كان نظام البعث العسكرى فى سوريا يتبنى منذ ١٩٦٣ شعار «جيش عقائدى». وقد وضع ذلك الشعار بالفعل موضع التنفيذ. فقد أصبح الضباط البعثيون يسيطرون على جميع المواقع القيادية. وقد أدت عمليات التسييس الزائدة إلى بروز ظاهرتين جديدتين: التحاق غالبية الضباط المسيسين بالجناح المتطرف، وتزايد أعداد وأهمية مجموعات الضباط المنتمية للأقليات، وخاصة العلويين والدروز وبعض اليزيديين. فعلى مستوى العضوية المدنية للحزب، كان المسلمون السنة المؤيدون للجناح المعتدل، يمثلون الأغلبية فى وقت يشكلون فيه أقلية فى أوساط الساسة من الضباط.

وكانت القيادة المتطرفة هى التى تحكم سوريا فى ١٩٦٥، وهذه القيادة تتبع القيادة القومية، نظريا. وفى ديسمبر ١٩٦٥، انتصر الجناح المعتدل على المتطرفين، وحل الحافظ وزارة زعين، وعاد عفلق وعمران إلى القيادة السياسية، وفى يناير ١٩٦٦ تشكلت حكومة البيطار، كما أسلفنا. وكانت الخطوة الحتمية والمنطقية التالية هى التخلص من مجموعة الضباط الموالين لصلاح جديد من الجيش. وعلى أية حال، فقد كان الموقع القوى لضباط الأقليات، ولفترة طويلة، شوكة فى ظهر الحافظ،، السنى. وهكذا أعد الحافظ، فى الأسبوع الثالث من فبراير، أمرا بطرد ٣٠ ضابطا من رجال جديد من الجيش(٥٩). وكما هى العادة فى الانقلابات العسكرية، أدرك الضباط المرشحون للطرد أنه ليس لديهم مايفقدونه، فقرروا العمل.

وتعتبر المحاضرة التى ألقاها ميشيل عفلق فى ١٨ فبراير، بأحد المقار الفرعية للحزب بدمشق، صياغة أيديولوجية وسياسية قوية للخلاف. وقد نشر النص الكامل للمحاضرة بمجلة «الحياة» البيروتية فى ٢٥ فبراير. وكانت بمثابة إعلان للحرب على مجموعة صلاح جديد، وأكـدت علـى أن رجـال الحافظ لم يسعوا مطلقا لإيجاد تسوية. واتهم عفلق الجناح المناوىء بـ «تكريس العزلة الاقليمية».. وأن القيادة القومية وحدها هى «القيادة الحقيقية للحزب، لأن البعث حزب وحدوى، والقيادة القومية تضع نصب عينيها تغليب مصالح الأمة العربية، بينما يسعى القادة الآخرون إلى تكريس المصالح الاقليمية». واتهم خصومه بأنهم «مصابون بعقم أيديولوجى» وأنهم «لم يتلقوا أى قدر من التربية». وفى تعليقه على توجههم نحو الشيوعية والماركسية، أكد عفلق على التناقض المبدئى بين فكر البعث والماركسية، التى لاتقدم «حلولا لمشاكلنا القومية. والشيوعيون المحليون بعيدون عن القومية، بل يعارضونها، ويعزلون أنفسهم عن الوحدة العربية». علاوة على ذلك، فإن الماركسية مرتبطة بـ «الحركة الشيوعية العالمية» وأثناء الحرب العالمية الثانية «طالبت الأحزاب الشيوعية العربية بالتوقف عن محاربة الاستعمار الفرنسى والانجليزى، لأن الفرنسيين والانجليز كانوا حلفاء للاتحاد السوفيتى، وكان ذلك الموقف خيانة لأهداف الأمة». والمجموعة المسيطرة على الحزب فى سوريا تخالف مبادىء هذا الحزب، لأن «سبعة من بين الأعضاء التسعة للقيادة القطرية المنحلة، لم ينضموا للحزب الابعد الثورة (مارس ١٩٦٣)» والأهم من ذلك «أنهم استولوا على قيادة الحزب ،على الحكم بوسائل المجموعة العسكرية»، وطالب عفلق فى نهاية محاضرته بـ «العودة إلى المبادىء والإصلاح الشامل للحزب» ثم أضاف بصراحة أن «جزءا من أعضائنا فى الجيش يكرسون الانشقاق والهيمنة على الحزب والشعب. يكرسون الانتهازية والمصالح الشخصية... إننا نسعى إلى *إصلاح أوضاع الجيش عن طريق منع رجاله من خلق التكتلات فى صفوف القيادة، سواء فى* الجيش أو الحكومة. وإذا ما اختار الحزب واحدا من بين أعضائه العسكريين لقيادته، فلن يستمر كرجل عسكرى، بل سيتحول إلى رجل حزب وقائد شعبى ولن يسمح له بالبقاء فى

منصبه العسكرى، فلا يوجد فى العالم حزب ثورى حقيقى يقوده عسكريون، فى نفس الوقت الذى يتولون فيه قيادة وحداتهم العسكرية. ولكن عندنا هناك بعض الناس الذين يجمعون بين قيادة الحزب، والمناصب الوزارية، وقيادة وحدات الجيش». ولهذا السبب أكد عفلق على ضرورة وضع حد نهائى لتدخل الجيش فى السياسة(٦٠).

فى ذلك الوقت، نشب خلاف حول انتخابات القيادة القطرية لحزب البعث. وتقرر موعدا لها فى البداية، ٢٠ فبراير، لكن الحافظ عندما أدرك احتمال فشل رجاله فى ضمان تحقيق الأغلبية مالم يقم ببعض عمليات الإبعاد، منع إجراء الانتخابات. وخرج الصراع الحاد والخلافات المتزايدة إلى العلن. فقبل نصف أسبوع من الانقلاب تشير «الحياة» إلى أن «حكومة البيطار قد أصابها الشلل بالفعل» وأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو «استمرار سيطرة رجال جديد على الجيش».(٦١)

وهناك تطور آخر أجبر جديد على القيام بانقلابه. فقد سرت الشائعات حول سفر محمد عمران وزير الدفاع إلى القاهرة سرا، ولقائه بناصر. ففى الوقت الذى كانت إقامة علاقات وطيدة مع مصر هدفا رئيسيا لعمران منذ وقت طويل، كان جديد يعتبر ذلك خيانة. وبالرغم من عدم وجود دلائل أكيدة على سفر عمران، فالملاحظ أن ناصر تحاشى الهجوم على سوريا والبعث فى الخطاب الذى ألقاه مساء ٢٢ فبراير. كان خطاب طويلا بمناسبة ذكرى الوحدة مع سوريا فى ١٩٥٨. وبالرغم من لهجته العنيفة فى المسائل الأخرى التى تعرض لها، الاأن ناصر لم يهاجم سوريا.

بينما كان ناصر يلقى خطابه فى القاهرة، كانت الاستعدادات النهائية للانقلاب فى سوريا قد اكتملت.

كالمعتاد، دخلت قوات الصاعقة العاصمة ليلا للاستيلاء على مقر قيادة الأركان ومحطة الإذاعة ومقار إقامة زعماء البلاد. وجاءت قوات المظلات بقيادة «سليم حاطوم» من حرستا، إحدى ضواحى دمشق، إضافة إلى طابور مدرع بقيادة عزت جديد من معسكر القابون. وقد لقيت مظلات حاطوم مقاومة شديدة عند هجومها على منزل الحافظ فى الفجر، واستمر القتال طويلا. وتولى الحافظ شخصيا قيادة الحرس، الذى يضم ١٢٠ من جنود قوات القبائل، وقد أظهر شجاعة كبيرة- فى القتال كما فعل عند قمعه لعصيان علوان فى يوليو ١٩٦٣- . وقد وقع عدد من القتلى والجرحى من كلا الجانبين، ولم يستسلم رجال الحافظ الابعد أن أصيب هو شخصيا. فى الوقت نفسه، دارت معركة أخرى حول قصر الضيافة بدمشق. وتعددت الاشتباكات فى كافة مناطق البلاد. ولاشك أنه كان أكثر الانقلابات التى شهدتها البلاد منذ ١٩٤٩، دموية.

وفى السادسة والثلث مساء، أذيع البيان رقم (١). وهو يعلن للشعب وللعالم نبأ الإطاحة

بالحكم فى دمشق، كما أعلنت «القيادة القطرية المؤقتة» للبعث حظر التجوال فى سوريا. وبعد خمس دقائق، أذيع البيان رقم (٢) ليعلن عن إغلاق الحدود والموانىء والمطارات. وفى السادسة والنصف صدر بيان يحمل نبأ اعتقال قادة النظام السابق. وبعد عشر دقائق أذيع بيان بتعطيل الدستور وتعيين اللواء حافظ الأسد وزيرا للدفاع، وأحمد سويدانى رئيسا للأركان وترقيته من عقيد إلى لواء.

ويكشف التعيين السابق عن توجه النظام الجديد. فحافظ الأسد من الضباط العلويين الذين صعدوا سريعا. كان فى أوائل ١٩٦٣– وعمره ٣٣ عاما– لايزال برتبة الرائد ثم أصبح مقدما فى ١٩٦٤، وفى ديسمبر من العام نفسه، عندما أصبحت لجديد اليد الطولى، رقى فجأة إلى رتبة اللواء[٦٢]. وترجع أهمية الأسد إلى قيادته لسلاح الطيران منذ عام ١٩٦٣.. ذلك السلاح الذى لعب دورا حاسما فى انقلاب ١٩٦٦. أما أحمد سويدانى فهو سنى، ولكنه مثل رفاقه العلويين وعلى عكس معظم الضباط من السنيين، من أصول ريفية. تولى فى أوائل ١٩٦٥ – وهو فى الثالثة والثلاثين – رئاسة المخابرات، ولكن بعد عزل جديد من رئاسة الأركان نقل إلى منصب أقل أهمية. وهو معروف كماركسى، وبتعاطفه مع الفيت كونج والصين، التى ذهب إليها فى زيارة طويلة، وهو قائد مجموعة «الضباط العقائديين». وكان له نفوذ ملموس، حتى فبراير ١٩٦٦، فى كواليس الحزب والحكم، وهو مشهور بصمته حتى إن زملاءه يطلقون عليه «أبو الهول».[٦٣]

واعتبارا من السابعة والنصف أخذت الإذاعة تذيع برقيات التأييد للانقلاب. وجاءت البرقيات الأولى من وحدات الجيش، وكانت قليلة العدد، لدرجة أنهم كانوا يكررون إذاعة برقيات الوحدات، وحتى برقيات الوحدات الصغيرة. وعلى مدى عشر ساعات لم يصدر مايشير إلى تأييد حلب أو الشمال أو الجبهة الجنوبية. بل إن البلاد المجاورة التقطت بثا من حلب والشمال يستنكر الانقلاب. وقد قوبل العصاة فى الشمال بمقاومة شديدة من جانب وحدات الجيش والمدنيين بقيادة أحمد أبو صالح من حلب، وهو عضو سابق بإحدى وزارات البيطار، وحمد عبيد [٦٤]. وكان عبيد – الدرزى، والخصم العتيد لجديد، العلوى– وزيرا للدفاع فى وزارة زعين (سبتمبر ١٩٦٥)، حين رقى من عقيد إلى لواء. لكن المقاومة لم تستمر طويلا. فعندما أصبح انتصار الانقلاب في العاصمة مؤكدا، لم يعد ثمة جدوى من استمرار المقاومة. ولم تبد الغالبية العظمى من السوريين حماسا لصعود جديد، وفى نفس الوقت لم تكن تتعاطف كثيرا مع الحافظ. لم يكن لأحد مصلحة، أو لديه الاستعداد لمناصرة طرف على حساب الآخر.

وفى خلال أيام قليلة، عادت الحياة الطبيعية إلى سوريا، وتشكلت حكومة جديدة فى الأول من مارس. وكما فعل آخرون قبله، فضل جديد الابتعاد عن الصورة– بل فوقها فى الحقيقة– كى يستمر فى فرض سيطرته على الحزب بوصفه أمينا عاما له. وعين نور الدين الأتاسى

رئيسا للجمهورية. وعاد الدكتور يوسف زوعين رئيسا للوزارة مرة أخرى، وأصبح الدكتور ابراهيم ماخوس وزيرا للخارجية وثلاثتهم من الأطباء ولم يبلغوا الأربعين، ويمثلون الانتلجنسيا المدنية السنية. فقد كان الحكم الجديد حريصا على عدم الظهور بمظهر الديكتاتورية العسكرية السافرة. لكن عدد الوزراء انخفض فى هذه الوزارة من ٢٦ إلى ٢٠ وزيرا، وأصبح عدد الضباط بين الوزراء ٤ بدلا من ٢.

كان نظام الحكم الجديد أكثر الحكومات التى شهدتها سوريا والمنطقة العربية تطرفا فى يساريته. وقد تبدت راديكاليته فى العديد من المجالات. كما برزت النغمة الماركسية بوضوح فى ايديولوجية البعث ودعايته. ولفترة، كان هناك تشجيع لـ «كتائب العمال» بقيادة خالد الجندى، التى كانت متأثرة بوضوح بـ «الحرس الأحمر الصينى». كما كانت المرة الأولى التى يشترك فيها عضو بالحزب الشيوعى فى الوزارة، حيث عين سميح عطية وزيرا للنقل.

وكانت الراديكالية السورية فى ١٩٦٦ أكثر وضوحا فى السياسة الخارجية، وقد اعترف الاتحاد السوفيتى بالنظام الجديد وقدم له الدعم وأقام معه علاقات وثيقة، وتم توقيع اتفاق للتعاون على نطاق واسع كان له أكبر الأثر فى إنجاز مشروع سد الفرات العظيم.

كما اتخذت سوريا سنة ١٩٦٦، فى علاقتها بإسرائيل موقفا متشددا أيضا، يتبنى رسميا فكرة «حرب تحرير» عربية، ويقدم الدعم الدعائى ويوفر التدريب والدعم المادى لنشاطات التنظيمات الإرهابية - مثل فتح - داخل إسرائيل.

فى نقطة اساسية واحدة - أى العلاقة مع مصر - اضطر جديد إلى التخلى عن تفكيره السابق، واقتفاء خطى الحافظ. فقد أصبح النظام السورى فى ١٩٦٦، فى عزلة شديدة عن العالم العربى، وفى حاجة إلى سند، فوجد ضالته فى مصر، ولم يكن الأمر ليتم دون وساطة من الاتحاد السوفيتى. وفى نوفمبر ١٩٦٦، وقعت كل من سوريا ومصر اتفاقية للدفاع المشترك. وكانت الاتفاقية، من الوجهة النظرية، تضمن لسوريا دعما مصريا فى حال وقوع هجوم عليها، ولكنها كانت تحد، من الوجهة العملية، من تطرف سوريا وتضع حدا لأعمالها الاستفزازية الموجهة - بالأساس - ضد إسرائيل، كى لا تتورط مصر فى حرب فى توقيت غير مناسب. لكن نظاما بدون تأييد جماهيرى كاف وتنقصه الثقة بالنفس ويفتقد إلى التماسك الداخلى، لم يكن بإمكانه التخفيف من حدة شعاراته المتطرفة وأعماله الاستفزازية، تلك التى كان يشجعها فى السابق.

وقد كشفت محاولة الانقلاب الفاشلة فى سبتمبر عما كان يعانيه النظام السورى فى ١٩٦٦ من عدم استقرار واعتماد على الجيش. وقد قاد تلك المؤامرة رجل كان لشهور قليلة مضت الساعد الأيمن لصلاح جديد.. سليم حاطوم.

ففى فبراير أطاح جديد وحاطوم معا بالحافظ. ولم يكد يمر اسبوع على ذلك، حتى بدأت

الصحافة فى نشر التقارير عن الصراع بينهما. فقائدا المجموعتين اللذين تعاونا معا فى الاطاحة بالنظام السابق، يسير كل منهما الآن فى طريق مختلف. [٦٥] جديد يتهم حاطوم بالتذبذب الفكرى وبالتهور عندما يتعلق الأمر بالمسائل العملية، الأمر الذى تسبب فى اراقة دماء كثيرة اثناء انقلاب ٢٣ فبراير. [٦٦]

لقد كان جديد وحاطوم فى تعاونهما ثم فى صراعهما ممثلين لطائفتين مختلفتين أكثر من تعبيرهما عن تيارين ايديولوجيين، أو حتى طموحين، مختلفين. كان جديد علويا وحاطوم درزيا، وفى ١٩٦٦ وقف قادة البعث العلويين فى صف جديد ومعظم الدروز فى صف حاطوم.

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦، نشرت مجلة «الحياة» قائمة للضباط المطرودين من البعث والجيش، تضم ٨٩ *اسما*. وقد نشرت المجلة *القائمة* نقلا عن «*النضال*»، وهى نشرة خاصة لا توزع إلا على قادة أفرع الحزب. وعندما يكون الأمر متعلقا بطرد عدد من الضباط، بينهم علويون ودروز، فإن أبرز التهم التى توجه *إليهم* هى «*التقاتل الطائفى*».[٦٧]

وكانت إحدى التهم التى وجهها حاطوم إلى جديد هى سماحه للأجانب والعناصر المعادية، من اليمين والشيوعيين على *السواء*، بالتسلل *إلى البعث* فى الوقت الذى يستبعد فيه قادة مخلصين، مثل الحافظ. ومن الواضح أنه اقترح ايضا إطلاق سراح الحافظ. لكن جديد، بدلا من ذلك، كان يدبر لطرد حاطوم من الجيش.

فى أغسطس ١٩٦٦ كان حاطوم برتبة الرائد وقائدا لإحدى كتائب الصاعقة بمعسكر «*حرستا*»، ولم يكن عمره يجاوز *التاسعة والعشرين*. وقد انضم *إليه* ضابط درزى آخر هو طلال أبو عسلى، ٣٧ سنة، والذى كان قائدا لأحد ألوية «الجبهة» السورية الإسرائيلية. [٦٨] واجتمع *إليهما* فهد *الشاعر*. وهو درزى مثلهما، وكان أكبر منهما سنا ورتبة، فهو برتبة اللواء وكان قبل ذلك قائدا لـ «الجبهة» ونائبا لرئيس الأركان. ولم يكن للشاعر موقف واضح فى انقلاب جديد فى مارس ١٩٦٦، وقد أتى أغسطس وهو رجل بلا قوة يقودها أو سلطات يمارسها، وإن احتفظ برتبة اللواء.[٦٩]

فى أوائل أغسطس بدأ حاطوم وأبو عسلى فى تحريك وحداتهما صوب العاصمة بهدف اعتقال صلاح جديد. وكانا يأملان فى تأييد حافظ *الأسد*، وزير *الدفاع* وقائد *القوات* الجوية لهما، ولما لم يتحقق لهما ذلك قررا تأجيل الانقلاب.[٧٠] ولا يعنى هذا انتفاء الخلافات بينهما وبين *الأسد*.

كانت «كتائب العمال» بقيادة خالد الجندى اكثر الجهات ولاء لجديد فى ذلك *الوقت*، وكان *الجندى* يستميل إليه أكثر العناصر تطرفا فى اشتراكيتها وعدائها للاستعمار. وكان السلاح قد وزع على «كتائب العمال» بالفعل.

وقد بلغ *الصراع* ذروته عندما قام حاطوم وأبو عسلى فى ٨ سبتمبر، بالقبض على الرئيس نور *الدين الأتاسى* وسويدانى رئيس *الأركان* بـ «*الجبهة*».

ومن الواضح أنه جرى ايضا اعتقال صلاح جديد بمنزله فى دمشق.[٧١] لكن محاولة الاستيلاء على السلطة فشلت بسبب تهديد حافظ الأسد بإرسال القوات الجوية للتصدى لحاطوم والدروز، وأيضا عندما تأهبت «كتائب العمال» بدمشق لمواجهة قوات حاطوم التى بدأت تقدمها نحو العاصمة.

وفى مساء ٨ سبتمبر أعلن حظر التجوال بدمشق وقبض على عدد من الأشخاص. ويبدو أن اتفاقا سريا وقع بين الاطراف المتصارعة لتبادل إطلاق سراح القادة. وخلال تلك الليلة وصبيحة ٩ سبتمبر وقعت عدة اشتباكات متفرقة بين وحدات الجيش المتنازعة. ولم يعرف حجم الخسائر على وجه الحصر.

كان موقف حافظ الأسد واضحا. فبالرغم من تحفظاته العديدة على سياسات جديد، إلاأنه وقف إلى جانبه فى جميع المحاولات التى وقعت فى ١٩٦٦.

وفى صبيحة ٩ سبتمبر فر سليم حاطوم ورفاقه وطلبوا اللجوء السياسى بالأردن. وكان بينهم ١٢ ضابطا، و ٦ من ضباط الصف، وثلاثة جنود، ومدنى واحد. وفى اليوم التالى هرب أيضا إلى الأردن طلال ابو عسلى مع ستة من الملازمين الأول.[٧٢] وعلى مدى الأيام القليلة التالية توافدت على الأردن مجموعات أخرى من اللاجئين. وبعد أيام قلائل قام عدة مئات من الجنود والمدنيين السوريين، معظمهم من الدروز، بالفرار إلى الأردن.

وفى أثناء حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، عاد سليم حاطوم والرائد بدر جمعة إلى سوريا.. إما للاشتراك فى المعركة ضد اسرائيل كما أعلنوا، أو لتدبير مؤامرة جديدة كما اتهموا. وعلى أية حال، فقد ألقى القبض عليهما وقدما إلى المحاكمة فى ٢٤ يونيو، ونفذ فيهما حكم الإعدام فى ٢٦ يونيو.

وبعد محاولة انقلاب سبتمبر ١٩٦٦، وجه الاتهام إلى الأردن بتدبير وتمويل المحاولة. وكان على رأس الذين وجهوا هذا الاتهام طلال ابو عسلى نفسه الذى كان أحد قادة المحاولة، والذى لجأ بعد فشلها إلى الأردن. ولم تستمر إقامته بالأردن أكثر من اسبوعين توجه بعدها إلى بيروت فى ٢٦ سبتمبر «فى زيارة شخصية»، التجأ بعدها بأربعة أيام إلى القاهرة.[٧٣] وأخذ يتحدث عن مؤامرات أردنية وسعودية ضد سوريا، لكنه لم يقدم أية أدلة على صحة إدعاءاته.

ومما لاشك فيه أن هناك دولا عربية أخرى لها مصلحة، بل وتدخلت إلى حد كبير فى الشئون الداخلية لسوريا. لكن السوريين أنفسهم كانت لهم اليد الطولى فى حياتهم العامة ومنظماتهم. فقد استغرقتهم الخلافات الايديولوجية والطبقية والطائفية والاحقاد الشخصية، ولم يكونوا أبدا أدوات فى يد قوى خارجية. ولوقت كان لسوريا قدر عظيم من التأثير على السياسة العربية عامة وفى القضية الفلسطينية، بوجه خاص، كان على دول أخرى أن تدفع ثمنا باهظا من أجل بلوغه. وكانت سوريا بتحريضها الجماعات الإرهابية الفلسطينية، قولا

وفعلا، وتبنيها الرسمى لفكرة شن حرب فورية و «شعبية» ضد إسرائيل وإثارة هياج الجماهير العربية ضدها، هى أكبر الأسباب وراء اندلاع حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧. ولكن فى معمعان الحرب نفسها وقفت تلك الدولة الأكثر عداء مكتوفة اليدين تاركة القتال لغيرها، ولم يقدم الجيش السورى نفسه سوى مساهمة رمزية فى القتال. وبرغم ذلك، فبعد أن الحقت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية الهزيمة بالمصريين والأردنيين، استدارت لقتال السوريين. ولم يقدم «الجيش العقائدى» اداء أفضل من الجيوش العربية الأخرى. فالضباط السوريون - بصفة خاصة - الذين تعرضوا لعمليات التطهير المتوالية لأسباب سياسية، وانهكهم الشقاق والعداوات الطائفية، كشفوا عن تخلف مهنى وروح قتالية منهارة. وأثبتوا أنهم أقل جدارة من السوريين الذين واجهوا الإسرائيليين فى العديد من الاحتكاكات فيما بين ٤٧-١٩٦٣. فقد تدرب السوريون كثيرا على مقاتلة بعضهم البعض، وعلى قمع مواطنيهم، لكنهم لم يتعلموا كيف يحاربون جيشا آخر. ويقف تاريخ سوريا المعاصر كمثال واضح على فشل الضابط/ السياسى فى الحالتين : كضباط وكسياسى.

١- The Times, London, 28 November 1956; S.E. Finer, The man on horseback, London 1962, 150.

٢- محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، جـ١، بغداد ١٩٥٩، ص ٦٤، ٢٩٩ و Patrick Seale, The Struggle for syria, London 1965, 263-82; Hamizrah Hehadosh, Vol. 4, 279, Vol. 5, 299, Vol. 6, 58.

٣- المالكي، رجل وقضية، دمشق ١٩٥٦، بأماكن متفرقة ومجلة الجندي، ١٥ مايو ١٩٤٩.

٤- هزيمة طاغية، دمشق (١٩٥٤؟) ص ١٠١،

Seale, 240 Hamizrah Hehadash, Vol. 7, 136-7.

٥- G.H.Torrey in S.N.Fisher, ed, The military in the Middle East, Columbus, Ohio, 1963, 60-80

٦- Seale, 320, Orient, no. 20, 1959, 205-16.

٧- الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٣.

٨- MER 1960, 497.

٩- Hamizrah, Vol. 9, 204, MER 1960, 499, Torrey, Loc eit. الجندي، ١٥ مايو ١٩٤٩.

١٠- Economic development in the Middle East, 1959-1961, New York, 1962, 79-81, 160.

١١- نفسه، ص ١٠٠، ١٠٨.

١٢- صلاح الدين المنجد، سوريا ومصر - وثائق ونصوص، بيروت (١٩٦٢) ص ١١١-١١٤.

١٣- الأيام، دمشق، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢.

١٤- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1963, 89 - 90.

١٥- Muhamed S. Nabulsi, Problems of integrating the monetary systems of Egypt and Syria under the UAR regime, Middle East Economic Papers, 1964, Beirut (1964 or 1965), 75.

١٦- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٤ مايو ١٩٦٢.

١٧- MER 1961, 610-4.

١٨- للحصول على معلومات أكثر توثيقا وتفصيلا حول الانفصال، راجع : MER 1961, 605-23

١٩- المنجد، ص ١٠٤.

٢٠- Orient, no. 19, 1961, 177-91.

٢١- MER 1961, 502.

٢٢- الحياة، ٣ ابريل ١٩٦٢.

٢٣- نفسه، ٤ ابريل ١٩٦٢.

٢٤- B. Vernier, Le role politique de l'armee en Syrie, Revue de la politique etrangere, Paris 1965, no. 5, 486.

٢٥- راديو دمشق، ٢ ابريل ١٩٦٢.

٢٦- E. Garzouzi, 'Land reform in Syria', MEJ, Vol. 17, 88-90, Economic developments in the Middle East, 1961-1963, New York 1964, 26.

٢٧- MEJ 1963, 36 والحياة، ١٥-١٧ يناير ١٩٦٣ و ١٤ مارس ١٩٦٤، الجريدة، بيروت، ١٥ يناير ١٩٦٣، النهار، بيروت، ١٨ يناير ١٩٦٣.

٢٨- الحياة، ١٤ مارس ١٩٦٣.

٢٩- العمل، بيروت، ٢٧ يونيو ١٩٦٣.

٣٠- الحياة، ٩ مارس ١٩٦٣.

٣١- Malcolm Kerr, The Arab Cold war, 1958-1964, London 1965, 58.

٣٢- قصة الثورة في العراق وسوريا، بيروت ١٩٦٣، ص ٥٦-٥٧؛ الحياة، ١٤ مارس ١٩٦٣.

٣٣- Orient, no. 34, 1963, 181-2.

٣٤- بصراحة، محاضر محادثات الوحدة، القاهرة ١٩٦٣، ص ١١؛ Arab Political Documents, 1963, Beirut 1964, 77.

٣٥- Le Monde, Paris, 21 March 1963.

٣٦- Kerr, 60-1.

٣٧- Cahiers de l'orient contemporain, Paris 1963, 91.

٣٨- قصة الثورة في العراق وسوريا، ص ٥٦-٥٧؛ آخر ساعة، ٣ ابريل ١٩٦٣؛ النهار، ١٨ يناير ١٩٦٣.

٣٩- Kerr, 107؛ الأنوار، بيروت، ٣ مايو ١٩٦٣؛ السياسة، بيروت ٣ مايو ١٩٦٣؛ الحياة، ٤ مايو ١٩٦٣.

٤٠- Hamizrah Hehadash, Vol. 14, 237 الحياة: ٢٦ يونيو ١٩٦٣.

٤١- الحياة، ٢٨ يونيو ١٩٦٣.

٤٢- Kessing's Contemporary Review, 1963, 1958, 2; Cahiers, 1963, 234-5 W.Vogel, Die Syrische Armee, Turppen praxis, Darmstadt, May 1964, 331. والحياة، يوليو ١٩ يوليو ١٩٦٣.

٤٣- Arab Political Documents, 1963, Beirut 1964, 480-1.

٤٤- البعث، دمشق، ٢٧ ابريل ١٩٦٤؛ Hamizrah, Vol. 14, 197-204

٤٥- الأخبار، القاهرة، ٨ ابريل ١٩٦٤.

٤٦- الجريدة، بيروت، ١٥ ابريل ١٩٦٤.

٤٧- Chronicle of Arab Politics, Vol. x. no 2, Beirut 1964, 178-185

٤٨- الحياة، ٢٥ ابريل ١٩٦٤.

٤٩- Jean-Pierre Viennot, 'Le Ba'th entre la theorie et le pratique', Orient, no. 30, 26.

٥٠- راديو دمشق، ٨ مارس ١٩٦٣.

٥١- الحوادث، بيروت، ١٧ مايو ١٩٦٣.

٥٢- Vernier, 498 ؛ الحياة، ٣٠ يونيو ١٩٦٣؛ النهار، بيروت، ٩ ديسمبر ١٩٦٤.

٥٣- الأنوار، بيروت، ١٧ ديسمبر ١٩٦٤.

٥٤- الحياة، ١٨ يناير ١٩٦٣.

٥٥- النهار، ١٦ ديسمبر ١٩٦٤.

٥٦- Vernier, 466 ؛ الحياة، ١٢ ديسمبر ١٩٦٥.

٥٧- الحياة، ٥، ٦ مايو ١٩٦٥.

٥٨- نفسه، ١ يناير ١٩٦٦.

٥٩- نفسه، ٢٦ فبراير ١٩٦٦.

٦٠- نفسه، ٢٥ فبراير ١٩٦٦.

٦١- نفسه، ١٩ فبراير ١٩٦٦.

٦٢- النهار، ٥ يوليو ١٩٦٣، ٢٥ فبراير ١٩٦٤، الحياة، ٢٤ فبراير ١٩٦٦.

٦٣- الجريدة، بيروت، ٣ أغسطس ١٩٦٥؛ *الحياة*، ٢٤ فبراير ١٩٦٦؛ *الصفا*، بيروت، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٦.

٦٤- الحياة، ١٨، ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦.

٦٥- الحرية، بيروت، ٢٨ فبراير ١٩٦٦.

٦٦- المحرر، بيروت، ٣ مارس ١٩٦٦.

٦٧- الحياة، ٣٠ ديسمبر ١٩٦٦.

٦٨- فلسطين، *القدس*، ١٦ سبتمبر ١٩٦٦؛ الحياة، ٨ سبتمبر ١٩٦٦.

٦٩- راديو عمان، ٦ أغسطس ١٩٦٦.

٧٠- الحياة، ٧ سبتمبر ١٩٦٦.

٧١- نفسه، ١٠، ١٣ سبتمبر ١٩٦٦؛ Jewish Observer and Middle East Review, 23 September 1966.

٧٢- راديو عمان، ١٠-١١ سبتمبر ١٩٦٦.

٧٣- إذاعة القاهرة، ١ أكتوبر ١٩٦٦.

(٨) العراق منذ ١٩٥٨

كان العراق أول بلد عربي يحصل على الاستقلال (١٩٣٢)، كما كان أول بلد يجرب الانقلاب والحكم الديكتاتورى، وذلك فى عام ١٩٣٦. وعلى مدى السنوات الأربع والنصف مابين حكم بكر صدقى وعهد رشيد عالى الكيلانى لعبت مجموعات الضباط دورا سياسيا حاسما فى شئون البلاد. فقد أدى تدخلهم إلى تقويض استقرار البلاد وقادها فى النهاية إلى حرب بشعة. وقد حاول زعماؤها على مدى السنوات السبع عشرة التالية منع ضباط الجيش من التدخل فى السياسة، فى وقت كانت الانقلابات العسكرية تعقب إحداها الأخرى فى مصر سوريا. وحتى صيف ١٩٥٨، وكان العراق يبدو أكثر البلاد العربية استقرارا. لكن نظام نورى السعيد انهار فجأة فى شهر يوليو من ذلك العام، واعقب الاستقرار النسبى فوضى مطلقة. وخاضت مجموعات الضباط، فيما بينها، صراعا متواصلا كان سلاحه التخريب المتبادل، بينما اغرقت القلاقل السياسية البلاد فى انهار من الدماء. ولم يشارك الضباط وحدهم فى تلك القلاقل، فمن حين لآخر كانت الأحزاب السياسية والمجموعات الطائفية والقومية تقوم بدور فعال فى الحركة الجماهيرية. لكن القرارات المهمة كانت تصدر دائما إما بواسطة الضباط أو فيما بينهم.

وقد انعكست الطبيعة الخاصة للعراق على هذا الثوران. فاذا كان باستطاعتنا، من باب التعميم، أن نطلق على مصر أرض التجانس، وعلى سوريا بلد المتناقضات، فإنه يمكننا ان نطلق على العراق بلد الخصومة والتنافر. فالحياة الداخلية تتسم فى مصر بالاعتدال وفى سوريا بالتوتر، أما فى العراق فسمتها التطرف. والعراق يضم مساحات كبيرة من الجبال، تقطعها فياف شاسعة ووديان أنهار خصبة. وقد حظى بمصادر وفيرة للمياه والبترول، الأمر الذى لايتوافر إلا لبلدان قليلة. لكن سكانه يعيشون حالة من التشوش السياسى، فهم يتكلمون لغات شتى ويتوزعون على أقليات عرقية ودينية مع مايستتبع ذلك من توترات دامت لأجيال.. بين السنة والشيعة.. بين العرب والاكراد.. بين المسلمين والمسيحيين. والتيارات السياسية تأخذ فى الحياة العراقية شكلا متطرفا، والتطرف هناك يجدله من المؤيدين اكثر مما يجد فى أى بلد عربى آخر. فلئن تجد فى آن : التعصب الإسلامى والعلمانية.. العروبة والانفصالية.. الفاشية والشيوعية.. العداء الشديد للاستعمار والخضوع التام للانجليز.. الكراهية للصهيونية، لحد العداء للسامية، والقبول بالمساهمة الفعالة لليهود فى الحياة السياسية والاقتصادية. إنها أرض المتناقضات والتطرف. وليست صدفة أن يصاحب الصراعات فى العراق أعمال العنف وإراقة الدماء.

لقد شهدت السنوات العشر، مابين حرب فلسطين وانقلاب قاسم العديد من مظاهر الاحتجاج ضد نظام نورى السعيد. وكانت إحدى تلك المحاولات من جانب ضباط الجيش. ولا يعرف الكثير عن المراحل الأولية لهذه المؤامرة، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار شخصيات وطبيعة أولئك الرجال - عدد كبير منهم لم يعد على قيد الحياة - وظروف نشاطهم، فإن المستقبل لن يقدم لنا المزيد عن حركتهم. ومعظم المعلومات التى توافرت بعد ذلك، كان مصدرها الشهادات العديدة التى قدمت أثناء محاكمة عارف أمام المحكمة العسكرية الخاصة فى ديسمبر ١٩٥٨.[1] وقد نشرت محاضر الجلسات كاملة بعد ذلك فى ١٩٥٩. ولم تكن المحكمة قد تحولت بعد إلى «سيرك المهداوى»، إذ كان لايزال من حق المتهم الدفاع عن نفسه، وكانت الشهادات المقدمة معقولة.

هناك عوامل ثلاثة أثرت فى الضباط العراقيين فى أواخر الخمسينات، أولها الحركة القوية المعادية للاستعمار فى البلاد، والنشاط السرى أو شبه السرى لأحزاب المعارضة، اليمينية واليسارية على حد سواء. أما العامل الثانى فهو النموذج المؤثر للساسة من الضباط السوريين والمصريين الذين تمكنوا بجسارة من الاستيلاء على السلطة. فقد كان الضباط العراقيون الذين يمارسون العمل السرى يطلقون على أنفسهم الضباط الأحرار، تشبها بنظرائهم المصريين. وكانت نجاحات ناصر الفذة وتصديه لسياسات نورى السعيد بمثابة إشارة البدء. وكان العامل الثالث هو تقاليد الجيش العراقى فى التدخل فى السياسة، الذى تبعثه ذكرى بكر صدقى ومربع الصباغ الذهبى وغيرهم. فكان قاسم وعارف يشيران دائما إلى حرب مايو ١٩٤١ باعتبارها حدثا مجيدا فى تاريخ البلاد والجيش. وكان قاسم وعارف أثناء تلك الحرب ضابطين صغيرين وشاركا فى الأعمال العسكرية. كما أن هناك صلة تربط قاسم بحركة بكر صدقى. فمحمد على جواد، صديق بكر صدقى وشريكه الرئيسى والذى قتل معه فى الموصل، هو ابن عم قاسم. وبعد قتلهما صدرت الأوامر بنقل قاسم، الذى كان برتبة الملازم ثان، إلى الديوانية بالجنوب [2].

ويشار إلى أن الاجتماع الأول* للضباط المعارضين، عقد فى صيف أو أواخر عام ١٩٥٦ ببغداد، بمنزل أخو العقيد إسماعيل العارف.[3] (اسم العارف شائع فى العراق، وكثيرون يحملونه دون أن تكون بينهم أية صلة قرابة). وكان قاسم مدعوا لحضور هذا ألاجتماع، لكنه لم يحضر بدافع من الحذر. لكن الكلام تناثر وجرى استدعاؤه لمقابلة نورى السعيد، ونجح فى

---

* ترجع نشاطات الضباط العراقيين للاطاحة بنظام نورى السعيد إلى ماقبل ذلك بكثير. وترى بعض المصادر ان رفعت الحاج سرى بدأ تلك النشاطات «بعد نجاح الثورة المصرية بأسابيع قليلة أى فى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢». راجع : د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكى فى العراق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦٣.

إتبعاد الشبهات عن نفسه، لكن صديقه إسماعيل العارف وضع تحت المراقبة لفترة من الزمن. وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٥٦، تشكلت قيادة عسكرية موحدة بين كل من مصر وسوريا والأردن، وكانت المباحثات جارية بين الأردن والعراق حول تمركز بعض القوات العراقية بالأردن، واتخذ لواء عراقى مواقعه بالفعل حول النقطة (H3)، وهى محطة لضخ البترول بالصحراء قريبة من الحدود الأردنية . وبعد غزو إسرائيل وفرنسا وبريطانيا لمصر، دخل الجيش العراقى الأردن فى ٣ نوفمبر بناء على طلب حكومة عمان، وأقامت قيادته فى النقطة (H4). وكانت تلك القيادة عبارة عن اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم (قاسم). ثم عاد اللواء إلى العراق فى منتصف ديسمبر، وبعد الأحداث العاصفة التى شهدتها تلك الأسابيع بدأ قاسم ورفاقه التفكير فى الانقلاب.(٤)

لم تكن مجموعة قاسم هى المجموعة الوحيدة. فقد كانت هناك مجموعة أخرى، أكبر من تلك المجموعة، يرأسها الزعيم محيى الدين عبد الحميد، وهو أقدم من حيث الرتبة والسن (٤٢ عاما). وكان الزعيم ناجى طالب من أبرز شخصيات المجموعة. وقد عمل حتى ١٩٥٦ كملحق عسكرى بانجلترا، ثم رئيسا لقطاع التدريب بقيادة الأركان العامة.

فى البداية، لم تكن أى من المجموعتين تعلم بوجود المجموعة الأخرى. وكان العقيد وصفى طاهر، وهو عضو بمجموعة عبد الحميد، هو الذى تولى تنظيم العلاقة بين التنظيمين. كان وصفى أحد معاونى نورى السعيد وكان قادرا - بحكم موقعه هذا - على التحرك فى دوائر متعددة، وتتوافر له معلومات غزيرة. وللحفاظ على المظهر، كسب قاسم ايضا صداقة نورى السعيد وولى العهد. وهكذا، تحت ستار الصداقة والولاء، تكونت الفرق السرية. وقد بدأ طاهر الاتصالات بين المجموعتين، وتمت الوحدة بينهما فى ربيع ١٩٥٧.(٥)

وقد ترأس قاسم التنظيم الموحد. وحتى الذين يعرفونه جيدا ظلوا يتعجبون لسنوات طويلة لوصوله لمنصب القيادة. فهو لاينتمى لعائلة مرموقة ومحدود الثقافة، ولم تعرف عنه مواهب خطابية. وحماسته الوطنية، وشجاعته وتطهره وما يتمتع به من عدل فى التعامل مع رجاله، لايكفى لتفسير قوة الرجل. وعندما أصبح رئيسا للدولة أبدى مواهب فذة فى التكتيك، وتماسكا وعنادا فى التمسك بمبادئه، لكن شخصيته ظلت لغزا.

ولد عبد الكريم قاسم فى بغداد فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤. يمتلك والده مزرعة صغيرة بالقرب من العاصمة. ويمتلك جده محلا للجلود بالمدينة، وكان أحد أعمامه من ضباط الجيش العثمانى، وطبقا لبعض المصادر فإن أمه من أصل كردى. فى عام ١٩٣١ أتم قاسم دراسته الثانوية بإحدى مدارس بغداد وعمل مدرسا لمدة عام واحد. وفى أواخر ١٩٣٢ التحق بالكلية العسكرية، وتخرج فيها برتبة الملازم ثان عام ١٩٣٤. وفى ١٩٣٥ اشترك فى قمع أحد التمردات الطائفية بإقليم الفرات، وبسبب قرابته لمحمد على جواد اعتبر عضوا بمجموعة بكر

صدقى، ونقل إلى الديوانية فى ١٩٣٧. وفى ١٩٤٠، التحق بدورة ضباط الأركان، وشارك فى حرب ١٩٤١ ضد الانجليز. وفى ١٩٤٥ رقى إلى رتبة الرئيس أول (مقدم)، وعرفت عنه شجاعته أثناء محاربة المتمردين الأكراد. خدم فى فلسطين مابين ٤٨-١٩٤٩، واشترك فى القتال الذى وقع للاستيلاء على مركز بوليس جيشر، وقاد قوات كفر قاسم. وكان من الضباط العراقيين القلائل الذين استطاعوا كسب تعاطف عرب فلسطين. فى ١٩٥٠ سافر إلى انجلترا للدراسة، ورقى فى ١٩٥٥ إلى رتبة الزعيم.[٦]

وكما كانت شخصية قاسم مصدر حيرة، كذلك كانت علاقته بعارف. ولد عارف لواحد من مشايخ بغداد فى ٢١ مارس ١٩٢١. وليس هناك مايلفت النظر حول خدمته بالجيش. اشترك فى ١٩٤٨ فى معركة «جنين». كان مندفعا وخطيبا مفوها، ويحافظ على أداء الشعائر الدينية.. وهو فى كل هذا نقيض لقاسم. ولكن، ولأسباب ما، ربطت بينهما علاقة قوية منذ ١٩٥٦. والمعلومات حول انضمام عارف للمجموعات السرية للضباط، متناقضة. وعلى أية حال، فقد اقترح قاسم ضمه إلى التنظيم الموحد للضباط الأحرار فى أوائل ١٩٥٧. لكن الآخرين عارضوا ذلك، لأن الرجل – فى رأيهم – ليس محل ثقة. وبعد جدال طويل، قبلت عضوية عارف بضمان قاسم الشخصى، وأقسم يمين الولاء فى ابريل ١٩٥٧. وتوطدت العلاقة بينهما، وكان عارف محل ثقة قاسم، وكان عارف يعتبر قاسم والدا له.[٧]

تركزت نقاشات الضباط الأحرار فى ذلك الحين فى عدد من المسائل. ويقول محيى الدين عبد الحميد فى شهادته أثناء محاكمة عارف :«حددنا التنظيمات التى تؤيدنا والقوى المعارضة لنا والمواقف التى يمكن ان تواجهنا.. فكرنا فى المسائل الاقتصادية والمالية، وفى إمكانية قيام الاستعمار باسقاط الثورة بالوسائل الاقتصادية بعد أيام أو شهور من نجاحها، عن طريق عملتنا المرتبطة بالاسترلينى مثلا». وردا على سؤال للمهداوى حول ما إذا ناقشوا مسألة الوحدة العربية، أجاب :«لم نناقش، لا وحدة ولا اتحادا فيدراليا.. كل ماأذكره أننا تحدثنا فقط عن طلب المساعدة منهم (ج.ع.م) بعد الانقلاب عن طريق إذاعاتهم وصحافتهم لضمان الاعتراف بالجمهورية».[٨] ومن الواضح أنه يدعى عدم التذكر أمام المحكمة، لأن ماجد أمين يذكر أن مناقشة جرت حول الوحدة العربية واستمرت لثلاثة أيام. وحتى ماقبل الانقلاب لم تكن هناك موافقة جماعية على القضية التى أصبحت، فيما بعد، السبب الرئيسى للخلاف بين الضباط. فقد كان لنجاح ناصر ودعايته أثر كبير عليهم. وكان البعض منهم يعتبرون أنفسهم حملة لتقاليد المربع الذهبى، وتمرد ١٩٤١، والآمال القومية العربية، وعلى اتصال بحزب الاستقلال اليمينى.[٩] وكان البعض الآخر قريبا من الحزب الوطنى الديمقراطى ومتأثرا بأفكار

جناحه اليسارى والأفكار الشيوعية، وكان إعجابهم بناصر يشوبه الشك فى أطماع مصر التوسعية، كما كانت لهم تحفظات على الطبيعة المعادية للديمقراطية لنظامه. وقد انتهت نقاشات الأيام الثلاثة بين الضباط الأحرار العراقيين بالتوصل إلى حل وسط. اتفقوا على أن المهمة الأولى بعد الاستيلاء على الحكم هى ضمان وحدة عراقية داخلية (عربية/ كردية)، ثم يجرى استفتاء عام، بعد مرور فترة انتقالية، للاختيار بين الوحدة العربية أو الاتحاد الفيدرالى. وهكذا توصلوا إلى حل يقبله مؤيدو ومعارضو الوحدة مع مصر على حد سواء. وبعد صعود قاسم إلى الحكم ظل وفيا لهذه المعادلة، لكن الخلاف الذى ظل بدون حسم كان بمثابة لغم لم يتردد ناصر فى تفجيره.

تشكلت لجنة ببغداد من الضباط تحت إشراف قاسم للتخطيط للانقلاب. وكانت أحد الاقتراحات المطروحة تقوم على الاستيلاء على الفالوجا (غربى بغداد) فى مايو ١٩٥٨، ويتولى تنفيذه قوة مكونة من لواء، ثم التقدم بعد ذلك نحو العاصمة. أما الخطة الأخرى فكانت ترى تنفيذ الانقلاب فى الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء كلية ضباط الأركان بمعسكر الرشيد فى يونيو ١٩٥٨، وكانت الخطة التى نفذت فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ تحمل اسم «صقر».[١١]*

كانت الظروف فى ١٤ يوليو مواتية لتنفيذ الانقلاب. فقبل ذلك بأيام، والحرب اللبنانية بالغة أشدها، أعلن الرئيس شمعون أنه لن يعيد ترشيح نفسه، وفكرت حكومتا العراق والأردن فى القيام بتدخل مباشر فى لبنان لوضع حد لنفوذ الجمهورية العربية المتحدة. وكان الملك فيصل وعبد الإله وولى العهد ونورى السعيد رئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى الهاشمى، يتأهبون للسفر إلى استانبول فى الثامنة من مساء ١٤ يوليو لحضور مؤتمر قمة حلف بغداد، وقد اتخذت إجراءات أمن مشددة فى مطار بغداد بهذه المناسبة. وفى الوقت نفسه، تقرر نقل لواء من الجيش العراقى إلى الأردن فى إطار الاتحاد الهاشمى، وذلك تحسبا لتطور الأوضاع فى لبنان. واختير لهذه المهمة اللواء العشرون من الفرقة الثالثة، وكان قائد الكتيبة الثالثة بهذا اللواء هو عبد السلام عارف. وكانت الكتيبة تتمركز عند «جلولاء» على الحدود الإيرانية وعلى بعد حوالى ١٠٠ ميل شمال شرقى العاصمة، ولكى تذهب إلى الأردن لابد من مرورها ببغداد ليلة ١٣ يوليو. وقد استدعى تلك الليلة إلى بغداد أمير اللواء غازى الداغستانى قائد الفرقة الثالثة، وكان من الطبيعى أن يحل محله أقدم قادة الألوية، والذى كان فى ذلك الوقت الزعيم عبد الكريم قاسم قائد اللواء ١٩. وكان هذا اللواء ووحداته الفرعية يتمركز فى بعقوبة،

* لمزيد من التفاصيل حول الخطط المختلفة للانقلاب وتفاصيله راجع : ليث عبد الحسن الزبيدى، مرجع سابق، الفصلان الأولان من القسم الثانى.

نفس القرية التى انطلق منها بكر صدقى منذ ٢٢ عاما ليستولى على العاصمة. وكان الأهم من أمر التحرك الصادر للواء العشرين هو التصريح بإمداد هذا اللواء بالذخيرة. فمنذ ١٩٥٥، وقوات الجيش العراقى غير مسموح لها إلا بكميات محدودة من الذخيرة تصرف لها قبل المناورات أو العمليات.

وقد لاحظ الزعيم ناجى طالب، أحد قادة الضباط الأحرار ورئيس فرع التدريب بالقيادة العامة آنذاك، ضخامة كمية الذخيرة التى سحبت من المخازن يوم ١٣ يوليو. وأثناء مرور اللواء ببلدة بعقوبة، قام عارف باعتقال قادة الكتائب وتولى قيادة اللواء.

وفى الثالثة صباحا وصلت عرباته المدرعة إلى كوبرى فيصل على نهر دجلة ببغداد حيث انتشرت قواته للسيطرة على الإذاعة ومحطة السكك الحديدية والمقار الحكومية الرئيسية. وقد لاقت الوحدة التى توجهت نحو القصر الملكى مقاومة من حرس القصر. وأثناء توقف إطلاق النار بين الطرفين خرج الملك وولى العهد للتفاوض، فقتلا على الفور. وتدفقت القوات، مع الجماهير التى تجمعت فى تلك الأثناء، على القصر حيث قتلت معظم أفراد الأسرة المالكة. وبعد أن حُزَّت رأس عبد الإله ربط من قدميه إلى عربة أخذت تجره عبر الشوارع.. كانت تلك هى طريقة العراقيين فى معاملة الخونة (كانوا يجرونهم وهم أحياء فى بعض الأحيان). وتمكن نورى السعيد من الاختباء فى المدينة، وحاول فى اليوم التالى الهرب فى ثياب امرأة، لكن صبيا تعرف عليه أثناء سيره بأحد الشوارع حيث ضرب وقتل. واضرمت النار بمبنى السفارة البريطانية. وفقد كثيرون من أعوان النظام أرواحهم وممتلكاتهم.

هل كان هناك تنسيق من أى نوع بين الضباط الأحرار وممثلى الأحزاب، أو غيرهم من المدنيين، فى التخطيط للانقلاب وتنفيذه؟. كانت للضباط ارتباطات عديدة - مهمة أحيانا - مع قادة المعارضة من اليمين واليسار، وتأثروا كثيرا برؤاهم السياسية. وكان قادة الأحزاب على علم بوجود جماعة سرية، لكنهم لم تكن لديهم معلومات مفصلة عن التنظيم، وبعد مرور عامين على الأحداث يروى أحد زعماء الحزب الشيوعى :«مازلت أذكر يوم ١٢ يوليو ١٩٥٨ عندما علمنا أنه تحدد يوم ١٤ يوليو موعدا للقيام بالثورة. عند ذاك أصدر الحزب بيانا موجزا يحمل تاريخ ١٢ يوليو وبدون توقيع، لتضليل السلطات فى حال وقوعه فى يد البوليس، ولم يوضح البيان الهدف الرئيسى الذى صدر من أجله».(١٢) وحذر البيان من تفضيل قائد على آخر، ودعا إلى «المزيد من اليقظة السياسية». وقد وزع البيان على أعضاء الحزب فى ليلة ١٣ يوليو ويوم ١٤ يوليو. وكان البيان بمثابة تعليمات لأعضاء الحزب والمتعاطفين معه بتأييد تمرد وشيك الوقوع دون العلم بخطته الفعلية.

وبعد مرور خمسة أيام على الانقلاب، عقد قاسم أول مؤتمر صحفى له. وعندما سئل عما إذا كان المدنيون قد شاركوا فى الإعداد له، أجاب :«نحن نعرفهم واحدا واحدا. ونعرف

المخلص منهم من الخائن. وهذا هو السبب وراء تكوين تنظيم الضباط بصورته هذه، وليس على أساس التنسيق مع الأحزاب. والمخلصون هم شركاؤنا فى النضال».[١٣] وقاسم هنا يشير إلى الروابط السابقة، وأيضا إلى التعاون فى المستقبل، وإن كان يؤكد بشدة على إعطاء الأولوية للضباط.. فهم – وهم وحدهم – الذين يقررون : من المخلص ومن الخائن.

وفى يوم ١٤ يوليو نفسه تشكل المجلس الرئاسى للجمهورية* وقامت وزارة جديدة. وأصبح قاسم رئيسا للوزراء وقائما بأعمال وزير الدفاع، وعارف نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية. وضم المجلس واحدا آخر من العسكريين هو الزعيم ناجى طالب كوزير للشئون الاجتماعية، بالإضافة إلى ١٢ وزيرا من المدنيين. وعين محمد حديد، زعيم الجناح اليسارى بالحزب الوطنى الديمقراطى والذى كان يشغل منصبا مهما فى عهد بكر صدقى وحكمت سليمان، وزيرا للمالية. وتولى وزارة الاقتصاد الدكتور إبراهيم كبه، وهو ماركسى يخطىء كثيرون بتصنيفه ضمن الشيوعيين. وتولى فؤاد الركابى، وهو بعثى، وزارة الاعمار، وتولى وزارة الإرشاد صديق شنشل، وهو أحد زعماء حزب الاستقلال اليمينى العروبى المعادى للاستعمار. وتولى وزارة الأشغال العامة والمواصلات بابا على ابن** الشيخ محمود من السليمانية، زعيم التمرد الكردى الذى نصب نفسه فى ١٩٢٢ «ملك كردستان». وهجرت جميع فصائل المعارضة العمل السرى وبدأت تعمل معا وتشارك النظام الجديد مسئولياته. كان يوحدهم العداء للنظام القديم، لكن خططهم من أجل بناء عراق جديد تباينت، وتصادمت مصالحهم: من – فى هذه الحالة – يملك القول الفصل ؟.

إذا كانت الثورة تختلف عن الانقلاب فى سمتين أساسيتين – المشاركة النشطة للجماهير بدلا من سلبيتها، واستمرارية التغيير مقابل الحدث الوحيد – فإن ١٤ يوليو ١٩٥٨ كان تدشينا لثورة عملاقة. لكن الثورة العراقية لايمكن مقارنتها – طبعا – بالثورة الفرنسية أو الروسية أو الكوبية. فمنذ البداية، وعلى امتداد معظم مراحلها، ظل الضباط دوما العنصر الحاسم فى الثورة. فهناك أربعة أحزاب – الحزب الشيوعى، والحزب الوطنى الديمقراطى، والاستقلال، والبعث – نجحت فى التأثير على قطاعات كبيرة من الشعب، وكان لكل منها انصار مخلصون من بين الضباط، وكان كل من تلك الأحزاب قريبا فى وقت ما من الاستيلاء على الحكم، وفرض سلطانه على الجيش. ولكن عندما تدلهّم الأمور يكون حسم الموقف دوما بيد الضباط. وعندما خير الضباط، الذين كانوا أعضاء بالأحزاب أو متعاطفين معها، بين الولاء للجيش والولاء للحزب، فقد اختار معظمهم الجيش. وعاش العراق الثورى دوما، سواء فى عهد قاسم أو فى عهد عارف، فى ظل ديكتاتورية عسكرية لاتخطئها العين.

---

* مجلس السيادة.

** الأصح أنه حفيده راجع : الزبيدى، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

لم يكن ١٤ يوليو ١٩٥٨ نقطة تحول فى تاريخ العراق وحده. فبالإضافة إلى إلغاء الملكية فى بغداد، انتزع قاسم ركيزة حلف بغداد. وقد ظهرت فجأة إمكانية - رأى فيها البعض خطرا محدقا، والبعض الآخر خيرا عميما - لالتحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة، فى الوقت الذى يشهد فيه لبنان والأردن أحداثا جساما. ففى ١٥ يوليو نزلت قوات مشاة البحرية الامريكية الأراضى اللبنانية، وبعدها بيومين توجهت القوات البريطانية المحمولة جوا إلى الأردن عبر إسرائيل. ومثلما كان الحال فى أواخر ١٩٥٦، أصبح التوتر يهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة فى الشرق الأوسط. ولكن بعد ذلك بشهور قليلة كادت الحرب أن تندلع بين ج.ع.م والعراق، فى الوقت الذى انتهت فيه الحرب الأهلية فى لبنان، وأمكن لهذا البلد ان يصون استقلاله، كما استطاع الملك حسين أن ينقذ عرشه.

كانت العلاقات مع ج.ع.م على رأس المسائل السياسية التى كان على قاسم ان يواجهها. وقد ظلت هذه المسألة بؤرة للصراع العراقى، داخليا وخارجيا، لبعض الوقت. ففى يوليو ١٩٥٨، أى بعد نصف عام من قيام الوحدة بين مصر وسوريا، كانت ج.ع.م تتصدر المكانة الأسمى فى العالم العربى. وبسقوط نورى السعيد، بد كما لو أن ناصر قد تخلص من آخر أعدائه الألداء.

لقد فوجئت الجمهورية العربية المتحدة، شأنها شأن بقية دول العالم، بالانقلاب العراقى. فمن المؤكد ان القاهرة ودمشق كانتا على علم بوجود حركة سرية داخل الجيش العراقى، وربما كان لديها بعض المعلومات عن قاسم، ولكن لا أكثر من ذلك. وفى ١٤ يوليو ١٩٥٨ كان ناصر ينزل ضيفا على تيتو فى يوغوسلافيا. وقام عامر- نائبه - عند سماعه الخبر من الإذاعة فى الساعة ٦,١٧، بإرسال الأمر التالى إلى جمال فيصل قائد الجيش السورى :«حاولوا الاتصال بقادة الثورة فى بغداد - يرجى إحاطتهم علما بأى وسيلة بتأييدنا لكل حركة تستهدف تحرير الشعب العراقى - فى انتظار تعليمات محددة من الرئيس». وفى الساعة ٦,٢٢ أجرى برج المراقبة بمطار دمشق اتصالا مع برج المراقبة بمطار بغداد. لكن الاتصال قطع، ثم أعيد عن طريق شرطة الموصل.

وفى الساعة ٨,٢٣، أبلغ عامر جمال فيصل :«تلقيت من سيادة رئيس الجمهورية بالتليفون من بريونى أمرا بمساندة الثورة فى العراق بكل الوسائل». وعلى الفور توجه اثنان من الضباط المصريين برتبة المقدم إلى بغداد، وبعد ذلك بأيام قلائل وصلت شحنات من البنادق والقنابل اليدوية والقذائف.

لقد استقبلت بغداد انتصار قاسم بوصفه فوزا لناصر، الذى كان أكثر الزعماء شعبية عند العراقيين فى ذلك الوقت. ويقدم أحد الصحفيين الألمان، وصل إلى بغداد فى ١٩ يوليو على متن أول طائرة حربية تابعة لـ ج.ع.م مع وفد عراقى كان عائدا بعد لقاء مع ناصر بدمشق،

وصفا للمشاعر التى اعقبت ملامسة الطائرة لمر الهبوط بقوله «عندما تبين جنود الجيش العراقى العلامات الحمراء والبيضاء والسوداء على أجنحة الطائرة ذات المحركين، اندلع شىء أشبه بالشرارة الكهربائية. وقد اندفعوا كالمجانين صوب الطائرة التى كانت محركاتها لاتزال تدور بسرعة ١٠٠ ميل فى الساعة، رافعين بنادقهم وهم يرقصون. وعندما توقفت الطائرة التف حولها مابين ٥٠٠–٦٠٠ شخص. وانطلق العشرات يغنون، وانضم اليهم حشد كبير من الناس. وارتفعت الحراب وسط التصفيق وتبادل القبلات. وفجأة، انطلقت صيحة جعلت الناس الذين كانوا يتمايلون ويقفزون ويهللون ينتظمون فيما يشبه الطابور العسكرى. وكانت الصيحة هى «ناصر»، وأعقبها هتاف حماسى «نحن جنودك ياجمال». وهتف الضباط مع الآخرين. وقد وصلت درجة الحرارة إلى ١١٥ فهرنهيت فى الظل و ١٣٨ فى الشمس. وكانت قمصان الجنود مبللة بالعرق، لكن فرحتهم بوصول الطائرة العسكرية من دمشق فى تلك الظهيرة جعلتهم لايشعرون بالإرهاق».[١٥]

فى دمشق كان عارف على رأس الوفد الذى التقى بناصر يوم ١٩ يوليو. وقد وقع الاثنان اتفاقا يؤكد على تضامن البلدين فى المسائل الدولية، وعزمهما على اتخاذ خطوات فورية لدعم التعاون الاقتصادى والثقافى بينهما، « واستمرار التشاور حول المسائل التى تهم البلدين».[١٦]

والملفت فى هذه الاتفاقية هو غياب أية إشارة إلى الوحدة العربية، ولو كهدف تاريخى. فقد كان قاسم يعمل على هدى السياسة التى أقرها الضباط الأحرار منذ ماقبل الانقلاب.. تدعيم استقلال العراق أولا وقبل كل شىء، ودعم وحدة البلاد، وإرجاء الخلاف حول الوحدة العربية. ومن الواضح ان قاسم لم يكن من المتحمسين للوحدة العربية، وكان مدركا منذ ١٩٥٨ لطبيعة الوحدة المصرية السورية. فقيام الجمهورية العربية المتحدة وإن كان باعثا لآمال الوحدة بامتداد العالم العربى، إلا أنه كشف، فى الوقت نفسه، عن مضى سياسة مصر العربية فى التطبيق العملى. فقد كان واضحا منذ ذلك الحين، أن ماحققته سوريا لم يكن وحدة بقدر ما كان مزيدا من التبعية لمصر. وكان قاسم يهدف إلى تاكيد استقلال العراق. وكان هذا واضحا فى تصريحاته أمام المؤتمر الصحفى الذى عقده عقب عودة الوفد من دمشق بعدة أيام.. «اتقدم بالشكر لـ ج.ع.م التى كانت أول دولة تعترف بالجمهورية العراقية. كان أخى جمال عبد الناصر خارج البلاد فى ذلك الوقت، وقد أخذ العالم بالعملية المفاجئة فى تلك الليلة التى نظمت بحيث لايعلم أحد بوقوعها، ولاحتى أصدقاؤنا. ونحن سوف ننسق، بلاشك مع ج.ع.م فى السياسة الخارجية، وكذلك مع كل البلدان التى ترغب فى العمل معنا على أساس من العلاقات المتبادلة، ولمصالح الشعب قبل أى شىء».[١٧] وعلى هذا، فهو معجب بناصر كأخ وليس كـ «زعيم للقومية العربية»، ولاحتى كأخ أكبر. وهو يؤكد على استقلال العراق، ويشكر ج.ع.م بسبب – تحديدا – اعترافها بالجمهورية العراقية كدولة ذات سيادة.

وكانت نيات عارف مختلفة. فقد كان متأثرا بأفكار البعث، رغم أنه لم يكن عضوا بالحزب. كما كانت لديه الرغبة فى تحقيق طموحاته الشخصية عن طريق الظهور بمظهر المخلص للوحدة العربية. وهو فى لقائه مع ناصر بدمشق وقع الاتفاق بروح قاسم، فى الوقت الذى كان يخونه. فقد تعهد لقادة ج.ع.م سرا بالعمل - ولو ضد قاسم - من أجل ضم العراق إلى الوحدة. وعند عودته من دمشق ألقى عارف خطابا كال فيه المديح لناصر ولم يذكر قاسم إلالماما. فى الوقت نفسه، بدأت الصحافة المصرية تنتقد سياسات قاسم، تلك الانتقادات التى اتخذت فى البداية شكل التحذير من تزايد النفوذ الشيوعى فى العراق.

وكان عارف يعمل وفق خطة مرسومة. فمنذ ١٤ يوليو بدأ الضباط يتناقشون فيمن يتولى تمثيل العراق فى الأمم المتحدة، واتجهت الانظار نحو الجيش بحثا عن مرشح. ورشح وصفى طاهر الزعيم إسماعيل العارف، أحد قادة الضباط الأحرار، لكن عارف اقترح تعيين أحد رجال المخابرات هو الرائد صالح مهدى عماش، عضو البعث، ورئيس الجناح العسكرى التابع له، والذى نال مكانة مهمة بعد سقوط قاسم فى ١٩٦٣.[١٨]

وفى ١٢ سبتمبر* «وأبعد» عارف عن منصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ووزير للداخلية، وعين سفيرا لدى ألمانيا الغربية، لكنه رفض مغادرة البلاد. وفى [١١] أكتوبر عقد قاسم اجتماعا لقادة الضباط الأحرار وقادة فرق الجيش الأربع بمقر وزارة الدفاع لإقناع عارف بقبول المنصب المقترح، وتحاشى أزمة علنية. كما عقد كل من قاسم وعارف والزعماء فؤاد العارف وأحمد صالح العبدى جلسة خاصة دامت عدة ساعات. وقدم عارف خلال الاجتماع أسبابا كثيرة لرفضه منها حالة والده الصحية، ورعاية أطفاله، وعدم رغبته فى فراق قاسم، صديقه وقائده. وفى المقابل أشار قاسم إلى مايثيره عارف من شقاق وطالب بضرورة مغادرته البلاد، ولو لثلاثة أسابيع. وفى الحادية عشرة انصرف العبدى لارتباطه باجتماع آخر. وفى أثناء المناقشة استدار فؤاد العارف نحو النافذة ليستنشق بعض الهواء، وفجأة سمع صوت قاسم وهو يصيح:«ماذا تفعل ياعبد السلام». وعندما استدار رأى قاسم يقبض على يد عارف وبها مسدس. وفى محاولته لنفى تهمة محاولة قتل قاسم، ادعى عارف أنه كان ينوى الانتحار**. لكن قاسم لم يصدقه وسأله :«إذا كنت تريد الانتحار فلماذا هنا، عندى؟»، وصفح قاسم عنه. ثم انصرف العارف تاركا الاثنين معا. وبعد عدة دقائق خرج قاسم ليعلن للقادة الآخرين موافقة عارف على السفر إلى بون. وفى صبيحة اليوم التالى توجه عارف إلى ألمانيا، ولكن ليوم واحد.

---

* يحدد الزبيدى (١١) سبتمبر كتاريخ للإبعاد. راجع : الزبيدى، ومرجع سابق، ص ٣٥٤.

** يروى عارف فى مذكراته بعد ذلك مايؤكد أنه كان ينوى قتل قاسم. راجع : روزاليوسف، عدد ٣٠ مايو ١٩٦٦.

وعلى مدى أسابيع ثلاثة تجول عارف فى عواصم اوروبا ليعود بعدها إلى بغداد فى ٤ نوفمبر. وبعد عودته بيوم واحد ألقى القبض عليه وبدأت محاكمته فى ٢٧ نوفمبر. واقتصر الاتهام الموجه اليه على محاولة قتل قاسم فى أكتوبر، وإن أشير إلى الخلاف السياسى عرضا*. وبالرغم من عدم ثبوت تهمة التآمر عليه فقد حُكم عليه بالاعدام لكن المحكمة أوصت بتخفيف الحكم عليه لسابق دوره وأعماله المشرفة**. فى البداية تلكأ قاسم فى تنفيذ الحكم، ثم عدله إلى السجن المؤبد، وفى نوفمبر ١٩٦١ أفرج عن عارف، وأعيدت إليه رتبته العسكرية، ويقال إن قاسم كان يزوره بالسجن من حين لآخر.

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه محاكمة عارف، كانت هناك محاكمة أخرى سرية تنعقد جلساتها أمام المحكمة العسكرية العليا.. «محكمة الشعب» ، ألا وهى محاكمة رشيد عالى الكيلانى. كان رشيد عالى يعيش فى المنفى منذ فشل ثورته فى ١٩٤١. نزل فى البداية ضيفا على هتلر فى المانيا، ثم على موسولينى فى ايطاليا، وانتقل بعد ذلك للعيش فى السعودية. وحيث اعتبرت انتفاضة ١٩٤١ ثورة وطنية، فقد ألغى قاسم الأحكام الصادرة ضده وضد زملائه، ووجهت الدعوة إليه بالعودة إلى العراق فى منتصف يوليو. لكن قاسم لم يعجل باستخراج جواز سفر له، فتأخر وصوله إلى العراق حتى الأول من سبتمبر. واستقبل عند عودته كبطل قومى. ولكنه بمجرد عودته بدأ نشاطه السياسى من جديد، متبنيا موقف الدفاع عن الوحدة العربية، ومعارضا- من موقف رجعى- للإصلاح الزراعى. وأثناء محاكمته أعلن فى دفاعه أنه ليس ضد الإصلاح الزراعى بحد ذاته، وإنما يقترح توزيع الأراضى غير المنزرعة على الفلاحين المعدمين قبل مصادرة الأراضى المملوكة. كان موقفه المعارض واضح الدلالة، فالإجراءات الأولى للإصلاح الزراعى أدت فى حينها إلى توترات، بل احتكاكات عنيفة بين الفلاحين وملاك الأراضى، خاصة فى مناطق الجنوب. كما أكد رشيد عالى أنه، بسبب سنه وحالته الصحية المتدهورة، لايرغب ولايقوى على أن يلعب دورا فى حياة البلاد، كان يرغب فى أن يكون مجرد مركز جذب تلتف حوله كل القوى الرجعية. وقد وجهت إليه ايضا تهمة الاتصال بجهات خارجية، والمقصود هو ج.ع.م. وقد حكم عليه بالإعدام، ثم صدر عفو عنه. وكان قد قبض معه على عدد من الضباط والمدنيين من حزب البعث، منهم صالح مهدى عماش، وصدر قرار بحل الحزب.

---

* وجهت إلى عارف أربع تهم هى : ١- عدم ذكر اسم عبد الكريم قاسم وترديده اثناء خطاباته فى المحافظات عقب الثورة. ٢- انحيازه إلى الفئات القومية ودعوته للوحدة الفورية مع ج.ع.م. ٣- الاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم. ٤- محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم. كما طلب قاسم اضافة أية تهمة جديدة تراها المحكمة. راجع : الزبيدى، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

** صدر الحكم فى ٥ فبراير ١٩٥٩ يتضمن فقرة خاصة تنص على : تودع الرأفة به لأمر عبد الكريم قاسم وذلك باستعمال سلطته الواردة فى المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين». الزبيدى، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

أثارت محاكمة رشيد عالى الكيلانى اهتماما كبيرا فى العالم العربى. وضاعفت ج.ع.م من حملاتها الدعائية ضد قاسم متهمة إياه بالعداء للعرب والانعزالية والشعوبية، وخدمة الأهداف الشيوعية. وفى ديسمبر ١٩٥٨، شن ناصر هجوما عقائديا ضد الشيوعية مما أدى إلى نشوب الخلاف بينه وبين خروشوف. وفى يناير ١٩٥٩، جرت حملة واسعة لاعتقال الشيوعيين فى مصر وسوريا. وبينما التزمت ج.ع.م حدود الكياسة فى جدالها مع الشيوعيين، فإنها فى هجومها على قاسم لم تراع أية قواعد، كما لجأت إلى أعمال التخريب. ولم يكد يمر ثلاثة أرباع العام على طرد نورى السعيد حتى أصبحت العلاقة بين القاهرة وبغداد أسوأ مما كانت عليه فى تلك الفترة، وبدأت ج.ع.م تحرض على الإطاحة بالحكم العراقى.

وفى مارس ١٩٥٩، قام الجناح اليمينى فى نظام قاسم مع معارضيه من دعاة الوحدة العربية بانتفاضة فى الموصل. وقد حاولت الموصل فى مناسبات عديدة ان تكون عاصمة للبلاد بدلا من بغداد، وهو نوع من الصراع بين المدنيتين أشبه بالتنافس بين حلب ودمشق فى سوريا. وكان التقارب بين المناطق الكردية سببا فى تعزيز التطرف الوطنى بين السكان العرب، كما كان للعلاقات التجارية الوثيقة، نسبيا، مع سوريا أثرها فى دعم الاتجاهات العروبية. وكان قائد الوحدات العسكرية المسئولة عن حماية الموصل – اللواء الخامس من الفرقة الثانية – فى ربيع ١٩٥٨، هو العقيد عبد الوهاب الشواف، ابن مفتى بغداد الكبير، وهو يمينى من المنادين بالوحدة العربية.[٢٠] وكان قائد الفرقة هو الزعيم ناظم الطبقجلى الذى كان يتفق فى الرأى، مع العديد من ضباط الشمال، مع الشواف. وفى شهادته أثناء محاكمة عارف فى ديسمبر ١٩٥٨، حاول عدم توريط المدعى عليه وتمسك بعدم علمه بشىء.. «أنا رجل عسكرى ولا أفهم فى السياسة»، وردا على سؤال حول رأيه فى الدعاية التى يقودها عارف للوحدة العربية تملص من السؤال بقوله :«كان عدم نضج».[٢١] كان قاسم يشك فى ولائه، فقرر نقله فى يناير ١٩٥٩ إلى قيادة الفرقة الرابعة، حيث إن ضباطها من المخلصين لقاسم. لكن الطبقجلى لم ينصاع لأمر النقل وأعلن أنه يفضل الاستيداع عليه، واستمر فى نهاية الأمر فى قيادة الفرقة الثانية.[٢٢]

تحدد يوم ٦ مارس موعدا لعقد مؤتمر جماهيرى بالموصل لحركة السلام العراقية. وربما جاء اختيار الموصل لكونها معقلا لليمين. وقد منح اللواء صالح زكى توفيق مدير السكك الحديدية، والذى يعتبر شيوعيا، تسهيلات خاصة للمسافرين لحضور المؤتمر. وفى ٨ مارس* تجمع هناك مايقرب من ربع مليون شخص، بينهم عدد من الشيوعيين. وتأهب الجانبان للقتال.

وانتهى الاجتماع نفسه بسلام، لكن المظاهرات لم تتوقف. وفى ٧ مارس وقعت بعض الاشتباكات وأعلن حظر التجوال. وفى ٨ مارس قام بعض أعضاء حركة السلام بنزع صورة

---

* ربما يقصد ٦ مارس.

لناصر كانت معلقة بأحد المقاهى. وأرسلت القوات لتفريقهم وبدأت الأحداث الدامية. كان تدخل القوات عملا مبيتا من جانب القيادة المحلية الغرض منه الاستفزاز، وقد ردت بغداد فى الحال بتسريح الشواف وأمرت بالقبض عليه. وأعلن الشواف العصيان، ونادى بإسقاط قاسم، وقام برفع علم ج.ع.م فى الموصل.[٣٣] واستمر القتال العنيف فى المدينة وضواحيها على مدى يومين كاملين. وجاء بدو قبائل شمر بالصحراء السورية على رأسهم الشيخ الياور العجيل لمؤازرة المتمردين بدعوى الحرب ضد الأكراد والملحدين، وإن كان الهدف الحقيقى هو الحفاظ على الأوضاع الإقطاعية. وانضم الأكراد إلى صفوف اليسار فى الحرب ضد ماأسموه القومية العربية الرجعية. وكانت ج.ع.م تؤيد المتمردين عبر إذاعتها، وكان واضحا أنها تعد لتدخل عسكرى فى حال استمرار القلاقل. لكن الجيش فى القطاع الأوسط ظل على ولائه لقاسم، وفى ٩ مارس كان الشواف قد أصبح فى موقف الدفاع. وأصيب أثناء إحدى الغارات الجوية على مقر قيادته، ونقل إلى إحدى المستشفيات العسكرية وتسلل أعداؤه إلى المستشفى وهددوه، فأطلق عليهم نيران مسدسه، فأردوه قتيلا.[٣٤] وفى ١٠ مارس انتهى التمرد، وتمكن عدد من المتمردين من الهرب إلى سوريا. وقد توفى هناك أحد الضباط متأثرا بجراحه وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبيرة ضد العراق. وفى بغداد تحولت جنازة القازانى المحامى، وأحد قادة حركة السلام الذى قتل بالموصل، إلى مظاهرة عاصفة ضد ناصر. وقد سرح من الخدمة حوالى ٢٠٠ ضابط منهم ٧٠ برتبة العقيد والزعيم.[٣٥] وقد بلغ عدد ضحايا التمرد عدة مئات، إن لم يكن آلافا. وقد ظلت الرغبة الكامنة فى الثأر التى خلفتها تلك الأحداث كجمرات يخفيها الرماد، يمكن لنسمة خفيفة أن تجعلها نارا ذات لهب.

لقد كان الحزب الشيوعى أكثر الكيانات التنظيمية فعالية فى مساندة قاسم لقمع تمرد الشواف. واضطر قاسم لأسابيع تالية أن يعتمد على هذا الحزب اعتمادا متزايدا مما زاد من نفوذ الحزب على البلاد والجيش. وقد اشترك كل من العقيد فاضل عباس المهداوى، ابن خالة قاسم ورئيس محكمة الشعب، والعقيد ماجد أمين النائب العام بنفس المحكمة فى مظاهرة نظمها الحزب الشيوعى فى ٢٤ ابريل. وفى الوقت نفسه توطدت العلاقات العراقية السوفيتية وزاد عدد الوفود والزيارات المتبادلة، وفى ابريل وصلت السفن السوفيتية إلى ميناء البصرة تحمل المئات من الأكراد العائدين من منفاهم بالاتحاد السوفيتى. وبدا العراق كما لو كان على وشك التحول إلى أول ديمقراطية شعبية فى جنوب غربى آسيا. فقد كانت اللحظة مناسبة للشيوعيين، لكنهم لم يستغلوها.. أم تراهم كانوا زاهدين فى السلطة. ؟

فى ٢٩ ابريل أصدر الحزب الشيوعى بيانا بمناسبة أول مايو طلب فيه بـ «المشاركة فى مسئوليات الحكم جنبا إلى جنب مع ممثلى الأحزاب والقوى الديمقراطية المخلصة».[٣٦] ورد قاسم بخطاب ألقاه بمناسبة الأول من مايو جاء فيه :«إن الأحزاب ليست فى صالح البلاد فى

هذه المرحلة، بل إنها سوف تضعف الموقف. والبعض يطالبنى بإقامة حزب يخلص البلاد من الأحزاب والتنظيمات الأخرى. وانا أجيب عليهم بأن كل الشعب هو حزبى... أى اننى حزب الشعب، وكلنا حزب الله».[٢٧]

وهكذا مر الأول من مايو. وبما أن خطاب قاسم لم يكن موجها بوضوح ضد الشيوعيين، فقد ظل الأمل يراودهم لأيام. وبهذه الطريقة أفلتت المبادرة من يدهم، وقام قاسم – التكتيكى البارع – بشن هجومه المضاد. ففى أوائل مايو دعا الأحزاب إلى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والتخلى منذ تلك اللحظة عن طموحاتها الفردية. وقد أيد ذلك الموقف زعماء الحزب الوطنى الديمقراطى، الإصلاحى الليبرالى ، خوفا من تزايد النفوذ الشيوعى، بل ومن احتمال تبنى قاسم لخط الحزب الشيوعى. وفى ٢٠ مايو نشروا بيانا بجريدتهم «الأهالى » يعلنون فيه عزمهم على وقف نشاطهم خلال الفترة الانتقالية، كما طلب قاسم، بدعوى أن الحكومة ستتولى تحقيق معظم الإصلاحات التى كانوا يطالبون بها.[٢٨] وكانت هناك أقلية داخل الحزب لها بعض التحفظات على هذا البيان مما أدى إلى حدوث انقسام. وبعد ذلك بثلاثة أيام اضطر الشيوعيون ايضا إلى التراجع. وفى ٢٣ مايو، صدرت طبعة خاصة من «اتحاد الشعب» عبارة عن بيان جاء فيه أن «الحزب الشيوعى العراقى يتنازل عن مطالبته بالاشتراك فى الحكم حماية للوحدة الوطنية، وعلى جميع الأعضاء الالتزام بهذا القرار».[٢٩] كان قاسم يغرق الشيوعيين بالثناء على موقفهم الوطنى، ويواصل العمل ضدهم فى نفس الوقت. وفى النصف الثانى من يونيو، بدأت حملة للتطهير بين الضباط الشيوعيين فى الجيش والبوليس. فى البداية نقل عدد قليل من مناصب مهمة إلى مراكز محترمة قليلة الأهمية (مثال ذلك تولى مدير بوليس العاصمة للشئون الإدارية بالقيادة القومية). ثم جاء بعد ذلك الطرد، وانتهى الأمر بالاعتقال.

كانت سياسة قاسم منطقية. فهو لم يكن شيوعيا أو ماركسيا على الإطلاق، وبالرغم من أنه لم يكن يبالى بالشعائر الدينية فقد كان على اقتناع باستحالة قيام نظام شيوعى فى بلد مسلم. وقد اعتمد على الحزب الشيوعى خلال أزمة مارس ١٩٥٩ لأنه لم يكن أمامه بديل آخر، لكنه لم يكن على استعداد كى يتحول إلى اداة لهذا الحزب. وعندما استشرى نفوذ الحزب بما فاق كل التوقعات، قرر أن يقلم أظافره، وعندما كف عن تأييده تأييدا كاملا قرر أن يصفى الحساب معه. ونفس الشىء بالنسبة للاتحاد السوفيتى. فقد استغل مساعداته لتحرير العراق من الاعتماد على بريطانيا والغرب، لكنه كان شديد الحذر من أن يتحول إلى الاعتماد عليه. وكانت مشترواته من السلاح تسير فى نفس الخط. فقد جهز جزءا من الوحدات بالأسلحة السوفيتية بينما استمر فى تسليح وحدات أخرى بالأسلحة البريطانية. فكانت القوات الجوية تمتلك طائرات ميج وطائرات هنتر، وكان هناك لواء مدرع من الدبابات تى ٥٤ السوفيتية ولواء آخر مجهز بالدبابات سنتوريون البريطانية.

أما الأكثر استغلاقا على الفهم فهو سياسة الحزب الشيوعى. فهو لم يكن يطمح إلى السلطة، وإنما إلى منصب فى الحكومة. وعندما لاتتحقق مطالبه يتراجع دون قتال. لماذا استسلم الحزب ؟. ربما أحس بأنه ليس قويا بما يكفى لمنازلة «الزعيم الأوحد»، وربما هدد قاسم برفع عصاه إذا لم يكفوا وباستخدام اليمين فى هدم الحزب على رءوس أعضائه.. وربما تكون موسكو قد نصحتهم بعدم تصعيد الموقف.

وبعد شهرين من تراجعهم، وفى يوليو ١٩٥٩، حاول الشيوعيون استعادة المبادرة. لكنهم اختاروا توقيتا كانوا ضعفاء فيه بالفعل، كما اختاروا وسيلة مخزية ومجرمة.. مذبحة التركمان فى كركوك. ففى ليلة الاحتفال بذكرى الثورة، جدد الحزب الشيوعى مطالبته بالاشتراك فى الحكم. وفى اليوم نفسه، أعلن قاسم عن تشكيل وزارة جديدة ضمت ٦ من الضباط و١١ مدنيا، بينهم شيوعية واحدة هى الدكتورة نزيهة الدليمى، أول امرأة تتولى الوزارة فى بلد عربى أو إسلامى. وقد طلب إليها الاشتراك بالوزارة باعتبارها امرأة أكثر من كونها ممثلا لحزبها. وجاءت مذبحة كركوك كواحدة من اللطمات التى وجهها الشيوعيون إلى قاسم ردا على الإهانة التى الحقها بهم.

ويعتبر التركمان، الناطقون بالتركية، من أهم الأقليات العراقية، بالرغم من ضآلة عددها (لايزيد تعدادهم على ١٠٠ الف نسمة). ويتركز التركمان أساسا فى كركوك، حيث يحتلون مكانة مهمة كأصحاب محال وموظفين بالحكومة وشركات النفط. وفى نهاية القرن ١٩ منحتهم السلطات العثمانية وضعا شبيها بذلك الذى كان للشركس فى شرق الأردن، وأصبحوا، باعتبارهم قوما مسالمين، بمثابة عازل بين القبائل العربية بالبادية وبين الأكراد بالجبال. وكان الأكراد ينظرون إليهم دوما باعتبارهم غزاة أجانب. وزادت كراهيتهم لهم فى العصر الحديث بسبب تعاطفهم مع أتاتورك الذى يبغضه الاكراد، وكذلك بسبب التنافس فى المدن بين رجال القبائل الكردية والتركمان من أصحاب المحال والموظفين. وفى صيف ١٩٥٩، أثناء التقارب بين الأكراد والشيوعيين وفتور العلاقات بين بغداد وانقرة، تحولت الصراعات الطبقية والطائفية إلى صراع سياسى عنيف. وكان كل من الشيوعيين والأكراد يرون فى التركمان تجسيدا للرجعية. وهكذا، تحولت احتفالات ١٤ يوليو فى كركوك، فجأة، إلى مظاهرة عنيفة ضد التركمان، ثم انقلبت خلال الأيام التالية إلى مذبحة شاملة، دفن خلالها حوالى مائة شخص أحياء. وقد شارك فى أعمال القتل والنهب والتعذيب أعضاء «الجبهة الوطنية المتحدة»، المكونة من الحزب الشيوعى العراقى، والحزب الديمقراطى الكردستانى، والجناح اليسارى للحزب الوطنى الديمقراطى، وكذلك رجال القبائل الكردية الذين تدفقوا على المدينة، إضافة إلى جنود وضباط الفرقة الثانية. لم تكن الاضطرابات عفوية. ففى الوقت الذى اندلعت فيه أحداث كركوك، وقع هجوم على التركمان فى النصيرية بالجنوب وسامراء. وعمت القلاقل جميع أنحاء البلاد، ولم يتمكن الجيش من إخمادها قبل مرور عدة أيام.[٣٠]

ويبدو ان الشراسة التى أظهرها الشيوعيون فى كركوك كان وراءها تحريض اثنين من المبعوثين الصينيين اللذين كانا يترددان على المنطقة. وكلاهما مسلم. وهما «برهان الشهيدى» رئيس الجمعية الإسلامية الصينية، الذى أصبح منذ مؤتمر باندونج ١٩٥٥، أبرز ممثلى الصين فى البلاد العربية، و«ما-كين» الذى كان قد وصل إلى العراق للتباحث بشأن توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين. وقد تم نقل السفير الصينى فى العراق بناء على طلب من قاسم.[٣١]

وإذا كانت هناك حاجة إلى دليل على دور الشيوعيين فى مذبحة كركوك، فقد قدمه الحزب الشيوعى نفسه، فيما بعد. فبعد اجتماع عقدته اللجنة المركزية، نشرت «اتحاد الشعب» تقريرا مطولا صادرا عن الحزب يتضمن نقدا ذاتيا قاسيا. «لقد بذل حزبنا جهدا كبيرا، بعد الثورة، لتصحيح الممارسات المتطرفة للجماهير، دون أن يكون لديه قرار واضح فى هذا الشأن... وينبغى أن نقول بوضوح إن عناصر معينة قد اندست بين الجماهير بهدف استغلال حماسها وتوجيهه نحو أعمال التخريب. لقد استخدم جزء من الجماهير وسائل منحرفة كتعذيب السجناء، والنهب، والحجر على حقوق وحريات مواطنين أبرياء... وهى أساليب تتناقض مع النضال الثورى المشترك ضد أعداء الجمهورية».[٣٢] وكان الهدف وراء النقد الذاتى هو تعويض بعض الخسائر التى تكبدها الحزب الشيوعى بعد الفظائع التى ارتكبها فى كركوك. لكن اليمين واصل هجمته، ضاربا هذه المرة على وتر الدين. وبدأت تظهر ملصقات على شكل أسئلة وأجوبة تتعلق بالشريعة الإسلامية، مثل «هل يجوز الشراء من جزار أبوه شيوعى؟» وكانت الاجابة بالطبع «لا».[٣٣]

وظهر قاسم مرة أخرى بمظهر «الزعيم الأوحد» القادر على حماية البلاد من الفوضى، وبطريقته المعتادة قام – بعد هزيمة اليسار – بتوجيه ضربة إلى اليمين. ففى أغسطس بدأت محكمة عسكرية عليا محاكمة ٢٣* من الضباط والمدنيين بتهمة الاشتراك فى تمرد الشواف. وقد صدرت الأحكام فى ١٦، ١٩ أغسطس، وحكم على ٤ من المدنيين و ١٣ ضابطا بالإعدام، منهم الزعيم ناظم الطبقجلى والعقيد رفعت الحاج سرى. وطالب الشيوعيون بسرعة تنفيذ الأحكام، إذ كانوا يريدون حرف الانظار عن نكستهم فى كركوك. وكالعادة تباطأ قاسم فى التصديق على الحكم، ولكن فى ٢٠ سبتمبر نفذ الإعدام فى الطبقجلى والآخرين.[٣٤] ومرة أخرى، صعدت ج.ع.م من أعمالها العدائية، وفى ١٧ أكتوبر قام البعثيون بمحاولة لاغتيال قاسم أثناء مروره بأحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة. وقتل السائق، وأصيب قاسم بجراح خطيرة، وأعقبت هذه المحاولة الفاشلة حملة من الاعتقالات والمطاردات.

وفى خطاب ألقاه فى ١٤ يوليو ١٩٥٩، وعد قاسم بالسماح للأحزاب بالعودة لممارسة

* بلغ عدد المتهمين ٧٤ منهم ٤ فقط من المدنيين. لمزيد من التفاصيل راجع : محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩ فصل فى تاريخ العراق، بغداد ١٩٨٧، ص ٢٠٥.

نشاطها بعد ستة أشهر.. أى فى عيد الجيش يوم ٦ يناير ١٩٦٠. وفى اليوم المحدد صدر قانون التنظيمات الذى سمح للأحزاب بالعودة إلى العمل، ونص على أن تكون برامج الأحزاب متسقة مع أهداف البلاد فى الاستقلال والوحدة والاعتراف بالنظام الجمهورى..الخ،) واشترط موافقة وزارة الداخلية. وفى اليوم الأول لسريان القانون ظهر فجأة حزبان شيوعيان عراقيان، الحزب القديم بزعامة زكى خيرى، وحزب آخر برئاسة داود صايغ، وهو رجل انتهازى لايمثل سوى قطاع ضئيل من الشيوعيين. وقد حصل حزب صايغ على الموافقة فى اليوم التالى ، ثم أعلن وزير الداخلية بعد ذلك أنه لايستطيع أن يصرح بقيام حزبين يحملان نفس الاسم. فتقدم الحزب الشيوعى بطلب آخر تحت اسم «اتحاد الشعب» وهو اسم الجريدة الناطقة باسمه. وبعد فترة صدر قرار نهائى برفض الطلب فى ٢٢ فبراير.[٣٥] فقد أراد قاسم، بلجوئه إلى الخداع، ان يشق الحزب الشيوعى وأن يلجئه للعمل السرى بضربة قاضية واحدة.

لكن قاسم قضى على أهدافه نفسها. فقد خسر تأييد اليسار قبل أن يتخلص من عداوة اليمين. إذ كانت مناوراته ضد القوى المناوئة له سببا فى توحيد هذه القوى ضده، فى وقت تواصل فيه ج.ع.م دعاياتها وأعمالها التخريبية. فناصر لم يغفر لقاسم سعيه لإقامة حكم للضباط فى العراق بعيدا عن الزعامة المصرية. وفى ١٩٦٢ كتب اميل توما، المفكر الشيوعى العربى الإسرائيلى يقول :«تختلف ثورة يوليو العراقية عن المصرية.. لا من حيث أهدافها، وإنما فى طبيعتها.. فلم تكن الجماهير فيها مجرد اداة بيد البرجوازية، وإنما شاركت فى العمل الثورى تحت قيادة حزبها الشيوعى، ولهذا السبب. استطاعت، إلى حد ما، إحداث تغييرات كبيرة فى النظام. وكان واضحا منذ البداية أن الساحة لم تكن مقصورة على الجيش وحده».[٣٦] لكن عام ١٩٦٠ لم يأت إلا وكان الجيش هو الحاكم الوحيد، ليس مع الجماهير وإنما ضدها، وأسفر نظام قاسم عن ديكتاتورية عسكرية همها الأساسى هو الحفاظ على وجودها وبقائها. وكان بقاء تلك الديكتاتورية على مدى سنوات ثلاث، من ١٩٦٠-١٩٦٣، بمثابة لغز يصعب حله.

فى ربيع ١٩٦١، ظهر المزيد من المتاعب، فقد تمرد الاكراد.

كان شعار الجمهورية العراقية فى عهد قاسم يحمل السيف العربى متقاطعا مع الخنجر الكردى تعبيرا عن الأخوة التى تجمع بين الشعبين. وتنص المادة الثانية من الدستور العراقى المؤقت الصادر فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ على أن «العراق جزء من الأمة العربية»، لكن المادة الثالثة تنص على أن «العرب والاكراد شركاء فى هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية».[٣٧] وكان وهم الحكم المزدوج القومية هذا، إحدى البدع الثورية. كما أن هذا الدستور المؤقت - على عكس سابقه - لم يحدد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة للبلاد. وفى ١٦ أكتوبر ١٩٥٨ كان الزعيم الكردى الملا مصطفى البرزانى قد عاد من منفاه

بالاتحاد السوفيتى، حيث استقبل استقبالا مشرفا وخصص بيت نورى السعيد مقرا لإقامته. وظل الاكراد طوال العام الأول من أقوى مؤيدى الجمهورية.

وهناك نقاط التقاء عديدة أسهمت فى تحقيق التقارب بين الأكراد وقاسم. فقد كان كلاهما يرفض حلف بغداد، حيث كان التعاون بين العراق وإيران وتركيا دائما ماينتج عنه المزيد من القمع للأكراد.. كما أن كلاهما يرفض اتحاد العراق مع ج.ع.م، ويؤيد الصداقة مع الاتحاد السوفيتى والشيوعيين. وكان الاكراد خير سند لقاسم فى قمع تمرد الشواف، وكانوا يأملون من وراء ذلك أن يفى قاسم بوعده لهم (أو بما اعتقدوا أنه وعد) أى الاستقلال الذاتى لكردستان العراقية، واقامة جامعة ومدارس كردية، وتطوير المناطق الكردية من الناحية الاقتصادية، خاصة إقامة الطرق (وهى شرط ضرورى لتسويق الفواكه والمحاصيل الزراعية الأخرى من المناطق الجبلية النائية قبل أن تفسد). ولكن، لسبب أو لآخر، لم يحقق قاسم الآمال التى علقها عليه الاكراد. فبعد انقلابه على اليسار، لم تكن له مصلحة فى دعم قوة تعتبر موالية للشيوعيين، كما أن الديكتاتورية العسكرية ترفض بطبيعتها فكرة الحكم الذاتى لقطاع من السكان. وقد رأى الأكراد فى الركود الاقتصادى – الذى كان سائدا بالفعل فى جميع مناطق العراق – استمرارا لسياسة التفرقة ضد مناطقهم بوجه خاص. وانتهى شهر العسل بين قاسم والاكراد، وحل محله الفتور. وجرب قاسم، كعادته، سياسة فرق تسد. فبدأ منذ صيف ١٩٥٩، فى إظهار الود لزعماء قبيلة الزبارى، المنافس التقليدى للبرزانيين فى الصراع على زعامة الأكراد. وهنا أيضا لم ينجح قاسم إلا فى تعميق الشقاق مع أصدقاء قدامى دون أن يكسب حلفاء جددا.

وقد أسهمت خيبة الأمل فى قاسم فى تقوية شركة الاكراد المطالبين بحقوق سياسية بعيدة المدى. وفى ١٩ أكتوبر ١٩٦٠، صدرت جريدة «خه بات» الناطقة بلسان «الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى» وعلى إحدى صفحاتها مقال جاء فيه :«تنص المادة الثانية من الدستور على أن العراق جزء من الأمة العربية. وهو تعبير يحمل من العاطفية اكثر مما يحمل من العلمية أو العقلانية. وكلمة «العراق»، كما نعلم جميعا، تستخدم اليوم بمعنيين. فهى تعنى، أولا وقبل أى شىء، جغرافيا وتاريخيا بلدا أصغر بكثير عن عراق اليوم. وهى تشير، ثانيا، من الناحية السياسية إلى بلد قام بعد الحرب العالمية الأولى كنتاج لاتحاد جزء كبير من العراق التاريخى مع جنوب كردستان الذى يطلق عليه احيانا «شهريزور» أو ولاية الموصل، حسب التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية، التى على اشلائها قامت الدولة العراقية تحقيقا لأطماع الاستعمار البريطانى الذى أراد أن يستولى على ثروات البلاد، خاصة النفط، وتأمين الطريق إلى الهند. وعليه، فإن العراق لايعتبر جزءا من الأمة العربية، لا بالمعنى السياسى للكلمة ولا الجغرافى... فشعب الجمهورية العراقية الذى يضم عربا واتراكا وغيرهم من الأقليات الصغيرة

لايمكن ان يكون جزءا من الأمة العربية. إنها فكرة لامعنى لها. ويكفى أن نتحدث عن الاكراد، وهم جنس لايقل عراقة عن العرب، كى نتبين أن هذا الخلاف لايتفق وحقائق الأمور... لم تكن كردستان فى يوم من الأيام أرضا عربية، ولا جزءا من الدولة العراقية. وحدث لكردستان فى فترات من تاريخها أن وجدت نفسها أو أجزاء منها دولة إسلامية، تماما كما حدث لعدد من الدول الإسلامية. على أن كردستان لم تعتبر أبدا أرضا عربية.. ويكفى ان ننظر إلى الحقائق التاريخية والواقع الملموس كى نتبين بوضوح ان الجمهورية العراقية تتكون من جزء من القومية الكردية التى بلدها كردستان، وجزء من القومية العربية ووطنها هو الوطن العربى الكبير...»(٣٨).

كان يشرف على إصدار «خه بات» إبراهيم أحمد سكرتير عام الحزب الديمقراطى لكردستان العراقية. وهو محام من لواء السليمانية، (٣٩) ويمثل الانتلجنسيا الكردية المدينية وجناح التحديث الاشتراكى أو الشيوعى للقومية الكردية. أما البرزانى، وهو اقطاعى من مشايخ شمال العراق، فهو يعبر عن المظاهر التقليدية والقبلية لهذه القومية. وظل هذان الزعيمان لسنوات، أعمدة الأساس للقومية الكردية فى العراق.. يتعاونان فى معظم الأحيان، ويختلفان فى أحيان قليلة.

بعد أيام قليلة من نشر المقال فى «خه بات» توجه مصطفى البرزانى إلى موسكو ضيفا على الحكومة السوفيتية لحضور احتفالات ثورة اكتوبر. وعاد إلى العراق فى يناير ١٩٦١. أقام فى البداية ببغداد، ثم انتقل فى الربيع إلى برزان، ولم يمض طويل وقت حتى اشتعلت الانتفاضة.

وحاولت بغداد فى البداية أن تصور معارك الشمال على أنها قتال داخلى فيما بين القبائل وبعضها، يحاول البوليس السيطرة عليه، لكن قاسم اضطر إلى الاعتراف، فى سبتمبر، بأنه يواجه تمردا. وقد صدر بيان التمرد مشيرا إلى أن الجيش تمكن من القضاء عليه.. وهو البيان الأول وسط بيانات نصر عديدة فقدت قيمتها بسبب كثرتها. وعلى مدى العامين الأخيرين من حكم قاسم – ومن عمره – تورط جزء كبير من الجيش فى حرب طويلة شرسة ضد الاكراد، دون انتصار، الأمر الذى أضعف مركزه بين العرب.

كما تورط قاسم أيضا فى صراع غير مجد فى الكويت. ففى يونيو ١٩٦١ حصل الكويت على استقلاله، وعلى الفور جدد قاسم مطالبة العراق القديمة بضم المشيخة. وقد أدى حشد القوات العراقية على الحدود مع الكويت إلى انزال قوات بريطانية وسعودية هناك للدفاع عنها. ووقفت الجامعة العربية بالاجماع ضد العراق، وفى منتصف أغسطس اتفق على أن تحل قوات عربية محل الوحدات البريطانية، وفى ٢٣ سبتمبر قامت قوة عربية قوامها ٤٠٠٠ رجل باتخاذ مواقعها هناك. وقد اشترك فى هذه القوة كل من العربية السعودية ومصر والأردن

والسودان. لقد كان تصرف قاسم سببا فى نشوء موقف جماعى نادر الحدوث بين الدول العربية.[٤١]

وجد قاسم فى فشل ناصر فى سوريا ووقوع الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١، بعض العزاء. ففى الصراع بين ناصر وقاسم فضلت دمشق «قلب العروبة» الانحياز إلى الأخير. وفى ١٩٦٢ أصبحت سوريا الهدف الرئيسى للهجوم الدعائى المصرى، وتحسنت العلاقات بين سوريا والعراق، ولم يعد يعانى العزلة التى قاسى منها لسنوات مضت.

كان قاسم يتوق مخلصا لتحرير أبناء بلده من الفقر والتبعية، وكان يؤمن إيمانا مقدسا برسالته. كان يريد توحيد صفوف العراقيين من أجل بناء مستقبلهم. ولكن بدلا من ذلك اتسعت الخلافات بينهم، ولم يتفقوا على شىء بقدر اتفاقهم على الوقوف ضده وضد نظامه. وقبل موت قاسم بثلاثة أيام، نشرت «لوموند» تقريرا بقلم «إ. صعب»، الذى أجرى معه حديثا مطولا ليلة ٣١ يناير. وقال المراسل فى وصفه :«كان يبدو عصبيا جدا. يخفف من توتره بمنديل بال، كوره بيده اليسرى ويستند على كتفه الذى اصابه الشلل نتيجة للرصاصات التى أطلقت عليه. فقد سبق ان نجا باعجوبة من محاولة لاغتياله جرت فى ١٩٥٩، لكن الهجوم ترك عليه أثارا واضحة. وقد خرج من تلك المحاولة ضعيفا. كانت هذه هى المرة الأولى التى التقى به فيها بعد لقائى الأول به فى يونيو ١٩٥٩. لم يفقد الرجل حيوتيه، وان أصابت وجهه الغضون وانعكست عليه أمارات القلق. قال قاسم :«يكفينى ساعتين أو ثلاث من النوم.. كان الحال كذلك دائما لسنوات أربع مضت.. إننى أشعر بالذنب إذا سمحت لنفسى بالنوم طويلا.. هناك الكثير علىّ القيام به، والحياة قصيرة للغاية».[٤٢] وبعد هذا اللقاء بعشرة أيام كان قاسم قد فارق الحياة.

نتج عن هزيمة نورى السعيد تحرير قوى الصراع فى المجتمع العراقى. وكانت الحرية تعنى، أولا وقبل كل شىء، حرية المجموعات الطائفية والسياسية فى شن الصراع ضد خصومها. وكان قاسم يسعى إلى تدعيم حكمه بقبول تأييد ودعم المجموعات المختلفة فى أوقات مختلفة، دون الاعتماد كليا على أى منها. وقد نجحت مناوراته فى إضعافها جميعا، ولكنها أضعفت، فى الوقت نفسه، مكانته أيضا، وأصبح مكروها من الجميع. ولم يعد لنظامه من ركيزة سوى الجيش. وعندما ينقلب عليه قطاع كبير من الضباط، فإن قدره يصبح محتوما.

وكان العديد من الضباط الذين شاركوا فى انقلاب ١٩٥٨ وتولوا قيادة وحدات الجيش فى بداية العهد الجمهورى، قد أحيلوا إلى المعاش أو سرحوا من الخدمة قبل ١٩٦٠. وكان الصدع الذى وقع بينه وبين عارف فى أواخر ١٩٥٨، وحركة التطهير الواسعة فى صفوف الضباط بعد تمرد الشواف فى ربيع ١٩٥٩ (خاصة فى الفرقة الثانية)، واستبعاد الضباط الموالين للشيوعيين، سببا فى تصاعد العداء الشديد لقاسم بين الضباط. وقد ظل الضباط

الذين شغلوا المناصب العليا فى الحكم منذ يوليو ١٩٥٨ على ولائهم. لكن هذه المجموعة أصبحت معزولة عن بقية الضباط، وكذلك عن الجماهير.

وكما سبق أن ذكرنا، فقد كانت النكسة التى أصابت عدوه الأول ناصر فى سوريا، فرصة لقاسم كى يلتقط أنفاسه. ولكن بعد عام واحد من الانفصال صار واضحا أن سوريا ليست بالقوة التى تمكنّها من مواجهة الضغوط المصرية والتصدى لنفوذ مصر. فالضعف الذى كان عليه النظام فى دمشق، مقارنة بالاستقرار والزخم المتجدد الذى يتمتع به النظام المصرى ودعاياته التى لاتتوقف ضد الانفصالية، بعثت من جديد روح الحماس للعروبة فى العراق. وانتشر نفوذ البعث بين ضباط سوريا والعراق. كما كانت هناك إدعاءات حول تشجيع الامريكان على الإطاحة بقاسم. فحسين ملك الأردن، التى لم تكن لها مصلحة فى إغضاب الامريكيين أنذاك، يصرح فى سبتمبر ١٩٦٣ بأنه :«متأكد من أن الانقلاب الذى وقع فى العراق فى ٨ فبراير، كان يلقى التأييد من المخابرات الامريكية».[٤٣]

إن أنسب وقت لتنفيذ انقلاب عسكرى فى بلد عربى هو يوم الجمعة، وخاصة فى شهر رمضان. وقد اطيح بنظام قاسم فى يوم الجمعة ٨ فبراير ١٩٦٣ الموافق ١٤ رمضان .(لاحظ ظهور رقم ١٤ فى اسم الثوتين العراقيتين : ثورة ١٤ يوليو وثورة ١٤ رمضان).

جرى التخطيط للانقلاب كعملية عسكرية مشتركة. وكانت الاهداف الرئيسية لها هى الاستيلاء على محطة الإذاعة ومجمع وزارة الدفاع ببغداد، حيث يعمل قاسم ويقيم. وكان المبنى مثل قلعة داخل مدينة، يتمركز فيه بشكل دائم ثلاثة افواج للمشاة و ١٨ مدفعا مضادا للدبابات والطائرات.[٤٤] وكانت الحبانية هى قاعدة المتمردين حيث تتمركز الفرقة الرابعة ووحدات المدرعات والمضادة للطائرات. وقد تحددت التاسعة صباحا موعدا للهجوم. وربما كان ذلك بسبب أن معظم الانقلابات السابقة تمت فى الفجر، كما أن قاسم اعتاد العمل بمكتبه حتى الخامسة صباحا، ويكون الأمن خلال ساعات النهار مسترخيا. فالتاسعة صباحا، إذن، وخاصة فى يوم جمعة من أيام رمضان، هى ساعة للراحة والنوم. فى تلك الساعة كان قاسم نائما بمنزل والده. وفى الثامنة والنصف اقتحم أحد الضباط المتمردين الصغار منزل الزعيم الأوقاتى، قائد القوات الجوية – وهو شيوعى – وقتله على مرأى من أطفاله. فى نفس الوقت، وصلت المدرعات الخفيفة قادمة من الحبانية إلى مبنى الإذاعة بأبو غريب غربى العاصمة ونجحت فى تعطيل البث. وفى التاسعة بدأت طائرات الهنتر تحلق فى سماء بغداد وتباشر قصف وزارة الدفاع بالصواريخ، وكان قائد العملية هو النقيب «منذر الونداوى» الذى كان يقود إحدى الطائرات المهاجمة. ثم جاءت الموجة الثانية بمجموعة من طائرات الميج ١٧، وبعد الانتهاء من القصف الصاروخى قامت الطائرات بإطلاق مدافعها الرشاشة على مبنى الوزارة، ثم مهاجمة الطائرات الرابضة بمعسكر الرشيد، وكان يعسكر هناك اللواء ١٩، الذى كان

يقوده قاسم حتى ١٩٥٨، وهو أكثر وحدات الجيش ولاء له. بعد ذلك بقليل استولى المتمردون على محطة الإذاعة بالعاصمة، واعلنوا نبأ الانقلاب ومقتل قاسم. لكن قاسم ظهر بالمدينة، بل وقوبل بحماس عندما كان مسرعا من منزل والدته فى طريقه إلى وزارة الدفاع، حيث تولى قيادة المدافعين عن البناية. وقامت قوات المدرعات والمظلات التابعة للمتمردين، التى وصلت بغداد فى الوقت المحدد، بمحاصرة البناية الحصينة ووقع اشتباك عنيف سقط خلاله عدد كبير من الضحايا من كلا الجانبين. وقام قاسم من مقر قيادته بالاستنجاد بالقوات الموجودة بمعسكر الرشيد. لكن ولاء تلك القوات كان قد اهتز، فلم يتحرك نحو المدينة سوى جزء منها. وهناك اشتبكت مع العربات المدرعة للمتمردين وتداخلت القوات. وقد انضمت معظم قوات معسكر الوشاش، شمال غربى بغداد، إلى المتمردين وألقى القبض على المناوئين. كما انضمت المجموعات البعثية بالحرس القومى إلى الوحدات المتمردة، ومن غير الواضح ما إذا كانوا على علم مسبق بالانقلاب.

كان الشيوعيون هم الحليف الوحيد لقاسم حتى النهاية. فقد طلب رئيس مخابراته، طه الشيخ أحمد، العون منهم فخرجوا إلى الشوارع ونظموا المظاهرات. وقام الضباط الموالون لقاسم بفتح مستودعات السلاح والذخيرة ووزعوها عليهم. كان الشيوعيون يعلمون جيدا أن الخارجين على قاسم هم أعداؤهم الالداء، فتناسوا خلافاتهم القديمة معه. وفى الصباح قاموا بتوزيع بيان باسم الحزب بعنوان: «فلنحمل السلاح.. من أجل القضاء على مؤامرة الاستعمار والرجعية!». وأطلق البيان صيحات التحذير.. «إن استقلالنا الوطنى يواجه خطرا حقيقيا. إن انجازات الثورة فى خطر. اسحقوا بقوة المتآمرين الخونة! خذوا السلاح من مراكز الشرطة أو من أى مكان وانقضوا على المتآمرين، عملاء الاستعمار».(٤٥)

لكن الجماهير لم تكن على استعداد لإعادة قاسم بأية حال. وهاجم البعثيون واضطر الشيوعيون إلى الدفاع عن أنفسهم. وكان الجيش هو العامل الحاسم، وهناك ايضا، كان قاسم قد فقد مصداقيته.. حتى اللواء ١٩ تنكر له. وعند الظهيرة لم تكن هناك مقاومة عسكرية سوى فى وزارة الدفاع، أما جيوب المقاومة الشيوعية فى الأحياء العمالية فقد صفيت. وكان الراديو يعمل لعدة ساعات فى خدمة المتمردين، وكانت جميع محطات الإذاعة المصرية تكرر إذاعة بياناتهم وتؤيدهم بحماس.

كان عبد السلام عارف على رأس المتمردين. لم يكن فى ذلك الوقت بالخدمة العاملة، ولكى لايثير الشكوك، فقد نام بمنزله ليلة الجمعة. وفى الثامنة صباحا توجه إلى أبو غريب، ومن هناك استقل مع العقيد أحمد حسن البكر إحدى المدرعات فى مقدمة طابور من الدبابات واتجه نحو العاصمة. وفى المساء اتصل قاسم بعارف تليفونيا يبلغه استسلامه، ويطلب مغادرة مبنى الوزارة بملابسه العسكرية والسفر إلى الخارج. لكن عارف طلب استسلاما غير مشروط،

ويروى أنه أبلغ قاسم بأنه لن يسمح له بأن يكون «تشومبى» آخر، وأن العراق لن يكون الكنغو. وأدرك قاسم ماينتظره فقرر الاستمرار فى المقاومة.

فى صباح السبت تجدد الهجوم الجوى على مبنى وزارة الدفاع، كما تدخلت قوات المظلات بقيادة العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت، ودار القتال من حجرة لحجرة. وعند الظهر استسلم آخر مائتين من المدافعين. واستسلم قاسم بعد أن نفدت ذخيرته. واصطحبوه، مع صديقيه : المهداوى وطه الشيخ أحمد، إلى محطة الإذاعة حيث التقى بعارف مرة أخرى. وربما كان قاسم آخر من يفكر فى أن يبقى عارف على حياته، كما فعل هو معه منذ أربع سنوات مضت. وقبل أن تمضى الساعة، أطلق عليه النار مع صديقيه.

والرواية التى قدمها عارف بعد ذلك بأيام حول آخر مناقشة بينه وبين قاسم ليست دقيقة، ولكنها تلقى الضوء على شخصية المنتصر. والقصة ترمى إلى رفع مقام الراوى، لكنها لم تحدث الأثر المطلوب. يقول عارف فى روايته :* «كان قاسم يجلس فى الركن فى مواجهة المهداوى وبينهما طه الشيخ أحمد وكنعان خليل سالم. دخلت الحجرة ومعى أعضاء المجلس الوطنى ورئيس الوزراء وأعضاء آخرون بالحكومة وعدد من ضباط الثورة. أخرجت من جيبى المصحف الشريف، نفس المصحف الذى أقسمنا عليه فى ثورة يوليو ١٩٥٨ أن نصون العهد، وألا نخون المبادىء، وأن نعمل من أجل وحدة الأمة العربية. رفعت المصحف وقلت لعبد الكريم قاسم (للحقيقة والتاريخ، اسألك فى حضور المجلس الوطنى وإخواننا الضباط.. هل أنت الذى خططت لثورة ١٤ يوليو ؟ ولم يجب قاسم بكلمة. ثم رفعت المصحف مرة أخرى وسألته «هل تقسم بهذا المصحف الشريف أنك كنت تعلم بتفاصيل ١٤ يوليو ؟» وسألته بعد ذلك «هل تقسم ايضا بهذا المصحف الشريف أنك انت الذى أعددت البيان الأول لثورة ١٤ يوليو أو أن النسخة الأصلية موجودة تحت يدك» وظل قاسم على صمته فعدت وسألته « عبد الكريم قاسم، هل تقسم على هذا المصحف الشريف ان ثورة ١٤ يوليو لم تصن الوحدة العربية ؟ ألم يكن هناك اتفاق؟ الم نقسم على المصحف الشريف بأن هدف الثورة هو الوحدة العربية ؟ لقد اقسمت يا قاسم على المصحف الشريف أمام كل الناس بأنه كان هناك اتفاق مقدس بيننا فيما يخص الهدف من الثورة !» ثم أمسكت بالمصحف الشريف وقلت :«أقسم أمام الله والتاريخ اننى الذى كتبت البيان الأول لثورة ١٤ يوليو. وبعد أن قرأه عبد الكريم قاسم، وعلى ما أذكر، وأرجو ألا أكون مخطئا، قمنا بتقديم كلمة أو تأخير أخرى حتى يتسق السياق. وهذا هو البيان، هذه نسخته الأصلية، قاسم لا يملك أية نسخة. ولك مطلق الحرية، يا قاسم، فى أن تجيب عما قلت أو تصححه. وأقسم على أنى سوف أصوم إذا كنت قد كذبت فى قسمى». لكن قاسم لم يرد.

* لم أجد لهذا الحديث أثرا فى عدد الاهرام الذى حدده الكاتب - فلم أتمكن من مطابقته ورده، وقمت بترجمته.

ثم سألته :«لماذا كذبت فيما يخص ناصر ؟ كيف سمح لك ضميرك باتهام جمال عبد الناصر بالخيانة والتآمر ضدك وأنت تعلم أنه اتهام باطل وهو الذى كان يقول لى إنه يتمنى لك الخير وكان دائما يقول لى «قاسم أخوك من سنين، ومن صالح الشعب ألا تختلفا، ويجب ان تكون متسامحا معه وتعامله بأفضل وسيلة ممكنة». ظللت تردد بأن ناصر يتآمر عليك، بينما الحقيقة أنك أنت الذى كنت تتآمر عليه. ثم سألته، «لماذا هاجمت موظفى سفارة ج.ع.م واتهمتهم بالباطل؟ هل كنت تتخيل ان ج.ع.م كانت ستثور لذلك وتسحب كل ناسها من العراق وتغلق سفارتها ببغداد؟ ألم تكن هذه نيتك؟ لكن الله موجود، ولن تقطع ج.ع.م علاقاتها مع العراق. لماذا كنت تعمل ضد العروبة والوحدة العربية، ياعبد الكريم؟» فتكلم عبد الكريم قاسم وقال : «هذا ليس صحيحا أنا أحب القومية العربية، وأنا الذى نظمت اجتماع وزراء الخارجية العرب فى بغداد، وأنا الذى توجهت إلى البلاد العربية والإسلامية». فقلت له :«أنا أسف لكى أخبرك بأن الأمر ليس كذلك. أنت شعوبى ومعاد للقومية العربية». وهنا حاول قاسم أن يدافع عن نفسه ويتحدث عن أعماله، كحاكم، فى الشئون الداخلية. كانت الكلمات تخرج من فمه المرتعش ضعيفة ومضطربة. كان يقول «انا بذلت جهودى من أجل الفقراء. بنيت آلاف البيوت الصغيرة للفقراء». واجبته :«لا ياعبد الكريم قاسم. إن حكمك لم يكن حكم الفقراء، كان حكما للأمراء، مثل حكم أخيك «البرنس» حامد والامراء الآخرين من أقاربك وأصدقائك. كنت تقول للشعب إنك لاتملك سوى القميص الذى على جسدك، فى الوقت الذى كنت ارى فيه بعينى الجناح الخاص الذى أضفته إلى وزارة الدفاع والذى تتضاءل أمامه موناكو وكابرى؛ لماذا تكذب على الشد ب وتهزأ به؟».[٤٦]

اد عارف، بتوجيه المدح لشخصه والسخرية من غريمه المقهور، ان يخلق لنفسه مكانا فى خ. لكن ذلك لم يتأت له، فكل ماذكر قاسم حول عنايته بالفقراء، هو أمر يشرف الرجل. ولا ،يقة إن الأحياء الفقيرة وأحياء العمال ببغداد ظلت تقاتل ضد عارف والبعث ليومين.

يعد مقتل قاسم عرض التليفزيون مشاهد بشعة لجسده الممزق. وهو ما أسهم فى تشجيع ال حة التى عمت العراق بأكمله، والتى فاقت فى اتساعها ووحشيتها كل ماسبق ان شهدته البلاد. وكان الشيوعيون، أو من اتهموا بالشيوعية، هم ضحايا تلك المجزرة. وكان الحرس القومى البعثى أبشع قوى الفتك، وعندما كان يواجه مقاومة حقيقية كان الجيش يهب لأداء واجبه.

وتشكلت حكومة جديدة من عنصرين، ضباط الجيش وقادة البعث مع عدد من الوزراء غير الحزبيين، من الخبراء بالأساس. وتولى البعثيون المناصب الرئيسية، فأصبح على صالح السعدى نائبا لرئيس الوزراء، وطالب حسين شبيب وزيرا للخارجية. وكما كان الحال على عهد قاسم، ظل الضباط اقلية فى الوزارة (٨ من ٢٢ وزيرا) ولكن احتلوا المناصب الرئيسية. وتولى

عارف رئاسة الجمهورية بعد ترقيته إلى رتبة المشير، كما رقى أخوه عبد الرحمن إلى زعيم وتولى قيادة الفرقة الخامسة للمدرعات. ورقى العقيد أحمد حسن البكر إلى زعيم وأصبح رئيسا للوزارة. وقفز صالح مهدى عماش، الذى كان قائد الجناح العسكرى للبعث فى ١٩٥٨، أربع ترقيات... من مقدم إلى فريق، وعين وزيرا للدفاع. أما رئيس الأركان الجديد فكان طاهر يحيى، من قدامى الضباط الأحرار الذى عين فى ١٩٥٨ مشرفا على البوليس ثم احيل إلى الاستيداع بعد محاكمة رشيد عالى الكيلانى، وقد رقى من عقيد إلى لواء. واستبدل قادة الفرق الخمس بضباط من الموالين لعارف. واصبحت كل المناصب المهمة بيد الضباط الذين أبعدوا فى أواخر حكم قاسم، ومعظمهم ممن شاركوا فى تمرد الشواف.

كما تشكل مجلس وطنى للثورة، فوق الحكومة، ولم تنشر أسماء كل أعضائه، وكان يعمل على أساس من التعاون بين الضباط وقيادات البعث. وبعد فترة قصيرة، لم يعد يشار إليه، وربما يكون قد ألغى.

بدت الصورة فى بادىء الأمر كما لو أن عارف هو نجيب العراق، وأن الرجل القوى هو البكر رئيس الوزراء.. المحنك والحذر. لكن عارف عرف كيف يحصن موقعه، ولم يمض العام حتى كان البكر قد خرج. كان ناصر يقف إلى جانب عارف . وخلال الأيام الحرجة التي مرت بها العلاقات المصرية العراقية فى ١٩٦٣. أمسكت القاهرة عن مهاجمته شخصيا، وعندما توثقت العلاقات بين البلدين كانت القاهرة تكيل له المديح.

كان على حكم عارف فى ١٩٦٣ أن يواجه نفس المشكلات الثلاث التى واجهها قاسم فى ١٩٥٨: العلاقة بين الضباط وبين قادة الحزب من المدنيين، ثم العلاقة بين العراق ومصر، والعلاقة بين العرب والأكراد. ولم تكن القيادات الحزبية التى شاركت فى الانقلاب والحكم فى ١٩٦٣ ممثلة للعديد من الأحزاب المعادية للاستعمار من اليمين واليسار، - كما كان الحال فى ١٩٥٨ - وإنما اقتصر الأمر على البعثيين فقط . فقد كان البعث يسعى لأن يكون الموجه الوحيد لمصير البلاد. وقد عزز من ثقته . وكذلك طموحه... استيلاء الانقلاب العسكرى البعثى على الحكم فى سوريا فى مارس. وتبنى عراق عارف والبعث شعار «بلد عربى متحرر» ، وفى ١٧ أبريل وقعت اتفاقية لإقامة اتحاد فيدرالى ثلاثى بين مصر وسوريا والعراق.

وقد تحدثنا تفصيلا ، فى الفصل الخاص بسوريا، عن هذه الوحدة الثلاثية وإلغائها. ثم تجدد العداء مرة أخرى بين ناصر والبعث بصورة أسوأ مما كانت فى الماضى . فلم يكن زعماء البعث فى العراق - شأن السوريين - على استعداد للتخلى عن السلطة التى حازوها.

ولكى يدعم البعث سيطرته على العراق ، فقد سعى إلى كسب الأنصار من بين الضباط وتدعيم الحرس القومى . فحتى فبراير ١٩٦٣ لم يكن هناك سوى عدد قليل من الضباط الأعضاء بالحزب، منهم عماش والوندواى.. وكان الكثيرون، مثل عارف، قريبين من أيديولوجية

وقادة البعث دون أن يكونوا أعضاء بالحزب. وفى صيف ١٩٦٣، التحق عدد من الضباط بالحزب، الأمر الذى زاد من نفوذ الحزب داخل الجيش، وعزز، أيضا، من نفوذ الضباط داخل الحزب.

كان الحرس القومى بمثابة رأس الحربة فى الهجمات العنيفة التى وجهت ضد الشيوعيين. وأصبحت نية البعث لتحويله إلى جيش حزبى أكثر وضوحا. فازدادت عضويته وتضاعفت قوته، وأصبح قائده الطيار الونداوى (٢٨ سنة) من أكثر الشخصيات نفوذا وسطوة فى البلاد . كان هذا الحرس تنظيما عسكريا لايخضع لنظام عسكرى، مهمته ترويع الجماهير. وقد أثارت أعماله الوحشية والإجرامية كراهية الجماهير ، وأيضا الضباط ، وبدأت الجماهير تنظر إليه نظرة شك وعداء. وكان آخر شىء يمكن للضباط أن يحتملوه هو وجود تنظيم شبه عسكرى تنتشر وحداته بطول البلاد وعرضها . وأخذ الضباط يتحينون الفرصة لحل هذا الحرس ونزع سلاح أعضائه ، بل ووضع حد لنفوذ البعث فى البلاد.

وقد سهل البعث من مهمة أعدائه. فكعادة الحزب، انفجرت الخلافات العميقة والصراعات الشخصية بين قادته. ولم ينصرم صيف ذلك العام إلا وقد تبلورت داخله جبهتان واضحتان : المتطرفون بزعامة على صالح السعدى، والمعتدلون وعلى رأسهم طالب شبيب وأحمد حسن البكر. وبذل عماش جهدا كبيرا للتوسط بين الفريقين، لكنه أخفق. كان المتطرفون يطرحون نظرية تتزيا بالماركسية، تتبنى الصراع الطبقى والتأميم وتنظيم الحزب على أساس المركزية الديمقراطية . كما كان السعدى ورفاقه من أشد المعارضين لناصر. أما الجناح المعتدل ، فكان يؤكد على الدور القائد للجيش، ويعارض التأميم[٤٧].

وفى سبتمبر ١٩٦٣، تحول الصراع إلى مواجهة مكشوفة . ففى الوقت الذى كانت تجرى فيه مناقشة المسائل السياسية فى اجتماعات الحزب ببغداد ودمشق، كان قادة الجيش يدبرون لعمل حاسم ضد الحرس الوطنى، وذلك بنقل الونداوى إلى عمل آخر. ورفض الونداوى الانصياع للأمر وبقى فى منصبه. ولكن لم ينته شهر نوفمبر إلا وأدرك الونداوى أن معظم الضباط يؤيدون البكر وإن عماش كف من جانبه عن مساندة السعدى، فترك قيادة الحرس. وبينما كان موقف السعدى يتدهور فى بغداد، فقد أحرز نصرا كبيرا فى دمشق. فهناك انعقدت جلسات المؤتمر القومى السادس لحزب البعث فى الفترة من ٥ - ٢٣ سبتبمر. وجاء المؤتمر بقراراته واختياره لقيادة جديدة، انتصارا للجناح المتشدد[٤٨].

كانت الزوابع التى هبت على البعث- على الأقل فى سوريا - مجرد زوبعة فى فنجان. وأخذ البكر - قائد ضباط البعث المعارضين للمتشددين - يعد العدة لاستبعاد السعدى. يسانده عارف الذى لم يكن عضوا بالحزب. وفى ١٠ نوفمبر وجهت الدعوة لعقد جلسة خاصة لحزب البعث العراقى لاختيار قيادة قطرية جديدة للحزب، لم يكن السعدى أو أى من أتباعه القدامى

ضمنها، باستثناء الونداوى[٤٩]. وكان نصف أعضاء القيادة من الضباط، وهو تحول جديد واضح الدلالة فى وقت كانت معظم مؤسسات الحزب تتكون من أغلبية مدنية. وفى اليوم التالى ألقت السلطات العسكرية القبض على السعدى، نائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد، وقامت بترحيله مع أربعة من أصدقائه إلى مدريد على متن طائرة عسكرية خاصة. والسعدى هو الذى حدد بنفسه مدريد كمنفى له.. كى يكون فى مأمن من ثأر الشيوعيين. كما كان فرانكو على استعداد لأن يكون مضيفا لهذا «الماركسى» الذى أسفر عن وجهه الحقيقى أثناء مذبحة الشيوعيين العراقيين.

وفى ١٣ نوفمبر حاول الجناح المتشدد، مرة أخرى، الاستيلاء على السلطة. فقام الحرس القومى بالاستيلاء على مكتب البريد والبرق والهاتف المركزى ببغداد. وقام الونداوى باختطاف طائرة من قاعدة الحبانية الجوية وانطلق بها ليقصف القصر الرئاسى، تماما كما فعل فى ٨ فبراير عندما قصف وزارة الدفاع ليقضى على قاسم. لكن الجيش تصدى للمحاولة، ولم ينجح الونداوى سوى فى تدمير خمس طائرات ميج وهى واقفة على الأرض بمعسكر الرشيد.[٥٠] وكان هذا أكبر إنجاز عسكرى يحرزه أحد رجال القوات الجوية العراقية منذ تأسيس السلاح. وهرب الونداوى بعد ذلك إلى سوريا.

وفشل انقلاب البعث. لكن المبادرة داخل الحزب انتقلت مرة أخرى ليد رجال السعدى. الذين كانوا يشكلون أغلبية أعضاء الحزب ببغداد. فقد وصل زعماء القيادة القومية برئاسة عفلق والحافظ إلى العاصمة، قادمين من دمشق، وقاموا بإبعاد قادة الجناح المعتدل للبعث العراقى إلى بيروت.. وبذلك يكونوا قد تخلصوا من عدد من المدنيين النشطين دون المساس بوضع الضباط. وبينما كان القادة يحاولون إيجاد حل لصراعاتهم، قام الضباط بانقلاب آخر يستهدف وضع حد لدور البعث فى الحياة السياسية فى العراق. ففى ١٨ نوفمبر، قامت العربات المصفحةالتابعة للفرقة الخامسة بقيادة الزعيم عبد الرحمن عارف – أخو رئيس الجمهورية – بالسيطرة على النقاط الرئيسية ببغداد. وكان على رأس العملية اللواء طاهر يحيى رئيس الأركان. وألقى القبض على عدد من الضباط المشتبه فى ولائهم للحرس القومى، وفرض حظر التجوال، كما ضرب حصارا حول معسكرات الحرس بالعاصمة. وصدر قرار بحل الحرس القومى، وتشكيل حكومة جديدة . وقد وقع عفلق على قرار حل الحرس، ربما للتخلص من السعدى[٥١] . لم يلق الانقلاب مقاومة ذات بال. وكان استعراض القوة الذى قدمه الجيش كافيا لفرض الصمت وشل حركة الآخرين.

شغل المسلمون، من السنة والشيعة على حد سواء ، معظم كراسى الوزارة الجديدة. ومن بين أعضائها الـ ٢١ كان هناك ثمانية ضباط يشغلون مناصب رئيسية. وكان مركز البعثيين متدهورا بصورة واضحة . فالزعيم البكر.. رئيس الوزراء والرجل القوى فى الحكومة السابقة،

«رُقى» إلى منصب أعلى لا قيمة له هو نائب الرئيس. وأصبح الزعيم حردان التكريتى وزيرا للدفاع ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة، لكنه لم يعد فى نفس قوته عندما كان قائدا للقوات الجوية . وسرعان ماتضح أن الإبقاء على البكر والتكريتى بالحكومة كان مجرد عمل تحييدى تطلبته التطورات فى ذلك الحين. ففى يناير ١٩٦٤، ألغى منصب نائب الرئيس ونقل البكر إلى وزارة الخارجية بدرجة سفير. مما يعنى موته سياسيا - ولم يثر الأمر أدنى اهتمام. وجرى نفس الشىء، فى مارس ١٩٦٤، للتكريتى، إذ عين طاهر يحيى وزيرا للدفاع بجانب عمله كرئيس للأركان.

وفى نوفمبر ١٩٦٣ كان هناك سؤال يفرض نفسه على الساسة من الضباط العراقيين: الولاء لمن.. للحزب أم للجيش؟ ولما لم يكن هناك إمكانية للتردد، حددت الأغلبية الساحقة ولاءها للجيش. واختارت قلة - مثل الونداوى - الولاء للحزب، فاستبعدوا فى التو. أما البكر والتكريتى، الذى تراوح موقفهما بين الفتور أو التردد، فقد طردا بعد فترة انتقالية قصيرة. وكان انضمام الضباط إلى الحزب دعما لنفوذه، ولكن ليس لبنائه التنظيمى، فكانت النتيجة الحتمية لحزب يسوده الصراع - كالبعث - هى إضعاف سلطة الحزب.

فى فبراير ١٩٦٣، كان عارف فى حاجة إلى البعث. وفى ١٩٦٤، أنكر أفضاله، بل واتهمه بالإلحاد والخيانة. وقطع على نفسه عهدا لناصر بألا «يجد بعثيا واحدا فى العراق» عند حضوره لزيارة بغداد(٥٢) .

وفى صيف ١٩٦٤ قام بقايا البعث بمحاولتين للإطاحة بعارف. ولم يكشف سوى عن تفاصيل قليلة ومتناقضة حول المؤامرة. لكن الواضح أن البعثيين قد خططوا للقيام بانقلاب فى ليلة ١٨ يوليو. وانكشفت المؤامرة، وقبض على عشرات الأشخاص، من بينهم ضباط سابقون بالجيش والبوليس والحرس القومى (٥٣) وفى خطابه فى ٢٠ يوليو، بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوى، شن عارف هجوما عنيفا ضد البعث، واتهمت الصحافة العراقية حكومات سوريا وإيران بالاشتراك فى المؤامرة. وكان واضحا أن الهجوم على إيران مصدره تركز المؤامرة فى المناطق الشيعية جنوب بغداد وقيام مخططها على إثارة القبائل.

كذلك فقد انكشفت المحاولة الثانية .. ولكن فى اللحظة الأخيرة. ففى يوم ٤ سبتمبر، كان من المقرر أن يغادر الرئيس عارف البلاد فى الثانية والنصف من بعد الظهر متوجها إلى الاسكندرية لحضور مؤتمر القمة العربى الثانى. وكان متوقعا أن يكون جميع المسئولين بالبلاد إما ضمن الوفد المرافق له، أو فى وداعه بمطار بغداد. فوضعت الخطة على أساس أن تقوم ستة من طائرات الميج بقصف طائرة الرئيس. وكان مقررا أن يقود هذه الطائرات طيارون بعثيون، وتحدد لهم الثانية من بعد الظهر موعدا للهجوم على المطار وقصف كافة منشآته ، ثم التوجه إلى معسكر الرشيدة لتدمير الطائرات الرابضة على أرضه . وفى نفس الوقت يتحرك

فوج من المدرعات بقيادة المقدم أحمد الجبورى من معسكر الرشيد للسيطرة على المراكز الحكومية بالعاصمة . وكان يقف وراء تلك المؤامرة أحمد حسن البكر.

وفى صباح اليوم المحدد قام أحد الطيارين بإبلاغ السلطات. وفي الحال اتخذت إجراءات فورية، فأعدم الطيارون الخمسة وجرت حركة اعتقالات واسعة شملت بقايا البعثيين بالسلطة(٥٤).

وفى صباح ٥ سبتمبر، بعد يوم من المؤامرة الفاشلة، وصلت طلائع القوات المصرية إلى بغداد. وفى خلال ثلاثة أيام اكتمل وصول كتيبة مدرعات كاملة اتخذت مواقعها بمعسكر التاجى القريب من العاصمة. وزاد حجم هذه القوة فيما بعد وظلت هناك حتى ١٩٦٦. وبلغ قوام القوة فى صيف ١٩٦٥ أكثر من ألف رجل و١٠٠ دبابة (٥٥). وكان الغرض الأساسى من هذه القوة فى البداية هو حماية حكم عارف المهزوز، ثم بقيت بعد ذلك هناك تعبيرا عن التضامن المصرى العراقى.

بدأ كل من قاسم وعارف حكمهما بالائتلاف مع أحزاب سياسية.. كان ائتلاف قاسم مع الأحزاب المعادية للاستعمار، من اليمين واليسار.. وعارف مع البعث وحده. وماجرى بعد ذلك كان متشابها فى كلتا الحالتين، إذ انقلب التعاون إلى صراع انتهى بإبعاد الأحزاب واستقرار نظام عسكرى صرف.

ويعتبر موقف مصر من كل من النظامين واحدا من الفروق الجوهرية بينهما. ديكتاتورية عسكرية تتعامل مع خصومها بالمحاكمات العسكرية الشكلية وتمثل شوكة فى ظهر ناصر، تستبدل بديكتاتورية عسكرية وحشية أخرى تصفى حساباتها مع خصومها بدون محاكمة وتحظى بتأييد ناصر.

وكانت العلاقة بين مصر والعراق فى ١٩٦٣، تتناسب تناسبا عكسيا مع علاقة عارف بالبعث. فمرحلة التعاون بين الضباط العراقيين والبعث هى نفسها مرحلة التقارب مع سوريا والتوتر مع مصر، وعندما هبطت أسهم البعث فى بغداد ارتفع رصيد عارف فى القاهرة. كان عارف – المتطرف فى عروبته– يرغب آنذاك فى الوحدة مع مصر ناصر. لكن ناصر فى عهد عارف كان رجلا مختلفا. فالانفصال وضرورة التكيف مع وجود حسين فى الأردن وفيصل فى السعودية، والتورط فى اليمن، كل ذلك جعل ناصر أكثر حذرا وترويا. لم يكن متعجلا فى إقامة وحدة مع العراق. وكان تخوفه من التورط فى حرب ضد الأكراد واحدا من الأسباب التى جعلته يرفض الوحدة التى طلبها العراق، وإن لم يكن السبب الوحيد. فهو لم يكن مهيأ لتحمل مسئولية استمرار الحكم المضطرب فى العراق. وأحد الأدلة على ذلك هو عدم تلبيته لأى من الدعوات التى وجهت إليه لزيارة العراق حتى أواخر ١٩٦٧.

فى ١٩٦٥ لم تعد الوحدة العربية الشاملة، أو حتى الوحدة بين أثنين من البلاد العربية

مسألة ملحة . وكان الأمر مختلفا فى ١٩٥٨. إذ كان السؤال الملح آنذاك فى العالم العربى هو: كم من الوقت سيمر قبل أن يلحق العراق والأردن والبلاد العربية الأخرى بالجمهورية العربية المتحدة؟ كانت الوحدة العربية تبدو قريبة المنال. وبقيام الوحدة المصرية- السورية بلغ ناصر قمة نفوذه وسطوته. ثم بدأت تظهر تدريجيا علامات التدهور. فقد أصبح العراق جمهورية، لكن قاسم حافظ على استقلاله وأحبط محاولات الوحدة التى كان يتبناها عارف والشواف. وفى لبنان، انتهت الحرب الأهلية فى صيف ١٩٥٨ وعادت للبلد سيادته. وظل الملك حسين على خصومته. وفى ١٩٦١ انفصلت سوريا عن مصر وانقلبت إلى غريم لها، وظل الأمر كذلك سواء فى أثناء حكم الانفصال أو فى ظل حكومات البعث (٦٣-١٩٦٦). ولم تدم الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (ابريل ١٩٦٣) سوى ثلاثة شهور، ومضت دون أن تترك أثرا. وفى ١٩٦٤، أصبح من الواضح أن مصر تواجه فشلا فى اليمن إضافة إلى مشكلاتها الاقتصادية فى الداخل. وفى ١٩٦٥، كانت الدلائل تشير إلى وجود توتر سياسى خطير فى مصر، ولم يعد الناس يتعجبون من أن ناصر ليس فى دمشق وبغداد، وإنما يتساءلون عما إذا كان مركزه داخل بلاده مازال قويا.

لقد أعادت المؤتمرات الثلاثة لرؤساء وملوك الدول العربية فى ١٩٦٤، ١٩٦٥ التأكيد، عمليا، على استقلال كل دولة عربية على حدة، واختفى، مرة أخرى، وهم الوحدة العربية من جدول الأعمال السياسى.

كذلك، فقد تغير موقف عارف من فكرة الوحدة العربية بشكل عام، وتجاه مشروعات الوحدة مع مصر بشكل خاص. فهو - مثل سابقيه - عندما انتقل من صفوف المعارضة، وأصبح يتحمل مسئولية توجيه الدولة، كان عليه أن يتصرف وفق ماتمليه عليه المصلحة المحددة لبلده، ومن هنا أصبح أقل حماسا لأفكار العروبة. أضف إلى ذلك أنه لم يكن راغبا فى اقتسام عوائد النفط العراقية مع مصر.

لكن الوطنيين العراقيين، المدنيين منهم والعسكريين، لم يتخلوا عن مشاريع الوحدة مع مصر. وكان هذا الخلاف سببا فى الأحداث التى هزت بغداد خلال صيف وشتاء ١٩٦٥.

ففى ١١ يوليو ١٩٦٥ قدم ستة من الوزراء فى حكومة طاهر يحيى، من بينهم الزعيم صبحى عبد الحميد وزير الداخلية، والزعيم عبد الكريم فرحان وزير الثقافة والإرشاد، استقالتهم. وجميع هؤلاء المستقيلين من المعروفين بميولهم المصرية القوية. وكانوا قد قدموا فى فبراير اقتراحا بمنح الأكراد قدرا من الإدارة الذاتية.. وهو أمر يتفق مع موقف ناصر، ويتعارض بشدة مع وجهة نظر عارف فى القضية. وقد رفض اقتراحهم، وقام الجيش فى ١٤ ابريل بشن هجوم عنيف على المناطق الكردية. ومرة أخرى، ينشغل الجزء الأكبر من الجيش العراقى فى حرب استمرت لشهور دون حسم. كما برز على السطح خلاف جديد فى أوائل

يوليو، إذ طالب الناصريون بالتأميم وبعدد من الإجراءات الاشتراكية لم يكن عارف متأهبا لها، كما عارضوا إعادة تجديد الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق، والذى يوسع من مناطق امتياز الشركة.[٥٦]

وفى ١٢ يوليو تم تعيين ستة وزراء بدلا من المستقيلين. وبقى طاهر يحيى رئيسا للوزارة، وإن بدأ عارف يحد من سلطاته ونفوذه. لم يكن عارف راغبا فى حرق كل الجسور مع القاهرة، وكذلك لم يقدم جميع الضباط الموالين لمصر على تلك الخطوة المتطرفة.. أى الاستقالة. وكانت أبرز شخصية بين هؤلاء الضباط هو اللواء عارف عبد الرزاق قائد القوات الجوية، الذى أصبح فى رعاية الرئيس منذ اللحظة التى بدأ فيها هذا الأخير تقليص نفوذ رئيس الوزراء. وفى ٥ سبتمبر استقال طاهر يحيى، وتشكلت وزارة جديدة فى اليوم التالى برئاسة عارف عبد الرزاق.

ولد عارف عبد الرزاق فى عام ١٩٢٤، بقرية الكبيسة بمنطقة الرمدى غربى بغداد. وبعد انقلاب يوليو ١٩٥٨ عين قائدا لقاعدة الحبانية الجوية. وبعد فشل انقلاب الشواف فى ١٩٥٩، قبض عليه وأحيل إلى التقاعد، ولكنه أعيد إلى الخدمة فى نهاية العام نفسه. وفى انقلاب عارف، قاد بنفسه إحدى طائرات الهنتر التى اشتركت فى الهجوم على مقر قاسم. وفى نوفمبر ١٩٦٣ أصبح وزيرا للزراعة، ثم عين فى ديسمبر قائدا للقوات الجوية.[٥٧]

وعبد الرزاق من المعروفين بميلهم المعتدل تجاه مصر، ويبدو أن الرئيس أراد بتوليته رئاسة الوزارة أن يعزله عن المتطرفين. لكن الاختلاف بين عبد الرزاق والوزراء المستقيلين كان خلافا تكتيكيا، ولم تمض عشرة أيام على توليه حتى أصبح واضحا من الذى يقف إلى جانب عارف، ومن الذى يقف ضده.

وبينما كان عارف يستعد لحضور مؤتمر القمة العربى الثالث بالدار البيضاء، أصدر أخوه عبد الرحمن عارف، رئيس الأركان، قرارا بعزل عدد من الضباط المعروفين بولائهم لمصر من مناصبهم. وكان من بين التعديلات نقل العقيد هادى خماس رئيس المخابرات للعمل كملحق عسكرى بالهند، وعزل العقيد رشيد محسن مدير الأمن العام.

وقد ألغيت هذه الإجراءات بعد أن احتج عليها الناصريون، وكذلك رئيس الوزراء.[٥٨] لكن المواجهة كانت قد بدأت بين الفرقاء، ولم يكن مابينهم سلاما وإنما مجرد هدنة.

وعند توجهه إلى الدار البيضاء، فى ١٤ سبتمبر، ولى عارف عددا من أنصاره وعلى رأسهم أخوه رئيس الأركان، للقيام بمهام منصبه لحين عودته. لكن خصومه رأوا فى غيابه فرصة مناسبة للإطاحة به. وكانت الوسيلة – كالعادة – هى الانقلاب، الذى تحدد له يوم ١٦ سبتمبر.

وفى العاشرة من صباح اليوم المحدد تم تنفيذ الخطة على النظام المعهود : كتيبة من المدرعات تحت قيادة الزعيم محمد ماجد رئيس العمليات بالقيادة العامة والعقيد وجدى عرفان

مدير الكلية العسكرية تتحرك من معسكر ابو غريب بالقرب من بغداد متجهة نحو محطة الإذاعة. وكان رئيس الوزراء وبقية المتآمرين على أهبة الاستعداد بمكاتبهم، ينتظرون إذاعة البيان الأول الذى يعلن الإطاحة بعارف وإعلان الوحدة مع مصر.

فى نفس الوقت تم استدعاء اثنين من الضباط من ذوى المناصب المهمة والمعروفين بولائهم لعارف إلى مكتب رئيس الوزراء لاحتجازهما. والضابطان هما سعيد صليبى قائد وحدات الدفاع عن العاصمة، والمقدم بشير طالب رئيس الحرس الجمهورى. وجاء صليبى وقبض عليه. أما بشير الذى حضر متأخرا، فقد أحس بالمؤامرة واستدار من أمام مكتب رئيس الوزراء وأسرع إلى معسكره. فى تلك الأثناء، كان تحرك المدرعات من ابو غريب قد انكشف أمره. فقام رئيس الأركان برفع حالة الاستعداد بين وحداته، وخرج بشير طالب بدباباته لملاقاة الوحدة المتمردة. وأدرك المتمردون أنهم فقدوا ميزة المفاجأة، فاستسلموا.(٥٩)

فى نفس اليوم، فر عارف عبد الرزاق وزوجته وأطفاله مع عدد من المتآمرين على متن طائرة عسكرية عراقية إلى القاهرة. ولسبب أو لآخر، لم يمنعهم عارف من الرحيل.

لم يكن المصريون، فى حقيقة الأمر، على علم بالانقلاب أو بمشروع الوحدة معهم. فقد استقبلوا المتآمرين كلاجئين سياسيين، وامتنعوا عن ابداء مايوحى باستحسانهم لنيات المتآمرين. لكن عارف كان يشك فى بقاء ناصر على عهده. وعندما علم بالأمر، أسرع عائدا إلى بغداد. ولما توقف بالقاهرة وقع بصره على الطائرة التى أحضرت عارف عبد الرزاق، وشك فى أن شيئا ضده يجرى تدبيره. ولكى يتاكد من أن المصريين لايدبرون شيئا ضده، أو أن «شيئا لن يحدث له فى الطريق»، فقد طلب أن يقوم النقيب طيار حسين عبد الناصر بقيادة طائرته حتى بغداد. وحسين عبد الناصر هو أخو الرئيس ناصر (من الزوجة الثانية التى تزوجها أبوه بعد وفاة والدته) وصهر عبد الحكيم عامر.(٦٠)

عاد عارف إلى بغداد عودة المنتصر، لكن كيان الجيش - ركيزته الأولى - كان قد اهتز. وفى ٢١ سبتمبر تشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو من رجال الدولة المدنيين وكان قبل ذلك سفيرا بلندن. وهو واحد من أبرز المفكرين القوميين العرب، ويؤكد على العلاقة الوطيدة بين العروبة والإسلام.(٦١) وله تحفظات على الاشتراكية، وضد فرض الوحدة العربية بالقوة.

وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الجمهورية العراقية التى يتولى فيها رئاسة الوزارة واحد من المدنيين. فقد أدرك الضباط أنهم لايمكنهم الحكم بمفردهم وأنهم فى حاجة لمشاركة المثقفين من المدنيين. ولكن، بقدر ماكانوا غير قادرين على الحكم بمفردهم، بقدر ماعجزوا عن تحقيق مشاركة حقيقية مع أى كان. وقد شغل الضباط عددا من المناصب المهمة فى وزارة البزاز:- وزارة الداخلية التى تولاها الزعيم عبد اللطيف الدراجى، كما تولى اللواء عبد العزيز العقيلى

وزارة الدفاع إلى جانب وزارة النقل. وهما ممن اشتركوا فى انقلاب قاسم فى ١٩٥٨، ولعبا دورا فى تمرد الشواف فى ١٩٥٩، وعلا نجمهما بصعود عارف بعد انقلاب ١٩٦٣.

كانت الأولويات المطروحة أمام وزارة البزاز هى تحقيق الاستقرار، والحد من التطرف ايا كان مصدره، وتحقيق السلام بين الأكراد والعرب، وتحاشى أى صدام مع شركة بترول العراق. كما كان البزاز يأمل ايضا فى إبعاد الجيش عن التدخل فى السياسة، ولكن تدريجيا وبهدوء. ولم يكن ممكنا للبزاز - المحافظ - ان يقبل بالاعتماد على حركات جماهيرية أو على قوة الجيش، لكن ليس كل مايتمنى المرء يدركه. واستمرت الصدمات تترى على الحياة السياسية فى العراق، ولم يعد ثمة مفر من الديكتاتوريات العسكرية المتلاحقة.

فى ١٣ ابريل ١٩٦٦ قتل الرئيس عارف فى حادث تحطم طائرة هليكوبتر أثناء تحليقها فوق جنوب العراق، وكان من بين القتلى أيضا اللواء عبد اللطيف الدراجى. وفى ١٦ ابريل اختير أخوه الأكبر اللواء عبد الرحمن عارف رئيس الأركان، رئيسا للجمهورية. وكان يوم مقتل أخيه فى زيارة رسمية لموسكو، فعاد سريعا عندما علم بالحادث. وقد ابدى الرئيس الجديد ذكاء وشجاعة، سواء قبل أو بعد توليه، لكن المؤهل الوحيد الذى قاده إلى المرئاسة - إلى جانب أنه أخو عبد السلام عارف - هو كونه ضابطا بالجيش. وليست مصادفة أن يكون أكبر منافس له على المنصب ضابط آخر هو عبد العزيز العقيلى وزير الدفاع. ولم يدرج العقيلى ضمن الوزارة الجديدة التى تشكلت فى ١٨ ابريل برئاسة البزاز.

وفى ٢٩ يونيو أعلن البزاز برنامجا لحكومته من ١٢ نقطة يهدف، بشكل جدى، إلى تحقيق الأمانى الكردية فى الحكم الذاتى ووضع حد نهائى للحرب المستعرة فى الشمال. [٦٢] وفى اليوم التالى كان البزاز يستعد للتوجه إلى تركيا فى زيارة رسمية. لكنه لم يكن يحسب حساب عارف عبد الرزاق.

بعد فشل انقلابه فى سبتمبر ١٩٦٥، أقام عارف عبد الرزاق بمصر كواحد من المنفيين السياسيين من جميع أرجاء العالم العربى ممن يئويهم ناصر. لكن إقامته لم تدم طويلا، وفى أوائل يونيو ١٩٦٦ عاد متسللا إلى العراق حيث استعاد اتصالاته بهدف الإعداد لانقلاب جديد. وكان ممن اتصل بهم الزعيم يونس العطار باشا، والمقدم صبحى عبد الحميد.

عمل صبحى عبد الحميد بعد انقلاب عارف فى ١٩٦٣ رئيسا لعمليات القيادة العامة، ثم وزيرا للخارجية وتولى بعد ذلك وزارة الدفاع. وفى سبتمبر ١٩٦٥ اشترك فى محاولة عارف عبد الرزاق الفاشلة والقى القبض عليه، ثم أفرج عنه فى أواخر العام. أما يونس العطار فقد كان فى ١٩٦٦ إحدى الشخصيات البارزة ويتولى واحدا من مراكز القوة هو قيادة الفرقة الرابعة المتمركزة فى الموصل. وهو أيضا واحد من الضباط المشتغلين بالسياسة. وقد سبق له الاشتراك فى تمرد الشواف فى ١٩٥٩ وحكم عليه بالسجن المؤبد.[٦٣]

تحدد يوم ٣٠ يونيو موعدا لتنفيذ الانقلاب، واختيرت الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر كساعة للصفر.

وقد انطلق المتمردون من عدة نقاط : الموصل، كقاعدة رئيسية، حيث استطاع عبد الرزاق بمساعدة يونس العطار الاستيلاء على المطار، وقاد بنفسه إحدى طائرات الهنتر لضرب المراكز الرئيسية ببغداد. كما انطلقت عدة طائرات أخرى من الحبانية. وكذلك المدرعات من أبو غريب. كما كان للمتمردين عدد من الانصار بمعسكر الرشيد. وكانت جميع القوات المتمركزة بالعاصمة وضواحيها تحت امرة العقيد هادى خماس، الرئيس السابق للمخابرات وشريك عارف عبد الرزاق فى محاولته الفاشلة فى ١٩٦٥.

وفى الثالثة والنصف من بعد الظهر نجح المتمردون فى إذاعة بيان على إحدى موجات إذاعة بغداد. لكن الإرسال توقف بعد دقائق قليلة.(٦٤) إذ قوبل المتمردون بمقاومة فورية. ولم يكن لهم مؤيدون مؤثرون فى أوساط الجماهير. وقد أظهر الرئيس عارف شجاعة ويقظة، وتمكن بمساعدة الحرس الجمهورى، من دفع عدد من وحدات الجيش فى الحال لمواجهة المؤامرة. وقد ألقى القبض على عارف عبد الرزاق بمجرد هبوط طائرته بمطار الموصل.(٦٥) وفى الساعة ٧,٥٠ مساء، أعلنت إذاعة بغداد نبأ فشل الانقلاب. وبدأت، بعد ذلك بقليل، فى إذاعة برقيات التأييد والتهنئة المعتادة، خاصة من وحدات الجيش. وفى الليل أعلن حظر التجوال بالعاصمة، وفى اليوم التالى استؤنفت الحياة الطبيعية. وألقى القبض على عدد كبير من المتآمرين، وتمكن عدد منهم، حسب البيانات العراقية – من الهرب، بينهم ١٢ مدنيا و ١٣ من الضباط، منهم الزعيم عبد الكريم فرحان الذى كان وزيرا للإرشاد فى ١٩٦٤، وثلاثة ضباط برتبة العقيد.(٦٦)

وفى اليوم التالى كان الناس يتساءلون : هل قام اتباع مصر بمحاولتهم دون علم القاهرة وتأييدها؟.. وهل غادر عبد الرزاق مصر دون موافقة السلطات المصرية، أو على الأقل دون علمها؟. والحقيقة إن القوات المصرية المتمركزة بمعسكر التاجى ببغداد لم تتحرك لمساعدة المتمردين. وأشاروا أيضا إلى أن مصر لاتتدخل عادة فى تحركات المنفيين بأرضها. وقيل بعد ذلك «من غير المنطقى أن يختار زعيم بارز مثل ناصر ضابطا سبق له الفشل فى عدد من محاولات الانقلاب، كان يتولى فى إحداها رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع، كى يضعه على رأس انقلاب فاشل».(٦٧)

وعلى أية حال، فقد قامت الحكومة العراقية فى صباح الأول من يوليو، وفور القضاء على المحاولة، بإرسال وفد سياسى وعسكرى على مستوى عال بهدف – غالبا – الاستفسار.(٦٨) وفى وقت لاحق من اليوم نفسه، أكد البزاز فى مؤتمر صحفى عن اقتناعه بأن مصر لم يكن لها أى دور فى تلك المحاولة «حتى لو كان بين المتمردين بعض العناصر – البعثية – نجحت فى الهرب برغم الرقابة الصارمة التى تفرضها مصر عليهم».(٦٩) وسواء أكان مقتنعا بقوله، أو كان

يهدف إلى تجنيب حكومته المزيد من القلاقل بتحاشى إثارة خلاف مع مصر، فإن عمر وزارته كان قد انتهى. ففى ٦ أغسطس قدم استقالة حكومته. وقد أعلن فى خطاب استقالته، الذى نشر، أنه يستقيل – فقط – نزولا على رغبة الرئيس.[٧٠] وبمعنى آخر، فإن الضباط لم يكونوا ليسمحوا لمدنى بأن يكون رئيسا للوزارة، خاصة إذا كان من أصحاب الاتجاهات الليبرالية والمحافظة. ويؤكد *البزاز فى خطاب استقالته أنه كان قد توصل إلى حل وسط للمسألة الكردية*، «أهم معضلة تواجه العراق منذ قيامه». وكان الضباط يعارضون أيضا استمرار مثل تلك السياسة.

وتولى الوزارة ناجى طالب، أحد القيادات القديمة للضباط الأحرار. وبتوليه، عادت للحكم العراقى مرة أخرى صبغته الديكتاتورية العسكرية. إن الضباط العراقيين لم يشهدوا أى نوع من الوحدة منذ توليهم الحكم فى ١٩٥٨. لكن انقسامهم إلى كتل متنافسة لايعنى إمكان سماحهم لأى شخص غيرهم بقيادة البلاد، حتى ولو كان سياسيا وطنيا تقليديا بارزا مثل البزاز. وقد أصبح الضباط اكثر فئات المجتمع تميزا. وإن كان استحقاقهم لخدمة أمتهم أمرا مشكوكا فيه تماما، فإن سيطرتهم الفعلية على البلاد أمر لا مراء فيه.

هوامش (٨)

١- محكمة الشعب، محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، جـ٥، بغداد ١٩٥٩، صفحات متفرقة.

٢- عبد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ١٧-١٨.

٣- نفسه، ص ٢٣-٢٦.

٤- محكمة الشعب، جـ٥، ص ١٩٨٧.

٥- نفسه، ص ١٧٨٦-١٧٩١؛ S.Jargy, 'Une page de l'histaire de la revolution irakienne, Le proces Aref', Orient, no. 12, 1959, 85-6.

٦- الجدة، ص ٢٠-٢٥، ص ٣١-٣٥، ٦٠-٦٧؛ Benjamin Shawadran, The power struggle in Iraq, New York 1960, 40-3; B. Vernier, L'irak aujourd'hui, Paris 1963,148.

٧- محكمة الشعب، جـ٥، ص ٢٢٤-٢٣٧، ٢٥٢، ١٩٧٦-١٩٨٩، ٢٠٠٤.

٨- نفسه، ص ١٩٩٠-١٩٩١.

٩- محمود الدرة : القضية الكردية والقومية العربية فى معركة العراق، بيروت ١٩٦٣، ص ١٤٠.

١٠- نفسه، ص ١٤١.

١١- محكمة الشعب، جـ٥، ص ٢٠٥٩؛ Robert Murphy, Diplomat among Warriors, New York, 1964, 413, Waldemer J. Gallman, Iraq under General Nuri, Baltimore 1964, 205.

١٢- الدرة، ص ١٤٢-١٤٣؛ صحيفة اتحاد الشعب، بغداد، ٢٠ يوليو ١٩٥٨.

١٣- الأهرام، ٢٠ يوليو ١٩٥٨.

١٤- أمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، جـ١٣، الثورة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢٤٦-٢٤٧.

١٥- Albert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nil, Wiesbaden (1959 or 1960), 19-20.

١٦- Documents on international affairs, 1958, London 1962, 304.

١٧- J.Heyworth - Dunne, 'Partis Politiques et gouvemment dans L'Irak d'aujourd'hui', orient, no. 15, 1960, 80.

١٨- محكمة الشعب، جـ٥، ص ٣٥ ٢٠، ٢١٧١-٢١٧٤، ٢٢٧٧؛ محمد حسنين هيكل، الأهرام، ١٨ نوفمبر ١٩٦٣.

١٩- Hamizrah Hehadash, Vol. 10, 82-3; Vernier, 154.

٢٠- محكمة الشعب، جـ٦، ١٩٥٩، ٢٩٢٤-٢٩٣٠؛ Vernier, 156.

٢١- نفسه، جـ٥، ص ٢٣١٧،

٢٢- أمين سعيد، قسم ١٥ : الجمهورية العربية المتحدة، جـ٢، القاهرة ١٩٦٠؛ ص ٣٦٣-٣٦٦.

٢٣- محكمة الشعب، جـ١٨، ١٩٦١، ص ٧٢١١؛ Hamizrah, Vol. 10,229-30, Vernier, 157.

٢٤- الحياة، ٢٨ مارس ١٩٦٣.

٢٥- الأهرام، ٢٧ ابريل ١٩٥٩؛ Hamizrah Hehadash, Vol. 10,372.

٢٦- اتحاد الشعب، ٢٩ ابريل ١٩٥٩.

٢٧- Orient, no. 10,1959, 197.

٢٨- Vernier, 162; Hamizrah, Vol. 10,374.

٢٩- Vernier, loc cit.

٣٠- Hamizrah, Vol. 11,77-8; Vernier, 167-71.

٣١- Vernier, 266-7. F. Joyaux, 'La politique Chinoise au Moyen Orient; Orient, no. 40, 1966, 31.

٣٢- اتحاد الشعب، ٢٩ أغسطس ١٩٥٨.

٣٣- S. Kahle, "The Kassem ero as I saw it", Contemporary Review, London, April 1963, 179.

٣٤- Hamizrah Hehadash, Vol. 11,77.

٣٥- MER 1960, 237-9.

٣٦- اميل توما، ثورة ٢٣ تموز في عهدها الأول، حيفا ١٩٦٢، ص٧٧-٧٨.

٣٧- The Middle East 1962, London 1962, 142

٣٨- Orient, no. 17, 1961, 189-91.

٣٩- MER 1960, 250

٤٠- MER 1961, 279-88; David Adamson, The Kurdish war, London 1964,97-8.

٤١- MER 1961, 117-40.

٤٢- Le Monde, Paris, 5 February, 1962.

٤٣- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.

٤٤- محمد وجدى قنديل، آخر ساعة، ١٣ فبراير ١٩٦٣.

٤٥- النهار، ١٥ فبراير ١٩٦٣؛ Arab Political Documents, 1963, Beirut, 21.

٤٦- الأهرام، ١٧ فبراير ١٩٦٣.

٤٧- الحياة، ١٤ نوفمبر ١٩٦٣.

٤٨- Arab Political Documents, 1963, 438-62.

٤٩- نفسه، ص ٤٧.

٥٠- الحياة، ١٤، ١٥، ١٩ نوفمبر ١٩٦٣.

٥١- الجريدة، بيروت، ٢٩ فبراير ١٩٦٤.

٥٢- الأخبار، القاهرة، ١٧ فبراير ١٩٦٤.

٥٣- الجهاد، عمان، ٢١ يوليو ١٩٦٤؛ الحياة، ٢ أغسطس ١٩٦٤؛ المصور، ٢١ أغسطس ١٩٦٤.

٥٤- الحياة، ٨، ١٠ سبتمبر ١٩٦٤؛ روزاليوسف، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤.

٥٥- The Daily Express, 15 July, 1965.

٥٦- الحياة، ١٠ يوليو ١٩٦٥.

٥٧- آخر ساعة، ١٣ فبراير ١٩٦٣؛ الجريدة، ٧ سبتمبر ١٩٦٥؛ الأخبار، القاهرة، ٨ سبتمبر ١٩٦٥.

٥٨- الحياة، ٢١ سبتمبر ١٩٦٥.

٥٩- نفسه، ٢١ سبتمبر ١٩٦٥.

٦٠- الأخبار، القاهرة، ٨ يوليو ١٩٦٤؛ العمل، بيروت، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥.

٦١- Sylvia G. Haim, Arab nationalism, an anthology, Berkley and Los Angeles, 1964, 55-8.

٦٢- إذاعة بغداد، ٢٩ يونيو ١٩٦٦.

٦٣- محكمة الشعب، جـ١٨، بغداد ١٩٦٢، ص ٦٨٧٩، ٦٩٠٢.

٦٤- إذاعة دمشق، ٣٠ يونيو ١٩٦٦، الساعة ٦.١٥.

٦٥- المحرر، بيروت، ٣ يوليو ١٩٦٦؛ الأهرام، ٥ يوليو ١٩٦٦؛ آخر ساعة، ٦ يوليو ١٩٦٦، الأسبوع العربي، بيروت، ٦ يوليو ١٩٦٦.

٦٦- إذاعة بغداد، ٢ يوليو ١٩٦٦.

٦٧- الأنوار، بيروت، ٢ يوليو ١٩٦٦.

٦٨- الحياة، ٢ يوليو ١٩٦٦.

٦٩- راديو بغداد، ٢ يوليو ١٩٦٦.

٧٠- الحياة، ١٠ أغسطس ١٩٦٦.

(٩) الســــودان

ينتمى السودان إلى كل من العرب وافريقيا السوداء. ويأتى فى المرتبة الثانية بين الدول العربية من حيث عدد السكان والمساحة. والمسافة بين حدوده مع أوغندا وحدوده مع مصر تعادل المسافة بين أقصى جنوب ايطاليا والساحل الشمالى للدانمرك.

حصل السودان على استقلاله فى أول يناير ١٩٥٦. وقد تمت عملية نقل السلطة فى هدوء ملحوظ. لكن العواصف التى هبت على البلاد فى أواخر القرن الماضى أدت إلى انقسامات سياسية مازالت سارية المفعول حتى الآن. وجذور تلك الانقسامات دينية وطائفية، وأمتد تأثيرها إلى السياسة الخارجية أيضا. والطائفتان الرئيسيتان هما : المهدية والختمية. وقد جاء ظهور الطائفة المهدية كرد فعل لتغلغل المدنية الحديثة التى كان يعبر عنها فى الربع الأخير من القرن العشرين الضباط والحكام المصريون. وبينما أبدى حزب الأمة - التنظيم السياسى للمهدية منذ منتصف القرن الماضى - تسامحا مع التحديث، فقد ظل على معارضته الوطنية ضد مصر. وقد أدت معارضته للأطماع المصرية فى تحقيق وحدة وادى النيل إلى التقارب بينه وبين البريطانيين، الذين كانوا يدعمون موقفه هذا باخلاص. أما الطائفة المنافسة (الختمية) فهى طريقة صوفية أقرب إلى الإسلام التقليدى. وبسبب طبيعتها، ولمعارضتها للمهدية، فقد كانت تلقى دائما دعم مصر، وتحظى مواقف مصر بتأييدها. وقد شكلت هذه الطائفة، إضافة إلى قطاع كبير من الانتلجنسيا السودانية الشابة، الجمهور الأساسى للحزب الوطنى الاتحادى المعادى لبريطانيا، والذى ظل ميالا إلى الوحدة مع مصر، حتى تحقق للسودان استقلاله.

كان هناك إجماع فى السودان، منذ اليوم الأول للاستقلال، على ضرورة وجود علاقات صداقة مع مصر، ولكن ليس لدرجة الاندماج. فذكريات الحكم المصرى فى القرن ١٩، والتخوف من هيمنة النظام الجديد فى مصر، قويّا من الرغبة فى الاستقلال.

وقد واجهت الدولة المستقلة الفتية مشكلات حادة. ففى ١٩٥٨ أصيب الاقتصاد، الذى كان مستقرا حتى ذلك الحين، بهزة شديدة بسبب انخفاض أسعار القطن - المحصول الرئيسى للتصدير - فى الأسواق العالمية. وبعد أن حقق الميزان التجارى زيادة قدرها ٦٢ مليون دولار فى ١٩٥٦، أصبح يعانى عجزا قدره ٤٢ مليون دولار فى ١٩٥٧، واستمر التدهور فى ١٩٥٨. كما ارتفعت تكاليف المعيشة بالنسبة لصغار موظفى الحكومة فى ١٩٥٧، بنسبة ٢٠٪.[١]

وفى فبراير ١٩٥٨ حدثت أزمة فى العلاقات مع مصر بسبب الاتفاقية المصرية السودانية لعام ١٨٩٩. فالاتفاقية تحدد خط العرض ٢٢ كفاصل للحدود بين البلدين ، لكن السودان أقام ، بناء على اقتراح من مصر، منطقتين شمالى خط العرض المذكور.. إحداهما بامتداد ساحل البحر الأحمر والأخرى على النيل. لكن حكومة القاهرة أرسلت ، فى أوائل ١٩٥٨، عددا من موظفيها تحت حراسة مسلحة للاستعداد للاستفتاء العام المقرر إجراؤه للتصويت على الوحدة المصرية – السورية فى ٢١ فبراير. وقررت الحكومة السودانية من جانبها إشراك سكان المنطقتين فى الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها فى ٢٧ فبراير، كما حدث فى مرات سابقة عديدة. وتصاعد الخلاف على المستوى الدبلوماسى، فدعا السودان فى ٢٠ فبراير إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن، الذى لم يتوصل إلى قرار. وانتهت المشكلة فى النهاية بانسحاب مصر من المناطق المتنازع عليها* لكن القاهرة لم تسلم بالمبدأ ، ولذلك ظل السودانيون ينظرون إلى مصر نظرة شك. وعلاوة على ذلك، لم تكف مصر عن التدخل فى الشئون الداخلية للسودان. ففى ١٩٥٨، قامت الوحدة بين مصر وسوريا. وبلغت السياسة العربية لمصر ذروتها. وفى ١٥ يوليو، وصل إلى الخرطوم على خشبة، الذى سبق له العمل لأربع سنوات بقيادة الجيش المصرى بالسودان عندما كان برتبة الصاغ، للعمل مستشارا بالسفارة المصرية. وقد طرد من السودان بعد وصوله بأربعة أيام، بعد أن أتهم بالقيام بأعمال تخريبية، وزادت الشكوك تجاه مصر[٢]. ولم يكن خشبة موظفا صغيرا، فقد عمل بعد ذلك فى ١٩٦٤، سفيرا لدى الجزائر.

فى انتخابات فبراير ١٩٥٨، فاز حزب الأمة بأكبر عدد من مقاعد البرلمان (٧١ من ١٧٣ مقعدا)، لكنه لم يحرز الأغلبية. ولذلك فقد اعتمدت وزارة عبد الله خليل على تأييد عدد من الجماعات الصغيرة. فى الوقت الذى كان فيه الحزب الوطنى الاتحادى، بقيادة الأزهرى، يحظى بتأييد مصر. فتضاعفت حدة الصراعات الحزبية، وشهد الوضع الاقتصادى تدهورا ملحوظا. وخوفا من أن تستغل مصر فرصة ما أصاب البلاد من ضعف فتلحق السودان بالجمهورية العربية المتحدة، قرر عبد الله خليل تسليم السلطة للجيش.

وكانت الأزمة بين الجنوب والشمال، دافعا آخر لإقامة ديكتاتورية عسكرية. فالسكان الزنوج الذين يقطنون الأقاليم الجنوبية الثلاثة يشكلون ربع تعداد السكان، ويشغلون مساحة أكبر من مساحة العراق وسوريا ولبنان مجتمعة، وهم من غير المسلمين ولايتحدثون بالعربية. وقد بذلت محاولات كثيرة لتعريبهم وإدخالهم فى الإسلام، ابتداء من فترة الحكم المصرى خلال النصف الثانى من القرن ١٩، والتى أوقفها الحكم البريطانى فى النصف الأول من القرن الـ ٢٠، ثم

---

* كان جمال عبد الناصر يرى أن «المؤامرة كلها موصى بها من وكالة المخابرات المركزية الامريكية على الأرجح لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسوريا». حول أزمة «حلايب»، راجع : محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٩٧.

عادت من جديد، وبخطى أوسع، عشية الاستقلال . وقد شهدت المنطقة الاستوائية فى ١٩٥٥، تمردا كبيرا، لم تتمكن سلطات الخرطوم من إخماده إلا بعد عدة شهور من القمع الوحشى. وفى صيف ١٩٥٨، تدهورت العلاقات مرة أخرى، وطالب المتحدث باسم الجنوب فى البرلمان بالحكم الذاتى.[٣] كما صمم ممثلو قبائل البيجا بالشمال الشرقى، ودارفور بالغرب، على مطالبتهم بالمزيد من اللامركزية. وحيث إن الوضع أصبح لايحتمل حكومة مركزية يتولاها العرب المسلمون، فقد جرت المحاولة لحل تلك المعضلة عن طريق إقامة حكم عسكرى (يتكون الجيش السودانى، أساسا، من الضباط الشماليين، وجميع ضباطه تقريبا من العرب).

وعبد الله خليل من قدامى العسكريين، من مواليد أم درمان ١٨٩٢، تلقى تعليمه بكلية «جوردون» بالخرطوم، وهى التى ظلت على مدى نصف القرن «المدرسة الأم» للمثقفين السودانيين. عمل فيما بين ١٩١٠- ١٩٢٤ بالجيش المصرى، ثم التحق بالقوات السودانية وعمل بها حتى ١٩٤٨. وكان أول سودانى يحصل على رتبة قائمقام[٤]. وبعد إحالته إلى التقاعد، بدأ نشاطه السياسى، وعين رئيسا للوزراء للمرة الأولى فى ديسمبر ١٩٤٨. وبعد ذلك بعشر سنوات، وعندما كان رئيسا للوزارة للمرة الثانية، قرر تسليم السلطة للجيش.

وكان إبراهيم عبود هو رئيس الأركان فى ذلك الوقت. ولد عبود فى ١٩٠٠ فى مدينة محمد نول، إحدى مدن مديرية سواكن بالبحر الأحمر، وهو ابن محمد بن عبود من مواليد سواكن، وكان قاضيا مختصا بالشئون القبلية. درس عبود أيضا بكلية جوردون، وعندما بلغ الثامنة عشرة التحق بخدمة الجيش المصرى - السودانى. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، قاد إحدى الوحدات السودانية ضمن الجيش البريطانى، وأبلى بلاء حسنا. رُقى إلى رتبة اللواء فى ١٩٥٤، ثم إلى رتبة الفريق فى ١٩٥٧. وكان - شأن كثيرين من سكان المناطق الشرقية - قريبا من الختمية وواليا لمصر، كما تأثر كثيرا بسياسات ناصر فى الخمسينيات[٥].

فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٨، اجتمع عبد الله خليل مع عبود، وكان واضحا أن هدف اللقاء هو مناقشة تسليم الحكم. وبعد ذلك بستة أيام، توصل زعماء الحزبين الكبيرين إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية، كحل للأزمة البرلمانية بالطريق السلمى. لكنهم كانوا قد وصلوا متأخرين. ففى تلك الليلة، قام عدد من وحدات الجيش، بناء على أمر من رئيس الأركان، بدخول العاصمة، والاستيلاء على المقار الحكومية، وإلقاء القبض على الوزراء. وكان على رأس المهام- كالعادة - الاستيلاء على محطة الإذاعة. ولم يلقوا مقاومة من أى نوع. وفى صباح ١٧ نوفمبر ألقى عبود بيانا على الشعب السودانى، جاء فيه «ومن المسلك الطبيعى أن ينهض جيش البلاد ورجال الأمن لإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائى لها»[٦]. وأعلنت الأحكام العرفية، وحلّت جميع الأحزاب، وحُرمت الاجتماعات والمظاهرات. ورفع الحظر عن الصحافة بعد يوم واحد.

وبعد ذلك بعدة أيام، أعلن عبد الله خليل أنه كان يعلم سلفا بالانقلاب. لكن عبود أنكر ذلك.

وكان كلاهما على حق. فقد كان خليل يعلم بالانقلاب ويشجع على قيامه، لكنه كان يجهل توقيته وطبيعته. وربما كان يعتقد بإمكان استمراره فى توجيه دفة الأمور من وراء الستار، لكن عبود حسم هذا الأمر. فقد أحيل كل من عبد الله خليل والأزهرى إلى التقاعد. ولم يسمح لهما، مطلقا، بالمشاركة فى أى نشاط عام(٧).

كان النظام الجديد الذى أقامته القيادة العامة، ديكتاتورية عسكرية سافرة. فقد عُهد بالسلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية - إلى "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" المكون من ١٣ ضابطا، برئاسة عبود. ويعتبر اللواء أحمد عبد الوهاب من أبرز شخصيات المجلس بعد عبود. وهو صهر عبد الله خليل، ويتمتع بنشاط كبير، وعلى قدر عال من الثقافة العسكرية والعامة. ويصغر عبود بعشر سنوات، وعمل كنائب له برئاسة الأركان، قبل الانقلاب. وهو عضو بحزب الأمة، ومعروف بمعارضته الشديدة للأطماع المصرية لتوحيد وادى النيل.

بالإضافة إلى المجلس العسكرى، تشكلت وزارة من ١٢ وزيرا. ستة منهم من أعضاء المجلس، ويتولون الوزارات المهمة. وكان معظم الوزراء المدنيين من القريبين من حزب الأمة (المهدى)، بينما كانت غالبية أعضاء المجلس العسكرى من المؤيدين للحزب الاتحادى (الختمية). وقد عمل عبود- ونجح بالفعل - على تحييد النفوذ الطائفى - الحزبى التقليدى، ضمانا لسيطرة الضباط.

كان العام الأول لعبود فى الحكم عام أزمات واضطراب.

فعندما استولى الضباط على الحكم فى مصر وسوريا والعراق، كان باستطاعتهم شن حملة عنيفة على مظاهر الفساد التى سادت الأنظمة البرلمانية السابقة كى يبرروا نظمهم الديكتاتورية، لكن الأمر لم يكن كذلك فى السودان. فالدولة ذات السيادة كانت لاتزال فى المهد، لم يتجاوز عمرها سنوات ثلاث. صحيح إن عام ١٩٥٨ شهد أزمة على أكثر من مستوى.. فى البرلمان، وفى العلاقة بين الأحزاب، وفى الاقتصاد. لكن الإنجازات التى أحرزها زعماء الأحزاب فى نضالهم من أجل الاستقلال، لم تنس بعد. كما أن اتحاد عمال السودان القوى لم يستسلم بسهولة. وكان من نتيجة شراء بعض قياداته أن تزايد نفوذ الشيوعيين فى أوساط العمال والمثقفين(٨).

فى ظل نظم الديكتاتورية العسكرية، فإن الشكل الوحيد للتعبير عن توترات كتلك هو نشوء أزمة بين الضباط أنفسهم. وفى أواخر فبراير ١٩٥٩، نشب الخلاف بين اثنين من أعضاء المجلس العسكرى هما : اللواء أحمد عبد الوهاب، والعميد حسن بشير نصر، والاثنان وإن كانا ينتميان إلى الختمية، إلا أنهما غريمان سياسيان. فأحمد عبد الوهاب المثقف، كان يعتبر من المتشددين فى الشئون الداخلية والخارجية، بينما كان حسن بشير نصر، الأقل ثقافة، يظهر بمظهر المحافظ فى الشئون الداخلية وصاحب اتجاه غربى فى العلاقات الخارجية. وفى

أول مارس، ألقى القبض على عبد الوهاب، وبعد ثلاثة أيام قدم جميع أعضاء المجلس العسكرى استقالاتهم لعبود. وعقد الضباط اجتماعا، فى اليوم التالى، واختاروا مجلسا جديدا برئاسة عبود. ومن بين الأعضاء الـ ١٣ بالمجلس القديم، استمر ٨ بالمجلس الجديد، منهم عبد الوهاب، ودخل ثلاثة ضباط جدد بدلا من الخمسة الذين استبعدوا. وضم المجلس ثلاثة أعضاء للختمية وثلاثة للمهدية، والباقى من المستقلين. لكن أحمد عبد الوهاب رفض المجلس بتشكيله الجديد، وامتنع عن حلف اليمين أمامه، الأمر الذى أدى إلى عزله من مناصبه فى ٩ مارس، ومُنح ٣٠٠٠ دونم من أراضى الدولة على سبيل التعويض. أما غريمه حسن بشير نصر، فقد رُقى إلى رتبة اللواء، وعين وزيرا للدولة، ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة. وتشكلت فى اليوم نفسه حكومة جديدة. وقد ضمت الوزارة، هذه المرة، ١٠ ضباط من مجموع أعضائها الـ ١٥ (كان عدد الضباط فى وزارة عبود الأولى ٦ فقط من إجمالى ١٢ وزيرا)، وتولى جميع أعضاء المجلس العسكرى مناصب وزارية.

ولم يمر على أزمة مارس ١٩٥٩ شهور قليلة حتى أصيب حكم عبود بهزة جديدة. ففى ٢٢ مايو، وبناء على إشارة تلغرافية ثبت زيفها فيما بعد، وصل إلى الخرطوم اثنان من سرايا الجيش التابعة للقيادة الشرقية بمنطقة «القضارف». وكان مقررا لهاتين الوحدتين أن تشتركا فى محاولة للانقلاب، فشلت منذ البداية، وأعيدتا إلى قاعدتهما فى نفس اليوم. ولم يكشف عن تفاصيل المؤامرة، وإن عرف أسماء مدبريها. كان اثنان منهم من أعضاء المجلس العسكرى، هما العميد عبد الرحيم شنان، الذى انضم إلى المجلس فى مارس وعين قائدا للمنطقة الشرقية، والعميد بشير أحمد عبد الله حامد، الذى دخل المجلس فى مارس أيضا، وكان قبل ذلك قائدا للجبهة الشرقية. وقد قبض على الأثنين، وحكم عليهما بالإعدام فى سبتمبر، لكن الحكم خفف إلى السجن المؤبد. كما اعتقل ١٦ ضابطا آخرين، و٥ من الجنود، وعدد من المدنيين. وفى الفترة مابين ٢٠ - ٣٠ مايو، جرت عمليات مطاردة واسعة النطاق للشيوعيين وأعضاء «جبهة النضال ضد الاستعمار». واعتقل المئات فى الخرطوم وأم درمان وعطبرة، وفى كل مكان.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥٩، جرت محاولة أخرى للانقلاب، وجاءت هذه المرة من جانب الضباط أصحاب الرتب الصغيرة والمتوسطة، بمدرسة المدفعية بأم درمان، بقيادة على حامد. وقد قام المتمردون بالاستيلاء على المدرسة ومحطة إذاعة أم درمان، وقاموا بإذاعة بيان يهاجم، بالأساس، حسن بشير نصر، كما سيطروا على الكوبرى الموصل بين أم درمان والخرطوم. وعند هذه النقطة لم يمكنهم مواصلة التقدم، وانتهى العصيان. وبعد ذلك بثلاثة أيام، مثل ثلاثة ضباط وثمانية من المدنيين للمحاكمة. وحكم على خمسة منهم، أحدهم على حامد، بالإعدام وشنقوا فى ٢ ديسمبر، وحكم على خمسة آخرين بالسجن لمدد طويلة، وأفرج عن شخص واحد، كما سُرح ١٧ ضابطا من خدمة الجيش.

لم تختلف مسيرة الضباط السودانيين عن مثيلاتها فى البلاد العربية الأخرى. وكانت الشهور الأولى من عمرها مرحلة انتقالية، لابمعني أن يعود الضباط بعدها إلى ثكناتهم، وإنما من أجل توطيد سلطة القرار بيدهم. فالديكتاتورية العسكرية لاتسير في اتجاه حل نفسها، بل فى طريق احتكار السلطة. وكان استبعاد عدد من الشخصيات القوية من بين صفوف الضباط واستبدالها بشخصيات ضعيفة سببا فى زيادة تمركز السلطة فى يد حفنة من قادة النظام الجديد.

وبعد نجاحهم فى القضاء على الأحزاب والمجموعات المنافسة لهم فى الجيش، بدأ الضباط يشنون حملات منتظمة ضد أقوى الكيانات الجماهيرية وأكثرها تنظيما، أى اتحاد عمال السودان. فعندما استولى الضباط على السلطة، لم يجرأوا على حل هذا الاتحاد، واكتفوا بتجريم نشاطه فقط. وفي ١٩٥٩، أصبح الاتحاد معقلا للمعارضين للديكتاتورية، وكانت السلطة تتحين الفرصة للقضاء عليه. وفى فبراير ١٩٦٠، أصدر النظام قوانين جديدة لتنظيم النقابات وطرق فض منازعات العمل، تقضى بتحريم المظاهرات، وتمنع موظفى الحكومة من حقهم فى التنظيم، ولاتسمح إلا بقيام بعض النقابات المنفصلة فى بعض أنواع العمل. وقد وقعت الخلافات داخل النقابات حول الموقف الواجب اتخاذه فى مواجهة قوانين الحكومة. ونجح النظام فى شقّ صفوف الحركة العمالية القوية وتفتيت وحدتها. ولم يأت خريف ١٩٦٠، إلا وتحولت معظم التنظيمات العمالية إلى أدوات بيد النظام العسكرى.

وقد أدى تحسن الموقف الاقتصادى للبلاد فى ١٩٦٠، إلى تدعيم حكم الضباط. ففى ١٩٥٩، حقق الميزان التجارى، مرة أخرى، فائضا قدره ١٠ ملايين دولار، واستمر التحسن حتى أوائل ١٩٦٠، ثم بدأ التدهور مرة أخرى، حيث انتهى عام ١٩٦٠ بتعادل الميزان بالكاد. وفى ١٩٦١، سجل الميزان التجارى عجزاً مقداره ٢٠ مليون دولار(٩). ولكن فى شتاء ٥٩-١٩٦٠، لم تكن الحكومة تشعر بعد بأزمة اقتصادية. فقد حصلت على معونة أمريكية، وشرعت فى القيام ببعض مشروعات التنمية.

وفى ١٩٦٠، بدأ أن نظام عبود يشهد استقرارا نسبيا، كديكتاتورية عسكرية تحقق تنمية اقتصادية على الأسس الرأسمالية. لكن عبود لم ينجح في كسب ولاء وتعاون ممثلى البرلمان. وفى يونيو ١٩٦١، قدم عدد من الزعماء المعروفين والممثلين لاتجاهات مختلفة، عريضة إلى الحكومة، كان نتيجتها نفى هؤلاء الزعماء إلى جوبا فى أقصى جنوب البلاد. وكان بين المنفيين: عبد الله خليل وإسماعيل الأزهرى زعيم الختمية، وعبدالله الميرغنى، ومحمد محجوب* سكرتير عام الحزب الشيوعى(١٠).

وفى المناطق الجنوبية سرّع النظام من وتيرة التعريب والأسلمة. فطُرد المئات من المبشرين

---

* عبد الخالق محجوب، وليس محمد محجوب.

المسيحيين. ومنع استخدام الكتابة اللاتينية، واعتمدت العربية كلغة للمراسلات الإدارية والحكومية. واللغة العربية، بالنسبة للجنوبي، تعتبر لغة غريبة، مثلها فى ذلك مثل الإنجليزية أو الإيطالية. وهكذا أصبح الجنوبى المتعلم الذى يجيد الإنجليزية فى حكم الأمى، وليس بإمكانه الحصول على وظيفة. وفى ١٩٦٠، أغلق مركز ثقافى مسيحى لأن الكنيسة التابع لها المركز كانت تستخدم الأرقام الرومانية.[11] ومن حق المرء أن يتساءل عن معنى تعليم القبائل الافريقية الوسطى كى تصبح جزراً مسيحية وسط محيط تسوده الثقافة العربية الإسلامية، وإضافة المزيد من أسباب الخلافات العرقية والاجتماعية لهؤلاء الناس. لكن مثل هذه الأوضاع لايمكن حلها عن طريق القمع والقسر، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات تعانى استغلالا اقتصاديا وتمييزا اجتماعيا. فالشماليون يتمتعون بمزايا عديدة في الجنوب. إنهم يستأثرون بالمناصب الحكومية هناك، فى الوقت الذى يحرم فيه الموظف الجنوبى من العمل فى الشمال. كما أن من حق الناطقين بالعربية أن يتزوجوا من زنجيات، بينما يحرم الزنجى الاقتران بامرأة عربية.

وفى الوقت الذى كان فيه عبود يشن حملات التعريب فى الداخل، فقد نهج منهجا استقلاليا فى مواجهة الدول العربية الأخرى. ولم يجد مصطلح «القومية العربية» طريقا إلى قاموسه السياسى. وقد أطلق على سياسة التعريب فى الجنوب «السودنة»، كما اتخذ السودان موقفا حياديا حيال الخلافات العربية. وهو البلد العربى الوحيد الذى لم يقطع العلاقات الدبلوماسية مع أى دولة عربية، أو يعقد تحالفا مع أخرى.

والسبب فى موقف السودان الحيادى، واضح. فالسودانيون يدركون – حتى قبل أن يدرك السوريون – أن القومية العربية في القاموس المصرى إنما تعنى الهيمنة. فقد سبق لهم أن خبروا معنى الوحدة مع مصر على مدى ستة عقود من القرن الماضى، وهم على اقتناع بأن الرغبة فى الهيمنة قد ازدادت حدة فى ظل مصر الناصرية. والسودان يمتلك ميزة طبيعية لايمكن لمصر أن تتجاهلها. فالنيل يصل إلى مصر عبر السودان. ويستطيع السودان أن يحرم مصر من شريان حياتها. وكانت إقامة مشروع السد العالى الضخم تتطلب موافقة السودان. وهذا ما دعا مصر إلى التخلى عن أطماعها فى التوسع جنوبا. وفى الصحافة والإذاعة المصرية، التى كانت شئون البلاد العربية القريبة والبعيدة تحتل فيها مساحة ثابتة، نادرا مانجد شيئا عن السودان بعد ١٩٥٥، بل ظلت تلك الجارة الكبيرة، لشهور، نقطة بيضاء على خريطة السياسة العربية لمصر. وقد أدت الشكوك المتبادلة المتزايدة، والتى لم يكن ممكنا تفاديها، إلى توقيع اتفاقية مصرية – سودانية جديدة لتقسيم مياه النيل، فى نوفمبر ١٩٥٩. وكانت الاتفاقية السابقة الموقعة فى ١٩٢٩، بين مسئولين بريطانيين كممثلين للسودان، ومسئولين بريطانيين أيضا ممثلين لمصر، مصدر شكاوى حقيقية من جانب كلا الطرفين. وقد

استطاعت الاتفاقية الجديدة، الموقعة بين حكومتي ناصر وعبود، أن تضع حلا لعدد من المشكلات الفنية والاقتصادية، مما جعلها نموذجا يحتذى به فى تسوية نزاعات المياه على المستوى الدولى[١٢].

بعد الإطاحة بعبود، كشف محمد حسنين هيكل عن تفاصيل جديدة تتعلق بالنظام العسكرى فى السودان وقادته. وكان قد زار السودان فى ١٩٦٠، وأجرى حديثا مع اللواء طلعت فريد نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام. «قلت له:

– لقد علمت أن المعارضة تعد عريضة سوف توجهها إلى حكومتكم تطالبها بالتنحى؟.

قال

– ماهى العريضة.. أليست قطعة ورق.. أليست كل قطعة ورق قابلة للتمزيق؟!

قلت:

– لكن العريضة سوف يحملها إليكم بشر.. ووراءهم بشر آخرون؟

قال:

– هل سمعت عن قدمى الشمال؟.

وأدهشنى السؤال، وحقيقة لم أكن قد سمعت شيئا عن القدم الشمال للواء طلعت فريد وبدا لى سؤاله لأول وهلة قفزة خارجة عن المناقشة، واستطرد على أى حال يقول:

– كنت لاعب كرة قدم مشهورا فى أيامى فى انجلترا.. وكان المتفرجون يعرفون أن وقوع الكرة فى قدمى الشمال يعنى إصابة محققة».

ولقد أحسست بعدم جدوى المناقشة على هذا النحو، ومن ثم واجهت المشكلة التى كانت تشغلنى مباشرة، وقلت للواء طلعت فريد:

– أريد أن أستأذنك فى سؤال، لماذا تسمون ما قمتم به فى السودان ثورة.. الثورة فى تقديرى تعنى تغييرا اجتماعيا شاملا.. وأنا لا أشعر أن ذلك قد حدث فى السودان، وهناك تغيير بلاشك فى شكل الحكم.. ولكنه أقرب إلى تأثير الانقلاب منه إلى تأثير الثورة.. ومع ذلك تصرون على استعمال كلمة الثورة.. لماذا؟

وأشهد مرة أخرى أننى توقعت كل رد من اللواء طلعت فريد إلا الرد الذى تلقيته فعلا..

سألنى بعد أن فرغت من سؤالى:

– ماهو اسمك الشخصى؟.

قلت مترددا وأنا لا أفهم قصده:

– محمد.. إذا لم تخنى الذاكرة فهذا هو اسمى؟!

قال:

– من أطلقه عليك؟

قلت:

– إذا لم أكن مخطئا فأظنه أبى هو الذى اختار لى اسمى!.

قال:

– حسنا.. نحن آباء ذلك الشيء الذى حدث فى السودان يوم ١٧ نوفمبر ونحن أحرار نطلق عليه أى اسم نشاء.. وقد اخترنا له اسم الثورة. ولم أواصل المناقشة بعدها..»[١٣]

بعد استيلائه على الحكم، أعلن عبود أن إقامة حكم الضباط هو «المسلك الطبيعى» فى التاريخ العربى الحديث، وبعد ست سنوات من حكمه، أطيح به بطريقة لم يشهدها تاريخ الديكتاتوريات العسكرية العربية. ولايأتى التفرد فى الإطاحة بعبود فى حد ذاتها، فباستثناء الحكم المصرى، لم تدم أى من حكومات الضباط في الحكم أكثر من أربع أو خمس سنوات، بل وأقل من ذلك بكثير فى معظم الحالات. لكن الجديد فى حالة عبود هو أن الإطاحة به لم تتم على يد انقلاب عسكرى، وإنما بواسطة انتفاضة شعبية، وإجباره على تسليم الحكم إلى سلطة مدنية.

قامت انتفاضة الخرطوم فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤. وكان اجتماع نظمه طلبة الجامعة احتجاجا على سياسة الحكومة في الجنوب بمثابة الشرارة الأولى لسلسلة من الاضطرابات التى تحولت إلى تمرد عام. فبعد الاجتماع، خرج الطلبة فى مظاهرة، وعندما حاولت قوات الأمن تفريقهم، انضم إليهم حشد آخر من المتظاهرين. وقد قتل خلال الاضطرابات والمصادمات التى دامت لثلاثة أيام، ستة أشخاص وجرح ٧١ آخرون[١٤]. وفرض حظر التجوال ليلا، وفى صبيحة اليوم التالى أعلن رجال الأعمال والعمال وموظفو الحكومة الإضراب. وعادت الأحزاب بقياداتها القديمة، الذين كونوا مع التنظيمات الجديدة جبهة وطنية تطالب بإبعاد الضباط عن الحكم، واستقالة الحكومة، وحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإعادة العمل بدستور ١٩٥٦، وإجراء الانتخابات وحل مشكلة الجنوب.

كان المثقفون أكثر الفئات تعبيرا عن معارضتهم للنظام. فقد كان لليسار تأثيره المتزايد عليهم، كما كان لمثقفى اليسار صلاتهم بالحركة العمالية. وبامتداد سنوات الأربعينيات والخمسينيات كانت الحركة العمالية السودانية أقوى الحركات العمالية العربية وأكثرها تنظيما[١٥]، ولم تنجح الإجراءات القمعية التى اتخذتها الديكتاتورية العسكرية فى القضاء عليها. وفي نفس الوقت، استطاع الحزب الشيوعى أن يكسب أنصارا من بين العمال والمثقفين. وكان أحد الطلبة الشيوعيين هو أول ضحايا الاضطرابات فى السودان[١٦]. ولم يكن الحزب الشيوعى بالقوة التى ظهر بها فى بداية الانتفاضة، لكنه كان قادرا على المبادرة والعمل ككيان منظم، الأمر الذى جعل لصوته قيمة حاسمة فى تكوين الجبهة الوطنية.

وقد انضمت إلى اليسار المجموعات الأخرى التى كانت تعانى من قمع الضباط. وهى

أغلبية الزعماء السياسيين والروحيين وجماهير أتباعهم. ولم يعل صوت واحد دفاعا عن ديكتاتورية الضباط .. حتى من داخل الجيش. فقد كان الضباط الحاكمون مكروهين بسبب غطرستهم، وحداثة ثرائهم، والفساد المستشرى بينهم. كذلك فقد أدت الأزمة إلى وقوع الانشقاق بين صفوفهم. كان اللواء حسن بشير نصر، نائب عبود في الرئاسة وقيادة الجيش والرجل القوى فى المجلس العسكرى، يرى ضرورة استخدام الجيش بكامل قوته لقمع المعارضة. لكن رأيه قوبل بالرفض من جانب عدد كبير من كبار الضباط، ومن جانب جميع الضباط الصغار. وكانت تقف فى مواجهتة مجموعة «محايدة» من سبعة ضباط، ثلاثة لواءات، وعميد، وثلاثة من المقدمين، الذين كانوا يتولون الوساطة بين الجيش والمدنيين، وكان على رأس هذه المجموعة العميد محمد إدريس عبد الله، أحد أقارب إسماعيل الأزهرى(١٧). وكان فى ذلك الوقت، حاكما لإقليم كسلا شرقى البلاد، وقد وصل إلى العاصمة على رأس فرقة من الجيش، عقب اندلاع الأحداث، لكنه رفض استخدام الجيش ضد المدنيين.

وفى ٢٦ أكتوبر أجبر عبود على حل المجلس العسكرى الأعلى وتسريح الحكومة. وقد استقبل قراره بترحاب شديد. لكن عبود ظل رئيسا للجمهورية، واستمرت المشاورات بين الجبهة الوطنية والجيش بهدف التوصل إلى تشكيل حكومة انتقالية. واستمر الموقف على توتره بسبب إصرار الجبهة الوطنية على الانسحاب الكامل للجيش من الحياة السياسية. وفى ٢٨ أكتوبر تجددت الاضطرابات مرة أخرى، وتجدد سقوط القتلى والجرحى. وأعلن العاملون بتليفزيون وراديو أم درمان إضرابهم وأنهوا الإرسال بشعار : «عاش نضال الشعب السودانى من أجل الحرية».(١٨)

وكان على العسكر أن يتراجعوا مرة أخرى. فصدر الأمر بعزل حسن بشير نصر من مناصبه العسكرية، وتشكلت حكومة جديدة من المدنيين في ٣٠ أكتوبر.

كانت لأحداث السودان ردود فعل قوية فى العالم العربى، وفى مصر بصفة خاصة. وفى البداية وقعت القاهرة فى حيرة. فالانتفاضة الشعبية ضد حكم يسيطر عليه الضباط يمكن أن يؤدى إلى مضاعفات خطيرة فى نظام آخر يقوده الضباط، لكن القاهرة توصلت فى النهاية إلى نتيجة مؤداها أن القوى الشعبية التى ثارت فى السودان يمكن أن تضع حدا لسياسة عبود الموالية للغرب، وتقترب بالسودان من مصر. وهو استنتاج ثبت صحته في النهاية. وخلال الاضطرابات تعرضت سفارتا الولايات المتحدة وبريطانيا للهجوم، وسرت الشائعات بأن المصريين يقفون وراء الأحداث. ولم يكن للشائعات أساس من الصحة، وكان واضحا أن مصر نفسها فوجئت باندلاع أعمال العنف. وبعد ذلك بأيام تبنت مصر موقفا واضحا إلى جانب الجبهة الشعبية. فقد كان واضحا أمام المصريين أن حكم عبود قد انتهى أجله، كما استهوى القاهرة بشدة إمكانية انضمام الحكم الجديد إلى معسكر مصر فى العالم العربى.

وخشى عبود- الذى كان لايزال رئيسا- من أن تصبح مصر سيدة الموقف فى السودان، فبذل محاولة أخيرة كى يثأر من معارضيه فى الجيش، ويحرر البلاد من النفوذ المصرى. ففى ٨ نوفمبر، أصدر أوامره بالقبض على عدد من الضباط- من رتب النقيب والرائد والمقدم- المعروفين بميولهم المصرية ومن أبناء الزعماء السياسيين القدامى المنادين بالوحدة مع مصر.(١٩) لكن قراره أدى إلى نتيجة عكسية. فقد قامت الحكومة بإطلاق سراح الضباط المقبوض عليهم، وأصدرت قرارات بالنقل خارج العاصمة والقبض على عدد من كبار الضباط من قادة النظام السابق. وفى ٩ نوفمبر، خرج الآلاف من المتظاهرين يطالبون بتطهير الجيش من العناصر التى كانت تدعم الديكتاتورية.

وفى مساء ذلك اليوم، جرت محاولة أخرى لإعادة الحكم العسكرى. فقد أخذت وحدات من المدرعات وسلاح الخدمات فى التحرك نحو العاصمة. وعندما تسرب النبأ، أصدرت الجبهة الوطنية نداء فى الحادية عشرة مساء، جاء فيه: «تدعو الجبهة الوطنية المواطنين إلى التأهب والنزول فورا إلى الشوارع والتوجه إلى مقر مجلس الوزراء ومبنى الإذاعة لحمايتها وللتظاهر.. وهى تدعو إلى إضراب سياسى فورى وعام- سلاح الشعب- من أجل حماية المكاسب الوطنية»(٢٠) وقد أعلن الحزب الشيوعى فيما بعد، أنه هو الذى اكتشف المؤامرة الرجعية، وأن أحد أعضائه هو الذى أذاع البيان. وعلى أية حال، فقد خرجت الحشود إلى الشوارع، وبقيت الحكومة المدنية فى الحكم.

فى ١٥ نوفمبر استقال عبود من منصبه، وحلت محله قيادة جماعية. وهكذا، انتهت ستة أعوام من حكم الضباط، بصورة لم تشهدها الديكتاتوريات العسكرية العربية.

كان هناك عدد من المشكلات المعقدة تنتظر الحكم المدنى الجديد في السودان. وفي مايو ١٩٦٥، أجريت الانتخابات البرلمانية. والغريب أن نتائجها جاءت شبيهة بنتائج انتخابات ١٩٥٨، التى جرت قبل استيلاء الضباط على الحكم. فالحزبان التقليديان اقتسما، مرة أخرى، معظم المقاعد. وبدا الأمر كما لو أن ستة أعوام من الديكتاتورية العسكرية لم تغير من الأمر شيئا، وكما لو أن الأحداث التى تواترت خلال تلك الفترة لم تكن سوى حدث عرضى فى حياة الشعب، لم يترك سوى أثر سطحى على العلاقات السياسية والاجتماعية.

وفى ليلة ٢٧ ديسمبر ١٩٦٦، وقعت محاولة فاشلة للانقلاب، قامت بها مجموعة صغيرة من الملازمين والجنود السودانيين، لايزيد مجموعهم على ٣٠٠ شخص، بقيادة الملازم أول حسن عثمان، البالغ من العمر ٢٤ عاما. وقد بدأ تحرك المجموعة من معسكر للتدريب بالخرطوم باتجاه وسط المدينة للاستيلاء على محطة الإذاعة وعدد من المقار الحكومية. لكن القوات الموالية اعترضتهم فى الطريق، وجردتهم من أسلحتهم، وألقى القبض عليهم دون مقاومة تذكر(٢١). وفى اليوم التالى ألقى القبض على عدد آخر من معارضى الحكومة، معظمهم من الشيوعيين وأنصارهم.

كانت القضية المحورية المطروحة فى جدول الأعمال السياسى فى السودان، آنذاك، هى قضية الحقوق السياسية للحزب الشيوعى، وقد استغلت الحكومة محاولة الانقلاب لاتهام الشيوعيين بالتحريض عليه، بل وبتنظيمه. وكانت الحكومة قد أصدرت قانونا قبل ذلك بعام – فى ٩ ديسمبر ١٩٦٥ – بحل الحزب الشيوعى، وفصلت ثمانية من نواب الجمعية التأسيسية باعتبارهم شيوعيين.

ورفع الحزب الشيوعى الأمر إلى المحكمة العليا، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦، أصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية القانون. وشهدت الأيام التالية جدلا حادا داخل الجمعية التأسيسية، وفي الصحف، وأوساط الرأى العام، وخرجت المظاهرات والمظاهرات المضادة وفى ظل تلك الظروف، جاء الانقلاب ليؤكد إدعاءات الحكومة. ومن جانبهم، استنكر الشيوعيون، فى الحال، تلك الإدعاءات. ولم تقدم أية أدلة على الصلة بين الشيوعيين والمتمردين. وقد ظلت الدوافع وراء تحرك أولئك العصاة الـ ٣٠٠ يحوطها الغموض.. وربما لم يكن لديهم، هم أنفسهم، فكرة واضحة عن سبب تحركهم أو الهدف من ورائه.(٢٢)

١- United Nations, Economic developments in the Middle East, 1958-1959, New York 1959, 985; Sudan Almanac, 1960, Khartoum 1960, 149.

٢- Hamizrah Hehadash, Vol. 10,67.

٣- J. Oduho and W. Deng, The problem of the southern Sudan, London 1963, 36-8.

٤- Who is who in the UAR and the Near East, 1959, Cairo 1959, 338.

٥- P.M. Holt, Amodern history of the Sudan, London 1961, 184; R.L.Hill, A biographical dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan, Oxford 1951, 245; G. Vaucher, Gamal Abdul Nasser et son ;equibe, Vol. 1, Paris 1959, 116.

٦- أمين سعيد، تاريخ العرب الحديث، جـ ١٥، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٩٥.

٧- Holt, 181-2

٨- André Ribaud; Ou en est le Soudan, Orient, no. 12, 1959, 40-41; K.D.D. Henderson, Sudan Republic, London, 1965, 110; Holt, 184.

٩- Hamizrah Hehadash, Vol. 13,100,456.

١٠- إذاعة القاهرة، ١١ يوليو ١٩٦١.

١١- Oduho, 48.

١٢- Y. Shilo ;Ha-heskem ;al haluqat mey ha-nilus beyn Mitzrayim la-Sudan, Hamizrah Hehadash, Vol. 10,320-5.

١٣- الأهرام، ٦ نوفمبر ١٩٦٤.

١٤- الجمهورية، القاهرة ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤.

١٥- S. Fawzy, The labour movement in the Sudan, London, 1957, Passim.

١٦- الجمهورية، ٢ نوفمبر ١٩٦٤.

١٧- الحياة، بيروت ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤.

١٨- إذاعة القاهرة، ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤.

١٩- الحياة، ١١ نوفمبر ١٩٦٤.

٢٠- الأهرام، ١٠ نوفمبر ١٩٦٤.

٢١- راديو أم درمان وإذاعة القاهرة، ٢٨ ديسمبر ١٩٦٦.

٢٢- النهار، ٦ يناير ١٩٦٧.

(١٠) اليمـــن

ظل اليمن حتى منتصف القرن الحالى - شأن التبت - فى عزلة شبه تامة عن العالم. كانت الدولة ثيوقراطية طفيلية تحكمها أوليجاركية تستغل الشعب وتقمعه باسم الدين.. إذ كان «السادة» الزيديون - إحدى طوائف الشيعة - يحظون بمكانة خاصة باعتبارهم من سلالة النبى محمد. ويبلغ تعداد الزيديين حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة من إجمالى عدد الشعب اليمنى البالغ ٤,٥ مليون نسمة. ويحكم هذا الشعب الإمام التى تعادل مكانته مكانة الخليفة عند أهل السنة. وكان الإمام أحمد، الذى حكم اليمن فى الفترة من ٤٨-١٩٦٢، مثالا للرجعية والقسوة (والقصة التالية تعد تعبيرا عن طبيعة حكمه : فى ١٩٥٧، بدأ العمل فى إقامة أول مصنع للغزل باليمن بتكلفة مليون دولار. وعندما أوشك المصنع على الاكتمال، توقف العمل بأمر من الإمام، لأن تجار القطن أقنعوه بأن تصنيع القطن بالبلاد والتوقف عن بيعه خاما سوف يحرمه من الرسوم الجمركية المفروضة على تصديره).[١]

وفى ١٩٥٨، وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر، انضمت اليمن إلى الدول العربية المتحدة. وكان هذا الاتحاد فيدراليا من الوجهة النظرية، أما من الناحية العملية، فلم يكن أكثر من وهم، لكن مجرد وجوده ضمن لإمام اليمن مباركة القاهرة. وفى ديسمبر ١٩٦١، وبعد خروج سوريا من ج.ع.م، انتهى الاتحاد، و «اكتشفت» مصر الطبيعة الرجعية للنظام اليمنى، فبدأت تدينه. وتحولت القاهرة إلى مركز للجمهوريين المنفيين من اليمن، وبدأت إذاعة «صوت العرب» تروج لدعاياتهم. وكان على رأس هؤلاء المنفيين الدكتور عبد الرحمن البيضانى، وهو ابن لتاجر يمنى سنى وأمه مصرية، وقد ولد وتلقى تعليمه بالقاهرة، ومتزوج من أخت أنور السادات*. وهو يلعب، منذ منتصف الخمسينات، بنجاح دورا مزدوجا - أو ثلاثيا - كواحد من أهم مستشارى الإمام، وكمناصر لـ «اليمنيين الأحرار»، وكعميل لمصر فى اليمن. وفى أواخر الخمسينيات، عمل كسفير لليمن فى بون حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى. وبعد انفصال سوريا عن ج.ع.م وتدهور العلاقات بين اليمن ومصر، خرج منفيا إلى مصر فى أواخر ١٩٦١، وبدأ منذ أوائل ١٩٦٢ فى بث خطبه من هناك.[٢]

فى ١٨ سبتمبر ١٩٦٢، توفى الإمام أحمد متأثرا بجراحه على أثر إحدى المحاولات التى جرت لاغتياله. وقد تولى من بعده ابنه البدر، الذى كان يعتقد أنه أكثر ميلا للتحديث وللتقارب

---

* اختلفت الآراء حول درجة قرابة زوجة البيضانى للسادات.

مع مصر، بعكس والده أو عمه الحسن، منافسه على العرش. على أن الدعاية المصرية تعاملت معه بعداء باعتباره وارثا لسياسات أبيه. ولم يستمر فى الحكم أكثر من أسبوع. ففى ٢٦ سبتمبر أطاح به انقلاب عسكرى.

عندما تولى البدر حكم البلاد قام بتعيين عبد الله السلال قائدا لحرسه الخاص.. وبالتبعية رئيسا للأركان. والسلال من الضباط القدامى، شارك فى المؤامرات التى حيكت ضد الإمام أحمد، وعانى كثيرا فى ظل حكمه، لكن البدر لم تساوره الشكوك فى الميول الثورية للسلال ونواياه. وتحت دعوى الإجراءات الأمنية لمواجهة مؤامرات الحسن وأعوانه، حصل السلال على إذن باستحضار عدد من الدبابات إلى العاصمة. وفى مساء ٢٦ سبتمبر قامت هذه الدبابات بالهجوم على قصر البدر.. ثم أعلن عن قيام الجمهورية. كانت مقاومة حرس القصر ضعيفة، كما كانت الكفاءة القتالية للمهاجمين محدودة أيضا. فبدلا من أن يقتحموا المبنى بالدبابات، وقفوا على مبعدة منه وأخذوا يقصفونه بالمدافع. وقد مرت الطلقات الأولى من فوق سطح القصر دون أن تحدث به أية إصابات، واستغرق الأمر عدة ساعات قبل أن يتمكنوا من الاستيلاء عليه، فى الوقت الذى تمكن فيه الإمام من الهرب. وقد قتل أو أعدم عدد كبير من رجاله وأفراد أسرته خلال الأيام الأولى للحكم الجمهورى.

لم يضيع الجمهوريون الوقت، وسارعوا بإعلان مقتل الإمام. وكان الحسن عم الإمام، يقيم بالولايات المتحدة بوصفه ممثلا لليمن لدى الأمم المتحدة، فسارع بالتوجه إلى العربية السعودية حيث أعلن نفسه إماما ونصب نفسه قائدا للقوات الموالية. وعندما ثبت – بعد ذلك بأسبوعين – بما لا يدع مجالا للشك أن البدر على قيد الحياة، اعترف الحسن، بعد تردد، بالبدر، وغالبا ماكان ذلك بضغط سعودى. ورأى كثيرون من اتباع الزيدية التقليدية مؤيدى البدر، فى هربه، وهو الحاكم المقدس، علامة من السماء، فانحلت عزائمهم وكفوا عن محاربة الجمهورية.

وأصبح السلال رئيسا للجمهورية، ورئيسا للوزارة، وقائدا عاما للقوات المسلحة، ورئيسا لمجلس قيادة الثورة. والسلال من مواليد صنعاء عام ١٩١٧، كان أبوه يعمل حدادا، وهو زيدى من عامة الشعب، ولا صلة له – سواء بالدم أو المصاهرة – بأى من القبائل. قضى مرحلة الدراسة الثانوية بالحديدة ثم التحق بالجيش. وفى ١٩٣٦، سافر، مع عدد آخر من الطلبة اليمنيين، إلى بغداد لحضور دورة تدريبية للضباط.. وهو أول ضابط يمنى يحضر عددا من الدورات بالخارج، وأول طالب أجنبى يلتحق بالكلية العسكرية العراقية. وقد شارك نصف تلك المجموعة من الطلبة، على الأقل، وكان عددهم ١٣ طالبا، فى أنشطة تآمرية وتمردية فى اليمن. كان منهم حمود الجايفى، الساعد الأيمن للسلال فى انقلاب ١٩٦٢، وأول وزير دفاع للجمهورية، ورئيس الوزراء من مايو ١٩٦٤ وحتى يناير ١٩٦٥، ثم رئيس مجلس الدفاع الأعلى فى ١٩٦٥؛ وحسن العمرى الذى شغل منصب رئيس الوزراء لعدة مرات منذ ١٩٦٥، والذى

أصبح، فيما بعد، من ألد أعداء السلال؛ وهناك ثلاثة آخرون أعدموا أو انتحروا فى ١٩٤٨، ١٩٥٥، ١٩٦١ بعد أن شاركوا فى عدد من التمردات ضد الإمام أحمد. وقد كان للضباط العراقيين الثائرين الذين كانوا يدرسون معهم فى ١٩٣٧، ١٩٣٨ (كان القاوقجى أحد الذين تعلموا على أيديهم) تأثير كبير على هؤلاء الشبان اليمنيين. وبعد عودته إلى اليمن، شارك السلال - مثل بقية زملائه - فى عدد من المؤامرات التى دبرت ضد الإمام يحيى والإمام احمد. وفى أوائل الأربعينات أمضى ثلاثة شهور بسجن صنعاء وفى ١٩٤٨، اشترك فى انقلاب عبد الله الوزير ضد الإمام أحمد، وحكم عليه بالإعدام، وقضى سبع سنوات بالسجن فى ظل ظروف بالغة القسوة. وفى سجنه هربت إليه الكتب عن الثورة الفرنسية، وكتاب «فلسفة الثورة» لناصر. وقد قوت هذه الكتب من عزمه، لكنه ظل لسنوات طويلة، بعد ذلك، يعانى صحيا من الآثار التى تركتها فترة السجن. وبمبادرة من البيضانى، وبوساطة من البدر، أفرج عنه وعين مديرا لميناء الحديدة. وفى مارس ١٩٦٢، جُرح الإمام أحمد أثناء محاولة لاغتياله فى الحديدة، وأبعد السلال عن وظيفته. وقام البدر، الذى كان يناصره ويؤمن به، بتعيينه قائد الحرس الشخصى ومشرفا على المطار الحربى. وفى صيف ١٩٦٢، تولى مسئولية الإشراف على مدرسة الضباط بصنعاء. وعندما أصبح البدر إماما، عين السلال فى الموقع الذى مكنه من الإطاحة به.[٣]

كانت المؤامرات والتمردات أمرا شائع الحدوث دائما فى اليمن، ومنذ عودة مجموعة الطلبة من العراق فى ١٩٤٠، أصبح اشتراك الضباط فى تلك النشاطات شديد الوضوح. ولكن، لم تكن هناك دلائل على وجود مجموعات منظمة من ضباط الجيش قبل ١٩٦٢. كانت هناك، فقط، أعمال متفرقة. مثلما حدث فى يناير ١٩٥٩، عندما عثر على بيانات موقعة باسم «ضباط الجيش اليمنى الأحرا » بتعز، لكن الإمام رأى فى ذلك سببا كافيا كى يضع المدينة تحت الحكم العرفى.[٤]

ومن المؤكد أن صنعاء كانت، فى ١٩٦٢، هدفا لأكثر من مؤامرة، ومن المستحيل الجزم بمدى معرفة مجموعات المتآمرين المختلفة بخطط بعضهم البعض. وكان الملازم أول الشاب على عبد الغنى من أكثر العناصر نشاطا بينهم. وكان يقود، ليلة الانقلاب، الدبابات التى هاجمت قصر الإمام. وقد قتل بعد ذلك بعدة أسابيع خلال الحرب الأهلية.[٥]

كان النظام اليمنى الجديد يقوم على ركيزتين : ضباط الجيش، أمثال السلال والجايفى؛ والمثقفون، كالبيضانى الذى أصبح رئيسا للوزراء، ومحسن العينى وزير الخارجية. لكن الشركة لم تستمر. ففى يناير ١٩٦٣، ذهب البيضانى إلى القاهرة وطلب إليه أن يستقيل. كما أسفر الانقلاب اليمنى عن ديكتاتورية عسكرية، ولكنها كانت ديكتاتورية قوات أجنبية.. أى الجيش المصرى.

وقد لاقى النظام اليمنى الجديد اعترافا سريعا من جانب الحكومات الجمهورية العربية، ومن دول الكتلة الشرقية، ودول عدم الانحياز، وكذلك العديد من الدول الغربية، من بينها ألمانيا الغربية (فى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٢) والولايات المتحدة (فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٢). كما أيده اليمنيون المهاجرون والمنفيون فى القاهرة وعدن، وأيضا أهل السنة الشافعيون وبعض الزيديين، الذين كانوا يعتقدون أن الأوان قد آن للتخلص من نير السادة. وفى مواجهتهم، وقف الإمام المخلوع، الذى استطاع أن يجمع حوله عددا من قبائل شمال البلاد وشرقها، بل استطاع أن ينظم جيشا. وكان يقود القوات الملكية بعض شباب أسرته الذين كانوا يدرسون بالجامعات الأمريكية وبعض جامعات الشرق الأوسط، فسارعوا بالعودة عند بدء الصراع.[6] وبالرغم من قتال هؤلاء الشباب ضد السلال وحلفائه من المصريين، إلا أنه لم تكن لديهم الرغبة فى استعادة الأوضاع التى كانت سائدة فى البلاد من قبل.

وكانت القوات الملكية تلقى دعما كبيرا من السعودية وبريطانيا التى كانت تسيطر، حتى ١٩٦٧، على مشيخات جنوب الجزيرة العربية. وتركزت القواعد الأولى للملكيين فى السعودية و«بيحان»، وفى أوائل اكتوبر كانت الوحدات النظامية من الجيش السعودى تقوم بغارات على الحدود اليمنية. لكن الدعم الخارجى الذى كان يتلقاه السلال كانت له أبعاد أخرى، ففى البداية قدمت مصر مساعدات سياسية ومعنوية وفنية كبيرة، وبعد عدة أيام بدأ وصول القوات. وأثار إرسال القوات المصرية جدلا كبيرا على أعلى مستوى وترك آثارا بعيدة المدى. فقد حذر البعض من التدخل المباشر والسافر فى اليمن، لكن دعاة الحرب كانت لهم اليد الطولى. وكان أنور السادات على رأس الفريق الأخير، يدعمه ناصر. ولم يكن يعلم، بالتأكيد، ماينتظره.. حرب طويلة المدى، فى جبهة بعيدة، تستنزف قواته على مدى خمس سنوات فى ظل ظروف قاسية. وبحلول ديسمبر ١٩٦٢، بلغ عدد القوات المصرية فى اليمن ١٠,٠٠٠ رجل، وفى ربيع ١٩٦٣ تخطى الرقم الـ ٣٠,٠٠٠. وفى أغسطس ١٩٦٥، عشية محادثات جدة بين ناصر والملك فيصل لإحلال السلام فى اليمن، بلغت هذه القوات - حسب المصادر المصرية - أكثر من ثلاث فرق يقدر عدد أفرادها بـ ٦٠,٠٠٠ على الأقل،[7] قدر لها أن تقضى هناك عامين آخرين. وقد فقدت هذه القوات آلاف الرجال بين قتيل وجريح، وبلغ الإنفاق مئات الملايين من الجنيهات. وأصبح نظام السلال يعتمد اعتمادا شبه كامل على المصريين، وأصبح بقاء السلال فى الرئاسة عنصرا مهما يؤثر فى مكانة مصر عربيا ودوليا. لكن القوة المصرية الضخمة لم تستطع القضاء على المعارضة الفعالة الموجهة ضد النظام الجمهورى. فقد أدى مجرد وجودها إلى تزايد المعارضة من جانب العديد من القبائل وفى أوساط أخرى. وقد استخدم المصريون الغازات السامة فى بعض عملياتهم، وتصرفوا كجيش احتلال أجنبى معاد. وبحلول منتصف عام ١٩٦٣، كانت القوات المصرية تسيطر، مع قوات السلال، على جميع المدن الكبرى وطرق

المواصلات الرئيسية، وكانت سيطرتها على تلك الطرق، فى بعض الأحيان، خلال أوقات النهار فقط. أما فى المناطق الواسعة والمكشوفة فى شمال البلاد وشرقها، فقد استمرت حرب العصابات من جانب القبائل الزيدية. وكان وضع الجيش المصرى فى اليمن يشبه إلى حد كبير وضع القوات الفرنسية فى الجزائر عام ١٩٦٠.

ولايهمنا هنا التعرض لمسار الأحداث والصراعات التى جرت فى اليمن وحوله منذ ١٩٦٢، حيث إن اهتمامنا ينصب أساسا، على دور سلك الضباط فى تقرير سياسات الدول العربية، والتى لم يكن للضباط اليمنيين فى تلك السنوات العاصفة فيها أى دور، ولو كان دورا ثانويا. فالقوى المتصارعة، وكذلك أطراف الحوار السياسى، كانت إما غير يمنية، مصرية وسعودية بالأساس، وإما من رجال القبائل اليمنية. وإذا كان قادة الجيش اليمنى قد تمكنوا من القيام بانقلاب، إلا أنهم لم يستولوا على الحكم. وقد ظل الرئيس السلال رئيسا للجمهورية، وسمح له بتمثيل اليمن فى مؤتمرات القمة، لكنه كان رئيسا بدون سلطة، بل إنه لم يكن معترفا به كرئيس سوى من جانب البعض، فى الوقت الذى لم يعترف به البعض الآخر على الإطلاق. فعندما لايملك الجيش النظامى قوة حقيقية، فإن ضباطه لايمكن أن يمارسوا الحكم. وهكذا أصبح السلال دمية فى يد المصريين.

وفى مؤتمر القمة العربى الرابع بالخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، اضطر ناصر، الذى لقى جيشه هزيمة ثقيلة وتدهورت الأوضاع فى بلاده، أن يعطى الملك فيصل ملك السعودية وعدا بسحب جميع القوات المصرية من اليمن. ولم تكن تلك هى المرة الأولى التى يعد فيها المصريون بذلك، لكنهم لم يكن أمامهم مفر من الوفاء بالوعد هذه المرة. وفى خريف ١٩٦٧، خرجت القوات المصرية من الحديدة فقط، وفى ديسمبر من العام نفسه خرج آخر جندى مصرى من اليمن.

وكانت النتيجة شبه الفورية للانسحاب المصرى هى سقوط السلال. كان السلال يتوهم أن موقفه، بدون الحضور المصرى الضاغط، سوف يصبح أكثر قوة أمام اليمنيين. وكان ينوى، فوق ذلك، انتهاج طريق أكثر استقلالية فى السياسة الخارجية، وهو مايعنى عدم الإذعان للتسوية المصرية - السعودية التى توصل إليها البلدان فى قمة الخرطوم. وكان السلال مخطئا فى تصوراته تلك. فقد كان اليمنيون، على اختلاف مواقفهم وانتماءاتهم، تواقون إلى التخلص منه، ولم يكن لدى المصريين مايكفى من القوة أو الرغبة لمساندته.

وفى أوائل نوفمبر ١٩٦٧، توجه السلال إلى موسكو، عبر القاهرة وبغداد، لإجراء مباحثات سياسية، ولحضور الذكرى الخمسين للثورة السوفيتية. وفى الواحدة من بعد ظهر يوم ٥ نوفمبر، وأثناء وجوده ببغداد، قامت بعض قوات المشاه والصاعقة بقيادة عدد من المقدمين، وبعد استئذان قيادة الجيش، بمحاصرة منزل السلال ومكاتب الحكومة الرئيسية ومحطة

الإذاعة دون أن تلقي أى مقاومة. وكانت سلطات رئيس الجمهورية موكلة أثناء غيابه إلى أعضاء المجلس الرئاسى الثلاثة برئاسة عبد الرحمن الإريانى، وهو من قضاة الزيدية المعروفين ويبلغ من العمر ٧٢ عاما، وهو رئيس الوزارة أيضا. والعضوان الآخران بالمجلس هما : محمد على عثمان وأحمد محمد النعمان، وهو ليبرالى من ملاك الأراضى، وزعيم السنة الشافعية باليمن. وفى ٢٥ نوفمبر استقال النعمان، وحل محله العميد حسن العمرى. وكان العمرى قد سافر إلى مصر فى أغسطس ١٩٦٦، عندما كان رئيسا للوزراء، لإجراء مباحثات هناك. لكنه لم يستقبل استقبالا رسميا فى القاهرة، وإنما وضع تحت التحفظ، وأجبر على الاستقالة. وقد أصبح من أشد الجمهوريين معارضة للهيمنة المصرية على اليمن. ولم يطلق سراحه من الأسر المصرى إلا بعد سقوط السلال.

ولم يسمح للسلال بالعودة إلى اليمن، إنما منح حق اللجوء السياسى بالعراق. وعلى الفور اعترفت مصر بالنظام اليمنى الجديد. وهكذا، سقط السلال - كما صعد - بواسطة انقلاب عسكرى.

١- William R. Brown, The Yemeni Dilemma, MEJ, Vol. 17,356-7.

٢- Harold Ingrams, The Yemen, London 1963, 125; J. Heyworth-Dunne, Temoignage sur le Yemen, Orient, no. 31, 1964, 58-73.

٣- الكلية العسكرية الملكية، ١٩٣٤-١٩٤٩، بغداد ١٩٥٠، ص ٧-٨؛ ومجلة فلسطين، القدس، ١٢ يناير ١٩٦٤ و Ingrams, 119-22, 130-1; Heyworth-Dunne, 71; Yael Vered, Hafikha wa-milhama be-Teman, Tel Aviv 1967, 24-7; M. Wennern, Moder Yemen, New York 1967, 135-7.

٤- Ingrams, 108.

٥- Dana Adams Schmidt, Yemen, The unknown war, London 1968, 22-8.

٦- Neil Mclean, The war in the Yemen, Royal Central Asian Journal, April 1964, 104.

٧- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٨ يوليو ١٩٦٥. Mclean, 104 L. Alexandros in wehr und Wirtschaft, Darmstadt, May 1966.

(١١) الأردن

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها فى ١٩٤٩، وحتى ١٩٦٢، تاريخا حافلا. فهناك، أكثر من أى بلد آخر، يتدخل الأجانب، ويحظون بالنفوذ، ويوحدون الصفوف مع قوى داخلية. وكانت حكومات بريطانيا، والولايات المتحدة، ومصر، وسوريا، والعراق، والسعودية، هى أكثر القوى نشاطا، وكذلك الأحزاب العربية، خاصة حزب البعث والإخوان المسلمين، التى كانت غالبا ماتتلقى التوجيه من قياداتها فى سوريا. ولأن الحكومات الأردنية لم تسمح بقيام معارضة شرعية، فلم يكن أمام أولئك الطامحين فى تغيير النظام أو توجيه سياسة الدولة، سوى اللجوء إلى التآمر.

وكانت تلك الدوائر، بشكل عام، تتلقى الدعم من حكومات أو أحزاب من خارج البلاد. وقد لعب ضباط «الفيلق العربى» و «الجيش الأردنى» دورا كبيرا فى النشاطات المعارضة، لكنهم لم يتورطوا فى أبشع عملين هزا الدولة، وهما : اغتيال الملك عبد الله فى ١٩٥١، ومقتل رئيس الوزراء هزاع المجالى، فى ١٩٦٠. فلم يكن بين المتهمين الـ ١٦ سوى ضابط واحد من الفيلق هو الملازم ثان هشام الدباس من سلاح المهندسين، وقريب أحد قادة المؤامرة. وكان هذا الضابط واحدا من ١١ حكم عليهم بالإعدام، سبعة منهم صدر الحكم ضدهم غيابيا، ولم ينفذ الحكم سوى فى واحد من الأربعة، وذلك فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠.[1]

لقد جرى العديد من محاولات الانقلاب من جانب الضباط الساسة خلال الخمسينيات. لكن تلك المحاولات كانت محدودة من حيث عددها وحجمها مقارنة بسوريا والعراق، وقد فشلت جميعها. وهناك ثلاثة عوامل مهمة وراء فشلها، هى :

أ – شخصية الملك عبد الله والملك حسين، اللذان أبديا رأيا حاسما وشجاعة فى المواقف الحرجة.

ب – وجود الضباط البريطانيين على رأس الفيلق العربى حتى إخراجهم فى مارس ١٩٥٦.

جـ – التكوين الخاص للفيلق. فقد كان أكثر من نصف ضباطه من غير خريجى الكليات العسكرية، كما أن معظم جنوده كانوا – حتى الستينات – من البدو الموالين للملك والنظام الهاشمى. وعلى عكس الضباط فى البلاد العربية الأخرى، لم يكن الضباط الأردنيون يعتبرون أنفسهم، أو يعتبرهم الآخرون، «انتلجنسيا فى زى العسكر». وهناك حقيقة مهمة هى أن معظم الساسة من الضباط الذين اشتركوا فى العمل السرى بالأردن، لم يكونوا من البدو، وإنما من أصول زراعية أو مدينية.

وفشل الضباط الساسة فى الأردن، الناشىء عن الطبيعة الخاصة للفيلق، لايعنى أن الجيش لم يحتل مكانة مهمة فى البناء السياسى للبلاد. بالعكس، فلولا الجيش لما استطاع النظام الهاشمى أن يبقى فى ظل تلك الصراعات الداخلية والتخريب الخارجي. ويظل تعريف الأردن كـ «ديكتاتورية ملكية عسكرية» صحيحا.[٢] ولكن ينبغى أن نفرّق بين هذه الديكتاتورية وبين انظمة الحكم فى العراق وسوريا ومصر. فبالرغم من أن الجيش هو دعامة الحكم، إلا أن الضباط لايتحكمون فى توجيه القرار السياسى.

ولكن، كما سبق وأسلفنا، كان هناك أفراد وجماعات داخل الفيلق حاولت الاستيلاء على الحكم عن طريق الانقلاب، بالتنسيق مع جماعات سرية من المدنيين. وكان عبد الله التل واحدا من هؤلاء. وقد انجبت عائلة التل بالأردن عددا من الشخصيات العامة وضباط الجيش، وكان عبد الله، فى ١٩٤٨، أحد الذين يمكن أن نطلق عليهم «مثقفون فى الزى العسكرى». وربما لهذا السبب، اصطفاه الملك عبد الله. وفى مارس ١٩٤٨، رقى إلى رتبة وكيل قائد (رائد)، وبعد ذلك بشهرين رقى مرة أخرى إلى قائد (مقدم)، بناء على توصية شخصية من الملك. وفى المعارك الفاصلة للاستيلاء على القدس، كان قائدا لإحدى الكتائب بالمدينة القديمة. وفى الصيف عين حاكما عسكريا ثم متصرفا لمنطقة القدس.

ولانعلم، على وجه اليقين، متى بدأ الخلاف بينه وبين الملك. وهو يذكر فى مذكراته أنه كان يعارض بشدة السياسة المعتدلة لعبد الله منذ صيف ١٩٤٨. لكن الكتاب، الذى صدر فى مصر فى ١٩٥٩، كتاب متحيز وغير دقيق بالمرة.

وعلى أية حال، فقد كان التل ممثل الملك الاساسى فى اتصالاته مع إسرائيل، بالرغم من تقاربه مع البعثيين الأردنيين والوطنيين الفلسطينيين المتطرفين. وفى أوائل ١٩٤٩، أصبحت آراؤه المعادية للملك والبريطانيين واضحة تماما. وكان لانقلاب الزعيم فى سوريا، فى مارس، أثره عليه وعلى مجموعته و«سببا فى نقل تفكيرنا إلى مرحلة التنفيذ».[٣] وفى اليوم التالى مباشرة للانقلاب، التقى التل بحسنى الزعيم فى دمشق لتسليم رسالة من الملك - فى الظاهر- أما الغرض الحقيقى فهو ضمان عون سورى فى حال توليه الحكم. ويروى التل أن الزعيم وافق على حبس الملك المخلوع بصحراء دير الزور.[٤] ولم تبق نيات التل سرا، ففى مايو ١٩٤٩ أصدر الملك أمرا بنقله من القدس إلى لندن كملحق عسكرى. ورفض التل تجميده سياسيا، فقدم استقالته فى ٧ يونيو.

وبعد خلع الزعيم، اتصل سرا بخلفه، الحناوى. لكنه عندما اكتشف الميول الهاشمية للحناوى، تحول نحو مصر، وزار القاهرة سرا فى سبتمبر. فقد كان مؤمنا بضرورة الدعم الخارجى لنجاح أى انقلاب فى الأردن. فى ٥ أكتوبر ١٩٤٩، هرب مع أسرته إلى دمشق، وبعد خمسة أيام انتقل للإقامة بالقاهرة، التى ظل يمارس نشاطه بها على مدى ١٥ عاما. وخلال

إقامته بدمشق التقى بميشيل عفلق. وفى القاهرة، عمل فى البداية مع المفتى. وفى أغسطس ١٩٥١، أصدرت إحدى المحاكم الأردنية حكما غيابيا ضده بالإعدام، بتهمة الاشتراك فى اغتيال الملك عبد الله. وعندما اختلفت القاهرة، فيما بعد، مع المفتى والبعث، كان التل من المنفيين الأردنيين والسوريين القلائل الذين ظلوا على علاقة وثيقة بناصر. فقد كانت مصر ناصر بالنسبة له «وطننا الأكبر، وملاذ الأحرار».(٥)

أما الضابط الآخر الذى حاول الإطاحة بالعرش الهاشمى، فكان على أبو نوار، من مواليد مدينة السلط الأردنية. وهو، مثل عبد الله التل، نال الترقية بتوصية من الملك. كان أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨، برتبة الملازم أول.(٦)

وقد انضم بعد ذلك إلى الوفد الأردنى فى مباحثات الهدنة برودس، وحضر دورة لتدريب الضباط بانجلترا، وعمل ملحقا عسكريا بفرنسا. وفى باريس عقد صداقة مع ثروت عكاشة، أحد الضباط الأحرار القدامى، والذى كان ملحقا عسكريا بالسفارة المصرية فى باريس. كما أصبح صديقا للملك الشاب حسين، الذى كان يقضى إجازته بفرنسا. وفى نوفمبر ١٩٥٥، عين معاونا للملك. ولاشك أن قرار الملك باستبعاد «جلوب» والقواد الانجليز من «الفيلق» فى مارس ١٩٥٦، قد أفاده كثيرا، إذ عين بعد خروجهم قائدا للجيش فى غرب الأردن. وبعد ذلك بثلاثة شهور، فى مايو، أصبح رئيسا للأركان. كان عمره آنذاك ٣٣ عاما، وفى خلال نصف العام رقى من وكيل قائد إلى أمير لواء. وفى صيف ١٩٥٦، استقبله الرئيس اللبنانى كميل شمعون، الذى يخبرنا أن أبى نوار «لم يكن يخفى إعجابه بالديكتاتور المصرى».(٧) كذلك فقد كانت ميوله معروفة لضباط الفيلق،(٨) لكنها لم تكن واضحة عندما قرر أن ينقلب على الملك. ومنذ ١٩٥٤، كان هناك تنظيم سرى لحركة الضباط الأحرار يعمل فى صفوف الفيلق، وفى يناير ١٩٥٦ وزع منشور باسم «منظمة الضباط الأحرار» يهاجم «حلف بغداد» وضباط الفيلق الانجليز.(٩)

فى ربيع ١٩٥٧، وحدت المعارضة صفوفها من أجل النضال ضد النظام. وكان قدمر على ترك «جلوب» لمنصبه زهاء العام. فبعد تأميم قناة السويس، وجلاء القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية عن بور سعيد وسيناء وقطاع غزة، بلغ ناصر أوج مجده. وكانت المرة الأولى التى يشهد فيها الأردن حكومة محايدة بقيادة سليمان النابلسى. فقد رأى الملك حسين أن السلطة على وشك أن تنتقل من يديه إلى أيدى عناصر معادية للغرب وموالية تماما لناصر، فقرر أن ينقذ الموقف فى اللحظة المناسبة. وكان الملك قد أمر حكومته فى فبراير، برغم سياستها الحيادية، بمنع الصحف من النشر العشوائى للموضوعات والأخبار من الصحافة السوفيتية. لكن الحكومة قررت، فى أوائل ابريل، إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، وبلغت الأزمة ذروتها. فى تلك الأثناء، وبالتحديد فى ١٧ ابريل، احبطت محاولة للتمرد فى الجيش. فقد بدأت وحدة من العربات المدرعة تحركها من الزرقا، التى تبعد ١٧ ميلا، قاصدة العاصمة. وعندما سئل رئيس الوزراء ووزير الدفاع عن معنى ذلك، نفيا علمهما

بالموضوع. وعندما سئل على ابو نوار، رئيس الأركان، أثناء التحقيق، أفاد بأنها ليست أكثر من تحركات ضمن تدريبات تقوم بها الوحدات. لكن حسين أمر بعودة العربات إلى قاعدتها، وانتهى الأمر.. ولكن مؤقتا.[10] وفى ١٠ ابريل طلب رئيس الوزراء من الملك عزل ٢٠ من كبار الرسميين من الموالين للعرش. لكن الملك قام، بدلا من ذلك، بحل الوزارة.

وردت الجماهير بعنف على إقالة النابلسي، وكان من الصعب تعيين رئيس جديد للوزارة موال للعرش. وفى ١٣ ابريل، تظاهرت الجموع بعمان مرددة شعارات معادية لأمريكا وتعالت الهتافات، وان كانت على استحياء، معادية للنظام الهاشمى. وفى نفس اليوم جرت محاولة أخرى للانقلاب، ففى المساء، كان العقيد معن أبو نوار، ابن عم رئيس الأركان، على وشك مغادرة الزرقا متوجها إلى عمان على رأس كتيبة من المدفعية. وعندما علمت الكتيبة الثالثة – المكونة من البدو – بذلك، قام رجالها بمحاصرة المعسكر ولم تسمح لهم بالخروج. ولم تقف القوات المعادية ساكنة، واندلع القتال بين قوات الفيلق، مما أدى إلى مصرع ثلاثة ضباط، على الأقل، من رجال أبو نوار وإصابة العديد بجراح.[11]

وعند منتصف الليل، استدعى الملك حسين، على أبو نوار وتوجه الاثنان بالسيارة إلى الزرقا. وفى طريقهما التقيا بمجموعة من بدو الفيلق متوجهين إلى العاصمة لحماية الملك. وعندما تعرفوا على ركاب السيارة هتفوا للملك، وأرادوا قتل أبو نوار. لكن حسين أمر «أبو نوار» بالعودة إلى عمان، واستأنف الطريق إلى الزرقا برفقة البدو. دخل حسين المعسكر منتصرا. وهناك، نبّه الضباط المتمردين إلى أنه، بصفته فردا من الأسرة الهاشمية، فهو من نسل النبى، وأنب المتمردين على عصيانهم إبنا من أبناء الرسول. ولم يكتف الملك بهذا التوبيخ، فقد أصدر أوامره بالقبض على أكثر من ٢٠ ضابطا من الزرقاوعمان. وحسب ما يذكر «جلوب»– وهو من الثقاة – فإن ١٤ منهم كانوا يتلقون راتبا شهريا من مصر.[12] وفى صباح اليوم التالى، عاد حسين إلى العاصمة، على رأس قوة كبيرة من وحدات البدو والعربات المصفحة والمدفعية. وقد وضع قادة المعارضة قيد التحفظ بمنازلهم. وعزل على أبو نوار من رئاسة الأركان، وسمح له بمغادرة البلاد، حيث سافر فى نفس اليوم إلى مصر، عبر سوريا، وانضم هناك إلى صفوف الأردنيين الأحرار.

تولى على الحيارى، وهو من ابناء بلدة ابو نوار ومن نفس سنه، رئاسة الأركان.[13] وبحكم منصبه، سافر إلى سوريا بعد ثلاثة أيام فقط من توليه، وهناك أعلن استقالته. وانضم ايضا إلى صفوف المنفيين بمصر. وتولى رئاسة الأركان بعده حابس المجالى، الذى استمر فى المنصب حتى ١٩٦٥.

لقد استطاع حسين بفضل شجاعته، وبولاء البدو له، أن يحافظ على نظامه لمدة طويلة نسبيا. لكن سنوات عديدة مضت قبل أن يحقق انتصارا حاسما. فقد ظل النظام لسنوات غير

راسخ القدمين، وتعرض للعديد من الانقلابات ومؤامرات التخريب التى قادها، أو اشترك فى معظمها، الضباط. وسوف نتعرض هنا لاثنتين من تلك المحاولات.

محمود الروسان، وهو أيضا من أصل أردنى غير بدوى، وينتمى لعائلة كبيرة من عجلون.[14] فى ١٩٤٨، كان «الروسان» برتبة الرئيس (نقيب) الركن ضمن قوة الكتيبة الرابعة التى تقاتل فى اللطرون.[15] وفى ١٩٥٦، أصبح برتبة العقيد. وكانت آراؤه متطابقة مع آراء أبو نوار، لكنه تخلف عن «أبو نوار» وأصدقائه فى تولى مناصب القيادة الرئيسية بعد خروج جلوب، بالرغم من أنه أقدم منهم فى الخدمة.[16] وفى يونيو ١٩٥٦، ألقى القبض على الروسان، وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، كما حوكم معه عدد من الضباط الآخرين. ولكن أطلق سراحه ونقل إلى العمل بالخارجية، وعمل سفيرا لدى الولايات المتحدة.[17] وبعد قيام الانقلاب العراقى فى يوليو ١٩٥٨، ألقى القبض عليه مرة أخرى مع ١١ من الضباط، من رتبة الرائد والعقيد، إضافة إلى ٤ من المدنيين، وحكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات.[18]

وفى مايو ١٩٥٩، اكتشفت مؤامرة، موالية لمصر، بين ضباط الفيلق وألقى القبض على المتآمرين جميعا. وكان على رأسهم أمير اللواء صادق الشرع. وهو - مثل عبد الله التل - من مواليد إربد. كان فى ١٩٤٨ فى الحادية والثلاثين من عمره، برتبة الرئيس، ورئيس عمليات اللواء الأول. فى ١٩٥٥، أنهى دورة ضباط الأركان بكمبرلى. وبعد عودته، أخذ ينتقد انجلترا بسبب تغلغل النفوذ اليهودى فيها. لم يعرف عنه تأييده لحركة على أبو نوار، لكن حسين بدأ يشك فيه ابتداء من عام ١٩٥٨، وبعد القبض عليه، حكم عليه بالإعدام فى يوليو ١٩٥٩، لكن الحكم لم ينفذ. وفى صيف ١٩٦٢، أفرج عنه وسمح له بالعمل كمستشار عسكرى بالكويت.[19]

انتظم المنفيون الأردنيون بالقاهرة فيما أسموه «المجلس الثورى». وفى ربيع ١٩٦٣، كان هذا المجلس يتكون من خمسة مدنيين، وممثلهم من الضباط هم : عبد الله التل، على أبو نوار، على الحيارى، صبحى طوقان، محمود موسى.[20] وكان محمود موسى عقيدا بالفيلق، وهرب من الأردن بعد ١٩٥٧.[21]

وفى أثناء مؤتمرات القمة العربية فى منتصف ١٩٦٣، حدث تقارب بين ناصر وحسين، فأصبح المنفيون بالقاهرة عبئا على الحكومة المصرية. وتوقف ناصر عن محاولاته للإطاحة بحسين، وتلاشى «المجلس الثورى» الأردنى، الذى كان عديم النفع. وتراجع ناصر بعد أن فشلت جميع محاولاته لفرض هيمنة مصر فى معظم البلاد العربية. وعلى عكس كل التوقعات، بقى الملك حسين برغم محاولات أعدائه، ورفع المنفيون بالقاهرة، من الساسة الضباط الأردنيين، رايات التسليم. وفى أواخر ١٩٦٤ صدر العفو عنهم، وفى ١٩٦٥، عاد عبد الله التل وأبو نوار والحيارى إلى الأردن، عودة التائب النادم. وقد أراد حسين بهذه الخطوة أن يؤكد على أنهم لم يكونوا يشكلون عليه خطرا ذا بال.

هوامش (١١)

١- MER 1960, 328-30.

٢- S.E.Finer, The man on horseback, London, 1962, 2

٣- عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة ١٩٥٩، ص ٥٨٨.

٤- نفسه، ٥٨٩.

٥- نفسه، ص ٥٩٩.

٦- عارف العارف، النكبة، جـ ٦ : سجل الخلود، صيدا وبيروت ١٩٦٢، ص ١٨٣.

٧- Camille Chamoun, Crise au Moyen- Orient, Paris 1953, 326.

٨- Hamizrah Hehadash, Vol. 7, 292.

٩- Peter Young, Beduin Command, London 1956, 173-4.

١٠- J.B.Glubb, A soldier with the Arabs, London 1957, 434.

١١- Hamizrah, Vol. 8, 308; MEJ, Vol. 11, 297.

١٢- Glubb, loc, cit.

١٣- عارف العارف، ص ١٨١؛ Young, 185.

١٤- MER 1960, 327.

١٥- Be; eyney oyev, Tel Aviv 1954, 123-217.

١٦- Hamizrah, Vol. 7,292.

١٧- نفسه، جـ ٨، ص ٥٨.

١٨- MER 1960, 327-8.

١٩- MER 1960, 327; Hamizrah, Vol. 10,368؛ عارف العارف، ص ١٨٣ والأسبوع العربي، بيروت، ٣ أغسطس ١٩٦٤.

٢٠- صوت العروبة، بيروت ٣٠ ابريل ١٩٦٣.

٢١- عبد الله التل، ص ١٠٣ ; Young, 62

(١٢) لبنـــان

يحتل لبنان مكانا فريدا بين الدول العربية. فهو البلد الوحيد الذى لايشكل المسلمون فيه أغلبية واضحة. كما أن معدل دخل الفرد فى لبنان يزيد على ضعفى نظيره فى أى من بلاد الشرق الأوسط.- باستثناء إسرائيل - ويتمتع سكانه بمستوى اجتماعى وثقافى أعلى. وقد أسهم وجود إسرائيل فيما يتمتع به لبنان من استقلال، بالرغم من عدم الإقرار بتلك الحقيقة. فلبنان هو البلد الوحيد المستفيد، اقتصاديا، من المقاطعة العربية لإسرائيل.(١)

ولبنان بطوائفه المتعددة، ليس للدولة فيه دين رسمى، وتسير الحياة السياسية فيه على هدى ميثاق ١٩٤٣، غير المدون. وهناك إقرار عام بأن عدد السكان المنتمين إلى الطوائف المسيحية المتعددة يزيدون على النصف بقليل. وتجرى الانتخابات لمجلس النواب على أساس طائفى، فمقابل كل خمسة من النواب المسلمين والدروز هناك دائما ستة من المسيحيين، وعليه فإن المجموع دائما يكون حاصل الضرب فى الرقم ١١. كان المجموع فى البداية ٥٥، وكان ٧٧ فى وقت آخر، واحيانا ٤٤، وهو الآن ٩٩. ورئيس الجمهورية مسيحى مارونى، ورئيس الوزراء مسلم سنى، ورئيس البرلمان مسلم شيعى، وقائد الجيش من الدروز*. لكن هناك شك كبير فى وجود أغلبية مسيحية الآن. ومن المحتمل أن يكون المعدل الكبير للزيادة الطبيعية فى أعداد المسلمين والدروز، وتدفق المسلمين السوريين على لبنان وهجرة المسيحيين اللبنانيين إلى بلاد أجنبية، قد أحال الأغلبية المسيحية إلى محض خيال. وللحفاظ على الأوضاع القائمة، فلم يجر أى إحصاء رسمى للسكان فى لبنان منذ ١٩٣٢.

ومن المبادىء المتفق عليها ضمنا فى لبنان، تحجيم الجيش. فعدد الجيش مع الشرطة فى ١٩٦٥، لم يكن يزيد على ١٠ آلاف رجل. وإذا استدعى الأمر حشد اللبنانيين، سواء عن طريق التجنيد الإجبارى أو التطوع، فسوف يظل المسيحيون أقلية، وهو أمر لايطيقونه. واللبنانيون لا أوهام لديهم حول قيمة جيشهم إذا مانشبت حرب، حتى ولو كان أكبر حجما، وهم يفضلون إنفاق أموالهم فى أشياء أكثر جدوى. ولذلك فإن الدور الذى يلعبه الجيش والضباط فى لبنان مختلف تماما عن ذلك الدور فى البلاد العربية الأخرى. وعندما أصبح هذا الجيش جزءا من السياسة الداخلية، فإنه لم ينتهك الدستور، بل عمل على الحفاظ عليه.

فمنذ جلاء القوات الفرنسية عن لبنان فى ١٩٤٦، واللواء فؤاد شهاب يتولى قيادة الجيش

---

* مارونى

اللبنانى، وهو سليل واحدة من أعرق العائلات المارونية. وهو من مواليد ١٩٠٣، تلقى تعليمه العام والعسكرى فى العشرينات بالمدرسة العسكرية بدمشق، ثم باكاديمية سان سير ومدرسة الحرب العليا بفرنسا، وقد خدم مع قوات الانتداب الفرنسى، وهو متزوج من فرنسية.

وكان أول ظهور شهاب على الساحة الداخلية اللبنانية فى سبتمبر ١٩٥٢. ففى تلك السنة، نشب صراع سياسى، كانت وراءه أزمة اقتصادية حادة مصحوبة بالبطالة وارتفاع فى الأسعار. وقد كان الرئيس بشارة الخورى هو المرمى الرئيسى للنقد، حيث استشرى الفساد فى عهده، واستغل أفراد عائلته منصبه وكدسوا ثروات طائلة. وفى ١٥ سبتمبر، أعلن الإضراب العام لتعزيز المطالبة باستقالة الرئيس. كما طالب رئيس الوزراء، صائب سلام، باستقالة الرئيس الخورى. وفى ١٧ سبتمبر طلب الرئيس إلى حسين العوينى تشكيل الوزارة. وقبل الأخير الطلب، شريطة أن يؤيده شهاب والجيش، وأن يتدخل الجيش لقمع الإضراب. لكن شهاب أوضح أن الجيش لن يكون أداة لانتهاك القانون وإراقة الدم اللبنانى. وكان هذا الرد بمثابة القول الفصل فى مصير بشارة الخورى. وفى الثانية من بعد ظهر الأول من سبتمبر* قدم الرئيس استقالته. وكانت آخر خطوة سياسية له هى تعيين شهاب رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والدفاع.

كان شهاب يعتبر وزارته مجرد حكومة مؤقتة، بل وكان يرفض أن يطلقوا عليه المرشح للرئاسة. وقد أعلن فى أحد بياناته للشعب: «لقد توليت الحكم وفقا للدستور، كى يتمكن مجلس النواب، السلطة الشرعية فى البلاد، من انتخاب رئيس للجمهورية».[٢] وفى ٢٣ سبتمبر انتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية، واستقال شهاب وعاد إلى الجيش. فقد لعب دوره السياسى باعتباره قائدا للقوات المسلحة، فى ظروف استثنائية، وبهدف إبقاء الجيش بعيدا عن السياسة.

كذلك كان هذا هو موقفه أثناء الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٩٥٨. عندما احتدمت الأزمة، مرة أخرى، حول شخص الرئيس. فالدستور يمنع إعادة انتخاب الرئيس لأكثر من ست سنوات. وكان شمعون يظهر ولاء متطرفا للغرب ويتملكه، فى الوقت نفسه، طموح شديد ورغبة عارمة لتغيير الدستور كى يتمكن من الاستمرار لمدة رئاسية أخرى. لم يكن ذلك هو السبب الوحيد للحرب الأهلية، لكنه بمجرد إعلان تخليه عن تلك النية انتهت الحرب. وكان شمعون واقعا تحت ضغوط المعارضة الداخلية و ج.ع.م من جهة، وضغوط الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد رفض الجيش اللبنانى التدخل فى القتال، وعلى مدى حوالى نصف العام، من مارس إلى يوليو ١٩٥٨، كان الجيش هو الجهة الوحيدة التى لم تطلق النار على أحد، أو يطلق عليها النار من جانب أحد. وربما كانت أحد الاعتبارات التى وضعها قائد الجيش نصب عينيه، هى مجرد الإبقاء على الجيش وضمان وجوده. وعلى أية حال، فلم يكن ذلك الجيش الهزيل

---

* المقصود، غالبا، أكتوبر.

بقادر على حسم الموقف، ولربما لو صدرت الأوامر إلى ضباطه بالعمل، لكان ذلك سببا فى انقسامه مثل بقية أهل البلاد. وقد ظل الجيش، بفضل عدم تدخله، الكيان الوحيد بالبلاد القادر على السيطرة، وأمكن لقائده أن يكون حكما مقبولا من جميع الأطراف.[٣] وبعد أن أعلن شمعون عدم ترشيح نفسه للمرة الثانية، انتخب شهاب رئيسا للجمهورية.

وقد مارس الرئاسة فى البداية كما لو كان قائدا للجيش، لكنه، على عكس رؤساء الدول الآخرين من الضباط فى العالم العربى، كان رئيسا شرعيا منتخبا. وقد قال ذات مرة: «لست أنا من اختاره اللبنانيون، إنما أنا مجرد شاهد على عجزهم عن اختيار رجل آخر».[٤] وهى كلمات لايمكن أن تصدر عن ديكتاتور عسكرى.

لقد رأى بعض المراقبين فى انتخاب قائد للجيش كرئيس للجمهورية، شكلا من أشكال استيلاء الجيش على السلطة. فقبل انتخاب شهاب بأسبوعين، كان قاسم قد قام بانقلابه فى العراق، وبعد ذلك بثلاثة شهور وقع انقلاب عبود فى السودان. لكنه مجرد تشابه سطحى، فرئاسة شهاب كانت بالفعل نقيضا للديكتاتورية العسكرية.

وقد اتضح هذا فيما بعد، عندما انتهت السنوات الست لرئاسة شهاب فى صيف ١٩٦٤. فقد كان – بعكس سابقيه – يلقى الاحترام داخل لبنان وخارجه، وكان كثيرون يحثونه على الاستمرار فى الرئاسة. وكان بإمكانه الحصول على أغلبية الثلثين، داخل البرلمان، اللازمة لتعديل الدستور، لو أراد. لكنه أصر على ترك الرئاسة، وهو مافعله. وفى ١٨ أغسطس، انتخب شارل حلو كرابع رئيس للجمهورية اللبنانية. وفى ٢٣ سبتمبر أقسم اليمين الدستورية، واعتزل شهاب الحياة العامة.

لم يستثن لبنان من محاولة للانقلاب. لكنها كانت محاولة محدودة، وفشلت سريعا لتؤكد على وضعية لبنان الفريدة وظروفه الخاصة.

أما المتآمرون، فكانوا مجموعة من صغار الضباط من أعضاء الحزب القومى السورى. وقد ظهرت فكرة الانقلاب، للمرة الأولى، فى صيف ١٩٦١ خلال لقاء بين الدكتور عبد الله سعادة (وهو ليس أخا لأنطون سعادة) الذى تولى «زعامة» الحزب منذ ١٩٦٠، وبين النقيب شوقى خير الله. وكان نجاح الضباط السوريين فى الانفصال عن ج.ع.م، مشجعا للحزب القومى على التخطيط للقيام بانقلاب فى لبنان. وكالعادة، ظنت العناصر المدنية والعسكرية– كل من جانبه – أن سلطة القرار فى النظام الجديد، ستكون بيده وحده. وكان المتمردون يعرفون ضد من يتحركون أكثر من معرفتهم بما يريدون. كانوا ضد الإقطاع، وضد مصر، وضد الشيوعية، وضد الطائفية، ومعادين، بصفة خاصة، لتزايد النفوذ الإسلامى فى لبنان. وكان هدفهم النهائى، بل وهمهم المطلق – حسب تعاليم الحزب – هو إقامة «سوريا بحدودها الطبيعية»، التى تضم لبنان وسوريا والأردن والعراق، على أسس علمانية وعلى أرضية العداء للقومية

العربية.[٥] وقد وضعت خطة تفصيلية للانقلاب، حددت فيها أدوار الحزب ووحدات الجيش فى احتلال مقار الحكومة، والقبض على القيادات العسكرية والمدنية. وتحددت ليلة ٣٠ ديسمبر ١٩٦١، حيث يكون الضباط فى إجازة، موعدا للانقلاب.

وفى التاسعة من مساء يوم ٣٠ ديسمبر، تحرك النقيب فؤاد عوض بسريته المكونة من ٩٠ رجلا و ١٣ عربة مدرعة وتسع عربات جيب، من طرابلس قاصدا بيروت. ووصلت القوة إلى بيروت فى الثانية صباحا، حيث انضم إليها النقيب خير الله مع ٢٠ مسلحا من أعضاء الحزب. وقد نجحوا فى اقتحام مقر وزارة الدفاع واحتلال الطابق الأرضى، لكن الضباط فى الطابق الأعلى رفضوا التسليم، واستدعوا القوات الأخرى الموجودة بالمدينة. وبعد تراشق بالأسلحة داخل المبنى تراجع المتمردون، وفى الرابعة صباحا فروا من بيروت. لكن مجموعة من ١٧ من أعضاء الحزب القومى السورى تمكنوا من القبض على الزعيم أول (عميد) يوسف شميط والزعيم (العقيد) عبد القادر شهاب فى منزليهما. كما قتلوا، خلال العملية، ثلاثة من الضباط وجرحوا جنديين. وكان المتمردون قد اقتادوا معهم الضباط الذين اختطفوهم، وأطلقوا سراحهم فى طريق عودتهم ظهر ٣١ ديسمبر عند منطقة المتن.

تجمع المتمردون عند قرية ديك المحدى الجبلية، التى تبعد عن بيروت بحوالى ثمانية أميال، وهى موطن أسد الأشقر، أحد أعضاء المجلس الأعلى للحزب القومى السورى الذى كان منزله المستودع الرئيسى لسلاح الحزب. وقامت قوات الحكومة بتطويق القرية. وبعد ساعتين من تبادل اطلاق النيران تمكن بعض المتمردين من الهرب، ولم يستسلم الباقون إلا فى اليوم التالى، بعد تدمير منزل أسد الأشقر. واستمرت الاشتباكات المتقطعة بالجبال القريبة من ديك المحدى حتى ٣ يناير ١٩٦٢. وفى أول يناير، صدر قرار بحل الحزب القومى السورى فى لبنان.

كانت الخسائر فادحة. فقد بلغ عدد القتلى، حسب البيان الرسمى : ٢٧ قتيلا، منهم ستة من قوات الأمن، واثنان من الأعضاء اللبنانيين بالحزب القومى، و ١٩ من جنسيات أجنبية مختلفة معظمهم من السوريين واللاجئين الفلسطينيين، كما اعتقل أكثر من ٢٤٠٠ شخص. والقى القبض على خير الله، فى ١١ يناير، ببيروت، وعلى فؤاد عوض فى ٢٠ يناير.[٦] وفى نوفمبر ١٩٦٣، حكم عليهما، مع ستة آخرين، بالإعدام. وقد خفف الحكم، فيما بعد، إلى السجن المؤبد.

ويكمن تفرد الانقلاب اللبنانى فى التعاون الوثيق بين ضباط الجيش والمدنيين من قادة الحزب. وسعى زعماء الحزب لطلب المساعدة من الجيش، لايحتاج تفسيرا. أما سعى الضباط لضمان دعم المدنيين، فلم يكن نابعا من ولائهم لمبادىء الحزب وبنائه التنظيمى، بقدر ماكان راجعا إلى تقديرهم الواقعى لضعف الجيش اللبنانى. ومن السمات المهمة التى تلفت النظر فى

الانقلاب اللبنانى اشتراك عدد كبير من غير اللبنانيين فيه. فمن بين ٣٢٣ مدنيا ضمهم قرار الاتهام فى ٩ مايو ١٩٦٢، كان هناك ٥٤ سوريا و ٢٠ من اللاجئين الفلسطينيين. ومن بين القتلى الـ ٢١ من المدنيين كان هناك ١٩ من غير اللبنانيين. وكان من نتائج الانقلاب الفاشل، قيام الحكومة اللبنانية خلال عام ١٩٦٢، باتخاذ إجراءات لتشديد الرقابة على اللاجئين.

لقد كان الانقلاب برمته «ذا طبيعة هزيلة... وكان التطرف شديد الوضوح».[٧] وقد أسدل الحادث ستارا على الحزب القومى السورى.

١- M. Shefer' Hashpa'at ha-qera ha-kalkali ha- arawi-yisra'eli al kalkalat artsot araw, Hamizrah Hehadash, Vol. 14,158-84; Michael shefer, Les Consequences du boycottage arabe sur les economies arabes et israeliennes, Les Temps Modern, No. 253 Bis, Paris 1967, 925-67.

٢- الحياة، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢.

٣- Kamal Salibi, Lebanon and Fuad Chehab, 1958-1964, Middle Eastern studies, London, April 1966, 211-26.

٤- Pierre Rondot, Quelques reflexions sur l'experience Politiqiue du Chehabisme au Liban, Orient, no. 16, 1960, 46.

٥- Labib Zuwiyya- Yamak, The Syrian Social Nationalist Party, An ide logical analysis, Cambridge, Mass, 1966, Passima.

٦- Pierre Rondot, Le mouvement du 31 decembre 1961 au Liban, Orient no. 34, 1965, 7-24; MER 1961, 398-404; MEJ, Vol. 16,1962, 200.

٧- The Economist, London, 6 January, 1962.

القسم الثانى
أنماط الانقلاب العسكرى

«رأى هيلل جمجمة تطفو فوق صفحة الماء. فخاطبها بقوله :
لأنك لم تُغرقى الآخرين فقد أغرقوك، وفى النهاية سيغرق من أغرقوك.»
من أقوال الآباء، ١١-٦

(١) التعريفات والتصنيف

تعددت الانقلابات ومحاولات الاستيلاء على السلطة، من جانب ضباط الجيش العرب، خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وأصبحت هناك حاجة إلى بعض الجهد لتصنيفها. وسوف يساعد مثل هذا التصنيف على توضيح بعض المسائل المهمة التالية :

لماذا أصبح الحكم العسكرى هو الشكل التقليدى للحكم فى بلاد عربية بعينها؟ هل يمكن اعتبار قيام الانقلابات العسكرية وقيام حكم الضباط ضرورة تاريخية؟

هل أصبح هناك إدراك لتعدد تلك الانقلابات وتكرارها الدورى؟

ماأوجه الشبه والاختلاف بين الانقلابات المختلفة فى البلدان المتعددة؟

ما الذى يحدد نجاح، أو فشل، أى انقلاب فى تحقيق أهدافه؟

ومن المفترض فى أى تصنيف أن يكون علميا إلى حد ما، ويوضح الجوانب المشتركة بين الظواهر المختلفة، بينما يتغاضى عن الظاهرة العابرة والمنفردة.

وهذه هى الطريقة التى يتبعها أى تفكير نظرى، خاصة فى مجال البحث الاجتماعى الذى يسعى إلى تحديد القوانين التى تربط بين جزئيات الظاهرة موضع البحث.

وهناك أكثر من ٣٥ انقلابا ومحاولة انقلاب قام بها ضباط الجيش العرب خلال الثلث الثانى من القرن العشرين، قابلة للجدولة والتصنيف. كما أن هناك عددا من المعايير التى تحكم خطتنا.

وبداية، فإنه من الضرورى التمييز بين الحكم العسكرى وحكومة مدنية يرأسها رجل عسكرى. فالضابط، شأنه شأن الرئيس، ليس علامة، فى حد ذاته، على وجود حكم عسكرى. وعلى مدى الأعوام المائة الأخيرة - ولا حاجة بنا للرجوع أكثر من ذلك - كان هناك أكثر من مثال لحكومة مدنية ترأسها شخصية عسكرية. فالرؤساء جرانت (١٨٦٩ - ١٨٧٧) وايزنهاور (١٩٥٣ - ١٩٦١) فى الولايات المتحدة، ومكماهون (١٨٧٣ - ١٨٧٩) فى فرنسا، وهندنبرج (١٩٢٥ - ١٩٣٤) فى المانيا، كانوا جميعا من ضباط الجيش السابقين، وصلوا إلى الحكم بعد أن حققوا شهرة عسكرية، لكنهم انتخبوا كرؤساء طبقا لقواعد دستورية.

وفى ممارستهم لسلطاتهم، فإنهم لم يعتمدوا على الجيش باكثر مما فعل من سبقوهم من الرؤساء. فهم لم يستولوا على السلطة بواسطة انقلاب، ولم يقيموا حكما عسكريا، ولم يسعوا

إلى البقاء فى مناصبهم مددا أطول من تلك المحددة للرئيس.

ولايعنى هذا أن هؤلاء الرجال كانوا نموذجا للديمقراطية أو التقدم، لكنهم أيضا، لم يكونوا مثالا للديكتاتورية. ويدخل فؤاد شهاب، الرئيس اللبنانى فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٤، ضمن هذه المجموعة.

أما حالة الجنرال ديجول، فهى حالة فريدة من نوعها. فقد جاء صعوده إلى رئاسة فرنسا فى ١٩٥٨، كنتيجة مباشرة لتمرد عسكرى تزعمه «ماسو» و «سالان». بل إن ديجول لم يكن يعمل بخدمة الجيش آنذاك، ناهيك عن أنه لم يكن يتولى منصبا قياديا. وفى ابريل ١٩٦١، عندما تمرد الجنرالات «شال» و «زيلر» و «چوهو» و «سالان»، ليفرضوا عليه مطالب المستعمرين (بكسر الميم) والجيش فى الجزائر، لم يرضخ للضغوط، وقام بقمع ذلك التمرد العسكرى.

وعليه، فليس من الضرورى أن يؤدى كل نظام يجئ عقب انقلاب عسكرى إلى ديكتاتورية عسكرية. ففى سوريا، أيضا، كان الحكم الذى أعقب نظام الشيشكلى فى ١٩٥٤ واستمر حتى ١٩٥٨، والناشئ عن تمرد عسكرى، حكما برلمانيا، حتى برغم تدخل الضباط المتواصل والمتزايد.

والجدول التالى للانقلابات ومحاولات الانقلابات الفاشلة، لايشمل :

أ - الحكومات التى ترأسها العسكر وفقا للدستور الوطنى السارى فى ذلك الوقت. مثال ذلك رئاسة «نور الدين محمود»، رئيس الأركان العراقى للوزارة من نوفمبر ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣، ورئاسة «شهاب» للوزارة اللبنانية فى ١٩٥٢، ثم رئاسته للجمهورية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤.

ب - التجمعات والنشاطات السرية للضباط التى لم تكن محاولة مباشرة للاستيلاء على السلطة. مثال ذلك الحركات السرية الموالية للألمان فى الجيش المصرى فى ٤١ - ١٩٤٢، ونشاطات عبد الله التل ضد ملوك الأردن.

جـ - الإعداد لانقلابات عسكرية ثم إلغاؤها أو إحباطها قبل الموعد المحدد لتنفيذها، والتى لم ينشأ عنها أى عمل. ومثال ذلك تآمر الطيارين العراقيين للإطاحة بعارف فى سبتمبر ١٩٦٤.

د - الهبّات التى لم يكن البادئ بها ضباط الجيش. ومثالها التمرد الجماهيرى فى الأردن فى ديسمبر ١٩٥٥ ضد انضمام البلاد إلى حلف بغداد، وكذلك القلاقل والإضرابات التى شهدتها سوريا فى ابريل ١٩٦٤، ثم التمرد السودانى فى أكتوبر ١٩٦٤، الذى أنهى ديكتاتورية «عبود» العسكرية.

انقلابات الضباط العرب ومحاولاتهم الانقلابية

مسلسل	التاريخ	البلد	القائد	توصيف القيادة	الخصم	الوسيلة	رد الفعل الشعبي	النتيجة	الهدف والحصيلة
					حتى أثناء الحرب الثانية				
١	٢٦ اكتوبر ١٩٣٦	العراق	بكر صدقي	نائب رئيس الاركان بالتعاون مع زعماء الأهالي	ملكية دستورية	عمل عسكري لم يلق مقاومة	سلبي	النجاح	إصلاحات معتدلة، لم تنفذ. حكومة مدنية برعاية عسكرية انقلبت إلى ديكتاتورية عسكرية صريحة.
٢	١١ اغسطس ١٩٣٧	العراق	• ياملكي	ضباط ميدان	ديكتاتورية عسكرية	اغتيال وتمرد من جانب وحدات الجيش لم يلق مقاومة	سلبي	النجاح	إعادة الحكم الأسبق وتحقيق استقرار نسبي
٣	٢٤ ديسمبر ١٩٣٨	العراق	مجموعة السبعة بمشاركة نوري السعيد	ضباط ميدان	ملكية دستورية	التحذير من جانب الجيش والتهديد بالعمل	سلبي، كانت الأحداث مفاجئة	النجاح	تعيين نوري السعيد رئيسا للوزارة
٤	ابريل ١٩٣٩	العراق	مجموعة السبعة	ضباط ميدان	ملكية دستورية	الضغط والتهديد	سلبي، وفوجئ بالأحداث	النجاح	تعيين عبد الاله وصيا على العرش
٥	٢١ فبراير ١٩٤٠	العراق	المربع الذهبي	ضباط كبار و ضباط ميدان	ملكية دستورية و مجموعة منافسة من الضباط	انقسام في الجيش وتهديد بالتحرك	سلبي، فوجئ بالأحداث	النجاح	تشكيل حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد
٦	١ فبراير ١٩٤١	العراق	المربع الذهبي	ضباط كبار وضباط ميدان على اتصال بالمفتي ورشيد عالي الكيلاني	ملكية دستورية	التهديد بتمرد عسكري	سلبي	النجاح	حكومة جديدة من الوطنيين المتطرفين، عسكريين ومدنيين
٧	٣ ابريل ١٩٤١	العراق	المربع الذهبي مع رشيد عالي الكيلاني	قادة جيش ومتطرفون وطنيون	ملكية دستورية	تمرد عسكري لم يقاوم	سلبي ومحبذ	النجاح	حكومة برئاسة رشيد عالي الكيلاني تعتمد على المتطرفين من العروبيين والموالين لألمانيا، نصرا وهزيمة.
٨	٣٠ مارس ١٩٤٩	سوريا	حسني الزعيم	قائد الجيش	بعد حرب فلسطين جمهورية دستورية	بعد حرب فلسطين ١٩٤٨ عمل عسكري لم يلق مقاومة	سلبي	النجاح	إصلاحات معتدلة، التقارب مع فرنسا، التحول السريع إلى ديكتاتورية عسكرية سافرة.
٩	١٤ اغسطس ١٩٤٩	سوريا	سامي الحناوي	القائد العام للجيش وضباط كبار	ديكتاتورية عسكرية	عمل عسكري لم يلق مقاومة، وإعدامات	سلبي	النجاح	سيطرة المجلس العسكري وحزب الشعب، توجهات موالية للهاشميين والبريطانيين.

تابع انقلابات الضباط العرب ومحاولاتهم الانقلابية

مسلسل	التاريخ	البلد	القائد	توصيف القيادة	الخصم	الوسيلة	رد الفعل الشعبي	النتيجة	الهدف والمحصلة
١٠	١٩ ديسمبر ١٩٤٩	سوريا	اديب الشيشكلي	قائد فرقة بالتعاون مع اكرم الحوراني	نظام برلماني غير مستقر يعتمد على الجيش	عمل عسكري صادف مقاومة ضعيفة وقصيرة	سلبي	النجاح	التحول التدريجي من حكومة مدنية تعتمد على الجيش إلى ديكتاتورية عسكرية سافرة.
١١	٢١ نوفمبر ١٩٥١	سوريا	اديب الشيشكلي	ديكتاتور عسكري	رئيس وحكومة يساندهما الجيش	اعتقالات	سلبي	النجاح	التحول التدريجي من حكومة مدنية يدعمها الجيش إلى ديكتاتورية عسكرية سافرة.
١٢	٢٣ يوليو ١٩٥٢	مصر	تنظيم الضباط الأحرار	تنظيم من ضباط الميدان وصغار الضباط	ملكية دستورية	عمل عسكري، ومقاومة ضعيفة	سلبي	النجاح	إصلاحات في مجالات عديدة
١٣	٢٥ فبراير ١٩٥٤	سوريا	فيصل الاتاسي، حمدون، غسان جديد، ابو عساف	قادة وحدات عسكرية في شمال وشرق البلاد بالتعاون مع احزاب عديدة	ديكتاتورية عسكرية	تمرد عسكري	مظاهرات جماهيرية وصدامات بدمشق دعم شعبي قوي، مظاهرات، نشاطات	النجاح	إعادة الحياة البرلمانية
١٤	٢٦ فبراير ١٩٥٤	مصر	خالد محيي الدين	ضباط ميدان من سلاح الفرسان وغيرهم من الضباط اليساريين	مجلس قيادة الثورة برئاسة ناصر	التفاوض المصحوب بالتهديد والتظاهر	من جانب الأخوان المسلمين اضرابات ومظاهرات	النجاح	عودة نجيب ومقرطة النظام
١٥	٢٦ مارس ١٩٥٤	مصر	ناصر وعامر	مجلس قيادة الثورة وغالبية الضباط	نجيب	اضرابات ومظاهرات للضباط	سلبي	النجاح	الحكم المطلق لمجلس قيادة الثورة تحت قيادة ناصر
١٦	١٣ ابريل ١٩٥٧	الاردن	على ابو نوار	ضباط كبار وضباط ميدان بالزرقا	ملكية دستورية	الإعداد لتمرد عسكري	مظاهرات وقتل العديد من رجال النظام السابق	الفشل	تبني سياسات مصر الداخلية والخارجية
١٧	١٤ يوليو ١٩٥٨	العراق	قاسم وعارف	تنظيم لضباط الميدان	ملكية دستورية	عمل عسكري عنيف	سلبي	النجاح	استمرار السياسات السابقة في ظل ديكتاتورية عسكرية سافرة
١٨	١٧ نوفمبر ١٩٥٨	السودان	إبراهيم عبود	قائد الجيش	جمهورية دستورية	انقلاب عسكري بتشجيع من الحكومة	سلبي	النجاح	استمرار السياسات السابقة في ظل ديكتاتورية عسكرية سافرة.

تابع انقلابات الضباط العرب ومحاولاتهم الانقلابية

مسلسل	التاريخ	البلد	القائد	توصيف القيادة	الخصم	الوسيلة	رد الفعل الشعبي	النتيجة	الهدف والمحصلة
١٩	٨ مارس ١٩٥٩	العراق	عبد الوهاب الشواف	ضباط كبار وضباط ميدان بالموصل	حكم قاسم واليسار	تمرد عسكرى تدعمه ج.ع.م	اضطرابات دموية بالموصل	الفشل	الاتحاد مع ج.ع.م.
٢٠	٢٢ مايو ١٩٥٩	السودان	ع ر. شنان و ب.ا. حامد	ضباط كبار	عبود	التهديد باستخدام القوة العسكرية	سلبى	الفشل	–
٢١	١٠ نوفمبر ١٩٥٩	السودان	على حامد	ضباط ميدان	عبود	تمرد عسكرى	سلبى	الفشل	–
٢٢	٢٨ سبتمبر ١٩٦١	سوريا	الكزبرى، النحلاوى دهمان	ضباط كبار	الحكم المصرى فى سوريا	انقلاب عسكرى	سلبى ومحبذ	النجاح	انفصال سوريا عن ج.ع.م
٢٣	٣١ ديسمبر ١٩٦١	لبنان	فؤاد عوض وشوقى خير الله	ضباط صغار والحزب الاجتماعى القومى السورى	جمهورية دستورية	تمرد عسكرى	سلبى	الفشل	تولى الحزب الاجتماعى القومى السورى للحكم
٢٤	٢٨ مارس ١٩٦٢	سوريا	زهر الدين، النحلاوى، دهمان	قيادة الجيش	جمهورية دستورية	اعتقالات	مظاهرات	النجاح	التقارب مع مصر
٢٥	٣١ مارس ١٩٦٢	سوريا	جاسم علوان	ضباط ميدان بحلب	نظام عسكرى	تمرد عسكرى	مظاهرات	الفشل	إعادة الوحدة مع مصر
٢٦	٢٦ سبتمبر ١٩٦٢	اليمن	عبد الله السلال	رئيس الأركان	ملكية اتوقراطية	تمرد عسكرى عنيف	سلبية فى البداية، ثم حرب أهلية	النجاح	إقامة الجمهورية، التحالف مع مصر فى السياسة الخارجية والداخلية
٢٧	٨ فبراير ١٩٦٣	العراق	عبد السلام عارف	ضباط ميدان سابقون وبالخدمة، وبعثيون	ديكتاتورية قاسم العسكرية	عمل عسكرى عنيف	اضطرابات عنيفة	النجاح	التعاون بين الضباط والبعث، مذبحة للشيوعيين، وتحالف مع مصر.
٢٨	٨ مارس ١٩٦٣	سوريا	لؤى الاتاسى	ضباط كبار وبعثيون	ديكتاتورية عسكرية	تمرد عسكرى	تظاهرات	النجاح	تعاون الضباط والبعث، والتحالف مع مصر والعراق
٢٩	١٨ يوليو ١٩٦٣	سوريا	جاسم علوان	ضباط كبار وضباط ميدان	ديكتاتورية عسكرية	تمرد عسكرى	سلبى	الفشل	إعادة الوحدة مع مصر
٣٠	١٣ نوفمبر ١٩٦٣	العراق	منذر الونداوى	ضباط كبار وضباط ميدان، قيادة الحرس القومى والجناح المتشدد للبعث	ديكتاتورية عسكرية	تمرد عسكرى ومظاهرات	التظاهر	الفشل	سيطرة الجناح الراديكالى للبعث

تابع انقلابات الضباط العرب ومحاولاتهم الانقلابية

مسلسل	التاريخ	البلد	القائد	توصيف القيادة	الخصم	الوسيلة	رد الفعل الشعبي	النتيجة	الهدف والمحصلة
٣١	١٨ نوفمبر ١٩٦٣	العراق	عبد السلام عارف	القيادة العليا للديكتاتورية العسكرية	حزب البعث والحرس القومي	عمل عسكري عنيف	سلبي	النجاح	إلغاء الاحزاب السياسية بما فيها البعث، والاقتصار على سيطرة الديكتاتورية العسكرية
٣٢	٢٦ سبتمبر ١٩٦٥	العراق	عارف عبد الرزاق	رئيس الوزراء وبعض كبار الضباط	عبد الرحمن عارف	عمل عسكري	سلبي	الفشل	الإطاحة بعارف والوحدة مع مصر
٣٣	٢٣ فبراير ١٩٦٦	سوريا	صلاح جديد، وسالم حاطوم	ضباط ميدان وراديكاليو البعث	امين الحافظ، صلاح البيطار، عفلق والجناح المعتدل للبعث	عمل عسكري، قتال عنيف، إصابات عديدة	تحول في بعض الأماكن إلى قتال بالشوارع	النجاح	بدء حكم النظام البعثي المتطرف
٣٤	٢٠ يونيو ١٩٦٦	العراق	عارف عبد الرزاق	ضباط كبار وميدان	عبد الرحمن عارف	عصيان مسلح	سلبي	الفشل	تكرار لمحاولة الانقلاب في سبتمبر ١٩٦٥
٣٥	٨ سبتمبر ١٩٦٦	سوريا	سالم حاطوم	ضباط ميدان، معظمهم من الدروز	حكومة البعث الراديكالية	الإعداد للتمرد	سلبي	الفشل	–
٣٦	٢٧ ديسمبر ١٩٦٦	السودان	خالد حسين عثمان	ضباط صغار	حكم جمهوري دستوري	عصيان مسلح	سلبي	الفشل	–
٣٧	٤ نوفمبر ١٩٦٧	اليمن	الإيرياني، أحمد محمد النعمان، محمد علي عثمان	قادة الجيش	السلال	انقلاب لم يلق مقاومة	سلبي	النجاح	إقامة نظام مستقل عن مصر، قادر على إنهاء الحرب الاهلية

توصيفات قيادات الانقلاب العسكرية تعني :

* ضباط صغار : ملازم ثان، ملازم، نقيب.

** ضباط ميدان : رائد، مقدم، عقيد.

*** ضباط عظام : عميد، لواء، فريق، فريق أول، مشير.

ومن ناحية أخرى، فإن الجدول يتضمن نشاطات العصيان التى قادها الضباط وانتهت باستيلائهم على السلطة، أو إجبار الحكومة على انتهاج سياسة بعينها، حتى لو كان ذلك بمجرد التلويح باستخدام القوة، مثل الضباط العراقيين السبعة الذين أجبروا القيادة السياسية فى ١٩٣٩ على تعيين عبد الاله وصيا على العرش. وقد أدرجت الانقلابات من هذا النوع، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، وبغض النظر عن مشاركة الجماهير من عدمها.

وهكذا، فإن الجدول يرصد محاولات الضباط العرب للاستيلاء على السلطة، سواء بالانقلاب أو بفرض سياسة معينة على الحكومة القائمة، بغض النظر عن نجاح هذه المحاولات أو فشلها. وهذه الانقلابات، مانجح منها وما فشل، ليست مجرد تدخل من جانب الضباط فى السياسة، أو استغلال للقوة المسلحة من أجل تحقيق مكانة شخصية. إنها استعمال للقوة العسكرية من جانب قادة كل الجيش، أو وحدات معينة منه، واللجوء إلى العنف أو التهديد باستخدامه، لفرض سياسات تتعارض مع الدستور، وإقامة نظام يكون لقادة الجيش فيه اليد العليا فى صنع القرار، سواء بالاستئثار بكامل السلطة، أو بالتعاون مع عناصر مدنية.

إن تكرار الانقلابات العسكرية العربية يدفع المرء إلى تحرى القوانين التى تحكم حدوثها، وتعددها، وطبيعتها. لكن استقصاء كهذا معرض دائما لأحد محظورين : تقديم معلومات بسيطة وبديهية، من ناحية، ومن ناحية أخرى، المغالطة المنطقية.. بالتعميم المتعسف على ضوء بعض الحقائق وإهمال غيرها، بهدف الخروج بنظرية، على ضوء كل المعلومات، أو، بمعنى آخر، تسخير تلك النتائج للتدليل على صحة النظرية.

وهكذا، كتب «د. أ. روستو» فى مقالة :«العسكرية فى المجتمع الشرق أوسطى والسياسة»، يقول :«هناك تطابق ملحوظ فى التوقيت بين الانقلابات العسكرية الأولى فى العراق وسوريا ومصر. فالعراق تخلص من حالة الانتداب فى ١٩٣٢، وفى ١٩٣٦ قام بكر صدقى بانقلابه، لتعقبه ستة انقلابات فى خمس سنوات. وفى سوريا، انتهى الاحتلال الفرنسى فى منتصف ١٩٤٥، لتشهد البلاد، فى ١٩٤٩، ثلاثة انقلابات متتابعة بقيادة : الزعيم، ثم الحناوى، ثم الشيشكلى. وفى ١٩٤٧، أنهى الانجليز احتلالهم لمصر*، وتمركزت قواتهم المتبقية فى منطقة القناة، وفى ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار، بقيادة اللواء نجيب والبكباشى ناصر، على السلطة. وواضح أن استيلاء الضباط على السلطة لايتم أثناء الاحتلال الاجنبى فالنظام الاستعمارى قد يقبل بالتمرد، كما حدث فى الهند فى ١٨٥٧، لكنه لايسمح بالانقلاب. ويمكننا القول، على ضوء الحقائق فى الشرق الأوسط، أن الأمر يستغرق مابين أربع وخمس سنوات من الاستقلال الواقعى، كى يثبت عجز المؤسسات المدنية، ليتحقق للضباط القدر الكافى من الثقة بالنفس ليشرعوا فى تنفيذ انقلابهم الأول».[1]

---

* بالرغم من خروج الانجليز من المدن وتمركزهم بمنطقة القناة، إلا أنهم ظلوا يوجهون السياسة المصرية، ويقيمون الوزارات ويسقطونها.

فالانقلاب مستحيل الوقوع فى ظل الاحتلال الأجنبى، و«روستو» يعلن أنه أمر «واضح». لكن القول بضرورة مرور أربع أو خمس سنوات على الاستقلال كى يقع الانقلاب الأول، قول متعسف. فهو ينطبق على انقلاب بكر صدقى فى العراق فى ١٩٣٦، وانقلاب الزعيم فى سوريا فى ١٩٤٩. لكن اعتبار ١٩٤٧، بداية مرحلة جديدة فى مصر، من الصعب أن يتفق مع المسار التدريجى لنمو قوة هذا البلد. وفوق ذلك، إذا كانت هذه القاعدة صحيحة، فقد كان من الضرورى أن تقع الانقلابات، فيما بين ١٩٥٠-١٩٦٠، فى كل من لبنان والأردن وليبيا وتونس والمغرب.

وهذه النظرية لاتقدم تفسيرا لعدم وقوع انقلابات عسكرية فى العراق فيما بين ١٩٤١-١٩٥٧، وتأخر وقوعها حتى ١٩٥٨. كما تفشل فى تفسير تأخر الاستيلاء على السلطة فى اليمن (وقع الانقلاب بعد كتابة «البروفسور روستو» لمقاله) من جانب جيش البلاد، وهو بلد مستقل طوال تاريخه.

وهى لاتوضح لماذا قام انقلاب ناجح فى السودان (وهو ما أغفله الكاتب فى مقاله) ولم تمض ثلاث سنوات على الاستقلال. وهكذا، فإن النظرية تتضاءل لتصبح بديهية بسيطة تخبرنا بأن الانقلاب العسكرى ظاهرة عامة، ومتكررة الحدوث، فى الدول العربية فى العصر الحديث، وأن الانقلاب الأول عادة مايقع بعد فترة قصيرة من حصول الدولة على الاستقلال.

وفى نفس الكتاب، يقدم لنا «مجيد خدّورى» نظرية حول الدورات التى تحكم التغيرات التى تطرأ على الحكم فى العراق :«تتمثل التغييرات الأساسية فى الحكم منذ الاستقلال، والناجمة عن وسائل عنيفة، عسكرية كانت أو غير عسكرية، فى تلك الأحداث التى وقعت أعوام ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ٤٠-١٩٤١، ١٩٥٢، والانقلاب الفاشل فى ١٩٥٦، ثم ثورة يوليو ١٩٥٨. ويلاحظ أن هذه الانقلابات اتخذت شكلا دوريا، استغرقت كل دورة فيه مابين عامين لأربعة أعوام. فانقلابات ماقبل الحرب (قبلية كانت أم عسكرية) كانت دورتها تستغرق عامين، أما تلك التى وقعت بعد الحرب فكانت دورتها أربعة أعوام.»[٢]

إن الوقائع التى يضمها تصنيف «خدورى» شديدة التنوع، فهى تضم انقلابات عسكرية، مع تمردات قبلية، بالإضافة إلى انتفاضات جماهير المدن ضد السياسة الخارجية الموالية للغرب. كذلك فإن القائمة تسقط حالات لتغييرات فى الحكم أو أزمات أخرى مصحوبة بالعنف، لاتقل وضوحا عن تلك التى أوردها، خصوصا عندما تقع فى سنوات فردية، مثل الانقلاب الذى أطاح ببكر صدقى فى ١٩٣٥، والتمرد الكردى فى ١٩٤٥. والدورات الرباعية لفترة ما بعد الحرب هى : ١٩٤٨-١٩٥٢-١٩٥٦. لكن أحداث ١٩٥٨ وقعت بعد سنتين فقط، والانتفاضات الدموية - تجاهلها «خدورى» أيضا - جاءت بعد أقل من عام. وبينما مرت أربعة أعوام مابين تمرد الشواف فى مارس ١٩٥٩، وانقلاب عارف فى فبراير ١٩٦٣، بالرغم من أنها لم تكن

سنوات هادئة بأى حال، فإن الفاصل الزمنى بين انقلابى فبراير ونوفمبر ١٩٦٣، لم يتعد نصف عام. وهكذا، فإن وضع نظام دورى لتلك الأحداث يعد ضربا من التعسف.

وهناك نظرية أخرى، تضمنتها مقالة «روستو»، تسعى إلى استخلاص القوانين المحركة للظاهرة فقد كتب يقول :

«عادة مايستولى الجيش على السلطة فى الداخل عقب هزيمة فى ساحة القتال، لا بعد تحقيق نصر، وقد يجادل البعض بأن حوادث التاريخ لاتقدم سوى أمثلة قليلة جدا لدعم هذا القول. لكن المؤكد أن الجيش التركى ظل خاضعا للحكم المدنى على مدى ٣٨ عاما، برغم خروجه من حرب الاستقلال (١٩-١٩٢٢) منتصرا، وأن إسرائيل - البلد الوحيد فى الشرق الأوسط الذى خرج منتصرا فى كل الحروب التى خاضها خلال العقود الحديثة - لم يشهد انقلابا عسكريا واحدا. ولم يكن ذلك محض صدفة. أما الأمثلة التى تدلك على عكس ذلك، فهى أكثر من أن تحصى. فهزيمة الامبراطورية التركية فى حرب البلقان، أعقبها مايعرف بواقعة الباب العالى فى يناير ١٩١٣، عندما قام «أنور»، على رأس مجموعة من الملازمين باقتحام مقار الحكومة فى استانبول، وإقامة الديكتاتورية الثلاثية الشهيرة «لتركيا الفتاة» بزعامة أنور، وكمال، وطلعت. كما قام الجيش التركى المهزوم، فى ١٩١٩، بتنظيم المقاومة الوطنية فى الاناضول، تحت قيادة مصطفى كمال، فى تحدٍ سافر للسلطان والوزراء الموالين له. وأخيرا، فإن الانقلابات السورية فى ١٩٤٩، والثورة المصرية فى ١٩٥٢، كانت، فى جانب كبير منها، ردا على الهزيمة المهينة فى فلسطين».[٣]

إن هذه النظرية لاتقدم إسهاما ذا بال. صحيح إن الأزمة الوطنية، والتى غالبا ماتقع عقب الهزيمة فى الحرب، تعتبر أرضا خصبة للثورات والانقلابات من كل صنف. إنها «الظرف الثورى» الذى أشار إليه «لينين». ولكن، ليس من المحتم أن تقود الهزيمة العسكرية دائما إلى الانقلاب، حتى ولو فى المشرق العربى.

وفى أماكن أخرى من العالم، جاءت الانقلابات العسكرية فى أثر الانتصارات الحربية : فى برجواى، وبعد انتصارها على بوليفيا فى حرب جرانشاكو فى ١٩٣٥، وقع الانقلاب فى ١٩٣٦، وهو الأول فى سلسلة من الانقلابات ومن ناحية أخرى، فإن جيوش البلاد العربية فى القرن العشرين لم تتح لها الفرصة كى تصعد إلى الحكم على أجنحة النصر العسكرى، إذ لم تكن للأمة أية انتصارات. وهو فرض جدلى، لايقدم ولا يؤخر.

هوامش (١)

1- Sidney Nettleton Fisher, (ed.), The Military in the Middle East, Colombus, Ohio, 1963, 10.
2- Ibid., 41.
3- Ibid., 10-11.

(٢) القسمات المشتركة وأوجه المقارنة

تحتاج عملية تصنيف الانقلابات العسكرية العربية، واكتشاف القوانين والمبادئ التى تحكم حدوثها، إلى قدر كبير من الحذر والدقة، والتأنى. وهدفنا الوحيد فى الصفحات التالية هو التركيز على بعض النقاط الجديرة بالالتفات.

إن الفحص الدقيق للانقلابات السبعة والثلاثين، الفعلية والمحبطة، يكشف عن عدد من القسمات، أبرزها تزايد معدل تكرارها، وأيضا انتقالها إلى عدد كبير من البلاد.

فعلى مدى أربع سنوات ونصف السنة، من أواخر ١٩٣٦ وحتى ربيع ١٩٤١، كان هناك سبعة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٢٣١ يوما، وذلك فى بلد واحد.

وفى خلال سبع سنوات، من ربيع ١٩٤١ إلى ربيع ١٩٥٤، شهد اثنان من البلدان ثمانية انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٢٢٨ يوما.

وعلى مدى أربع سنوات وربع السنة، من ربيع ١٩٥٤ وحتى صيف ١٩٥٨، لم نشهد أى انقلاب، باستثناء محاولة فاشلة فى الأردن، فى ابريل ١٩٥٧.

وفى خلال عام وربع العام، من صيف ١٩٥٨ وحتى نهاية ١٩٥٩، تعرض بلدان من بلاد المنطقة لخمسة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٩٧ يوما.

وعلى مدى عامين، من نهاية ١٩٥٩ وحتى نهاية ١٩٦١، حدث الركود مرة ثانية.

وفى خلال سنتين، من أواخر ١٩٦١ وحتى نهاية ١٩٦٣، شهدت أربع دول عشرة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ٧٨ يوما.

وعلى مدى عامين، من نهاية ١٩٦٣ وحتى نهاية ١٩٦٥، تعرضت خمسة من البلاد لستة انقلابات، بمعدل انقلاب كل ١٣٠ يوما.

والحصر السابق لايحوى النشاطات السرية للضباط المصريين التى كان يتزعمها «عزيز المصرى و «السادات» فى ٤١-١٩٤٢، لأنهم لم يحاولوا الاستيلاء على السلطة. وتضمين هذه النشاطات لن يحدث تغييرا جوهريا فى الصورة الكلية. فالموجة الأولى من نشاطات الضباط العرب ذوى العقلية السياسية تبدأ من «بكر صدقى» فى بغداد وحتى ظهور «رومل» على ابواب مصر، ثم تعقبها فترة من الكمون تستمر حتى ما بعد حرب فلسطين ١٩٤٨، ثم تبدأ موجة ثانية من الانقلابات حتى استقرار حكم «ناصر» فى مصر، والإطاحة بالشيشكلى فى سوريا عام ١٩٥٤، ثم تهمد الحركة من جديد، لتعود الانقلابات مرة أخرى إلى التزايد فى البلاد، فيما

بين ٥٨-١٩٦٢. كما أن نصف الانقلابات ومحاولات الانقلاب الثلاثين، التي وقعت بعد حرب ١٩٤٨، كانت في الفترة من يوليو ١٩٥٨ وحتى نوفمبر ١٩٦٣.

وتختلف سوريا والعراق اختلافا كبيرا عن بقية البلاد العربية. فمن بين ٣٧ انقلابا، كان نصيب العراق ١٤ انقلابا، وسوريا ١٢ انقلابا، وخمسة انقلابات لبقية البلاد. ومن بين ٢٥ انقلابا ناجحا كان نصيب العراق ١٠، وسوريا ٩، والستة المتبقية موزعة على بقية البلاد العربية. وقد نجح نظام الضباط في مصر في دعم مركزه وإقامة حكم أكثر استقرارا من تلك التي سبقته. أما في العراق وسوريا فقد كان الوضع مختلفا، إذ كان كل انقلاب مجرد تمهيد لانقلاب مضاد. وقد أوقع هذا النشاط السياسي والصراع العنيف بين الضباط البلدين، وشعبيهما بين مطرقة الديكتاتورية العسكرية وسندان التفسخ الحكومي.

وفي جميع البلاد، تقريبا كان كل انقلاب ناجح تعقبه، بعد فترة قصيرة، محاولات إضافية - بغض النظر عن نجاحها - لانقلابات مضادة، يقود الواحد إلى الآخر. وهذا أمر لايثير الدهشة. فإذا كان السبب الأكثر سهولة للإطاحة بحكومة برلمانية أو شبه برلمانية ضعيفة هو التلويح باستخدام قدرةالجيش على القمع الوحشي، فما بالك بالإطاحة بديكتاتورية عسكرية!.

إن الانقلاب العسكري، في هذه الحالة، ليس مجرد طريقة أكثر سهولة.. وإنما هو السبيل الوحيد.

وإذا ماقسمنا الانقلابات ومحاولاتها، طبقا للقائمين عليها، فسوف نحصل على خمسة أقسام:

أ - انقلابات قامت بتنفيذها القيادة العليا للجيش. وتضم تسعة انقلابات، وردت بالجدول تحت أرقام: ١، ٨، ٩، ١١، ١٥، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٣٦، ٣٧، وقدر لها جميعا النجاح.

ب - انقلابات أعد لها وقام بتنفيذها تنظيمات للضباط، تشكلت وعملت سرا لفترة من الوقت، وهو الشكل «الكلاسيكي» للانقلاب. ولايندرج تحت هذا القسم سوى الانقلاب المصري في يوليو ١٩٥٢، والعراقي في ١٩٥٨. وكلاهما تحقق له النجاح.

جـ - انقلابات قامت بها مجموعة منسجمة لضباط تعمل في العلن. ويضم الانقلابات الثلاثة التي قام بها «المربع الذهبي» العراقي في ١٩٤٠، ١٩٤١. وقد نجحت جميعا.

د - انقلابات قامت بها مجموعات من الضباط انتظمت لأجل هذا العمل وحده، وقبل مدة قصيرة من تنفيذه، ويقودها ضباط كبار. ويندرج تحت هذا التصنيف ١٧ انقلابا، الواردة تحت أرقام: ٢، ٣، ٤، ١٠، ١٣، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥. وقد نجح منها تسعة، بينما فشل ثمانية. فالنسبة، إذن، متساوية تقريبا بين النجاح والفشل.

هـ - كما في (د)، ولكن دون مشاركة كبار الضباط. وقد وقع من هذا النوع خمسة انقلابات. تحركات «خالد محيي الدين» تأييدا لنجيب أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وحركة «على

حامد» فى السودان فى نوفمبر ١٩٥٩، والانقلاب اللبنانى الفاشل فى نهاية ١٩٦١، وانتفاضة «علوان» بحلب فى ١٩٦٢، ومحاولة الانقلاب الفاشلة بالسودان فى أواخر ١٩٦٦. وقد فشلت جميعا.. الأول بعد تحقيق نجاح أولى، والباقى فور قيامه.

ليست هناك خطوط فاصلة بين هذه التقسيمات. فهى، والتقسيمات الأخرى المماثلة، تعوزها الدقة. فمجموعة الضباط التى قامت بالانفصال عن ج.ع.م فى سبتمبر ١٩٦١، ترد هنا ضمن المجموعة الرابعة، كما يمكننا إدراجها ضمن المجموعة الثانية، لأنها - تحديدا - من التنظيمات التى تأسست وعملت سرا لفترة معقولة، قبل أن تشرع فى تحقيق أهدافها.

وهناك ١٥ من بين هذه الانقلابات - بنسبة ٤ : ١٠ - لم تلق أية مقاومة فورية أو جدية، وهى الانقلابات أرقام : ١، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٧. وكان هذا هو السبب، الحقيقى، وراء نجاحها. أما الانقلابات الـ (٢٢) الأخرى التى لقيت مقاومة، فقد نجح منها ١١ وفشل ١١. ويتوقف النجاح، إلى حد كبير، على عنصر المفاجأة وشل الخصم، والحيلولة دون أية مبادرة مضادة من جانبه. وغالبا ماتكون الساعة الأولى هى الساعة الحاسمة فى أى انقلاب. فإذا لم ينجح فى تحقيق نجاح فورى، فإن نسبة نجاحه تتضاءل بشدة.

ويرجع اعتماد منظمى الانقلابات على عنصر المفاجأة لتحقيق النجاح إلى أنهم لايستخدمون - فى الغالب - وحدات كثيرة فى العمل.. كتيبة أو كتيبتين، أو لواء على الأكثر. وحيث انهم، فى كثير من الأحوال، لايضمنون سوى ولاء عدد قليل من الوحدات، فإن المفاجأة هى الوسيلة الوحيدة. وحتى إذا ماتوافر لهم عدد أكبر من الوحدات - كما هو الحال فى انقلاب تقوم به القيادة العليا للجيش فلا- لايفضل اللجوء إليها، لأن ذلك يؤثر سلبيا على عامل المفاجأة.. إذ كلما زاد حجم القوات، قلت إمكانية المفاجأة. وإجمالا، يمكننا القول بأنه إذا ماتوافر ولاء قوة عسكرية محدودة، وتحققت السرية فى الإعداد والمفاجأة فى التنفيذ - طبعا بشرط أن يكون الحكم القائم مهتزا ويفتقد إلى الجماهيرية - فإن فرصة نجاح الانقلاب تكون كبيرة.

وعليه، فهناك نهج معتاد - مع تنويعات طفيفة - للانقلاب، يتبع مخططا وحيدا عند التنفيذ: كتيبتان أو ثلاث، أو لواء، تتحرك لدخول العاصمة، ويفضل ليلا، إما سرا أو بحجة القيام بمناورة، وفى خلال الساعة تقوم السرايا والفصائل بالاستيلاء على مقر قيادة الجيش، ومحطة السكة الحديد والمطار، وشبكة التليفون والتلغراف، وتضع قيادات الجيش والحكومة قيد الاعتقال المنزلى. وتعتبر محطة الإذاعة من أهم الأهداف، حيث يوجه منها قادة الانقلاب، مع طلوع النهار غالبا، «البيان رقم ١».

وفى العراق - وفى العراق فقط - يشترك جزء من القوات الجوية فى الانقلابات العرضية، بدءاً من انقلاب بكر صدقى فى ١٩٣٦، وانتهاء بالمحاولة الفاشلة ضد عارف فى سبتمبر ١٩٦٤.

وفي بعض الأحيان، يكون مجرد حشد القوات والتلويح بالتمرد كافيا لإجبار الحكومة على التسليم بمطالب العصاة. حدث هذا في انقلاب «السبعة» بالعراق في ديسمبر ١٩٣٨، وابريل ١٩٣٩. تماما كما يحدث في العلاقات الدولية عندما ينجح الطرف العدواني أحيانا في تحقيق مطالبه عن طريق التهديد بمالا ينتوى القيام به بالفعل.

إن تلك الانقلابات المدبرة تفترض أنه بمجرد تحقيق السيطرة على قيادة الجيش ومراكز الحكومة المدنية في حركة مباغتة، وبعد إعلان عزمها على استخدام القوة عند الضرورة وبلا تردد، فإن قادة بقية وحدات الجيش لن يقدموا على مقاتلتها، إما بسبب تعاطفهم الخفي مع المتمردين، أو خوفا منهم، أو لشكهم في إطاعة القوات لأوامرهم. وعموما، فإن الافتراض الأساسي هو أن قادة أو جنود أي جيش لن يوجهوا اسلحتهم إلى صدور وحدات أخرى من نفس الجيش. فعندما طُلب إلى الجنرال «فون سيكت» قمع تمرد الكاب داخل الجيش الألماني في ١٩٢٠، رفض قائلا :«الألمان لايطلقون النار على ألمان». لكن مخططي تلك الانقلابات أنفسهم في حل من مثل ذلك التردد وتلك الموانع، بل إنهم يأخذونها في الحسبان كسلوك محتمل من جانب الخصم.. وهم، غالبا، لايخطئون في الحساب.

إن الرجال الذين يقومون بالانقلابات العسكرية ويقيمون ديكتاتورياتهم يتعلمون من بعضهم البعض. فقد استعار بكر صدقي فكرة «البيان رقم ١» من التقليد الامريكي اللاتيني الذي اعتاد إصدار الـ "Pronunciamento". ونظم استعراض النصر الذي نظمه في بغداد في ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦، على غرار «مسيرة موسوليني» في روما عام ١٩٢٢.

في ١٩٤٩، أنشأ الحناوي «المجلس الأعلى للحرب»، ومنذ ذلك الحين و «مجلس قيادة الثورة» أو «المجلس الثوري» هو النموذج المعتمد لتركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد ضباط الجيش. وبالطبع، هناك حالات لم يقم فيها مثل ذلك المجلس. فقد كان أحد الاتهامات التي وجهها عارف إلى قاسم، أثناء محاكمة عارف في ديسمبر ١٩٥٨، هو عدم التزام قاسم بإنشاء مثل هذا المجلس بعد انقلاب ١٤ يوليو، خلافا لما اتفق عليه الضباط الأحرار العراقيون عند تخطيطهم للانقلاب. وقد انضم المدنيون من البعث إلى هذه المجالس، للمرة الأولى، بعد الانقلابات السورية والعراقية التي شهدها عام ١٩٦٣. وكان مجيء عارف في نوفمبر ١٩٦٣، إيذانا بوضع حدّ لهذا التعاون مع المدنيين في العراق. وغالبا مايكون تشكيل هذه المجالس سرا غير معلن، ولذا كان من السهل إجراء التعديلات في عضويتها، إما بضم أعضاء وإما باستبعاد آخرين. وهذه المجالس تعد تقنينا للجور: حكم متعسف يضع الشعب باكمله في كفة، والضباط في كفة أخرى. إنه حكم غير شرعي، ليس لأحد أن يسائله.

إلى جانب التأثير المتبادل بين الانقلابات العسكرية في البلدان المختلفة، كان هناك، في داخل البلد الواحد، نوع من الاستمرارية بين مهندسي هذه الانقلابات. فليست المسألة

استبدال ضباط بضباط غيرهم، لكن الملفت هو اشتراك بعض هؤلاء الضباط فى أكثر من انقلاب. وسنكتفى هنا بعدد قليل من الأمثلة، رغم كثرتها. فأنور السادات وحسن إبراهيم وحسين ذو الفقار صبرى وغيرهم كثيرون كانت لهم نشاطات كبيرة فى العمل السرى الموالى للنازى خلال الحرب الثانية، وكذلك فى حركة الضباط الأحرار، وفى عدد من مراحل حكم الضباط فى مصر. وقاسم، صهر محمد على جواد، كان على صلة بأتباع بكر صدقى فى ١٩٣٦.[1] ومحمود الدرة، الذى كان على علاقة بالصباغ من ٣٩-١٩٤١ عندما كان ضابطا صغيرا، يعود إلى الظهور مرة أخرى مع انقلاب «الشواف» فى ١٩٥٩، ويظهر، للمرة الثالثة، على سطح الحياة السياسية للعراق بعد سقوط قاسم فى ١٩٦٣.[2] كما اشترك عارف وطاهر يحيى فى انقلاب قاسم، وفى الانقلابات التى قامت ضده، ثم ضد شركائهما فى الإطاحة بقاسم. كذلك، فإن الاشتراك فى العديد من الانقلابات، وحتى فى الانقلاب على الانقلاب، ظاهرة شائعة بين الضباط السوريين. فالشيشكلى ساند الحناوى للإطاحة بالزعيم، وبعد أربعة شهور أطاح بالحناوى نفسه. وكان أمين أبو عساف من العناصر النشطة فى الانقلابات الثلاثة التى شهدتها سوريا فى ١٩٤٩. ومصطفى حمدون، الذى رفع راية العصيان ضد الشيشكلى، كان من أبرز المشاركين فى الاضطرابات المتعددة التى شهدتها الساحة السياسية السورية. ومن الواضح أن استمرار اشتراك أفراد بعينهم فى عدد من الانقلابات قد طبعها بقدر من التماثل فى شكلها وطبيعتها.

إن هؤلاء الساسة من الضباط لم ينطلقوا من فراغ، فقد كانوا متأثرين، فى جميع الأحوال، بتيارات ايديولوجية وسياسية متضاربة سادت الحياة العامة. وكانوا يسعون، من حين لآخر، إلى التعاون مع ممثلين لتنظيمات سياسية مدنية عند الإعداد لانقلاباتهم، وعند وضعها موضع التنفيذ، وفى تصريف شئون الدولة بعد ذلك. وهم يتعهدون، فى بياناتهم الأولى، علنا بتسليم مقاليد الحكم إلى زعماء الشعب المنتخبين فى الوقت المناسب، وبالعودة إلى ثكناتهم.

ومن الممكن تقسيم أنواع المشاركة المدنية فى الانقلابات إلى عدد من التصنيفات. لكن السمة العامة لكل هذه الأشكال هى أن الجناح العسكرى يظل، سواء كان هذا التعاون قائما أم لا، وبغض النظر عن مداه، يمتلك المبادرة وسلطة القرار، بينما يشغل الشريك المدنى منزلة ثانوية.

وأحد أنواع الانقلابات هو مايقع خلف الكواليس، وهو لايتم دون مشاركة أى من قطاعات الرأى العام فحسب، وإنما دون علمها أيضا، بل إنها لاتعلم به بعد وقوعه. مثال ذلك تغيير الحكومات العراقية فى ديسمبر ١٩٣٨، وفبراير ١٩٤٠، وكذلك تعيين «عبد الإله» وصيا على العرش بناء على طلب «السبعة» فى ابريل ١٩٣٩؛ وأيضا، ، محاولة الانقلاب التى قادها على أبو نوار فى الأردن فى ابريل ١٩٥٧. وهذه التدخلات والانقلابات لم تسفر عن إقامة ديكتاتورية عسكرية سافرة، حتى فى حال نجاحها برغم فشلها.

وهناك نوع آخر يقوم فيه الضباط بالإطاحة بالحكم، بشكل سافر، دون علم أو التنسيق مع أى منظمة علنية عامة أو جهة غير عسكرية وغالبا مايكون هذا النوع إعلانا عن بدء عهد من الديكتاتورية العسكرية السافرة. ويندرج ثلث الانقلابات العربية تحت هذا التصنيف، وهو بالفعل، أكثرها انتشارا. مثال ذلك الانقلابات التى أطاحت بكل من بكر صدقى فى ١٩٣٧، والزعيم والحناوى والشيشكلى فى ١٩٤٩، وانقلاب الشيشكلى الثانى فى ١٩٥١، وأيضا انقلاب الضباط الأحرار فى مصر فى يوليو ١٩٥٢، وانقلاب عبود فى ١٩٥٨، ثم الانقلاب عليه فى ١٩٥٩، وأخيرا الانقلاب اليمنى فى ١٩٦٢. وحتى لو كانت لهؤلاء الضباط علاقات وثيقة بأوساط سياسية، كما هو الحال بالنسبة للضباط الأحرار بمصر فى ١٩٥٢، فإنهم لم يشركوا أيا من تلك الأوساط فى التخطيط أو الاعداد أو تنفيذ الانقلاب.

أما النوع الثالث من تلك الانقلابات، فإن تلك الجهات تكون على علم مسبق - وإن يكن مبهما - ومشاركتها فيها كبيرة ومؤثرة. وهذا النوع، بالطبع، أكثرها تنوعا وانتشارا، أيضا، حيث يندرج تحته مايقرب من نصف الانقلابات العسكرية العربية. فمجموعة «الأهالى» بزعامة «حكمت سليمان»، كانت على علم مسبق بنوايا «بكر صدقى» للقيام بأول انقلاب تشهده الدول العربية فى تاريخها الحديث. والانقلاب العراقى الذى وقع فى ابريل ١٩٤١، كان ثمرة للعمل المشترك بين «المربع الذهبى» ورشيد عالى الكيلانى وأنصار المفتى، حيث أخذ التنسيق شكل لجنة سرية تشكلت فى أواخر فبراير ١٩٤١.

والانقلاب الذى أطاح بالشيشكلى فى ١٩٥٤، تمَّ بتعاون وثيق مع مدنيين فى وقت عمت فيه الاضطرابات مناطق عديدة من سوريا. وانقلاب سبتمبر ١٩٦١، الذى فصل سوريا عن ج.ع.م، قام بالتنسيق مع زعماء من المدنيين.

وفى انقلابات فبراير ومارس ١٩٦٣ بالعراق وسوريا، لعب «البعث» دورا نشطا. وفى سوريا فى فبراير ١٩٦٦، كان الصراع دائرا بين فصيلين من فصائل البعث. ومن المحتمل أن الشيوعيين، ومجموعات أخرى من المعارضة، كانت لديها معلومات أولية عن انقلاب يوليو ١٩٥٨ فى العراق. وبصفة عامة، فإن هذه الانقلابات عادة مايصحبها نوع من الفوضى الشاملة، وغالبا ماتسفر عن حكومات تضم كلا من الضباط والمدنيين.

إن هذا التصنيف ليس كاملا، أو مطلقا. فالفواصل بين أقسامه المختلفة غير محددة، والتنوع فى داخل كل منها، وخاصة الثالث، كبير.

إن التعاون مع المدنيين غالبا ما يتزايد بعد الانقلاب. فإلى جانب المجلس الثورى، تقوم حكومة تتكون فى معظمها من المدنيين. لكن هذا الازدواج يحمل فى داخله بذور الشقاق. فمجلس الضباط - الذى يعين الوزراء ويسيطر على السلطة التنفيذية - يشرع فى توجيه الأوامر إلى الحكومة. وعندما ترضخ الأخيرة لذلك، فإنها تفقد مبرر وجودها، ويتضاءل نفوذها،

ويقترب اليوم الذى يعين فيه الضباط أنفسهم وزملاءهم كوزراء. وإذا ماوقع الخلاف بين الحكومة والمجلس، فإن على الحكومة أن ترحل. وهكذا، فإن الانقلاب العسكرى غالبا مايكون خطوة أولى فى طريق الديكتاتورية العسكرية. ويظل العهد الذى يقطعه الضباط على أنفسهم بالعودة إلى الثكنات، محض وهم.

ليس من الضرورى أن يعقب الانقلاب قيام إدارة عسكرية. ويقدم «س.إ.فنر» أربعة أمثلة لأنظمة مدنية قامت عن طريق عمل عسكرى[٣] : الامبراطورية الثانية للويس الثالث فى ثمانينات القرن ١٨، والجمهورية التركية (١٩٢٤-١٩٦٠)، والمكسيك منذ ١٩٤٦، ثم الجمهورية الفرنسية الخامسة التى جاءت كنتيجة لهبة عسكرية بالجزائر فى ١٩٥٨، والتى لم تكن ديكتاتورية عسكرية بحال من الأحوال. على أن الانقلابات العسكرية تميل بطبيعتها إلى إقامة ديكتاتورية عسكرية، وهو مانلاحظه فى الدول العربية. ففى الفترة من ١٩٤٩-١٩٦٧، شهدت الدول العربية ثلاثين انقلابا عسكريا فى ستة من دولها، لم يسلم الضباط الحكم إلى الزعماء المدنيين سوى فى حالتين فقط : فى ١٩٥٤، عقب الإطاحة بالشيشكلى، وفى ١٩٦١ عقب الانفصال عن ج.ع.م. وحتى فى هاتين الحالتين كانت عودة الضباط إلى المعسكرات مجرد هدنة مؤقتة لجهودهم فى الانفراد بالحكم. وبعد استراحة قصيرة، يعود تدخلهم فى السياسة بصورة أكثر جرأة.

وقد بلغت المرحلة الأولى أوجها فى عهد الوحدة مع مصر، وانتهت الثانية، تحديدا، بعد عام ونصف من انقلاب زهر الدين.

الضباط هم، دائما، الذين يقومون بالانقلابات فى البلاد العربية. فماذا عن الجنود؟ ما دورهم؟ وإلى أى مدى يشاركون فى تلك الاحداث؟ .على أية حال، فإننا لا يمكن أن نتخيل عملا عسكريا بدونهم، وإذا كان لهذه الاعمال من ثمن، فهم الذين يدفعونه من دمائهم.

وفى أمريكا اللاتينية، هناك أمثلة لحالات رفض فيها الجنود إطاعة أوامر قادتهم المتمردين أو أوامر القادة المعارضين للتمرد، خاصة فى البرازيل [٤] وعندما توجه الجنرالات الاتراك الموالون للسلطان لسحق تمرد «تركيا الفتاة» فى ١٩٠٨، أطلق جنودهم النار عليهم. وثورات روسيا والمانيا، فى أواخر الحرب العالمية الأولى، كانت، فى جانب كبير منها، ثورات جنود.

وعلى مدى تاريخ الانقلابات العسكرية العربية، بدءا من بكر صدقى، كان الجنود دائما عجينة لينة فى أيدى قادتهم، إلى حد كبير، فهم لم يشاركوا فى التخطيط أو يؤخذ رأيهم، بل لم يكن لهم رأى على الإطلاق. فالبديهى أن يطيع الجندى العربى قائده طاعة عمياء، أيما كان العدو، وحتى لو كان القائد نفسه يوجه عصيانه ضد هؤلاء الذين أقسم لهم يمين الولاء والطاعة. وعندما تبدأ الأحداث قد يثور التساؤل عما إذا كان هؤلاء الجنود سوف يقاتلون ببسالة وإقدام، أو بتراخ، لكن لا أحد يتساءل مطلقا عما إذا كانوا موافقين على الهدف من

وراء القتال. وهناك حالات نادرة للغاية وجد فيها القائد نفسه مضطرا لتقديم تفسير كى يقنع المترددين من الجنود. وجاءت إحدى هذه الحالات النادرة فى سبتمبر ١٩٦١. فعندما أراد أحد الضباط المصريين (رائد) أن يحرك أحد الألوية من "القطيفة" إلى دمشق لقمع التمرد الانفصالى ضد ج.ع.م ، كان عليه أن يبلغ قواته السورية بأن الغرض من ذلك التحرك المفاجئ هو الرد على هجوم إسرائيلى مفاجئ.(٥) لكن ذلك كان موقفا استثنائيا فى ظل ظروف استثنائية والمسألة ليست مجرد تفسير كاذب للأمر. والضابط المصرى لم يكن هو قائد ذلك اللواء، ويعتبر تصرفه اغتصاباً لسلطة ليست له. فقد كان التمرد وطنيا سوريا ضد مصر والضباط المصريين، ولم يكن من الممكن أن تستغل القوات السورية فى موقف كهذا.

أما الموقف الآخر الذى رفضت فيه القوات إطاعة قادتها فكان فى مارس ١٩٥٩ بالموصل، عندما تسبب ضباط الصف، الواقعون تحت النفوذ الشيوعى، فى إفشال تمرد الشواف.

وهكذا، فإن الانقلابات العسكرية العربية هى انقلابات ضباط.. وضباط فقط.

ويجرنا الوضع فى المشرق العربى إلى المقارنة مع أوضاع أمريكا اللاتينية، وليس تعدد الانقلابات العسكرية هناك هو السبب الوحيد للمقارنة. فبغض النظر عن الاختلافات الكبيرة بين المنطقتين، وبالرغم من أنهما عالمان مختلفان، فإن هناك عددا من أوجه التشابه لايستهان به. فكلتا المنطقتين تنتميان إلى البلدان «المتخلفة»، وإلى تلك الشريحة منها التى تعتبر أغنى نسبيا، وأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وكلتاهما تتميزان بالتراكم الشديد لرأس المال المستغل والطفيلى فى جانب، والفقر المدقع فى جانب آخر، والتمركز الشديد لملكيات الأراضى. ويعتمد الاقتصاد، فى كليهما، اعتمادا كبيرا على تصدير المواد الخام، فتصدر إحداهما البترول الخام والقطن، بالأساس، والأخرى البن والموز والسكر والنفط الخام والقطن أو الصفيح. وفى المنطقتين، كان التحضر السريع سابقا للتصنيع. وتسود مجتمعاتهما وحدة كاملة، أو شبه كاملة، فى اللغة والثقافة والدين. إلا أن كلتا المنطقتين مقسمتان سياسيا إلى العديد من الدول المتعادية، أحيانا، وتعانى من التطرف الدينى، الذى يتخذ، فى شكله الحديث، صورة التعصب الوطنى والسياسى. وفى كلتا المنطقتين، توجد حركات وطنية تفخر بإنجاز الاستقلال بعد كفاح طويل فى مواجهة امبراطوريات كبيرة وعريقة: الإسبانية، والبرتغالية، والعثمانية، جنبا إلى جنب، مع الشعور العميق بالقلق تجاه الأهداف العدوانية للاستعمار الجديد فى السيطرة السياسية والاقتصادية، السافرة والخفية. وتعانى المنطقتان حالة دائمة من عدم الاستقرار فى أنظمة الحكم. فليست مصادفة، إذن، أن تكون أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط هى أكثر مناطق العالم عرضة للانقلابات العسكرية.

لكن، برغم التشابه فى تعدد الانقلابات فى المنطقتين، فليس هناك مايشير إلى التأثر المتبادل بينهما. فالضباط العرب قد وقعوا تحت تأثير ألمانيا وايطاليا، والحركات التمردية

العسكرية فى الشرق الأوسط، كتلك التى قادها عرابى أو أتاتورك أو منتديات الضباط العرب فى الجيش العثماني، وتأثروا وتعلموا من انجازات زملائهم فى البلاد العربية المجاورة، بصفة خاصة. لكن وقائع امريكا اللاتينية لم يكن لها تأثير خاص على الشرق الأوسط، واقتصرت العلاقات بين المنطقتين على تحويل المهاجرين اللبنانيين للأموال من امريكا الوسطى إلى أقربائهم فى الوطن، والتنسيق بين الدول العربية المنتجة للبترول وفنزويلا، بغرض الحفاظ على معدلات اسعار النفط فى السوق الدولية. وكان نظام «كاسترو» فى كوبا هو أول نظام امريكى لاتينى يثير اهتماما حقيقيا عند العرب، وهو نظام لايندرج، على الاطلاق، ضمن النظم الديكتاتورية العسكرية. من ناحية أخرى، كان للنظام المصرى الجديد، الذى أقامه الضباط، تأثيره الكبير فى الجيش الأرجنتينى، إذ من الواضح أن هناك عددا من الضباط «الناصريين» بين صغار الضباط.(٦)

إن غياب التأثير المتبادل، وإن كان يحد من التشابه بين المنطقتين، إلا أنه لايلغيه تماما. والتشابه فى الأوضاع وفى تدخلات الضباط فى الحياة السياسية لامريكا اللاتينية والعالم العربى يؤكد على أنه إذا ما كانت ظروف التربة والمناخ واحدة، وبغض النظر عن المسافة أو الزمن، فإن الناتج سوف يكون نباتات متشابهة. كما يؤكد على أن هذه النباتات ليست شيطانية، وإنما هى نتاج لظروف تاريخية. وعندما نقول بأن ظاهرة ما لم تحدث صدفة، فإن هذا لايعنى أنها ظاهرة حتمية الحدوث، أو أن ظاهرة مغايرة مستحيلة الحدوث. فالنبات الذى ينمو فى بيئة معينة ليس هو النبات الوحيد الذى يمكن أن ينبت ويتبرعم ويخرج ثماره. وهناك نباتات لايمكن أن تنمو من تلقاء نفسها، بل لابد من رعايتها ومدها بأسباب الحياة. والحقيقة أن هناك دولا فى امريكا اللاتينية لم تشهد الديكتاتورية العسكرية، مثل : أوروجواى، وشيلى. كما كان التدخل العسكرى فى الحياة السياسية فى كوستاريكا، بمثابة جملة اعتراضية قصيرة؛ وبينما قاست المكسيك من تلك الأوضاع لسنوات طويلة، إلا أنها أصبحت الآن مجرد ذكرى من ذكريات الماضى. وفى النهاية، فإن تشابه الأوضاع وتكرار الانقلابات العسكرية فى هاتين المنطقتين لايجعل من الديكتاتورية العسكرية ضرورة تاريخية، لكنه أيضا لايجعلها مجرد صدفة.

والتشابه بين الأشكال المتعددة للانقلابات والديكتاتوريات العسكرية فى كل من أمريكا اللاتينية والبلاد العربية، لاينفى الفروق القائمة بينها.

لقد كان تاريخ تدخل الضباط فى الحياة السياسية لأمريكا اللاتينية أطول، واتخذ أشكالا أكثر تعددا عن مثيله فى الدول العربية، ولايعود ذلك إلى حداثة عمر الدول العربية فحسب. فهذا التدخل، برغم أهميته، يظل مظهرا واحدا فقط من مظاهر عدم الاستقرار الذى ابتليت به امريكا اللاتينية بصورة أكبر من منطقة الشرق الأوسط.

ويعود تكرار التغييرات غير الشرعية والعنيفة للحكم عن طريق الانقلابات العسكرية أو المدنية، أو العسكرية – المدنية المشتركة، إلى تعدد النزعات السياسية، والذى توضحه الإحصاءات التى استخلصناها من تاريخ جمهوريات امريكا اللاتينية.

فقد حصلت بوليفيا على استقلالها فى ١٨٢٤، وشهدت على مدى ١٢٩ عاما ، حتى عام ١٩٥٢ (١٧٩) انقلابا. وفى هندوراس تغير رئيس الجمهورية ١١٦ مرة فى الفترة من ١٨٢٤ – ١٩٥٤. وفيما بين ١٨٣٠ – ١٨٩٥، شهدت الاكوادور ١١ دستورا. وفى المكسيك لم يكمل رئيس واحد الفترة القانونية مطلقا. وفى خلال عشر سنوات (أكتوبر ١٩٤٥ – نوفمبر ١٩٥٥) جرت الإطاحة بـ ٣١ حكومة فى ١٤ بلدا بغير الطريق الدستورى. وكان تعيين الوزراء وطردهم أكثر تكرارا من طرد الرؤساء والإطاحة بالحكومات وإلغاء الدستور. ولا يعلم أحد بعدد المؤامرات التى سُحقت، والانقلابات التى فشلت.

وفى ١٩٥٤، كانت ١٣ دولة من دول امريكا اللاتينية العشرين، تعيش فى ظل ديكتاتورية عسكرية، إما سافرة أو مقنعة قليلا. ثم تضاءل النفوذ العسكرى، بعد ذلك، لسنوات قليلة، لدرجة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية بلدان يحكمها الضباط، وهو رقم متواضع بالنسبة للمناخ السياسى الصاخب هناك. ولكن سرعان ما ارتفع عدد الدول التى يحكمها العسكر، مرة أخرى، إلى ١٤ دولة. ولم تكن تلك الموجة الجديدة من الانقلابات مجرد صدفة؛ إذ جاءت كرد طبيعى على قيام الثورة الكوبية فى ١٩٥٩. فقد كان ظهور «كاسترو» بمثابة مثير لقوى اليسار فى جميع بلدان امريكا اللاتينية الواقعة جنوب الولايات المتحدة، وبالمقابل، كانت جميع الانقلابات العسكرية التى شهدتها القارة فى تلك الفترة ذات طابع يمينى رجعى سافر. ولهذا «لم يكن صدفة أن الدولتين الوحيدتين فى امريكا اللاتينية – المكسيك وأوروجواى – اللتين رفضتا قطع العلاقات مع كوبا، هما دولتان جيشاهما غير مسيَّسين إلى حد كبير.» [٨]

ويقال فى امريكا اللاتينية إن أعلى رتبة فى السلك العسكرى هى «رئيس جمهورية». فقد أصبح تسييس الجيش وعسكرة الدولة تقليدا مألوفا هناك، وهناك تصعيد لعوامل كثيرة، وكلها تعمل فى نفس الاتجاه، أحدها النفوذ الإسبانى.

ففى ١٤٩٢، حلّ الرحالة الإسبانى كريستوفر كولومبس بنصف الكرة الغربى.. وهو نفس العام الذى طرد فيه آخر ملوك المسلمين من إسبانيا. وقد استمر الحكم الإسبانى لامريكا اللاتينية حوالى ثلاثمائة عام، ولم يتلاش نفوذه حتى بعد انتهاء السيطرة السياسية. وقد شهدت إسبانيا تمردات عسكرية متكررة.

وكان انجلز هو الذى كتب عن «الاسباب الحقيقية» لهذه التمردات، فى ١٨٥٥. يقول انجلز[٩]:

«نتيجة للحروب الطويلة، التى لم تتوقف، ضد نابليون، حققت الجيوش (الإسبانية) المتعددة

وقادتها قدرا من القوة السياسية، وقد أضفى عليهم ذلك - فى البداية - طبيعة امبراطورية (بريتورية). وقد ظل بالجيش العديد من الرجال النشطين، وكان إلحاق مقاتلى حرب العصابات بالجيش النظامى تدعيما لقوة هذا العنصر. وهكذا، بقى الجنود والملازمون على تأثرهم بالتقاليد الثورية، بينما استمر تعلق الضباط بالامتيازات الامبراطورية».

وانطلاقا من هذا التحليل، يتوصل انجلز إلى النتيجة التالية :

«بما أن الأطراف المختلفة تستخدم الجيش كأداة، فلا عجب إذا مانقل الجيش الحكم إلى يديه، لأية فترة من الزمن».

والحقيقة أن ماتنبأ به انجلز فى ١٨٥٥، أصبح واقعا فى إسبانيا فى ١٨٧٤.

ومنذ بداية الحكم الإسبانى لامريكا اللاتينية وحتى نهايته، اتخذ هذا الحكم أشكالا غير مألوفة. فبعيدا عن الحكومة الملكية فى الوطن الأم بآلاف الأميال، كان الحكام الاستعماريون، الذين يتحكمون فى مساحات شاسعة قليلة السكان، مع ندرة وسائل الاتصال، يتمتعون بسلطات أوتوقراطية، ولاحد لتعسفهم واستبدادهم. وكان الجيش سندهم الوحيد. ولم تكن الطبقة الوسطى الحضرية قد ظهرت بعد لتقف فى مواجهة العقلية الإقطاعية الفروسية التى تحتقر العمل والحرفة، على عكس الحال فى انجلترا والولايات المتحدة، حيث ظهرت الطبقة الوسطى الطهورية المتشبعة بروح العمل والثروة.

وقد واكبت حروب الاستقلال (١٨١٠ - ١٨٢٥) فترة من العنف الشديد. وكان الجيش هو القوة الحاسمة، ولكن، ولمرة أخرى، كان التنسيق محدودا بين القوى المقاتلة، وفى داخل كل فريق على حدة، كما كان ينقص تلك القوى الاحتراف والانضباط. لقد قدمت الجمهوريات الناشئة أبطالا للتحرير، لكن هؤلاء الابطال رفضوا أن يحيلوا سيوفهم إلى أسلحة للمحاريث. وفى ظل الفوضى التى سادت حتى منتصف القرن، لم يكن ثمة مايكبح جماحهم، وأطلقوا العنان لطموحهم وخيالهم.

وبعد زوال النظام الاستعمارى، ظلت هناك ثلاثة أعمدة يقوم عليها المجتمع الأمريكى اللاتينى: ملاك الأراضى المنحدرون عن الغزاة الاسبان، والكنيسة، والجيش. ومن بين هذه العناصر الثلاثة، كانت للجيش وحده الهيمنة فقد كان يتمتع بمكانة المنتصر، ويمتلك وسائل العنف وتنظيما«هيراركيا» * كفؤا.كما كان يعتبر نفسه الضمان الوحيد لتحقيق سلامة البلاد ووحدتها فى مواجهة قوى الطرد الاجتماعية والعرقية القوية، وسط مساحات شاسعة، وتجمعات سكانية متناثرة، ووسائل اتصال فقيرة.

فى الوقت نفسه، كانت عوامل التفسخ تعمل عملها فى بنية الجيوش نفسها. فقد تميز النصف الثانى من القرن ١٩ بحكم الزعماء Caudillos، القادة السياسيين - العسكريين من الإقطاعيين، الذين كانوا حكاما مطلقين فى اقاليمهم وتأتمر بإمرتهم جيوش شبه خاصة.

* تراتبيا

الزعيم».. غالبا مايجسد رذائل الشعب وفضائله، غطرسته وتدينه، ويرى الشعب فيه خلاصه السياسى وسط تلك الفوضى السياسية الضارية أطنابها... وهو يحتل مكانة وسطا بين الحاكم الإقليمى Hacemcado والحكومة المركزية، لكنه- كما يحدث فى كثير من الاحيان - أصبح هو بالفعل، الحكومة المركزية. وعلى عكس حاكم الإقليم، الذى كان يمثل المقاومة السلبية للسلطة المركزية، كان الزعيم أكثر فاعلية. رجلا شديد الطموح ويسعى لتحقيق مطمحه».(١٠)

كان هذا هو نمط الرجال الذين تركوا بصماتهم على حياة تلك البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والذين ظل نفوذهم ملموسا لسنوات بعد ذلك.

وفى أواخر القرن ١٩ شهدت أمريكا اللاتينية بداية النمو الرأسمالى السريع. فقد أصبحت القارة مصدرا للمواد الخام المهمة فى السوق الدولى، وهدفا للاستثمارات الامريكية والأوروبية على نطاق واسع. وبدأت الطبقة البرجوازية والبروليتاريا فى النمو بالمدن الساحلية. وقد أدت هجرة الطبقة الوسطى الانجليزية الواسعة النطاق إلى ظهور أوضاع جديدة، كما تزايد دور السلطة المركزية وتنوعت اساليبها. وقد صاحب هذا التطور والتحديث التكنولوجى تزايد أهمية الجيوش النظامية.. وضباطها. وقد جاء هؤلاء الضباط، فى معظم الأحيان، من الطبقة الوسطى الحضرية. وبرغم الاختلاف بين الضباط والزعماء، من حيث النشأة، فقد كان نمط تواجدهم داخل الدولة، وموقفهم من القانون، متشابها. ومنذ تلك اللحظة، سيصبح شكل الزمرة Junta هو الشكل المميز للضباط فى أمريكا اللاتينية : مجموعة من الضباط يأتلف شملها بهدف القيام بانقلاب وإقامة ديكتاتورية عسكرية.

ولايتبقى شئ من ميراث الغزاة الاسبان، سوى اللامبالاة العقائدية. فغالبا، مايطمح الضباط العرب إلى استنباط فلسفات من عندياتهم، وهو أمر لانراه عند أقرانهم فى أمريكا اللاتينية. وهناك استثناءات، بالطبع، فى هذا الصدد - بيرون مثلا - لكنها تظل قليلة للغاية. وبشكل عام، فإن هؤلاء الديكتاتوريين يتملقون النظرة الاجتماعية والسياسية والدينية السائدة، مستلهمين البلاغة الاسبانية الرنانة، احيانا، والاحتقار المتغطرس، أحيانا أخرى، وهم لايهدفون إلى تغيير الأوضاع بقدر حرصهم على فرض هيمنتهم.

ولأن وراءهم تاريخا طويلا نسبيا أيضا، فقد اتخذت انقلابات امريكا اللاتينية أشكالا أكثر تنوعا عن الانقلابات العربية، التى تبدو متجانسة عند المقارنة.

وأحد الفروق البارزة بين الانقلابات فى كل من المنطقتين هو حجم العنف والدماء. فالانقلاب الذى يفشل فى تحقيق نصر فورى ومفاجئ قد يعرض وحدات الجيش للتقاتل العنيف، أو حتى إلى حرب أهلية. ومثل تلك الورطة، حتى ولو استمرت لفترة قصيرة، غالبا ماتسفر عن ضحايا كثيرين. وقد حدث هذا أكثر من مرة فى أمريكا اللاتينية. ففى محاولة الانقلاب الفاشلة، التى قامت بها البحرية الارجنتينية ضد الرئيس «بيرون» فى ١٩٥٥، بلغ عدد الضحايا خلال

ساعات قليلة أكثر من ١٥٠٠ بين قتيل وجريح. أما بين الدول العربية، فلا يوجد سوى العراق الذى يتشابه فى ذلك، إلى حد ما، مع امريكا اللاتينية. وإذا ما قارنا بين الانقلابات فى المنطقتين، فسوف تبدو الانقلابات العربية «فاقدة الحيوية» تماما.

إن معدل الانقلابات فى امريكا اللاتينية أكبر بكثير من معدله فى الشرق الأوسط، لكن نسبة النجاح أقل بكثير. فقد شهدت برجواى، وحدها ٢٦ محاولة للانقلاب فيما بين ١٩٤٨-٤٠، لم تنجح منها أية محاولة. والافتراض بأن وحدات الجيش سوف تمتنع عن تصويب نيرانها إلى صدور رفاقها من وحدات الجيش الأخرى - وهو من أساسيات الانقلابات العربية التى تؤدى إلى نجاحها السريع - غير وارد تماما فى أمريكا اللاتينية. فالعنف الأهوج هو سمة الخلافات الفردية والصراعات العامة على حد سواء، وماأسرع خروج المسدسات من اغمادها. وينبغى أن نضيف إلى هذا، التوتر غير المألوف بين أسلحة الجيش المختلفة داخل بعض هذه البلاد، كما هو الحال بين المشاة والبحرية الارجنتينية، على سبيل المثال.

ويعود حجم العنف الذى يصاحب الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية، وتحوله أحيانا إلى حرب أهلية، إلى ارتباط الساسة من الضباط هناك بالتنظيمات المدنية، من أحزاب سياسية ونقابات عمالية. والتعاون بين المدنيين والديكتاتوريات العسكرية - سواء كشركاء فعليين أو كرؤساء شكليين للجمهورية - أبعد مدى مما نراه فى العالم العربى. وكذلك مايتحمله هؤلاء المدنيون من معاناة قاسية إذا ما فكروا فى معارضة النظام. ناهيك عن عدد الضحايا الذين يسقطون فريسة الإرهاب، الذى يعد من الوسائل الأساسية للحفاظ على النظام، وإلى أن يقوم انقلاب آخر. وهو وضع نراه شبيها لما يحدث فى العراق إلى حد ما وسوريا.

وهناك، أيضا، فارق شخصى كبير بين معظم الديكتاتوريين العسكريين بالمنطقتين. فبمجرد استيلائهم على الحكم فى الأرجنتين أو فنزويلا أو كوبا (ماقبل كاسترو) أو فى أى من دول أمريكا اللاتينية، سرعان مايرفع الديكتاتوريون العسكريون كل قيد على تبديد الأموال العامة فى الإنفاق على الترف الشخصى والملذات. وعند الإطاحة بهم، فإنهم يكونون قد نجحوا فى تهريب مبالغ اسطورية من مدخرات بلادهم إلى الخارج.

وعند المقارنة، فإن جميع الديكتاتوريين العرب يبدون كمثاليين سُذّج. وحتى الشيشكلى، الذى غادر سوريا ثريا، يعتبر طفلا مؤدبا أمام «بيرون»، أو «خيمينيز»، أو «باتستا»، الذى خرج كل منهم إلى المنفى بملايين الدولارات.

وبالرغم من خروج ديكتاتوريى امريكا اللاتينية من مغامراتهم بثروات أسطورية، إلا أنهم لم يحدثوا أى تغير فى أوضاع بلادهم. ديكتاتور يأتى، وديكتاتور يذهب، وتظل البلاد على حالها. وهنا يكمن الفارق الأساسى والمهم بين الانقلابات العسكرية فى كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ففى المنطقة الأولى، تظل الانقلابات العسكرية والعسكرية - المدنية الأكثر

عنفا، أكثر سطحية فى تأثيرها. فهى لاتسعى، مطلقا، لإحداث تغييرات جوهرية، سواء فى الاستقطاب الطبقى، داخليا، أو فى توجهات السياسة الخارجية. والاستثناء الوحيد - عمليا - على ذلك هو فترة حكم الرئيس «بيرون» للأرجنتين (٤٦-١٩٥٥) حيث أمكنه الحد من عوائد ملاك الأراضى. أما على الناحية الأخرى، فقد كان صعود الضباط فى تركيا والعالم العربى مصحوبا - من حين لآخر - بتحولات سياسية واجتماعية كبيرة. فقد حلت الجمهوريات محل الملكيات، وانتهى حكم كبار ملاك الأراضى، وبدأ الإصلاح الزراعى، وتغيرت التوجهات فى السياسة الخارجية، وفى غيرها من المجالات. لكن الناتج النهائى لتلك التحولات لايعنى - عمليا - ثورة. فالجماهير العريضة وتنظيماتها لم تكن فاعلة، بل ووضعت القيود على نشاطها، كما أن التغييرات نفسها التى حدثت لم تكن إلى الأفضل دائما، وظلت مشكلات عديدة دون حل بينما حلت مشكلات جديدة محل سابقاتها. ومع ذلك، يمكننا القول إن الساسة من الضباط العرب قد أحدثوا، بلا شك، تحولات عميقة فى بلادهم، لانرى لها مثيلا فى امريكا اللاتينية.

لقد أضعف موقف ضباط امريكا اللاتينية الحكومات المدنية الشرعية نفسها إلى حد الاعتماد عليهم وإجبار تلك الحكومات على كسب تأييدهم بالطرق الملتوية.. أى الرشوة. ففى ١٩٣٠، أصدرت الحكومة الأرجنتينية أمرا سريا، طلبت فيه إلى الضباط تقديم حساب بمديونيتهم، وقد سددت تلك الديون من خزانة الدولة. وقد كلفت هذه المساومة دافع الضرائب الارجنتينى ٧ ملايين بيسو[11]. فالجيش، أصبح عنصرا معترفا به فى سياسات المجتمع الامريكى اللاتينى، حتى ولو لم يكن فى السلطة، لدرجة أنهم يعتبرون الانقلاب حدثا سياسيا عاديا، مثله مثل الانتخابات أو تغيير الوزارة فى البلاد الأخرى.

لكن هناك شيئا يحدث منذ فترة بأمريكا اللاتينية، وبدأ يظهر لتوه، فى البلاد العربية. وهذا الشئ هو على وجه التحديد أن الديكتاتورية العسكرية نظام آخذ فى التحلل، مثير للكراهية، ومستحيل الاستمرار، ومجبر على تسليم مواقعه إلى حكم مدنى دستورى. وخير دليل على ذلك هو المكسيك. فبعد تولى «بورفيريو دياز» الحكم فى ١٨٦٧، تحول تاريخ هذا البلد، على مدى ٧٠ عاما، إلى سلسلة متواصلة من الديكتاتوريات العسكرية، والهبّات، والحروب الأهلية، والانقلابات، والغزو الخارجى، إلى أن تولت الحكم سلطة دستورية ديمقراطية فى ١٩٤٦. وصارت الديكتاتورية نفسها شيئا مضحكا. وهذا أيضا أحد أوجه الاختلاف بين أمريكا اللاتينية والعالم العربى.. أم أنه مجرد سبق سوف يحتذى؟.

ويستحق وضع «شيلى» المتميز بين دول أمريكا اللاتينية، اهتماما خاصا. فهذا البلد يفخر - وله الحق - بأنه لم يهزم فى المعارك مطلقا. وهناك حقائق بارزة ثلاث تميز تاريخ هذا البلد:

أ) انتصاراته العسكرية على إسبانيا (٦٥-١٨٦٦)، وعلى بوليفيا، وبيرو، فى حرب شرسة (٧٩-١٨٨٠) بسبب ضم الشيلى لإحدى المناطق الغنية بثرواتها الطبيعية.

ب) الكفاءة القتالية العالية لجيشه. فعندما بدأ تكوين هذا الجيش فى ١٨٨٦، تولى الضباط الألمان تنظيمه على النظام الألمانى، الذى يجمع بين الحفاظ على المظهر الخارجى، والاهتمام بالقدرات القتالية. ومنذ ذلك الحين، يعتبر جيش شيلى أعظم جيوش أمريكا اللاتينية.

جـ) ابتعاد هذا الجيش عن السياسة. فباستثناء الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٣٢، التى أصبحت فترة عابرة فى تاريخ البلاد، سارت الحياة السياسية فى هذا البلد منذ الاستقلال (١٨١٨) على أسس دستورية، ولصالح الشعب. والإجماع على الرأى هو الذى وضع شيلى على رأس دول امريكا اللاتينية العشرين، من حيث مستوى المعيشة، والتقدم الثقافى والاجتماعى.

ولاينبغى التسرع فى تحديد السبب من النتيجة بين منجزات الجيش الشيلى فى المعارك، ومستوى كفاءته القتالية، من ناحية، وابتعاده عن السياسة، من ناحية أخرى. وعلى أية حال، فهناك بعض التداخل بين العاملين، وإذا لم يكن أحدهما يؤدى إلى الآخر، فإن تأثيرهما المتبادل ايجابى بلاشك. وفى هذا المجال يذكرنا الأردن، من بين البلاد العربية، بشيلى من حيث مستوى جيشه، وانصياعه للنظام الدستورى.

هل من المفيد التعرف على أوجه الشبه أو التأثير المتبادل بين منطقة ثالثة للانقلابات العسكرية(الشرق الأقصى) والعالم العربى؟.

لقد حصلت فيتنام وكوريا وبورما وباكستان- شأن الدول العربية- على استقلالها فى العصر الحديث. وتنتمى هذه البلاد، مثل البلاد العربية وامريكا اللاتينية، إلى العالم الثالث المتخلف، حيث تنتقل شعوبها من نمط الاقتصاد التقليدى، وطرق الحياة البطيئة التغير، إلى "ثورة الآمال المرتقبة"، حاملة فوق ظهرها ميراثا لاقتصاد غير متوازن وقوى سياسية متصارعة. وفى جميع هذه البلاد، كان الجيش من أوائل المؤسسات والقوى الحديثة المستقرة التى ظهرت، قياسا على أية قوة أخرى فى البلاد. وحيث إن حكومات البلاد، التى أنهكتها قوى الطرد القديمة، صارت متورطة فى الصراعات، فكثيرا ما يبدو أن أيسر الطرق للخروج من المأزق هو تسليم الحكم إلى الجيش، أو الاستيلاء عليه من جانبه. وبالفعل، فقد تزايد معدل الانقلابات العسكرية والتدخلات غير الدستورية الأخرى فى السياسة من جانب الجيش، فى تلك البلاد، على مدار السنوات العشرين الأخيرة. وينطبق الوضع على تايلاند، بالرغم من أنها- بعكس كوريا وبورما وفيتنام وباكستان- لم تفقد استقلالها فى يوم من الأيام.

ويرغم وضوح أوجه الشبه، فليس هناك دليل على أية شبهة للتأثير المتبادل بين الساسة من الضباط فى الشرق الأقصى والعالم العربى. صحيح أن أحداث كوريا الجنوبية والشمالية تلقى اهتماما فى الشرق الأوسط، لكن ضباط تلك البلاد إذا كانوا فى حاجة إلى مثال يحتذونه للتدخل فى السياسة، فأمامهم اليابان الحديثة التى يتخذونها مثالا فى كل شئ.

إن باكستان وبورما هما - ظاهريا - الأكثر ارتباطا بالعالم العربى. فكلتاهما كانت جزءاً

من الهند البريطانية، وحصلتا على استقلالهما خلال نفس الفترة التى تحررت فيها الدول العربية من السيطرة البريطانية. وترتبط باكستان بالعالم العربى لكونها دولة إسلامية، أما بورما، فلأنها- مثل الدول العربية التى يحكمها العسكر- دولة محايدة. وقد استولى الجيش على السلطة فى كلتا البلدين خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٨، فى سبتمبر واكتوبر على التوالى، فى وقت حدوث نفس الشىء فى اثنتين من الدول العربية: العراق فى يوليو، والسودان فى نوفمبر. ويتشابه انقلابا بورما وباكستان مع الانقلاب السودانى ولكن لايتشابهان مع العراق من حيث عدم إراقة الدماء فى أى من الانقلابات الثلاثة. وفى هذه البلدان الثلاثة، كانت الحكومات المدنية البرلمانية قد وصلت الأزمة فيها إلى طريق مسدود، الأمر الذى دعا زعماءهما إلى استدعاء قادة الجيش لتولى أمور الحكم. ففى بورما، التى تصاعدت فيها حدة الصراعات السياسية،كان رئيس الوزراء "أونو" هو الذى طلب إلى الجنرال"نى- وين" أن يتولى الجيش إدارة البلاد[١٢]. أما باكستان، فقد اشتهرت بفضائح مجلسها التشريعى. وفى سبتمبر ١٩٥٨، قدمت الحكومة اقتراحا بسحب الثقة من رئيس المجلس، الذى كان ينتمى إلى المعارضة. وعندما رفض الأخير طرح القرار للتصويت، قام أعضاء الحكومة بالاعتداء عليه، وبعد أن تمكن من الهرب من القاعة بعد إصابته بجروح طفيفة، اتُخِذَ قرار باعتباره مختلا عقليا. وعندما حاول نائبه، وهو من الحكومة، إدارة الجلسة الثالثة، انقض عليه نواب المعارضة وأصابوه بجراح خطيرة.[١٣] وهنا أعلن الرئيس «اسكندر ميرزا» حالة الطوارئ، وعطل الدستور، وحل البرلمان الوطنى والبرلمانات والحكومات الاقليمية، وحل الأحزاب، وأوكل إلى الجنرال «أيوب خان»، قائد الجيش، مهمة تنفيذ إجراءات الطوارئ. وبعد ذلك بأسبوعين، عين «أيوب خان» رئيسا للوزراء، وبعدها بأسبوع واحد، استقال الرئيس وحل محله «أيوب خان» فى رئاسة الجمهورية. هناك، إذن، تشابه ملحوظ بين ماحدث فى كل من باكستان والسودان فى أواخر ١٩٥٨. ويمكننا أن نضيف بعض أوجه التشابه. فلسنوات عديدة قبل أن يصبح رجل دولة، كان الرئيس «اسكندر ميرزا» ضابطا بالجيش.. تماما مثل «عبد الله خليل» رئيس الحكومة السودانية الذى استدعى «عبود» قائد الجيش ليتولى قيادة البلاد. وربما كان كل من «ميرزا» و «خليل» يعتقد بأن الجيش سيعود بعد فترة إلى ثكناته، ويسلم السلطة إلى الإدارة المدنية، وقد وجد كلاهما نفسه مبعدا عن الحكم إلى الأبد.

ربما تكون هذه المقارنات مسلمة، لكنها لاتحمل دلالة أكثر من ذلك، ولم تكن أحداث أى من البلدين تثير اهتماما لدى الآخر، ولم يكن هناك أى تأثير متبادل. فقط عندما كان «أيوب خان» فى زيارة لمصر فى نوفمبر ١٩٦٠، أشار إلى الديكتاتورية العسكرية - الشئ المشترك بينه وبين مضيفيه - بقوله :«إن الاستقرار السياسى هو الشرط الاساسى لتحقيق التقدم. ولقد استعرنا - مثلكم - البرلمانية الغربية، لكنها لم تكن صالحة لنا».[١٤] وبالطبع لم يكن بمقدوره،

وهو رئيس لدولة تنتمى للحلف المركزى، أن يتحدث، فى مصر المحايدة، عن تطابق وجهات النظرفى السياسة الخارجية. كما كان يدرك أن تركيزه على الإسلام كأرضية مشتركة بين البلدين، يمكن أن يفسر فى مصر باعتباره تمهيدا لتأييد بلاده ضد الهند فى الموقف من قضية كشمير، فى وقت كانت الصداقة فيه مع الهند تعتبر إحدى ركائز السياسة الخارجية لمصر، وتأييد مصر للهند فى نزاعها مع باكستان المسلمة هو الثمن الذى تدفعه مصر مقابل مساندة الهند لموقفها من قضية فلسطين. كذلك، عندما زار عبود باكستان فى ربيع ١٩٦٤، فى طريقه إلى الصين والهند، أو عندما ذهب عامر إلى هناك فى ديسمبر ١٩٦٦، لم يصدر عنهما أى تأكيد على الصلة بين نظمهم المختلفة وأصولها.

كان «أيوب خان»، و «عبود»، و «عامر»، من الحكمة بحيث يمسكون عن الإشارة إلى دور ضباط الجيش كمؤسسين للحكم فى بلادهم. لأن الدور التاريخى للضباط مختلف تماما فى باكستان عنه فى مصر، أو البلدان العربية الأخرى. فالضباط العرب الساسة يحملون تراثا من الأفكار والأعمال التخريبية والثورية. أما فى باكستان، فقد كان الجيش «فرعا من فروع *الجيش الهندى البريطانى*، وهو لذلك أقدم المؤسسات التنفيذية (فى البلاد) وأفضلها. وبعد التجزئة، عندما كان عليها أن تبنى، من لاشئ، جميع أجهزة الإدارة الحكومية، ورثت باكستان قسما كبيرا من صفوة رجال الجيش الهندى البريطانى. وكان هذا الجيش يضم عددا كبيرا من المتطوعين والضباط من أقاليم الهند المسلمة.»[١٥]

وعلى عكس باكستان والسودان، قام الجيش فى بورما بتسليم السلطة للمدنيين، بعد عام ونصف من استيلائه عليها. ففى ربيع ١٩٦٠، أجريت الانتخابات، وأعيد انتخاب «يو – نو» مرة أخرى رئيسا للوزراء. ولكن، تسرى هناك أيضا القاعدة العامة، التى يبدو أنها تحكم معظم البلاد الواقعة تحت حكم الضباط، وهى عدم تخلص هؤلاء الضباط من عادة الطموح إلى الحكم. ففى أوائل مارس ١٩٦٢، قام «نى – وين» بانقلابه، مؤسسا ديكتاتورية سافرة. ومرة أخرى، يمكننا أن نرصد بعض أوجه الشبه، خاصة مع سوريا، لكنها تظل، أيضا، مجرد مقارنات.

ماذا عن دور العملاء الأجانب خلال الانقلابات ؟ وما مدى تأثيرهم فيها ؟.

هنا، ينبغى أن نفرق بين *الدول العربية*، وغير *العربية*. وبداية، فاليمن والعراق دولتان مستقلتان، شأنهما شأن مصر والعربية السعودية، وعلى قدم المساواة فى السيادة مع الولايات *المتحدة والاتحاد السوفيتى*. ولكن يظل هناك فرق – وهو *ليس* مجرد فرق سيكلوجى – بين أن تحصل مجموعة من المتآمرين على السلاح والمال والمشورة من الملحق المصرى أو السعودى، وأن تحصل عليها من سفارة غير عربية، أو شركة من شركات *النفط*.

لقد تعددت هذه التدخلات من كل صنف، ومن جانب جهات عديدة. لكن من الصعب بالفعل

كشفها، أو حتى مجرد إثباتها. فلم يعرف كل ماحدث، وليس كل ماقيل صادقا بالضرورة. وهناك دائما تهويل فى شأن أدوار العملاء الأجانب وتضخيم أهميتهم فى نجاح تلك الانقلابات. وغالبا ماتتعامل الصحافة الشيوعية مع هذه الانقلابات كما لو كان المحرض عليها والمنفذ لها هو : لندن أو واشنطن، وكما لو أن القيادات المحلية مجرد دمى يحركها لاعبون أجانب غير منظورين. وهكذا، اعتبر انقلاب الحناوى فى سوريا (أغسطس ١٩٤٩) الموالى للهاشميين والبريطانيين عملا من صنع الانجليز، كما اعتبر الانقلاب المصرى فى يوليو ١٩٥٢ انقلابا أمريكيا، وكذلك تمرد الشواف فى العراق، الذى اعتبر انقلابا مصريا. إن هذا تسطيح شديد للأمر. صحيح أنه كانت هناك بالفعل اتصالات ودعم، من حين لآخر، رصدنا ما انكشف منه فى فصل سابق. لكن، لاينبغى التضخيم من أهمية أى منها. فإذا كانت القوى الأجنبية قادرة على تولية أو عزل الحكام العرب كيفما شاءت، فقد كان بمقدورها أن تمد عملاءها بما يكفى للدفاع عن نظمهم، وفى هذه الحالة كان بإمكانهم أن يستمروا فى مناصبهم فترات أطول من تلك التى قضوها بالفعل. لقد كان الملك حسين دقيقا عندما تحدث عن تأييد الامريكيين - وليس تخطيطهم - لانقلاب فبراير ١٩٦٣ فى العراق.[١٦] كذلك، يمكننا القول بأن نظام «قاسم» كان ممكنا، أيضا، أن يسقط دون ذلك العون.

وينبغى أن نتعامل بحذر مع الشهادات الواردة بمذكرات العملاء السريين، باختلاف أنواعها. فهؤلاء الناس يمارسون عملهم سرا لسنوات، كأشخاص مجهولين، وتظل أسماؤهم وشخصياتهم الحقيقية غير معلومة، حفاظا على حياتهم وسرية عملهم. وعندما تتاح لهم الفرصة، بعد سنوات من الصمت، كى يتكلموا ويفشوا أسرار عملهم، فهم يعوضون ذلك الصمت الطويل بالمبالغة فى جرأة العمليات التى قاموا بها، ويهولون من دورهم فيها. والذى نجح لسنوات فى إخفاء مسلكه، يسعى دائما إلى النجاح فى الاتجاه العكسى، فينسب لنفسه أعمالا كان دوره فيها متواضعا للغاية.

وعموما، فإن دور العملاء الأجانب لايمكن أن يكون مؤثرا وفعالا، إلا إذا كان هناك أشخاص داخل البلاد من مصلحتهم التعاون مع القوة التى يعمل أولئك العملاء لحسابها. فالأحداث التى شهدها العراق مابين ٣٧-١٩٤٠، كانت متأثرة ايديولوجيا، ومدعومة تنظيميا وسياسيا، من المانيا. لكن «جروبا» نفسه لم يكن ليستطيع إنجاز الكثير دون أطماع وأسلحة الصباغ، ورشيد عالى الكيلانى، والمفتى.

إن القول بأن العملاء الأجانب هم الذين يقررون مايطرأ على السياسة العربية من تحولات، لايقل غرابة عن اعتبار «لودندورف» هو صانع ثورة اكتوبر، لأنه مكّن «لنين» من السفر إلى روسيا فى عربة مغلقة. إن صانع التاريخ العربى هم العرب أنفسهم، حتى وإن لم يكونوا وحدهم تماما. فالسوريون هم صانعو التاريخ السورى، وكذلك العراقيون هم صانعو تاريخ العراق.

هوامش (٢)

١- عبد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ١٥-١٨.

٢- الصباغ، ص ٤٨، ٦٠، ٢٣١. MER 1960; 247-8. ، محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية، بيروت ١٩٦٣، ص ١٢٠-١٢١، محمود الدرة، تاريخ العرب العسكرى، القاهرة ١٩٦١، على غلاف الكتاب، المنار، عمّان، ١٣ يوليو ١٩٦٤.

٣- S.E. Finer, The man on herseback, London 1962, 164.

٤- E. Lieuwen, Generals Versus Presidents, London 1965.

٥- MER 1961, 607.

٦- Lieuwen, 24.

٧- Ibid., 4-8; Merle Kling, "A theory of power and political instability", in John M.Kautsky, (ed.) Political Change in Under developed Countries, New York 1962, 125-6; John J. Johnson, The Military and Society in Latin America, Princeton 1964, 4-5.

٨- Lieuwen, 101.

٩- F. Engels, "Die Armeen Europas", in Marx - Engels, Werke, Berlin 1961 - 1963, Vol. 11, 479 - 80.

١٠- Johnson, 39.

١١- Ibid, 121-2.

١٢- S. Yinam, "Burma beyameynu", Hamizrah, Vol. 13, 207.

١٣- Finer, 82; Khalid bin Sayeed, "Collapse of parliamentary democracy in Pafistan", MEJ, Vol. 13. 397.

١٤- إذاعة القاهرة، ٧ نوفمبر ١٩٦٠.

١٥- K.D. Newman, "Pakistan's protective autocracy", Pacific Affairs, March 1959, 24, quioted in Moshe Lissak, Modernization and Role Expursion of the Miliary Developing courtries, مخطوطة قيد النشر.

١٦- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣.



القسم الثالث
التـــراث التـــاريخى

« لقد ظهرت فكرة الحرية السياسية (حرية الفرد فى إطار الجماعة)
فى الشرق الأوسط، أول ماظهرت، فى أواخر القرن ١٨، ونمت وتطورت
خلال القرن ١٩، ثم انقرضت فى معظم المنطقة فى
منتصف القرن العشرين».

«ب. لويس»

(١) القوة العسكرية وسلطة الدولة

إن الدولة التى يقوم فيها ممثلون منتخبون من قبل كل الشعب، أو معظمه، بوضع القوانين، ويكون جهاز الحكم فيها مسئولا أمام جهة تشريعية مستقلة، ويخضع جيشها للسلطتين التشريعية والتنفيذية، إنما هى ظاهرة حديثة نسبيا فى التاريخ، ومن النادر ملاحظتها قبل القرن ١٩، بل إنها، فى العصر الحديث أبعد ماتكون عن التحقق. وتاريخيا، لم يكن الفصل بين الوظائف السياسية والقوة العسكرية قائما، فرئيس الدولة كان يعتلى سدة الحكم : إما بعد الانتصار على عدو خارجي، أو منافس داخلى، أو يرث الحكم عن ذلك الغازى، ويكون قويا بدرجة تمكنه من فرض سلطانه.

وفى العصور الحديثة، أيضا، هناك حالات - وهى ليست مقصورة على العالم العربى - قامت فيها أنظمة للحكم، يخضع فيها الجيش لسلطان المدنيين، بترك مواقعها لصالح نظام يقوده الضباط.

ويمكننا أن نستنتج أن خضوع الجيش لسلطة سياسية عليا هو وضع استثنائى فى التاريخ، ويرغم تحبيذه، إلا أنه ظل وضعا انتقاليا، بينما الحكم العسكرى هو الوضع الطبيعى، وأن الاستيلاء على السلطة من جانب الجيش هو المسلك الطبيعى، كما قال «عبود» فى ١٩٥٨.

وهناك تساؤل يطرح نفسه أحيانا : لماذا يعتبر خضوع قائد عسكرى، على رأس قوة منظمة، لملك أو رئيس لاحول له بدون الجيش، أمرا طبيعيا؟. لكن مثل هذا المنطق يمكن أن يحول الأمر برمته إلى نوع من العبث. فكما يمكن أن نسأل لماذا يطيع الجنرال رجل الدولة، يمكن أيضا أن يثور السؤال عن سبب ضرورة خضوع قائد القوات الجوية لأوامر رئيس الأركان، ولماذا يطيع قائد كتيبة مدرعة أوامر قائد اللواء.. وهكذا، حتى نصل إلى التساؤل عن: لماذا يجب أن تطيع مجموعة من عشرة أفراد، أوامر عريف.

ليس من الصعب أن نثبت أن العالم يقف دائما على حافة الفوضى. فالتخريب والانقلابات العسكرية فى البلاد العربية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، كثيرا ماقادت شعوب هذه المناطق إلى حالة من الفوضى السياسية، ويبدو الأمر أحيانا كما لو أنه من المستحيل قيام سلطة سياسية هناك، بدون العنف، أو التلويح به.

لكن الكائنات البشرية لايمكن أن تعيش فى ظل افتراض أن كل منهم ذئب فى مواجهة أخيه الإنسان. فبدون التعاون والعون المتبادل، وبدون الأعراف الاجتماعية، التى توجد حتى وسط أكثر المجتمعات بدائية، لايستطيع الإنسان أن يحيا.

وإذا ما اعتمدنا القوة وسيلة للبقاء، فعلى التاريخ السلام. وإذا مانظرنا إلى حكم العنف باعتباره الوسيلة الوحيدة الملائمة للطبيعة الإنسانية وتجاهلنا مسيرة التاريخ، فلن نجد تفسيرا لعدم عودة العالم إلى الفوضى.

ولكن، حتى إن كنا لانعتبر وصول الضباط إلى السلطة اتجاها تاريخيا عاما، فالبعض يراها نتيجة طبيعية لتطور محدد فى منتصف القرن العشرين، على مستوى العالم، وخاصة فى زماننا. ويمكننا أن نرى، فى هذه الحقبة، اتجاها عاما لإعطاء الأولوية للاعتبارات العسكرية وللمؤسسات العسكرية فى العديد من الدول، وعليه، فإنه يمكن اعتبار الحكومات العسكرية فى البلاد العربية، فى العصر الحديث، تعبيرا عن ظاهرة عامة. وقد صاغ «هارولد لاسويل» فكرة العسكرة هذه، بشكل محدد، فى «نظرية الدولة – الحامية».*

ويحدد ذلك بقوله :«إن أبسط تعبير عن نظرية الدولة – الحامية هو الاتجاه نحو سيادة العنف على الساحة الدولية.»[1] لقد نشر «لاسويل» نظريته للمرة الأولى، فى ١٩٣٧، قبل الحرب العالمية الثانية. وكان ظهور الأسلحة النووية والطائرات الأسرع من الصوت والصواريخ، وماترتب عليها من تطورات، بمثابة تأكيد لصحة نظريته، والاهتمام بها. ففى عالمنا المنقسم إلى معسكرين متناقضين فى الأسس والأهداف، وحيث يمكن لأية حرب أن تتحول إلى خطر داهم، وأن تؤدى إلى دمار شامل، فإن اعتبارات الأمن والدفاع والحرب يصبح لها المقام الأول، ويصبح لهؤلاء الذين يسيطرون على الجيش– وأيضا الأمن – الكلمة الأخيرة فى صنع القرار. ولا مفر من التركيز الشديد على القوة والسلطة، بدءا من إعطاء الأفضلية للمؤسسات التنفيذية على التشريعية، والسيادة النهائية لمخططى الحرب النهائية ومديريها. ويرى «لاسويل» أن تاريخ العالم، حتى ماقبل الحرب العالمية الأولى، كان يسوده اتجاه تقدمى نحو الصالح المشترك لشعوب وأفراد العالم الحر، تحت قيادة رجال تحركهم فى الأساس، الانتاجية الاقتصادية.. رجال أعمال بالمعنى الواسع والايجابى للكلمة. لكن مسار التاريخ انحرف ليحتل الجندى مرة أخرى مكان الصدارة. إن مخاطر الحرب لم تعد مقصورة على الهزيمة، وإنما تصل إلى حد الإبادة الشاملة، وليس ثمة من سبيل لمنعها إلا بردع العدو المحتمل بأقصى قوة، والتأهب الدائم لرد أى عدوان. ولا يرى «لاسويل» فى الدولة – الحامية حلا مثاليا، بل هى فى رأيه عقبة كأداء أمام أية إمكانية للتطور. وهو يتوقع أن تؤدى الأساليب التكنيكية والإدارية الحديثة، بحد ذاتها، إلى إنهاء عسكرة الدولة – الحامية لتصبح «حامية مدنية بحق، يتحول فيها الجندى التقليدى، أو رجل البوليس، إلى زى قديم. شأن الفارس ذى الحصان».[2] ويرى «لاسويل» أن وحدة العالم والسلام الشامل، هى البديل الوحيد للدولة – الحامية. أما

Garrison - State. *

«هنتنجتون»، فى نقده للنظرية، فيرى أن البديل إما أن يكون سلاما شاملا أو حربا نهائية.. «حرب قطيعة لايمكن كسبها أو تحملها».(٣) والأخطار، الداخلية والخارجية، التى تهدد بلداً مايكون تصاعدها سريعا، وربما فجائيا، أما زوالها فيحدث تدريجيا وببطء. ونظرية «لاسويل» لا تتعرض لهذه النقطة المهمة والمعقدة.

وخشية من أن تستغل مثل هذه النظرية لتبرير استيلاء الضباط على الحكم فى البلاد العربية، فإننا يجب أن ننبه إلى الفروق الجوهرية بين ظهور الدولة - الحامية الناشئة عن احتياجات عسكرية حقيقية أو متوهمة، نابعة من احتمال الدخول فى حرب مع عدو خارجى، بلدا كان أو جيشا، وبين تدخل الضباط فى السياسة العربية الذى يحمل دائما طابع الصراع الداخلى، داخل الدولة، وأحيانا، داخل الجيش، والذى لم يكن سببه، أو الهدف منه، دعم قوة الجيش لمواجهة عدوان خارجى. فقد كان الهدف الحقيقى دائما هو التغيير الداخلى. فالهزيمة فى الحرب أمام إسرائيل قدمت، بالصدفة، مبررا للإطاحة بحكم مدنى مترنح، لكن الهدف المعلن دائما كان هو التغيير الداخلى.

لقد شهدت جميع الشعوب وفترات التاريخ المختلفة، صراعا بين السلطات السياسية والعسكرية من أجل السيطرة. وفى العصر الحديث، فإننا نلحظ نزعة عالمية نحو العسكرة، كما تشير نظرية «لاسويل». وهى تقدم أرضية لصعود الضباط إلى الحكم فى البلاد العربية. ولو كانت أجواء اللا عسكرة قد سادت العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية، لما انتشر حكم الضباط فى العالم العربى باعتباره المسلك الطبيعى. على أن المصادر الحقيقية للانقلابات العسكرية فى العالم العربى، كظاهرة محددة فى العصر الحديث، تضرب بجذورها عميقا فى التاريخ القومى العربى، وفى تراث الحضارة الإسلامية. والاتجاهات الدولية التى يمكن ملاحظتها فى العلاقة بين الجنرال ورجل الدولة، ليست أكثر من خلفية لتلك الانقلابات.

كذلك، لاينبغى أن نبالغ فى تقييم الأثر المحدد للتقليد التاريخى العربى الطويل فى الحياة السياسية الحديثة. فلاشك أن هناك تراثا طويلا من الفتوحات والغزوات، واغتصاب الحكم بالطريق الحربى.. «عبء التاريخ فى الشرق الأوسط» كما يسميه «جورج. م. حداد». «فالعديد من الدوافع والاتجاهات القديمة مازالت موجودة، ولايزال الجيش يعبر عن نفسه وعن مصالحه الخاصة، فى الوقت الذى يدعى فيه حماية مصالح الشعب».(٤)

لكننا يمكن أن نلحظ مثل تلك الظاهرة فى تاريخ عدد من بلدان العالم الأخرى، لكنها نادرا ما تترك أثرا ذات معنى. فالغزو العسكرى لمصر من جانب العرب فى القرن السابع بالنسبة لنظام «ناصر»، ليس أكثر من حادثة سبقته تاريخيا، تماما مثلما يمثل استيلاء يوليوس قيصر على الغال بالنسبة لديجول.

لقد كان لقيام الامبراطورية المملوكية بعض الأثر فى تطور نمط وصورة ضباط الجيش

العرب فى العصر الحديث، وسوف نرصد بعض تلك الملاحظات حول هذه النقطة عند الحديث عن أصولهم الاجتماعية. لكن نمط الحكم الملوكى الذى دام طويلا فى العديد من بلدان الشرق الأوسط، لم يكن له كبير أثر فى ظهور الحكام العسكريين فى البلاد العربية المستقلة فى القرن العشرين.

إن قابلية الحياة السياسية فى الشرق الأوسط العربية لاستيلاء الضباط على حكمها، يمكن رصدها فى جانبين : النمط المحدد للحضارة الإسلامية، وبعض الخصائص المتأصلة للتطور التاريخى للقومية العربية.

١- Harold D. Lasswell, "The garrison - state hypothesis today", in Samuel p. Huntington, (ed.).
Changing patterns of Military Politics, New York 1962, 51.

٢- Ibid., 66.

٣- Samuel p. Huntington, The Soldier and the State, Cambridge, Mass., 1967, 350.

٤- George M. Haddad, Revolutions and Military Rule in the Middle East The Northern tier, New York 1965, 28.

(٢) التقاليد الإسلامية

يعتبر الإسلام محركا مهما لصعود الضباط إلى الحكم، ويقف، فى الوقت نفسه، عائقا أمام تحقيق أهدافهم. ولايمكن تحديد الدور الحقيقى للساسة من الضباط العرب، إلا بعد استجلاء هذه الرابطة الجدلية.

فى القرن العشرين تختلف تأثير قوة الدين ونفوذة كمنظم من بلد الى آخر. فهى فى ايطاليا غيرها فى المانيا الغربية، أو أمريكا الجنوبية، أو بورما. لكن تأثير الإسلام كقوة روحية وسياسية، يحتل أهمية خاصة فى العصر الحديث، بسبب طبيعته الخاصة وصورته التاريخية.

فالاسلام منذ ظهوره، وحتى الآن، لم يكن مجرد ديانة تقتصر على المعتقدات والمناسك وأشكال السلوك. إنه، فى جوهره، نظام سياسى واجتماعى شامل، لاتقل شئون الحياة فيه أهمية عما سبق ذكره، وقد نجح فى مجرى تاريخه فى خلق حضارة كاملة من صنعه. ويعتبر "و.سى.سميث"، وهو من ألمع دارسى الإسلام فى العصر الحديث، الإسلام والماركسية "الفكرتين الرئيستين على مستوى العالم، اللتين تسعيان إلى تطبيق المثال الاجتماعى".[١]

فالإسلام يريد أن يجعل من مملكة السماء حقيقة واقعية على الأرض.. فى يومنا هذا، وليس فى زمن قادم بعد نهاية العالم.. إنه تنظيم لحياة الناس وفقا للشريعة الإسلامية وإعطاء الأهمية لسيادة مجتمع المؤمنين بخلاص العالم فى تحرير روح الفرد. فالإسلام لا يقول – كما قال المسيح– «مملكتى ليست من هذا العالم» أو « لا بالقدرة ولا بالقوة بل بروحى»[٣]، بل يؤمن بعكس ذلك. صحيح إن إضفاء الشرعية على الحرب وتبريرها، باعتبارها حربا مقدسة، لم يكن مقصورا على الإسلام، حيث سبقته اليهودية والمسيحية فى تقديس التضحية بالدم فى سبيل الله، وعدم التسامح مع غير المؤمنين، إلا أن إضفاء مصداقية التقديس الدينى على القوة السياسية، كقاعدة أساسية، اقتصرت، فى القرن العشرين، على الإسلام وحده.

وتتناقض قاعدة الفصل بين الكنيسة والدولة مع روح الإسلام وتقاليده. وعندما تجرأ الشيخ على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم»[٤] (١٩٢٥)، ونادى بإلغاء الخلافة، وفصل القانون المدنى وشئون الحكم عن التشريعات الدينية، اعتُبر ذلك من العلامات البارزة على ماأسماه «أ. حورانى» «العصر الليبرالى» فى الفكر العربى.[٥] وكانت لدى علماء الأزهر أسباب وجيهة لطرد الشيخ من بين صفوفهم، وتجريده من الأهلية لأى من المناصب الدينية. وبالرغم من دلالتها العملية الكبيرة، فإن مقولة «عبد الرازق» لم تجد مايؤيدها من شواهد التاريخ. فلم

يكن هناك أبدا تأييد لفصل الدين عن الدولة، سواء فى عصر النبى محمد، أو فى أى من فترات التاريخ الإسلامى. «لقد بذل زعماء ومفكرون من رجال الكنيسة المسيحية (خاصة فى عهد الإصلاح) قصارى جهدهم، وقدموا خلاصة فكرهم، فى سبيل استخراج جملة يمكن الاستناد إليها فى تحبيذ فكرة العلمانية، أو - فى أسوأ الأحوال - جعلها لاتتعارض معها. واستنبطوا وأقاموا مؤسسات دينية (مثل الكنيسة) يمكنها العمل دينيا فى ظل مجتمع علمانى. وقد قبل المؤمنون المسيحيون بمثل هذه الأشياء. فالمسيحيون لديهم نوع من المعتقدات الدينية والعادات والنظم التى تمكنهم من العيش فى دولة علمانية، دون أن يفقدوا انتماءهم المسيحى، وأن يظلوا على فعاليتهم كمواطنين».[6] والديانة المسيحية تقوم - بداية - على «أعط مالقيصر لقيصر، وما لله لله».[7] وهو أمر لايمكن تخيله فى الإسلام. والنحو الثورى الذى انتحاه «أتاتورك»، بعلمنة الحياة الاجتماعية والسياسية لتركيا، فقد الكثير من قوة الدفع بوفاته، ولم يتكرر هذا المثال مرة أخرى فى أى من البلاد العربية.

فى وقت من الأوقات، تحولت المسيحية إلى دين للمضطهدين والمقهورين داخل امبراطورية عظيمة، واعتبرتهم الدولة عناصر معادية، وهم أنكروها بدورهم بينما كان الإسلام حركة تبنى دولة، وتنتهج سياسة خاصة بها، وقوة منتصرة تفتح من البلدان بقدر ماتكسب من الأنفس. إن الاستشهاد هو جوهر الوجدان الدينى والتاريخى عند اليهود والمسيحيين، سواء كان استشهاد الشعب أو المسيح المصلوب. أما فى الإسلام - باستثناء قسم من الشيعة- فقد احتلت الفتوحات والأمجاد مركز وجدان مجتمع الإيمان. ومحمد لم يكن نبيا فقط، وإنما كان قائدا عسكريا ومؤسس دولة أيضا. وأكثر الألقاب شيوعا وأهمية هو «أمير المؤمنين»، الذى كان أول إطلاق له على الخليفة «عمر».

والخلافة «فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا»[8]. إن موقف الإسلام من السلطة السياسية والعسكرية ليس الموقف السلبى أو الزاهد أو المتشكك، بل هو موقف صريح وحازم. فالقيمة الدينية مقرونة بالقوة والفوز والنصر. والإسلام يضفى على الجيش هيبة وسلطانا جديرين بمؤسسة مباركة مقدسة، وتراثه يمهد الطريق أمام التدخل العسكرى باعتباره أفضل السبل ملاءمة وصلاحا فى نظر العبد وربه.

هل تتناقض القومية الحديثة مع الوجدان الإسلامى التقليدى، أو تضعفه؟.

للوهلة الأولى تبدو الإجابة، إلى حد كبير، بالايجاب. فهدف القومية هو إقامة دولة على أسس علمانية، تجمع بين أفرادها لغة مشتركة، وحدود جغرافية واحدة، وإقامة رابطة جديدة تكون الأولوية فيها للعوامل التى توحد الناطقين بالعربية، من مسلمين ومسيحيين، فى دمشق على تلك التى توحد المسلمين فى دمشق واستانبول، اللتين يتحدث أهلهما بلغتين مختلفتين. فالحركات القومية من جانب اليونانيين والبلغار والعرب، بل ومن الأتراك أنفسهم، هى التى

أدت إلى تفكك الامبراطورية العثمانية الإسلامية المتعددة القوميات. وفى أثناء الأزمة القبرصية (١٩٦٤)، وقف المسلمون العرب فى مصر إلى جانب اليونانيين المسيحيين، لا مع الاتراك المسلمين. ومصر التى يعتنق قادتها الإسلام، أقرب فى سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفيتى الملحد من باكستان، التى تعتبر أكبر دولة إسلامية، وتطلق على نفسها «الجمهورية الإسلامية». فعلى نقيض العروبة، خبت الرابطة الإسلامية وانتهت. وإذا مااندلعت حرب عظمى جديدة، فمن الصعب تخيل وقوف الجيوش العربية فى مواجهة بعضها البعض، لكن من المحتمل جدا أن تتواجه بلاد عديدة دينها الرسمى الإسلام.

على أن الإسلام لم يختف كقوة سياسية من قوى العصر. فالصحوة القومية لم تؤد، فى داخل البلاد العربية، إلى إيقاظ الوعى الإسلامى والتعصب، بل إلى العكس. فـ «العالم الإسلامى، فى العصر الحديث، قبل وارتبط بتلك الجوانب من القومية التى يمكن أن يكون فيها رد اعتبار تاريخى للمجتمع الإسلامى، والمتسقة مع المبادئ الأساسية للإسلام. لكنه قبل سطحيا، أو جزئيا، أولم يقبل على الإطلاق، الجوانب التى تشوش ذلك الإصلاح أو تصرف الانتباه عنه. وباستثناء الأتراك، وبدرجة محدودة، فلم يكن هناك أدنى قبول للأفكار التى يمكن أن تتعارض مع الولاءات الإسلامية التقليدية.» (٩)

وتعليقا على تمرد «عرابى» فى مصر، كتب أحد المراقبين يقول :«عندما يتعرض بلد محمدى* للتهديد من جانب قوة مسيحية، فإن العاطفة الوطنية تكون قابلة للتحول إلى تعصب دينى، وكان الزعماء الوطنيون فى مصر، فى ذلك الوقت، يشجعون هذا التحول» (١٠) وبعد ذلك بـ ٧٥ عاما، كانت صيحة الحرب التى يرددها شعب بورسعيد أثناء قتاله للانجليز والفرنسيين، فى حرب السويس، هى «الله أكبر».. الصيحة التقليدية للمقاتلين المسلمين الأوائل.

لقد كانت الصحوة القومية العربية فى القرن العشرين تشبه الهزيمة للإسلام، وغالبا ما كان انتصارها فى البلاد العربية التى تسودها أغلبية سنية، وتعصب ضد الأقليات. فوجدان الجماهير لا يفرق كثيرا بين الانتماء للوطن، و«الأمة الإسلامية». وكذلك الحال بين المثقفين. فقد كتب «طه حسين» يقول :«لم تؤثر الحياة الغربية إلا على قطاع صغير من الناس، وهى يمكن أن تؤثر على عقولهم لكنها لاتستطيع المساس بمشاعرهم وعواطفهم».(١١) والحقيقة إن كل انطلاق خارج النطاق الإقليمى الضيق يجد قبولا عند أوساط كثيرة فى العالم العربى، وذلك لتطابقه، بالأساس، مع الإسلام. «وإذا ما خُيِّر المصرى بين المصرية، والعربية، والأفرو آسيوية، فمن الطبيعى أن يختار أن يكون مصريا. وهو ماكانه دائما. وبالرغم من أنه يتحدث العربية

---

* «شاع فى أوروبا منذ القرن الثامن عشر وصف المسلمين كما لو كانوا كفارا لايؤمنون بالتوحيد. فكانوا يلقبون المسلم بالكافر أو التركى أو المحمدى، وكأنه يؤمن بألوهية محمد عليه الصلاة والسلام». انظر : فتحى غانم، جريدة المساء، ٥ مارس ١٩٨٩، ص ٣.

منذ مايقرب من ١٣ قرنا، إلا أنه لم يكن على إدراك حقيقى بالأمة العربية بمفهومها الحديث. لكنه كان دائما على إدراك وربما بشكل غامض، برابطة إسلامية، وربما بأمة إسلامية.. لقد كان الإسلام، ولايزال، ممكنا بدون العروبة. ولكن، هل من الممكن أن تكون هناك عروبة بدون الإسلام؟ إن حل هذه المسألة ليست مهمة سياسية بأى معنى من المعانى».(١٢)

وفى عصرنا هذا، فإن الإسلام لايحظى برابطة سياسية دولية، لكن بصماته واضحة على القومية الطبيعية الخاصة بكل شعب ودولة. وهو أمر ينطبق، بصفة خاصة، على العرب والقومية العربية.

إن العروبة والإسلام يرتبطان، أحدهما بالآخر، بروابط خاصة، تذكرنا بالعلاقة بين الشعب اليهودى واليهودية. فقد ظهر العرب والإسلام فى فترة تاريخية واحدة. وكان مؤسس الإسلام أبا، للأمة العربية أيضا. وفى كتاب «الجذور التاريخية للقومية العربية»، الذى صدر فى ١٩٦٠، يستشهد الدكتور «عبد العزيز الدورى» بما قاله «الثعالبى» فى القرن الحادى عشر: «من أحب الرسول أحب العرب» و «من هداه الله للإسلام.. اعتقد أن محمدا (صلى الله عليه وسلم) خير الرسل.. والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات».(١٣) فقد أصبح العرب أمة بفضل الإسلام، والحضارة الإسلامية هى أعظم إبداعات الشعب العربى. وكانت الفتوحات الواسعة التى حققها الدين الجديد فى القرن السابع انتصارا للإسلام، وسببا فى قيام القوة العربية. والعصر الذهبى للتاريخ الإسلامى مصدر إلهام للعرب، يتوقون دوما إلى استعادته، واللغة العربية هى لسان الوحى الإلهى والكتاب المقدس، ولغة لصلاة المسلمين وآدابهم على مر العصور. والجزيرة العربية هى مقصد الحجاج المسلمين من جميع الأرجاء، ومكة هى قبلتهم فى الصلاة.

لم يعد الإسلام، كما كان منذ قرن مضى، إطارا مرجعيا للجماعة أو الفرد. فقد أضعفت المعتقدات الجديدة الإيمان الدينى لدى كثيرين إلى حد المخالفة والإلحاد، والولاء لأشكال جديدة من الهوية والانتماء. لكن الإسلام يظل قوة اجتماعية جبارة، ويظل الارتباط بجماعة الإسلام قويا، حتى بالنسبة لمعظم هؤلاء الذين كفّوا عن الإيمان به. وقد ظهر الإسلام، فى العالم العربى، مع القومية، وأثر فيها وتأثر بها. والعقلية القومية العربية ذات الصبغة الإسلامية أصبحت أكثر ثقة بالنفس حيوية فى ظل الاستقلال، منها فى ظل الاحتلال الاجنبى، فهى فى الستينيات أقوى منها فى العشرينيات. فقد انتهت العشرينيات بليبراليتها فى السياسة والفكر العربى. وتسيدت القومية سلم القيم، يغذيها الفكر الإسلامى وتقاليده. وتضاءل الجانب الدينى الخالص للإسلام، لكن جوانبه السياسية والطائفية تزودت بقوة دفع جديدة. وهو، من هذا المنظور، وثيق الصلة بدراستنا.

إن تاريخ الإسلام لايقدم فحسب أمثلة عديدة لاستيلاء الجند على السلطة، وإنما يجسد، أيضا، آراء هؤلاء الساعين إليها، ومعضدا لأولئك الذين يعتبرون حكم الساسة من الضباط استمرارا حقيقيا للتقاليد القومية.

وبالرغم من أن روح التقاليد تدعم موقف الضباط الساسة، إلا أنهم لايسعون إلى بعث الأشكال الاجتماعية القديمة. فالضباط هم مجموعة من أكثر مجموعات التحديث رسوخا فى العالم العربى.. إنهم جزء من الانتلجنسيا الجديدة. وتتلخص صورة الضباط عن أنفسهم فى هذه الجملة: إننا مثقفون بالزى العسكرى. وهم يرون أن مهمتهم هى تثبيت الاستقلال الوطنى، وتغيير الأنماط الاجتماعية. واتجاهات التحديث لابد وأن تقود إلى التصادم مع شرائع وتقاليد الإسلام. فالتقاليد التى ساعدت الضباط فى نضالهم من أجل السلطة، هى ايضا عقبة حقيقية أمامهم. فالضباط يستفيدون – بوعى أو بدون وعى – من قوى يمكن أن تكون مصدر تنغيص لهم. وليست مصادفة أن الإخوان المسلمين كانوا، فى البداية، شركاء رئيسيين للضباط الأحرار، ثم تحولوا بعد ذلك إلى أعداء ألداء لهم.

ويختلف الموقف من الإسلام بين الساسة من الضباط العرب، فمنهم المتعصب مثل عبد السلام عارف، ومنهم المعتدل كنجيب، ومنهم من لايؤمن بالدين مثل قاسم، ومنهم أيضا من يتبنى الإصلاح، مثل الزعيم. ومن الواضح أن ناصر، على الرغم من أنه مسلم تقى، إلا أنه يسعى بحذر شديد إلى تحييد الدين كقوة سياسية. ولم يظهر، بين الساسة من الضباط العرب، أية محاولة للعلنية الثورية على النمط الأتاتوركى. إنهم – بصورة متفاوتة – يريدون التحرر من قواعد الإسلام كعقيدة، لكنهم جميعا، يتمسكون بالإسلام كطائفة.

وعندما يصل الضباط، من جميع البلدان، إلى الحكم، فإنهم يتبنون عددا من الخطوات التى تتنا: ن مع التقاليد. فهم يمنحون المرأة حق التصويت، وفى عراق قاسم ومصر ناصر شغلت المر! مناصب الوزارة. وفى مصر ألغيت المحاكم الشرعية التى كانت تختص بالأحوال [illegible] .سية. وهذه الإجراءات وماشابهها تعتبر استمرارا لتطور بدأ قبل تولى الضباط بفترة طو ؛، وكان ممكنا أن يستمر بدونهم، حيث إن هناك بلادا عربية أخرى، لايحكمها الضباط، تأ . بمثل هذه الإجراءات. فأكثر أشكال «فصل الدين عن الدولة» راديكالية نراها فى تونس بو نيبة، التى يتضاءل نفوذ الضباط فيها أكثر من أى بلد عربى آخر. كما خطا «بورقيبة» إلى أبعد من ذلك عندما طلب من رجال الدين، فى فبراير ١٩٦٠، أن يسمحوا للعمال بالإفطار فى شهر رمضان.(١٤) وعندما احتدم الجدال لم يتراجع عن موقفه، بل تمسك به للنهاية. والطريف أن بورقيبة استخدم مبررات إسلامية لإقناع خصومه، مشيرا إلى السلطة الدينية للقائد السياسى :«باعتبارى رئيسا لدولة إسلامية، فمن حقى أن أتحدث أيضا باسم الدين ».(١٥) فهو يستخدم حجة إسلامية لإلغاء تعاليم إسلامية تعوق متطلبات المجتمع الحديث. وبالرغم من إلغاء مصر للمحاكم الشريعة المختصة بالأحوال الشخصية، إلا أن المحاكم المدنية التى تباشر هذه القضايا تطبق الشريعة الإسلامية فى أحكامها، سواء كان المتقاضى مسلما أو مسيحيا

أو يهوديا*. فالزواج المدنى، على سبيل المثال، لاوجود له. إن إلغاء المحاكم الشرعية دون تنحية القواعد الدينية لم يؤد إلا إلى تغير طفيف فى حياة المسلمين، أما بالنسبة للأقليات فإن هذا الإجراء يعد انتقاصا من استقلالية طوائفهم. على أن الإسلام يبدى، فى بعض الأحيان، مرونة كبيرة واستعدادا لمسايرة روح العصر والتواؤم مع اتجاهات النظام أكثر من اليهودية الحاخامية**، أو المذهب الكاثوليكى الرومانى. ومن هنا، كان سماح القيادات الدينية فى مصر بتحديد النسل، لكن هناك مسائل أخرى مازال رجال الدين الإسلامى يتخذون فيها موقفا عنيدا، وهنا أيضا، تتردد الحكومة فى مواجهتهم علنا. فالحكومة المصرية لاتجرؤ على منع تعدد الزوجات. صحيح إن نسبة المصريين المقترنين بأكثر من زوجة تقل نسبتهم عن ٥٪، إلا أن إلغاء تعدد الزوجات يحمل دلالة أساسية على وضع المرأة فى المجتمع بوجه عام. ولهذا السبب، يقف رجال الدين ضد الإلغاء، مما اضطر الحكومة إلى التراجع، بالرغم من مصلحتها فى تغيير القانون.. كمسألة مبدأ، من ناحية، وكخطوة فى جهودها لوقف الانفجار السكانى، من ناحية أخرى. وفى مايو ويونيو ١٩٦٢، وقف الشيخ الغزالى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، متحدثا رئيسيا باسم الرجعية، ليعبر عن معارضته لمنح المرأة حقوقا متساوية. وعندما هوجم فى المؤتمر والمقالات والرسوم الكاريكاتيرية بالصحافة، تظاهر طلبة الأزهر بشوارع القاهرة تأييدا له. وكان الإسلام - فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - القوة الوحيدة التى نجحت فى تنظيم المظاهرات ضد نظام الحكم فى مصر. وفى مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه ناصر للمؤتمر لمناقشته، لم يذكر الإسلام كدين رسمى للدولة، لكن النص النهائى الذى وافق عليه المؤتمر فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢، نص على ذلك. وهذه هى النقطة الوحيدة التى اضطر ناصر إلى التراجع عنها.

لقد لعب التراث الإسلامى دورا لاشك فى أهميته القصوى فى ظهور سلك الضباط، وصعودهم إلى الحكم، سواء كعامل مساعد أو كقوة كبح، وسوف يظل كذلك. والمشكلات التى يضعها أمام الحياة الحديثة لم تجد لها حلا بعد.

* لاتطبق الشريعة الاسلامية فى قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين الا فى حالة اختلاف ديانة المتقاضين أو مذهبهم إن كانوا أبناء ديانة واحدة.

** أحد المذاهب اليهودية.

هوامش (٢)

١- Wilfred Cantwell Smith, Islam in Modern History, princeton 1957, 23.

٢- St. John 18 : 36.

٣- سفر زكريا، ٤ - ٦.

٤- على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، القاهرة ١٩٢٥.

٥- Albert Hourani, Arabic thought in the Liberal Age, London 1962.

٦- Smith, 253.

٧- St. Luke 20 : 25.

٨- ابن خلدون، المقدمة، ترجمة Franz Rosenthal ، الجزء الأول، New York 1958. BK. one, ch. III. Section. 23, 388.

٩- Smith, 84-5.

١٠- D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian question, London 1883, 103.

١١- طه حسين، حافظ وشوقي، quoted in Walter Broune, Der Islamische Orient Zwischen Vergangenheit and Zunkunft, Bern and Muehen 1960, 50.

١٢- P.J. Vatikiotis, the Egyptian Army in Politics, Bloomington 1961, 210.

١٣- عبد العزيز الدوري، الجذور التاريخية للقومية العربية، بيروت ١٩٦٠، ص ٤٦.

١٤- Orient, no. 13, 1960, 43-52.

١٥- نفسه، ص ٥١.

(٣) الضباط والصحوة العربية

يعتبر التراث الإسلامى قاعدة تدعم حكم الضباط، من ناحية، وحجر عثرة أمام حكمهم، من ناحية أخرى، بينما تمثل القومية العربية، بصورتها الحديثة، ركيزة وهدفا، فى آن واحد.

وقد لعب الضباط دورا رئيسيا فى القومية العربية، كحركة سياسية، منذ بدايتها. وينطبق هذا أيضا على القومية المصرية، التى سارت فى طريق مستقل حتى منتصف القرن العشرين، والحقيقة إنه كان هناك تأثير متبادل مبكر بين القومية العربية، والمصرية كما تجسدت فى شخصية عزيز المصرى، لكن الاكثر فاعلية من التأثير المتبادل هو تأثر الحركات العربية والمصرية، فى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، بالقومية التركية الحديثة، والتى لعب فيها الضباط، أيضا، دورا حاسما.

وقد استوحى الضباط وحركاتهم السياسية مبادئهم وأشكالهم التنظيمية الحركات القومية فى الغرب. ففى تركيا، تأسست فى الفترة مابين ١٨٦٥ - ١٨٧٠ جماعة من المثقفين الليبراليين هدفها الإصلاح الدستورى، هى «العثمانية الفتاة».[1] وقد وجدت أفكارهم فى الكلية العسكرية أرضا خصبة، وقاموا فى ١٨٧٦ بانقلابهم الذى أطاح بالسلطان عبد العزيز، بالتعاون مع «الجيش العثمانى، وقادة الأسطول، وكبار الوزراء السابقين» و «قد جاءت القوة التى استخدموها من الكلية العسكرية».[2] وكان هذا سابقة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للانقلابات الحديثة التى تتابعت، منذ ذلك الحين، فى الامبراطورية العثمانية والبلاد الواقعة تحت سيطرتها أو نفوذها.

وليست لدينا دلائل أو معلومات عن كيفية ومدى تأثير انقلاب الضباط والمثقفين الأتراك فى ١٨٧٦، على حركة «عرابى» التى قامت بعد ذلك بخمس سنوات. لكن غياب الدلائل لايثبت انتفاء هذا التأثير، وربما لايكون التقارب الزمنى مجرد صدفة، ففى تركيا نفسها، كانت حركة «العثمانية الفتاة» هى الأصل الذى انحدرت منه «تركيا الفتاة» التى أسست تنظيما سريا فى ١٨٩٨، فى الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية.[3] وقد لعب الضباط فيها، أيضا، دورا قائدا.

وتشبه «حركة عرابى» فى مصر حركة «العثمانية الفتاة» فى تركيا، من حيث التنسيق بين الضباط والمثقفين. وهى تختلف عنها فى جوانب أخرى. فأهم مايميز النضال الوطنى لمصر هو أنه كان موجها ضد الحكام الأجانب : الاتراك والشراكسة فى الجيش، والاتراك والانجليز والفرنسيين فى مجالات الاقتصاد والسياسة. وقد اتخذ النضال من أجل الإصلاح الداخلى فى مصر شكل الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى. وهناك فرق آخر لايقل أهمية، هو أن حركة

عرابى تحولت - دون قصد من زعمائها - إلى تعبير شعبى، لا ضد المحتل الاجنبى فحسب، وإنما أيضا فى مواجهة القهر الذى يمارسه الحكام المحليون. وقد كتب مراسل «التايمز» اللندنية، فى ذلك الوقت، يقول :«لم يحقق عرابى تأثيره عن طريق الإرهاب، فهو لم يكن يملك القوة لإيذاء أحد، وهو طوال فترة قوته لم يضرب عنق أحد، أو يشنق أحدا أو يطلق النار على أحد.. إن جميع الناس فى مصر تقريبا.. يودون التحرر، لامن طغيان الاحكام العسكرية فحسب، وإنما أيضا من كافة الاوضاع التى تفرضها الرقابة الانجلو فرنسية، بينما يتطلع القطاع الأكبر من الفلاحين الأميين إلى التخلص من نير المرابين، التأثير الأجنبى الوحيد الذى خبروه بأنفسهم».[٤] إنها شهادة رجل انجليزى يؤيد الإشراف الأوروبى والتدخل، حول الطبيعة الاجتماعية للحركة التى كانت ذات طابع تنويرى للغاية. فعرابى يعد بإلغاء ديون الفلاحين وطرد المرابين - الذين كان بينهم كثيرون من المسيحيين اليونانيين والسوريين واللبنانيين - وكان هذا «أحد العوامل الرئيسية للتأييد الشعبى لعرابى».[٥]

كانت مصر فى القرن ١٩، أكثر بلاد الشرق الأوسط تقدما، من وجهة نظر التحديث، وهو ماأدركه بوضوح «العثمانية الفتاة».[٦] وكان التمرد المصرى يحمل طابعا شبه ثورى. لكن زعماء الحركة من العسكريين والمدنيين - بما فيهم عرابى نفسه - لم يكونوا من الشخصيات البارزة، ولم يتوافر لأى منهم مقومات الزعامة، ولم يدركوا الدلالة العميقة للحركة التى رفعتهم عاليا، كما لو يتمكنوا من تقدير القوة النسبية لمؤيديهم وخصومهم. لقد كانوا متطرفين فى موقف الاعتدال، مقدامين فى موقف المرونة، واختلفوا عندما كانت الوحدة مطلبا ضروريا. فكانت النتيجة فشلا ذريعا. لكن مصر لم تنس عرابى، وظلت ذكرى حركته محفورة فى ذاكرة المصريين على مدى جيلين، على اعتبارها، فى الأساس، مظاهرة عسكرية. وقد أشار نجيب وناصر، مرارا، إلى حركة عرابى باعتبارها الشرارة الأولى لحركتهم، وباعتبار انتصارهم نصرا متأخرا لنضاله.

وفى أوائل القرن العشرين يسبق الاتراك المصريين والعرب، مرة أخرى، ويصبحون مصدرا لإلهامهم والتأثير فيهم. وقد ضمت جماعة «الاتحاد والترقى» أنشط عناصر «تركيا الفتاة»، تلك العناصر التى قامت بثورة ١٩٠٨ وكانت اللجنة بمثابة تنظيم سياسى ثورى لضباط الجيش. والجدير بالملاحظة، أن النواة الأولى لتلك المجموعة تكونت من بين هؤلاء الذين يمثلون - أكثر من أى قطاع آخر - واسطة صلة بين الضباط والمثقفين.. أى طلبة الكلية العسكرية الطبية.[٧]

وقد ظلت ثورة «تركيا الفتاة»، لعقود عدة، المثل والنموذج لحركات الضباط فى العديد من بلاد العالم، وخاصة بلدان الشرق الأوسط. فقد كانت حركة قومية حديثة لضباط يستخدمون القوة العسكرية لإحداث تغيير فى النظام السياسى للبلاد، حركة نالت إعجاب وتأييد عدد كبير من المثقفين وأبناء الطبقة الوسطى، ونجحت فى إقامة ديكتاتورية عسكرية. وأصبح اسم «تركيا الفتاة» معروفا تماما لدى الساسة من الضباط فى جميع أرجاء العالم.

ولقد كان لثورة «تركيا الفتاة» فى ١٩٠٨، أثرها الكبير على الحركات الوطنية العربية

الشابة، وعلى شباب الضباط العرب فى المقام الأول. فقد كان هؤلاء الضباط يخدمون، آنذاك، فى صفوف الجيش العثمانى.. كانوا زملاء، بل وكانوا – فى بعض الأحيان – شركاء للضباط الأتراك الثوريين. وقد أدت الثورة التركية إلى إيقاظ الفكر وبعث الهمم والآمال فى نفوس العرب، لكن سرعان ماتلاشت الآمال، وليس آمال العرب وحدهم، «لقد انتهى الليل الطويل للقهر الحميدى*، وأطل فجر الحرية. وأعلن الدستور من جديد، وتقرر إجراء الانتخابات وتعانق الاتراك والأرمن فى الشوارع، وبدأ عهد الحرية والإخاء. وعكست كتابات تلك الفترة روح الفرح المحموم، والتى انعكست أصداؤها على الصحافة الأوروبية المتشككة. وبرغم بقاء النظام الدستورى التركى الثانى لمدة أطول من سابقه، فقد انتهى أيضا بالفشل والمرارة وخيبة الأمل. فقد كانت الأخطار الخارجية والصعاب الداخلية كثيرة... وتمخض النظام عن نوع من الاوليجاركية العسكرية على رأسها زعماء «تركيا الفتاة»، لم تسقط إلا بهزيمة الامبراطورية العثمانية فى ١٩١٨».(٨) وكانت خيبة الأمل العامة بمثابة ضربة وجهت، بشكل خاص، لآمال العرب وطموحاتهم. ففيما سبق، كانوا واقعين تحت القهر الفكرى لكوزموبوليتانية إسلامية، ويواجهون فى التطبيق استبداد تركيا. أما الآن، فالحكام الجدد يضاعفون من طغيانهم وتعصبهم ضد العرب باعتبارهم قرينا للقومية الطورنية. لكن الصحوة القومية العربية التى ظهرت بسقوط حكم عبد الحميد لتركيا لم تفتر، واستحالت المرارة التى تخلفت عن انفضاح الوهم إلى قوة تدفع آمال التحرر. وقد دفع النظام القمعى بالحركة الوطنية العربية، عشية الحرب العالمية الأولى، إلى اللجوء للعمل السرى. ولاعجب أن لعب الضباط الدور الأكبر فى تلك النشاطات السرية. ففى ١٩١٣، قام عزيز المصرى بتأسيس الجمعية الوطنية السرية للضباط العرب، «العهد»، التى أصبح أعضاؤها – ومعظمهم ضباط عثمانيون من أصل عراقى – فيما بعد قادة جيش الشريف والدولة العراقية الجديدة، وكان من بين الشخصيات الـ ١٢ التى تبادلت رئاسة الوزارة العراقية فيما بين ١٩٢٠ – ١٩٤٤، ستة من أعضاء هذه الجمعية. من بينهم نورى السعيد، وجعفر العسكرى، وطه الهاشمى.

لقد شهدت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ثورة وطنية واجتماعية شملت جميع البلاد التى قامت على أشلاء الامبراطوريات المنهارة.. الامبراطورية الروسية، والالمانية، والنمساوية – المجرية، والعثمانية التركية. وأصبحت جميع البلاد العربية فى آسيا وافريقيا – تحت أشكال دستورية مختلفة – باستثناء شبه الجزيرة العربية، مستعمرات تابعة لبريطانيا وفرنسا. لكن الحركات الوطنية اندلعت كالموج العارم بين هذه الشعوب.فقد شهدت مصر وسوريا والعراق، فى الفترة مابين ١٨–١٩٢١، موجة من الانتفاضات العنيفة، لم تهدأ إلا بعد صراع طويل ومرير. وكانت الزعامات المدنية هى التى قادت، هذه المرة، الصحوة فى كل مكان. فالجيش الوطنى، فى ذلك الوقت، كان، فى الغالب، بمثابة فرق احتياطية تحت قيادة السلطات الاجنبية، كما كان الضباط يخضعون لرقابة شديدة. وغالبا ماكانت تعطى الأفضلية لأبناء الاقليات على المسلمين العرب. ومن ناحية أخرى، كان الشباب العربى، الذى يطمح فى دور

* نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثانى.

سياسي أو وطني، يختار السلك العسكري لعدم قدرته على ممارسة الأعمال الحرة بسبب نقص الإمكانات. ولكن لم يكد يمضي جيل واحد حتى برز الضباط كأنشط عنصر على ساحة السياسة العربية.

وكان الاتراك، مرة أخرى، هم الذين قدموا المثل للشعوب العربية. فبالرغم من هزيمة تركيا واندحارها، فقد أفرزت حركة وطنية تمكنت من تحقيق الاستقلال، وإحداث تغييرات جذرية فى بنية الحكم والمجتمع. وكانت هذه الحركة بقيادة واحد من العسكر، هو «أتاتورك». ففى أوائل هذا القرن، عندما كان فى العشرين من عمره يدرس بالكلية العسكرية، انضم مصطفى كمال إلى «تركيا الفتاة». لم يلعب، دورا ملحوظا فى ثورة ١٩٠٨، لكنه أبدى تفوقا خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح بطلا قوميا. ففى ١٩١٥، كان على رأس الفرقة التى تصدت للهجوم البريطانى الشرس على الدردنيل. «وهذا النصر، الذى أنقذ العاصمة من الغزو، هو النجاح الوحيد الذى حققه الجيش العثمانى أثناء الحرب».(٩)

وفى ١٩١٩، وبعد الهزيمة، قام بتنظيم وقيادة المقاومة الشرسة ضد الغزو اليونانى الذى كان يهدف إلى إخضاع تركيا للحلفاء، وإبقائها تحت الحكم الواهن والمتفسخ فى استانبول. وفى ١٩٢٣، أقر الموقعون على اتفاقية «لوزان» بسيادة تركيا الكاملة على أراضيها. وأصبحت تركيا جمهورية، وألغيت الخلافة، وأعلنت العلمانية كقاعدة للحياة التشريعية والروحية، وفرضت اشتراكية الدولة كنظام اقتصادى.

لقد تركت «تركيا الفتاة» ونموذج أتاتورك أثرا عميقا على الضباط العرب، وعندما حصلت بلادهم على استقلالها، أصبحت حافزا للتحرك. فعندما حققت الدولة بعد الدولة سيادتها، أقدم الضباط ولم يترددوا.

إن زعماء الانقلابات العراقية الأولى (٣٩-١٩٤١)، وسوريا (١٩٤٩)، وطلائع العمل العسكرى السرى الموالى للألمان فى مصر (١٩٤١)، كانوا جميعا، فى مطلع شبابهم، ضباطا عثمانيين : بكر صدقى، وعزيز ياملكى، والصباغ، وزملاءه الثلاثة فى المربع الذهبى، حسنى الزعيم، وسامى الحناوى، وعزيز المصرى.

وقد ارتبط هؤلاء الرجال بصلات شخصية وتنظيمية وفكرية مع الضباط الساسة الحاكمين فى الخمسينيات والستينيات، من ناصر إلى عارف والسلال. وهكذا، ومنذ البدايات الأولى، لعب الضباط دورا مهما فى الحركة الوطنية العربية، وتطورها. ولم تأت سيطرتهم على البلاد العربية المستقلة من خارج السياق، بل هى استمرار للتراث السياسى للحضارة الإسلامية، وتقاليد العمل السرى للقومية العربية.

١- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London 1961, 149-57.

٢- S. Mardin "Liberation Movements in the Otoman Empire 1818 1895" 1895", MEJ, Vol. 16, 1962. 170, 176.

٣- Lewis, 192-3.

٤- D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian Question, London 1883, 396-7.

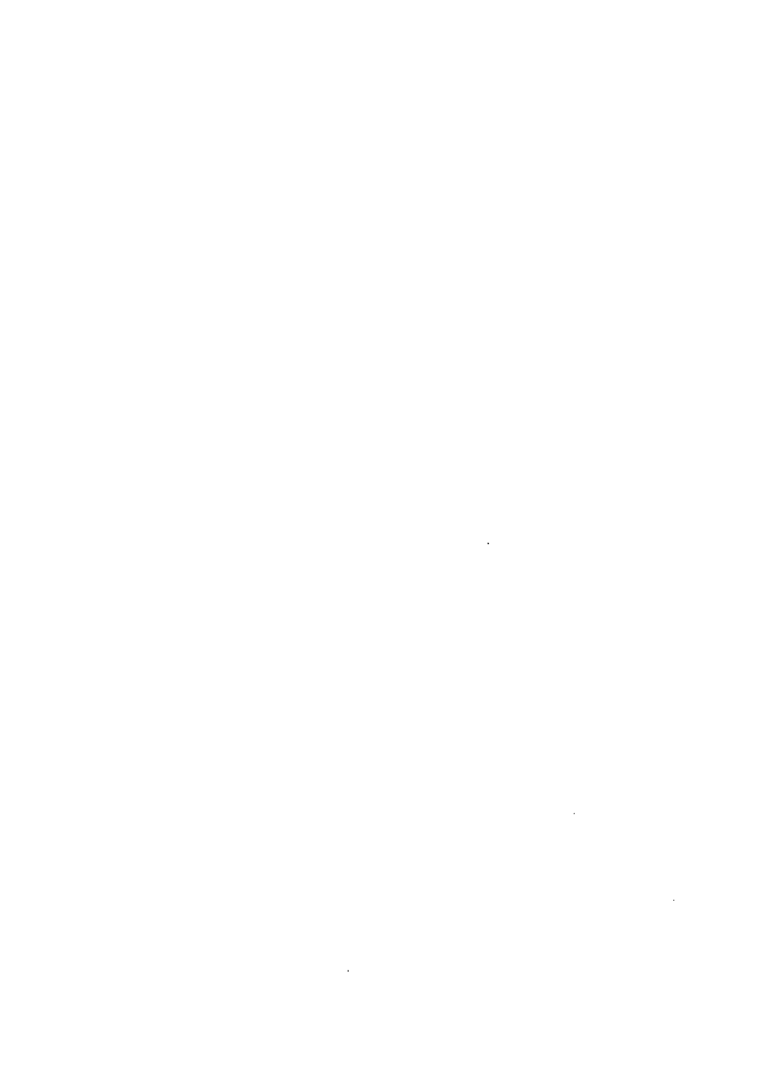
٥- Gebriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950, London 1962, 36.

٦- S. Mardin, The Generis of Young OTtoman Thought, Princeton 1962, 192.

٧- D. Rustow, "The Military in Middle-Eastern Society and Politics", in Sidney N. Fisher, (ed.), the Military in Middle East, Colombus, Ohio, 1963, 7.

٨- Lewis, 206-7.

٩- نفسه، ص ٢٣٩.



القسم الرابع
الأصول التاريخية والاجتماعية للضباط العرب

«إن الضابط يحظى باحترام يزيد كثيرا عما
يلقاه رجل يملك القليل من المال»

د. صموئيل جونسون، ١٧٧٦



(١) الضباط كتكوين اجتماعى

منذ البدايات الأولى لظهور علم التاريخ وفلسفة التاريخ، عنى الكتاب بدراسة العلاقة بين رئيس الدولة وقائد الجيش. وقد تعرضوا للموضوع، بتوسع وعمق، متناولين وضع الرجل العسكرى فى المجتمع، وعلاقته برجل الدولة، وتأثير كل منهما فى الآخر. وهناك أدبيات قيّمة كثيرة تشرح وتحلل دور ضباط الجيش ووظيفة الجيش، فى جميع البلدان وفى مختلف الأزمنة. لكن طبيعة سلك الضباط وأصوله الاجتماعية لم تحظ بكبير اهتمام. فقد كتب الكثير عن سياسات واتجاهات سلك الضباط، لكن الأبحاث التى تتعرض للأصول الاجتماعية الفردية قليلة نسبيا. ويصادف المرء، من حين لآخر، شذرات، هنا وهناك، كتلك التى وردت بكتاب «دور الجيش فى البلاد المختلفة» (١٩٦٢)، والذى يرى مؤلفه أن «الدراسات الغربية قد أهملت علم الاجتماع العسكرى إهمالا شديدا».[١] ومنذ ذلك الحين، وربما منذ صدور البحث الذى قدمه «م. جا نفيتز»، بدأ الاهتمام بالتركيب الاجتماعى لسلك الضباط. لكن الدراسات انصبت، إلى حد بعيد، على الجيوش المتطورة للأمم الغربية. كذلك، فإن الدارسين الشيوعيين لم يقدموا ماهو أفضل من ذلك. ففى ١٩٦٣، يكتب أحد علماء الاجتماع السوفييت، قائلا :«أود أن أشير إلى أننا ليس لدينا حتى الآن، أية دراسة لتلك العناصر التى تلعب دورا كبيرا، وربما قائدا، فى البلدان المتخلفة، والتى لايمكن إخضاعها للمفهوم (البرجوازى). وأقصد بذلك الانتلجنسيا، والجيش».[٢]

وفى بحثه للمسألة على مستوى الجيش المصرى، كتب أحد الماركسيين المصريين فى ١٩٦٢، يقول :«لم تجر أية دراسة للمجموعات ذات الرتب المتوسطة فى الجيش المصرى، سواء من حيث محيطهم الاجتماعى أو انتمائهم الايديولوجى، وقت قيام الثورة».[٣] ولانتوقع أن يقوم المصريون بمثل هذا العمل.

كان من الممكن أن تتضاءل أهمية دراسة الخلفية الاجتماعية لسلك الضباط، لو أن الجيش كان مجرد أداة طيعة فى أيدى قادة الدولة، تقوم بتنفيذ واجباتها العسكرية والدفاعية، وتفرق بين العدو والصديق فى العلاقات الخارجية فقط. ولكن، أين هو الجيش الذى يلتزم بهذه الحدود؟ وأى الجيوش يمكنه الإحجام نهائيا عن استخدام قوته للتأثير على السياسة الداخلية، فى وقت يستهلك فيه الجانب الأعظم من الموارد الوطنية، ويتدخل فى تحديد السياسة الصناعية، وتدريب القوة البشرية، وتحديد مواقع المصانع، وتنظيم النقل، وفى وقت تحتل فيه

الاعتبارات الأمنية المقام الأول عند اتخاذ أى قرار دبلوماسى أو سياسى مهم؟. وفى بلاد، كالبلاد العربية، اليوم، حيث يلعب الضباط دورا حاسما فى الحياة السياسية والاجتماعية، يصبح من الضرورى توضيح الأصول الاجتماعية لهذه الفئة. وبدون دراسة الانتماء الطبقى والجذور العائلية لهؤلاء الضباط، فإننا لانستطيع تحديد المستفيد من نظام حكم الضباط.

وبالاضافة إلى القول بعدم أهمية تأثير الأصول الاجتماعية على فئة الضباط طالما أنهم لايتدخلون فى السياسة، هناك إدعاء بأن تلك الأصول لاتؤثر كثيرا فى الطبيعة الخاصة للجيش أو بنيته. فسلك الضباط، أولا وقبل أى شئ، هو جماعة اجتماعية محددة منغلقة مهنيا، ومنفصلة نسبيا عن باقى المجتمع. وباستثناء نظام الرهبنة، فليس هناك كيان اجتماعى آخر يترك هذه البصمات القوية على الحياة الفردية لأعضائه، مثلما يفعل الجيش. فسلك الضباط المحترفين الحديث كيان متماسك ومستقل، ذو وعى جماعى متطور، ينطوى على طريقة خاصة فى التفكير ويتبنى قيما متميزة، ويعتز بزىّ خاص، وتحكمه مجموعة من النظم، ويخضع أفراده لنظام قضائى خاص. ولذا، فإن الضغط النفسى أمام التكيف الاجتماعى يكون كبيرا. والضابط بارتدائه الزى العسكرى يؤكد انتماءه لجماعة منفصلة عن بقية قطاعات المجتمع، ويعلن رغبته فى التشبه بزملائه والانتماء لهم، لا فى المظهر الخارجى فحسب، وإنما فى نمط حياتهم وعقليتهم أيضا. وفى هذا الاطار، كتب «سى. رايت» فى كتابه حول «صفوة القوة» فى الولايات المتحدة، يقول :«إن الأصول الاجتماعية والمؤثرات المبكرة لاتؤثر تأثيرا كبيرا فى شخصية رجل الجيش المحترف، مقارنة بتأثيرها فى الأنماط الاجتماعية الأخرى. فإعداد أدميرال أو جنرال المستقبل يبدأ مبكرا ليترسخ عميقا، والعالم العسكرى الذى يدخله شديد الشمولية والتأثير بحيث يتسرب إلى النخاع. وفى ظل أوضاع كهذه، فلا فرق إذا كان الشخص ابن نجار أو كان ابن مليونير».[٤]

لكن الأمر ليس كذلك. فبالرغم من أن الجنرال العادى لايتأثر بمكانة أبيه، نجارا كان أو مليونيرا، إلى الحد الذى يتأثر به المحامى مثلا، إلا أن التأثير يظل موجودا، وهو فى النقيب أعظم منه فى اللواء. والأهم من ذلك، أنه إذا كان أثر الجذور الاجتماعية أقل تجسدا فى حالة الضابط الامريكى الذى كتب عنه «ميلز»، فإن تأثيره على الضابط المصرى أو السورى على قدر كبير من الأهمية. ومن هنا، فالمسألة تتخطى قضية نجار ومليونير. ففى الجيش الامريكى، لايهم إذا كان الضابط «س» بروتستنا نتيا أو كاثوليكيا أو يهوديا أو زنجيا، بينما تؤثر المسألة كثيرا فى «صورته» وفى ترقيه، فى سوريا، إذ إن هناك فرقا بين أن يكون الضابط سنيا أو درزيا أو من رعايا الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية.

وبالرغم من أهمية دراسة الجذور الاجتماعية لسلك الضباط، إلا إنها مازالت مهملة نسبيا.. وليس ذلك محض صدفة. فـ «جانوفيتز»، وهو من أوائل الذين أدركوا أهمية ذلك، والذى وضع

كتابا شاملا حول طبيعة وسوسيولوجية «العسكرى المحترف».. أو الضابط – إن شئنا الدقة – يشير إلى اثنين من العوامل التى أسهمت فى ذلك الإهمال. أحدهما موضوع البحث نفسه، أى سلك الضباط، والعامل الآخر هو : الباحثون. فقد اختار سلك الضباط أن يعتبر نفسه – بل وأن يظهر أمام أعين المواطنين – حامل راية أفضل ما فى الثقافة الوطنية، وكيانا يمثل مجمل الأمة. وعليه، «فليست هناك مهنة تقاوم التنقيب فى أصولها الاجتماعية، بعناد، مثلما تفعل مهنة العسكرية.» (٥) أما عن الباحثين، فقد كان هناك «تأكيد، فى علم الاجتماع الامريكى، على أن دراسة المؤسسة العسكرية جاء كتعبير عن رؤية قيمية سياسية خاصة. وكثيرا ماسألنى علماء الاجتماع، بسذاجة شديدة، وبدون إدراك لانحرافهم، عن جدوى دراسة الجيش وكيفية تطويرها. والسذاجة منشؤها فى المبالغة فى نتائج البحث الاجتماعى. وأما الانحراف فيعود إلى الاعتقاد بأن الجيش الأكثر كفاءة هو أكثر خطورة من مؤسسة غير كفء.» (٦) وبالطبع، فإن كشف مصدر التناقض هو الخطوة الأولى فى سبيل إزالته.

ونحن، من جانبنا، لن نتطرف فى تقدير الامر.. لن ننظر إلى سلك الضباط على انه جماعة متميزة داخل المجتمع، كما اننا لن نغفل عن تميزه وتفرده. إن الكيان الاجتماعى ليس مجرد مجموعة من الافراد ينتمون إلى هذا الكيان، وهو ما ينطبق فيما ينطبق، على سلك الضباط، بتماسكه وديمومته. وفك العزلة لا يعنى حل الكيان الاجتماعى .

يعتبر ضابط الجيش فى القرن العشرين نمطاً اجتماعيا جديدا.. عضوا بجماعة اجتماعية جديدة، يصفها «هنتنجتون» بقوله : «إن سلك الضباط فى العصر الحديث هو كيان مهنى، وضابط الجيش رجل محترف... والاحتراف نمط خاص لمجموعة وظيفية شديدة التميز»، مثل الطبيب والمحامى. وهناك صفات ثلاثة تميز هذه المجموعة المحترفة : «المعرفة، المسئولية، المشاركة». و«المعرفة» تعنى المعرفة المهنية التى تتحقق بعد دراسة طويلة، وتعنى «المسئولية» القيام بواجب أساسى تجاه المجتمع، اما «المشاركة» فتعنى اشتراك أفراد المهنة في «الإحساس بوحدة عضوية والوعى بانفسهم». «فممارسة مهنة ما مقصورة على افراد كيان محدد تحديدا دقيقا». وسلك الضباط تجمع مهنى جديد، من إفرازات القرن التاسع عشر. فقد كان فارس العصور الوسطى «أرستقراطيا وهاويا فرديا»، وكان ضباط الجيوش الاوروبية حتي اواخر القرن ١٨ «مرتزقة أو ارستقراطيين». ولم يبدأ الضباط فى تلقى تكنيك حرفى خاص، والتحول إلى فئة متميزة إلا فى الحروب النابليونية.. فالجندى المحترف، كنمط اجتماعى، شأنه شأن رجل الصناعة سمة خاصة بالمجتمع الحديث... وحتى ماقبل ١٨٨٠، لم تكن توجد تلك الطائفة من الضباط المحترفين، أما فى ١٩٠٠، فقد كانت هذه الفئة موجودة بالفعل فى كل البلاد الكبرى».(٧)

إن تعريف «هنتنجتون» يولى حداثة سلك الضباط أهمية كبيرة. لكن، هل ينطبق ذلك بنفس

الطريقة، ولنفس المدى، على سلك الضباط فى مختلف البلاد؟ فمن الواضح أن خصائص الجماعة الاجتماعية فى القرن العشرين تختلف كثيرا عنها فى القرن الثامن عشر، لدرجة يصبح معها من الأيسر التعرف على ماهو جديد ومميز عن إدراك الاستمرارية. صحيح إن فرسان العصور الوسطى وضباط حرب الثلاثين عاما لم يكونوا ضباطا محترفين، بالمعنى الحديث، ولكن كيف نصنف فرسان أو قادة التنظيمات العسكرية المختلفة قبل ١٨٨٠، إذا لم نصنفهم ضمن الضباط المحترفين؟.. ماذا عن قادة الحرس البريتورى فى روما القديمة، أو قادة الحرس القيصرى الروسى، أو الحرس البابوى السويسرى، أو الساموراى فى اليابان؟.

وفى مجتمع الشرق الأوسط المسلم، فإن مهنة الضابط، كما يحددها «هنتنجتون»، ليست جديدة. فكل تلك السمات تنطبق على المماليك.. المعرفة، والمسئولية، والمشاركة. وفوق ذلك، فقد كان للمماليك قصب السبق فى إقامة حكم تقوده صفوة عسكرية.

لقد عاشت المؤسسة المملوكية مايقرب من الألف عام، من منتصف القرن التاسع وحتى ثلاثينيات أو أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد حكم المماليك مصر وفلسطين وسوريا من عام ١٢٥٠ وحتى الغزو العثمانى (١٥١٦/١٥١٧). وفى مصر، كان الأمراء المماليك هم سادة الأرض - حتى فى ظل السيادة العثمانية - وإلى انتصار نابليون عليهم فى ١٧٩٨. وفى ظل حكم «محمد على» أيضا، خلال الثلث الأول من القرن ١٩، كانوا أحد الأعمدة الأساسية للجيش. كذلك، فقد أثرت سمات الجيش المملوكى تأثيرا عميقا فى تشكيل الجيوش الإسلامية الأخرى خارج مصر. والحقيقة إن فرق الانكشارية - عصب الجيش العثمانى حتى ١٨٢٦ - تعد تنويعا على الجيش المملوكى.

ويشير مصطلح «مماليك» إلى مؤسسة لصيقة الصلة بالحضارة الإسلامية.. إلى صفوة عسكرية من العبيد. فـ «مملوك» تعنى رجلا مملوكا لآخر.. أى عبدا.

وبينما تطلق كلمة «عبد» على الرقيق أسود اللون (ومازالت اللهجات العامية العربية تستخدم كلمة عبد للدلالة على الزنجى) فقد كان المملوك عبدا أبيض البشرة قيض له العمل بالخدمة العسكرية. فكان الصبية من الأتراك أو المغول أو الشركس أو الأرمن، مسيحيين أو وثنيين - لأن المسلم لايُباع ولا يُستعبد - يُجلبون من سهوب روسيا الجنوبية أو مناطق البحر الأسود، أو الفولجا والقوقاز، إلى بغداد أو القاهرة. وهناك يعتنقون الإسلام، ويخضعون، فى سن مبكرة، لتدريب مكثف فى مدارس داخلية، كى يصبحوا فرسانا. وبعد أن يتم المملوك تدريبه، يصبح رجلا حرا؛ يمكنه الانضمام إلى جماعات الفرسان، ومالكا ومدربا لطلاب أخرين من المماليك.

وحتى بعد أن يحصل على حريته، يظل المملوك على ولائه لمالكه السابق، ويحتفظ بمشاعر الزمالة والتضامن مع رفاق مرحلة التدريب - العبودية، وزملاء مراسم التخرج - الانعتاق.

ولايمكن لأبناء المماليك أنفسهم أن يصيروا مماليك أو يُقبلوا فى مملكة الفرسان؛ إنهم يختلطون بسكان البلاد ويصبحون جزءا منهم. وكان من الطبيعى أن تتعدد محاولات المماليك - خاصة هؤلاء الذين تصدروا مواقع القيادة وسدة الحكم - لتولية أبنائهم من بعدهم، وتأسيس سلالات حاكمة. وكان انتهاك مبدأ توريث الأوضاع والحقوق والمماليك، هو السبب الأول فى انهيار الحكم المملوكى.

ففى عهود ازدهار ذلك الحكم، كان المماليك أنفسهم هم حكام مصر وسادة البلاد التى أخضعوها، وعندما كان السلطان يموت - أو يغتال - كان المماليك يقومون بأنفسهم باختيار واحد من بينهم. وقد قدم هذا النظام، الذى يتم بمقتضاه اختيار الأقوى، والأكثر كفاءة، من بين جماعة حاكمة محدودة، تختلف عن الشعب الذى تحكمه من حيث اللغة والحرفة، سلسلة من السلاطين الذين برعوا فى القيادة العسكرية والسياسية، على حد سواء. وفى القرن الثالث عشر، استطاع المماليك أن يطهّروا فلسطين وسوريا من آخر جندى صليبى، وأن يوقفوا زحف تتار «جنكيز خان» المغولى. وكان النصر الذى أحرزه «قطز» و «بيبرس» بالقرب من «عين جالوت» - «عن هارود» حاليا - فى ١٢٦٠، فى واحدة من أعظم معارك العصور الوسطى، سببا فى إنقاذ مصر من ذلك الدمار الذى حل بالعراق قبل ذلك بعامين، والذى لم تتخلص العراق من آثاره إلا بعد قرن من الزمان. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مصر هى الأقوى بين البلدين اللذين ظلا يتصارعان على الهيمنة على الشرق الأوسط لمئات من السنين. وقد شهدت مصر على عهد المماليك، فى أواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، عصرا من الازدهار لم يشهده أى من بلاد الشرق الأوسط، سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو القوة العسكرية. وتعود الرؤية الواسعة الانتشار إلى المماليك باعتبارهم ديكتاتوريين أفظاظا، إلى الصورة التى قدموها فى فترة أفولهم الأخيرة، وهى رؤية غير صحيحة فيها إنكار لإنجازاتهم العظيمة، خلال عهودهم الأولى.

إن الجيش العثمانى الذى هزم المماليك فى بداية القرن السادس عشر، كان تحت قيادة مجموعة مشابهة لهؤلاء المماليك، والانكشارية، بالذات، تعد الامتداد المباشر لذات التقاليد. وكانت أهم الفروق - وأكثرها أهمية من الوجهة العسكرية - هى تنظيم الانكشارية كقوات مشاة مزودة بالأسلحة النارية، بينما ظل فرسان المماليك يمتطون صهوات الجياد ويقاتلون بالسيف والرمح.(٨)

لقد حكم المماليك مصر ستمائة عام. وكانوا صفوة عسكرية من المحترفين المحنكين؛ أقلية حاكمة معزولة عن بقية السكان، مع وعى راسخ بتفوقها وحقوقها. وإذا كان لاينبغى المبالغة فى تقدير آثار ظاهرة تاريخية، انتهت منذ أكثر من مائة عام، على الحياة السياسية المعاصرة، فلا يجب أن نغض الطرف عن تلك الآثار على التطور الحالى للعلاقات، والذى استمر لآلاف

السنين.. خاصة فى المجتمع الإسلامى حيث ظل للمفاهيم وأنماط الحياة التقليدية أثرها فى مواجهة القيم الحديثة، حتى منتصف القرن العشرين، وحيث حافظت تلك المفاهيم على وجودها برغم كل التحولات. *إن نمط ضابط الجيش، كما وصفه وحدده «هنتنجتون»، هو نمط اجتماعى مستحدث لايوجد إلا فى مجتمعات البلاد الصناعية الكبرى. أما فى مجتمع الشرق الأوسط،* الذى يحوى سلكا للضباط ذا تاريخ طويل وممتد، ومعزول عن بقية السكان، فإن مشاركة هذا السلك تكون مشروطة، إلى حد كبير، بتاريخه.

إن تكون الأنماط والعلاقات السابقة دائما مايكون، بوعى أو بغير وعى، نموذجا قابلا للتقليد. وهو، من ناحية أخرى، غالبا مايكون محل معارضة، ومثالا ينبغى تحاشيه، ومفهوما يجب مقاومته. وهكذا، فإن ظاهرة المماليك، فى جانب من *جوانبها*، لم تكن أكثر من نقطة انطلاق لتطور سلك الضباط الحديث فى مصر وتركيا، ثم - بعد ذلك - مؤسسة وجب اقتلاعها من جذورها.

وبالرغم من ذلك، فإن دراستها تعد أمرا جوهريا *لفهم التصنيف الاجتماعى والتطور* التاريخى لسلك الضباط العربى فى العصر الحديث.

Lucien W. Pye. "Armies in the Process of Political Modernization", in -۱
JahnJ. (ed.), the Role of the Military in Underdeveloped Coun-John J. Lohr
tries, princeton 1982, 10.

Jahnson Mirskiy, "Creative Marxism and problems of National Liber- -۲
ation Revolution", Mirovaya Efonomika; Mezhdomarodryye Otrosheniya,
no. 5, 1963, translated in the Mizan Newsletter, London, April 1964, 5.

Anouar Abdel-Malek,L' Egypt, Société Militaire, Paris 1962, 208.-۳

C. Wright Mills, the Power Elite, New York 1956, 192. -٤

Morris Janowitz, the Profersional Soldier, New York 1960, 80. -٥

Morris Janowitz, The New Military, New York 1964, 8. -٦

Samuel Huntington, The Soldier and the State, Cambridge, Mars., -٧
1957, 7-8, 17-9.

David Ayalon, Gunpowder and firearms in the Mameluk Kingdom, -٨
London 1956, Papsim.

(٢) الضباط العثمانيون والأتراك

تختلف صورة الضابط، وسمات سلك الضباط، من بلد عربي لآخر. وحتى فى داخل كل بلد على حدة، فإن تغيرات كبيرة تحدث من حين لآخر. لكن هناك مؤثرات معينة لها صفة الدوام، خاصة المؤثرات الخارجية التى تسهم فى خلق صورة الضابط فى كل بلد على حدة، أو فى تشكيل السمات المشتركة بين كل الجيوش، وإن كان هذا الأثر يختلف فى مداه من بلد لآخر.

وهناك مصدران رئيسيان أثرا فى سلك الضباط العربى الحديث: الجيش العثمانى، ثم الجيوش الأوربية، البريطانية والالمانية والفرنسية منها بصفة خاصة.

وكان الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر يشبه الجيش العثمانى، إلى حد كبير، من حيث بنيته وتركيب سلك الضباط. وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت جيوش العراق وسوريا تضم العديد من الضباط الذين بدأوا خدمتهم بجيش السلطان قبل الحرب العالمية الأولى. أما التأثير الغربى، فقد بدأ بالجيش العثمانى نفسه،منذ القرن الثامن عشر، وتزايد تأثيره بمرور الوقت. أما الجيش المصرى، فقد دخل تحت الإشراف البريطانى المباشر اعتبارا من ١٨٨٢، وجرى تنظيمه وتدريبه على النسق الانجليزى . ومنذ ١٩٢٠، أصبحت الجيوش العربية فى آسيا تحت الإشراف البريطانى والفرنسى. وفيما بين الحربين، عمل العديد من الضباط البريطانيين والفرنسيين كقادة وخبراء عسكريين فى سوريا والعراق، كما قضى العديد من الضباط العرب فترات قصيرة أو طويلة، فى دراسات متقدمة بالاكاديميات العسكرية فى انجلترا وفرنسا. وبعد الحرب العالمية الثانية، وحتى الخمسينيات، تزايدت أعداد الضباط العرب الملتحقين بالكليات العسكرية بأوربا الغربية. كما تلقى عدد من الضباط المصريين والسوريين والعراقيين تدريبا متقدما فى روسيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا.

ولا يمكننا أن نحدد سمات الجيش وسلك الضباط فى البلاد العربية دون دراسة التأثير التركى- العثمانى، برغم المحاولات التى تبذل لتجاهلها- وهو ما يتناقض مع حقائق التاريخ- والناجمة عن شعور، غير مبرر، يعتبر هذا التأثير وصمة. فقد تحالفت فلسفات التاريخ المغرضة للقوميه العربية مع الاستعمار البريطانى والفرنسى، فى الثلث الأول من القرن العشرين، لتقديم صورة زائفة عن الدولة العثمانية لتبدو كما لو كانت عهدا من التدهور المستمر.. عصرا طويلا مظلما من الانحطاط، يفصل بين العصر الذهبى للعرب - والإسلام- فى بدايات العصور الوسطى والنهضة العربية التى شهدها الجيلان الأخيران، بالرغم من أن سلطان تركيا كان دائما "رجل البوسفور المريض". لم يكن الأمر بهذه الصورة على الإطلاق. فقد كان لعصر النهضة الأوربية فى القرن السادس عشر، أثره فى ازدهار المدنية فى تركيا.

وازدهر الإسلام مرة أخرى، بعد أجيال طويلة من الضعف والتدهور، فى كنف الحكم العثمانى. وفى ١٥٢٩، ثم فى١٦٨٣، وقف العثمانيون على أبواب ڤيينا، ولم تكن قوتهم عسكرية فقط - فقد كانت الامبراطورية العثمانية آخر الامبراطوريات الكونية الإسلامية التى تحكم الشرق الاوسط منذ اليوم الذى تولى فيه أول الخلفاء بعد آخر الأنبياء (١).

لكن، القرن السابع عشر شهد بداية تدهور الحكم العثمانى، وتصاعد نفوذ الدول المسيحية الأوروبية. وكان المجال العسكرى هو أبرز المجالات التى تفوق فيها الغرب بوضوح.. من حيث التكتيك، والتسليح، وتنظيم الجيوش. وكانت الإصلاحات الأولى على النسق الغربى التى شهدتها الامبراطورية العثمانية هى مااستحدث فى الجيش، وكان سلك الضباط هو أول قطاع اجتماعى عريض يتصل اتصالا وثيقا بثقافة أوروبا وعلمائها. وكان من الطبيعى ألا يقتصر هذا التأثير على الناحية العسكرية وحدها. ويخبرنا رحالة بريطانى، زار تركيا فى منتصف القرن التاسع عشر، بأن طلبة الكلية العسكرية التركية لم يقرأوا فقط كتاب «ڤولتير» عن «شارل الثانى عشر»، الذى كانوا يحصّلون من خلاله العلوم العسكرية، وإنما قرأوا أيضا كتابه الإلحادى «قاموس الفلسفة».(٢)

وفى ١٨٢٦، أُلغى جيش «الانكشارية» وذُبح أفراده، وكذلك ألغى نظام الإقطاعيات العسكرية المتصل به. وأعيد تنظيم الجيش العثمانى على النسق الأوروبى. وحيث إن الضباط البروسيين كانوا يعتبرون، فى ذلك الوقت، أفضل هذه الفئة على مستوى العالم، ولأن بروسيا لم تكن جارا أو غريما، فقد قام وفد بروسى بزيارة تركيا لتقديم المشورة فيما يتعلق بتدريب وتنظيم الجيش. وكان على رأس ذلك الوفد الكابتن «ڤون مولتكه»، الذى ذاع صيته بعد ذلك، عندما أصبح رئيسا لأركان الجيش البروسى، ومهندسا للانتصارات العسكرية التى أحرزتها بروسيا على النمسا وفرنسا. وقد عمل المدربون الألمان بالجيش العثمانى فى الفترة مابين ١٨٣٥-١٩١٨. أما الطلبة الاتراك الذين كانوا يرسلون لإتمام دراستهم بالخارج، فقد توجه القسم الأعظم منهم، ابتداء من ١٨٣٠ وما بعدها، إلى باريس ولندن وڤيينا.

وفى عام ١٨٤٠، رفع «ڤون مولتكه»، مع اثنين من زملائه، التقرير التالى، حول الضباط العثمانيين، إلى القيادة العامة ببرلين :«أضعف قطاعات الجيش.. هم الضباط. فهناك اثنان من اللواءات جاءا من قصر حريم محمد خسرو، والثالث عمل، من قبل، حمالا لمدة عشر سنوات، وهناك رابع كان عبدا يقوم بالتجديف على أحد المراكب. وهناك عدد محدود من الضباط الأكفاء، من بين العقداء والعمداء، وهم الذين تنعقد عليهم الآمال، بالرغم من أنهم لايلقون العون، فى أغلب الاحيان، من الضباط الأحدث منهم. والرواد، فى معظمهم، من صغار السن. وغالبيتهم ممن كانوا يعدون النرجيلة أو يصنعون القهوة لبعض الباشوات، وقد عينوا على الفور كقادة للكتائب. أما النقباء والملازمون فهم، فى الغالب، من كبار السن.. ولم يتلقوا أى تدريب علمى، كما نعرفه، وقليل منهم من له خبرة فى القتال.» (٣)

ويشير رحالة بريطانى إلى أن طلبة المدرسة الطبية العسكرية، كلهم «فقراء جدا.. من أبناء

البحارة والسُّيّاس والباعة المتجولين والحمالين.. الخ، ولم يرسل أى من أبناء الطبقة العليا، أو حتى المتوسطة، بابنه إلى المدرسة» [٤]. لقد طرأت تغيرات عديدة على الجيش التركى، منذ ذلك الحين، لكن هناك ظاهرة مهمة للغاية ظلت على حالها.. ألا وهى استمرار القطاعات الدنيا من المجتمع فى تقديم الضباط. ويخبرنا تقرير أعده أحد الضباط النمساويين عن الجيش العثمانى، فى ١٨٧٠، بأن «هناك ألفة بين الضباط والجنود تعتبر - بمعايير الجيوش الأوروبية - خرقا للانضباط... وترجع هذه الظاهرة غير المعتادة إلى تدنى مستوى تعليم الضباط، الذين يترقى معظمهم من تحت السلاح، لأن الطبقات المتعلمة تحجم عن خدمة الجيش».[٥]

وفى أوائل القرن الحالى، أى بعد ذلك بثلاثين عاما، وعندما هرب الكاتب السورى «محمد كرد على» من دمشق، أعلن الحاكم التركى عن جائزة «وترقية فورية من نفر لنقيب لأى من أفراد الجيش أو الشرطة، يقبض (عليه) حيا أو ميتا».[٦]

لم تكن مكانة الضابط فى أعلى السلم الاجتماعى. وكان أحد أسباب معارضة أم أتاتورك لالتحاق ابنها بالجيش هى :«الضباط لايملكون المال.. هذا إذا قدر له أن يصبح ضابطا. إذ كان من الممكن جدا أن يرسب فى الاختبارات وينتهى به الأمر لأن يصبح جنديا عاديا».[٧] ولم يتغير الحال كثيرا فى تركيا الجمهورية. وبرغم ماأُضفى على الجيش، على عهد أتاتورك، من مهابة واحترام «فلم يفكر أحد من أبناء العائلات - حتى المتوسطة منها - فى احتراف العسكرية... كان الأولاد يسعون إلى دراسة التجارة أو الهندسة أو الحقوق أو الطب أو طب الأسنان، أو الالتحاق بخدمة الحكومة أو العمل بالخارجية.. أى شئ إلا الجيش والبحرية. ولأن عدد المدارس محدود، فإن الحظ وحده هو الذى يختار. ومن هنا، فإن الصبى الفقير أو ابن الطبقة الوسطى، من مناطق الاناضول النائية، ليست أمامه أية فرصة للتعلم إلا فى المدرسة العسكرية المهنية».[٨]

وأصدق تعبير عن سلك الضباط التركى الحديث هو مجموعة الضباط الثمانية والثلاثين الذين قاموا بثورة مايو ١٩٦٠، بقيادة «جورسل». فمن بينهم، لم يكن هناك سوى ١٢ ضابطا من مواليد المدن الكبرى، مثل : استانبول، وانقره، وأزمير، وسالونيك. وبعضهم كانوا من قرى ومدن صغيرة، أما الأغلبية فكانوا أبناء القرى الصغيرة. ومن بين ٢٧ ضابطا عُرفت مهن آبائهم، هناك ١٢ من أبناء ضباط الجيش، و ٤ من أبناء الموظفين و ٤ من أبناء التجار، أما الباقون فجميعهم من أبناء الفلاحين. ومن بينهم من عانى اليتم منذ الصغر، وكان عليه أن يعتمد على نفسه كليا فى شق طريقه فى الحياة. وهناك واحد منهم فرّ من الفقر المدقع فى موطنه بتلال الأناضول الغربية، وظل يزحف على الجليد المتجمد حتى وصل إلى «أرزنكان»، حيث التحق بالمدرسة العسكرية. كما كان من بينهم واحد من الرعاة.[٩]

ومنذ عهد الانكشارية وحتى يومنا هذا، هناك العديد من الضباط الاتراك الذين يلتحقون بالمدرسة العسكرية كأطفال يتامى يتعلمون على نفقة الدولة، ويكونون، بذلك، مجبرين على خدمة الدولة بعد تخرجهم. وكان أتاتورك نفسه واحدا من هؤلاء، ابنا لأحد موظفى الجمرك

بسالونيك، ويتاجر فى الأخشاب، بجانب عمله. وقد اهتز الوضع الاقتصادى للأسرة بوفاة عائلها فى وقت مبكر، فاختار مصطفى كمال العمل كضابط بالجيش لاعتبارات اقتصادية، لاتقل عن الاعتبارات الايديولوجية الوطنية. وهناك مثال معبر آخر من الحرب العالمية الأولى، يقدمه لنا «إرفان أورجا» فى سيرته المتعة[١٠] : أسرة من تجار السجاد الموسرين، يحل بها الفقر أثناء الحرب : الأب، ضابط احتياط، يستدعى إلى الخدمة ليلقى حتفه أثناء العمليات. فاستطاعت الأم، التى لم تكن تعمل حتى ذلك الحين، أن تنقذ أبناءها من الموت جوعا، وذلك بإلحاقهم بالمدرسة العسكرية.

إن الجذور الاجتماعية الشعبية للضباط الأتراك لم تسمح بقيام علاقة قوية بين سلك الضباط والجماهير. فالضابط كان يعيش دائما، ومنذ وقت مبكر، فى عزلة عن أسرته، وفى كثير من المجالات كانت العلاقات الأسرية للضابط ضعيفة، حتى قبل الالتحاق بالجيش.. وهو مادفعه - حقيقة - إلى التطوع بالجيش.

وفى داخل الجيش، سواء فى المدرسة العسكرية أو بعد التخرج، فإن شعورا بالتفوق والانعزال يسود سلك الضباط، باعتبارها جماعة متميزة عن مجموع السكان، فى طريقة تفكيرها ونمط حياتها وموقعها. وبالنسبة لمعظم الذين يختارونها، فقد كانت الوظيفة العسكرية مدخلا لعالم الصفوة الحاكمة - وكما يحدث دائما لأرباب أية مهنة، فى أى مكان - متشربة به.

من ناحية أخرى، فإن الجذور الشعبية للعديد من الضباط العثمانيين والأتراك الجمهوريين تعكس ملمحا مهما - وإن كنا نادرا ما نلاحظه - من الملامح المميزة لمجتمع الشرق الأوسط المسلم بشكل عام، ونعنى به القدرة الكبيرة على الحراك الاجتماعى.

فغالبا ما يفترض - بالرغم من عدم وجود سبب، ومع قلة الأدلة العملية - أن الحراك الاجتماعى يسير، جنبا إلى جنب، مع المساواة، بحيث تبدى المجتمعات ذات التطابق الاجتماعى الحاد حدا أدنى من الحراك الاجتماعى. والحقيقة إن المجتمع العثمانى والتركى لم يكن، ولمئات السنين، مجتمع مساواة؛ فالتمايزات الطبقية، والفوارق بين العديد من المستويات الاجتماعية، والتفاوت فى الدخول والحقوق السياسية، حادّة جدا. وفى الوقت نفسه، فإن عددا كبيرا من الأشخاص يستولون على أعلى المناصب الحكومية والاقتصادية، كما أن مناصب الجيش، بالذات، بيد أشخاص ينتمى آباؤهم إلى الطبقات الدنيا، يزنون الأمور بميزان الثروة والمنصب. وهذه الظاهرة أكثر وضوحا فى المجتمع التركى، وخاصة فى الجيش.[١١] لكنها ليست مقصورة على تركيا وحدها؛ فهى موجودة الآن وبنفس الدرجة، فى كل البلاد التى خضعت يوما للامبراطورية العثمانية.

١- Bernard Lewis, The Middle East and the West, London 1964, 72.
٢- Charles Mac Farlane. "Turkey and its Destiny", London 1850, Vol. 2, 275, quoted by Serif Mardin, The Genesis of Young Othoman Thought, Princeton 1962, 213.
٣- Helmuth Von Maltke, Briefe Uber Zustande und Begebenheiten in der Turkei aus den Jahren 1835 bis 1839, Berlin 1893, 528.
٤- Mardin, 131.
٥- (Anon.), Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches und seiner Vasallen - Staaten im Mai 1871, Vienna 1871, 61.
٦- محمد كرد علي، المذكرات، الجزء الأول، دمشق ١٩٤٨، ص ٩٠، مذكرات كرد علي، Aselection Washington 1954, 26.
٧- Irfan Orga, Phoenix Axendant, London 1958, 30.
٨- S. N. Fisher, "The Role of the Military in Society and Government in Turkey",in Sid ney N.Fisher, (ed), The Military in Middle East, Colobus Ohio, 1963, 29.,
٩- Ibid, 31; Walter F. Weiker, the Turkish Revolution 1960- 1961. Wash ington 1963, 118- 9.
١٠- Irfan Orga, Portrait of a Turkish Family, London 1950.
١١- Frederick W. Frey, The Turkish Political Elite Cambridge, Mars, 1965, 136;-143; Sta nrislaw Andrzeje Wshi, Military Organiz and Society, London 1954, 22.

(٣) الضباط المصريون

كانت مصر فى منتصف القرن ١٩، هى القوة الأعظم فى الشرق الأوسط. فقد استطاعت جيوش محمد على غزو مساحات واسعة من السودان والحجاز وفلسطين وسوريا. وقد تمكنت هذه الجيوش، فى ١٨٣٢ ثم فى ١٨٣٩، من هزيمة جيش السلطان فى الأناضول، ولم يمنعها من الاستيلاء على استانبول سوى التدخل الأوروبى. وفى ١٨٢٣، كان الجيش النظامى لمحمد على يقدر بنحو ١٩ ألف جندى. وفى ١٨٣٣، بلغ تعداد هذا الجيش ٩٠ الفا من المشاة والفرسان، بالإضافة إلى ١٠ آلاف من القوات غير النظامية، و ٢٥ ألفا من البحرية. وفى ١٨٣٩- عام الذروة- بلغ عدد القوات البرية النظامية وحدها اكثر من ١٣٠ الف رجل.[١]

كان محمد على، مؤسس مصر الحديثة، تركيا من «قولة» بمقدونيا*، وهى ميناء صغير على ساحل بحر ايجة. وقد وصل إلى مصر مع اللواء المقدونى، التابع للجيش العثمانى، لمحاربة نابليون. وكان فى ١٨٠١، فى الثانية والثلاثين من عمره، وبرتبة المقدم.

وبعد انسحاب الفرنسيين فى ١٨٠١، عمت الفوضى أرجاء مصر.

فالعثمانيون يريدون جنى ثمار انتصارهم وإقرار حكمهم، والمماليك يحاولون إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل مجئ نابليون، أما البريطانيون، الذين لعبوا دورا مهما فى إنهاء الغزو النابليونى، فهم يسعون إلى جعل مصر منطقة تابعة للنفوذ البريطانى. ووسط أجواء من التعاقب السريع للحكم التى صاحبتها المجاعة، وقع سكان القاهرة فريسة لاضطرابات خطيرة. وكانوا يرغبون فى التخلص من الجميع.. من المماليك والاتراك والفرنسيين والبريطانيين. وقد استطاع محمد على، على رأس قواته المقدونية والألبانية، أن يناور بحذق بين الأطراف المتصارعة، وأن ينهى الصراع لصالحه. وفى ١٨٠٥، اعترف به السلطان حاكما لمصر.

اتخذ محمد على من نابليون مثالا له. وحاول أن يجعل من مصر دولة حديثة، صناعية، مركزية، توسعية. وقد أعطى الأولوية لتصنيع احتياجات الجيش والبحرية، وكذلك نظم التعليم والطب بحيث يتلاءمان مع متطلبات الجيش.

وكان محمد على يسعى إلى دعم صفوف جيشه بالرجال من أفريقيا السوداء، والذين لم يكونوا، فى حقيقة الأمر، أكثر من مجرد عبيد سود. فقد كان يدخر الفلاحين المصريين لتطوير

---

* الصحيح أنه كان ألبانيا.

الزراعة والصناعات الحربية، كما أنه كان عازفا عن وضع السلاح بأيديهم. وكان تجنيد العبيد واحدا من الدوافع المهمة وراء غزوه للسودان، لكن هذا المصدر المهم لم يكن ليكفى للوفاء بالاحتياجات الكبيرة للجيش المصرى الذى كان يتزايد بسرعة، خاصة وأن أعدادا كبيرة من الزنوج الأسرى الذين يحشرون فى السفن الخشنة، كانوا يموتون قبل وصولهم إلى القاهرة. ولذلك، لم يكن أمامه مفر من تجنيد الفلاحين المصريين، ليصبح قوام جند الجيش، فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، مصريا. لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للضباط.

كان سلك الضباط فى جيش محمد على يتكون من أربعة أقسام رئيسية : نواة من المماليك، وأغلبية من الأتراك، وحفنة من المعلمين الفرنسيين والايطاليين، ثم أقلية من المصريين العرب.

وقد شكل المماليك، خلال العقد الأول من حكم محمد على، خطرا حقيقيا على سلطانه، فقرر أن يوجه إليهم ضربة تقضى عليهم نهائيا. وفى ١٨١١، دعا قادتهم إلى حفل بالقلعة. وعندما أصبحوا داخل القلعة، أغلقت الأبواب، وذبحوا جميعا.. كانوا أكثر من أربعمائة مملوك. وهرب من بقى على قيد الحياة منهم إلى إقليم دنقلة شمال السودان، وأقاموا حكما مستقلا هناك حتى غزاهم المصريون فى ١٨٢٠. وبالرغم من خطورة المماليك على محمد على، إلا أنه كان فى حاجة إليهم. وقد حاول، بعد المذبحة الكبرى، أن يجتذب من تبقى منهم، ومعظمهم من الصبية، للعمل كضباط بجيشه. إذ لم تعد هناك خشية من إمكانية استعادة المماليك للسلطة، حيث إن تدريبهم لايمكنهم من احتلال المناصب الكبرى إلا فى إطار الجيش فقط. وقد منحوا مراكز مهمة داخل الجيش تقديرا لكفاءتهم القتالية، ولكى يكونوا عامل توازن أمام الضباط الأتراك. وكان المماليك فى ١٨٣٣، يشغلون ستة من مراكز القيادة الاثنى عشر. وقد بلغ عدد الضباط المماليك فى ذلك الوقت مابين ٣٠٠-٤٠٠ ضابط.[٢] واستمر تجنيد أعداد جديدة من الأطفال المسيحيين المسترقين المجلوبين من المناطق الشرقية والغربية للبحر الأسود، وتلقينهم التعليم بالقاهرة، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، وحتى تثبيت أركان الحكم الروسى فى المناطق التى كان يجلب منها أولئك الصبية.

حتى وفاة الملك فؤاد فى ١٩٣٦، كانت التركية هى اللغة التى يستخدمها أفراد أسرة محمد على للتفاهم فيما بينهم. وإذا ماستخدمت لغة أخرى، فهى إما الفرنسية أو الايطالية. وكان الجيش هو المؤسسة الثانية (بعد العرش الملكى) الذى سيطر عليه الأتراك لمدة طويلة. وكانت التركية هى لغة القيادة فى الجيش المصرى خلال القرن التاسع عشر، وحتى عام ١٩٢٣.[٣] وكانت أغلبية سلك الضباط فى جيش محمد على تتكون من الناطقين بالتركية، من الأتراك والشراكسة والألبان والأكراد. لكن لم يكن من السهل اجتذاب الضباط الاتراك للعمل فى خدمة مصر، لأن هذا كان معناه، حتى عام ١٨٤٠، العمل فى صفوف جيش يحارب ضد السلطان. وقد قدم محمد على أجورا مرتفعة لإغرائهم.

فبينما كان الجندى، أوصف الضابط فى الجيش المصرى يتلقى أجرا يقل عن نظيره فى الجيش العثمانى، كانت مرتبات الضباط أعلى بكثير. والجدول التالى يوضح ذلك.(٤)

الراتب الشهرى بالقروش فى ١٨٣٣
(كان القرش يساوى حوالى ثلث الفرنك الفرنسى فى ١٨٣٣)

الرتبة	الجيش المصرى	جيش السلطان	النسبة
جندى (نفر)	١٥	٢٠	١ - ,٧٥
رقيب أول (باشجاويش)	٤٠	١٢٠	١ - ,٣٣
ملازم ثان	٢٥٠	١٢٠	١ - ٢،١٠
نقيب (يوزباشى)	٥٠٠	١٨٠	١ - ٢،٨٠
مقدم (بكباشى)	٢٥٠٠	٤٠٠	١ - ٦،٢٥
عميد (اميرالاى)	٨٠٠٠	١٢٠٠	١ - ٦،٦٧

فالعميد فى جيش السلطان يعادل راتبه ٦٠ ضعف راتب الجندى. أما راتب نفس الرتبة فى جيش محمد على فيساوى ٥٣٣ ضعف راتب الجندى. وبالإضافة إلى الراتب، فإن الضابط يتلقى «جراية» يومية أكبر من الطعام والدخان؛ فالملازم يحصل على جرايتين ويحصل المقدم على ثمانية بينما يتلقى العميد ١٥ جراية. والأهم من ذلك هو مايمنح لكبار الضباط من إقطاعات من حين لآخر.. وهى الأراضى التى كانت النواة لتكون الإقطاعات العائلية، والتى كانت تورث للأبناء والأحفاد. وفى حالات أخرى، كان الضباط يتلقون الزوجات من حريم الحاكم.

لقد كان الضباط الأوروبيون هم الذين وضعوا أسس تحديث الجيش. ففى ١٨٣٣، كان يعمل بالجيش المصرى أكثر من ٧٠ ضابطا ايطاليا، وحوالى ٧٠ ضابطا من الفرنسيين، وحوالى ١٢ من الإسبان، ومثلهم من الانجليز.(٥) وقد جاء الفرنسيون من بين ضباط جيش نابليون، الذين لم يمكنهم ممارسة مهنتهم بعد هزيمة الامبراطور، والذين لم يكن بإمكانهم التكيف مع الوظائف المدنية. وقد شغل هؤلاء الضباط من الفرنسيين مراكز الإدارة والتدريب بجيش محمد على. وكان من أبرزهم «أوكتاف سيف»، أو «سليمان باشا الفرنساوى» (١٧٨٨-١٨٦٠). وكان «سيف» قد وصل إلى رتبة الملازم فى جيش نابليون. لكنه عندما حضر

إلى مصر، قدم نفسه باعتباره عقيدا. وبعد أن أبدى كفاءة فى بعض المهام التى أوكلت إليه فى السودان واليونان، وبعد اعتناقه الإسلام، رقى إلى رتبة الفريق، ومنح الباشوية. وأصبح رئيسا للأركان. وقد تزوج ابنه وبناته من أعرق العائلات المصرية.[٦] أما غالبية الأوربيين الآخرين، فقد عادوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة خدمتهم.

لقد كان المصريون أنفسهم هم الركيزة الأضعف فى بنية سلك الضباط. صحيح إنه كان هناك صف ضباط وضباط من المصريين. لكن غالبية هؤلاء لم يتعدوا رتبة الملازم الثانى أو الملازم. ووصلت قلة قليلة منهم إلى يوزباشى، لكن أحدا منهم لم يتلق رتبة أعلى من ذلك.

وفى عام ١٨٤٠، أجبرت القوى الأوربية "محمد على" على تقليص قوة الجيش إلى١٨،٠٠٠ رجل. وفى عهد خلفيْه "عباس"(٤٨-١٨٥٤) و"سعيد"(٥٤-١٨٦٣) تراوح حجمه زيادة ونقصا. وقد أدخل سعيد تعديلات على نظام تجنيد الضباط. فهو يعتبر نفسه مصريا، ولم يكن يبدى ميلا نحو الأتراك، فأخذ يشجع الشباب المصرى، خاصة من أبناء نبلاء الريف، على الالتحاق بالمدارس العسكرية ليصبحوا ضباطا. وقام بترقية الضباط المصريين الذين أجيزوا قبل توليه. وقد وصل إثنان منهم على الأقل، خلال عهد سعيد، إلى رتبة العقيد (قائمقام).[٧] وفى عهده أيضا سمح للأقباط، وللمرة الأولى، بأن ينخرطوا بسلك الضباط.[٨]

وكان أحمد عرابى أحد الاثنين اللذين رقيا إلى رتبة القائمقام. وقد ولد عرابى فى١٨٤١، بإحدى قرى الدلتا* لأسرة ذات أصول بدوية، استقرت هناك منذ أيام جده. وكان والده هو شيخ البلد فى قريته، وتعلم أحمد على يديه القراءة والكتابة. وتعلم الحساب على يد صراف من القبط. وعندما بلغ الثامنة من عمره، بدأ دراسته بالأزهر، وتركها فى الثانية عشرة من عمره ليلتحق بالجيش فى ديسمبر ١٨٥٤. وبفضل إلمامه بالقراءة والكتابة، رُقى فور التحاقه إلى وكيل عريف، وعين كاتبا لإحدى الكتائب. وفى ١٨٥٨، أصبح ملازما، كما حصل على ترقيات سريعة فى ٥٩-١٨٦٠. وفى أواخر ١٨٦٠، أصبح برتبة القائمقام، وكان عمره ١٩ عاما. وفى نفس العام، عمل كمعاون لسعيد، ورافقه فى رحلته إلى الحجاز.[٩] ولكن عندما أصدر سعيد مرسوما يبيح إفطار الجنود فى رمضان، احتج عرابى على هذا الكفر، فأبعد عن الخدمة لفترة من الزمن.[١٠]

وفى ١٨٥٦، أدخل سعيد نظاما يقضى بمنح الضابط قطعة من الأرض بدلا من المعاش، مع استمرار صرف مكافأة الدفعة الواحدة. وعندما تولى إسماعيل فى ١٨٦٣، منح كل قائمقام مساحة قدرها ١٥٠ فدانا، وخصص ٢٠٠ فدان لمن هم برتبة الأميرالاى، و ٥٠٠ فدان لحملة الرتب الأعلى. وقد ترك عرابى، الذى ورث عن أبيه ٨.٥ فدان، لأبنائه مساحة تقدر بـ ٥٧٠ فدانا.[١١]

---

* هى قرية «هرية رزنة»، بمحافظة الشرقية.

وعصر سعيد هو العصر الذى بدأ فيه حفر قناة السويس، وتزايد الطلب على القوة البشرية. وقد تناقص حجم الجيش بشكل كبير، حتى وصل تعداده، فى وقت من الأوقات، إلى أقل من خمسة آلاف.

وكانت سياسة «إسماعيل» مختلفة بشكل جذرى. فقد كان يتطلع إلى تحويل مصر إلى قوة حديثة عظمى. ولذلك، فقد عمل على تقوية الجيش، حتى بلغ قوامه فى أواخر السبعينات، ٨٠ الف رجل.[١٢] وفيما عدا حالات استثنائية، تزايد استخدام الضباط من خريجى المدارس العسكرية.[١٣] ولكى يدفع بخطى التحديث داخل الجيش، فقد لجأ إسماعيل، مرة أخرى، إلى الاستعانة بالضباط الغربيين.. من الامريكيين هذه المرة. فكما كان الحال بعد الحروب النابليونية، كان الضباط الامريكيون، بعد الحرب الأهلية، يتوقون إلى ممارسة مهنتهم.. رجال جيش ذوى خبرة طويلة فى القتال، يجدون صعوبة فى التواؤم مع الحياة المدنية. وقد فضل إسماعيل الامريكيين على الفرنسيين والبريطانيين، لأن أمريكا لم يكن لها أطماع استعمارية. وفيما بين ٧٠ – ١٨٧٩، كان هناك ٥٤ ضابطا امريكيا يعملون بخدمة الجيش المصرى، أحدهم كان قبل ذلك برتبة اللواء، وثلاثة برتبة الاميرالاى. وكان بعضهم من الشمال، والبعض الآخر من الجيش الفيدرالى. وفى ١٩٧٩، تم الاستغناء عنهم جميعا بسبب الضائقة المالية التى عانت منها مصر، وكان الوحيد الذى استثنى من هذا الإجراء هو «ستون باشا»، الذى تولى رئاسة أركان الجيش المصرى فيما بين ٧٠-١٨٨٢.[١٤] ولم يتول الضباط الامريكيون قيادة الوحدات، وإنما عُهد إليهم بمناصب قيادة الأركان والإشراف ورسم الخرائط. وقد قام بعضهم بأعمال مجيدة فى اكتشاف ورسم الخرائط لمناطق منابع النيل، وغرب السودان، وتشاد.

كان لزيادة تعداد الجيش، والنظام الجديد لتعيين الضباط بكثافة من بين خريجى المدارس العسكرية، أثره الملموس فى زيادة نسبة المصريين من الضباط. فقد أصبحوا يشكلون الأغلبية فى أواخر حكم إسماعيل. لكن الأقلية الشركسية – التركية، لم تكن لتقبل التنازل عن المناصب التى وصلت إليها، وواصلت تسلقها إلى مراكز القيادة العليا للجيش. وقد تمكن بعض الضباط المصريين، فى السبعينيات، من الوصول إلى رتبة الأميرالاى، بينما توقفت ترقيات الآخرين. وبدأ التوتر الشديد بين الضباط المصريين والاتراك، والذى أصبح، فيما بعد، السبب المباشر لتمرد عرابى. فأحمد عرابى نفسه، الذى كان قائمقاما وعمره ١٩ عاما، لم ينل أية ترقية على مدى السنوات التسع عشرة التالية، ولم يحصل على رتبة الاميرالاى إلا بعد عزل إسماعيل فى صيف ١٨٧٩.

وقد أهدى إسماعيل إحدى جواريه لعرابى، وهى التى صارت زوجا له فيما بعد[١٥]، كما كان ميالا لتمرد الضباط المصريين الذين التفوا حول عرابى فى فبراير ١٨٧٩، رغبة منه فى التخلص من نوبار باشا رئيس الوزراء. على أن إسماعيل، الذى كان تركيا، لم يكن يعول كثيرا على الضباط المصريين، وكان يؤيد سياسة التفرقة الموجهة ضدهم.

لقد كانت خطط إسماعيل الكبيرة للتحديث، والمتوائمة مع طموحه الشخصى، مقبولة عند توليه الحكم، لظروف استثنائية. ففى اثناء الحرب الأهلية الامريكية (٦١-١٨٦٥)، توقفت صادرات القطن الامريكية إلى أسواق أوروبا، وتزايد الطلب على القطن المصرى، وارتفع سعره. فتضاعف حجم الصادرات، فيما بين ٦٠-١٨٦٤، أربع مرات، وزادت قيمتها عشرة أضعاف. ولكن فى ١٨٦٥، سكتت المدافع، وتوقف الازدهار، لتنكشف بالتدريج صورة إسماعيل كمسرف، لا تتفق سياسته مع الامكانات الفعلية لمصر. واصبحت البلاد، فى منتصف السبعينيات، على حافة الإفلاس. وفى ١٨٧٥، اضطر إسماعيل إلى بيع أسهمه فى قناة السويس للحكومة البريطانية. وفى ١٨٧٦، وضعت الخزانة المصرية تحت الرقابة الانجلو - فرنسية. وقد زاد من حدة تلك الأزمة، حدثان وقعا فى ١٨٧٦ : الأول هو توصل رجال «العثمانية الفتاة» لإقرار أول دستور ليبرالى، والثانى هو هزيمة الجيش المصرى فى الحبشة. وهكذا، كانت الأرض ممهدة لنمو حركة معارضة جذرية. وكان لوجود جمال الدين الافغانى، الذى كان يمارس نشاطه فى القاهرة منذ ١٨٧١، ولنفوذه الروحى، دور كبير فى تصاعد هذه الحركة. كذلك كان ليعقوب صنوع، الصحفى والكاتب المسرحى، اليهودى الأصل، والذى كان يوقع باسم «ابو نظارة»، أثره. وقد قام بتكوين تنظيم سياسى سرى،* ضم عددا من ضباط الجيش.(١٦)

بدأت الحركة العرابية فى شكل احتجاج من جانب الضباط المصريين ضد التمييز الذى كان يمارسه الأتراك والشراكسة المسيطرون على الدولة والجيش. وقد أدى تأخر صرف الرواتب إلى نشوب حالة من التوتر، وفى فبراير ١٨٧٩، ذاعت الشائعات حول اتجاه النية لعزل عدد من الضباط المصريين، فانفجر الموقف. وقام الضباط بالقبض على «نوبار باشا»، رئيس الوزراء الأرمنى المسيحى، ووزير انجليزى آخر من أعضاء وزارته. ولم يطلق سراحهما إلا بعد تدخل الخديو، الذى لم يعد له مصلحة فى استمرار نوبار. وفى اليوم التالى، اضطر نوبار إلى تقديم استقالته. وقد رأت الجماهير فى ذلك انتصارا للضباط.

ومنذ ذلك الحين، بدأ الارتباط بين حركة الضباط والصحوة الوطنية العامة. فعند مهاجمة «نوبار» و «لسون»، كانت تسمع صيحات «الموت للكلاب النصارى»، إشارة إلى رئيس الوزراء الأرمنى، وكذلك الانجليز والفرنسيين. وقد تأسس، فى العام نفسه، أول حزب وطنى مصرى، وكان من الـ ٣٢٧ الموقعين على بيانه التأسيسى، ٩٣ من الضباط.(١٧)

وفى ١٨٧٩، جرى عزل إسماعيل. وتولى الحكم ابنه توفيق، نيابة عن الدائنين ودول الرقابة. وازدادت الأزمة سوءا، لتتجه الانظار، مرة أخرى، إلى سلك الضباط. وفى ١٨٨٠، أصدر ناظر الجهادية الشركسى «عثمان رفقى»، قانونا جديدا للخدمة العسكرية يخفض مدة تجنيد الجنود

* ليس هناك مايؤكد صحة هذه المعلومة، ربما يقصد المؤلف المحافل الماسونية.

إلى أربع سنوات. وقد رأى عرابى ورجاله فى هذا حيلة لمنع الجنود من الترقى، أو، بمعنى آخر، منع المصريين من أن يصبحوا ضباطا. وفى يناير ١٨٨١، قدم عدد من الضباط عريضة إلى رئيس الوزراء، يحتجون فيها على التفرقة فى معاملة الضباط المصريين، ويطالبون بعزل رفقى. وكان على رأس الضباط الذين قدموا العريضة على فهمى وأحمد عرابى، قائدا الكتيبتين الأولى والرابعة. وقد قبض عليهما، لكن رفاقهما أطلقوا سراحهما فى الحال. وفى أوائل فبراير، تشكلت وزارة جديدة، ضمت محمود سامى البارودى – نصير عرابى – كناظر للجهادية. وقد قام توفيق خلال عام ١٨٨١، بمحاولة أخرى، للقضاء على حركة عرابى. فقام بعزل البارودى، وأصدر أوامره بنقل الوحدات الموالية لعرابى من القاهرة إلى الاسكندرية ومدن الدلتا الصغيرة. وكان الردّ هو إعلان التمرد السافر. ففى ٩ سبتمبر، قام عرابى على رأس ٢٥٠٠ من الجنود و ١٨ مدفعا، بمحاصرة قصر الخديو، وقدم ثلاثة مطالب : تشكيل وزارة جديدة، ودعوة مجلس النواب للانعقاد، وزيادة عدد الجيش. وأصبح عرابى هو قائد الحركة الوطنية الشعبية، واضطر توفيق إلى الإذعان فتشكلت وزارة جديدة،، وعاد البارودى إلى منصبه ناظرا للحربية. وفى ديسمبر عقد اجتماع لانتخاب الجمعية التشريعية. لكن إذعان توفيق لم يؤد إلى عودة الاستقرار، بل شجع على تصاعد المد الوطنى. وفى ٥ فبراير١٨٨٢، أعيد تشكيل الوزارة مرة أخرى. وأصبح عرابى ناظرا للحربية، ومحط الأنظار، وموضع الآمال.

وكما يحدث دائما، عندما يصعد ممثل لسلك الضباط إلى السلطة، فقد ركز عرابى اهتمامه الأول على تحسين أوضاع الجيش، بشكل عام. وقد حُكم عل ٤٠. من الضباط الاتراك والشراكسة، من بينهم عثمان رفقى، بالطرد من الخدمة والبلاد، بتهمة محاولة اغتيال عرابى. وقد حلّ المصريون محلهم. وقد رقى حوالى ٤٠٠ من الضباط المصريين، كما دخل ١٥٠ من الجاويشية سلك الضباط. وزاد عدد الجيش، وارتفعت رواتب جميع الرتب. وكان صغار الضباط هم المستفيدون، بالاساس، من هذه التغييرات. فقد ارتفع راتب الملازم ثان من ٣٥٠ قرشا الى ٦٠٠ قرش شهريا، بنسبة تزيد على الـ ٧٠٪ كما ارتفع مرتب اليوزباشى من ٥٠٠ إلى ٩٥٠ قرشا (بنسبه٩٠٪)، وارتفع مرتب القائمقام من ٢٥٠٠ إلى ٣٥٠٠ قرش (٤٠٪)، وزادت رواتب الرتب الأعلى بمبلغ ٥٠٠ قرش، بنسبة تقدر بما بين ٥–١٠٪.[١٨] وهكذا، حصل الضابط المصرى، الذى كان، لشهور قليلة مضت، يعيش فى ظل الخوف من الفصل، على رتب أعلى، ومرتب أكبر، وأمل فى المزيد من الترقى. لكن من الخطأ الاستنتاج بأن عرابى تخلص من جميع غير المصريين. فبالرغم من عدم ثبوت التآمر لاغتياله، وبرغم خشية عرابى على حياته، فهو لم يسع إلى التنكيل بالأتراك. فمن بين ١٠١ ضابط نقلوا إلى الخدمة بالسودان فى١٨٨٢– وهو إجراء عادى، ومسألة تنظيمية بحتة– كان هناك ٨٦ من المصريين، و٩من

الشراكسة، و٦من الاتراك.[١٩] فلم تكن هناك تفرقة ضد غير المصريين، بالرغم من أن الشراكسة حاولوا عدم تنفيذ الأمر بالسفر.

في تلك الأثناء، أخذت الحركة الوطنية تزداد قوة وراديكالية. وبدأت تظهر الطبيعة الاجتماعية للحركة، ولم يكن التأثير الثورى على جماهير الريف بأقل مما أصاب مثقفى القاهرة. فقد بدأ الفلاحون في جمع السلاح. "وفى الزقازيق، تحدث أحد الضباط إلى الفلاحين، موضحا أن الأرض التى يملكها سادتهم (هى من حقهم شرعا). وباختصار فإن المظاهر المعتادة للثورة، كانت سائدة فى مصر».[٢٠] لقد كان عرابى قريبا من معاناة الفلاحين – الأغلبية العظمى من الشعب المصرى – أكثر من أى من قادة مصر الذين جاءوا بعده.. من مصطفى كامل إلى جمال عبد الناصر.

على أن عرابى ورفاقه لم يكونوا يملكون قدرات كبار الساسة، ولم يكن بمقدورهم السيطرة على الحركة وتوجيه مسارها.

وفى ١٢ سبتمبر، كانت المعركة الحاسمة بين الجيشين المصرى والبريطانى فى التل الكبير. ولم يكن فشل عرابى كقائد عسكرى بأقل من فشله كسياسى. وفى اليوم التالى، دخل الانجليز القاهرة. وهكذا، بدأ الاحتلال «المؤقت» لمصر، والذى استمر حتى عام ١٩٥٦.

وفى ١٩ سبتمبر، أصدر الخديو مرسوما من جملة قصيرة واحدة :« حل الجيش المصرى». وفى اليوم التالى تكون جيش مصرى جديد. وقد أنقص عدد هذا الجيش إلى ٦ آلاف رجل، ووضع تحت قيادة واحد من الضباط الانجليز. وكان رئيس أركانه، السير «ايفلين وود»، برتبة اللواء فى الجيش البريطانى، فرقى إلى رتبة الفريق أول، وصار يحمل لقب «السردار». وفى أوائل ١٨٨٣، بلغ عدد الضباط الانجليز العاملين بمصر ٢٥ ضابطا، حصل معظمهم على رتبة أو رتبتين أعلى مما كان فى بلده.[٢١] وكان معظم صغار الضباط المصريين ممن خدموا بالجيش المصرى القديم.

وفى الحال، التحم الجيش الجديد فى القتال ضد ثورات المهدى بالسودان. وقد شارك الجيش المصرى تحت قيادة «كتشنر»، فيما بين ٩٦–١٨٩٨، فى إعادة فتح السودان. واستعاد الجيش، فى تلك الفترة، قوته مرة أخرى. فبلغ عدد قواته فى أوائل هذا القرن – مع الجيش السودانى– حوالى ١٦ ألف ضابط وجندى. وكان عدد الضباط فى ١٩٠٥، ٣٦ من البريطانيين و٦٢٣ من المصريين. وكان قادة الكتائب إما من المصريين أو البريطانيين، لكن الأغلبية العظمى من الرتب الأعلى ظلت من نصيب البريطانيين.[٢٢]

وعلى مدى الأعوام الخمسين، من فتح السودان وحتى حرب فلسطين (١٨٩٩–١٩٤٨) لم يطلق الجيش المصرى طلقة واحدة (كانت الاشتباكات الوحيدة بين حرس الحدود «الهجانة» وبين مهربى الحشيش فى سيناء والصحراء الغربية). بينما على نطاق العالم، وعلى أرض مصر

نفسها، خاضت جيوش العالم حربين عالميتين. وفى تلك الأثناء، عاشت مصر كفاحا طويلا وعنيدا من أجل استقلالها الوطنى. لكن الجيش المصرى ظل بمنأى عن كل هذا. وبينما كان الجيش، فى عهد محمد على وحتى وقت عرابى، المركز الرئيسى للقوة والعمل فى حياة البلاد، فقد تحول فى الفترة من ١٩٠٠-١٩٤٥، إلى جسد بلا روح. وكانت لا جدواه تلك بمثابة تجسيد لعجز مصر، فقد استطاع الانجليز أن يحيدوه، حتى فى نضال البلاد من أجل استعادة استقلالها. ولم يعد العمل فى الجيش مما يشرف الشباب ذوى الوعى الوطنى، والمتطلعين إلى العمل السياسى. وحتى الشاب الذى كان يأمل فى حياة مريحة ودخلا جيدا، كان يأنف الجيش بضجره ومله، وبقيوده وانضباطه. ويصف لنا «رسل باشا»، الذى عمل لسنوات كمشرف عام على البوليس المصرى، الصعوبات التى كانت تحول دون التحاق الشباب الملائم للخدمة، وماينطبق على البوليس ينطبق على الجيش. يقول «رسل باشا» : «شاب من أسرة طيبة، على سبيل المثال، يقرر اتخاذ البوليس مهنة له، يجد نفسه، بعد انتهاء دراسته بالكلية، موزعا على القاهرة أو الاسكندرية. وبعد أن يعيش حياة معقولة، لعام أو عامين، يجد نفسه منقولا إلى احدى مناطق الصعيد شديدة التخلف. وعندما يحين الوقت كى يتزوج، فإن شابة من مستواه الاجتماعى، تربت بالقاهرة، لن تقبل بمثل ذلك المنفى، وحتى اذا ما تم هذا الزواج، فإن زوجا يعيش بعيدا فى القرى، وزوجة تستمتع بحياتها فى المدينة، سرعان مايكون نهايتها الإخفاق».[٢٣] و «يوسف نجيب»، والد محمد نجيب الذى كان ضابطا بالجيش، يقول لولده :«الجيش المصرى.. لم يكن كما ينبغى له أن يكون. لم يكن جيشا حقيقيا، بل كان وحدات احتياطية يتلقى فيها المصريون الأوامر من الانجليز». وعندما كان عليه أن يقرر مصير ولديه، محمد وعلى، كان رأيه، على حد تعبير محمد «حيث إننى كنت من أفضل الطلاب، فمن الأفضل لعلى أن يصبح ضابطا، وأن أصبح أنا محاميا أو مهندسا. كان يعتقد بأننى يمكننى أن أخدم بلدى بالزى المدنى، أفضل مما يمكن أن أخدمه وأنا فى الزى العسكرى».[٢٤] وبعد هذا الحديث بعشرين عاما تقريبا، التحق ناصر بالجيش، حيث لم يكن بإمكان والده التكفل بالنفقات الباهظة للتعليم الجامعى.

وفى ١٩٦٢، يقول ناصر :«اخترت سلك العسكرية لأسباب مالية».[٢٥]

اختار على نجيب وأخوه محمد وناصر، إذن، الوظيفة العسكرية. ولاشك أن تراث الأسرة قد أثر على اختيار الاخوين نجيب؛ فسلك الضباط كان هو المهنة والوسط الاجتماعى لابيهم وأسرة أمهم. وسلك الضباط، بالنسبة لشاب كناصر، هو إحدى الفرص المحدودة المتاحة لضمان دخل، وإمكانية للصعود الاجتماعى، وسرعان مايضع «الزى العسكرى» حدا للتردد.

لقد اتسعت الهوة، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بين فئة الضباط والفئات الأخرى. ففى ١٨٨٦، تحددت «البدلية»، التى تدفع للإعفاء من الخدمة العسكرية، بعشرين

جنيها. وهناك فئات من الشباب معفاة تلقائيا من الخدمة العسكرية بسبب وظائف آبائهم: أبناء موظفى الحكومة.. أبناء المشايخ.. أبناء ضباط الجيش. كذلك، فقد كان الإعفاء يشمل طلبة المعاهد الدينية. ثم تجرى القرعة، بعد ذلك، بين البقية التى لم تنجح فى الحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية الكريهة. وحتى فى هذه المرحلة مازالت الفرصة سانحة لـ «ضبط» الحظ. وتظل الإمكانية قائمة لإعفاء العديد ممن وقع عليهم الاختيار، سواء لأسباب صحية، أو لعدم اللياقة البدنية.. وهى إجراءات يحوم حولها الكثير من الشكوك. وفى ١٩٠٤، كان مطلوبا اختيار ثلاثة آلاف من بين حوالى ١١٠ آلاف فى سن التجنيد. وقد دفع «البدلية» ٩.١٤٧ منهم، وأعفى ثلثهم لأسباب دينية أو لأسباب أخرى، كما لم يصب الدور حوالى ١٦٪ منهم.(٣٦) ولم يبق أمام مشايخ القرى والحارات سوى البؤساء والجهلاء، كى يختاروا من بينهم الحصة المطلوبة للجيش.

لقد صعد عرابى والعديد من الضباط وقادة الجيش فى القرن التاسع عشر من بين صفوف الجند، لكن هذه الفرصة لم تكن متاحة أمام الجنود وضباط الصف فى القرن العشرين. وكانت أعلى رتبة يمكن أن يطمحوا إليها هى رتبة «الباشجاويش». ومن ناحية أخرى، فلم يعد الضابط يبدأ خدمته وسط الجنود. فطبقا للتنظيمات الصادرة فى ١٩٢٨، يقتصر القبول بالكلية العسكرية على خريجى المدارس الثانوية التى تتراوح أعمارهم بين ١٦–٢١ عاما، على أن يجتازوا الكشف الطبى.(٣٧) فالطالب يتوجه مباشرة إلى الكلية، وبعد نجاحه فى امتحانات التخرج، يصبح ضابطا. وهكذا، خرج جميع الضباط المصريين، فى النصف الأول من هذا القرن، من أسر كانت قادرة على إرسال واحد من ابنائها، على الأقل، إلى المدرسة الثانوية، وباستطاعتها الإنفاق عليه حتى إتمام هذه المرحلة. كانت نسبة خريجى المدارس الثانوية، فى ذلك الوقت، تقل عن ١٪ من مجموع من يماثلونهم فى السن (المرحلة العمرية) من أبناء البلاد. وبالرغم من أن الطلبة الذين كانوا يقبلون قبل ١٩٢٨، لم يكن يشترط إتمامهم للدراسة الثانوية، إلا أنهم لم يكونوا من أبناء الطبقات الدنيا، وإنما من الابناء الأدنى ذكاء للضباط أو المرموقين، الذين يرغبون فى تسهيل دخولهم إلى فئة الضباط.

فلا عجب، إذن، إذا ما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود. والحقيقة إن جيشا كهذا لايمكن أن يحتل مكانة مشرفة فى حياة أمته، ولايمكن إلا أن يؤدى إلى المزيد من غطرسة ضباطه فى مواجهة الجنود الذين يعملون تحت إمرتهم.. كنوع من التعويض عن المهانة الاجتماعية، والإبعاد عن الساحة السياسية.

وفى خريف ١٩٣٦، وبعد توقيع المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، خطت حكومة الوفد خطوة نحو إضفاء الديمقراطية على سلك الضباط. فقد أصدرت تعليماتها بفتح أبواب الكلية الحربية أمام الشباب من غير أبناء الأسر الموسرة. إذ رأت فى تطوير طبيعة سلك الضباط، تطويرا

تدريجيا، واحدا من المهام الوطنية والاجتماعية المهمة. وكنتيجة لذلك، التحق بالكلية، في شتاء وربيع عام ١٩٣٧، عدد من الشباب لم يكن ممكنا أن يدخلوها لولا تلك الإجراءات. شباب مثل ناصر، ابن موظف «البريد» البسيط. لكن من الخطأ الاعتقاد بأن جميع الطلبة الذين التحقوا، منذ ذلك الحين، ينتمون إلى هذه الشريحة. فقد ظلت نسبتهم قليلة. وحتى «ناصر»، الذي من الممكن اعتباره ممثلا لأكثر الشرائح شعبية في سلك الضباط، من خريجي المدارس الثانوية، وابنا لأسرة لاتعتمد كليا على الراتب البسيط لموظف صغير. فجده لأبيه، كان يمتلك قطعة أرض صغيرة ببني مر بمحافظة أسيوط، بنى عليها مسجدا خاصا في ١٨٩٨. كما أنشأ أيضا، أول مدرسة بالقرية. وقد قسمت ملكيته الصغيرة على أولاده الذين بقوا بالقرية. أما جده لأمه، فكان من مقاولي المباني الموسرين، ومن تجار الفحم بالاسكندرية.(٢٨) وعندما ولد جمال، كان والداه يعيشان بمنزل من طابق واحد، بحي باكوس بالاسكندرية، يحوي خمس غرف. وقد قضى ناصر مرحلة الشباب بالقاهرة، في كنف عمه خليل حسين، الذي كان موظفا بالأوقاف.(٣٠)

كان تركيب سلك الضباط المصري في السنوات الأخيرة للحكم الملكي، من حيث الجذور الاجتماعية والعائلية، على قدر كبير من التنوع.(٣١) وإن كان هناك عدد من الجذور الرئيسية يمكن تمييزها بوضوح. ففي معظم الحالات، كان آباء وأعمام الضباط من شاغلي الدرجات الوظيفية المتوسطة، ومن أصحاب المهن الحرة، وضباط الجيش، وأعيان الريف وملاك الأراضي، وكبار الموظفين، والتجار والمقاولين. والحدود الفاصلة بين هذه المجموعات ليست حادة، وهناك قدر كبير من التداخل. فمعظم أهالي الضباط وأقاربهم ينتمون إلى الشرائح العليا للطبقة الوسطى، التي يشكل الأجر المصدر الرئيسي لدخلها.

وهناك نسبة أقل، وهي ليست طفيفة، تعيش على عوائد الأراضي التي تمتلكها. كما أن هناك نسبة ضئيلة للغاية من تلك العائلات يعمل أفرادها بالأعمال الحضرية، مثل أصحاب المتاجر. وهكذا، فإن الافتراض العام بأن الضباط ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة، هو فرض غير دقيق، ولايفسر الكثير من الأشياء.

إن جذور فئة الضباط المصريين تصبح أكثر وضوحا إذا ماتنبهنا إلى غياب مجموعات اجتماعية بعينها، أو تمثيلها الضعيف، بين أسر الضباط. فليس هناك تمثيل للجماهير العريضة من فقراء الفلاحين الأجراء، والعمال الزراعيين، والحرفيين، وعمال المدن وصغار أصحاب المحلات. ومن ناحية أخرى، فإن العائلات الكبيرة التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي - أي الارستقراطية المصرية - تسجل غيابا واضحا. وقد كان هناك، على عهد فاروق، عدد من الثراة المرموقين ممن كان آباؤهم أو أجدادهم ضباطا كبارا بالجيش، لكن واحدا منهم لم يلتحق بالجيش. وعلى سبيل المثال، فإن الاخوين أحمد وعلى ماهر، اللذين

شغلا منصب رئيس الوزارة، كان أبوهما هو محمد ماهر (١٨٥٤-١٩٠٩) الذى درس بالكلية الحربية، وتخرج فيها برتبة الملازم ثان فى سن العشرين، وظل يصعد خطوة فخطوة، حتى وصل إلى أعلى المناصب العسكرية والإدارية.[٣٢] ومحمد راتب، الشركسى، الذى كان سردارا للجيش المصرى من ١٨٦٤-١٨٧٩، ثم مشيرا، والذى أسس ممتلكات أسرته من الأراضى الشاسعة، تزوجت ذريته من أسرة سليمان الفرنساوى (سيف سابقا)، رئيس أركان الجيش المصرى فى عهد محمد على والفرنسى المولد، وكذلك صاهرت الأسرة المالكة. ولكن بحلول القرن العشرين، لم يكن أى من أفراد هذه الأسرة يعمل بخدمة الجيش.[٣٣] ويرصد «ج. باير» فى كتابه «تاريخ الملكية الزراعية فى مصر الحديثة» حوالى مائة أسرة من حائزى الملكيات الكبيرة فى منتصف هذا القرن. مايقرب من ثلث هذه العائلات فيما بين ٤٢-١٩٥٢، لهم ممثلون من النواب، إما فى البيت الأعلى أو المجلس الأدنى (وبأكثر من عضو للعائلة الواحدة فى حالات عديدة).. وهناك ١٨ عائلة أمدت مجلس الوزراء بأعضائه فى الفترة من ٢٤-١٩٥٠[٣٤] لكن ضابطا واحدا لم يخرج من تلك العائلات. وكما كتب نجيب، فإن أبناءهم «كانوا غارقين فى التمتع بثرواتهم، ولا يرغبون فى تكدير صفوهم بالخدمة العسكرية».[٣٥]

وهناك نسبة ضئيلة للغاية من أبناء أصحاب الوظائف الدينية بين صفوف الضباط، على عكس الحال فى العراق، حيث نرى عددا كبيرا من أبناء الدعاة الدينيين. وهى ظاهرة مثيرة، وتلعب، فوق ذلك، دورا مهما فى تحديد طبيعة سلك الضباط فى المجتمع المصرى. إذ إن المشايخ والأئمة، والقضاة الشرعيين ومدرسى المعاهد الدينية فى الريف والمدينة كانوا، ومازالوا، يشكلون قطاعا كبيرا داخل المجتمع المصرى. وطبقا للجدول الخاص بالمتكسبين من الوظائف الرسمية، الوارد بالإحصاء المصرى الرسمى للسكان، فإن عدد «العاملين بالوظائف الدينية، من الطوائف المختلفة»، والذى يمثل المسلمون بينهم ٩٠٪، كان أكثر من ٢٥٠ الفا. وكان عدد المهندسين والأطباء، والكيميائيين، والكتاب والصحفيين فى عام ١٩٢٧، ١٢ الفا وفى ١٩٣٧، ١٥ الفا، وفى ١٩٤٧، ٣٢ الفا. ولكن، بينما كان عدد المتعلمين تعليما دينيا إسلاميا يزيد كثيرا، حتى منتصف القرن، على المتعلمين تعليما حديثا، فلم يلتحق بصفوف الضباط سوى عدد قليل من أبناء هذه الفئة. ومن ناحية أخرى، فإن أبناء وأخوة هؤلاء الذين درسوا الانسانيات أو تلقوا تدريبا فنيا على النمط الغربى، شكلوا لفترات طويلة نسبة كبيرة بين الضباط. وفى ١٩٣٦، كان لدى «حسن البنا» من الأسباب مايدعوه إلى المطالبة بتعيين نسبة من خريجى الأزهر بالجيش، لكن جهوده لم تذهب هباء، فقد تجدد المطلب بعد ذلك بثلاثين عاما، عندما طالب المؤتمر السنوى لطلبة الأزهر فى ١٩٦٥، بقبول خريجى الجامعة بالكليات العسكرية.[٣٦]

إن الشريحة الاجتماعية التى ينحدر عنها سلك الضباط، هى نفس الشريحة التى جاءت

منها الانتلجنسيا – كالمحامين والأطباء والمهندسين من ذوى التعليم الحديث – وهو مايبرر الإشارة إلى الجيش المصرى فى منتصف القرن العشرين، باعتباره «انتلجنسيا ترتدى الزى العسكرى». لكن هذا التعبير، شأن جميع التعميمات، قد يصلح فى القياس التمثيلى، لكنه لايفيد فى التوصيف الدقيق. على أنه يرسم صورة الذات عند العديد من هؤلاء الضباط، إن لم يكن جميعهم. فالشخص الذى ذهب – لضيق ذات اليد – إلى الكلية الحربية، بدلا من الالتحاق بدراسة أكثر كلفة فى الجامعة، يبذل قصارى جهده ليعلى من قيمة وضعه– كضابط – أمام منزلة المحامى أو المهندس.

إن عددا لا بأس به من الضباط، هم من أبناء أعيان الريف والعُمد. والعمدة هو كبير القرية، وممثل الحكومة على المستوى المحلى. وطبقا لقانون عام ١٨٨٥ – الذى لم يطرأ عليه، حتى الآن، سوى تعديلات طفيفة – الذى يقنن وضعا كان سائدا قبل صدوره، يشترط فى العمدة أن يكون من الملاك.[٣٧] وأحيانا مايكون من أغنى أغنياء القرية. فهو الرئيس، وهو أيضا ممثل الأعيان والموسرين، الذى – على عكس مالكى الإقطاعات الكبيرة – لايعيش فى المدينة. إن العُمد هم اولئك المزارعون الذين يملكون مابين ٥٠–١٠٠ فدان، ويستغلون، بشكل مباشر، الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين. ويمكننا أن نطلق عليهم، على سبيل المقارنة، كولاك الريف المصرى.

وأحد أبناء هؤلاء العمد من الضباط، هو عبد الحكيم عامر. فأبوه، الشيخ على عامر المتوفى فى فبراير ١٩٦٠، هو عمدة اسطال (المنيا) و«من الأعيان».[٣٨] تولى ابنه الاكبر الإشراف على أراضى العائلة، بينما أُرسل الآخرون إلى الجامعة. وكان عبد الحكيم يرغب فى دراسة الطب، لكنه لم يتمكن، لأسباب صحية، من الاستعداد الكافى لامتحان القبول، فرسب. والتحق بكلية الزراعة. لكن الدراسة لم تستهوه، فالتحق، بعد أسابيع قليلة، بالكلية الحربية.

والعديد من الضباط من أبناء أو أقارب الضباط. وكما فى الجيوش الأخرى، فالمهنة هى نوع من التقليد العائلى المتوارث. وعلى سبيل المثال، فإن نصف الضباط الـ ١٤ الذين كانوا يشكلون مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣، لهم أقارب من الضباط. فاثنان من أعضاء المجلس، صلاح وجمال سالم، أخوان غير شقيقين، وزكريا وخالد محيى الدين أبناء عم. وكمال الدين حسين هو ابن عم الملازم ثان جلال حجاج الذى مات فى حرب فلسطين، وقريب لعدد آخر من الضباط.[٣٩] وعامر كان قريبا للفريق محمد حيدر باشا، رئيس أركان الجيش فى ١٩٤٨، ثم وزير الحربية بعد ذلك. كما كان نجيب ابنا لعائلة عسكرية مرموقة.

لم يكن سلك الضباط هو المجال الوحيد الذى توجه فيه تقاليد الأسرة الاختيار الوظيفى فى الحياة. فمنذ زمن بعيد، وعلى مدى أجيال واجيال، والابن يقتفى خطى الأب. لكن نسبة الأفراد الذين يحذون حذو آبائهم فى سلك الضباط، خلال الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات من

هذا القرن، أقل من نسبتها فى المهن الأخرى (مع أخذ حداثة هذه الوظيفة، من حيث النشأة والانتشار، فى الاعتبار). أضف إلى هذا، أن أبناء الضباط يفضلون، عندما يشبون، الالتحاق بمهن أكثر سهولة وأقل ضجرا، بينما يجد أبناء الموظفين، فى السلم الوظيفى الأوسط والأدنى، فى وظيفة ضابط الجيش أحد المنافذ للصعود إلى شريحة اجتماعية أعلى. وكما رأينا، فإن نصف أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا من أقارب الضباط، بينما جاء النصف الآخر من عائلات لاعلاقة لها بسلك الضباط. لكن المرء لايستطيع أن يتجاهل تأثير التقاليد والاعراف الأسرية على سلك الضباط كجماعة اجتماعية. وابرز مثال على هذا هو عائلة نجيب.

كان جد محمد نجيب لأبيه فلاحا يملك قطعة أرض صغيرة بقرية النحارية بالدلتا. وعندما مات فى سن مبكرة، كان ابنه الاكبر، عم محمد نجيب، يزرع ٥٥ فدانا، جزء منها تملكه الأسرة، والآخر مستأجر من الغير. أما الأخ الأصغر «يوسف»، والد محمد نجيب، والذى أصبح يتيما بموت أبيه، فقد استكمل تعليمه بالقرية ثم التحق بالجيش كجندى. وفى ١٨٩٦، لفت الفتى انتباه كتشنر. فقد كان يلعب مباراة دولية ضمن فريق الجيش، وأثناء المباراة اصيب، ورغم ذلك تحامل على نفسه وأكمل المباراة. ولذلك، سمح له السردار بدخول الكلية الحربية. وفى ١٨٩٨، شارك، وهو برتبة الملازم ثان، فى الحملة على السودان، وعاش هناك حتى وفاته فى ١٩١٤، وهو برتبة اليوزباشى. وكانت زوجته زهرة، أم محمد نجيب، يتيمة أيضا، فقدت أباها منذ الطفولة. وكان أبوها محمد عثمان حشمت بكباشيا بالجيش المصرى، سقط دفاعا عن الخرطوم أمام قوات المهدى، فى ١٥ يناير ١٨٨٥. وفى نفس المعركة لقى اثنان من اخوته وأحد ابناء عمه حتفهم.. وثلاثتهم من الضباط المصريين.

وكان ليوسف نجيب أربعة ابناء. الابن الأكبر، من زوجته السودانية الأولى، أصبح مزارعا بالنحارية، مسقط رأسه. أما محمد، فقد سار على خطى أبيه وأصبح ضابطا، وكذلك أخوه الثالث على. وفى ١٩٥٢، كان على برتبة اللواء، وقائدا لمنطقة القاهرة العسكرية. وقبض عليه بعد الانقلاب، وعين، فيما بعد، سفيرا لمصر بدمشق. أما الأخ الرابع محمود، فقد أصبح جراحا بيطريا، ومحاضرا بجامعة القاهرة. وقد درست إحدى أخواتهم الطب، وعملت بعد تخرجها كطبيبة بالحكومة. وكان زوجها ضابطا بالجيش. وهناك أختان أخريتان متزوجتان من موظفين. وزوجة محمد نجيب هى ابنة بكباشى من الضباط.[٤٠] ونكتفى بهذا القدر - بالرغم من وجود نماذج كثيرة - للتدليل على نمط الأسرة التى تحمل تقاليد الضباط، وأيضا تبيين العلاقات الأسرية بين فلاحين وأصحاب مهن حرة ومستخدمين أو موظفين، وضباط.

لقد طرأ على تكوين سلك الضباط المصرى تغير وطنى شامل، على مدى السنوات المائة، منذ وفاة محمد على وحتى حرب فلسطين. فبعد أن كان أبناء البلاد يشكلون أقلية صغيرة ولا يشغلون إلا أدنى المراتب، أصبحوا الآن المكوّن الوحيد لفئة الضباط. أما الاتراك والشراكسة

والمنحدرون عن المماليك، الذين ظلوا يعيشون فى مصر، فقد اختلطوا بسكان البلاد وذابوا فيهم، وكان الاستثناء الوحيد هو الأسرة المالكة، بنطاقها العائلى الممتد، وهى، أيضا، لم يخرج منها أىّ من ضباط الجيش.

ومع تمصير طائفة الضباط المصرية، نال المسيحيون بعض الرتب. ففى ١٩٤٩، كان المسيحيون - وكلهم تقريبا من الاقباط - يشكلون حوالى ٧٪ من مجموع ضباط الجيش المصرى، وهى نسبة تتفق مع تعدادهم بالنسبة لإجمالى عدد السكان. ولكن، من بين ٩٠ ضابطا برتبة الاميرالاى فما فوق لم يكن هناك سوى ضابط مسيحى واحد، يعمل بالخدمات الطبية. وكانت نسبة المسيحيين فى هذه الإدارة بالذات أعلى منها فى أى سلاح آخر من أسلحة الجيش، بينما كان جميع ضباط سلاح الفرسان (المدرعات) من المسلمين.

لقد كان الضباط الأحرار يؤكدون دائما على أن الضباط بشكل عام، وهم أنفسهم بصفة خاصة، خرجوا من بين صفوف جماهير الشعب المصرى، ومعبرين عنه. وهو إدعاء، وإن كان مقبولا إلى حد ما، إلا أنه بعيد عن الدقة. صحيح أن الضباط فى ١٩٥٠ كانوا جميعا - على عكس القصر - من المصريين. لكن معظمهم، من المنظور السوسيولوجى، كانوا من أبناء وإخوة الموظفين وضباط الجيش والبوليس والطبقة الوسطى من أرباب المهن الحرة، بينما كان البعض الآخر ينتمى إلى المزارعين الموسرين نسبيا وصغار ومتوسطى ملاك الأراضى، وإلى الشرائح العليا للطبقة الوسطى والشرائح الدنيا والمتوسطة من البرجوازية الكبيرة. فإذا كان المقصود بمصطلح (الشعب) هو هؤلاء المصريون الذين لم يكونوا من - أو من أقرباء - المئات القليلة من العائلات ذات الملكيات الكبيرة، ورجال البنوك، وكبار رجال الصناعة والأعمال، فإن هؤلاء الضباط، بلاشك، (من الشعب). أما اذا كان المقصود بـ (الشعب) هو الـ ٨٠٪ من السكان المصريين الذين يملكون أقل من فدان، ومن عمال المدن والأرياف، والحرفيين وصغار التجار، فإن الضباط ليسوا، بالتاكيد، (من الشعب).

وهناك تقسيم آخر يصنف فئة الضباط، من حيث جذورها ونظرتها، ضمن الطبقة الوسطى الجديدة المأجورة.(٤١) وينبغى أن ننبه مرة أخرى إلى أن هذا تعميم مخل، بل ويمكن أن يكون مضللا. فتحليل عينة من مجموعة من الضباط المصريين فى ١٩٤٨، يشير إلى أن ثلثى أقربائهم كانوا من المستخدمين بالأجر، وهى وإن كانت نسبة كبيرة، إلا أنها لا تشملهم جميعا بالتأكيد. علاوة على ذلك، فإن بعض المأجورين، مثل الضباط ذوى الرتب الكبيرة وكبار الموظفين، لايمكن تصنيفهم ضمن الطبقة الوسطى. إن العلاقة بين الضباط والطبقة الوسطى المأجورة علاقة قوية، لكنها ليست مقصورة على هذين الطرفين وحدهما. فالصلات التى تربط بين الضباط وأعيان الريف والملاك من أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة، شديدة الوضوح كذلك.

هل طرأت تغيرات جوهرية على التركيب الاجتماعى لجماعة الضباط المصريين بعد ١٩٥٢؟

لاشك أن المجتمع المصرى قد شهد تحولات مهمة، انعكست آثارها على الجيش.. الطفل المدلل للنظام الجديد. فقد أدى التوسع الكبير الذى شهده الجيش إلى قدر من اضفاء الديمقراطية، كما كان لزيادة أعداد الضباط بالآلاف، أثره فى فتح الباب أمام الشباب من قطاعات جديدة وواسعة فى البلاد، للولوج إلى مملكة الضباط. وقد نتج عن توسيع قاعدة التعليم فى البلاد، تأثير مشابه، حيث كان من نتائجه زيادة عدد خريجى المدارس الثانوية. وعلى مستوى الجنود، فقد شمل التجنيد جميع القطاعات والطبقات، ولم يعد مقصورا على الفقراء والمتخلفين وحدهم. وهناك عامل ايجابى آخر، ألا وهو الارتفاع بمستوى التدريب والتسليح على كافة المستويات، وارتفاع مستوى التنظيم وقواعد القتال. ولكن ليس من الحكمة المبالغة فى تقدير أهمية هذه التحولات. صحيح أن القيادة العليا المرتبطة بعهد فاروق قد أبعدت، لكن القيادة الجديدة جاءت فى الواقع، من فئة الضباط نفسها. نفس الرجال الذين التحقوا بالخدمة على عهد فاروق. أصاب فبينما التغيير الجذرى مكانة هذه الجماعة فى حياة الأمة، فإن تركيبها لم يطرأ عليه أدنى تغيير. فسلك الضباط، ذاته، يعنى باستمراريته. وبعد أن أصبح الضباط هم سادة البلاد فى١٩٥٢، تم ابعاد اكثر من٤٠٠ ضابط من الخدمة العاملة.. الأغلبية العظمى من حملة رتبة القائمقام، وجميع أصحاب الرتب الأعلى ، باستثناء محمد نجيب ومحمد إبراهيم. ولم يشغل الضباط الأحرار، بأنفسهم، سوى عدد قليل من المناصب التى خلت، فقد وهبوا أنفسهم لمهامهم السياسية، أما قيادة الجيش فقد أوكلوها إلى من توسموا فيه الولاء السياسى والكفاءة المهنية. وقد ضمنوا بذلك ولاء قطاعات كبيرة من الضباط وحافظوا، فى الوقت نفسه، على المستوى المهنى للجيش. أما الرتب «القافزة» التى شاعت فى الجيش السورى العالى التسييس، فلم تعرفها مصر. والاستثناء الوحيد هو عبد الحكيم عامر، الذى رقى فى ١٩٥٣. من صاغ إلى اميرالاى، ثم إلى لواء فى١٩٥٧، وفى ١٩٥٨، أصبح مشيرا. وقد حدث تغير مهم، وهو وإن لم يؤثر فى تركيب فئة الضباط إلا انه قد ضاعف من إمكانية الترقى وتحسين الأجور والمستوى الاجتماعى لأعضاء سلك الضباط. فقد كان من نتيجة توسيع القوات المسلحة أن تسارعت وتيرة الترقيات، وانخفض عدد السنوات التى يقضيها الضابط فى الرتبة. فالضباط من جيل نجيب، الذين ولدوا فى بداية القرن، حصلوا على رتبة القائمقام (العقيد) فى السابعة والأربعين من عمرهم، بعد ٢٦ عاما من تخرجهم. أما الضباط من جيل ناصر، المولودون فى نهاية الحرب العالمية الأولى، والذين كانوا برتبة البكباشى فى ١٩٥٢، فقد وصلوا إلى رتبة القائمقام قبل أن يتموا الأربعين، وقبل أقل من عشرين عاما من التخرج. والآن، فى منتصف الستينات، هناك عمداء لم يتعد عمرهم ٤٢ عاما. لكن طائفة ضباط العهد الملكى تحافظ على استمراريتها. فالشاب الذى التحق بالكلية الحربية بعد ١٩٥٢، لم تزد رتبته على الرائد، وفى حالات نادرة، المقدم. فجميع الضباط من رتبة العقيد فما فوق، هم ممن تخرجوا قبل ١٩٥٢.

إن الحرب هى الاختبار الحاسم لأى جيش، وجيش فاروق لم يصمد أمام تجربة فلسطين

فى ١٩٤٨، وكان انكشاف عجزه أحد الأسباب الرئيسية لسقوط النظام فيما بعد. لكن جيش مصر الجمهورية، الذى حارب فى سيناء والقناة فى ١٩٥٦، لم يختلف كثيرا عن جيش ١٩٤٨. فالبطولات العظيمة التى أبداها المدافعون عن المدينة لم تصدر عن ضباط أو جنود الجيش، وإنما كانت بطولات المدنيين الذين حملوا السلاح. وبعد عشر سنوات ونصف من عمر مصر الثورة، والاشتراكية العربية، عندما وقعت الحرب بين مصر وإسرائيل، لم يكن الجيش المصرى أفضل حالا، لا من حيث الروح المعنوية أو الكفاءة القتالية.

ومن الملامح البارزة التى تميز الجيش المصرى، والتى لم تتغير، سواء فى عهد فاروق أو عهد ناصر، الهوة الكبيرة التى تفصل بين الضباط والجنود. ففى القرن التاسع عشر كان هناك العديد من الضباط الذين يرقون من تحت السلاح، لكن الأمر لم يعد كذلك فى القرن العشرين، وقد ازدادت الهوة اتساعا فيما بين ١٩٠٠-١٩٥٠. وقد استمر موقف الضابط من مرؤسيه، والذى ترسخ لفترات طويلة، سمة أصيلة من سمات الحياة الداخلية للجيش. وسنضرب على ذلك مثالا من غارة سيناء عام ١٩٥٦. ففى إحدى المرات جرى تجميع بضع عشرات من الضباط المصريين الذين وقعوا فى أسر إسرائيل فى مكان واحد. وبعد الانتهاء من الأسئلة الروتينية، سمح لهم بتوجيه الأسئلة وتقديم الطلبات، فماذا كانت النتيجة؟ طالب معظمهم لنفسه بسجن ذى شروط أفضل، كما أبدوا اهتماما بسير الغارة، وسأل بعضهم عن مصير بعض معارفه من الضباط. لكن واحدا منهم لم يستعلم عن جنوده. وقد لوحظ حدوث أشياء شبيهة بذلك أيضا فى ١٩٦٧. فالفجوة بين الضباط وجنودهم مازالت كبيرة. ولا يرجع هذا إلى حرص الضباط على الضبط والربط ، واحترام تسلسل الرتب ، وهو أمر لاغنى عنه للحفاظ على كيان الجيش وقدرته ، وإنما هو انعكاس لانتماء كل من الضباط والجنود ، وتعبيرهم عن طبقات اجتماعية مختلفة . فالضباط هم أبناء الطبقة الوسطى أو العائلات الميسورة ؛ ومعظمهم من أبناء المدينة ، بعكس الجنود الذين يفد معظمهم من القرى . وهناك فارق آخر ملحوظ هو أن معظم الجنود من أبناء أسر كبيرة العدد ، تضم العديد من الإخوة والأخوات والأطفال ، بينما يخرج الضباط من أسر صغيرة تضم عددا أقل من الإخوة والأطفال ، ممن تؤمن بتحديد النسل . وهناك حالات قليلة يمكن فيها لضباط الصف أن يصبحوا ضباطا ، كفنيين، أو ميكانيكية ، أو ككتابيين فى أسفل سلم الإدارة العسكرية . فالرجل الذى يتطوع بخدمة الجيش كجندى يصبح، بعد ١٥ عاما من الخدمة، مساعدا (صول)، وعندما يرقى إلى رتبة الملازم ثان يكون قد أصبح فى السابعة والثلاثين من عمره. أما الضابط الآخر، من نفس رتبته، فهو أصغر منه بـ ١٥ عاما، وأما من هم فى نفس سنه، فهم برتبة المقدم. هذا النوع من الرجال غير معتمد داخل سلك الضباط ولا نفوذ له. وفى صيف ١٩٦٣، تقرر السماح لمن هم برتبة الرقيب، ممن خدموا باليمن، بحضور دورات تدريب

الضباط. وبعد ذلك بثلاثة شهور، فتحت أبواب الكلية الحربية أمام الجنود الذين أمضوا سنتين بالخدمة. لكن تلك كانت حالات استثنائية، وظل الحصول على الثانوية العامة شرطا أساسيا للالتحاق بالكلية الحربية(٤٢).

ويقدر ما أدخل النظام المصرى الجديد من تطورات على سلك الضباط، بقدر ما أفرزت توجهاته من مثالب. فقد بلغ الضباط المكانة الأعلى فى السلم الاجتماعى، وحققوا قدرا أكبر من الاحترام والنفوذ السياسى، وقد أتيح للعديد منهم الفرصة لتولى مناصب مهمة فى الحكومة والسلك الدبلوماسى، وفى المجال الاقتصادى.. والفوز بدخل أكبر، بالطبع. لكن هذه الفرص أدت إلى تسلط الطامعين، وإلى الغطرسة، والتنافس والفساد. فالديكتاتورية التى لايستوطنها الفساد لم توجد بعد، وفى حالة ديكتاتورية الضباط، فإن الفساد يستشرى أول مايستشرى فى أوساط هؤلاء الضباط انفسهم، وبسرعة. وكقاعدة، فإن نظاما كهذا غالبا ماينجح فى تغطية عيوب المستفيدين منه، ولكن ليس دائما. ومثال «مجدى حسنين» دليل واضح على ذلك. فقبل الثورة، كان مجدى حسنين برتبة الرائد، وعضوا بالضباط الأحرار، وأحد المقربين من ناصر. وقد تبنى فكرة «مديرية التحرير»، وهى من مشروعات التنمية الزراعية التى كان يفخر بها النظام. وعُين مجدى مديرا للمشروع، وسافر إلى أوروبا لشراء المعدات اللازمة له (بالرغم من أنه لم تتوافر له المعرفة الفنية اللازمة لمثل هذه المهمة) وأصبح واحدا من أبرز الشخصيات فى مصر.. إلى أن فشل المشروع، وانكشف عن وهم كبير، وبعد أن استطاع حسنين أن يبنى لنفسه بيتا فاخرا. وقد بلغ الاستهجان العام بسبب انفاقه المبذر حدا اضطر عبد الناصر إلى إقالته فى خريف ١٩٥٧. ولكنه عاد، مرة أخرى، فى صيف ١٩٥٨ - بالزى المدنى هذه المرة - كرئيس للشركة القومية للأسمنت. وفى صيف ١٩٦٦، عُين سفيرا لدى تشيكوسلوفاكيا.(٤٣)

لقد أصبح سلك الضباط هو الطبقة الحاكمة. وأخذت مكانة الضباط تعلو وتسمو. وإذا كانت السيارة تعبر، فى هذا العصر، عن الوضع الاجتماعى لقائدها، فقد أشار أحد المتخصصين فى شئون مصر الحديثة إلى هذه الظاهرة، بقوله :«النقباء يركبون العربات الفارهة، أما العقداء فيعيشون حياة الباشوات».(٤٤)*

وقد اهتز كل هذا بشدة فى يونيو ١٩٦٧. ففى ١٩٤٨، استطاع جيش مصر الملكية والإقطاع والفساد، المسلح بمعدات شديدة التخلف - إن لم تكن فاسدة - أن يصمد فى وجه إسرائيل لأكثر من ستة شهور. أما جيش الاشتراكية العربية الجرار، المزود بكميات ضخمة من أحدث الأسلحة السوفيتية المتقدمة، فقد لقى هزيمة مخزية فى أقل من أسبوع. وقد وجه

* مبالغة شديدة، وإن كان ينطبق على بضعة أفراد، فإنه لم يكن ظاهرة عامة.

الشعب غضبه من الهزيمة إلى ضباط الجيش والطيران، الذى قوبل البعض منهم، فى شوارع المدينة، بالإهانة وربما بالاعتداء عليهم. وكان رد فعل ناصر هادئا للغاية. فقد تسامح مع الجماهير فى تعبيرها عن مرارتها، واستطاع أن يحرف الأنظار بحصر المسئولية عما حدث فى نطاق مجموعة صغيرة. وأصبحت القيادة العليا للجيش وقيادة الطيران هى كبش الفداء، فسُرّح ٣٠٠ ضابط من الخدمة، (٤٥) ومثل البعض منهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة الإهمال، كما دُفع المشير عامر إلى الانتحار. وهكذا، وزعت المسئولية عن الهزيمة بصورة اعتباطية، حيث لاتوجد مجموعة بعينها من مجموعات صفوة الضباط الحاكمة فى مصر تختلف عن غيرها فى شئ؛ وناصر هو صاحب جميع القرارات التى قادت مصر إلى تلك الهزيمة الحتمية. وقد ضحى بجزء ضئيل من الضباط من أجل إنقاذ مكانة الزمرة الحاكمة ككل، ومن ضمنها المكانة المتميزة للضباط. وبعد مرور فترة قصيرة، كان باستطاعة الضباط أن يؤكدوا على أن الهدف الأساسى للعدو هو تدمير «الجبهة الداخلية»، وأن واجب المواطنين الأول، خاصة فى أوقات المحن، هو إثبات الولاء للنظام القائم. وفوق ذلك، فقد عززت إعادة تسليح الجيش المصرى من قبل الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من ١٩٦٧، من أهمية ومكانة الضباط. فلم يكن من السهل، بحال من الأحوال، تنحيتهم عن مواقعهم الحصينة.. على «الجبهة الداخلية».

١- G. Dovin, La mission du Baron de Boisleconte (L'Egypt et la syrie en 1833), Cairo 1927, p. 113;

عبد الرحمن زكي، تاريخ اورطة البنادق السادسة المشاه، القاهرة ١٩٤٨، مجهود مصر الحربي، القاهره ١٩٥٢، ص ٢٣، ٣٢-٣٣،

A.V. Pawlikowshi - Cholewa, Die Heere des Mergenlandes, Berlin 1940, 255-6.

٢- Dovin, 101; Aimé Uingtrinier, Soliman - passha, Paris 1886, 101.

٣- (Anon.), Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches and Seiner Vasal-len-Staaten, Wien 1871. 87; Pierre crabites, The Winning of the Sudan, London 1934, 38; W. Hardy. Wick War, the Modernization of Administration in the Near East, Beirut, 1963, 12.

٤- Dovin, 114.

٥- نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.

٦- Vingtrinier, passim; Richard L. Hill, A Biographical Dictionary of the Anglo-Egyption Sudan, Oxford 1951, 336; Gabriel Baer, A History of Land-Ownership in Modern Egypt, 1800 - 1950, London 1962, 47.

٧- Butrus Abu Manna, Egyptian Officials and Officers in the Second half of the nineteenth century, Jerusalem 1962. (تسجيل لحلقة نقاش بالعبرية غير منشورة)

٨- Peter Meyer-Ranke, Der note pharao, Hamburg 1964, 166.

٩- عبد الرحمن الرافعي، الزعيم عرابي، القاهرة ١٩٥٢، ص ٨-١٠.

١٠- D. Mackenzie Wallac, Egypt and the Egyptian Quistion, London 1883, 67-8.

١١- Baer, 20, 27, 46, 50.

١٢- زكي، ص ٩.

١٣- Die Wehrkraft des Osmanischen Reiches, 82.

١٤- Hill, 346; Charles Chaillé - Long, My Life in Faur Continents, Lon-

don 1912, 230-3; William B. Herseltine and Hazel C. Wolf, The Blue and the Gray on the Nile, Chicogo 1961, passim.

١٥- Charles Royle, The Egyptian Campaigns 1882 to 1885, London 1886, Vol. 1, 32.

١٦- Irene L. Gendzier, The practical visions of ya' qub sanu", Cambridge, Mass., 1966.

١٧- عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، القاهرة ١٩٣٢، الجزء الثاني، ص ٢١٨.

١٨- عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٠٩-٢١٠، ٢٦١.

١٩- نفسه، ص ٢٥٩.

٢٠- The Earl of Cromer, Modern Egypt, London, 1908, Vol. 1, 258.

٢١- Ibid., Vol. 2, 467; Crabitès, 6-7.

٢٢- Sir Auckland Colvin, The Making of Modern Egypt, London 1906, 325-6.

٢٣- Sir Thomas Russell pasha, Egyptian Service, 1902-1946, London 1949, 28.

٢٤- Mohammed Naguib, Egypt's Destiny, New York 1955, 43.

٢٥- The Sunday Times, 17 June 1962.

٢٦- Colvin, pp. 326-8.

٢٧- أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤، القاهرة ١٩٥٤، ص ١٠٩. Gearges Voucher, Gamal Abdel Nasrser et son équipe, Paris 1959, 96.

٢٨- Vaucher, pp. 12-5, 28-9; Joachim Joesten, Nasser -The rise to Power, London 1960, 14.

٢٩- أخر ساعة، القاهرة، ١٠ مارس ١٩٦٥.

٣٠- Vaucher 28-32.

٣١- لمزيد من التفاصيل عن الأصول العائلية لأفراد العينة انظر الملحق.

٣٢- Hill, 264-5.

٣٣- Baer, 49, 106; Hill, 269-70; الجمهورية، القاهرة، ٢٩ اكتوبر ١٩٥٤ (نعى).

٣٤- Baer, 143.

٣٥- Naguib, 14-15.

٣٦- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة بدون تاريخ، ص ٢٣٧، الأهرام، ٧ نوفمبر ١٩٦٥.

٣٧- Gabriel Baer, "The Village Shaykh in modern Egypt", in studies in Islamic history and civilization, Jerusalem 1961, 127-9, saad M. Gadalla, Land refarm in relation to social development - Egypt, Columbia, Mirsouri, 1962, 67.

٣٨- أخبار اليوم، القاهرة، ٢٨ ابريل ١٩٥٦، الاهرام، ٦ فبراير ١٩٦٠.

٣٩- الاهرام، ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨ (نعى).

٤٠- Naguib, 35-49, 61; Hill, 369, انطون عساف، القائد محمد نجيب، جـ ٢، القاهرة ١٩٥٣، ص ٩٠٨، ص ٤٥، أحمد عطية الله في تقديمه لكتاب محمد نجيب، رسالة عن السودان، القاهرة ١٩٥٤، ص ٧٠-٧٧.

٤١- Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, Prince town 1963, parsim.

٤٢- الاهرام، ١٨ أغسطس ١٩٦٣، ٣ نوفمبر ١٩٦٣، ٢ يناير ١٩٦٦.

٤٣- محمود فوزى الوكيل، (المحرر)، هذه الثورة، القاهرة ١٩٥٣، ص ٣٦٢، أحمد ابو الفتح، جمال عبد الناصر، بيروت بدون تاريخ (١٩٦٢)، ص ١٧٩، ص ٢٩٨-٢٩٩، Keith Wheelock, Narser's New Egypt, London 1960, 67-8, 169, الاخبار، ١٥ يوليو ١٩٦٦.

٤٤- Adalbert Weinstein, Das neue Mekka liegt am Nail, Wiesbaden n. d. (1959), p. 97.

٤٥- محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٧ اكتوبر ١٩٦٧.

(٤) الضباط العراقيون

لم تقم دولة العراق، الكيان المصطنع، إلا بعد الحرب العالمية الأولى. فحتى انتهاء العصر العثمانى، لم تكن هناك قومية عراقية. ولم تكن هناك آمال مشتركة تجمع بين الأقاليم المختلفة والتجمعات الطائفية المتعددة. وفيصل، الذى وضع على عرش البلاد، كرمز لوحدته، كان أجنبيا من الحجاز، وعرشه الأول كان فى سوريا. فهو لم يأت إلى بغداد إلا بعد أن طرده الفرنسيون من دمشق.

وقد عانت الدولة فى أيامها الأولى اضطرابات واحتكاكات مستمرة بين السنة والشيعة، وبين العرب والأكراد؛ ومع البريطانيين والفرنسيين، ومع الاتراك وحول إقليم الموصل، ذى الاهمية الاستراتيجية والغنى بالنفط. وقد دام هذا الصراع حتى ١٩٢٥.

وقد تركت مهمة الدفاع عن البلاد ضد أعدائها الخارجين لجيش وطيران بريطانيا العظمى، القوة الظافرة والمنتدبة، من قبل عصبة الأمم، للإشراف على المنطقة. وتولى مهمة حراسة منشآت الجيش والطيران البريطانى مجموعات من المرتزقة، من أبناء الاقليات غير العربية، مسلحة بالأسلحة الخفيفة. وكان معظم هؤلاء الجنود من الآشوريين المسيحيين، إلى جانب قلة من الاكراد. وقد بلغ مجموع هذه القوة فى ١٩٢١، حوالى ٥ آلاف رجل، لكن هذا العدد أخذ يتناقص تدريجيا بعد ذلك.

تأسس الجيش العراقى فى يناير ١٩٢١. وكانت النية متجهة، فى ذلك الوقت، لأن يكون هذا الجيش تجسيدا لوحدة البلاد، بل وأن يفرضها إذا مادعت الضرورة إلى ذلك، فى مواجهة قوى الفُرقة. لقد كانت مهمة هذا الجيش خطيرة. فالقبائل والأقليات لم تكن متمردة فحسب، بل ومسلحة تسليحا جيدا. وفى ربيع ١٩٢٠، جرت محاولة لتجريدهم من السلاح، فبلغ مجموع البنادق المصادرة من منطقتى بغداد والبصرة وحدها ٥٠ ألف بندقية، كما تم تجميع ٦٠ ألف قطعة أخرى من رجال القبائل، فى خريف العام نفسه. وفى عام ١٩٣٢، قدر الملك – وهو تقدير يعتبر متحفظا – مافى حوزة رجال القبائل من سلاح، بمائة ألف بندقية. فى ذلك الوقت، لم يكن مجموع قوة الجيش مع البوليس يزيد على ١٥ الفا. وقد وضعت الحكومة نصب عينيها تطوير الجيش وتقويته، بما يسمح بقمع تمردين فى موقعين مختلفين فى وقت واحد.[1] والحقيقة إن الشغل الشاغل للجيش العراقى، منذ بداياته الأولى، كان حماية الأمن الداخلى، والقمع، الذى وجه فى البداية ضد التمردات القبلية، ثم ضد الحركات السياسية والطبقية، وكذلك هبات

الاكراد، التى كشفت عن طبيعتها القومية السياسية. ولم يواجه الجيش العراقى عدوا خارجيا سوى مرتين. المرة الأولى فى مايو ١٩٤١، أيام حكم رشيد عالى الكيلانى، والثانية فى ١٩٤٨، ضد إسرائيل. ولاعجب أن يأتى وقت يعتبر هذا الجيش فيه نفسه – هذا الجيش الذى كان سند الدولة وعمادها – منافساً فى توجيه أمور البلاد.

لقد بدأ الضباط المحترفون بالجيش العراقى – من عرب واكراد، ومن بغداد والموصل – خدمتهم فى الجيش العثمانى. وحتى القضاء على ثورة ١٩٠٨، كان الحكم العثمانى حكما كوزمو بوليتانيا إسلاميا، واستطاع كثيرون من السوريين والعراقيين أن يصيروا ضباطا بهذا الجيش، وينالوا أعلى المراتب. وقد سبقت سوريا العراق فى الإسهام فى الصحوة العربية، كما كانت أكثر منها تطورا من الناحية الاقتصادية والفكرية. وقد رأى أبناء تجار بغداد فى العمل كضباط بالجيش العثمانى وسيلة – بل الوسيلة الوحيدة – للتقدم الاجتماعى وكانت الكلية الحربية باستانبول تقبل سنويا مابين ٦٠–٧٠ من الطلبة العراقيين.[٢]

وكان من بين هؤلاء محمد شوكت، الأخ الأكبر لحكمت سليمان، قائد الجيش الثالث. وبواسطة القوة المنتقاه، أمكن صد هجوم السلطان المضاد فى ابريل ١٩٠٩، وتثبيت حكم «تركيا الفتاة». وكان رئيس أركانه فى ذلك الوقت هو مصطفى كمال (أتاتورك). وقد أصبح محمد شوكت، فيما بعد، وزيرا للحربية، ثم رئيسا للوزراء، واغتيل فى يونيو ١٩١٣. وقد تأثرت حكومته بتركيا الفتاة، وبالقومية التركية.

وقد تبنى البعض الآخر من الضباط العراقيين قضية القومية العربية. فبعد ديكتاتورية عبد الحميد الإسلامية البالية، جاءت الديكتاتورية القومية التركية. وقد لجأ المثقفون والضباط العرب، الساعون إلى احياء ثقافتهم وتحقيق حريتهم، إلى تكوين الجمعيات السرية. وتعتبر جماعة «العهد»، التى تكونت فى ١٩١٤ كتنظيم للضباط، أكثر هذه الجمعيات أهمية. وقد كانت للعراقيين النسبة الغالبة فى عضويتها.

ويؤكد «جورج أنطونيوس»، الذى ظل لعشرين عاما المؤرخ الوحيد، عمليا، لصعود القومية العربية، على أهمية نشاطات هذه الجماعة ويلقى الضوء على أعضائها، ويشير إلى أنها لم تكن تمثل إلا أقلية صغيرة من السكان، بل وحتى من الجيش العثمانى. فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان العرب يشكلون ربع سكان الامبراطورية العثمانية، بينما لم يتعد عدد الضباط العرب فى الجيش العثمانى بضع مئات، وربما آلاف، من اجمالى عدد الضباط البالغ ٢٤,٠٠٠ ضابط.[٣] وعلى النقيض، كان أعضاء «العهد» وبقية الجمعيات العربية، بما فى ذلك العاطفون عليهم، يحصون بالعشرات. فقد ظل معظم الضباط على ولائهم للسلطان حتى نهاية الحرب. وهناك قلة محدودة من الضباط الذين التحقوا بجيش الشريف العربى، انضموا، بمحض اختيارهم، إلى أعداء السلطان. ولم يتطوع – أو أغرى على التطوع – معظمهم إلا بعد

أن وقعوا فى أسر الانجليز. وبالطبع، هناك فرق بين الهارب من الجندية وبين الأسير، وإن كانت هناك حالات اختارت الأسر على الفرار. من ناحية أخرى، فقد كان هناك فارون من الجيش العثمانى لم تكن لديهم الرغبة، لأسباب شخصية أو سياسية، فى الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان «نورى السعيد»، الذى كان عضوا بالعهد، أحد هؤلاء فى ١٩١٥.

وعليه، فلا ينبغى المبالغة فى تقدير تأجج الشعور القومى عند هؤلاء الضباط، أو تجاهله. فصناع التاريخ هم دائما قليلو العدد، لكنهم يصنعونه على أى حال.

وهناك اختلاف ملموس بين مشاركة العراقيين، والسوريين فى النشاطات القومية العربية لضباط الجيش العثمانى. فبالرغم من أن سكان العراق أكبر عددا من سكان سوريا إلا أن عدد السوريين فى تلك النشاطات كان أكبر بكثير من عدد العراقيين. ويكشف «دون» عن أسماء ١٢٦ من الشخصيات التى أسهمت فى المجالات المختلفة للحركة قبل ١٩١٤. وهناك ١١٣ منهم يمكننا أن نستشف أصولهم. فهناك ١٨ عراقيا، و٥١ سوريا، و ٢٠ فلسطينيا، و ٢١ لبنانيا، ومصرى واحد، لكن عشرة فقط من بين السوريين الـ ٥١ كانوا ضباطا وأعضاء بالعهد، بينما كان العراقيون الـ ١٨ جميعهم من الضباط.[٤] كما كان الضباط العرب العثمانيون الذين التحقوا بجيش الشريف، فى معظمهم، من العراقيين. ويرجع هذا، إلى حد ما، إلى أن أساليب القمع التى مورست فى مواجهة القومية العربية، خلال الحرب الأولى، كانت أكثر قسوة فى سوريا منها فى العراق. فشنق ٢٢ من القادة العرب فى دمشق وبيروت، فى ربيع ١٩١٦، كان ضربة موجهة ضد الحركة فى سوريا. كما أن قسوة الإجراءات القمعية التى استخدمت فى سوريا تشهد، من الناحية الأخرى، على قوة الحركة فى ذلك البلد، وخطورته الكبرى على الاتراك، مقارنة بالعراق. ولم يكن الضباط ذوو الأصل العراقى يخدمون، بالطبع ببلادهم، فهذا ليس من التقاليد العسكرية العثمانية. ومن هنا يصبح من الصعب اعتبار توجهاتهم العقائدية تعبيرا عن الرأى العام السائد ببلادهم. وفى الوقت الذى كانت الانتلجنسيا المدنية السورية أقرب إلى سكان مدنها، إلا أن علاقة أفرادها بالجماهير كانت محدودة. ولم يول أى من الضباط أو المثقفين المشاكل الاجتماعية لبلادهم اهتماما جديا.

كان الضباط العراقيون بجيش الشريف، الذين قدموا مع فيصل والانجليز إلى العراق، هم الدعامة الأساسية للدولة والجيش. ومن بينهم جاء ست من الشخصيات الاثنتى عشرة التى تولت منصب رئيس الوزراء بالعراق فى الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٤٠. ومنهم «نورى السعيد» و «جعفر العسكرى» و «طه الهاشمى». وكان «جعفر العسكرى» أول وزير للدفاع بالعراق، ونورى أول رئيس للأركان. كذلك كان قائدا أول انقلابين عسكريين - بكر صدقى وعزيز ياملكى - من *الضباط العثمانيين السابقين*، وكذلك *الصباغ ورفاقه الثلاثة فى المربع الذهبى*.

وقد ارتبط نورى السعيد والساسة الضباط الآخرون من مجموعته، ابتداء من ١٩١٦ وما

تلاها، بالبريطانيين والأسرة الهاشمية، وظلوا على ولائهم هذا حتى النهاية. أما منافسوهم على السلطة، من ضباط الأجيال الأحدث، فقد كان هذا التحالف هدفا رئيسيا لهجومهم المستمر، ولم يخفوا عداءهم لأى نفوذ بريطانى أو هاشمى. وكان تأثرهم فى ذلك، فى الثلاثينيات، يأتى مباشرة من روما وبرلين، وكان مصدره، فى الخمسينيات، القاهرة، أما فى الستينيات، فإن تأثير موسكو واضح.

كان سلك الضباط العراقى، دائما، ممثلا لأقسام معينة من سكان البلاد. فالمسيحيون واليهود، الذين كانت نسبتهم حتى عام ١٩٥٠، تزيد على الـ ٥٪ (وتزيد هذه النسبة بين سكان المدن التى جاء منها معظم الضباط) لم يكن لهم سوى عدد محدود من الممثلين فى مجموعة الضباط – ويضم هولاء بعض اليهود – ولا نراهم إلا فى الرتب الصغيرة للخدمات الطبية والفنية. أما الشيعة من العرب، وهم أكبر طائفة فى البلاد وتضم حوالى نصف السكان، فقد كانوا ممثلين أيضا بنسبة ضئيلة، كما تتضاءل نسبتهم بين الرتب الكبيرة. فغالبية الضباط، وكذلك غالبية مراكز الحكم، كانوا من المسلمين العرب السنة، بالرغم من أنهم لايشكلون أكثر من خُمس تعداد السكان. وأما السنة من الاكراد، الذين يماثل عددهم عدد السنة من العرب، فقد كانوا يمثلون نسبة كبيرة بين الجنود والضباط، فى العشرينيات والثلاثينيات. لكن نسبتهم، منذ ذلك الحين، كانت فى تناقص مستمر. وقد حاول البريطانيون، الذين كانوا يشرفون على تدريب الجيش حتى الخمسينات، أكثر من مرة، تدعيم العنصر السنى غير العربى فى سلك الضباط، لكن جهودهم لم تحقق سوى نجاح طفيف. وفى ١٩٢٧، بدأت الكلية العسكرية التى تأسست فى ١٩٢٤، فى قبول أبناء القبائل. وقد حددت الفترة التى يقضونها بالكلية بخمس سنوات، بدلا من الثلاث التى يمضيها أبناء المدن عادة. على أنه فى ١٩٣٠، لم يكن بالكلية سوى خمسة من أبناء القبائل.(٥)

وكان الصباغ، الذى لم يكن يفرق بين سنى وشيعى، يشكو من أن «تسعين فى المائة من القادة القابضين على زمام الجيش كانوا من غير العرب»(٦) حتى أواخر عام ١٩٣٧. لكن قوله هذا لا أساس له من الصحة، لأنه كان يعتبر كل من لايشاركه آراءه القومية، غير عربى. فهو يقول عن نورى السعيد، ضاربا عرض الحائط بكل الحقائق، أنه «ليس عربيا.. بل تركيا من قونية».(٧)

وينقسم سلك الضباط العراقى، من حيث جذوره الاجتماعية، إلى ثلاث مجموعات واضحة، ويبدو أنه لم يطرأ عليها تغيير كبير، من هذه الناحية، منذ العصر العثمانى وحتى الستينات.

إحدى هذه المجموعات – والتى لانرى لها وجودا عند الضباط المصريين – هى أبناء الأسر الثرية وأصحاب الامتيازات. فعائلة «العمرى» الشهيرة ببغداد، والتى تدعى نسبها إلى الخليفة عمر، قدمت من بين أبنائها عددا من الضباط. وأحد هؤلاء هو «أمين العمرى»، الذى كان فى

١٩٣٥ برتبة الزعيم، ثم تولى رئاسة الأركان بعد تمرد «رشيد عالى الكيلانى» فى ١٩٤١. والآخر هو أمير اللواء «حسين العمرى»، الذى اشترك فى تمرد الشواف فى ١٩٥٩، والذى عمل مديرا إداريا لوزارة الداخلية اثناء حكم عارف.(٨) ومن عائلة «السويدى» ببغداد أيضا، هناك «ناجى السويدى»، الضابط بالجيش العثمانى ثم الشريفى، والذى تولى رئاسة الوزارة فى ١٩٣٠، ثم واحد من زملاء رشيد عالى فى النهاية. ومن عائلة «الداغستانى» ببغداد، جاء أمير اللواء «غازى الداغستانى»، الذى عمل نائبا لرئيس الأركان حتى يوليو ١٩٥٨. وكان أبوه فريقا بالجيش العثمانى.(٩) كما خرج من عائلة «الراوى» ستة ضباط. منهم «إبراهيم الراوى»، الضابط العثمانى ثم الشريفى، والذى كان فى ١٩٤١ قائدا للفرقة الرابعة؛ و «عبد الغنى الراوى»، الذى كان فى ١٩٥٨ واحدا من الضباط الأحرار برتبة العقيد. وبعد انقلاب الشواف، فى ١٩٥٩، أبعد عن الجيش، وكان عنصرا فعالا فى تمرد مارس ١٩٦٣، وتولى بعد ذلك قيادة الفرقة الثالثة مدرعات.(١٠) كما كان «نجيب الربيعى»، رئيس المجلس الرئاسى فى عهد قاسم، واحدا من أبناء أعرق الأسر الارستقراطية ببغداد. وكان أخوه «حسيب»، المتوفى فى ١٩٥٦، أمير لواء ونائب رئيس الأركان للشئون الإدارية.(١١) ومن عائلة «السعدون»، أغنى عائلات جنوب العراق، نعرف سبعة ضباط، من بينهم «عبد الخالق السعدون»، الذى عمل ملحقا جويا بلندن فى ١٩٥٩.(١٢) وكان «ممتاز السعدون» نقيب طيار، وهو الذى قاد الطائرة الحربية التى حملت «عارف عبد الرزاق» إلى القاهرة بعد فشل انقلابه فى سبتمبر ١٩٦٥.(١٣)

أما المجموعة الثانية، وهى أيضا لانكاد نراها فى مصر، فهى تتكون من أبناء رجال الدين المسلمين. وإلى هذه المجموعة ينتمى الأخوان «عبد السلام» و «عبد الرحمن عارف»، وكذلك «عبد الوهاب الشواف» وأخوه «محمد»، الذى كان أمير لواء بالخدمات الطبية، ثم وزيرا للصحة فى عهد قاسم. وهما ابنا مفتى بغداد الكبير.(١٤) كذلك كان ناظم «الطبقجلى» ابنا لأسرة صاحبة نفوذ دينى كبير، خرج منها عدد من رجال الإفتاء، فى بغداد والحلة.(١٥)

وتضم هاتين المجموعتين بضعة مئات من الضباط. أما الغالبية العظمى من الضباط الخمسة آلاف، الذين عملوا بالجيش العراقى منذ انشائه وحتى اليوم، فتنتمى إلى عائلات الطبقة الوسطى الحضرية.. أبناء كبار الموظفين وصغار التجار. أما الشريحة التى قدمت العديد من الضباط المصريين – المهن الحرة والمزارعون الموسرون – فهى فى العراق محدودة الحجم، وظل تأثيرها ضعيفا حتى منتصف القرن، ولم تلعب، لذلك، دورا ذا بال فى تركيب سلك الضباط. لقد جاء معظم الضباط العراقيين من أسر لاتعتمد فى دخلها على ملكية الأرض أو الاستثمار الرأسمالى، وانما على الأجر؛ فهذه المجموعة من الضباط لاتمت بصلة لعناصر الملكية أو الإقطاع. والنمو الرأسمالى لايمثل، بالنسبة لهذه الطبقة الوسطى، طريقا للاستقلال

الاقتصادى أو التقدم الاجتماعى، بل إنها ترى فيه تهديدا بنمو البروليتاريا.. الخطر الذى يثير ذعر البرجوازية الصغيرة، على مستوى العالم، أكثر من الشيطان نفسه. وهو أمر يعد أرضية خصبة لنمو الفاشية بكافة أشكالها، وسيادة رأسمالية الدولة. إذ يتزايد الاعتماد، اقتصاديا، على آلة الدولة، وتصبح سيطرة جهاز الدولة هدفا سياسيا أوليا.

وكما هو الحال فى الجيش المصرى، وفى جيوش أخرى، يرتبط ضباط الجيش العراقى بصلات عائلية مع ضباط آخرين. فقد كان نورى السعيد وجعفر العسكرى تربط بينهما علاقة مصاهرة. إذ إن كل منهما تزوج بأخت الآخر. كما كان لجعفر أخوان من الضباط - «تحسين» و «على رضا» - وكذلك ابن رضا و«الزعيم»، الذى كان فى ١٩٤٩، برتبة العقيد.[١٦] لقد قدمت تلك العائلات المرموقة، مثل عائلة الربيعى، والهاشمى، والداغستانى، والسعدون، وعارف، عددا كبيرا من الضباط. وقد صرح قاسم، ذات مرة، بأنه «أول رجل عسكرى» فى أسرته.[١٧] والحقيقة إن عمه، «على محمد البكر»، واثنين من أبناء عماته كانوا ضباطا، أحدهما هو «محمد على جواد» الساعد الأيمن لبكر صدقى، والآخر «عبد الجبار»، الذى كان أمير لواء ومديرا لإدارة التجنيد أثناء حكم قاسم.[١٨] والعلاقات العائلية تلعب دورا مهما فى وحدة أو انقسام المجموعات العديدة داخل سلك الضباط العراقى.

١- Majid Khadduri, Independent Iraq, second edition, London 1960, 34-5; Agra, TzeVaot ha-aravism Bedorenu, Tel Aviv 1984, 41.

٢- Lord Birdwood, Nuri As-said, London 1959, 9.

٣- M. Larcher, La Guene Turque Dans la Guene Mondiale, Paris 1962, 69-72, 594.

٤- C.E. Dawn, "The Rise of Arabism in Syria", MEJ, vol. 16,2, 148-50, 164.

٥- الكلية العسكرية الملكية ١٩٢٤ - ١٩٤٩، بغداد ١٩٥٠، ص ٢١.

٦- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة فى العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٧٢.

٧- نفسه، ص ١٥.

٨- محكمة الشعب، محاكمة المحكمة العسكرية الخاصة، جـ ١٨. بغداد ١٩٦٢، ٧٢١٠، إذاعة بغداد، ١٩ فبراير ١٩٦٣، إبراهيم الدروبى، البغداديون - اخبارهم ومجالسهم، بغداد ١٩٥٨، ص ١١٧.

٩- الدروبى، ص ٢١١.

١٠- محكمة الشعب، جـ ٥، بغداد ١٩٥٩، ٢١٨٧، قصة الثورة فى العراق وسوريا، بيروت (١٩٦٣)، ص ١٤-٢٠، الحياة، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣.

١١- الدروبى، ص ٧٠.

١٢- Who's Who in UAR and the Near East 1959, Cairo 1959, 260.

١٣- إذاعة دمشق، ١٩ سبتمبر ١٩٦٥.

١٤- محكمة الشعب، جـ ٥، بغداد ١٩٥٩، ٢٠٩٦، الدروبى، ص ٣٨-٤٠، ص ١١٤-١١٥.

١٥- الدروبى، ص ٣٣-٣٥.

١٦- عبد الفتاح اليافى، العراق بين انقلابين، بيروت ١٩٣٨، ص ١٢٥، الكلية، ص ١٢٢، Bird wood، ص ٩٣، الدليل العراقى لسنة ١٩٣٦، بغداد ١٩٣٦، ص ٤٣١.

١٧- B. Vernier, L' Iraq d' aujoud'hui, paris 1963, 133.

١٨- عبد الرحمن الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، بغداد ١٩٦٠، ص ٥-٧، ص ١٥-١٧، الأهرام، ١٥ يوليو ١٩٥٨.

(٥) الضباط السوريون

شهدت سوريا، على مدى الخمسين عاما الأخيرة، تاريخا عاصفا، وكان وقع ذلك على فئة الضباط أشد. فقد كان كل شئ عرضة لتغييرات عديدة، بدءا من الزى، ومرورا بلغة القيادة، وانتهاء بتحديد الولاء. وفى الفترة من ١٩١٥ - ١٩٦٦، اضطر الضابط السورى، أكثر من مرة، لأن يعتبر من أقسم لهم يمين الولاء بالأمس، أعداء اليوم.

وفى الحرب العالمية الأولى، عمل العشرات من الضباط العرب السوريين فى صفوف الجيش العثمانى، وظلوا على ولائهم لتركيا حتى هزيمتها. وفيما بين نوفمبر ١٩١٨ وحتى يوليو ١٩٢٠، عمل العديد منهم، أثناء عهد فيصل بدمشق، تحت الراية الوطنية السورية. وفى ظل الانتداب الفرنسى، عملوا كضباط ضمن «قوات المشرق الخاصة». وبعد سقوط فرنسا فى صيف ١٩٤٠، وقعت سوريا فى قبضة رجال ڤيشى.. عملاء هتلر. وفى يونيو ١٩٤١، عندما هزمت بريطانيا وفرنسا الحرة المحور فى سوريا، كان الضباط السوريون يحاربون فى صفوف قوات ڤيشى. وظلوا، منذ ذلك الحين وفى الحرب العالمية الثانية تحت السيطرة البريطانية. وفى ١٩٤٥، حصلت سوريا على استقلالها، وبدأ عهد جديد من الاستقرار. وكانت زمرة الضباط، فى انقلابات «الزعيم» و«الحناوى» و«الشيشكلى»، - هم فى آن واحد - العامل الأساسى والهدف الرئيسى فى استقطابات القوى المتصارعة. وعلى مدى السنوات الأربع، التى اعقبت طرد الشيشكلى، استمر الضباط، الذين أنهكتهم التصادمات، مصدر قلق وتوتر للحكم. وفيما بين ٥٨- ١٩٦١، كان الضباط، خلال حكم الجمهورية العربية المتحدة، يتلقون الأوامر من مصر، وفى ١٩٦١، عادوا، مرة أخرى، قوة فاعلة فى تفتيت الوحدة. واعتبارا من ١٩٦٢، بدأ نشاطهم السياسى يتصاعد.

كانت التغييرات المتعددة فى القيادة على مدى السنوات الخمسين - والكثير منها من صنع الضباط - مصحوبة دائما بتحولات عنيفة فى تركيب سلك الضباط، تبدأ من القيادة العليا وتصل إلى قادة الكتائب، وذلك عن طريق النقل من وحدة إلى أخرى، أو بالترقيات أو التسريح من الخدمة.

وخلال فترة الحكم الفرنسى، كانت هناك قوة عسكرية كبيرة، تتمركز، بشكل دائم، فى سوريا. وكانت هذه القوة عبارة عن جيش مكون، فى العادة، من قوات فرنسا الأم ومستعمراتها فى شمال أفريقيا وأفريقيا السوداء. وبموازاة الجيش، كان الفرنسيون يحتفظون بالدرك، وهى قوات من الشرطة شبه عسكرية، للمحافظة على الأمن الداخلى. وكانت هذه القوة

موجهة، فى الأساس، ضد المجموعات المنظمة، سواء كانت هذه المجموعات من المجرمين أو السياسيين، من المهربين أو متمردى القبائل أو السياسيين الثوريين. وكان الفرنسيون يستخدمون كلا من الجيش والدرك كأدوات لقمع الحركة الوطنية.

لم يكن الفرنسيون يشجعون أبناء الأغلبية من المسلمين السنة على الالتحاق بالجيش، وعملوا، بدلا من ذلك، على اجتذاب الأقليات من الشركس والعلويين والدروز والاسماعيليين والمسيحيين. وكانت سياسة التجنيد هذه تقليدا مستقرا أرسته القوى الاستعمارية فى البلاد الخاضعة لها. فالبريطانيون فى الهند يجندون أبناء السيخ والباثان بالأساس، والهولنديون «فى اندونسيا يجندون مسيحيى Celebes، كما يجند الفرنسيون فى المغرب البربر.. وهكذا- والقوى الاستعمارية تبدأ بتجنيد الأفراد ثم، بعد ذلك، الضباط «من بين القبائل البعيدة عن العاصمة المركزية، والأقليات، وخاصة تلك الاقليات المحدودة الطموح فى الاستقلال. وهذه الأقليات تعيش، عادة، فى مناطق متخلفة اقتصاديا، وتمثل الفرص التى يقدمها الجيش إغراء لها. وهناك أيضا عنصر روحى، أو فلكلورى، فى بعض سياسات التجنيد هذه. فالمستعمرون يعتقدون أن المجندين من المناطق الأكثر بدائية هم مقاتلون أفضل وأقل تلوثا بفساد التمدين والأنماط الغربية. صحيح إن بعض تلك المجموعات لها تقاليد قتالية راسخة، لكن من الصعب التعويل عليها سياسيا».[1] ولقد تعلم الفرنسيون من تمرد الدروز، الذى انفجر فى ١٩٢٥ واستمر لعامين، خطورة الخلط بين الولع القبلى بالحرب، وفقدان الولاء سياسيا.

ولكى تتمكن فرنسا من قمع التمرد، قامت فى أواخر ١٩٢٦، بتجميع جيش كبير فى سوريا، بلغ قوامه حوالى ٤٠ الف رجل. وبعد القضاء على الثورة، فى أواخر ١٩٢٧، كان الجيش الفرنسى فى سوريا ولبنان، بقواته الاحتياطية، يقدر باكثر من ٣٠ ألفا، وظل على هذا الحجم. وقد أخذ عدد أبناء البلاد - السوريون واللبنانيون - فى جيش الانتداب الفرنسى، فى التزايد. وبلغ عددهم فى ١٩٢٦، حوالى خمسة آلاف، زادوا إلى ١٣ ألفا فى ١٩٣٠.[2] وكان سلك الضباط فى سوريا على عهد الانتداب قليل العدد. ففى يناير ١٩٣٠، كان عدد الضباط فى سوريا ولبنان ٣١٩، منهم ١٥٧ فرنسيا و ١٦٢ سوريا.[3] وفى ١٩٣٨، بلغ إجمالى عدد الضباط فى سوريا ٣٠٦، منهم ٨٨ فرنسيا و ٢١٨ سوريا.[4] وكان جميع الضباط الصغار، من رائد فاقل، من السوريين.

كان جيش الجمهورية السورية المستقلة، فى البداية، استمرارا لنفس القوة. وكان تعداد الجيش فى أواخر ١٩٤٥، يقدر بـ ٥ آلاف، والدرك بـ ٣ آلاف، إلى جانب ١١٤ ضابطا، وقد بذلت الدولة المستقلة، منذ البداية، جهدا كبيرا من أجل تقوية الجيش وتدعيمه. فقد بلغ الجيش فى حرب فلسطين حوالى ١٢ ألفا، والدرك حوالى ٤٥٠٠ رجل.[5] وقد توقف تعداد قوات الدرك عند هذا الرقم. فحسب الإحصاءات الصادرة فى يوليو ١٩٥٤، كان تعداد هذه القوات ٤٢٥٨

رجلا، منهم ١٠٩ ضباط. [٦] وقد بلغ الجيش، على عهد «الزعيم»، ٢٧ الف رجل. أما اليوم، فإن تعداد الموجودين بالخدمة العاملة وحدها ٦٠ الفا، غير قوات الاحتياط.[٧] ويصل عدد الضباط، ترجيحا، إلى حوالى ٣ آلاف. ويحدد قانون التجنيد مدة الخدمة بعامين، لكن من الممكن التملص من هذه الخدمة نظير دفع بدل قدره ٥٠٠٠ ليرة سورية (حوالى ٢٣٠ دولارا أمريكيا).[٨]

إن جميع الضباط العاملين بالجيش السورى، مع استثناءات قليلة، من الحاصلين على الشهادة الثانوية، ومن خريجى الكلية العسكرية بحمص. وهم، مثل أقرانهم فى الجيش العراقى والمصرى، قد ساروا، منذ البداية، فى طريق مخالف لطريق الجنود والصف. كذلك، فإن خريجى الجامعات، الذين لايختارون الجيش كمهنة، يحصلون على دورات قصيرة لضباط الاحتياط بحلب، والتى يوجد بها أيضا مدرسة للطيارين من الضباط.

إن التسييس العالى لفئة الضباط السوريين، والصدمات المتتابعة التى سببتها هذه الفئة للبلاد، ولنفسها، كان مصحوبا دائما بتغييرات فى تركيب سلك الضباط، وبخاصة فى رتبه العليا. فهؤلاء الذين وصلوا إلى رتبة المقدم، غالبا ماكانوا يخرجون من الجيش بعد عامين. ومنذ حرب فلسطين فى ١٩٤٨، شهد الجيش السورى مايزيد على «الدستة» من رؤساء الأركان، ولم يأخذ التعديل، مطلقا، شكل النقل العادى من منصب إلى آخر، وإنما كان يتخذ، دوما، شكل الطرد أو العزل المصحوب أحيانا بالعنف. وأثناء فترة الوحدة، حاول المصريون إبعاد الضباط عن السياسة.. من أجل تحسين كفاءتهم القتالية، فى الأساس، ولكن كان هناك هدف سياسى يرمى إلى تجريد الضباط السوريين من نفوذهم كقوة سياسية، ضمانا للسيطرة المصرية. وكان المصريون ينحّون العناصر غير المرغوب فيها، خاصة من البعثيين، عن المناصب القيادية. فكانت هذه العناصر تنقل إلى مصر.. من مناصب قيادية، فى الغالب، إلى أعمال إدارية. وبعد الانفصال، عادت عملية التسييس بأقوى مما كانت، إلى حد الحديث، فى ١٩٦٣، عن بناء «جيش عقائدى».. والمقصود به تدعيم نفوذ «البعث» بين صفوف الضباط. لكن وحدة الضباط لم تتحقق بأى معنى من المعانى، فى أى وقت من الأوقات.

لم تكن التغييرات المستمرة والثابتة، وانقسام الضباط إلى فرق شتى، هى السبب الوحيد للفرقة بين الضباط السوريين. فطائفة الضباط هناك تتكون من عناصر أساسية مختلفة، من المنظور الطائفى والاجتماعى، على أنها تعكس التركيب العام للسكان بأوضح مما تعكسه نظيرتها فى مصر أو العراق.

فالمسلمون السنة هم العنصر الغالب سياسيا فى سوريا والعراق. وبينما يمثلون، فى مصر، تسعة أعشار السكان، فإن نسبتهم بين الضباط تزيد قليلا على نسبتهم الفعلية بين السكان. وفى العراق، يمثلون خُمس السكان، أما نسبتهم داخل سلك الضباط فهى تزيد كثيرا

على ذلك. وبينما يمثلون فى سوريا ثلثى السكان، فإن نسبتهم فى الجيش أقل، سواء بين الضباط أو ضباط الصف أو الجنود. أما العلويون والدروز والاسماعيلية والشيعة، الذين يمثلون مجتمعين سدس السكان، فإنهم ممثلون فى الجيش بشكل أفضل، سواء بين الضباط أو الجنود.

وهناك اسباب عديدة وراء التمثيل القوى للأقليات فى الجيش السورى. أولها، من الوجهة التاريخية، سياسة التجنيد التى اتبعتها فرنسا أثناء احتلالها للبلاد، وقيام الدروز والعلويين، عند تولى المناصب القيادية، بتبنى أقربائهم وابناء طوائفهم ومساعدتهم على الترقى. أما السبب الثانى، فهو اجتماعى. فالسنة، فى معظمهم، من سكان المدن، بينما العلويون من الأرياف. ويقول «كامل مروه» :«إن رجل المدينة قادر، برغم فقره، على دفع (البدل) للتخلص من سنتى الخدمة. أما الفلاح، فهو لايرى كبير فرق بين الالتحاق بالخدمة وبين التحرر منها. وبالمقارنة بين وضعه وعمله بالقرية، فإن الجندية بديل مقبول. وكان من نتيجه ذلك أن زاد عدد العلويين فى الجيش، كما ساعد على ذلك أيضا، تحيز الدروز والاسماعيلية ومساعدتهم لأبناء أقلياتهم. وبهذا، أصبح السنة أقلية، وأصبحت للقرية الكلمة العليا أمام المدينة».[٩] وكان فقر مناطق الأقليات، الذى دفع سكانها إلى قبول التجنيد وتأدية الخدمة العسكرية، دافعا أيضا للأفضل حالا منهم للعمل كضباط بالجيش. وقد رأى الفقراء من أبناء الفلاحين، الذين كانوا يعدون أنفسهم لاستكمال دراستهم ولم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة، فى دخول الكلية الحربية بحمص بداية طيبة على طريق تحقيق تحسن اجتماعى ومستقبل آمن.

كذلك، لعبت العوامل السياسية دورها فى تقوية مواقع العلويين والدروز داخل طائفة الضباط. ففى المراحل الأولى للاستقلال الوطنى بعد ١٩٤٥، سعت الحكومة العربية إلى رفع السنة إلى المواقع الرئيسية. لكن التمزق السياسى بينهم ازداد حدة منذ انقلاب الزعيم فى ١٩٤٩. فعقب كل ثورة يصعد البعض منهم فى الترقى سريعا، ويكون نصيبهم، بعد انحسار تلك الثورة، الطرد من الخدمة مفسحين الطريق لآخرين، لايستمرون بدورهم طويلا. وفى الخمسينيات، كان أبناء الاقليات أقل نشاطا على حلبة الصراع السياسى، ولذا فقد كانت معاناتهم من التمزق السياسى أقل. وفى الستينيات، شغلوا مناصب قيادية مهمة، تلك التى خلت بالطرد المتعاقب لأبناء السنة من جانب قوة أو أخرى. ففى ١٩٦٣، ١٩٦٤ بلغ أبناء الاقليات الطائفية أعلى المراتب. ولكن، بما إنهم مواطنون سوريون صالحون وضباط، فقد أصابتهم عدوى التسييس. وهم يظهرون عموما – ولكن ليس دائما – بمظهر أبناء الريف المتمردين على سيطرة المدينة، وكمتطرفين فى تأييدهم للتأميم والمصادرة. والسبب وراء ذلك، واضح تماما، ويزيده وضوحا واحد من هؤلاء الضباط، عندما يقول :«لانتوقع منا أن نلغى الاشتراكية فى سوريا، لأن المعنى الحقيقى لذلك هو نقل جميع المزايا السياسية والمالية

والصناعية والتجارية إلى المدينة.. أى إلى أفراد الطائفة السنية. وعندئذ سوف نتحول، نحن العلويون والدروز، مرة أخرى إلى فقراء وخدم. لن نلغى الاشتراكية، لأنها تمكننا من تحسين أوضاع القرى ورفع مستوى الفلاحين.. ما الذى نملكه ونخشى فقده بالتأميم ؟ لاشئ !».[10]

وفى الصراع المرير حول مكانة سوريا فى العالم العربى، فى مواجهة مصر والعراق - وهو صراع دار داخل سوريا أيضا، وبين ضباطها - كان معظم مؤيدى الوحدة واتباع ناصر من السنة، بينما كان الضباط العلويون والدروز، مثل غيرهم من أبناء طوائفهم، أميل إلى استقلال سوريا. لكن هذا التطابق بين الأصل الطائفى والتوجه السياسى لاينبغى اعتباره موقفا ثابتا ونهائيا. فحتى فى داخل الطائفة الواحدة هناك أكثر من موقف سياسى، وعداوات شخصية، كما تتعدد الانتماءات لأكثر من طرف من أطراف الصراع. وعلى سبيل المثال، فاللواء «محمد عمران» واللواء «صلاح جديد»، وكلاهما علوى، خاضا صراعا عنيفا فى ١٩٦٥، من أجل السيطرة عسكريا على «البعث» والبلاد. و «عمران» من قبائل «الحدادية»، وهى قبائل علوية تسكن قرى شرقى حمص، و«جديد» من «الخياطية» الذين يقطنون اللاذقية.[11] كان «عمران» فى ١٩٦٤، ١٩٦٥ أميل إلى إقامة علاقات وثيقة مع مصر الناصرية، بينما كان «جديد» يقف على رأس عتاة المعارضين لهذا التوجه. وقد مر الصراع بينهما بمراحل عديدة، وانتهى فى فبراير ١٩٦٦ بهزيمة «عمران». لم يكن الموالون لمصر يثقون بالعلويين، ولم يكن العلويون يناصرون أولئك الذين يظهرون بمظهر الولاء لمصر، ووقع «عمران» بين الاثنين. وكان الفريق «حافظ الأسد» قائد القوات الجوية، وهو بعثى وعلوى أيضا، من المناصرين لجديد.[12]

وقد انقسمت مجموعة «جديد» نفسها، فيما بعد فى ١٩٦٦، وحاول «حاطوم» ورجاله الإطاحة به. فى الأيام الأولى من سبتمبر لم يكن موقف «الأسد» واضحا، وفى اللحظة الأخيرة ناصر «جديد» ضد «حاطوم». ومن الواضح أن تأييد «الأسد» لابن طائفته، كان العامل الحاسم فى انتصار «جديد» العلوى على غريمه «حاطوم» الدرزى. وفى المقابل، كانت جبهة «حاطوم» تتكون فى غالبيتها من الدروز.

وإذا كان الانقسام الطائفى بين الضباط السوريين قد أدى إلى نتائج سياسية مهمة، فإنه لاينبغى التضخيم من تأثير هذا العامل. فصلاح جديد، العلوى والبعثى القديم، كان أخوه «غسان جديد»، الذى اغتيل فى ١٩٥٧، من أبرز أعضاء الحزب الاجتماعى القومى السورى، وكذلك علوى آخر من أقرباء الأخوين «جديد»، هو«محمد حسن ناصر» قائد القوات الجوية الذى اغتيل فى ١٩٥٠.

إن طائفة الضباط السوريين أكثر تنوعا، من حيث تركيبها الاجتماعى وأصولها الطائفية، مقارنة بمثيلتها فى مصر. ويعكس هذا الاختلاف حقيقة أساسية مهمة، هى أن التبلور الاجتماعى فى سوريا أقل حدة منه فى مصر أو العراق. فأكثر الناس فقرا فى سوريا ليسوا

فى بؤس فقراء البلدين الآخرين، وأكثرهم ثراء ليس غنيا غنى فاحشا. أضف إلى هذا، أن الطبقة المتوسطة فى سوريا، من الصناع والحرفيين والتجار الموسرين والشرائح البرجوازية الأخرى، وأيضا الفلاحين الموسرين، أقوى وأكثر استقلالا، نسبيا، من نظيرها فى أى بلد عربى آخر، باستثناء لبنان. والفجوة التى تفصل بين الملاك والفلاحين، أو بين التجار واساتذة الجامعة، أقل عمقا. وبنفس الطريقة، فإن المستويات الاجتماعية التى ينتمى إليها الضباط فى سوريا أكثر اتساعا.

وفى سلك الضباط السورى يمكننا أن نجد أبناء لأعرق العائلات المسلمة السنية. مثال ذلك، عائلة «مردم» بدمشق، التى قدمت للبلاد رئيسا للوزراء وعددا من الضباط. وكان «عبد الرحمن مردم» من العقداء على عهد «الزعيم».(١٣) وقد أحيل إلى التقاعد برتبة الفريق فى بداية عهد الوحدة. وينتمى «توفيق نظام الدين»، الذى كان رئيسا للأركان من يوليو ١٩٥٦ وحتى أغسطس ١٩٥٧، لواحدة من أعرق العائلات المالكة للأراضى بالقامشلى. و«حيدر الكزبرى»، أحد قادة التمرد الانفصالى فى ١٩٦١، ينتمى لإحدى عائلات دمشق البرجوازية الغنية. ومن عائلة «الأتاسى» الشهيرة بحمص، خرج اثنان من رؤساء الجمهورية وأكثر من عشرة من الضباط، منهم «فيصل الأتاسى» قائد انقلاب ١٩٥٤ ضد الشيشكلى، و«لؤى الأتاسى»، الذى كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة منذ يوليو ١٩٦٣، ثم «جودت الأتاسى»، الذى كان مقدما بالشرطة العسكرية، وأصبح بعد ذلك ضابطا كبيرا بالشرطة المدنية، ثم سفيرا بموسكو فى ١٩٦٤.

ومن ناحية أخرى، فقد جاء العديد من الضباط المسلمين والعلويين والدروز من أسر فقيرة. وقد وصلت قلة منهم إلى أعلى المناصب العسكرية والسياسية.. بل قمتها. فأبو «محمد عمران» كان فلاحا فقيرا، باع بقرته لينفق على تعليم ابنه، كما كانت أمه تعمل بالخدمة فى المنازل.(١٤) و«أمين الحافظ» من أسرة فقيرة بحلب. وكان والدا «جاسم علوان» من فقراء الناس بدير الزور، طردا من منزلهما عندما كان طفلا، وكان عليه أن يعول نفسه. أما والد «عبد الكريم زهر الدين»، فقد كان جابيا للضرائب بإحدى القرى النائية بجبل الدروز.

وفيما بين الفقر المدقع والثراء الفاحش يقف غالبية أعضاء سلك الضباط السورى.. أبناء فلاحين موسرين، وتجار، وأرباب مهن حرة. وأكبر وأهم مجموعة بين هولاء الضباط هى مجموعة ضباط حماه. وحماه، بسكانها الذين يتعدون الـ ١٠٠ الف نسمة، هى رابع اكبر مدينة بسوريا. فأديب الشيشكلى، هو ابن لعائلة من ملاك الأراضى وأرباب المهن الحرة بحماه، لعب أفرادها دورا فعالا فى الحركة الوطنية العربية منذ بداية القرن.(١٥) ومن حماه ايضا، جاء «أكرم الحورانى» الذى كان من أقرباء الشيشكلى وصديقه حتى ١٩٥٢. وقد بدأت زعامة «الحورانى» ونفوذه فى الظهور على نطاق أسرته أولا، ثم على مستوى بلدته، ثم على

نطاق المناطق المحيطة.(١٦) وكان أبرز الذين التفوا حوله من الشباب ووثق بهم وضمهم إلى البعث هم مجموعة الضباط من أقربائه. وأهمهم «عبد الحميد السراج». كذلك كان هناك آخرون لايقلون شأنا، مثل «مصطفى حمدون» قريب الحوراني، و«عبد الغني قنوت»، وكلاهما من ضباط البعث المهمين فيما بين ٥٢-١٩٥٧. وكانا في ١٩٥٨، ١٩٥٩ ضمن وزراء ج.ع.م، ولعبا دورا سياسيا مهما خلال العام التالي على الانفصال. كما جاء من حماه أيضا العقيد «رسمي القدسي»، قائد قوة المدفعية التي دكت - بناء على أوامر الشيشكلي - قرى الدروز في يناير ١٩٥٤. والزعيم «زياد الحريري»، قائد تمرد مارس ١٩٦٣، والذي عمل رئيسا للأركان، من مواليد حماه، وعديل «الحوراني». ونشير، في النهاية، إلى «بهيج الكلاّس»، الساعد الأيمن للزعيم، والذي رقاه إلى رتبة العقيد. وقد كان فيما بعد من أشدّ مؤيدي «الحناوي» وعضوا بمجلس حربه الأعلى. وهو مسيحي.

إن نظرة عامة على سلك الضباط السوري، بالانقلابات العديدة التي اثرت فيه والاضطرابات العديدة التي عاني منها، قد تغري بالتقليل من القيمة القتالية لهذه الفئة. ولاشك أن الكفاءة القتالية للجيش السوري قد تأثرت سلبيا بتلك التغييرات المتكررة والمفاجئة في القيادة، والتي كانت مصحوبة باضطرابات واسعة النطاق على مستوى الكتائب والألوية. والجرعات الكثيفة من التلقين الحزبي - التسييس البعثي - في مرحلة «الجيش العقائدي»، بدءا من ١٩٦٣، جعلت الضابط السوري أكثر غطرسة واستبدادا برأيه عن ذي قبل، في الوقت الذي تراجعت فيه كفاءته المهنية. على أن مصدر ضعف الضباط السوريين هو، في الوقت نفسه، مصدر قوتهم. فسلك الضباط السوري بتنوعه الشديد، والذي جعله عرضة للتأثر بالهزات السياسية المستمرة، إنما يعكس ارتباطه الوثيق بالجماهير، من حيث التركيب الاجتماعي والطائفي والسياسي الحزبي. وافتقاد فئة الضباط هذه للوحدة، الناجم عن تعدد شرائحها الاجتماعية وقربها من الشعب، إنما هو وجهان لعملة واحدة. وكنتيجة لذلك، فإن المسافة بين الضباط والجنود تقل كثيرا عنها في الجيش المصري.

لقد أبدى الجندي السوري مقدرته القتالية خلال الاشتباكات التي وقعت مع القوات الإسرائيلية في ١٩٤٨. ١٩٦٤. كما أظهرت مجموعة اللواء السوري، تحت قيادة «فهد الشاعر»، همة عالية في المعارك ضد الأكراد في العراق عام ١٩٦٣. وقد كتب ضابط ألماني شهد عملية سحق التمرد الذي قام به «علوان» في يوليو ١٩٦٣، يقول بأن الجيش السوري «هو أداة جيدة الإعداد- في أجزاء منه على الأقل- بيد حكومة حازمة... وقد تم احتلال المواقع الاستراتيجية بمدينة دمشق، بسرعة ودون تعثر، كما لو كانت مناورة سبق التدريب عليها، بالرغم من المعارك العنيفة التي اشتركت فيها المدفعية والمدرعات والقوات الجوية». (١٧) ولكن

فى حرب الايام الستة من عام ١٩٦٧، عندما كان عليه أن يواجه، هذه المرة، الجيش الإسرائيلى، لا المدنيين أو وحدات جيشه، فقد كان أداء الجيش السورى - مثل المصرى - مزريا للغاية. وترجع عدم الفاعلية هذه - ولو فى جانب منها - إلى التسييس المبالغ فيه، خلال الستينيات، للكيان السياسى السورى بصفة عامة، وللجيش بصفة خاصة. فتعاليم البعث، لم ترفع - ولم يكن بمقدورها ذلك - من الروح المعنوية أو الكفاءة القتالية للقوات المحاربة. وكانت طائفة الضباط قد أنهكها التطهير تلو التطهير، الذى تلازم مع التغييرات المتلاحقة لقيادة النظام. كذلك، فقد أدت عمليات النقل والطرد المستمر، والترقى السريع المفاجئ، وتعدد الولاءات، وانتهاك الانضباط، إلى تدنى الكفاءة القتالية لهؤلاء الضباط.

١- Morris Janowitz, The military and the political development of New Nations, Chicago 1964, 52-3.

٢- Comte R. de Gontant Biron, Sur les Routes de Syrie, Paris 1928, 141; André Bruneaw, Tradition et politique de la France au Levant, Paris 1932, 339-40.

٣- Hans Kohn, Nationalismus und Imperialismus im Vorderen Orient, Frankfurt am Main 1931, 414.

٤- Gordon H. Torrey, Syrian Politics and the Military, Ohio 1964, 44.

٥- Agra, Tsevaot ha - aravim Bederenu, Tel Aviv 1948, 74-5.

٦- Hamizrah, vol. 6, 58.

٧- Torrey, 129; J. Tusan, "Les Foirces Armées du Moyen - Orient", L'Armée, Paris, September 1963.

٨- W. Vogel, "Die Syrische Armee", Truppenpraxis, Dasmstadt, May 1964.

٩- سياسي عربي قديم، الحياة، بيروت، ١٩ ديسمبر ١٩٨٤.

١٠- نفسه، ٥ مايو ١٩٦٦.

١١- الحياة، ١٠ فبراير ١٩٦٥، الجريدة، بيروت، ١٣ أكتوبر ١٩٦٥. The Encyclopedia of Islam, first edition, Vol. 3, 964. B. Vernier, "Le Role Politique de l'armée en Syrie", Revue de la Politique etrangére, Paris 1965, no. 5, 466.

١٢- الانوار، ١٧ ديسمبر ١٩٦٤، الحياة، ٩ ديسمبر ١٩٦٤.

١٣- الجندي، دمشق، ١٥ مايو ١٩٤٩.

١٤- Vernier, 466.

١٥- فايز سلامة، اعلام العرب جـ ٢، دمشق ١٩٦٣، ص ٦-١١. C.E. Dawn, "The Rise of Arabism in Syria", MEJ, Vol. 16, 65; Oriente Moderno, Roma 1937, 490; Vernier, 464.

١٦- Patrick Seale, The Struggle for Syria, London 1965, 38-40.

١٧- Vogel, 331.

(٦) الضباط الأردنيون

تأسس «الجيش الأردنى العربى»، كما أصبح يسمى منذ ١٩٥٦، فى خريف عام ١٩٢٠، تحت اسم «الجيش العربى»، وكان يعرف فى الخارج باسمه الانجليزى الفيلق العربى – The Arab legion. وكان الفيلق العربى – اسميا – جيشا لكل العالم العربى، لكنه كان– فعليا– صغير الحجم. وكان يتكون، فى بدايته، من خمسة ضباط، و٧٥ من رماة المدافع، و٢٥ من رماة البنادق. وقدزاد تعداده بعد عامين من إنشائه إلى الف رجل ، وبلغ فى ١٩٢٦، ١٦٠٠ رجل. وعندما تشكلت « قوات حدود إمارة شرق الأردن» فى ١٩٢٦، تحت قيادة المندوب السامى البريطانى، خفضّتَ قوة الفيلق العربى إلى النصف . وفى الثلاثينات، تطور بناؤه ببطء شديد. وعشية الحرب العالمية الثانية، كان يتكون من ٤٤ ضابطا، و٣ من الطلبة، و١١٣٠ جنديا وضابط شرف، إلى جانب ١٦٠ من جنود الاحتياط، و٦٠٠ من الحراس المدنيين. وبسبب صغر حجمه، فقد كان هناك تركيز، منذ البداية، على الاهتمام بقوة نيرانه وفاعليته، والتطوير المستمر لمستوى التدريب، والانضباط. وقد أسفرت المواجهات الأولى التى خاضها الفيلق، فى اوائل العشرينيات– لقمع عصيان الفلاحين الذين رفضوا دفع الضرائب بشمال الإمارة، والتصدى لهجمات الوهابيين السعوديين فى الشمال – عن فشل ذريع، ولم ينقذ الإمارة الوليدة سوى تدخل سلاح الجو الملكى البريطانى. ولكن عندما عمل الفليق كوحدة تابعة للجيش البريطانى، أثناء القتال ضد حكم رشيد عالى الكيلانى فى العراق ثم فى استرداد سوريا من يد حكومة فيشى، فى مايو ويونيو ١٩٤١، اثبت الفيلق مقدرته. وهو الجيش العربى الوحيد الذى حارب إلى جانب الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، وكان الوحيد الذى حقق أهدافه. ومنذ ذلك الحين، والفيلق يعتبر أفضل الجيوش العربية، واحسنها تدريبا وأكثرها انضباطا. وقد أثبتت هذه القدرات نفسها مرة أخرى فى حرب فلسطين ١٩٤٨، خاصة فى معارك القدس واللطرون. وقد ارتفع تعداد هذه القوة من ستة آلاف، فى البداية، إلى ١٢ ألفا فى ١٩٤٩، ثم إلى ٢٥ الف فى ١٩٥٦. وأصبحت قوته فى الستينيات، تناهز الـ ٥٠ ألفا رجل، منهم حوالى الفين من الضباط [١]

لقد كان الأمير (والملك منذ ١٩٤٦) عبد الله حتى اغتياله فى ١٩٥١، الحليف المخلص – وربما التابع – للانجليز، وقد انعكست هذه التبعية على الفيلق العربى. فقد كانت بريطانيا تقدم الدعم والتمويل الكاملين للفيلق حتى ١٩٥٦. وكان يتولى قيادته حتى ١٩٣٩، مؤسسه «بيك باشا»، الضابط البريطانى الذى خدم بمصر والسودان قبل الحرب الأولى، وعمل – مثل لورانس – بجيش الشريف أثناء الحرب. وفى ١٩٣٢، انضم «جون.ب.جلوب» إلى الفيلق، بعد

أن كان يخدم بالعراق. واعتبارا من ١٩٣٣، أصبح الرجل الثانى فى القيادة بعد «بيك»، وعندما أحيل الأخير إلى التقاعد فى ١٩٣٩، خلفه جلوب فى القيادة.

وكانت أهم إنجازات جلوب وأكثرها نجاحا هى تكوينه لوحدة من البدو عُرفت باسم «البادية»وكان الواجب الاساسى للفليق حتى بداية الثلاثينيات، هو فرض هيبة الدولة، وذلك بحماية حدودها وحفظ الأمن الداخلى فى مواجهة الإغارات، والتمردات، وعمليات التهريب، والنزاعات القبلية بين البدو، سواء بدو الإمارة أو بدو السعوديين أو العراقيين. وحتى عهد جلوب، كان الانضمام إلى الفيلق مقصورا على الفلاحين وأبناء المدن، لكنهم لم ينجحوا فى فرض قوانين البلاد على البادية. واستطاع جلوب، عن طريق وحدات البدو، أن يفرض نفوذا معنويا، ورقابة عسكرية كذلك على رجال القبائل. وقد أثبت البدو بعد تنظيمهم فى وحدات خاصة بهم أنهم، كجنود، أفضل وأكثر ولاء من الفلاحين. وفى النهاية، تحول فيلق الثلاثينيات إلى جيش، قوامه الأساسى وحدات البدو.

على مدى ٣٥ عاما، ظل الضباط الانجليز هم العمود الفقرى للفيلق. وقد شغلوا، منذ البداية وحتى عام ١٩٥٦، جميع مناصب القيادة الرئيسية. وكان عددهم عشية الحرب العالمية الثانية خمسة ضباط، ارتفع عند اندلاع حرب فلسطين فى ١٩٤٨، إلى ٣٧ بالإضافة إلى ١٨٠ من الجاويشية. وعند تنحية جلوب فى أول مارس ١٩٥٦، كان هناك ٦٤ ضابطا بريطانيا يحمل معظمهم رتبة أعلى عن رتبة الرائد.[٢] وكان أول ضابط عربى يحمل رتبة الزعيم هو «عبد القادر الجندى». وهو من مواليد سوريا، وعمل بالفيلق منذ ١٩٢٠، وكان فى ١٩٤٨ نائبا لرئيس الأركان. أما العربى الذى كان يليه فى الرتبة فى ١٩٤٨، فكان من أقربائه، هو العقيد «أحمد صدقى الجندى»، الذى كان قائد اللواء الرابع فى ذلك الحين. وفى ابريل ١٩٥٢، أحيل عبد القادر إلى التقاعد، وخلفه أحمد صدقى فى رئاسة الأركان. ومنذ ١٩٥٦، أصبح جميع الضباط من العرب، لكن التقاليد الانجليزية استمرت. وقد تلقى الضباط الطيارون من شباب سلاح الجو الأردنى تعليمهم فى انجلترا، كما أكمل باقى الضباط تدريباتهم العسكرية هناك على أن النفوذ البريطانى أخذ فى التراجع التدريجى، بسبب تزايد الإمدادات الامريكية من السلاح، من جهة، والنفوذ العربى العام، من ناحية أخرى.

إن العلاقة بين الضباط والدرجات الأخرى، هى أهم الملامح التى تميز الفيلق. فهناك فجوة اجتماعية، أو كوابح نفسية، لكنها ليست فى اتساع مثيلها فى الجيش المصرى.

كذلك، فقد كان الفيلق دائما جيشا من المتطوعين، الذين يلتحقون بالخدمة لمدد طويلة وحتى الخمسينيات، كان معظم الضباط يصعدون من تحت السلاح.. يبدأون كجنود ويصعدون رتبة فرتبة، بنظام محدد. صحيح إن الترقى كان بطيئا، لكن الطريق كان مفتوحا دائما. فكان من «النادر جدا»، فى منتصف الستينيات، أن تجد جاويشا لم تمض عليه فى الخدمة عشر سنوات على الأقل.[٣] ومن ناحية أخرى، فهناك كثيرون التحقوا بالفيلق فى سن صغيرة للغاية - فى سن الخامسة عشرة أحيانا - ولذلك فهناك عدد كبير منهم أصبحوا

ضباطا فى سن ٣٠ أو ٣٥. ولاتفترض القواعد المنظمة ضرورة بدء السلم من أوله، فكان هناك دائما عدد ممن بدأوا مباشرة بدورات لإعداد الضباط. لكن هؤلاء ظلوا أقلية حتى الأربعينيات، بينما أصبحوا فى الخمسينيات، يشكلون نصف قوة الضباط، وأصبحوا يشكلون بعد ذلك الأغلبية داخل سلك الضباط. وفى كل تلك الظروف، ظلت العلاقة بين ضباط الفيلق وجنوده أفضل من تلك القائمة فى جيوش الدول العربية الأخرى. فبالرغم من صرامة الانضباط داخل الفيلق، إلا أن الجندى المستجد يعلم أن معظم الضباط الأعلى منه كانوا، يوما، جنودا مثله، كما يعلم قائده أن جندى اليوم قد يصبح ضابط المستقبل.

وأحد هؤلاء الضباط الذين بدأوا مسيرتهم كجنود هو «سعود رشدان»، الذى ولد فى أوائل العشرينيات، وهو من بدو قبيلة «المُطير» بشمال شرق السعودية. وقد استطاع فى شبابه أن ينتقل إلى سوريا - وهى مسافة تزيد على الخمسمائة ميل - وأن يلتحق بالجيش الفرنسى. وأثناء معارك ١٩٤١، وقع أسيرا فى قبضة الفيلق، وانضم إلى صفوفه. وفى ١٩٤٨، أصبح جاويشا وواحدا من أفراد الحرس الشخصى لجلوب. وفى ١٩٥١، عندما كان فى الثلاثين من عمره، أصبح ملازما ثانيا وقائد سرية. وفى ١٩٥٥، رُقى إلى نقيب وسافر إلى انجلترا فى دورة تدريبية.[٤] وتولى فيما بعد قيادة الكتيبة التاسعة - وهى من وحدات البدو - ثم ترك الجيش فى أوائل الستينيات.

وهناك مثال آخر لواحد من الضباط الذين بدأوا حياتهم العسكرية كجنود، هو «محمود موسى»، من مواليد ١٩١٤ بقرية «السوم» بشرق الأردن، - وفى ١٩٤٨، رقى إلى رتبة النقيب وحصل على عدد من الأوسمة تقديرا لما أبداه من شجاعة عندما كان قائدا لإحدى الكتائب بالقدس. وعين فيما بعد قائدا للحرس الوطنى بنابلس، وفى ١٩٥٤، عاد إلى الفيلق وتولى قيادة إحدى الكتائب، وفى ١٩٥٧، رقى إلى عقيد. وقد لعب دورا فعالا فى محاولة الانقلاب التى قام بها الضباط فى ابريل، والتى هرب فى اعقاب فشلها إلى سوريا.[٥]

ويشكل البدو الكتلة الأساسية داخل سلك الضباط الأردنى، سواء من حيث الكم أو الكيف، وإن كان غير مقصور عليهم وحدهم. ففى العشرينيات، كان الضباط العرب الأوائل بالفيلق من قدامى ضباط الجيش العثمانى، وكان بينهم عدد كبير نسبيا من الشركس والتركمان.[٦] وقد وفد على الفيلق، بعد ذلك، الفلاحون وأبناء المدن، من إمارة شرق الأردن وفلسطين وسوريا، ثم جاء البدو فى الاربعينيات، بفضل التعديلات التى استحدثها جلوب فى بنية الفيلق. ومن بين ٣٥٥ من ضباط وجنود الفيلق الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨، كان هناك ١٥١ من البدو ينتمون إلى أكثر من ٢٠ قبيلة مختلفة. وقد قدمت قبيلة «شيران» العدد الأكبر من الضحايا، والذى بلغ ٥٥ قتيلا، بينما بلغت خسائر قبيلة «الحويطات» ٢١ و«بنو صخر» ١٤، إلى جانب ١١ من «شمر».[٧] وحتى منتصف الخمسينيات، كان الفيلق يضم كثيرا من البدو الذين ينتمون إلى قبائل غير أردنية، معظمهم من السعودية والعراق. وأبرز تلك القبائل قبيلة

«شمر» بنجد، التى هزمها «ابن سعود». ويعمل البدو فى كتائب مستقلة. فالكتيبة التاسعة، على سبيل المثال، كانت تضم، فى سنة ١٩٥٤، حوالى ٨٠٠ من البدو من إجمالى قوتها البالغة ٩٠٠ رجل. ومن بين اولئك المائة، هناك حوالى ٢٠ مسيحيا، يؤدون مهاما يصعب على البدو القيام بها.. كعناصر إشارة وخدمات طبية.[٨] فمتطوعو البدو لايميزون، وقت التحاقهم بالفيلق، بين حرف وآخر من حروف الكتابة، ويحتاج الأمر لساعات عديدة من التدريب حتى يمكنهم تمييز العلامات على شواخص الرماية. وحتى هولاء الذين صعدوا من بين الصفوف وصاروا ضباطا لايمكن ان نعتبرهم - كما يحلو لسلك الضباط العرب أن يطلق على نفسه - «انتلجنسيا بالزى العسكرى».

وغالبا ما يتواجد الفلاحون وأبناء المدن فى وحدات المدفعية والمدرعات، والخدمات الطبية والهندسية وبالطبع فى الطيران. وبالرغم من أن قوة الجيش الأردنى الأساسية مازالت تتركز فى قوات مشاته، إلا أن التطورات التى طرأت على البلاد أدت إلى تنامى أهمية الأسلحة الأخرى، وأثرت بالتالى فى تناقص نسبة البدو ومكانتهم. وكما هو الحال فى المجتمع العربى ككل، حيث الخصومة والتنافر قائمان دائما بين البدو وبقية السكان، فإن هذه الخصومة قائمة بوضوح داخل طائفة الضباط، بل وغالبا ما تأخذ شكل الخلاف السياسى. وقد تحول ولاء الجندى البدوى لقبيلته إلى ولاء لملكه وجيشه وقادته من الضباط. ولم يتجاهل البريطانيون، وكذلك الملك عبد الله والملك حسين، أهمية هذه الصفة فى البدوى، وقد استغلوها، بحق، فى تثبيت أركان النظام الهاشمى. وقد أدى هذا كله إلى نشوب الصراعات بين البدو وصغار الضباط المشربين بروح الوطنية الحديثة، من غير البدو. وكانت إحدى شكاوى الوطنيين ضد جلوب، هى إعطاؤه الأولوية - عند ترقية الضباط - لشخصية الضابط وسنوات خدمته على الشهادات العلمية، بعكس المتبع فى الجيش السورى.[٩]

وإذا كان الفلاحون وأبناء مدن شرق الأردن قد اعتبروا مصدر خطر على النظام الهاشمى البريطانى، على عهد الملك عبد الله، ففى الخمسينيات كانت هناك شكوك كبيرة حول سكان الضفة الغربية، والشكوك فى اللاجئين الفلسطينيين أكبر.

فحتى بعد استبعاد الضباط الانجليز، ظل قادة البلاد على حذر من دخول ابناء الضفة واللاجئين إلى الجيش وتولى المناصب القيادية. وهكذا، تأخرت عمليات توسيع الجيش التى أوصى بها مؤتمر القمة العربى فى ١٩٦٤، لأن التوسع معناه زيادة نسبة وأهمية هذه العناصر بالضرورة. على أنه على المدى الطويل، فإن صورة الضابط الأردنى ونظرته سوف تتقارب مع صورة ونظرة زملائه فى جيوش البلاد العربية المجاورة. وحتى المجند من البدو فى هذه الأيام لم يعد كما كان منذ جيل مضى؛ فبالرغم من أنه لايتعلم القراءة والكتابة فى موطنه، فهو يمتلك الآن راديو ترانزستور، ويستمع إلى إذاعات القاهرة ودمشق.. والتأثير الحماسى للكلمة المسموعة أقوى بكثير من الكلمة المكتوبة. وهو، فى هذه الحالة، يؤمن بما يسمعه لا بما يراه.

وهناك حقيقة، واضحة وضوح الشمس، هى أن الضباط الاردنيين الذين اشتركوا فى محاولات الانقلاب ضد الملوك الهاشميين كانوا جميعا من أصول مدينية أو ريفية، ولم يكن بينهم، أبدا، واحد من البدو. ومن حيث تأثير محل الميلاد على الضابط السياسى الأردنى، فهناك بلدتان صغيرتان بالأردن تذكرانا بحماه فى سوريا.. السلط وإربد. فهاتان البلدتان تضم كل منهما أقلية مسيحية وأغلبية مسلمة، وكما يحدث دائما فى مثل هذه الحالة، فقد كانتا مركزين للتعصب الوطنى. والمدينتان هما أقرب التجمعات العمرانية بأمارة شرق الأردن إلى جيرانها.. *السلط* أقرب *إلى* فلسطين، وإربد أقرب *إلى* سوريا. وقد خسرت كلتاهما معركة التنافس على تصدر مدن البلاد سياسيا واقتصاديا، تلك المعركة التى كسبتها عمان التى أصبحت عاصمة الدولة، مما خلق إحساساً بالتفرقة، وأوجد نوعا من المعارضة. ومن السلط خرج «على ابو نوار» و «على الحيارى» و «هشام عبد الفتاح الدباس»، الضابط الأردنى الوحيد الذى اشترك فى اغتيال «هزاع المجالى» فى ١٩٦٠. ومن إربد، أو منطقة عجلون التى تتوسطها إربد، جاء «عبد الله التل»، و «محمود موسى»، و «صادق الشرع»، و «محمود الروسان».

وقد حدث تفوق بدوى لاحق، نتيجة دمج «الحرس الوطنى» فى الجيش النظامى. ويعود انشاء الحرس الوطنى إلى أواخر عام ١٩٤٩، كنوع من الميليشيا لحراسة مناطق الحدود مع *إسرائيل*. وكان يتكون من *الفلاحين الفلسطينيين*، وتأثر فى بنائه بمستعمرات *الدفاع* الإقليمى الإسرائيلية. ومن الناحية العسكرية، فإن الحرس الوطنى لم يكن فعالا، بأى معنى من المعانى، لكنه كان بمثابة إطار تنظيمى *للمتطرفين* من الفلسطينيين. وفى ١٩٥٦، عندما كان «النابلسى» على رأس حكومة يسارية، تم دمج الحرس الوطنى فى الفيلق. وقد رأت القوى المعادية للهاشميين فى هذا الدمج فرصة لتقوية النفوذ العروبى داخل الفيلق، كما رأى فيه المحافظون فرصة للتخلص من الخطر الناجم عن وجود تنظيم مستقل للفلسطينيين المسلحين. وعلى أية حال، فلم يكن لذلك الحرس قيمة حقيقية، ولم يقف أحد فى وجه حله ونقل أفراده واسلحته إلى كتائب *الجيش النظامى*.

حتى عام ١٩٦٧، كان الجيش الأردنى يختلف عن معظم الجيوش العربية الأخرى، خاصة *الجيش المصرى والعراقى*. فقد كان أصغر حجما ومعداته أقدم وأقل تقدما، *لكن* المستوى المهنى لضباطه وجنوده كان أفضل، والروح القتالية أعلى، والانضباط أفضل، وروح الجماعة أقوى. وترجع هذه الصفات، إلى حد ما، إلى الأصول الاجتماعية الشعبية لكثير من الضباط والجنود، وامتناع الضباط عن التدخل فى السياسة الداخلية. وبرغم كل ذلك، فإن الجيش الأردنى لم يكن ندا للجيش الإسرائيلى. فعندما اشترك فى حرب الايام الستة من يونيو ١٩٦٧، بعد التقارب الأردنى المصرى فى الاسابيع السابقة على الحرب، لقى هزيمة سريعة، ونال الأردن النصيب الأكبر من الخسائر التى أصابت الدول العربية.

هوامش (٦)

١- J.B. Glubb, The Story of the Arab Legion, London 1948, 59, 235, J.B. Glubb. A Soldier With the Arabs, London, 1957, 333-6, 434; C.S. Jaruis, Arab Command, London 1942, 69; Peter Young, Bedouin Command, London 1956, 191-3;
عارف العارف، النكبة، جـ ٦، سجل الخلود، صيدا وبيروت ١٩٦٢، ص ١٨٥، G. Lias, Glubb's Legion, London 1956, 101-2; Benjamin shwadran, Jordan, New York 1959, 201-3, 251; P.J. Vatikiotis, Politics and the Military in Jordan, London 1967, 57-81, 137.

٢- Young, 191; shwadran, 203, 260.

٣- Young, 25.

٤- نفسه، ص ٢٥-٢٦، ص ١٥٣-١٥٥، ص ٢٠٢.

٥- نفسه، ص ٦٢، ١٧٦، عبد الله التل، كارثة فلسطين، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٠٣-١٢٢، الفجر الجديد، بغداد، ٩ ابريل ١٩٦٤.

٦- Glubb, The story, 197; Jaruis, 70

٧- عارف العارف، ص ١٨٥-١٨٦، (يذكر العارف - خطأ - ٣٦٢ اسما بدلا من ٣٥٥ اسما، وهناك سبعة اسماء مكررة).

٨- Young, 24-5, 30, 79.

٩- A.H. (Ho Hinger), "Das Versagen der Arabischen Effendis", Neue Zurcher Zeitung, Zurich, 19 January 1958.

القسم الخامس
دوافع الساسة / الضباط العرب

«إن هذه الخواطر أشبه ماتكون بدورية استكشاف.. إنها محاولة لاستكشاف نفوسنا لكى نعرف من نحن ومادورنا فى تاريخ مصر المتصل الحلقات».

ناصر، ١٩٥٣

(١) صورة الذات عند الضابط / السياسى العربى

إن محاولة فهم الدوافع الكامنة وراء النشاطات السياسية لضباط الجيش العرب، لاتعنى تحليلا نفسيا للدوافع الموضوعية، أو الجدل حول ماإذا كان الضابط الذى أصبح رئيسا للجمهورية رجلا مثاليا، نبيل المشاعر، أو أنه مجرد متآمر يقامر بحياته سعيا وراء السلطة. ففى داخل كل سياسى، نقيا كان أم فاسدا، يجتمع الطموح إلى القيادة والدوافع الايديولوجية، والرغبة فى تحويل الحلم إلى حقيقة، حتى ولو كان ذلك مجرد اسقاط عقلانى لدوافع سيكولوجية.

ولسنا معنيين هنا بالبحث فى طبيعة الزعيم.. هل هى «كاريزما» كما عند «ماكس ويبر»، ذلك النوع الغامض من الزعامة.. أم أنها بريق النجاح لمغامر حالفه بعض الحظ؟. إننا سنحاول الكشف عن الدوافع المختلفة للضباط المؤثرين فى ساحة السياسة العربية، وايديولوجياتهم، بدءا ببعض الأفكار حول صورة الذات عندهم، أو مايسمى أيضا، بنمطهم الذاتى.

إن الألقاب والصفات التى يود الساسة من الضباط العرب أن تنطبق عليهم لاتقدم كثيرا فى تحليل الدوافع الكامنة وراء نشاطاتهم. ومن أبرز صور الذات تلك :«الوطنى»، «الثورى»، «الاشتراكى». وفى السابق، كان هناك اعتقاد بالتناقض – كقولك المطر الجاف – بين أن تطلق على أحد صفة «ثورى وطنى»، أو أن تطلق عليه «وطنى ثورى». وهذه هى صورة الذات اليوم عند أتباع العديد من الحركات الآسيوية والافريقية، وسود أمريكا على السواء. لكن ذلك لايفيد كثيرا فى تفسير دوافعهم.

ويطلق على سلك الضباط العربى الحديث أحيانا «الانتلجنسيا المسلحة»، والضباط أنفسهم يحددون وضعهم فى المجتمع باعتبارهم «انتلجنسيا بالزى العسكرى»، والتفسير الضمنى لهذه التسميات والتعريفات يعنى إبراز التقدير لكل من الانتلجنسيا وسلك الضباط كرواد لليقظة القومية والتقدم الاجتماعى والروحى.

وهذا التوصيف للضباط كـ «انتلجنسيا بالزى العسكرى» يلفت الانتباه إلى حقيقة شديدة الدلالة، وتعود أهميته، بصفة خاصة، إلى كونه يعطى فكرة صحيحة عن صورة الذات عند الضباط. لكن هذا يظل قولا شديد العمومية. ومن هنا، فمن الأفضل توضيح المصطلحات وتحديد الظاهرة التى تشير إليها.

لقد شاع استخدام مصطلح «مثقف» فى اللغة العربية الحديثة بصورة أفقدته معناه الأصلى، بحيث أصبح أى شخص يعرف مجرد القراءة والكتابة ولا يقوم بمجهود عضلى يطلق عليه «مثقف».. أى مدرس، وأى موظف أصبح يعتبر نفسه مثقفا، تماما كما نطلق على شغب التلاميذ «مظاهرة طلابية». وقد استخدمت العربية الحديثة صيغة الجمع «مثقفون» قبل استخدام صيغة المفرد «مثقف»، كترجمة للمصطلح فى الفرنسية والانجليزية. والمصطلح فى اللغات الأوروبية لايطلق على كل من لديه أى قدر من المعرفة. فمثقفو الغرب هم الذين رفعوا، فى العصر الحديث، راية التمرد العقلانى ضد القيود الروحية، والدينية بصفة خاصة، وضد قيود التقاليد. وكان وقوفهم فى وجه النفوذ الروحى والتنظيمى المستقر للدين، والنضال ضد الاكليروس واللاأدرية جانبا أساسيا فى رؤيتهم.

وقد ظهر تعبير «انتلجنسيا»، أول ماظهر، فى روسيا، وكان «بوبوريكين» أول من استخدمه، فى الستينيات من القرن الثامن عشر. وكانت الانتلجنسيا عنده تعنى جماعة اجتماعية تتكون من «ذلك القطاع من الصفوة الثقافية الحديثة، على قدر من التعليم يساوى التعليم الأوروبى الحديث، ولاتشارك فى جهاز الحكم».(1) وتوسع المعنى الاصطلاحى بعد ذلك ليشمل جميع أرباب المهن الحرة، بما فيهم المدرسون وبعض الموظفين. لكن الانتلجنسيا، كتكوين اجتماعى، لاتشمل العاملين بالسلك الدينى واتباعهم، المشايخ والائمة، أو الحاخامات، والوعاظ، والقسس، والرهبان. وهى، على العكس من ذلك، تحتضن كل أولئك الذين نالوا تعليما حديثا، بغض النظر عن توجهاتهم طالما أن تعليمهم وتوجهاتهم أوروبية حديثة. وهى مصدر للتمرد والثورة فى أز ؛ مختلفة : فى فرنسا القرن الثامن عشر، وروسيا القرن التاسع عشر، وأفريقيا وآسيا فى الق : العشرين. إنها «الجماعة الاجتماعية التى تقدم الأفكار السياسية الحديثة وتفرز قيادة الـ ركات الثورية».(2)

ركما فى الشعوب الأخرى، فقد ظهرت أول حركة وطنية عربية من أوساط الانتلجنسيا. ولم تـ ن صدفة أن المناصرين الأوائل لفكرة اليقظة العربية فى القرن الثامن عشر، بدءا من احياء الثقافة والآداب– وبدون أهداف سياسية فى البداية – قد جاءوا من بين اللبنانيين المسيحيين.. تلاميذ البعثات التبشيرية الفرنسية والأمريكية.

ويمثل ظهور الانتلجنسيا الحديثة، بالنسبة لكثير من الشعوب الآسيوية والافريقية، والعربية بصفة خاصة، نوعا من الانقطاع فى تاريخهم الروحى.

فجوهر إيمان المثقفين العصريين وأهدافهم كان بمثابة إعلان بسيادة المدنية الغربية، ودعوة فى الوقت نفسه، للنضال ضد ماتمثله نفس تلك القوى الغربية من انتهاك، من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطنى والروحى والسياسى، أو استعادته. فالعدو والمثال، واحد. ولكى يحتفظوا بكيانهم، فى مواجهة الغرب، كان عليهم أن يتغربوا. فالحركة التى تسعى إلى الحفاظ

على الثقافة الوطنية وضمان استقلالها، كانت قائمة على نفى القيم الوطنية نفسها. إن شعورا بالازدواج يكمن فى أعماق الانتلجنسيا. فالمثقف تتنازعه رغبتان متناقضتان : رغبة فى تعلم ومحاكاة طريقة وقيم الاجانب فى الحياة، ورغبة فى حماية نفسه من المبادئ الاجنبية وتدعيم القيم الوطنية. وقد أدت هذه العلاقة بين الجاذبية والتنافر، فيما يتعلق بالثقافة الغربية، إلى نوع من الفوضى، كما سببت صراعا روحيا عميقا. ومن يتأمل هذا الخليط المتنافر، الذى يدعو إلى قبول الغرب ثقافيا ورفضه سياسيا، ربما يستطيع حل تلك المعضلة لنفسه وللآخرين ممن ينهجون نهجه، أما اذا كان عليه أن يفعل ذلك على مستوى الجماهير العريضة، فسوف يكتشف أنها أميل إلى التقاليد منها إلى الروح الجديدة. والدعوة إلى شعور وطنى مستنير دائما ماتؤخذ على أنها صيحة لحشد التعصب الإسلامى التقليدى. ويفسر المأزق الذى تواجهه الانتلجنسيا العربية الكثير من تحفظاتها، وافتقارها إلى الثقة فى النفس.

ونحن نعنى بـ «الغرب»، الفلسفة والعلم والتكنولوجيا والمدنية التى تغزو العالم باكمله الآن، والتى نشأت فى أوروبا مع بداية العصر الحديث. والغرب، بهذا المعنى، يشمل الولايات المتحدة كما يشمل الاتحاد السوفيتى. وجميع البلاد فى آسيا وافريقيا مضطرة إلى استخدام ادوات العمل التى ينتجها الغرب، وهى تدرك، تمام الإدراك، أن الاعتماد على انتاجها المحلى التقليدى سيبقى على تخلفها، كما أنها تعلم أن انتاج غسالة صحون محليا، يعد انجازا كبيرا. ولايقتصر الأمر على أدوات ووسائل الإنتاج. فالزى، على سبيل المثال، يعكس، بالرغم من أنه شئ سطحى تماما، عقلية صاحبه؛ وقد أصبح زنوج افريقيا الذين اعتادوا، فى السابق، السير عراة، وكذلك سكان «الاسكيمو» فى أقصى الشمال، يرتدون الزى الشائع فى الغرب، من أخمص القدم إلى قمة الرأس. وينطبق نفس الشئ على العلوم والدراسات الانسانية والعلوم السياسية، والفنون والترفيه. وعن طريق تعلمها من الآخرين، استطاعت الانتلجنسيا أن تقود الصحوة العربية فى كافة المجالات. وربما كان هذا استمرارا للتقاليد العربية الإسلامية. فمنذ عهد النبى محمد، الذى قام دينه على أساس من استيعاب مبادئ اليهودية والمسيحية، كانت الشعوب الإسلامية - وخاصة العرب والفرس - قادرة على استقبال أفضل ما فى تراث المدنيات الأخرى، كما أبدت حذقا فى إضفاء هويتها الجديدة على ذلك التراث. لكن الوضع فى العصر الحاضر مختلف. فرواد التعريب فى العصر الحديث، على عكس مسلمى العصور الوسطى، لم يتعلموا من شعوب مقهورة أفل مجدها، وإنما من غرماء يفوقونهم.. غرماء يستعمرون تلاميذهم ويقهرونهم. «فالانتلجنسيا فى بدايات العصر العباسى، نهجت نهجا هيلينستيا فى التفكير، واستعانت بالطرق الهندية فى الطب، والنظم الإيرانية فى الإدارة والحكم، ونعمت بتوسيع أفقها واشبعت حاجتها من معارف العالم دون شعور بالتردد (وإن كانت هناك، أحيانا، شكوك دينية) فى الأخذ من عناصر ذات أصول غير عربية أو إسلامية.

وكان التراث الذى أعادت بعثه يعود إما إلى قوى انتهت سياسيا، مثل الهيلينية، أو خاضعة، مثل إيران، أو غير مؤثرة فى مصير الامبراطورية، مثل الهند. ولاشك أن المعرفة التى توافرت للعرب من خلاصة ماانتجه الآخرون، قد أضعفت من إحساس المسلمين بالسيادة داخل بلادهم.. أما استكمال مسيرة التغريب خلال الـ ١٥٠ عاما الأخيرة، فقد كانت أمرا مختلفا تماما. فقد كانت تعوزهم القوة المناسبة، تلك التى جعلت أجزاء من الصفوة المسلمة، فى الماضى، على استعداد للإصلاح.. فهى لم تكن تعانى مركب النقص... هل بمقدورنا ان نصبح أندادا للغرب، سياسيا، مالم نتغرب تماما».(٣)

لقد كان لتحديث الانتلجنسيا الشرقية الجديدة جذورها فى إحساسها – وهو حقيقة – بالتخلف. وهذا الإحساس نابع من طبيعتها وطبيعة الغرب فى ذلك الوقت، والذى لم يكن جذابا مبهرا فحسب، وإنما منفرا ومقيتا كذلك. فالعلاقة، فى أساسها، علاقة تضاد. فالغرب لم يكن منارة إشعاع وحسب، وإنما كان أيضا تاجرا وسجانا، وغازيا للأرض وللقلوب فى آن واحد. ويمكن للمرء أن يلحظ الإحساس بالنقص هذا فى العديد من أبناء هذه الانتلجنسيا، وهو أقل وضوحا عند الاتراك والفرس، الذين عملوا دائما من أجل الحفاظ على استقلالهم الوطنى، وبصورة أكثر وضوحا عند العرب، الذين حرموا من استقلالهم لفترات طويلة، ولم يحصلوا عليه إلا بعد كفاح عنيف. ولقد أخذت الانتلجنسيا العربية على عاتقها مهمة قيادة الشعب فى الحرب الروحية والسياسية ضد الأجنبى، وذلك عن طريق معرفة أسباب تفوقه ودراسة أساليبه. ويعود المأزق الذى تواجهه الانتلجنسيا العربية فى القرن العشرين إلى صعوبة الجمع بين أطراف ماتدعو إليه. فهى تدعو إلى النضال الوطنى ضد العدو، وفى الوقت نفسه، إلى تمثل قيمه وطريقته فى الحياة. ولاعجب فى أن يقف كثير من هؤلاء المثقفين فى منتصف الطريق، تتنازعهم الحيرة والتردد. فالبعض منهم غير مستعد للسير فى طريق النضال من أجل الاستقلال حتى نهايته، خوفا من صعود الرجعية المحلية والقوى المحافظة التى تطبع الحركة الوطنية، من حين لآخر، عندما تتحول إلى حركة جماهيرية شعبية، حيث إن الجماهير مرتبطة بقوة بتراثها التقليدى. وفى حالة كهذه، فإن البعض يتملص من قيمه الروحية والثقافية النابعة من التغريب كى يحوز ثقة تلك الجماهير وينال تأييدها. فالمثقف الذى يريد الخروج من برجه العاجى يجب أن يأخذ فى الاعتبار المزاج السائد بين الجماهير العريضة، وأن يتواءم معه.

وكان من نتيجة كل هذا، ظهور الخلاف الايديولوجى والسياسى فيما بين الانتلجنسيا نفسها.

ويعود هذا الخلاف كذلك إلى مسألة مهمة، هى أن الانتلجنسيا ليست طبقة مستقلة. إنها تلعب دورا مركزيا فى الصراعات المحتدمة بين الطبقات الاجتماعية؛ إنها الجماعة التى تملك

الشجاعة والقدرة على صياغة نظريات تلك الطبقات ومدها بأسلحتها الايديولوجية. وهى بقدر ماتخدم نفسها، تخدم الكيان السياسى ككل. لكنها لاتتغاضى عن مصالحها كجماعة، وهى غالبا ماتقدم تلك المصلحة تحت غطاء المصلحة الوطنية العامة. فأصحاب المهن الحرة والفنيون والمديرون، يحتلون مناصب فى الحكومة والجيش وكافة مجالات النشاط الاقتصادى. وهم أكثر الفئات إلحاحا على وضع مصالحهم الخاصة، وبصورة جماعية، فى المقدمة، حتى ولو أدى الأمر إلى التنظير الايديولوجى.. مثلما فعل «چيمس بورنهام» عندما قدم نظريته حول «الثورة الإدارية». لكن هذا ليس دليلا على عدم نزاهتها المهنية.

لقد انتظمت الانتلجنسيا الفرنسية، فى القرن الثامن عشر، فى صفوف الطبقة البرجوازية الثورية الصاعدة، وكذلك فعلت الانتلجنسيا الروسية فى القرن التاسع عشر. أما الانتلجنسيا العربية فى القرن العشرين، فهى شديدة الانقسام فى توجهها. وأحد أسباب ذلك هو التنوع الكبير للشرائح التى تنتمى إليها. فالمثقفون الفرنسيون والروس، منذ مائة عام أو مئتين، كانوا ينحدرون بالأساس من البرجوازية وطبقة صغار النبلاء. أما المثقفون العرب فى الجيلين الأخيرين، فقد جاءوا من مستويات متعددة ومصالح متضاربة.. أبناء البرجوازية وملاك الأراضى.. أبناء المهنيين والفلاحين الموسرين، وغيرهم. وبالرغم من الأهمية الكبرى للمثقفين من أبناء الطبقة الحاكمة الذين انضموا إلى الطبقة المقهورة، وقدموا لها الذخيرة الايديولوجية، فلم يكن هؤلاء النموذج الوحيد للمثقف. فالكثير من المثقفين ظلوا على ارتباطهم بأصولهم الطبقية، يخدمونها بطريقتهم الخاصة، ولم يتزعزع ولاؤهم وإخلاصهم لتلك الطبقات. فمن الخطأ اعتبار المثقفين، أو من يدعون ذلك، حليفا تلقائيا لقوى التقدم.

فالانتلجنسيا، فى حد ذاتها، لاهى تقدمية ولا هى رجعية. فهى أحيانا ماتكون المنبر الأهم للأفكار داخل كل حركة تقدمية، والمنظم لقواها. لكنها تقوم بالوظيفة نفسها أيضا داخل التجمعات الرجعية. فالمثقفون هم الذين قدموا الأسلحة الايديولوجية للماركسية، وللنازية.. للدولية، ولمعاداة السامية.. لحركة الكيبوتز، وللإخوان المسلمين. وقد قدم «كارل مانهايم» نظرية شاملة حول «الانتلجنسيا غير المرتبطة اجتماعيا»، مستعيرا مصطلح «الفريد ويبر»، ومطلب هؤلاء المثقفين غير المرتبطين بـ «إنجاز مهمتهم كمدافع حتمى عن المصالح الثقافية للجميع».(٤) لكن هذا، تجريد محض يحدد وظيفة الانتلجنسيا، خطأ، على ضوء صورتها عن ذاتها، ويعتمد على جانب واحد من الواقع التاريخى - متغافلا بقية الجوانب - فى صياغة قانون تاريخى واجتماعى. فالمجتمع لايعانى فراغا، و«المصالح الثقافية للجميع»، شأن المصالح الأخرى، تخضع دائما للعديد من التفسيرات، وخاصة من جانب المثقفين، مهما كان طرازهم.

لقد شغل سلك الضباط فى تركيا ومصر والبلاد العربية، دوما، مكانة مركزية بين الانتلجنسيا. وهو من حيث أصوله وعاداته وميوله قريب من المثقفين المدنيين، وهم أحيانا من

أقربائهم. ويشير وصفهم بـ «انتلجنسيا بالزى العسكرى» إلى ملمح مهم من ملامح صورتهم الاجتماعية والنفسية.

وانجذاب سلك الضباط نحو المثقفين والتحديث يضرب بجذوره عميقا فى التاريخ. فعلى مدى خمسمائة عام، من القرن ١٥ وحتى القرن ١٩، كان المجال العسكرى هو المجال الرئيسى للاتصال بين الشرق والغرب. فالمواجهة الاساسية بينهما كانت فى ساحة القتال، وفى هذه الساحة ثبت تفوق الغرب الحاسم. ومما لاشك فيه أن هذا المجال المحدد للاتصال أظهر الحاجة إلى معرفة أسرار القوة الجديدة.

على أن العلم العسكرى لم يكن القناة الوحيدة، أو الأولى، التى تغلغلت من خلالها المدنية الغربية إلى الشرق. فالجيوش الإسلامية كانت تستخدم الاسلحة النارية منذ العصور الوسطى، وعلم المدفعية التركى لم يكن يعدم وسائل تطوير محلية لاتقل قيمة عما أخذه عن أوروبا. إن المطبعة هى أول المخترعات التى نقلت عن الغرب. وكانت أول كتب تطبع فى بلد اسلامى، بوسائل الثورة الاوروبية، كتبا عبرية، وذلك فى استانبول فى ١٤٩٣ أو ١٤٩٤. فاللاجئون، الذين طردوا من اسبانيا فى ١٤٩٢، وجدوا فى الامبراطورية العثمانية ملجأ لهم، وتمكنوا من استعادة أنشطتهم الروحية والتكنيكية هناك. ويكفى، لكى ندرك مدى الثورة التى أحدثها ظهور المطبعة، أن نذكر أن طبع الكتب بالتركية والعربية، لغة الإسلام وكتابه المقدس، ظل ممنوعا منعا باتا حتى أوائل القرن الثامن عشر. فقد مر أكثر من مائتى عام بين إقامة أول مطبعة عبرية وبين عام ١٧٢٧، عندما سمح بإقامة أول مطبعة تركية. لكن معارضة هذا العمل، تحت دعاوى الكفر، كانت قوية مما أدى إلى توقف المطبعة لمدة ١٥ عاما أخرى، ولم يعاد فتحها إلا فى ١٧٨٤، حيث بدأت أعداد الكتب المطبوعة تزداد ازديادا مطردا.(٥)

وبعد رسوخ الأعمال الطباعية الأولى بأوروبا، فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر، أخذت الكلمة المطبوعة فى شكل كتب ونشرات وكتيبات، فى الانتشار سريعا بين شرائح اجتماعية عريضة. وأمكن للكثيرين القراءة والكتابة. وبدأ انتشار الديمقراطية فى التعليم. وإذا كان عدد الكتب بالتركية، وعدد النسخ من كل كتاب، ظل ضئيلا حتى نهاية القرن الثامن عشر، فعلينا أيضا أن نتذكر أن عدد الذين يقرأون بالتركية كان قليلا. وعليه، فإن تأثير المدنية على العرب، عن طريق الكلمة المطبوعة، جاء متأخرا وبطيئا. على الناحية الأخرى، كان تأثير الابتكارات العسكرية سريعا، وتم على نطاق واسع للغاية. ولم يكن ضباط الجيش أول الممسوسين برياح التحديث، لكن سلك الضباط كان أول جماعة اجتماعية - كجماعة، وجماعة ذات موقف اجتماعى وسياسى معترف به - تتأثر بالروح الجديدة للتحديث.

وهناك أمثلة لاتحصى على تغلغل المستحدثات التقنية والروحية الغربية فى نظام عمل الضباط وتفكيرهم. وقد تكفى بعض الأمثلة من القرن التاسع عشر فحسب :

كان المعلمون الأوروبيون فى المدارس العسكرية هم أول من ترك تأثيره المباشر على مجموعات كاملة من أبناء البلاد. فالضباط المصريون هم من أوائل من أرسلوا للمدرسة بأوروبا. وكان الجيش المصرى هو أول منظمة فى بلد إسلامى فى النصف الأول من القرن ١٩، يعرف الزى الأوروبى. وحتى عام ١٨٣٧، كان التعليم جزءا من مسئوليات نظارة الحربية.[٦] كذلك كان الجيش أول مؤسسة مصرية تعرف التعليم الإجبارى. ففى ١٨٧٠، وبناء على اقتراح من رئيس الأركان «ستون» تقرر انشاء مدرسة فى كل آلاى. وربما كان هناك بعض المغالاة فى تقدير نتائج ذلك العمل، لكن بحلول عام ١٨٧٤ كان ٧٦٪ كما قيل، من الجيش يعرف القراءة والكتابة.[٧] والإحصاءات الخاصة بالتعليم، والتى لاتذكر شيئا عن نوعية الإنجازات، حتى فى عصرنا الحديث، لازالت أكثر أنواع الإحصاءات عرضة للشك. على أن الميل إلى التعلم ظل سمة اساسية للجيش. ففيما بين ١٨٦٥ - ١٨٧٥، كان يلتحق بالجيش خمسة من كل سبعة من خريجى المدارس المدنية.[٨]

هكذا، وجدت الحركات الثورية للانتلجنسيا أكثر مؤيديها، نشاطا وفاعلية، وسط صفوف الضباط. ولم تشذ الحركات المصرية عن هذه القاعدة، ولاكانت أولها. فقد كان ضباط الجيش هم حملة لواء المؤامرة الديسمبرية فى روسيا، ١٨٢٥. كما كان دور الضباط كبيرا ومؤثرا، فى حركة الشباب «العثمانى الفتاة» فى تركيا ١٨٦٥، وفى حركة «تركيا الفتاة» فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى، وفى حركة المطالبة بالدستور فى مصر والتى انتهت بتمرد «عرابى» فى ١٨٨١، وفى الجمعيات الوطنية العربية عشية الحرب العالمية الأولى، وغيرها من جماعات المناضلين من أجل الاستقلال. وحركات الضباط المعاصرة من «بكر صدقى» وحتى «السلال»، تعتبر نفسها استمرارا لنفس التقاليد.

لقد كانت الانتلجنسيا دائما عنصرا فعالا فى الصراعات السياسية. واستمرت الانتلجنسيا بزيها العسكرى فى نشاطها السياسى بقوة أكبر، إلى حد التسييس أحادى الجانب فى بعض الاحيان؛ لأنهم بحكم مهنتهم لم يكونوا على نفس مستوى الانتلجنسيا المدنية، من حيث الفاعلية والقدرة على الإبداع، فى مجالات مثل البحوث أو الأدب أو الثقافة، فى أوساط الجماهير العريضة. وقد قوى من الاتجاه نحو التسييس المتزايد العلاقة بين الحكام والضباط المثقفين. فهؤلاء الحكام، سواء كانوا حكاما لدول مستقلة، مثل السلطان عبد الحميد والملوك الهاشميين فى العراق والأردن، أو حكاما أجانب لمستعمرات أو مناطق انتداب، يسعون إلى الاحتفاظ بالضباط بعيدا عن السياسة. وهم يخشون من الروح التحديثية والتعصب الوطنى للضباط، الذى يمكن أن يدفع بهم إلى احضان الحركات السرية المعارضة والمتطرفة. والمثقفون العرب، بما فيهم الضباط من الساسة، ليسوا على علم بنظرية «مانهايم» حول «الانتلجنسيا الحرة»، والمهمة المنوطة بها. فلو اطلعوا عليها، لوجدوا فيها وصفا أمينا لصورة ذاتهم.

وفى خطاب القاه فى ١٩٣١، يصف «أتاتورك» الانتلجنسيا وسلك الضباط، بعبارات قوية الدلالة، باعتبارهم جماعة اجتماعية تحمل لواء العقيدة الوطنية وتسعى إلى تحقيق أهدافها. فهو يقول :«فى كل مرة أرادت فيها الأمة أن تخطو خطوة إلى الأمام، فهى تتجه بأنظارها إلى الضباط... وعندما أتحدث عن الجيش، فإننى أتحدث عن انتلجنسيا الأمة التركية.. السادة الحقيقيون لهذه البلاد.. إن الأمة التركية تعتبر الجيش حارساً لمثلها».(٩)

ومنذ ١٩٣١، وهناك تأكيد متزايد، ومبالغ فيه، على دور سلك الضباط فى أوساط الانتلجنسيا والعناصر ذات الوعى الوطنى. فالتطورات الاجتماعية والايديولوجية التى طالت جميع شعوب الشرق الأوسط، منذ ذلك الحين، أسفرت عن اتساع وتنوع فئات المثقفين، ولايمكن لسلك الضباط أن يدعى لنفسه احتكار سمات الانتلجنسيا. ومع ذلك، فإن تعظيم الضباط وتقديمهم باعتبارهم أفضل ممثلى الانتلجنسيا وأكثرهم كمالا، لم يتوقف.. بل إن هذا الترويج لم يقتصر على أوساط هؤلاء الذين يرتدون «الزى العسكرى» وحدهم. ففى نقاش جرى، فى ١٩٦٤، بين ١٧ من الخبراء السوفييت حول موضوع «الاشتراكية والرأسمالية، والبلدان المتخلفة»، أعلن «ج. ميرسكى» أن الضباط فى تلك البلاد «أفضل قطاعات الانتلجنسيا تثقيفا، وأكثر تسلحا من الآخرين بالايديولوجيات التقدمية، على الدوام». وهم «يناضلون من أجل تحديث بلادهم المتخلفة».(١٠) إن هذا ليس مجرد تعميم سطحى ورومانسى. فميرسكى نفسه عندما تعرض، فى ١٩٦٧، لمشكلة «الجيش والسياسة فى العالم الثالث»، وجد نفسه مضطرا إلى مراجعة عبارته. فهو يقول :«إن النظرة الايديولوجية للقادة العسكريين هى نظرة برجوازية، وظلت، حتى يومنا هذا، السند الأساسى للاستعمار الجديد. إنهم (الديكتاتوريون العسكريون فى بلاد مختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لايميلون إلى التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق. كذلك، تعوزهم القدرات اللازمة لقيادة الدولة».(١١)

والحقيقة، فإن هناك مجموعات أخرى من المثقفين فى البلاد العربية، شأنها شأن أية منطقة من آسيا وافريقيا، يفوق مستواها مستوى سلك الضباط من حيث الثقافة، وتقدمية توجهاتها الاجتماعية والسياسية، وكذلك أفكارها. ولايمكن لسلك الضباط أن يدعى السبق إلا فى القوة وحدها.

١- H.R. Sxeton - Watson, "Intelligentsia and the Revolution", Soviet Survey, London, VII - IR, 1959, 90-6.

٢- H.R. steton - Wason, Neither War nor Peace, London 1960, 164.

٣- G.E. von Grunebaum, Modern Islam, New York 1964, 32.

٤- Karl Mannheim, Ideology and Utopia, New York 1959, 155, 158.

٥- Bernard Lewis, The Middle East and the West, London 1964, 41, 50-1.

٦- Jamal Mohammed Ahmed, The intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London 1960, 10.

٧- W.B. Hesseltine and H.C. Wolf, The Blue and the Grey on the Nile, Chicago 1961-86.

٨- J. Heyworth - Dunne, Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London 1938, 381-2.

٩- Quoted in G.S. Harris, "The role of the Military in Turkish Politics", MEJ, Vol. 19, 1965, 56.

١٠- G. Mirskiy, "Creative Marxism and Problems of National Liberation Revolution", Mirovaya Ekbonomika: Mezhdvnarodnyye Otnosheniya, no. 5, 1963, مترجمة في الميزان نيوز ليتر، لندن، ابريل ١٩٦٤، ص ٧.

١١- G. Mirskiy, "The Army and Politics in the Third World", Literaturnaya gazeta, Moscow, No. 32,2 August 1967.

(٢) آراء الضباط كتعبير عن القومية العربية

ليست هناك رؤية واحدة يجمع عليها الضباط / الساسة العرب، ولاتنتظمهم ايديولوجية موحدة. فهم منقسمون فى الرأى والرؤية، والصراعات بينهم لا تختلف كثيرا عما بين المدنيين من صراع. والفرق، هو أن المدنيين يحسمون خلافاتهم بفيض من الكلمات، بينما يحسم الضباط تلك الخلافات بالسيف. لكن آراء الضباط، وإن كانت تشابه آراء المدنيين، فإنهم لايعكسون جميع التيارات الايديولوجية والسياسية العربية بنفس القدر الذى تعكسه القطاعات الأخرى من الشعب. وهناك أيضا أشخاص بين الساسة من الضباط يحملون أفكارا ليبرالية، لكن نسبتهم لاتماثل نسبة الليبراليين بين أفراد الشعب الواعين سياسيا. وهناك عدد قليل، نسبيا، بينهم من المحافظين. والساسة الضباط هم، بشكل عام، وطنيون لاشك فى وطنيتهم يميلون إلى الإصلاح الاجتماعى، ويؤمنون إيمانا شديدا باستقلال الدولة، ويسعون إلى تأكيد هيبتها، ولايبالون بقيم الحرية الفردية. وآراؤهم السياسية نتاج - إلى حد ما - لسلوكهم كعسكريين.. فهم أشخاص يسعون دائما إلى التطور التكنيكى والتنظيمى، واعتادوا إصدار الأوامر؛ أما «فن الإقناع» فليس من ملكاتهم الخاصة.

والعنصر المشترك فى آراء الساسة الضباط هو عقيدة القومية العربية. وهذه الايديولوجية، برغم انتشارها، أبعد من أن تكون نظرية جيدة الصياغة، أو نسقا منهجيا منظما من المعتقدات والآراء. وقد لاحظ «حازم نسيبه»، وهو واحد من أهم منظرى القومية العربية، أن «خيبة الأمل المريرة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى طبعت الحركة بطابع من التشاؤم والسلبية. ومنذ ذلك الحين، وأدبيات القومية العربية عبارة عن نغمة وحيدة من المرارة، تشتهر بما ترفضه أكثر مما تقره».[1]

كذلك، كان متوقعا من الضباط، الذين يتنامى انحرافهم عن مجال وظيفتهم المهنية وسلطاتهم الشرعية، والذين يناضلون من أجل أن يصبحوا صفوة حاكمة، أن يقدموا ايديولوجية عسكرية تقدم رجل الحرب كنموذج للفرد، وتمجد الحرب كقيمة سامية فى حياة الأمة. وهذا النوع من العقيدة يضرب بجذوره فى الفلسفة السياسية لأوروبا، بدءا من مقولة «هيراقليطس» بأن «الصراع هو أب كل شئ». وقد كتب «هيجل» يقول بأن الحرب تصون الصحة المعنوية للشعب «مثلما تحمى حركة الرياح البحار من التحلل الذى يمكن أن يصيبها إذا ما سادها الهدوء التام، أو حتى السلام الأبدى».[2] ويؤكد «ڤون مولتكه»، وهو من

العسكريين، على أن «أكثر فضائل الإنسان نبلا لاتظهر إلا فى الحرب.. الشجاعة والتقشف، والإخلاص للواجب والتضحية بالنفس».[٣] ويمكننا أن نرصد أفكارا شبيهة أيضا فى الصحافة السياسية بفرنسا وانجلترا والمانيا، التى بلغت ذروتها فيها أثناء فترة مابين الحربين العالميين، عندما أفرزت العسكرية أكثر الآراء عدمية وتشكيكا فى الطبيعة الإنسانية. ويرى «ارنست جونجر» فى الحرب «تجربة داخلية»، ويضيف :«الحرب ليست مؤسسة إنسانية، تماما مثلما أن الغريزة الجنسية ليست كذلك، إنها قانون طبيعى، بدرجة لاتستطيع معها الفرار من سحرها». وعليه «فإن هناك تجمعا واحدا لايثير السخرية.. الجيش» [٤]. وفى اليابان، كانت العقلية الحربية تضرب بجذورها عميقا فى التقاليد القديمة والايديولوجية الرسمية حتى نهاية الحرب الثانية. وفى كتيب صادر عن وزارة الحربية اليابانية فى ١٩٣٤، نقرأ هذه الكلمات :«الحرب هى أبو الكون وأم الحضارة».[٥]

وفى الإسلام، فإن «الجهاد» هو ركيزة ايديولوجية الحرب، وهو واجب دينى على جماعة المؤمنين. وفى العهود الراهنة، حيث لم يعد الإسلام فى وضع الهجوم والتوسع، بل فى وضع الدفاع، فقد أضفى على الجهاد تفسيرات جديدة.. جهاد أخلاقى ضد أهواء الفرد الشريرة، ومن أجل تحقيق آمال الشعب فى التغيير الاجتماعى. وإن كان المعنى الأصلى للمبدأ لم يختف مطلقا. ويتبنى «الإخوان المسلمون» مبدأ الجهاد بغرض إقامة نظام إسلامى متعصب وعدوانى. وفى ابريل ١٩٥٣، أعلن أنور السادات من على منبر أحد مساجد القاهرة أن «الجهاد واجب دينى على جميع المؤمنين».[٦] وهم يتحدثون، فى الغالب، عن الحرب ضد إسرائيل باعتبارها جهادا.

وهكذا، فإن هناك أساسا لعقيدة عسكرية عربية، وكان ممكنا لبذور عقيدة الحرب الغربية، وخاصة الألمانية، أن تجد فى عقيدة الجهاد أرضا خصبة لها. وبالرغم من أن آراء الضباط العرب تغطى مجالات كثيرة، إلا أن نموا شرسا لعقيدة حرب لم يترسخ. فلا نزعات السلام، ولا نعرات العسكرة، تلقى رواجا فى الحياة الروحية للعرب. ونحن نذكر ماسبق، تحديدا، لأن عسكريين كأولئك يمارسون نشاطا سياسيا متشعبا لابد من تأثرهم، بشدة، بأفكار العسكرة. وهم، برغم إيمانهم بالجيش كطليعة للتقدم فى المجتمع العربى الحديث، فإنهم لايعلقون أهمية حقيقية على صورة الضابط القائد. فهم يؤكدون على الدور التاريخى للضباط، وليس على سيادتهم المطلقة. وهم يتغنون بشجاعتهم، وبرفاقهم، وبنماذجهم البطولية فى النضال ضد الاستعمار وإسرائيل.. لكن دون تقديس للحرب بحد ذاتها. وإن كانت الأعمال السياسية للضباط العرب، وأفكارهم، لاتعكس فهمهم بأن «أفضل تقليد عسكرى هو الإرادة القوية للقتال، تلك التى تحث على القتال فى سبيل مايبدو مستحيل التحقيق.. ولكن عندما يصبح التقليد العسكرى نظاما سياسيا، فإن ذلك يقود، لامحالة، إلى الدمار. لأن أعظم فضائل العسكرى

يمكن أن تتحول إلى غطرسة غير مسئولة، عندما يصبح رجل دولة».[٧] وكما سبق واسلفنا، فإن مايعنينا هو أيديولوجية الساسة الضباط، لا أساليبهم بعد الصعود إلى الحكم. فهم فى التطبيق العملى عادة مايتصرفون كقادة، ويرون فى الجماهير مرءوسين فى عملية جسورة تستوجب الطاعة العمياء، تحت سوط الشك الدائم فيهم باعتبارهم متمردين أو أعداء.

وفى التبريرات التى يقدمها الضباط لغزو الساحة السياسية، نادرا ماتذكر اعتبارات الجيش نفسها. فهم يعلنون أن الجيش يتولى زمام الأمور بهدف القضاء على الفساد، ووضع حد للفوضى السياسية، وإقامة نظام يحقق الحرية والعدالة، وتحرير البلاد من الاستعمار والتبعية، وتدعيم الوحدة العربية.. الخ.. وكلها أهداف اجتماعية وسياسية عامة. ولا تدعى تلك البيانات استيلاء الجيش على السلطة لمواجهة تهديد طارئ لأمن البلاد من جانب عدو خارجى. بل إن تقوية جيش البلاد، نادرا ما يرد ضمن الدوافع، وكان الانقلاب المصرى فى ١٩٥٢ هو الوحيد الذى أدرج ذلك ضمن أهدافه. فمن بين أهداف ستة للانقلاب، كان الهدف الرابع هو «إقامة جيش وطنى قوى». والحقيقة إن مصالح الضباط، كجماعة مهنية، هى التى تقودهم أحيانا إلى التدخل فى السياسة : فقد كان عزم الحكومة على خفض ميزانية الجيش وتسريح الضباط، من بين العوامل التى أدت إلى قيام الزعيم بانقلابه فى سوريا فى ١٩٤٩. وتعتبر الحماية الذاتية لمصالح الضباط، كأعضاء فى جماعة سياسية، يخشون الفصل والجزاءات – مثل نقل طه الهاشمى للمربع الذهبى فى أوائل ابريل ١٩٤١ – أقوى وأهم تلك الدوافع. كما كانت أوامر الملك فاروق فى ١٥ يوليو ١٩٥٢، بحل مجلس إدارة نادى الضباط، إلى جانب تزايد قلق أعضاء الضباط الاحرار على سلامتهم، سببا فى تقديم موعد الانقلاب المصرى إلى ٢٣ يوليو. لكننا نادرا ما نجد أية إشارة، فى التفسير المعلن أو فى ايديولوجيات الساسة الضباط، إلى دافع عسكرى واضح.

إنها ظاهرة عامة فى كافة مناطق العالم التى يحكمها الديكتاتوريون والساسةالعسكريون.. نراها فى امريكا اللاتينية، كما نراها فى جنوب شرق آسيا والبلاد العربية. ومعظم هذه البلاد لاتواجه أخطارا ناجمة عن مسائل الأمن والدفاع، ولايستطيع الضباط تبرير انقلاباتهم بالحاجة إلى صد عدوان خارجى. وحتى فى حالة باكستان، التى كان يمكن أن يتخذ فيها الصراع مع الهند حول كشمير والإعداد العسكرى كذريعة لتسنم الضباط الحكم، فإن «أيوب خان» يقدم فشل النظام البرلمانى السابق كسبب وحيد لديكتاتوريته العسكرية، سواء عند استيلائه على السلطة فى أكتوبر ١٩٥٨، أو طوال مدة حكمه والمستمرة حتى الآن.

وفى العالم العربى، فإن العداء الشديد لإسرائيل يشكل واحدا من أهم ركائز ايديولوجية وسياسات جميع الزعماء العرب. كذلك كانت هزيمة فلسطين فى ١٩٤٨، واحدا من أقوى العوامل التى أدت إلى انقلابات سوريا فى ١٩٤٩، والانقلاب المصرى فى ١٩٥٢. فالضربة

التى حاقت بخمسة جيوش على يد أمه صغيرة واحدة، لم يتفضلوا بالاعتراف بها يوما كدولة ذات كيان، زعزعت ركائز الأنظمة العربية، وأطاحت بمكانة زعمائها، وعرضتها للمراجعة العلنية. وكانت نار الخزى أشد لهيبا فى صدور العسكر، وحرصوا عند استيلائهم على الحكم على التأكيد على أن النظام الذى يقيمونه هو الوحيد القادر على منع تكرار «نكبة فلسطين». لكن، وبالرغم من الأهمية الطاغية للمشكلة الفلسطينية فى الفكر السياسى العربى، إلا أنها ظلت تحتل مرتبة ثانوية فيما يقدمه الضباط من مبررات لانقلاباتهم، حتى ماقبل حرب الأيام الستة. فقد كان الخصم الرئيسى، دوما، هو العدو الداخلى. وقد كشف التأكيد الملح، كنتيجة لحرب فلسطين، على ضرورة تقوية الجيش، ما كانت تعانيه الجيوش العربية من ضعف، على المستوى العسكرى البحت، وهو أمر لم يهتم الضباط – فيما سبق – بالكشف عنه. وهناك كم كبير من الادبيات العربية التى تتعرض تفصيلا لهزيمة فلسطين، والتى تناقش بشمولية، وأحيانا بعمق، جميع أنواع العيوب والأخطاء.. ماعدا الأخطاء والخطايا العسكرية البحتة. وفى أحسن الاحوال، فإن النقد يوجه إلى القيادة العليا. والكلمات التالية تعبر عن ذلك أصدق تعبير :«لقد أبدى العسكريون بجميع درجاتهم مقدرة، وصلابة، وشجاعة فائقة، لأنهم كانوا يدافعون عن قضية الحق الذى أمنوا به. لكن أبناءنا سرعان مااكتشفوا أنهم كانوا ضحايا مؤامرة خطيرة غزل خيوطها الجهل والخيانة والغدر. فالقيادة العليا التى كانت عليها أن ترسم الخطط لتحقيق النصر، كانت تدير الحرب، من مكاتبها الوثيرة فى القاهرة، بالارتجال وبدون أدنى معرفة بفنون القتال. فقد كانت تصدر أوامر يستحيل على القادة والضباط فى مواقع القتال تنفيذها، لعلمهم بما تنطوى عليه هذه الأوامر من أخطاء فادحة، قرارات متلاحقة متضاربة ناجمة عن جهل وطيش، وشهداء تصعد أرواحهم إلى السماء تشكو جهل الذين يتولون القيادة».(٨)

إن هذه الكلمات، التى تتعرض لحرب ١٩٤٨، كتبت فى ١٩٥٢. وكان يمكن أن تكتب فى ١٩٦٧، بعد حرب الأيام الستة، مع تعديل طفيف. فالحقائق الأساسية للحياة العربية تتغير بأبطأ مما يتغير الملوك والرؤساء. وفى يونيو ١٩٦٧، «صعدت» أرواح الجنود المصريين، مرة أخرى، «تشكو إلى السماء جهل الذين يتسنمون القيادة». ومرة أخرى، يوجه جزء من السلطة اللوم إلى جزئها الآخر، إلى مجموعة معينة من الرتب الكبيرة، هذه المرة، وعلى رأسهم المشير عامر. فالقادة الفعليون للأمم – المسئولون الحقيقيون عن صنع القرار، «فاروق» ثم «ناصر» من بعده – لم يكونوا على استعداد لإدراك، أو الإقرار بالأخطاء الأساسية للنظام. وكان الدرس الأساسى الذى تعلمه حكام ١٩٦٧ من تجربة ١٩٤٨، هو مضاعفة جهودهم لمنع تكرار الإطاحة بحاكم مهزوم. فبعد ١٩٤٨، كان الضباط الساسة يقفون فى وجه رءوس النظام. أما فى ١٩٦٧، فكانوا هم أنفسهم رءوس النظام.

لقد أبدى الضباط الساسة، فى الأربعينيات والخمسينيات، شجاعة أكبر من المنظرين والسياسيين العرب الآخرين فى تحديد العدو الداخلى، وتشخيص مساوئ النظام. وإذا كان هذا التشخيص غير صحيح فى كثير من الأحيان، وغير أصيل بشكل عام، إلا أنهم جرأوا على الجهر به دون تردد، فى وقت كان الآخرون يشيرون إليه تلميحا، كانوا جاهزين للعمل فى وقت تقاعس فيه الآخرون. وهذا واحد من أهم مصادر قوتهم ونجاحهم. فالزعيم، لم يكن أول من يفكر فى منح المرأة حق التصويت، لكنه كان أول من وضع الفكرة موضع التنفيذ. كذلك، فإن الضباط الأحرار فى مصر لم يكونوا أول من يخطط للإصلاح الزراعى، لكنهم كانوا أول من قام بتطبيقه.

إن نقطة البدء فى هذه الراديكالية هى إدراك تخلف البلاد العربية. وهذا الإدراك لم يكن مقصورا على الضباط وحدهم، لكنهم أحسوا به بقوة أكبر. فقد عاينوا، بوضوح، ضعف النظام العربى التقليدى، سواء من خلال عملهم المهنى - التخلف التقنى للجيوش، وضعف قواعدها الاجتماعية والصناعية - أو عن طريق خبراتهم الشخصية فى حروبهم الخاسرة، فى العراق ١٩٤١ وضد إسرائيل. وكان وضعهم المتردى فى المجتمع دافعا لهم للجهر بانتقاداتهم القاسية. وآراؤهم تعكس، دائما، وعيهم بتخلف الشعوب العربية. فالصباغ، عند تقييمه لنتائج الحرب العراقية ١٩٤١، يقارن بين بلاده وبين الطفل، «لأن الدول الضعيفة تأخذ الاستقلال بالمطالبة والنضال، فهى كالطفل الرضيع لانعطى له لبنا إلا إذا بكى».[٩] ويتكرر موضوع التخلف والحرب عليه مرة أخرى، بعد ذلك بعشرين عاما، فى خطابات ناصر. وهو يعبر عن هذه الفكرة بشكل جيد فى خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٦٠. يقول ناصر :«إن طبيعة الظروف التى نعيش فى ظلالها الآن تجعل من الانتظار الطويل أمرا لاتحتمله الشعوب، ولعل التقدم العلمى أول هذه الظروف التى نعيش فى ظلالها. ذلك أن أى فلاح فى أقصى الجنوب من وطننا فى «أسوان» إلى أقصى الشمال من وطننا فى «القامشلى» مثلا يملك بلمسة إصبع أن يدير أحد أجهزة الراديو أو يجرى بعينيه على جريدة فإذا هو يسمع ويرى مستوى المعيشة الكريم الذى وصل إليه المواطن الأمريكى العادى، أو يسمع ويرى الأعمال الباهرة التى تقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتى، ثم إن هذا المواطن يقارن بين حاله وبين ما وصل إليه غيره، ثم إذا الثورة تملك نفسه من غير حقد على غيره نزوعا إلى رفع مستوى معيشته ومساواة بينه وبين غيره من البشر الأحرار.

ولقد يقال لشعوبنا إن الصبر ضرورة، وإن شعوبا غيرنا قد تحملته، وإنما دعونى هنا أذكر بأن طاقة أى جيل على الصبر تقاس بظروف هذا الجيل لا بظروف غيره من الأجيال. والذين كانوا يقدرون على الصبر مثلا حتى يقطعوا المحيط فى قارب يدفعه الريح يختلفون تماما عن الذين يقدرون على قطع المحيط فى بضع ساعات بطائرة نفاثة».[١٠]

وهكذا، فإن آراء الساسة من الضباط العرب تعتبر تعبيرا عن تيارات بعينها داخل الإطار العام للقومية العربية. وهم، أيضا، يرون فى أنفسهم روادا للتحرر الوطنى والإصلاح الاجتماعى من أجل صالح الأمة كلها. وقد أضفت مراكز القوة التى سيطروا عليها، على تلك الأفكار، نفوذا وتأثيرا غير عاديين.

إن مواقعهم ليست راسخة أو موحدة. فهى، وكذلك التفكير العربى العام، عرضة للتطور والتغير مع الوقت. والآن، آن الاوان كى ننتقل إلى مناقشة النقاط الرئيسية فى آراء «الصباغ»، الذى كان من أبرز الضباط العرب، قبل سقوط «هتلر»، وقبل ظهور ناصر وضباط البعث.

هوامش (٢)

١- H.Z. Nuseibeh, The Ideas of Arab Nationalism, Ithaca N.Y. 1956, 55-6.

٢- Quoted in G. Ritter, Staatskunst und Kriegshandwerk, Munchen 1954, 266.

٣- نفسه، ص ٢٧.

٤- E. Junger, Der Kampf als Inneres Erlebris, Berlin 1936, 37, 56.

٥- Quoted in S.P. Huntington, The soldier and the State, Cambridge, Mass. 1957, 129.

٦- الأهرام، ٢٥ ابريل ١٩٥٣.

٧- Ritter, 75-6.

٨- راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢١٥-٢١٦.

٩- صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة فى العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٢٥٧.

١٠- MER 1960, 469.

(٣) رؤية «الصباغ»

يفرد «صلاح الدين الصباغ»، فى مذكراته، عددا من الفصول لشرح المبادئ التى آمن بها. وعرضه لهذه الأفكار غير مرتب. وهو، وإن كان قد كتب هذه المذكرات فى ١٩٤٠، أو ١٩٤١، أثناء نشاطه السياسى و«هتلر» فى أوج مجده، فقد أعاد صياغة الكثير من الأفكار بصورة مختلفة فى ١٩٤٥، عندما أصبح منفيا ومضطهدا، بعد فشل حركته وهزيمة النازى. ومع ذلك، فإن كتابه يعد وثيقة تلقى الضوء على آراء الرجل وطرازه، ومن على شاكلته من معاصريه.

وهو يقول :«أنا لا أؤمن بديمقراطية الانجليز، ولا بنازية الألمان، ولا ببلشفية الروس. أنا عربى مسلم لا أرضى دون ذلك بديلا من مزاعم وفلسفات، ولا أريد المقارنة والمفاضلة بين هذه وتلك فهى عقيمة عديمة الجدوى، لأنى حيثما أولى وجهى أرى الذئب الاجنبى يفترس أمتى ويسومها العذاب : فى البحر الابيض والبحر الأحمر وعمان، وفى خليج البصرة، وفى قلب الجزيرة العربية، وبجوار قبر النبى».

«وليس من ذئب أفتك بالعرب، ولا من عدو ألد للإسلام من بريطانيا. أما العرب فإنها قطعت أوصالهم دويلات وشيعا وقبائل ليقتتلوا.. فإذا هب أحرار العرب فى فلسطين ومصر وعدن والإمارات السبع والعراق، شحذت لهم المقصلة، وشحذت لهم القاذفات بالنار. أما الإسلام فمازال ثلاثمائة وخمسون مليون مسلم يرزحون تحت نير الاستعمار البريطانى، فإن «قلب الأسد» السفاح فى الحروب الصليبية بريطانى، وإن «غلادستون» الذى رمى بالقرآن على المنضدة، وقال :(الآن تنتهى الحروب الصليبية) بريطانى، وإن كرومر الذى قال (لايؤخر المدنية الا هذا القرآن) بريطانى».

«وإنك لو اطلعت على مواقع الأقطار والقارات فى العالم، ولو ادركت المغازى السوقية للحروب البريطانية، لأيقنت انه لن تقوم للعرب قائمة إلا بزوال الامبراطورية البريطانية..»

«وهى اذ تؤازر اليهودية وتقول بالوطن اليهودى لاتفعل ذلك حبا باليهود، بل تثبيتا لمصالحها الاستعمارية. وستبقى مصالحها هذه مستقرة فى البلاد العربية مابقيت امبراطوريتها..»

«أنا أمقت بريطانيا وكل سائر على نهجها ليستعمر قومى، لأنى مسلم والإسلام يقضى ألا يحكمنى كافر بالمثل العليا والمبادئ الإنسانية، ولأنى عربى والعروبة تأنف أن يعيش ببلادى جيش أجنبى، ولأنى جندى والجندية تأبى أن يقودنى أعجمى*..»

* وردت فى النص الانجليزى بمعنى: أجنبى.

«ايها العربى : لقد شاد أجدادك مجدهم بمكارم الاخلاق لأنها آية الاستقلال فأين منك تلك الأخلاق؟ تفككت أوصالك، وانشققت على نفسك ففقدت الاستقلال، وأضعت المجد، وإليك ياأخي العربى صور من أخلاقك اليوم :أراك تفاخر بقتل اختك وعشيقها، وتمنع ابنتك عن الزواج لتبقى محصنة فى كنفك، ثم يأتى صهرك الذى يقاتل ذودا عن شرفك ودينك، فلا تضمد له جرحا، ويعيث جيش الاجنبى فى أراضيك ويدنس حرماتك فلا يقشعر بدنك».(١)

إن «الصباغ» يحس ويفكر، يعمل ويكره، كعربى ومسلم؛ والعروبة والإسلام يرتبطان عنده برباط لاينفصم، سواء فى الماضى أو الحاضر. ومن بين الشخصيات العديدة التى يوردها بكتابه، سواء بالمدح أو الإدانة، فإنه لم يذكر أيا من غير المسلمين العرب بالخير. فزملاؤه من رجال البلاد المسلمين غير العرب، الاكراد مثلا، هم انفصاليون وخونة. وموقفه منهم، وكذلك الآشوريين، يكشف عن نظرة عنصرية غريبة على الإسلام، وربما كان موقفه متأثرا فى ذلك بالنازية. وهو عند تقديمه لأصدقائه يصفهم بـ «عربى الأصل والعقيدة» (إبراهيم الراوى)، أو «عربى الأصل والشعور» (محمود سلمان)، أو «أنا عربى من أبى وأمى» عندما يكتب عن نفسه مفاخرا. أما عندما يتحدث عن خصومه، فهو يبدأ بالجملة التى استخدمها عند الحديث عن «نورى السعيد» :«يعرف بالسعيد، لكنه ليس عربيا من بنى سعيد ولا من آل سعيد، بل تركى من قونيه».(٣) وهو يرفض «داوود حيدر» لأنه «لاتجرى فى عروقه دماء عربية».(٤) أما أصدقاؤه من أصول غير عربية، فالصباغ يتسامح معهم ويعتذر عنهم. فهو يقول، عند الحديث عن «أمين زكى» :«ولد فى بغداد من أب كردى، بيد أنه يعطف على العروبة، ويتعصب للإسلام، ويمقت الاستعمار وسماسرته».(٥)

على أن موقفه من الانجليز، كان موقفا متضاربا. فهو مدين لهم بتعليمه العسكرى الذى تلقاه على يد الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون بالعراق، ويحمل لفترة تدريبه بانجلترا ذكريات طيبة، حيث تزوج هناك من سيدة انجليزية أنجبت له ولدين (توفيت بعد ذلك بعامين).(٦) لكنه فى الموقف النهائى، يرى صداقة الانجليز «غير مخلصة وهى مثل قناع أدب يضعه الرئيس على وجهه قبل لقاء مرءوسه الذى يذله». وهو، من حين لآخر، ينفث عنصريته.. «يؤسفنى أن أقول بأن العائلة المالكة جعلت طبيبها الخاص يهوديا انجليزيا. بدل أن يكون طبيبها عربيا أصيلا، مع أن فلسطين تئن من الصهيونية اليهودية.. فكيف ينال العرب استقلالهم بمثل هذه الأفعال التى يأتيها اولو الأمر منهم؟».(٧)

لقد قاد التعصب الإسلامى العربى «الصباغ» إلى القومية العربية. فوطنيته ليست عراقية فحسب، وإنما عروبيه أيضا. وأبطاله وطنيون، من كل العالم العربى :« عبد الكريم» من المغرب.. «عبد القادر» من الجزائر.. «عرابى» و «زغلول» من مصر.. «المفتى» و «ابو دره» من فلسطين.. «يوسف العظمة» من سوريا.. والشريف «حسين» من الحجاز.(٨) واختياره لمفتى القدس، كمرشد روحى وقائد سياسى، يتسق تماما مع طبيعته الشخصية.

ويقدر ما اتسع أفق «الصباغ» السياسى والقومى، بقدر ما ضاقت نظرته للسياسات الداخلية. فهو لم يكن مهتما بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ولم يكن يتطلع، على الإطلاق، لأى إصلاح داخلى، وهى سمة عامة للضباط الساسة بعد الحرب العالمية الثانية. فهو يكتب بشكل غامض حول عدد من المبادئ العامة، مثل الاخوة والعدالة، التى تتطلب «ألا يجوع الفقير ويتعرى واخوه الغنى يتمتع بالطيبات. بلاد العرب ملك للعرب». أما إمكانية إلغاء النظام الطبقى أو تغيير العلاقات بين الطبقات، فهو أمر لايخطر له ببال. فهو يرصد التدهور الأخلاقى على المستوى الفردى والعام فى المجتمع العراقى، ويرده إلى «التربية الأعجمية* فى بيوتنا»، وإن اسوأ نتائج الأنانية الفردية هى أنها «دفعت عيون قومنا إلى الخيانة الوطنية».(١٠) والعلاج لكل داء هو العودة إلى مبادئ الإسلام والإخلاص للتقاليد العربية. وهو يعتبر قتل الرجل لأخته وعشيقها لحماية شرف العائلة – فى الاستشهاد الذى أوردناه – واحدة من الفضائل العربية.**

إن الصباغ لايحدد لنا كيفية تطبيق مبادئه عمليا فى الواقع الحديث. لكنه عندما يشارك فى مناقشة عملية حول السياسة الداخلية، فإنه يعتبر – وبلا تردد – الجيش هو العنصر الحاسم فى كافة الأمور، فى السلم كما فى الحرب، باستثناء الشئون القضائية. ففى جميع القرارات الخاصة بالنقل، أو المالية، أو الرى، أو التعليم.. الخ، «يجب أن يكون للجهات العسكرية فيها القول الفصل».(١١)

و«الصباغ» لايعرف كيف يصوغ أفكاره ببراعة، ولا هو عميق التفكير. فالقضية المعقدة حول العلاقة بين القومية الحديثة، التى هى علمانية بالضرورة، والتى تجعل الولاء للدولة الاولوية على الانتماء العرقى واللغوى، وبين الولاء للإسلام، المتخطى لحدود القومية، والتمييزى، والمغاير للدولة القومية، لاتخطر له على بال. الأمر الذى يفسر قدرته على التفكير والكتابة بمثل تلك البساطة، وبتواضع وثقة فى النفس. وهو فى كل ذلك يعبر عن شرائح عريضة من أمته، الأمر الذى يعطى مذكراته أهميتها.. ليس، فقط، لما حوته من شرح للأحداث التى شارك فيها، بل كتوثيق لتركيبة عقلية كذلك. فهو يعبر عن آراء الساسة من الضباط العراقيين فى عصره، وكثيرين من العرب الذين جاءوا بعدهم. ولكن لأنه لم يكن مدركا تماما لمضامين آرائه، فهو يتحدث ببساطة، بل بسذاجة، عن أفكار حاول رجال أكثر حكمة إخفاءها أو تحاشيها تماما، بالرغم من أن مشاعرهم ونواياهم لاتختلف كثيرا.. أفكار مثل ازدراء قيم التحرر، والنفور من الديمقراطية والاشتراكية، والرغبة فى ديكتاتورية مطلقة فى الشئون الداخلية وفى العدوان الخارجى، والكراهية الانفعالية للاستعمار والعداء لكل من هو غير عربى أو مسلم.

إن العداء للاستعمار هو القاسم المشترك بين معظم تيارات القومية العربية. والاستثناءات

---

* يستخدم المؤلف فى النص الانجليزى كلمة (alien) .

** ليس فى النص الذى يورده المؤلف أو فى مجمل المذكرات مايشير إلى ذلك!!

القليلة التى تبنت سياسة التحالف مع الغرب، مثل ملوك البيت الهاشمى، فإنها لم تستطع أن تكسب تعاطف الجماهير أو تأييد المثقفين، بالرغم من أن إنجازاتها وقدراتها الشخصية لاتقل عن غرمائها مثقال ذرة. والحقيقة إن العرب، مثلهم فى ذلك مثل شعوب آسيا وأفريقيا، لديهم من الأسباب مايبرر كراهيتهم للانجليز والفرنسيين الذين كانوا رمزا للحكم الأجنبى فى بلادهم، والذين نهبوا ثرواتهم.

إن فكرة القومية والعداء للاستعمار تختلط، فى تفكير «الصباغ» وأمثاله، بالخوف من كل ماهو أجنبى، وبالتعصب الدينى المتطرف. والسؤال الذى يطرح نفسه هو :ماهو العامل الرئيسى الذى يشكل وعيه؟.. هل التعصب الإسلامى والشوفينية العربية هى مجرد رداء ارتدته القومية الحديثة؟.. هل القومية المعادية للاستعمار هى مجرد تعبير حديث.. صياغة جديدة لنظام تقليدى لم يتغير من المعتقدات، لصيق بالدولة الإسلامية؟.. ماهو المؤقت والعابر، وماهو الثابت والدائم - والحاسم على المدى البعيد - فى هذه الايديولوجية؟.. ماهو العامل المحرك، وما الذى يمكن اعتباره مجرد مظهر؟. يمكننا القول بأن كلا من العاملين، الإسلامى التقليدى والقومى، يتداخلان عند معظم قادة مفكرى القومية العربية، بحيث يمكن اعتبارهما اتجاهين مختلفتين يؤثر كل منهما فى الآخر، ويشتركان فى الجذور. ولكن، حتى لو أخذنا هذا التأثير المتبادل فى الاعتبار، فإن السؤال يظل : أى العاملين أقوى وأهم من حيث تأثيره فى الآخر، عند كل قائد ومفكر على حده؟.

وحيث إن العاملين يختلفان اختلافا جوهريا، ويؤديان إلى نتائج مختلفة، فإن المسألة لاتصبح مجرد مسألة أصول تاريخية، أو دوافع نفسية، أو حتى مجرد تأكيد، وإنما هى مسألة كيفية. ففى القرن الماضى، شهد العالم الإسلامى حالات كثيرة تلقى فيه قطاع عريض من الجمهور رأيا علمانيا قوميا لإحدى القيادات الفكرية، بروح تقليدية محافظة. وهو أمر ينطبق، إلى حد كبير، على تاريخ القومية العربية كله. وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت الفكرة تنتشر، فى الأساس، بين أوساط محدودة من المثقفين المتغربين من أصحاب النظرة الليبرالية والعلمانية، ولم يكن الدور الكبير الذى لعبه فيها المسيحيون مجرد صدفة. وفيما بين الحربين العالميتين، أصبحت القومية، فى العالم العربى، حركة جماهيرية يتبناها أعداد غفيرة من الفلاحين وسكان المدن الواقعين تحت النفوذ التقليدى، واتخذوها عقيدة لهم، وتركوا بصماتهم عليها. وقد ظهرت القومية العربية فى العشرينات كحركة لمقاومة التغريب، ولم تقتصر مقاومتها على السيطرة السياسية للغرب. وإنما تعدتها إلى رفض عناصر الثقافة الغربية ومفاهيمها الاجتماعية. وكان هذا التحول متأثرا، أيضا، بعدد من المتغيرات التى لاتعود جذورها إلى العالم العربى، بل إلى أوروبا. ولقد تميز العقد الواقع ما بين بدء الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ ونشوب الحرب العالمية الثانية، بالانتصارات التى أحرزتها الرجعية والفاشية، والهزائم التى لحقت بالقوى التقدمية سياسيا ومعنويا.٠وقد أدت هذه التطورات التى شهدها العالم

العربى والعالم ككل إلى تقوية مواقع عناصر التعصب والرجعية وسط قطاعات عريضة من العرب. وكان ساسة ذلك الوقت من الضباط، من أمثال «الصباغ»، يتباهون بقربهم من الجماهير، وبكونهم جزءا من الانتلجنسيا، على السواء. فهم بحربهم، التى كانوا يخوضونها بحماس، من أجل نصرة الإسلام، وتدعيم العروبة، كانوا يلبون رغبة جماهيرية عارمة. أما تأثير أوروبا، فقد تمثل فى الروح القومية الفاشية العدوانية، التى انبعثت فى أوروبا فى ذلك الحين.

وهذا مايفسر كيف وصل «الصباغ» إلى مرحلة تبرير تعدد الزوجات فى الاسلام،[١٢] وإلى التحالف السياسى والعسكرى والايديولوجى مع النازى.وقد كانت أفكاره وممارساته، تعبيرا نموذجيا عن العواطف السائدة بين الضباط الساسة العرب، وفئات كثيرة من السكان العرب فى العراق، وفى كل مكان.

هوامش (٣)

١ - صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة فى العراق، دمشق ١٩٥٦، ص ٢٩-٣٠.
٢ - نفسه، ص ١٨، ٢٢ .
٣ - نفسه، ص ١٥.
٤ - نفسه، ص ١٦-١٧.
٥ - نفسه، ص ١٨.
٦ - نفسه، ص ٥٧، ٥٨.
٧ - نفسه، ص ١٦٤.
٨ - نفسه، ص ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٣٧.
٩ - نفسه، ص ٩.
١٠ - نفسه، ص ١٦٣.
١١ - نفسه، ص ١٨٩- ١٩٠.
١٢ - نفسه ، ص ١٣.

(٤) فلسفة «ناصر»

لم يصدر عن الضباط الأحرار فى مصر، قبل استيلائهم على الحكم، أية آراء اجتماعية أو سياسية عامة. وبياناتهم الأولى تتضمن عداء مبهما للاستعمار، وشعارات وطنية، واحتجاجات على مالحق بالجيش من عار، وما نال ضباطه من إساءة. ولكن منذ اليوم الأول للانقلاب لم ينقطع سيل البيانات الايديولوجية، إلى جانب المطبوعات التى تشرح آراءهم، وتحاول ترسيخها فى عقول الملايين من الناطقين بالعربية فى جميع أنحاء العالم.

وأحيانا مايقال بأن الضباط المصريين لاتوجههم أية فلسفة، وإنما تقودهم شهوة السلطة والبراجماتية السياسية، أو - فى الغالب - مشاعر الكراهية والعدوانية، وإن ايديولوجيتهم هى مجرد قناع وعقلنة لدوافع غير عقلانية، ومصالح سلطوية. وهذه المقولات تصدر، من حين لآخر، عن أعدائهم من العرب، ضمن ذلك النوع من الحملات الجامحة التى تميز الخلافات العربية، والتى يتبناها «ناصر» نفسه، أكثر من أى زعيم آخر، والتى تصل إلى حد القذف الديماجوجى البذئ. وحتى المراقبون المتعاطفون، الذين يحاولون تفهم أوضاع مصر الجديدة، يرون أن دوافع قادتها ليست نتاج عقيدة سليمة. وهكذا، يصف «ويلوك» حياد «ناصر» بقوله :«إنه ليس فلسفة، وإنما غطاء أخلاقى يسعى من ورائه إلى إخفاء مناوراته العدوانية».(١) كما كتب «واينشتين»، وهو ضابط ألمانى تحول إلى الكتابة، وعلى دراية جيدة بالضباط المصريين، يقول :«يسير العالم العربى تحت قيادة «ناصر» نحو التكتل الإقليمى... والواقع، إن الطموح إلى وضع مستقل فى العلاقة بين الكتلتين لايجد القوة الروحية الملائمة التى تسانده. فالشيوعية العالمية فكرة آسرة... والديمقراطية الغربية شئ رائع، نتاج عظيم للحكمة والتجربة، ولخير الإنسانية... لكن، ماهى القومية العربية؟... إنها تستمد دوافعها من مركب من الرفض... وتأرجح البندول بين القوى ليس مجرد استغلال بارع لإمكانات متاحة، وإنما يكشف، أيضا، عن أن العالم العربى لم يمتلك بعد أساسا فكريا مستمدا من واقعه».(٢) وحتى «ناصر» وزملاؤه كانوا، يصرحون فى وقت من الأوقات، بأن نظامهم براجماتى. ففى خطاب ألقاه فى ٢١ يوليو ١٩٦٠، يقول مؤلف «فلسفة الثورة» :«هكذا وصلنا إلى عقائدنا كنتيجة طبيعية لتجاربنا.. ولقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التى مرت بنا، ولم نترك أية عقائد نستعيرها ونفترض وجودها على غير واقع يوجه أحداثنا، ويصنع تاريخنا.. وبذلك وضعنا العقيدة فى خدمة الحياة ولم نضع الحياة فى خدمة العقيدة. ذلك أن العقيدة الاجتماعية أو السياسية ليست إلا أسلوبا للحركة وطريقا إلى الهدف».(٣)

لم تكن عقيدة «ناصر» ثابتة أبدا، أو جامدة. فمعظم الشعارات التى أطلقت فى ١٩٦٢، فى مرحلة الاشتراكية العربية، لم ترد فى بياناته خلال عام ١٩٥٢. و «القومية العربية»، التى أصبحت فوق كل شئ فيما بين ١٩٥٦ - ١٩٦١، لم يشر إليها كحركة ومعيار للهوية، فى أى من بياناته وكتاباته، قبل ١٩٥٥. وتكاد تختفى من خطاباته بعد ١٩٦١. ومن اليسير أن نكتشف أن أفكاره هى مجرد عقلنة لخدع سياسية. على أن أنصار مصر الجديدة يرون فى التغيرات الايديولوجية محطات على طريق مستقيم ومتصل، ويركزون على المزايا الثمينة للقدرة على التعلم من التجربة، والمرونة فى التفاصيل، مع التصميم على إنجاز المهمة الأساسية.

إن النظرة المتشائمة، التى ترى فى التغييرات التى تطرأ على العقيدة مجرد حيل سياسية، والاعتقاد المثالى، الذى يعتبر هذه التغييرات خطوات متتابعة على طريق مستقيم، تحتوى كل منها على جانب من الحقيقة. والأخذ بإحداهما دون الأخرى يؤدى إلى استنتاجات مضللة.

ولنستعرض أيديولوجية الضباط المصريين فى مجالين - القومى والاجتماعى - فى مراحل مختلفة من تطورهما. ومن الممكن أن نتخذ من كتابات وخطب «ناصر» أساسا لنا، لأنه هو، ومنذ ١٩٥٤، الذى قدم لنا جميع المستحدثات العقائدية، بينما لم يعبر أحد عن رأى جديد علنا سواه، كما أن كل ماقاله كان يتحول، فى الحال، إلى مبدأ من مبادئ الدولة.

ويخطئ من ينظر إلى كل ماصدر عن «ناصر» علنا على أنه مجرد دعاية وديماجوجية. فكتاباته وخطبه هى، بالفعل، تعبير عن معتقداته وآرائه الحقيقية، وهذا هو سر قدرتها الكبيرة على الإقناع. ومن الممكن أن تجد تناقضا بين التصريحات والبيانات العلنية لرجل الدولة والبيانات التى تصدر عنه فى محادثاته الدبلوماسية مع السفراء الأجانب، أو عند اجابته عن أسئلة استفزازية يوجهها إليه الصحفيون، فى لحظات غير ملائمة. لكن مشاعر ناصر الحقيقية تظهر فى خطبه العلنية. وهى فى الغالب أحاديث صريحة، تفصيلية ومطولة، وتتضمن عرضا دقيقا. والدليل على ذلك اتساقها مع أفعاله. فمن يريد أن يفهم مغزى وأهداف سياسته فى فترة معينة، فسوف يجدها معلنة بوضوح فى خطبه خلال الشهور السابقة عليها. وهو بالطبع ليس معصوما؛ فالكثير من خططه تحطم على صخرة الواقع، كما تغير الكثير من أفكاره على ضوء الخبرة. ومن يظن أن الأهداف المحددة فى «فلسفة الثورة» هى مجرد أحلام، ليس لها دلالة سياسية محددة، فإنه يكرر أخطاء أولئك الذين لم يدركوا، فى حينه، دلالة «البيان الشيوعى» أو «كفاحى» لهتلر.

ومن الواضح أن «ناصر» كان متأثرا فى شبابه، وحتى التحاقه بالكلية الحربية، عندما كان عمره ١٩ عاما، بوطنية عمه «خليل حسين»، وبمصر الفتاة.[٣] وفى رجولته، فى الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٥٢، تأثر فى تطوره بالعناصر الثورية بين الضباط. وكانت «فلسفة الثورة» هى المرحلة الأولى فى تبلور أفكاره.

ولم يكن وضع كلمة «فلسفة» ضمن عنوان كتابه من قبيل الصدفة. فقسطنطين زريق فى كتابه الهام *«الوعى القومى»* يؤكد على أنه «ليس هناك أمل فى نهضة عربية قومية مالم ترتكز على فلسفة قومية تشكل روحها، وتحدد توجهها، وتعين أهدافها، وتقرر سبلها ووسائلها».(٤) ومنذ ذلك الحين والفكر القومى العربى يجاهد من أجل تحديد محتواه وأهدافه بحثا عن «فلسفته».

وكتاب «فلسفة الثورة» لم يكتبه ناصر وحده. فكاتبه المتوارى هو «محمد حسنين هيكل».(٥) لكن وضع الأفكار والمبادئ هو من صنع «ناصر». ويتكون الكتاب من ثلاثة فصول، كتب الأول والثانى منها فى صيف ١٩٥٣، والثالث فى ديسمبر من العام نفسه.(٦) والفصلان الأول والثانى، مخصصان للحديث عن القومية المصرية. ويرصد الفصل الثالث التحول إلى القومية العربية.

لقد كان الوعى الوطنى المصرى والحركة الوطنية، فى النصف الثانى من القرن ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين، ذا طبيعة مصرية، لا عربية. فمصر لم تكن تعتبر نفسها بلدا عربيا، وكان من شأن الأمانى المصرية فى الاستقلال أن تشكل وتؤكد على الشخصية المصرية، لا فى مواجهة الانجليز والأتراك فحسب، وإنما فى مواجهة العرب فى آسيا كذلك. بالطبع، لم يكن ممكنا للمفكرين المصريين ورجال الدولة أن يغفلوا عن روابط اللغة والدين والتقاليد المشتركة مع شعوب شرق السويس، لكنهم لم ينظروا إليها كروابط قومية، بل إنهم لم يكونوا يؤمنون بوجود أى تضامن بينهم وبين العرب. وكانوا ينظرون إلى العلاقة بينهم وبين العرب مثلما ينظر الامريكيون إلى علاقتهم بالانجليز.. لغة وتقاليد مشتركة، بل وقدر من التعاطف، ولكن دون اندماج. والموقف المصرى العام تجاه الوحدة العربية، يعبر عنه «سعد زغلول»، مؤسس الوفد وقائد مصر الوطنى حتى وفاته فى ١٩٢٧، بقوله الشهير :«اذا أضفنا صفرا إلى صفر إلى صفر ثالث، فكم يكون حاصل الجمع ؟».(٧) ويرى «طه حسين»، رائد الأدب المصرى فى كتابه العظيم «مستقبل الثقافة فى مصر» الذى صدر فى ١٩٣٨، أن مصر، من حيث الحضارة والمدنية، تنتمى، مثلها مثل *ايطاليا* وفرنسا، *إلى عالم أوروبا والبحر* المتوسط المستمد من التراث الهللينى، أكثر مما تنتمى إلى العالم الشرقى (الذى يضم العرب أيضا) التى تعتبر الهند والصين مراكزه.(٨) ونادرا ماتجد ذكرا للعرب طوال جزئى هذا الكتاب.

ومن حين لآخر، كان يظهر بمصر، قبل ١٩٤٠، من يتبنى فكرة للعروبة تضم أيضا أراضى وادى النيل. وكان ابنا العم عبد الوهاب وعبد الرحمن عزام، الطليعة الامامية لقضية العروبة، وقد شغل الأخير، فيما بعد، منصب أول سكرتير للجامعة العربية. وقد كتب «عبد الرحمن عزام» فى ١٩٣٢، مقالات حول «العرب أمة المستقبل، والوحدة العربية كضرورة للعرب وسعادة

الإنسانية». لكن مقالاته لم تنشر فى مصر، وإنما ظهرت فى «العرب» الفلسطينية نصف الشهرية. فقد كان دعاة «الفرعونية» فى مصر، وهم نقيض أصحاب فكرة العروبة، أكثر عددًا وتأثيرا. وكانوا ينادون باستلهام مصر لوطنيتها من تاريخها فيما قبل الإسلام.. من تاريخها الفرعونى والهللينى، عندما كانت البلاد المتاخمة لها فى آسيا مستعمرات مصرية، فى أحسن الأحوال. بل ويصل الأمر بأكثرهم تطرفا إلى الدعوة لإنهاء الصلات اللغوية بين المصريين والعرب بتحويل اللغة الدارجة المصرية إلى لغة مكتوبة.

كذلك، فقد كان العرب فى آسيا يعتبرون مصر دولة منفصلة غير عربية، لدرجة أن المتطرفين من العروبيين لم يدرجوها ضمن بلادهم التى ستتكون منها الدولة العربية الموحدة. وهناك مثال شديد الدلالة فى تعبيره عن هذا الوضع. فعندما كان «عثمان كمال حداد»، سكرتير المفتى، يجرى مفاوضاته فى برلين فى أغسطس ١٩٤٠ بشأن التحالف الالمانى – العربى الشامل، يسجل «جروبا»، المفاوض الألمانى، ملحوظة على مقترحات «حداد» التى تتحدث عن «البلاد التى يعتبرها عربية» فى جانب، ويتحدث عن مصر والسودان حديثا منفصلا.[١٠] كذلك، فإن مجلس الدفاع الأعلى الرسمى، ببغداد، يناقش الموقف السياسى والعسكرى فى «مصر والبلاد العربية»، حسب رواية «الصباغ».[١١] وكانت البلاد العربية فى آسيا من سوريا إلى عُمان تُعامل كاقليم واحد، بينما كانت مصر تعتبر بلدا مجاورا، ومنفصلا.

وعلى مدى قرن من الزمان، منذ انسحاب محمد على من فلسطين ١٨٤١ وحتى قيام الجامعة العربية فى ١٩٤٥، لم تكن مصر – حكومة ومعارضة – تهتم سوى بأمورها الخاصة، وكان اهتمامها بما وراء شرق السويس قليلا للغاية. وكانت أطماعها فى التوسع خارج حدودها موجهة نحو الجنوب.. إلى السودان. وقد تم فتح أجزاء كبيرة من هذا الإقليم المترامى الأطراف فى ١٨٢٠، واستمر على مراحل حتى أواخر ١٨٧٠، وامتد النفوذ المصرى حتى منابع النيل فى أوغندا. ولم تتخل مصر عن أطماعها فى السودان، سواء بعد حصوله على الاستقلال فى أعقاب ثورة المهدى (١٨٨١–١٨٩٥)، أو بعد غزو الانجليز له، أو أثناء الحكم الثنائى الانجلو – مصرى فى النصف الأول من القرن العشرين. وكان شعار مصر الوطنى البارز هو «وحدة وادى النيل»، وقد نُصب «فاروق» فى ١٩٥١ «ملكا لمصر والسودان». ولم يتغير هذا التوجه بصعود الضباط إلى الحكم بعد ذلك بثلاثة أرباع العام. ففى الكتاب السنوى الرسمى، الذى صدر بمناسبة مرور عام على الانقلاب، فى يوليو ١٩٥٣، يتصدر الغلاف خريطة لوادى النيل بدون حدود بين مصر والسودان ومرسوم على كل من القاهرة والخرطوم صورة لقلب، وتحت الخريطة تعليق يقول :«قلبان يتدفق بينهما شريان واحد».[١٢] والبرنامج السياسى لـ «هيئة التحرير»، فى يناير ١٩٥٣، يضع جلاء القوات البريطانية عن مصر

والسودان وحق السودان فى تقرير المصير، على رأس «الأهداف الوطنية». كما تشغل الصداقة مع الشعوب العربية ودعم الجامعة العربية عدة أقسام من الفصل الخاص بـ «الأهداف الخارجية».[١٣] وفى يوم إعلان الجمهورية، فى يونيو ١٩٥٣، أقسم الجنود على الولاء للجيش «داخل وخارج حدود وادى النيل».[١٤] والفصلان الأولان من «فلسفة الثورة» يتحدثان أيضا باسم القومية المصرية، لا العربية. فقد تحدد الهدف من الحركة ببناء «مصر المتحررة القوية».[١٥] فالوطن هو مصر، والشعب هو الشعب المصرى، والأمة هى الأمة المصرية. وقد كتب ناصر يصف مشاعره أثناء حرب فلسطين، يقول :«فقد كنا نحارب فى فلسطين، ولكن أحلامنا كلها فى مصر، كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا فى خنادقه، ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذى تركناه للذئاب ترعاه».[١٦] فعندما كان ناصر يدافع مخلصا عن العرب، لم يكن يعتبر أوطانهم وطنا له. وهو لم يذكر العرب فى هذا الجزء من الـ «فلسفة» سوى مرة واحدة، فى مجرى حديثه عن التاريخ المصرى.. «لقد شاء لنا القدر أن نكون على مفترق الطرق من الدنيا. وكثيرا ماكنا معبرا للغزاة، ومطمعا للمغامرين.. وفى رأيى أنه لايمكن إغفال تاريخ مصر الفرعونى، ثم تفاعل الروح اليونانى مع روحنا، ثم غزو الرومان والفتح الإسلامى، وموجات الهجرة العربية التى أعقبته. وفى رأيى أيضا أنه يجب التوقف طويلا عند الظروف التى مرت علينا فى العصور الوسطى، فإن تلك الظروف هى التى وصلت بنا إلى مانحن عليه الآن».[١٧] هذا هو كل ما استطاع أن يقوله عن العرب.. «موجات من الهجرة فى العصور الوسطى» تأتى فى الوقت نفسه مع «غزاة» و«مغامرين» واليونانيين والرومان. كم تختلف هذه الكلمات فى روحها عن المزاج العروبى لكتاب «صلاح الدين الصباغ»! فالقدوة عند «الصباغ» هم زعماء من جميع أرجاء العالم العربى، أما النماذج التى ذكرها ناصر خلال مناسبتين فى ١٩٥٤، كآباء روحيين لحركته، فكلهم من المصريين الذين لم يكن لهم أدنى اهتمام بالقومية العربية : عمر مكرم.. أحمد عرابى.. مصطفى كامل.. محمد فريد، وسعد زغلول.[١٨]

ومن المفيد أن نلقى بعض الضوء على الكتب التى عنى «ناصر» بقراءتها. وقد أجرى «فوننسيه» حصرا بالكتب التى قرأها «ناصر» فى مكتبة الكلية الحربية بالقاهرة عندما كان طالبا بها فى ١٩٣٧، ثم عندما أصبح معلما بها فى الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٦.[١٩] وتضم القائمة ٩٧ كتابا، منها كتب مثل كتاب «ديل كارنيجى» «كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر فى الناس». كما تكشف القائمة عن اهتمامات متعددة.. الفكر العسكرى (٣٦ كتابا).. تاريخ الحروب فى الشرق الأوسط من نابليون وحتى الحرب العالمية الأولى (١٤ كتابا).. سيَر العسكريين ورجالات الدولة (١٦ كتابا).. موضوعات تتعلق بمصر والسودان (١٢ كتابا). ولا

تتضمن القائمة سوى مرجع واحد عن قضايا الشرق الأوسط والعالم العربى فى الحاضر، هو كتاب البروفيسور «الفرد بونيه» من الجامعة العبرية بالقدس بعنوان «التطور الاقتصادى للشرق الأوسط».(٢٠) ومن المؤكد أنه قرأ أيضا كتبا غير تلك التى استعارها من الكلية الحربية، وخاصة باللغة العربية. لكن هذه القائمة تبين بوضوح أن وعيه القومى كان مصريا.

وتظهر نقطة التحول من القومية المصرية إلى القومية العربية، واضحة، فى الفصل الثالث من «فلسفة الثورة». فناصر يقول بأن الحديث فى الفصلين السابقين «كان عن الزمان، ومن هنا أشعر بأن المكان يطالب بحقه».(٢١) وقد أصبح واضحا أمامه أن المصريين محاطون بدوائر ثلاث ينبغى أن يركزوا نشاطهم عليها.. الدائرة العربية، والدائرة الافريقية، ثم الدائرة الإسلامية :«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها امتزج تاريخنا بتاريخها. أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا. سواء أردنا أو لم نرد؟ أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لاتقربها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ؟.. ومامن شك فى أن الدائرة العربية هى من أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا.. وأنا أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى، وأنا طالب فى المدرسة الثانوية. (فقد اعتدت أن) أخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر(٢٢) من كل سنة، احتجاجا على وعد «بلفور» الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطنا قوميا فى فلسطين، اغتصبته ظلما من أصحابه الشرعيين». فى البداية، لم يفهم ناصر سر حماسه «لهذه الأرض التى لم أرها»، لكن الأمور أخذت تتضح بالتدريج، «ولما بدأت أزمة فلسطين (١٩٤٨) كنت مقتنعا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض غريبة، وهو ليس انسياقا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس».(٢٣)

إنها كلمات لاشك فى صدقها. فنحن نرى أن محور كلامه فى الجزء الأول، حتى عندما كان يحارب فى فلسطين، هو مصر، ومصر فقط. أما الآن فهو يكتب عن العلاقات التاريخية، التى لاتنفصم مع العالم العربى. ولكن حتى فى هذه النقطة، فإن مصر هى المركز، والعالم العربى دائرة تدور فى فلكها. كذلك فإننا لانجد مطلقا مصطلحات مثل «القومية العربية» و «الوحدة العربية» و «الأمة العربية».

ويشّبه «ناصر» وضع مصر فى الدائرة العربية، وكذلك فى الدائرتين الأخريين، بالبطل الذى يبحث لنفسه عن دور. وهو يتذكر مسرحية بيرانديللو «ست شخصيات تبحث عن مؤلف» :«لست أدرى لماذا يخيل إلىّ أن هذا الدور الذى أرهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة حولنا، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا، يشير إلينا أن نتحرك.. فإن أحدا غيرنا لايستطيع القيام به.

وأبادر فأقول إن الدور ليس دور زعامة.

إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة فى كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بنا».(٢٤)

وربما يكون نموذج البطل هو مصر، أو الضباط الأحرار، أو المؤلف نفسه، وربما كتبت الكلمات منذ البداية وهى تحمل المعانى الثلاثة مجتمعة. أما عن الدور فهو واضح تماما، بالرغم من إنكار «ناصر» الاعتذارى لأن يكون هذا الدور هو الزعامة. فالسنوات التى تلت كتابة هذه الكلمات لاتدع مجالا للشك فى أن على العالم العربى أن ينظر إلى مصر كبلد قائد، وأن ينظر إليه هو شخصيا كربان وحيد للسفينة.

إن نظرية الدوائر الثلاث والتوجه العربى فى الفصل الأخير من «فلسفة الثورة» والتحول المصرى نحو القومية العربية، ترجع إلى عدد من المصادر. يذكر ناصر اثنين منها فى كتابه.أحدهما هى الرغبة فى «خلق رابطة قوية فى المنطقة» والطموح إلى بناء بلد قوى بالمقاييس العالمية. ويحدد ثلاثة «مصادر بارزة من مصادر قوتنا» :العلاقات بين «مجموعة من الشعوب المتجاورة»؛ «أرضنا نفسها ومكانها على خريطة العالم، ذلك الموقع الاستراتيجى المهم»، ثم البترول.(٢٥) ومن الواضح أن البترول يوجد بعيدا عن مصر، وعوامل القوة الأخرى لاوزن لها فى السياسة الدولية، وهى ليست سوى مكونات لهوية سياسية واسعة. وكان ناصر على علم بحقيقه طالما ألمح إليها، هى أن قوة مصر والعالم العربى لاتكمن فى قوتهم العسكرية أو الاقتصادية، وإنما فيما يمكن أن يسببوه من إزعاج للقوة العسكرية والاقتصادية لبلدان أوروبا الغربية البعيدة. وكانت هذه هى الورقة الرابحة فى يده (إلى أن تغيرت أوضاع الاستراتيجية العالمية والجغرافية، بما فيها البترول، فى الستينيات). وبفضل قدرته على اللعب، بجرأة، بهذه الورقة، فقد أمكن له تحقيق عدد من الانتصارات على ساحة السياسة الدولية، خلال النصف الثانى من الخمسينيات.

أما السبب الآخر لتوجهه العربى، فهو عداؤه الشديد للصهيونية وإسرائيل. فالقومية العربية وتيارات الوطنية المصرية التى تأثر بها «ناصر»، كانت تقف من الصهيونية موقف العداء. وقد أدى هذا العداء إلى التقارب بين القوميتين، المصرية والعربية، ومازال عاملا أساسيا مؤثرا فى توحيد العرب فى كل مكان. كذلك فقد أسهم الاستعمار البريطانى إسهاما كبيرا فى تشجيع هذا العداء. فقد كان أول عمل مشترك للملوك العرب – باستثناء ملك مصر – هو دعوتهم، بمبادرة من بريطانيا، للجنة العربية العليا، فى اكتوبر ١٩٣٦، لوقف الإضراب العام فى فلسطين، لتمكين مفتى فلسطين من الخروج، بصورة مشرفة، من الطريق المسدود والمظلم الذى أدت إليه سياسته. وفى مؤتمر «سان جيمس» بلندن فى ١٩٣٩، الذى كان يهدف إلى ضمان تأييد العرب – على حساب اليهود – فى الصراع العالمى الوشيك الوقوع، وجهت الدعوة إلى

ممثلين عن السعودية والعراق واليمن وشرق الأردن، كما دعيت مصر هذه المرة. كما كانت بريطانيا هى التى بادرت بتأسيس الجامعة العربية فى ١٩٤٥، بعد محادثات تمهيدية طويلة. وكانت بريطانيا تسعى من وراء ذلك إلى ضمان احتكارها للنفوذ السياسى والاقتصادى فى المنطقة بعد الحرب. كما كان هناك البعض من رجال الدولة الانجليز من يرى فى هذا المفهوم الجديد (وحدً تسدً)، وفى الإطار الواسع لائتلاف الدول، شعاعا من الأمل فى اندماج وتقدم الوطن القومى اليهودى. لكن العرب كانوا يرون فى الجامعة العربية أداة موجهة ضد الصهيونية بالأساس. وكان التصدى للآمال اليهودية فى فلسطين، دائما، عامل توحيد مهما بين كثير من الغرماء العرب، ومنهم «ناصر».

وبرغم أهمية العداء للصهيونية، فهو ليس العامل الوحيد لتوحيد العرب. فالتطلع إلى تحقيق الوحدة، رغم بعده عن التحقق، له جذوره التاريخية والعاطفية فى الحياة العربية. كذلك، فقد كان التطور السريع فى وسائل الاتصال والاتجاه نحو التكتلات الكبيرة، الذى يسود عالم اليوم، بمثابة دفعة قوية لاتجاه الوحدة هذا. ولم يكن ممكنا لمصر أن تتجاهل تنامى الآمال الوحدوية فى سوريا والعراق فيما بين ٤٠-١٩٥٥. واتساقا مع السياسة المصرية، التى لم تتغير منذ عهد الفراعنة، فإن القاهرة ترى فى أى تباعد أو تقارب بين الدول المجاورة لها أمرا يتعلق بالسيادة المصرية. والصراع بين القاهرة وبغداد صراع قديم، ودائما ماكانت دمشق هى محوره. وخلال العقد التالى للحرب العالمية الثانية، كانت هناك إمكانية لتحقيق وحدة الهلال الخصيب، بزعامة نورى السعيد والعرش الهاشمى أصحاب التوجه الغربى الواضح، بدون مصر. لكن مصر استطاعت أن تحول الريح عن أشرعة تلك المحاولة، وذلك بتزعمها للحركة العربية تحت شعار المعارضة الحيادية للارتباط بالمستعمرين. وقد فهم «ناصر» هذا جيدا.

وهناك سبب آخر لتحوله إلى العروبة فى أواخر ١٩٥٣، هو إدراكه لعدم امتلاك مجموعته لعلاج سريع للمحنة التى يعيشها الشعب المصرى. فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى يواجهها الحكم المصرى هى من أعقد المشكلات التى يمكن أن تواجه أى حكم، فى أى مكان من العالم. وبعد العام الأول من الحكم، أدرك الضباط بوضوح أنهم لم ولن يستطيعوا صنع المعجزات. ولكى يدعموا حكمهم، ويثبتوا أركانه، فقد عملوا على تحويل اهتمام الشعب نحو قضايا السياسة الخارجية، وقد بات واضحا أن تحقيق انتصارات مؤثرة فى هذا المجال أكثر سهولة من رفع مستوى معيشة الملايين من الفلاحين. لقد كانت مصر دائما الأقوى بين جاراتها، لكن مواردها وحدها لاتفى باحتياجات سكانها. وكانت حكومات مصر القوية، لاتخفى أطماعها فى التوسع والسيطرة على البلاد المجاورة.

وبعد قليل من إدراكهم بعجزهم عن حل مشاكل مصر الداخلية، كان على الضباط الأحرار

أن يروضوا النفس بقبول خيبة أمل أخرى.. فقد تلاشى حلم وحدة وادى النيل. فبعد أن حصل السودان على استقلاله – بفضل مصر إلى حد كبير – أعلن أنه يرغب فى الصداقة – لا الوحدة – مع القاهرة. إذ إن ذكرى سنوات الحكم المصرى، خلال القرن الماضى، لم تمح من ذاكرة السودان. وإن كان جريان النيل من الجنوب إلى الشمال يجعل من العلاقة الطبيعية بين البلدين أمرا يرغب فيه السودان بشدة، فإن تلك العلاقة أمر حيوى بالنسبة لمصر، خاصة عندما تعلق مستقبلها الاقتصادى على بناء السد العالى بأسوان. وبعد ما أصيب، حتى نجيب، بفشل كبير فى الخرطوم فى مارس ١٩٥٤، اختفت الوحدة مع السودان من جدول الأعمال، وتحول اهتمام القاهرة بصورة أكبر نحو جيرانها العرب فى آسيا.

وهكذا، تشكل نظرية الدوائر الثلاث، مع التأكيد على للدائرة العربية، منعطفا واضحا فى اتجاه «ناصر» ووعيه، وهى لم تتسلل إليه بليل، وإنما كانت محطة على طريق طويل.

كيف تحولت مقولة الدوائر الثلاث إلى عقيدة «القومية العربية»؟.

فى الفصل الختامى من «فلسفة الثورة» لايرد ذكر لـ «القومية العربية»، أو «الوحدة العربية»، أو «العروبة». والعرب خارج مصر نادرا مايظهرون، فى مقولة «الدوائر الثلاث»، كرموز حية. وصراعاتهم، وزعماؤهم، وجماهيرهم تظل أشباحا باهتة لا أسماء لها. إنهم مازالوا على هامش الدائرة، وموضوعا للسياسة المصرية. ولشهور عديدة بعد صدور الكتاب، ظلت فكرة العروبة تتردد بشكل عابر فى تصريحات القادة المصريين، ومن الواضح أنها كانت كذلك فى وعيهم أيضا. والعروبة، بهذا المدى الذى كانت تتكرر به فى ١٩٥٤، اقتصرت عل تصريحات المسئولين الموجهة إلى مستمعين خارج مصر. مثال ذلك، ماأذاعه «ناصر» فى ١٤ يوليو ١٩٥٤، بمناسبة الذكرى الأولى لبدء إرسال «صوت العرب». فهو يبدأ حديثه بـ «أيها الاخوة فى العروبة المجيدة : باسم الله العلى القدير، وباسم العروبة الخالدة المجيدة، وباسم الأمة العربية الواحدة أبعث إليكم بتحية عربية من مصر».[٢٦] وربما كانت تلك هى المرة الأولى التى يذكر فيها واحد من زعماء مصر الحديثة الوحدة العربية بالاسم. ولكن من المشكوك فيه تماما ان وعى «ناصر» العربى كان على الصورة التى حاول أن يوهم بها.

نادرة هى اللحظات الكاشفة للنفس الإنسانية، بل إن لحظة واحدة فقط منها قد تكشف عنها بوضوح مبهر. ففى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤، قام أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة لاغتيال «ناصر» اثناء إلقاء خطابه. وعندما سمع «ناصر» الطلقات، انطرح على الأرض، وعندما أدرك أن الرصاصات أخطأته، وقف على قدميه وأخذ يصيح :«أيها الرجال لقد مات

الخلفاء الأوائل جميعا شهداء فى سبيل الله. وأنا أيضا على استعداد للاستشهاد ألف مرة فى سبيل الله وفى سبيل مصر».[٢٧]* إنها كلمات صادقة.. كلمات رجل شجاع؛ وماذا ورد على خاطره لحظة مواجهة الموت؟ خلفاء المسلمين الأوائل، والله، ثم مصر. فالإسلام ومصر يشكلان القيم التلقائية لهويته ومصدر إلهامه.

بيد أن التحول نحو العقيدة العربية استمر على مراحل. والدستور المصرى الصادر فى يونيو ١٩٥٦، يبدأ بـ «نحن، الشعب المصرى» وينص فى مادته الأولى على أن «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ونظامها جمهورى ديمقراطى، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية».[٢٨] فبالرغم من التأكيد على انتماء مصر العربى، يظل الشعب المصرى هو الأساس. ولم تستخدم تعبيرات «القومية العربية» أو «الوحدة العربية». كما أن هذين المصطلحين يختفيان تماما فى اثنين من الإصدارات شبه الرسمية التى صدرت فى ١٩٥٦؛ «روح الدستور» [٢٩] و «الثورة المصرية فى ثلاث سنوات».[٣٠]

لقد كان لفلسفة مصر ودعايتها العربية والإنجازات التى حققتها سياستها الخارجية صدى قوى فى سوريا والبلاد العربية الأخرى. فتوقيع اتفاقية الجلاء فى أواخر ١٩٥٤، وظهور «ناصر» كواحد من أبرز ثلاث شخصيات فى افريقيا وآسيا اثناء انعقاد مؤتمر باندونج فى ربيع ١٩٥٥.. جنبا إلى جنب مع شواين لاى ونهرو، وصمود مصر أمام ضغوط الغرب من أجل ضمها إلى صفوفه فى الحرب الباردة، وحياد مصر المعادى للاستعمار، وكسر احتكار السلاح والتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى بناء السد العالى، وتأميم قناة السويس والانتصار السياسى (حيث طمست الهزيمة العسكرية بمهارة) على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد هجومهم على سيناء والسويس فى ١٩٥٦.. كل ذلك رفع من قدر مصر فى عيون العرب. وكان من الطبيعى أن يفع ل هذا النجاح السياسى فعله فى زعماء مصر أنفسهم. كذلك، فقد تبنت سوريا بعد الإطاحة بالشيشكلى، فى فبراير ١٩٥٤، سياسة الحياد، كما صعد نجم «البعث» السورى العروبى، وامتد نفوذه النظرى خارج حدود سوريا.

وهكذا أصبح شعار القومية العربية فى ١٩٥٧، وبصورة أكثر وضوحا بعد الوحدة مع سوريا فى ١٩٥٨، المبدأ الأساسى وتاج الفخار للايديولوجية الرسمية، ومصدر كل شئ.

ويعتبر خطاب «ناصر» فى «يوم الجزائر» فى أول نوفمبر ١٩٦٠[٣١]، تعبيرا نموذجيا عن عقيدة القومية العربية. فهو يستعرض القومية العربية من منظور فلسفة التاريخ : فهى موجودة منذ قرون. وكانت دائما هدفا لهجوم الاستعمار، الذى كان يتم دائما وفقا لـ «مخطط مرسوم»،

---

* رجعت إلى هذا الخطاب فى مجموعة تصريحات وخطب الرئيس جمال عبد الناصر، لكننى لم أعثر على الفقرة المذكورة.

وكانت القومية العربية تنتصر دائما. «ففى القرن الثالث عشر(٣٢) كانت هناك الحملات الاستعمارية الصليبية على سوريا، وعلى فلسطين، وعلى مصر، وعلى المغرب. اجتمع فى هذه المعركة ملوك اوروبا وكان هدفها إخضاع الأمة العربية.. فماذا كانت النتيجة؟

خرج هذا الشعب العربى الأعزل، وتسلح بالإيمان، وتسلح بالوحدة الوطنية، والوحدة العربية، فاستطاع أن يقضى على الحملات الاستعمارية الصليبية، واستطاع أن يأسر ملوك بريطانيا وملوك فرنسا واستطاع ان يخلص أرض العرب كلها من عدوان الاستعمار الصليبى... فى هذه الأيام توجه لويس التاسع إلى مصر بحملة صليبية ولكن لويس التاسع هزم فى مصر، وأسر فى مصر، وقضى على جيوشه فى مصر. وذهب إلى المغرب بعد أن دفع الفدية ليتحرر. ذهب ليسيطر على المغرب العربى، فهزم هناك أيضا. وفى سوريا وفلسطين اتحدت جيوش أوروبا تحت اسم الحملات الصليبية للقضاء على القومية العربية، واحتلت هذه الجيوش فلسطين، واحتلت القدس وأقامت القلاع فى سوريا واعتقدت أنها بهذا قضت على القومية العربية، وأقامت للاستعمار مقرا دائما.. فماذا كانت النتيجة؟

«قامت الوحدة بين مصر وسوريا.. اتحدت الجيوش العربية، واتحدت الشعوب العربية.. بعد ثمانين سنة من احتلال القدس.. هل نسى الشعب العربى أرضه؟ لم ينس أبدا.. استطاع الشعب العربى أن يعيد فلسطين عربية لأنه آمن بربه وآمن بحقه فى الحرية والحياة.. لم تنته الحملات الصليبية أبدا.. واجهنا هنا فى مصر حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون. وواجهت فلسطين أيضا حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون. وواجهت سوريا أيضا حملات الغزو الفرنسى فى أيام نابليون. لكن الشعب العربى انتصر.. وهكذا تواصلت الغزوات الاستعمارية والانتصارات العربية. الغزو البريطانى لمصر فى ١٨٠١، ١٨٠٧، وغزو فرنسا للمغرب العربى فى ١٨٣٠، واحتلال بريطانيا لمصر فى ١٨٨٢، وبعد ذلك وعد بلفور، بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، ثم العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦. منذ الحملات الصليبية وحتى حرب الجزائر لم يتوقف الصراع بين الاستعمار وبين القومية العربية. ماذا كانت النتيجة؟ كانت القومية العربية تنتصر دائما بفضل الوحدة العربية. ماهو الدرس الذى نستفيده من كل هذا؟ إن القومية العربية مثلما خرجت منتصرة من معارك الماضى، ستواصل انتصاراتها فى المعارك التى تخوضها.. تنتصر فى الجزائر.. فى جنوب الجزيرة العربية وفى فلسطين».

إن السرد التاريخى فى هذا الخطاب يشرح الحقائق ويوضحها بطلاقة. لكن ذلك لا أهمية له. والأمر الجوهرى فيه هو تلك الأهمية القصوى التى يضفيها على القومية العربية، وتعميق دلالاتها بحيث تصبح مفتاحا لفهم الماضى فهما صحيحا، والعلاج لأى مشكلة فى الحاضر. إنها النقطة المحورية لكل شئ فى أى من خطب ناصر ورفاقه، فى ذلك الوقت. هى البداية والنهاية لكل فلسفة.. المعيار للتحرر والعبودية.. وللتقدم والتخلف. وهى التى لم يرد لها أى ذكر

فى كتابه فى ١٩٥٤. لكنه فى خطابه بدمشق فى ١٩٦٠، يعلن «لم نكن نحن الذين اخترعنا القومية العربية.. لقد ورثناها عن آبائنا وأجدادنا».[٣٣] ويبدو أنها أصبحت، الآن، المحرك الأول لأعمال العرب، بما فيهم مصر، ولمئات قادمة من السنين.

إن التركيز على الحملات الصليبية يستحق اهتماما خاصا. فالحرب بين العرب والصليبيين تستعاد ذكرى أمجادها العربية كزاد فى صراعات اليوم. و«الصباغ» يذكرها فى كتاباته. وليس «الصباغ» و«ناصر» أول من يحيى ذكر الحملات الصليبية أو ينظر إلى العلاقة بين العرب والغرب على ضوئها، ولا هما الاستثناء الوحيد. فهذه الحملات تحتل مكانة واضحة فى الفكر السياسى العربى. فـ «مازالت ذكرى الصليبيين حية، والتطورات الحديثة تغذيها وتؤججها».[٣٤] والإذاعة المصرية تقدم التمثيليات التى تمجد تلك الحروب وتشيد بانتصارات الايوبيين والمماليك على الصليبيين. وكان صلاح الدين هو بطل أول فيلم سينما سكوب تنتجه مصر فى ١٩٦٣، كما أن نسره هو الشعار الجديد للدولة.

وفى مناقشاته مع «بورقيبة» حول إسرائيل، يعلن «عبد السلام عارف» فى ١٩٦٥ :«إن التاريخ يعيد نفسه. فقد كانت هذه الأرض المقدسة هدفا للغزاة الصليبيين فى الماضى. لكن وحدة الأمة العربية أصبحت حقيقة أبدية، ومعركة «حطين» أكبر دليل على هذه الوحدة. فقد نجح وطن العروبة والإسلام فى توحيد الفرات والنيل وهزيمة الغزاة، وعادت فلسطين إلى أحضان الأمة العربية».[٣٥]

ان تمثيل أعداء العرب فى العصر الحديث بالصليبيين يحتل مكانة بارزة فى تبرير عداء الع[رب] لإسرائيل. فعندما يقال إن الرفض العنيد للاعتراف بإسرائيل أمر غير واقعى ولا طائل مو[ر]ائه، فإن أنصار الرفض يردون: لقد أقام الصليبيون هنا دولة دامت أكثر من قرن، و[عند]ما حان الوقت، واتّم العرب استعدادهم وشنوا هجومهم، انهزموا وزالوا من الوجود كأن لـ[م] يكونوا. ولا يقتصر استخدام هذا التماثل على الدعاية العربية الموجهة إلى العالم الخارجى و[حد]ها. فوظيفته الرئيسية هى إقناع العرب أنفسهم بفوائد سياسية عبثية وغير واقعية. إنها [تخ]دم للعرب كمبرر لكثير من مسالك زعمائهم التى تبدو أحيانا مثيرة للدهشة. واستغلال موضوع الصليبيين يضرب عصفورين بحجر واحد، فهو يطمئن المتطرفين بأن التعامل مع معطيات الواقع والإحجام عن الولع بالمغامرات العدوانية لا يعنى، على المدى البعيد، السلام مع إسرائيل، كما أنه لا يعنى بالنسبة للمعتدلين الثابتين على عدائهم، أن القيام بأعمال عدوانية واستفزازية ممكن فى كل وقت.

والحقيقة أن التشبيه لا يصمد أمام التحليل. فمقارنة إسرائيل بالصليبيين يغفل الفروق الجوهرية بين هاتين الظاهرتين التاريختين، واللتين لا تشتركان سوى فى الموقع الجغرافى. ومع ذلك فاستدعاء التشابه مستمر ويحتل مكانا مهما فى التفكير العربى. وهو بالنسبة للوعى

التاريخى للحركات السياسية ليس مجرد عامل من العوامل المؤثرة فى الماضى، كما كان بالفعل، وإنما هو عامل حىّ ومستمر فى تأثيره. وقد ناقش «آها أحد ها - عام» هذه النقطة فى مقال له بعنوان «موسى». ومن يمكنه أنه يفهم قوة الإلهام الناتج عن إحياء ذكريات الماضى وأمجاده، والاستعارات التاريخية، مثل صهيونى؟

لقد حققت فلسفة «ناصر» العربية أعظم إنجازاتها بإقامة الوحدة بين مصر وسوريا فى ١٩٥٨. وبرغم انفضاض هذه الوحدة قبل مرور أربع سنوات على قيامها، فإن عظمة الحدث لا ينبغى إغفالها. بلدان يتحدان بإرادتيهما الحرة، بمبادرة من البلد الأصغر؛ فالملايين رأت فى الجمهورية العربية المتحدة تجسيداً لحلم قديم، وبامتداد العالم العربى تجدد الأمل فى أن تكون هذه الوحدة نواة للوحدة العربية الشاملة. لكن حملة الفكرة لم يكونوا على مستوى المناسبة، ولم تلغ الوحدة الخلافات الحقيقية. وبقدر ماكانت الدعوة إلى الوحدة سهلة، بقدر ماكان إنجازها صعبا. وفى سوريا، حيث حققت الفكرة أعظم إنجازاتها، لاقت فلسفة «ناصر» أكبر هزيمة لها. وربما بدا الانفصال فى خريف ١٩٦١، مجرد صدفة، لكن الحقيقة أنه لم يكن هناك مفر من وقوعه. إذ ان قيام الوحدة العربية فى إطار نمط سياسى مركزى، مكون من دائرة ومركز وحيد - القاهرة - هو أمر مستحيل. وقد تأكدت هذه الحقيقة، مرة أخرى، بفشل الوحدة الفيدرالية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق فى ربيع ١٩٦٣. فالشرق الأوسط والعرب لايمكن أن تتحقق وحدتهم إلا على أساس من اللامركزية، والإقرار بالتعددية.

وكما تغيرت الحقائق، تغيرت كذلك عقيدة ناصر : فالنظرية القومية العربية لـ «الثورة السياسية والثورة الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف الثورة العربية»،(٣٦) كما أعلنها فى خطاب له فى ١٩٦٠، تبدو وكأنها الصياغة النهائية لفلسفته. والحقيقة إنه كان دائم التأكيد على أن الأهداف لاتتغير. وبعد حل ج.ع.م، وفى خطابه فى «يوم الوحدة» فى ٢٢ فبراير ١٩٦٢، يطرح «ناصر» سؤالا :«لماذا نحتفل بيوم الوحدة؟... سمعت من يقول لنترك العرب فى حالهم، ولنذهب نحن إلى حالنا». لكنه يرد :«علينا أن ندرك أن عروبتنا وعروبة مصر ليست مسألة ظروف متغيرة، وإنما عروبتنا حقيقة ثابتة. وأنا قلت لكم هذا الكلام فى يوم الانفصال، وأكرره أيضا مرة أخرى بعد مرور مايقرب من خمسة شهور على مؤامرة الانقلاب... ستبقى عروبة مصر.. وستظل الوحدة العربية هدفا لنا».(٣٧) لقد ظل وعى مصر بانتمائها للأمة العربية الكبيرة، وإيمانهابالتضامن العربى الشامل، عنصرا ثابتا فى وعى مصر القومى. لكن الإلغاء المفاجئ والمصطنع للشخصية الفردية لمصر لايدوم. وفيما بين ٥٨-١٩٦١، كانت مصر مجرد اصطلاح جغرافى. أما الآن، فهى تعود مرة أخرى لتصبح عنصرا أوليا، له الأولوية على العروبة، فى تحديد الهوية الوطنية.

وبعد انفصال سوريا، بدأ الحديث عن القومية العربية يختفى تدريجيا. ومرة أخرى، بدأ

«ناصر» يتحدث عن مصر، وباسمها. وبالتحديد، مصر العربية التى تناضل من أجل الوحدة العربية. فهو لم يعد إلى آراء وتصريحات ١٩٥٢، لكن نبرة ١٩٥٨، لم تعد مسموعة فى ١٩٦٤. ولنلق نظرة على خطاباته فى ٢٢ يوليو من أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، فى الاحتفال بأعياد الثورة. يقول «ناصر» فى خطاب ١٩٦٢ :«الشعب السورى هو الذى حافظ على دعوة الوحدة العربية.. الجيش السورى كان دائما الجيش المقاتل ضد الاستعمار... ناس يقولوا ان انفصال سوريا عن مصر نكسة كبيرة.. أنا لا أشعر بأى نوع من الندم.. نحن قررنا أن نترك الأمر كله للشعب السورى، وأنا على ثقة أن الشعب السورى سوف ينتصر. والتجربة التى تمت فى الوحدة كانت تجربة مفيدة.. ونحن لانندم أبدا.. إننا أشد إيمانا بقيمة القومية العربية والوحدة العربية». وعند الحديث عن الجيش، فهو يتحدث عن «الجيش المصرى» الذى هو «جزء من الشعب المصرى»، والذى كان طليعة الثورة فى ١٩٥٢، والذى منع رجاله إسرائيل من عبور الحدود، ويضيف :«شعب الجمهورية العربية المتحدة يذكر لكم ويشكر لكم جهودكم ويشكركم لقائدكم عبد الحكيم عامر هذا الجهد الذى استطعنا أن نرى مشاهد اليوم الذى أطلقنا فيه صواريخ مصرية بأيد مصرية.. هذه الصواريخ إن دلت على شئ فإنما تدل على إرادة هذا الشعب للتغيير».[٣٨] وهو يؤكد مرة أخرى بعد ذلك بعام، أى فى ١٩٦٣ :«لم نكفر ولن نكفر بالقومية العربية، ولا بالوحدة العربية، وسنعمل دائما من أجل القومية، والوحدة العربية، وكل واحد فينا حيسلم العلم للتانى». والتعبير الحقيقى عن هذا الاعتراف هو اشتراك «الجيش المصرى» فى حرب اليمن. لأن «هذا الشعب المؤمن بالوحدة العربية إيمانا حقيقيا ثابتا مستعد للوحدة العربية فى أى مرحلة من مراحلها ابتداء من وحدة الهدف إلى الوحدة الدستورية الكاملة.. طبعا الناس اللى بيهيصوا وبيقولوا إن الشعب المصرى ده مش عربى والشعب المصرى كانت عروبته مفقودة. أنا بافتكر فى سنة واحنا فى ثانوى لما كان بيحصل حاجة فى دمشق.. أو بيروت كانت المدارس تطلع فى مظاهرات وتهتف بالوحدة العربية وبحياة العرب هى دى الوحدة العربية كما نفهمها أن نتضامن مع اخواتنا العرب فى بلد اذا حل بيه أى شئ». وهو فى هذه النقطة يلمح إلى ماكان قد بدأ يسرى، فى مصر، من تحفظات على القومية العربية، أو حتى رفضها. و«ناصر» ينأى بنفسه عن مثل تلك الأفكار، لكنه يرى ضرورة التعرض لها، بل وأخذها فى الاعتبار. وفى نهاية خطابه، وبعد أن شن هجوما عنيفا على حزب البعث السورى، يؤكد على سبب مهم لوجود القومية العربية.. فهو يراها ضرورية لـ «تحرير فلسطين»، ويختتم خطابه قائلا :«توحيد العالم العربى هو الذى يحمى الأرض العربية وهو الذى يحمى القومية العربية».[٣٩] وبعد ذلك بعام، وبعد أن القى الزعماء الأفارقة كلمات التحية الطويلة، ألقى «ناصر»، قرب منتصف الليل، خطابا قصيرا لم يتضمن أى ذكر لـ «القومية العربية».

كذلك، فهو لم يذكر «القومية العربية» على مدى خطابه الطويل الذى ألقاه فى الذكرى السادسة للوحدة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٤، والذى أفرده بالكامل للشئون العربية. وينطبق نفس الشئ على الخطاب البرنامجى الطويل فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٦ مارس. وطبقا لدستور مارس ١٩٦٤ المؤقت الذى لم يتغير فيه اسم البلد (ج.ع.م)، فيشترط فى رئيس الجمهورية أن يكون من «أبوين مصريين». وفى أثناء مناقشة إنجازات النظام فى ١٩٦٤، كان «الإنسان المصرى» يذكر أحيانا – تماما – كما يذكر «الإنسان السوفيتى». وفى الميثاق الوطنى، الوثيقة البرنامجية الأساسية للنظام، فإن اصطلاح «القومية العربية» لايرد، كما لو أن المفهوم لم يعد له وجود. لكن هذا لايعنى عدم ظهوره فى مناسبات أخرى.

لم يتوقف تدخل «ناصر» النشط فى شئون العرب غير المصريين بوقوع الانفصال. وكان أكثر هذه التدخلات سفورا وكلفة هوالتدخل المصرى فى الحرب الأهلية باليمن. لكن سلسلة الانتصارات التى حققتها سياسة «ناصر»، وأثرت على نظريته حتى ١٩٥٨، انحسرت خلال الستينيات، وبدأ يلاقى الفشل تلو الفشل. فالسلال، لم تكن لتقوم له قائمة لولا وجود ٥٠ ألفا من الجنود المصريين. وعندما اضطرت مصر إلى سحب جميع قواتها من اليمن، بعد حرب الأيام الستة، وحتى قبل رحيل آخر جندى مصرى، سقط «السلال».. ذلك الذى كان ألعوبة بيد مصر.

واذا استخدمنا تشبيه «ناصر» فى كتابه، فيمكننا القول إن البطل الباحث عن دور، كان عليه أن يعود إلى وطنه مصر بعد أن تجول فى العالم العربى. لكنه عاد مختلفا عما كان. فقد خلق فى تجواله علاقات، وصنع اسما، واكتسب خبرة، واتسعت آفاقه، وتنامت آماله البعيدة. وأصبح اكثر واقعية، وكذلك، أكثر طموحا. وهنا، من وجهة النظر المنطقية المجردة، يكمن التناقض، والذى يشكل مأزقا ثابتا لتحركات «ناصر» السياسية. فآراؤه ليست – ولم تكن أبدا – نمطا ايديولوجيا خالصا لمفكر يضع نظرياته وهو جالس داخل مكتبة، أو من خلال النقاش مع مجموعة من الكتب؛ فهى معالم على طريق من الصراعات السياسية.

فى أواخر ١٩٦١، جرى حل الاتحاد القومى ليحل محله الاتحاد الاشتراكى، كقاعدة تنظيمية للحكم. فقد كانت أول نتيجة يتوصل إليها «ناصر» من حل ج.ع.م.، هى ضرورة التحول من التأكيد على القومية العربية إلى تبنى الاشتراكية. وهو فى محادثاته مع القادة السوريين فى ١٩٦٣، بشأن الوحدة، يقول :«لقد اكتشفت أشياء جديدة. فى الماضى كنا نعتقد أن إنجاز الاشتراكية أصعب من تحقيق الوحدة، لكننا الآن نؤمن أن تحقيق الوحدة أصعب من تحقيق أى من أهداف الأمة العربية.. كنت أسلم بأن تحرير بلد عربى واحد من الطبيعى أن يقوده إلى الارتباط الأوثق مع البلاد المتحررة وإلى الوحدة معها، لكننى أؤمن الآن بأن التحرير لايعنى الوحدة. التحرر يجب أن يسبق الوحدة».(٤٠)

على مدى الشهورالقليلة التى أعقبت الانفصال، استحوذت على «ناصر» حالة من النقد الذاتى. وهو يعترف بأن الكثير من عناصر الطبقة الوسطى، بل والعناصر الإقطاعية، تمكنت من التسلل إلى الاتحاد القومى، وحولته إلى أداة للرجعية. ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، سيصبح التركيز على سيطرة الشعب العامل.. وهم الفلاحون، والأجراء، والعمال، وموظفو الحكومة، وأصحاب المهن الحرة.. جنبا إلى جنب مع «الرأسمالية الوطنية»، واستبعاد «الرأسمالية المستغلة».

وهذا الأسلوب من النقد الذاتى يعد حيلة بارعة. فهو كفيل بإسكات المعارضة، من ناحية، والتأكيد، من ناحية أخرى، على أن من فشل بالأمس يمكنه الاستمرار فى السلطة غدا، دون أن يلام على فشله فهو يتطهر من آثامه، ويفتح لنفسه رصيدا جديدا من الثقة للمستقبل. والاعتراف بالخطأ ليس عملا ممتعا بالتأكيد. لكن النقد لايكون خطيرا إلى هذا الحد إذا لم يأت من معارض، فما بالك إذا كان المتهم هو نفسه - كما هو حادث - القاضى.

وفوق ذلك، كما يشير «م. كير»،[41] فإن النقد الذى يمارسه «ناصر» هو من قبيل إلقاء المسئولية على معارضيه أو أنصاره، كأنه يقول :«اعترف بأننى كنت أحمق للغاية عندما وثقت بكم». وقد تكرر المشهد نفسه، فى يونيو ١٩٦٧. عندما جعل من المشير «عامر» وقادة القوات المسلحة كبش الفداء للهزيمة فى حرب الأيام الستة.

وفى الوقت الذى يعتبر فيه إغفال ما قدمه «ناصر» من نقد ذاتى ضربا من السذاجة، فإنه لاينبغى تفسير سلوك ناصر، بعد سقوط الوحدة مع سوريا، على ضوء هذا الجانب وحده. فمن الواضح أنه استطاع أن يتعلم من فشله، وأن يتخذ مواقف جديدة وشجاعة. فقد تعلم «ناصر»، فى ١٩٦١، من نتائج سياسته فى العالم العربى، وفى سوريا، وفى مصر نفسها، أن الاشتراكية يمكن أن تقوده وتقود بلاده إلى التقدم.

عند صعود الضباط الأحرار إلى الحكم، لم تكن نظريتهم تحوى أية إشارة إلى الاشتراكية. كان بينهم اشتراكيون، لكن جميع اليساريين بين صفوفهم جرى استبعادهم فيما بين ٥٢-١٩٥٤. كما أن تصريحات قادة المجموعة لم تتضمن أية إشارة إلى الاشتراكية، لا لأنها لم تكن قد اكتشفت، ولكن لأنهم كانوا يعارضونها. فقد كانوا يرفضون أى نوع من أنواع الاشتراكية والشيوعية، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى. وفى حديثه مع أحد المراسلين الغربيين فى سبتمبر ١٩٥٤، يقول فى معرض هجومه على اسرائيل «الصهيونيون يخدمون الشيوعيين فى محاولاتهم إحداث القلاقل واعتراض تحسين العلاقات بين الغرب والدول العربية».[42] و«الاشتراكية»، لاتظهر فى «فلسفة الثورة»، ولا فى دستور ١٩٥٦.

وعلى الرغم من أنهم ليسو اشتراكيين، فقد كان الضباط الاحرار، منذ عام ١٩٥٢ وماتلاه، يسعون إلى إحداث تحولات اجتماعية، ولم يتوقف عملهم على مجرد تغيير نظام الحكم. وكان

الإصلاح الزراعي واحدا من أوائل تلك الأعمال. ويقول «ناصر» في «فلسفة الثورة»، «إننا نعيش في ثورتين وليس في ثورة واحدة. ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرضت عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقات، ثم يستقر الأمر فيها على مايحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد.

«لقد سبقتنا على طريق التقدم البشرى شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشهما معا. وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التى امتحن بها شعبنا هى أن تعيش الثورتان معا فى وقت واحد.

«وهذه التجربة الهائلة مبعثها أن لكل من الثورتين ظروفا مختلفة تتنافر تنافرا عجيبا، وتتصادم تصادما مروعا. وأن الثورة السياسية يتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها فى سبيل الوطن كله.

«الثورة الاجتماعية، من أول مظاهرها، تزلزل القيم وتخلخل العقائد، وتصارع المواطنين مع أنفسهم..

«وبين شقى الرحى هذين، قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين».(٤٣)

إن مايميز هذه العبارات ليس صفاء الفكر ووضوح العبارة بقدر ماتعكسه من تطلع صادق إلى تغيير المجتمع، وخوف البرجوازى الصغير من الصراع الطبقى. ففى نفس الفصل، يشير «ناصر» إلى أن هذا الموقف «يتطلب أن تقوم قوة يقرب مابين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون فى استطاعة افرادها أن يثق بعضهم ببعض، وأن يكون فى يدهم من عناصر القوة المادية مايكفل لهم عملا سريعا حاسما، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش».(٤٤)

وهكذا.. انقلاب بدلا من ثورة.. وديكتاتورية عسكرية لمنع حرب طبقية.. وإصلاحات اجتماعية بدلا من الاشتراكية.

إن مقدرة «ناصر» تكمن فى استعداده للتعلم والتوصل إلى نتائج جديدة. وهو لم يغير من أهدافه، ولكنه يعد للتقدم نحوها بوسائل مختلفة ومتنوعة. وهو ليس بمنظر، ولا انتهازى. وهو يوضح طريقته على النحو التالى :«هكذا وصلنا إلى عقائدنا كنتيجة طبيعية لتجاربنا. ولم ننهمك فى النظريات بحثا عن حياتنا، وإنما انهمكنا فى الحياة ذاتها بحثا عن النظريات. ولقد كانت هذه الحرية الطليقة فى العمل مواجهة للطبيعة هى خير مااستطعنا عن طريقه أن نصل إلى وضع القوانين لهذا العمل. وهكذا بدأنا تطبيق العقيدة من وحى الطبيعة ووحى التاريخ. لقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التى مرت بنا. ولم نترك أى عقائد.. توجه أحداثنا وتصنع تاريخنا».(٤٥)

وهكذا، فإن «ناصر» يتحول نحو العقيدة الاشتراكية خطوة فخطوة. وفى حدود علمنا، فإن المرة الأولى التى استخدم فيها كلمة الاشتراكية، كانت فى ابريل ١٩٥٥، عندما أعلن أن «أحد أهداف الثورة هو إقامة مجتمع اشتراكى خال من الامتيازات الطبقية».[٤٦] لكنه كان مجرد تعبير عابر. وقد مر على ذلك أكثر من عامين ونصف العام قبل أن تتجسد الاشتراكية فى أحاديثه. فهو لايذكر شعاره الاشتراكى إلا فى ديسمبر ١٩٥٧، فى خطابه أمام المؤتمر التعاونى. وهو يحدد أحد أهداف الثورة بإقامة «مجتمع اشتراكى، ديمقراطى، تعاونى».. «متحرر من الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى».[٤٧] وهو مايعنى القضاء تدريجيا على الفروق الكبيرة فى الملكية والدخل، عن طريق - فى الأساس - زيادة الانتاج والتعايش السلمى بين رأس المال والعمل، والتوفيق بين قطاع الدولة التعاونى والقطاع الخاص فى المجال الاقتصادى. ويكرر تاكيده على مبدأ «تكافؤ الفرص». وهو لايتجاهل وجود الطبقات، لكنه استمر فى رفضه الثابت لفكرة الصراع الطبقى. وهو يعلن فى ١٩٦٠، عن وجود السلام والتعاون بين الطبقات :«لقد حققناه لأول مرة فى التاريخ».[٤٨] لكنه يقر، بعد ذلك بعامين، بأن ماسبق كان «مجرد كلام».[٤٩] بل إنه عند شرحه لقرارات التأميم، فى يوليو ١٩٦١، يرى أن التطورات أدت، فى التطبيق حتى ذلك الوقت، إلى تسيد العناصر البرجوازية، وزيادة قوتها وثرائها على حساب العمال.

والاشتراكية العربية فى ١٩٦١، «اشتراكية علمية». وهى، على نقيض ماسبقها من مقولات، تميل بوضوح لإعطاء الأولوية لاقتصاد الدولة على الاقتصاد الخاص، وتدعيم إشراف الدولة، وتدخلها فى جميع القطاعات، والحد من الدخول الكبيرة عن طريق الضرائب وفرض القيود. وتؤكد الاشتراكية العربية، فى الوقت نفسه، على عدم إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بأى شكل من الأشكال، وأن رأس المال الخاص «الوطنى» يتمتع - على عكس الرأسمالية المستغلة - بحماية الدولة، وبحرية الحركة فى مجالات كثيرة.

وسوف نتعرض للاشتراكية العربية فى التطبيق عند الحديث عن الضباط كرؤساء للدول، أما الآن فسنتناولها من جانبها الايديولوجى.

إن الاجابة التى يرددها «ناصر» كثيرا حول سبب تحوله من التاكيد على الاشتراكية العربية إلى تبنى الاشتراكية العلمية، تبدو مقبولة. فجميع الإجراءات التى اتخذت فى الخمسينيات - بما فيها الإصلاح الزراعى المحدود، وتأميم قناة السويس، ومصادرة الممتلكات الأجنبية - لم تؤد إلى رفع مستوى معيشة الجماهير بصورة حقيقية، بينما ازدادت الطبقة الوسطى قوة وزادت ملكيتها ودخلها. وقد اتسعت لذلك، الفجوة الاجتماعية، ولم تقل. كما لم تقم الطبقة الوسطى نفسها بمبادرات ملحوظة لدعم المشروعات الأساسية، وأوجدت السبل لاستثمار أموالها وتحقيق الأرباح عن طريق المضاربة، ومن خلال أنشطة غير إنتاجية. لذلك،

لم تكن هناك أية إمكانية لتطوير البلاد بالمعدل المطلوب وفى الاتجاه الصحيح، فى ظل مبادرات رأس المال الخاص.

ويحمل الباب السادس من «الميثاق» (١٩٦٢) عنوانا واضح الدلالة :«حتمية الحل الاشتراكى». وفيه نقرأ :«إن الحل الاشتراكى لمشكله التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وصولا ثوريا إلى التقدم، لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين.

إن التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار. فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها.. إن عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها.. إن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم. إن أى منهاج آخر لايستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود.. إن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة. كذلك فإن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لايمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت».(٥٠)

إن هذه العبارات تبين إلى أى حد كان التحول نحو الاشتراكية ناتجا، بالأساس، عن الإقرار بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها مصر. وتأتى المؤثرات الخارجية على هذا التحول نحو الاشتراكية، فى المقام الثانى، فتوجهات مصر الخارجية انتقلت من العداء للاستعمار، مع الرغبة فى الإبقاء على روابطها مع الغرب، إلى الحياد الايجابى بعد مؤتمر «باندونج»، ومنها إلى الارتباط الوثيق بالدول الشيوعية. وأصبح الاتحاد السوفيتى المصدر الرئيسى للدعم العسكرى والتأييد السياسى لمصر «ناصر» فى سياستها الدولية والعربية، وخاصة فى عدائها الاستفزازى لإسرائيل.

ويقال فى بعض الأحيان إن يوغوسلافيا «تيتو» كان لها تأثير خاص على اشتراكية «ناصر». ويرى أصحاب هذا الرأى أن التقارب اليوغوسلافى - المصرى فى السياسة الخارجية انعكس على رؤيتهما المتقاربة للاشتراكية. والحقيقة أن كلا البلدين أعلنا عدم وقوفهما إلى جانب أى من التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية، وسارا على هذا المنهج، الأمر الذى خلق بينهما نوعا من الصداقة الخاصة على الساحة الدولية. ولكن ليس هناك مايشير إلى تأثير يوغوسلافى خاص، سواء من حيث النظرية أو التطبيق، على الاشتراكية العربية. فالتسيير الذاتى للمشروعات التى يمتلكها العمال - أبرز تطبيقات الماركسية اليوغوسلافية - لاوجود له فى مصر. كما أن الاتجاه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية، لايلقى

تشجيعا من أى نوع. فالاشتراكية العربية، شأن نظام الحكم فى مصر، تقوم على المركزية بالأساس. ومن يبحث فى السمات المميزة للاشتراكية العربية، الناشئة عن التأثر بأيديولوجيات وشعارات من الفكر الاشتراكى العالمى، يمكنه أن يلحظ تشابها فى تفريق الاشتراكية العربية بين الرأسمالية «الوطنية» والرأسمالية «المستغلة»، وبين الاشتراكية القومية الالمانية فى تمييزها بين رأس المال «الخلاق» ورأس المال «التراكمى». كما يمكن أن نجد تأثرا بالتمييز بين البرجوازية الكمبرادورية، والبرجوازية الوطنية، فى الفكر الشيوعى.

لقد كان «ناصر» مدفوعا نحو الاشتراكية بتأثير المناخ النامى لآراء المثقفين والعمال المصريين. فبالرغم من أنه لايسمح بحرية الرأى والتعبير، إلا أن آذانه تلتقط همهمات الشعب. ومن الواضح أن الوعى والتوتر الطبقى ينمو ويتعمق، وأن الأفكار الاشتراكية تتبلور. ومن يراقب رد فعل المستمعين إلى خطبه – وهو مالايهتم به أحد بقدر اهتمام «ناصر» – سوف يلحظ أنه يلقى ترحيبا حماسيا عندما يهاجم الإقطاعيين والرأسماليين، ويتحدث عن حقوق وطموحات الطبقات الكادحة. وسواء أراد أم لم يرد، فهو مضطر لتلبية بعض المطالب الاشتراكية للشعب، والوسيلة الافضل لذلك هى أن يأتى ذلك من جانبه، بمبادرة منه، وبقيادته. ويخطئ من يدعى أن نمو الوعى الطبقى فى مصر يعود الفضل فيه إلى تعاليمه. فهو لايحض على الصراع الطبقى؛ وإنما يسعى إلى توجيه الطاقة إلى مسارات يعتبرها بناءة، وإلى كبحها. وهو غير مهتم بالإبقاء على الوضع الراهن، ولابتقوية عناصر الرأسمالية.

وهكذا، فإن الاشتراكية العربية لاتتمتع بثبات أو رسوخ اشتراكية «كاسترو» فى كوبا، على سبيل المثال. فبينما يعترف «ناصر» بضرورة الاشتراكية والتأميم، فهو يدافع دائما عن حرمة الممتلكات الخاصة وملكية أدوات الإنتاج فى قطاعات مهمة من الاقتصاد. وينص «الميثاق» صراحة على أن «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لاتستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج، ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى».(٥١) ويأتى دور رأس المال الخاص، فى نظرية الاشتراكية العربية، فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية. لكن مكانته وتأثيره فى الاشتراكية العربية، كنظام أساسى، لازال كبيرا للغاية فى التطبيق العملى.

وينطبق نفس الشئ على الدين. فمن أبرز التناقضات بين الاشتراكية العربية والماركسية، هو تأكيد الاشتراكية العربية على مبادئ الإسلام والإيمان بالله. وقد حاول ناصر، قدر طاقته، أن ينفى الرابطة التاريخية – السياسية بين الإسلام والرجعية، سواء فى نقاشاته أو إجراءاته التشريعية. فهو حريص على ضمان موافقة رجال الفقه الإسلامى الرسميين على آرائه وبرامجه. وكل لقاء كبير يخطب فيه الرئيس يبدأ بتلاوة آيات من القرآن. وإيمان «ناصر» بالإسلام غير مقصور على أداء الشعائر؛ انه إيمان عميق فى القلب. وزملاؤه، كذلك، مؤمنون مخلصون لدينهم.

والركيزة الأساسية فى التفكير الاشتراكى عند «ناصر» ومجموعته، هى الاقتناع بأن التصنيع هو الوسيلة الوحيدة لتحرير مصر من التخلف والفقر. وفى حديث له فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤، يقول :«أيام محمد على (كانت مساحة الأرض الزراعية) ٤ ملايين فدان، وكنا حوالى ٥ أو ٦ ملايين. وفى سنة ٥٢ كانوا ستة ملايين فدان وكنا ٢٢ مليونا النهاردة سنة ٦٤ الستة ملايين فدان كما هى واحنا وصلنا ٣٠ مليونا وكل سنة حنزيد ٧٠٠ ألف وليس لنا الكفاية. طبعا علشان كدة السد العالى كان بالنسبة لينا مسألة حياة أو موت.. حيدينا مليون فدان. حنزودهم لكى يكونوا مليونا ونصف الفدان، ونتحول من رى الحياض إلى رى دائم. ايه اللى ممكن يحصل بعد كدة؟ هل هذه الثروة المحدودة تكفينا قدام نمو السكان؟ إطلاقا. يبقى ليس أمامنا سبيل، الا أن احنا نتحول إلى دولة صناعية بأسرع وقت ممكن».[٥٢] فـ «الصناعة هى عصب التقدم»، كما عبر عنها أحد القادة على صفحات «الجمهورية».[٥٣]

وقد كانوا على قناعة، فى البداية، بإمكان تقدم التصنيع عن طريق الإسراع بمعدلات النمو الرأسمالى. ومن الواضح أن ذلك كان قاسما مشتركا فى تفكيرهم جميعا.. من «نجيب» المحافظ.. إلى «جمال سالم» الاشتراكى.. إلى «ناصر» الوطنى. وكان تعديل قانون الشركات فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢، من أوائل الإجراءات التى اتخذتها حكومة الضباط. وبمقتضى هذا القانون اصبحت نسبة مساهمة المصريين فى أسهم الشركات ٤٩٪ فقط، بعد أن كانت ٥١٪ من القانون السابق.[٥٤] وهذا التعديل، الذى يسمح لرأس المال الأجنبى بامتلاك أغلبية الأسهم فى الشركات المصرية، كان معدا قبل ذلك بمدة طويلة، ولم يكن الضباط ليتعجلوا فى إصداره لو لم يكونوا موافقين على الغرض منه، وهو جذب رأس المال الأجنبى. كما صدر قانون الإصلاح الزراعى بعد ذلك بأسبوعين. وكان الهدف منه كذلك، دفع عجلة التصنيع. فالتفسير الرسمى للقانون يشير إلى أن «من أهم الأهداف الرئيسية «للمشروع» توجيه الاستثمارات الجديدة نحو إصلاح الأراضى والمشروعات التجارية والصناعية.[٥٥] كان النظام الجديد يريد إجبار أثرياء مصر على التوقف عن المضاربة المربحة فى الأراضى، ذات العوائد الضخمة، والتى تعوق عملية تنمية الاقتصاد المصرى، ودفعهم إلى استثمار أموالهم فى مجالات التنمية الصناعية. أما المحرك الآخر وراء الاندفاع نحو التصنيع، فكان الرغبة فى دعم القوة العسكرية للبلاد، وهو عامل حساس للغاية، خصوصا بالنسبة لنظام يقوده الضباط.

لكن تلك المبادرة بدفع التصنيع لم تلق الصدى أو الاهتمام المرجو من جانب الرأسماليين المصريين، أو ربما لم يكونوا قادرين عليها. وهكذا، تحول جزء من الرأسمال الذى لم يستطع المضاربة فى الأراضى الزراعية إلى المضاربة فى أراضى المدن، وتسلل الجزء الآخر إلى خارج البلاد. وعلى مدى السنوات الخمس التى تلت الانقلاب (٥٣-١٩٥٧) ارتفع إجمالى الاستثمارات المصرية إلى ٥١٥ مليون جنيه، لم يستثمر منها فى الصناعة سوى حوالى ٤٣

مليونا، واستنفذ التشييد والبناء خمسة أضعاف هذا الرقم.. حوالى ٢٤٥ مليونا، أى مايقارب نصف إجمالى الاستثمارات. وكان ٦٠٪ من إجمالى هذه الإنشاءات فى ١٩٥٧، من نصيب القاهرة وحدها.(٥٦) وفى حديث مع أحد ضيوفه، فى ١٩٥٦، قال «ناصر» : «ليس عندنا رأسماليون.. عندنا مضاربون فقط، باستثناء رجل واحد.. هو "أحمد عبود"».

ومصر، فى كل هذه الأمور، ليست استثناء بين البلدان المتخلفة. لكن المشكلات التى تؤثر على هذه البلاد تبدو هناك أكثر حدة. فندرة الموارد الطبيعية، والزيادة المطردة فى عدد السكان، و «ثورة الآمال المرتقبة» عند الجماهير، والطموح الشديد للزعماء.. كل ذلك يجعل من التنمية ضرورة عاجلة. ويبدو أن ساعة التاريخ تدور فى مصر بأسرع من دورانها فى معظم بلاد الشرق الأوسط وأفريقيا، والسباق ضد الزمن فى حاجة إلى سرعة أكبر. وليست هناك قوة من خارج النظام توجه التنمية أو تخطط لها. فقد كانت خيبة الأمل فى المبادرة الفردية سببا فى إقناع قادة البلاد بألا تترك السيطرة على رأس المال بيد الرأسماليين. وسواء أطلق على هذا اشتراكية أو اشتراكية دولة، فإن التأكيد على ضرورة التصنيع قائم فى الحالتين. وفى هذه النقطة، فإن «ناصر» يتحرك بروح العصر. فمعظم المدارس المعاصرة، اشتراكية كانت أم رأسمالية، تتفق على أن الفارق الأساسى بين البلاد المتقدمة والمتخلفة يكمن فى درجة تصنيع كل منهما، وأنه لايمكن للشعوب المتخلفة أن تنهض إلا عن طريق التصنيع. فالتصنيع هو نقطة الانطلاق نحو اقتصاد متقدم يعتمد على الذات، يسهم فى تضييق الفجوة بين الأمم المتخلفة والأمم المتقدمة.

والاشتراكية العربية تنشد قيام الدولة بعملية التصنيع، والتخطيط، وتحقيق العدل الاجتماعى مع الحفاظ على حرمة المال الخاص، وتعتبر الملكية الخاصة جزءا مهما فى ملكية وسائل الإنتاج، خاصة فى الزراعة. وهى تهدف إلى التوفيق بين الطبقات دون إلغاء النظام الطبقى. ويتمثل التعبير الايديولوجى عن هذا التناقض فى رفض الماركسية. وهذا الرفض الدفاعى للماركسية يعكس مخاوف البرجوازى الصغير، ابن الموظف البسيط، وحفيد الفلاح، من شبح البروليتاريا.. خوف طالب الثانوى، الذى يعتبر نفسه مثقفا، من أن يُجبر على العمل والعيش مثل عامل جاهل.. وزهو استاذ الجامعة أو الضابط الذى يؤكد على الفارق بينه وبين الجماهير التى تعمل بيديها، أو بينه وبين من يعملون تحت إمرته ممن هم أقل منه شأنا. وهو عندما يفكر فى الاشتراكية، فهى اشتراكية تعمل شيئا «لـ» العمال، ولكن ليس «بـ» العمال.. اشتراكية تعتقهم دون أن تسمح لهم بتحرير أنفسهم. وقد قاده إلى العداء للاستعمار وتبنى الاشتراكية، عداء البرجوازى الصغيرة للرأسمالية الكريهة وللبروليتاريا، وماتمثل فى مصر فى شكل الحاكم البريطانى، ورجال البنوك الفرنسيين، وتاجر الجملة اليهودى.

إن ناصر «براجماتى»، فهو عندما يواجه تحديا يكون على استعداد لتبنى مواقف جديدة.

وكلما ازداد ادراكا بأن تحقيق الاشتراكية بدون الاشتراكيين لايمكن أن يتحقق فى ظل المصاعب التى تواجهها مصر، ربما جعله ذلك أكثر استعدادا للقيام بنقلة جديدة إلى الأمام، ومطالبة الشعب بالمزيد من التفهم للأفكار الماركسية والعمل على هديها، أو الإقدام على خطوات اشتراكية ظل يتحاشاها لزمن، مثل تطبيق الإصلاح الزراعى على نطاق أوسع، وإقامة مزارع تعاونية حكومية على غرار الكولخوز أو السوفوخوز. وهذه مازالت قضايا معلقة ومجرد احتمالات. وطموحه الرئيسى هو تحقيق العظمة السياسية القومية، واستقلال مصر، وهيمنتها على مجال نفوذها.. بينما تحتل الأهداف الاجتماعية مكانة ثانوية. فالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية مسخرة لخدمة أهداف سياسية، لذلك كان من السهل تغييرها حسب الحاجة أو على ضوء التجربة.

وهناك عنصر جوهرى آخر فى نظرة «ناصر»، ألا وهو كراهيته العاطفية للاستعمار والغرب.. بريطانيا العظمى فى البداية، ثم الولايات المتحدة بعد ذلك. فمازالت جبهته تحمل آثار رصاصة ضابط البوليس البريطانى، عندما كان مشتركا فى مظاهرة طلابية وهو فى الثامنة عشرة من عمره. وقد شفى الجرح منذ أمد؛ فالانجليز رحلوا عن مصر، وانهارت مكانتهم فى العالم.. لكن الأثر مازال محفورا على جبين «ناصر». خليط من دوافع شديدة العقلانية، وحقد عميق غير متعقل يضيفان إلى مقته للغرب شكا ومرارة.

وينطبق نفس الشئ على كراهيته لإسرائيل، فتصريحات «ناصر» على مدى سنوات مضت، تؤكد بوضوح على أن عداءه لإسرائيل ليس منشأه خلاف حول قضية بعينها، ولتكن مسألة مهمة مثل قضية اللاجئين، وإنما يعود إلى مجرد وجود الطائفة اليهودية ككيان مستقل فى فلسطين. وهو لا يأنف من ربط عدائه لإسرائيل بالدعاية الحقيرة المعادية للسامية. وهو لايكفيه الهجوم القاسى الذى تتعرض له «اليهودية العالمية» التى تقف وراء الصهيونية. فمنذ ١٩٥٤، وهناك تزايد مطرد لنشر الأدبيات المعادية للسامية، يفوق التحريض العنصرى الذى مارسه الفرنسيون من المعادين للسامية أثناء قضية دريفوس، والنازيون الألمان فى عهد «هتلر». وليس جامعو القمامة هم الذين يشاركون فى هذا العمل الخسيس. فالرئيس نفسه يتغنى بمدح أكثر الاشياء مقتا وعداء للسامية.. أى «بروتوكولات حكماء صهيون». ففى لقاء له مع الصحفى الهندى «ر. ك. كارنجيا»، فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨، يقول :«لا أدرى ما إذا كنتم قد طالعتم كتابا عنوانه «مقررات حكماء صهيون» أم لا، ولكنى أرى انه من الأهمية بمكان، وسأقدم لكم نسخة منه بالانجليزية، وسيتبين لكم جليا كما هو مذكور فيه أن مصير القارة الأوروبية فى يد ثلاثمائة صهيونى يعرف كل منهم جميع الآخرين، وأنهم يختارون حلفاءهم من اتباعهم وحوارييهم». وهذا المقطع الشائن لم يرد فى كتاب «كارنجيا» الذى صدر بالانجليزية، وإنما يظهر فى طبعة بومباى، ووارد بالإصدار الرسمى المصرى «خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر خلال عام ١٩٥٨».[٥٧]

وفى ١٩٦٣، تظهر فى سياسة «ناصر» وخطبه رؤية جديدة، أكثر واقعية وتحفظا، لمشكلة إسرائيل. فهو يعارض علنا، فى مؤتمرات القمة العربية (٦٤-١٩٦٥)، الحرب الفورية ضد إسرائيل ردا على قيامها بمشروعها القومى للرى، ويرفض بشدة النشاطات السورية غير المسئولة. وقد امتدحه رجال الإعلام من المتعاطفين معه فى الصحافة العالمية المستنيرة، وهاجمه أعداؤه من العرب لاعتداله. لكنه، هو نفسه، يؤكد مرارا على أنه لن يتزحزح عن موقفه الأساسى من إسرائيل قيد أنملة. وهو يعبر فى العديد من المناسبات عن قناعته بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالحرب. وهو لم يتورع عن إلصاق أكثر النوايا شرا بإسرائيل، بل إنه يخاطب المستمعين عبر إذاعة القاهرة - وربما كان يصدق مايقول، ويدرك، بالتأكيد، الأثر المثير لكلماته - بقوله :«اليهود عايزين ياخدوا «مكة» عايزين ياخدوا «المدينة».(٥٨) فاعتداله لم يكن نابعا من رغبة حقيقية فى السلام، بل هو مجرد شكل عابر من ضبط النفس كى يعد للهجوم الحاسم فى المستقبل. وهناك تفسير بسيط للغاية يشرح اعتداله فى الفترة من ٦٣-١٩٦٦. ففى ظل تورط عشرات الآلاف من قواته فى اليمن، تصبح الحرب مع إسرائيل ضربا من الانتحار. ولو كان يعلم فى أواخر ١٩٦٢ أن قواته فى ١٩٦٦ ستكون لاتزال بعيدة، جنوب العربية السعودية، لربما كان من الممكن أن يستمع إلى نصيحة أصدقائه الذين عارضوا هذه المغامرة من بدايتها.

كذلك، لاينبغى أن نرد موقف «ناصر» الواقعى تجاه إسرائيل، فى الفترة من ١٩٦٣ وحتى ربيع ١٩٦٧، إلى تورطه فى اليمن وحده. فقد كان هذا الموقف ملحوظا قبل ذلك بسنوات. فأثناء مناقشاته مع قيادات البعث السورى المشتركة فى حكومة ج.ع.م، فى ١٩٥٩، والذى نشرت تفاصيله أثناء مباحثات ١٩٦٢، يطرح «ناصر» موقفا واضحا :القضاء على إسرائيل مسألة بعيدة المدى وتحتاج إلى إعداد طويل ودقيق، وأى تهوين من قوة إسرائيل لن يؤدى إلا إلى كارثة جديدة مثل نكبة ١٩٤٨.

لكن واقعية «ناصر»، وقدرته على ضبط النفس تلاشتا فى مايو ١٩٦٧. وأصبح من الواضح أن عداءه الأساسى لإسرائيل أقوى من اعتبارات الاعتدال، وانكشفت الدوافع الحقيقية، وقاد مصر وحلفاءها، الاردن وسوريا، إلى كارثة حرب الأيام الستة. وكان من المفترض أن تفكيره الخاص خلال السنوات السابقة، قد هداه إلى أن النتيجة سوف تكون هزيمة مصر. وكانت النتيجة الفعلية أكبر من كارثة.

وكما كشفت نكبة ١٩٤٨ عن الضعف الفعلى لنظام فاروق، فقد أثبتت كارثة ١٩٦٧، وبقوة، أن مصر الجمهورية لم تكن تختلف كثيرا.. برغم اختلاف فلسفة كل من النظامين.

١- Keith Whelock, Nasser's new Egypt, London 1960, 282.

٢- Adelbert Weinstein, Das Neue Mekka Liegt am Nil, Wiesbaden (1959-60?), 109-10.

٣- MER 1960, 467.

٤- قسطنطين رزيق، الوعى القومى، جـ٢، بيروت ١٩٤٠، ص ١٩-٢٠، Shimon Shamir, "The Question of a "National Philasophy" in Contemparary Arab Thought", Asian and African studies, Vol. 1, Jerusalem 1965, 1.

٥- Robert st. John, The Bass, New York 1960, 193-4.

٦- Gamal Abdul Nasser, Egypt's liberation, Washington, D.C., 1955, 81, فلسفة الثورة، القاهرة (١٩٥٤?)، ص٥٧، تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة (١٩٥٥)، ص٢٨، ٦٣.

٧- ورد فى أكثر من مكان منها ساطع الحصرى، العروبة أولا، بيروت ١٩٥٥، Anwar G Chejne, "Egyptian Attitudes Toward Pan-Arabism", MEJ, Vol. 11, 253.

٨- طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة ١٩٣٨، ج١، ص٢٨-٦٣.

٩- العرب، ج١، القدس، ٢٧ أغسطس ١٩٣٢، ١٥ أكتوبر ١٩٣٢.

١٠- Majid Khadduri, Independent Iraq, second ed. London 1960, 184-5.

١١- الصباغ، ص١٤٢.

١٢- هذه الثورة، كتاب العام الأول، القاهرة ١٩٥٣، Frontispiece.

١٣- الأهرام، ١٦ يناير ١٩٥٣.

١٤- الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٥٣.

١٥- Nasser, Liberation, 49; Arabic, 33.

١٦- فى العربى ص١٢. Ibid., 21,

١٧- فى العربى ص٤٢. Ibid., 61-2

١٨- تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة ١٩٥٥، ص١٢-١٣، ص٤٨.

١٩- Georges Vaucher, Gamal Abdul Nasser et son Equipe, Paris 1959, 97-103.

٢٠- Alfred Bonnè, the economic development of the Middle East, Jerufa-lem 1943.

٢١- Nasser, Liberation, 82; Arabic, 58.

٢٢- فى النص الأصلى والترجمة الانجليزية وردت ديسمبر خطأ.

٢٣- فى العربى، ص ٥٨-٦٣، Ibid., 85-90,

٢٤- فى العربى، ص ٦١-٦٢ ,Ibid., 87-88

٢٥- فى العربى، ص ٧٤-٧٥ ,Ibid., 106

٢٦- تصريحات، ص ٦٨.

٢٧- الجمهورية، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤.

٢٨- عبد القادر حاتم، روح الدستور، القاهرة (١٩٥٦)، ص٢٠١.

٢٩- نفسه.

٣٠- الثورة المصرية فى ثلاث سنوات، القاهرة (١٩٥٦).

٣١- الأهرام، ٢ نوفمبر ١٩٦٠.

٣٢- كانت الحملة الصليبية الرئيسة فى القرن ١٢و معرفة ناصر بالتاريخ ليست دقيقة.

٣٣- الأهرام، ١٩ أكتوبر ١٩٦٠.

٣٤- Wilfred c. Smith, Islam in Modern History, princeton 1957, 101, 106.

٣٥- الجهاد، القدس، ٣ مايو ١٩٦٥.

٣٦- الأهرام، ١٨ أكتوبر ١٩٦٠.

٣٧- نفسه، ٢٢ فبراير ١٩٦٢.

٣٨- نفسه، ٢٣ يوليو ١٩٦٢.

٣٩- نفسه، ٢٣ يوليو ١٩٦٣.

٤٠- الكفاح، بيروت، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣.

٤١- Malcom Kerr, The Arab Cold War 1958-1964, London 1965, 46.

٤٢- تصريحات، ص١٢٦.

٤٣- Nasser, Liberation, 39-41; Arabic, 25-26.

٤٤- فى العربى، ص٢٧ ,Ibid., 42

٤٥- MER 1960, 467.

٤٦- Wheelock, 53.

٤٧- الأهرام، ٦ ديسمبر ١٩٥٧.

٤٨- نفسه، ٢٩ يوليو ١٩٦٠.

٤٩- نفسه، ٣١ مايو ١٩٦٢.

٥٠- The Charter, Cairo 1962, 43-5.

٥١- نفسه، ص٤٥.

٥٢- الأهرام، ١٣ نوفمبر ١٩٦٤.

٥٣- الجمهورية، ٢٧ ابريل ١٩٦١.

٥٤- Hamizrah, vol. 4, 20.

٥٥- نفسه، ص٢٠.

٥٦- Dieter Weiss, Wirtschaftliche Entuicklungsplanung in der Vereinigten Arabischen Republik, Koln 1964, 67, 133.

٥٧- President Gamal Abdel Nasser's speeches and press interviews during the year 1958, Caito (1959), 30.

٥٨- إذاعة القاهرة، ٢٢ يوليو ١٩٦٥، الأهرام، ٢٣ يوليو ١٩٦٥.

(٥) الضباط و «البعث»

فى الوقت الذى تأثر فيه الضباط الساسة المصريون، قبل وصولهم إلى السلطة، بالإخوان المسلمين، كان الضباط السوريون يتلقون الوحى والتوجيه من حزب «البعث». وقد بدأوا التعاون معه منذ بداية الخمسينيات، واستمرت العلاقة فى النمو المطرد بعد ذلك، كذلك كان للبعث تأثير عقائدى وسياسى، لايستهان به، على قطاع كبير من الضباط العراقيين منذ عام ١٩٥٥ تقريبا، وأيضا على عدد من الضباط الأردنيين. وحتى فلسفة «ناصر»، استوحت بعض أفكار الحزب، فى الخمسينيات. وفى الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨)، وفى اتفاق الوحدة الفيدرالية بين مصر وسوريا والعراق (١٩٦٣)، كان «البعث» هو «وكيل العريس». واتهم بعد ذلك بالانفصالية، وبالمسئولية عن فشل الجهود الرامية إلى الوحدة. وكان للبعث دائما كوادره الفعالة، لكنه لم ينجح فى جذب الأعضاء من المجموعات الاجتماعية بقدر نجاحه فى التجنيد من بين أوساط الضباط، وخاصة فى سوريا.

ما الذى جذب العديد من الضباط إلى «البعث»؟ وماسر هذا الحماس له؟.

لقد قدم «البعث» للضباط أمورا كانوا يتوقون إليها، دون القدرة على تحقيقها؛ إنه قادر- أو هكذا يبدو - على الوفاء ببعض مايطمحون إليه.

وأول هذه الأشياء التى قدمها، أو وعد بتقديمها، هو نظرية سياسية شاملة ومتماسكة. فلم يكن هناك، بين المئات من الضباط السوريين المسيسين، مجموعة واحدة، أو فرد، قادر على صياغة رؤية سياسية شاملة، ترتكز على مبادئ عامة محددة، وتقدم إجابة للعديد من القضايا المستعصية المطروحة. كانت لهم آراؤهم وطموحاتهم، لكن دون امتلاك لبرنامج. كانوا يتوقون بجماع قلوبهم إلى نظرية سياسية متكاملة، وقد وجدوا فى «البعث» ضالتهم. وكان «ميشيل عفلق» يعرف كيف يتناول، فى خطبه وكتاباته، كافة المسائل فى إطار معرفة فلسفية واسعة، معطيا انطباعا بعمق التناول. وللبعث دستور تفصيلى يحمل عنوان «دستور حزب البعث الاشتراكى العربى» يحدد «المبادئ الاساسية»، و «مبادئ عامة» وبرامج لـ «سياسة الحزب الداخلية» و «سياسة الحزب الاقتصادية» و «سياسة الحزب الاجتماعية». [1] والبعث من أوائل الأحزاب العربية التى تمتلك برنامجا كهذا.

وباستثناء شعاراته الاساسية، فإن ايدلوجية البعث لم تلق اهتماما كبيرا. فليس هناك «فى الشرق الأوسط، أو فى الغرب، أيديولوجية تعانى عدم الاكتمال مثلما تعانى عقيدة البعث».[2]

فالفكرة المركزية فيها تقوم على الإطراء للقومية العربية والوحدة العربية. وكانت الدعوة إلى الوحدة العربية، هى الشعار الذى يفتن الضباط السوريين. وكانت سوريا دائما قبلة للآمال العربية؛ فالأفكار الاقليمية لاتلقى القبول الذى يمكن أن تلقاه فى أى مكان آخر من العالم العربى. وبرنامج البعث فى ١٩٥٣، يتصدره شعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». و«المبدأ الأول» من «المبادئ الأساسية» ينص على أن «العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعى فى أن تحيا فى دولة واحدة وأن تكون حرة فى توجيه مقدراتها». والمبدأ الثانى يرى أن «الأمة العربية تختص بمزايا متجلية فى نهضاتها المتعاقبة»..الخ. ويعلن المبدأ الثالث أن «الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر باشكال متجددة متكاملة فى مراحل التاريخ، وترمى إلى تجديد القيم الإنسانية، وحفز التقدم البشرى، وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم». وهذه العقيدة، «هذه التوليفة من المدرسة القومية الليبرالية التى ظهرت فى أوائل القرن ١٩، ومن العقائد القومية الشمولية فى أوائل القرن العشرين»،[٣] تتحدث بأساليب النظريات السياسية العلمية، بينما هى فى الحقيقة «نوع من القومية الغامضة».[٤] وفى عقيدة البعث، تأتى الاشتراكية – وإن كانت تحتل مكانة هامة – فى مرتبة ثانوية بعد القومية العربية، التى تمثل – وحدها – القيمة «الخالدة» الأسمى.

ولنلق نظرة على مقتطفات من خطاب ألقاه «عفلق» فى استقبال ممثلى اتحادات العمال العربية، فى مارس ١٩٥٦ بدمشق : [٥]

«بالأمس كنت أتحدث فى بيروت أمام حشد من الجامعيين، فوجه إلى بعضهم هذا السؤال: لماذا نهتم الآن أو منذ الآن بالاشتراكية قبل أن نحقق الوحدة العربية. ألا يكون النضال الاشتراكى عائقا فى سبيل توحيد أقطارنا ومبعثرا لجهودنا، اليست الوحدة، عندما تتحقق، كفيلة بتحقيق كل ما ينشده الشعب العربى من حرية وعدالة ورخاء ؟ ولابد لى أن أذكر أن هذا السؤال كان يطرح علينا قبل عشر سنوات على شكل آخر من الحكام وأحزابهم وأنصارهم، إذ كانوا يسألون عن مبرر العمل للاشتراكية وللوحدة العربية قبل أن يتم التحرر من الأجنبى.

«وقد أجبت الجامعيين فى بيروت بأن الوحدة العربية ليست عملية سياسية ومفاوضات واتفاقات تقوم بين الحكومات بل هى عملية ثورة ونضال يقوم بها الشعب لأنه وحده محتاج إليها، مخلص فى طلبها، ولذلك فإن النضال فى سبيل الوحدة العربية لايكون فى سبيل حقوقها الحياتية ورفع مستوى معيشتها. ويجب ان نعلم أن أعداء الوحدة الكثيرين هم الاستعمار وإسرائيل التى لم توجد إلا لتعطيل الوحدة وعرقلتها، والمصالح الرجعية الداخلية وكل مافى مجتمعنا من امراض وعصبيات وجهل وتأخر. ولايمكن التغلب على هذه الكثرة المخيفة من الأعداء بالعمل الحكومى وحده، خاصة إذا عرفنا أن الحكومات مازالت فى أكثرها ممثلة لهذه المصالح المعادية للوحدة، ولابد إذن من أن ينهض بعبء الوحدة شعب بكامله يرى

فيها خبزه اليومى وتحرر وطنه من الأجنبى ويستميت بالتالى فى طلبها لأنها سبيل حريته وكرامته الإنسانية.

«فعندما ربطنا الوحدة بالاشتراكية لم نتعسف ولم نرتجل، بل وجدنا فى ذلك السبيل الوحيد لكى تصبح الوحدة فى حياتنا حقيقة حية متحركة، يطالب بها كل عامل عندما يطالب بخبزه وبزيادة أجره وبالدواء لأبنائه، وعندما يطالب كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه فى إنتاجه وبرفع الظلم والاستعباد عن كاهله. هكذا جعلنا الوحدة العربية مطلبا حيا واقعيا بداخل حياة أفراد الشعب العربى فى ظروف حياتهم اليومية وفى أبسط شئ فى حياتهم وهو حاجاتهم المادية».

إن هذه الكلمات تعبر بحق عن فكر «عفلق»، ويمكننا أن نورد الكثير منها. وهى تعكس غموض فكرة الوحدة العربية والموقف النسبى والمتشائم - غالبا - من الاشتراكية؛ فهى تكشف عن تملصه من اتخاذ موقف واضح فى الأمور اليومية للعمال والفلاحين. وفى هذا الصدد، فليس هناك فارق بين «عفلق» وخصومه وأعدائه، داخل البعث. كلما ابتعدت عقيدة البعث عن القيم العربية الخالدة النابعة من السماء، واقتربت من المشكلات الطبقية المحتدمة، ازدادت غموضا. وفى حالة «عفلق» نفسه، فإن الغموض لايرجع إلى عجزه عن فهم الأمور، وإنما يعود - تحديدا - إلى معرفته بها. فقد كان طالبا بباريس، فى الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٣٢، حيث قرأ الكثير من أعمال «ماركس»، وكان قريبا ايضا، فى وقت من الأوقات، من الحزب الشيوعى، وربما عضوا به. لكن أكثر مايجذب الكثيرين من ضباط الجيش السورى وعناصر كثيرة من البرجوازية الصغيرة إلى عقيدة البعث، هو جمعها بين المتناقضات.. بين الاشتراكية، والعداء للشيوعية.. بين الرطانة العلمية، والعداء للماركسية.. بين العداء للرأسمالية المستغلة، ومعارضة حق العمال فى الإضراب.. بين التأكيد على المحتوى الإنسانى للقومية العربية، والعداء المتطرف لإسرائيل.. بين رفض الاكليريكية، والتعصب الطائفى والتأكيد على الرابطة الجوهرية والتاريخية بين العروبة والإسلام. فالفكر البعثى ملئ بالتنافر، بل والتناقضات. وربما كان هذا التنوع - الفوضى بمعنى أصح - بالذات، سببا لاجتذاب الحزب لضباط الجيش الباحثين عن عقيدة.

لم يجد الضباط فى «البعث»، العقيدة وحدها. فهو يلبى لهم حاجات أخرى.. الانتماء إلى جماعة منظمة، نشطة فى جميع مدن سوريا والعديد من قراها، وتضم عمالا وموظفين بالحكومة وتجارا، من جميع الطوائف. وتماما كما كان البعث من أوائل الكيانات العربية التى تمتلك خطة للعمل، فقد كان أيضا أول من عرف كيف ينشئ حزبا سياسيا له فروع وأعضاء ومؤسسات. حزبا على الطريقة الأوروبية، يعمل على مدار السنة، وليس فى موسم الانتخابات فقط، وبإمكانه أن يحرز تمثيلا مؤثرا فى البرلمان.

وفى تلك السنوات الحرجة (١٩٤٥ - ١٩٥٥)، التى تحددت فيها آراء وانتماءات العديد من الضباط السوريين، كان هناك حزب آخر يقدم رؤية سياسية شاملة وإطارا سياسيا منظما، ألا وهو «الحزب القومى السورى». ولنا أن نتساءل : لماذا لم يتحول هذا الحزب إلى مركز جذب سياسى للضباط؟ والحقيقة إن الحزب استطاع، فى عام ١٩٥٠، أن يجذب العديد من الضباط، كأعضاء به، أو عاطفين عليه. لكن السباق بين الحزبين انتهى بفوز «البعث» فوزا ساحقا. وفى الوقت الذى تلاشى فيه الحزب القومى السورى، استطاع البعث، فى بعض الأوقات، أن يصل إلى سُدة الحكم. ماهى ميزة «البعث» التى سيرت الموقف لصالحه؟ لم تكن تلك الميزة - بالتأكيد - فى وضوح أفكاره أو انضباطه التنظيمى، وإنما فى حماسه للقومية العربية، مقابل تعصب الحزب الاجتماعى للقومية السورية. فأفكار العروبة تضرب بجذورها عميقا فى تربة التقاليد الإسلامية، بعكس الرؤية العلمانية المتطرفة للحزب القومى السورى. والمفكران الاساسيان لكل من البعث والحزب القومى، فى مرحلة التكوين، «ميشيل عفلق» و«انطون سعاده»، كلاهما مسيحى. ولكن، بينما كان «سعادة» يركز فى عقيدته على الجوانب المناهضة للاكليريكية، كان «عفلق» على حذر دائم فى هذه النقطة، بل إنه كان دائم التأكيد على الربط التاريخى بين القومية العربية وماضى الإسلام التليد. وهناك سبب آخر - يأتى برغم أهميته فى مرتبة تالية - هو تبنى البعث للأفكار الاشتراكية وشعاراتها، فى مقابل المقولات الفاشية الصريحة للحزب القومى.

لقد استطاع البعث، بفضل أوضاعه الايديولوجية والتنظيمية، أن يخرج الضباط الساسة، من عزلتهم داخل الاطار العسكرى إلى أوسع الآفاق، عربيا ودوليا. فعربيا، أكد البعث على ولائه لفكرة الوحدة العربية، وكان، فى نظر الحركات العمالية والأحزاب اليسارية العالمية، الحزب العربى الاشتراكى المستقل، غير الشيوعى، المعادى للاستعمار، وأمكن لقادته المشاركة فى العديد من المحافل الدولية.

وبالرغم من الأرضية الاجتماعية المشتركية بين معظم الضباط السوريين وقادة البعث، إلا أن ذلك لم يكن سببا كافيا لتفسير الجاذبية الخاصة للبعث لدى الضباط. فالحزب القومى والاخوان المسلمون، اللذان استطاعا، كذلك، كسب العديد من الأنصار فى سوريا بعد الحرب العالمية الثانية، خرجا أيضا من نفس الأصول. ويعود فوز البعث فى المنافسة على عقول الضباط السوريين إلى تفرده الفكرى والسياسى.

وقد كانت هناك درجات متفاوتة من الولاء، بين الضباط والبعث. فالبعض، مثل «حمدون» [فى سوريا] و «الونداوى» فى العراق، انضم إلى الحزب كعضو منظم به، واعتبر نفسه ممثلا للحزب داخل الجيش، يعمل وفق تعليماته وتوجيهاته. أما البعض الآخر، وهم الأكثر دائما، فقد تحاشوا الاختيار الحاسم بين الولاء الحزبى والانتماء لمجموعة الضباط، وعندما يصبح لامفر

من الاختيار، فإن قلة منهم، مثل «قنوت» و «أحمد حسن البكر»، تحسم الأمر لصالح الحزب. فالأغلبية، إذن، تفضل الولاء لمجموعة الضباط وتتخلى عن الحزب. وهناك أيضا آخرون – وهم كثيرون – من المتأثرين بالبعث، يتعاونون معه ويؤيدونه، ويدعمهم، دون أن يكونوا أعضاء بالحزب أو تربطهم به أية روابط تنظيمية. من هؤلاء شخص مثل «السراج»، الذى كان، فى وقت ما، على صلة وثيقة بالحزب. كذلك كانت علاقة «عارف» بالبعث، شبيهة بعلاقة «السراج»، لكنه استغلها إلى أقصى حد. ولذلك، أصبح «عارف»، فى ١٩٦٤، رئيسا لبلاده، و «السراج» لاجئا سياسيا.

ومن الطبيعى ألا تكون الحدود بين هذه المجموعات واضحة تماما، وكان هناك دائما العديد من الضباط الذين تنقلوا من جانب لآخر. وكانت آراء الضباط غير المستقرة، وعدم ثبات البعث على مواقفه السياسية، والتوق إلى السلطة والنزوع نحو التآمر، سببا فى الصراعات المستمرة.

ويعود نفوذ البعث بين صفوف الضباط السوريين إلى عهد ديكتاتورية "الشيشكلى"، وازداد نموّا فيما بين الإطاحة به فى أوائل ١٩٥٤، حيث لعب الضباط البعثيون دورا مهما فيها، وحتى الوحدة مع مصر فى أوائل ١٩٥٨، التى جاءت بمبادرة منهم إلى حد كبير. كذلك، فقد توثقت، خلال تلك السنوات، صلات البعث بالضباط العراقيين والأردنيين. ولم تؤثر التناقضات التى تسم عقيدة البعث فى ارتفاع مكانتها، بل وربما كانت عاملا ايجابيا فى هذا الصعود، طالما ظل الضباط ضباطا وحسب – برغم تدخلهم المستمر فى السياسة – وطالما ظل زعماء البعث من المدنيين اعضاء بالبرلمان، أو الحزب، أو رجال دعاية فحسب.

ولكن عندما يصل الساسة من الضباط وزعماء الحزب إلى السلطة، بمساعدة بعضهم البعض، أو عندما يعتقدون أنهم وصلوا، فإن الخلافات والتناقضات.. الشخصية والتنظيمية والفكرية سرعان ما تنفجر منذرة مجمل العلاقة بالدمار. حدث هذا فى سوريا بعد قيام ج.ع.م، عندما اتخذ «ناصر» عدة خطوات فى ١٩٦٣ للقضاء على الحزب فى العراق، ثم فى سوريا، مرة أخرى، ابتداء من ١٩٦٤ وما تلاها. فالبعث لم يكن أبدا موحدا، لا أيديولوجيا ولا تنظيميا، وعندما يكون فى الحكم، فإن الصراعات الشخصية والسياسية تزداد حدتها. ويرى محمد حسنين هيكل أن صراعات البعث «تذكرنا بنزاعات عصابات المافيا، فى صقلية وامريكا، عندما توحد قواها من أجل الاستيلاء على الغنيمة، ثم تتقاتل فيما بينها، حتى الموت، عند اقتسام الأسلاب».[٦] ولايوجد فى منطقة الشرق الأوسط كلها من يتحدث عن الوحدة، ويعمل فى نفس الوقت على تعميق الخلافات وزيادة الصدع، مثلما تفعل قيادة البعث. فعندما توصل «عارف» و «البرزانى» إلى اتفاق لوقف القتال بين الجيش العراقى والاكراد، فى فبراير ١٩٦٤، كان البعثيون السوريون، الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين، هم الجهة الوحيدة فى المنطقة العربية التى عارضت وقف إطلاق النار.[٧] وهم يحاولون أن يفوقوا الجميع فى عدائهم

لإسرائيل. وهم حتى فى علاقاتهم العربية يميلون للنزاع والخصام بصورة لامثيل لها. وينطبق الشئ نفسه على الحياة الداخلية للحزب. و «الدستور» يعلن أن «حزب (البعث العربى) حزب عربى شامل تؤسس له فروع فى سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا. مركز الحزب العام هو حاليا دمشق ويمكن أن ينقل».[8] ومع ذلك، فإن تاريخ الحزب هو عبارة عن سلسلة متصلة من الوحدات، والانشقاقات، والانقسامات، مما حدا بإحدى الجرائد اللبنانية أن تعنون مقالا لها عن تاريخ البعث بـ : «عشرة انشقاقات فى عشر سنوات».[9] وفى المرحلة التالية ازدادت الصراعات والانقسامات الداخلية بالبعث السورى وأصبحت اكثر عنفا. ولم يتوقف الأمر عند حد النقاش والحوار، بل تعداه إلى الاعتقالات والتقاتل.

لم يكن الانجذاب الشديد المتبادل بين البعث والضباط الساسة من السوريين محل دهشة. فالطيور على أشكالها تقع. ومن الوجهة النظرية، فإن قيادة الحزب، التى تتكون من أغلبية من المدنيين، هى السلطة الأعلى، والضباط هم خدم الحزب. لكن الحقيقة عكس ذلك تماما. فلم يكن باستطاعة البعث أن يصعد إلى السلطة فى سوريا بدون الجيش. وكل فريق استطاع أن يقهر خصمه فى فترة من الفترات، فقد حقق ذلك نتيجة انتصار مجموعة ضباطه على الآخرين. ومن الطبيعى أن يكون ولاء هؤلاء الضباط وتبعيتهم لهؤلاء الساسة الذين ينفذون إرادتهم. والمعنى الحقيقى لشعار «الجيش العقائدى»، الذى أصبح شعارا رسميا منذ ١٩٦٣، ليس تربية وتثقيف الجيش وفقا لروح معينة، وإنما الهدف منه هو سيطرة فريق بعينه من الحزب على الجيش. وطالما أن المقصود بهذا هو الجيش كقوة عسكرية، فإنه لن يؤدى إلا إلى انخفاض مستوى الكفاءة القتالية. ويقدم المستوى التعس الذى ظهر عليه الجيش السورى فى حربه ضد إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، دليلا على ذلك.

إن ملاحظاتنا هذه لاتعنى أن التطورات الايديولوجية والتكتلات لم تكن لها نتائجها على مجمل الحياة الحزبية للبعث. فالتنظير وكثافة المعرفة الايديولوجية كانت تترك دائما أثرا ملحوظا على البعث. واهتمامنا هنا لاينصب على التطور الايديولوجى للحزب، بقدر مايعنينا فهم : لماذا كان البعث وحده هو القادر على هذا الغزو لسلك الضباط السورى؟ ولماذا استطاع، هو وحده دون غيره، الوصول إلى الحكم ؟ ومن هنا، فليس من الممكن إغفال دور الجيش الحاسم كعنصر قوة، وكمحتكر وحيد للعنف المؤسسى.

هوامش (٥)

١- دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق (بدون تاريخ)، English in Sylvia G. Haim, Arab Nationalism, an anthology, Berkeley and Los Angeles 1964, 233-241. غير معلوم تاريخ إقرار البرنامج، ومن المفترض ان يكون ذلك في ١٩٥٢.

٢- Jean - Pierre viennot, "Le Ba'th entre la Ltheorie et la Pratique", Orient, no. 30, 1964, 13.

٣- Yitzhak Oron, "Mifleget ha-tehiya ha-aravit ha-Sotzialistit", Hamizrah, vol.9, 250.

٤- Bernard Lewis, The Middle East and the West, London 1964, 65.

٥- ميشيل عفلق، في سبيل البعث، بيروت ١٩٦٣، ص ٢١٦ - ٢١٧.

٦- الأهرام، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣.

٧- Viennot, 24.

٨- Haim, 2234.

٩- الأنوار، بيروت، ٣ مارس ١٩٦٤.



القسم السادس

الضباط كزعماء للدول، والاشتراكية العربية

«إن جميع الثورات حتى وقتنا الحاضر تؤدى إلى إحلال طبقة معينة محل أخرى؛ لكن جميع الطبقات الحاكمة حتى الآن هى مجرد أقليات صغيرة مقارنة بالشعب الذى تحكمه. وهكذا يُطاح بالأقلية الحاكمة؛ ويحل محلها فى السيطرة على قوة الدولة أقلية أخرى، تعيد ترتيب مؤسسات الدولة بما يتلاءم مع مصالحها. وفى كل مرة كانت مجموعة الأقلية تدعو إلى تنظيم الحكم ليتفق مع درجة النمو الاقتصادى.»

ف. انجلز١٨٩٥.

«إن أولئك الذين ينتصرون بالسيف، سوف يلقون الهزيمة حتما على يد من أخضعوهم، بالخديعة، وسيخلون لهم أماكنهم فى النهاية».

أتاتورك، من خطاب بأزمير فى ١٩٢٣.

(١) التحول الكبير

لقد بدأنا نقاشنا بسؤال حول ما إذا كان صعود ضباط الجيش إلى السلطة عن طريق الانقلابات يعد "مسلكا طبيعيا" فى التاريخ الحديث للأمم العربية فى منطقة الشرق الأوسط.

هل ينبغى أن ننظر إلى حكم الضباط على أنه ضرورة تاريخية؟

هل فئة الضباط هى الجماعة الاجتماعية المنوط بها، والقادرة، على إحداث التغييرات الأساسية والثورية المطلوبة للإسراع بتقدم المجتمع العربى؟

والإجابة عن هذه الأسئلة سوف يحددها، إلى حد كبير، مسلك الضباط كقادة للدول العربية .. تحددها انجازاتهم وعثراتهم.

وكانت نقطة البداية لتوضيح هذه الأسئلة هى رصد وتحليل ما حدث بالفعل .. كيف صارع الضباط فى سبيل السلطة السياسية؟ كيف قاموا بانقلاباتهم؟ وكيف قاتلوا من أجل استمرار أنظمة حكمهم؟ ثم انتقلنا إلى أنماط هذه الانقلابات، والسمات التى تميزها، وإيراد بعض المقارنات مع الأوضاع فى مناطق أخرى من العالم. والنقطة الثانية، التى كان علينا التعرض لها، هى تأثير التاريخ والتراث الإسلامى، إلى جانب سوابق لأدوار لعبها الضباط فى الصحوة العربية تحت الحكم العثمانى. ثم انتقل البحث إلى دراسة الخلفية الاجتماعية وتركيب سلك الضباط العرب، والدوافع الايديولوجية للضباط الساسة. ولكن يظل المرجع الأخير فى تقييم دورهم فى التاريخ هو ما حققوه كزعماء للدول.

وإزاء ذلك ، علينا أن نقدم رسما بيانيا للنجاحات والإخفاقات. لكن، ماهو المعيار للحكم على أى إنجاز؟ وإذا ما استطاع المرء أن يرصد إنجازا واضحا، فهل بإمكانه الاستنتاج بأن نظاما آخر كان يمكن أن ينجح – أو يفشل – فى تحقيقه؟ إن المنهج التجريبى المستخدم فى العلوم الطبيعية لايمكن استعارته فى البحث التاريخى والاجتماعى؛ فمن المستحيل عزل عامل بمفرده ودراسة نشاطه فى حد ذاته.

وفوق ذلك، فإن نجاح أى ثورة لايقاس بحجم ماتقدمه من إنجاز فورى للسواد الأعظم من الشعب. ولو اتبعنا هذا المعيار لكانت الثورات العظيمة فى التاريخ مجرد كوارث. فجميع هذه الثورات أدت عند قيامها، ولفترات طويلة أحيانا، إلى قدر كبير من المعاناة، وخسائر فى الأرواح، وفقدان للحريات، بل ولم تقتصر هذه الخسائر على الطبقات المخلوعة. على أن كلا منها كانت بداية لعهد جديد من التقدم وانطلاق القوى الخلاقة. لكن السؤال الذى يبرز دائما

هو : ما الثمن الذى على الجيل الثورى أن يدفعه من أجل مستقبل أفضل؟ ما حجم التضحيات التى على الآباء أن يقدموها كى يسعدوا الأبناء؟.. من له الحق فى مطالبة الآباء بالتضحية، بل وإجبارهم عليها دون موافقتهم، وربما ضد إرادتهم؟.. وباسم أى مبدأ؟

وليس ثمة مفر من التساؤل الخالد حول الغاية والوسيلة، وليس ثمة خطيئة تحط من قدر أية ثورة، أكبر من تجاهل مغزاه. وكم من جرائم أرتكبت- من محاكم التفتيش وحتى ستالين - تحت دعوى أن الغاية تبرر الوسيلة. لكن الغاية والوسيلة ترتبطان برباط لاينفصم، بل إن الوسائل - الأفعال الحقيقية - هى التى تؤثر على النتائج النهائية بأكبر مما تؤثر الغاية، التى تظل مجرد نوايا فى عقول الفاعلين. فهل يمكن أن تعلم إنسانا الاستقلال وأنت تجبره على الانصياع؟ أو أن تقود شعبا نحو الحياة الحرة بالقوة؟ هل يمكن أن تستثير المبادرات الخلاقة لمجموعة من الناس بالأمر؛ بإصدار الأوامر فى كل كبيرة وصغيرة، حتى ولو كان القرار نفسه فى صالحهم؟. «إن الوسيلة من نوع الغاية».[١] هذا هو الدرس الرائع الذى ينبغى أن نتعلمه من التاريخ.

من الواضح، إذن، اننا لانستطيع أن نطلق الأحكام على عواهنها.

على أننا سوف نحاول، قدر الإمكان، أن نعزل بعض الملامح ومسارات العمل الرئيسية التى تميز أنظمة حكم الضباط فى بعض الدول العربية خلال الثلث الثانى من القرن العشرين. وسوف نستلهم أمثلتنا من تلك البلدان التى تشكل أعمال الضباط الساسة فيها ملمحا أساسيا لسنوات عديدة : مصر، وسوريا، والعراق، والسودان. وهى أيضا الدول العربية القائدة فى منطقة الشرق الأوسط. وليس الهدف من هذا الفصل تقديم مسح عام للتطور السياسى لهذه البلاد تحت حكم الضباط؛ فالتركيز هنا على خطوط العمل المميزة والخاصة بهذا النمط من الحكم.

وبداية نقول إن حكم الضباط أحدث تحولا ثوريا فى المجتمع العربى، وذلك بقضائه على الملكيات الكبيرة للأراضى. وقد تجسد ذلك فى مصر والعراق واليمن فى إلغاء الملكية (بفتح اللام). ولايعتبر إعلان الجمهورية مجرد تعديل دستورى. فالملوك هم ممثلو طبقة وقادة لها، والإطاحة بهم هى تدشين لنهاية سيطرة هذه الطبقة. والفرق الكبير بين عهد «فاروق» و«ناصر»، أو بين «عبد الاله» و«قاسم» و«عارف» ليس فرقا بين ديكتاتورية وبين حكم القانون الذى يحترم الحريات الإنسانية. ولا هو الاختلاف بين دولة يرأسها رجل فاسد، وأخرى على رأسها رجل أمين، فلا جميع الملكيات كانت فاسدة، ولا كل الديكتاتوريين من الأمناء. إن التحول الكبير هو تغيير الطبقة الحاكمة.

لم يبدأ تداول الطبقات فى العالم العربى بانقلابات الضباط، وكان حدوثه ممكنا بدونهم، كما حدث فى بلاد لا يوجد بها نظم لحكم الضباط.. مثل الأردن، ولبنان، وتونس. لكن من

الواضح أن الانقلابات فى مصر، وسوريا، والعراق قد سرعت من المسيرة، بل إنها غيرت من اتجاهها، لدرجة أصبح معها الكم المختلف كيفا جديدا. على أنه لاينبغى التسليم بأن كل التغييرات التى وقعت كانت مفيدة. ولا ينبغى أن ننظر إلى تاريخ الشعوب باعتباره مسيرة مطردة نحو التقدم، وأن كل خطوة هى إلى الأمام، وأن مايتغير هو معدل التقدم فحسب. فالأنظمة التى أطاح بها الضباط لم تكن تستحق البقاء، لكن هذا لايترتب عليه تلقائيا أن الأنظمة الجديدة كانت الأفضل، أو الوحيدة المرغوب فيها، أو الممكنة فى ذلك الوقت.

إن الساسة من الضباط العرب لم يأتوا بأهداف جديدة. وأهدافهم الرئيسية، هى الأهداف الثلاث التقليدية للقومية العربية : الاستقلال، والوحدة، والتقدم. وفى التاريخ العربى الحديث، كان الاستقلال هو الهدف الأول، من حيث الترتيب. وقد قطعت البلاد العربية بالفعل، شوطا كبيرا نحو تحقيق هذا الهدف، قبل أن يظهر سلك الضباط كمرشح مستقبلى للسلطة، بزمن طويل. والحقيقة إن تحقيق الاستقلال والسيادة كان شرطا أوليا لصعود الضباط إلى الحكم. فالانقلاب العسكرى من جانب الضباط الوطنيين مستحيل فى ظل وجود جيش الاحتلال الأجنبى. وكان ممكنا لمصر وسوريا والعراق أن تحصل على استقلالها الوطنى حتى بدون ديكتاتوريات عسكرية.. بصورة أبطأ ربما، وربما بنفس السرعة. والحياد - ورقة «ناصر» الرابحة - لم تكن من اختراع الضباط الساسة. فمصر «الوفد» تبنت سياسة حيادية تجاه الحرب الكورية فى ١٩٥١. وتصاعد القوة والنفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط لم يكن ناتجا عن الانقلابات العسكرية العربية. والقواعد العسكرية البريطانية فى مصر أنقص عددها قبل ١٩٥٢ ولم يكن ممكنا للقوات البريطانية أن تبقى لسنوات أخرى، حتى بدون انقلاب الضباط. وفى إيران، جرت محاولة فى ١٩٥١، من جانب حكومة من غير الضباط، لتأميم البترول. وألغيت القيادة البريطانية للجيش الأردنى، وحصلت الجزائر على استقلالها، بدون الضباط.

أما الهدف الثانى من أهداف القومية العربية، وهو الوحدة العربية، فقد أعطى الأولوية فى الصحافة والدبلوماسية العربية على عهد الديكتاتوريات العسكرية. وكان هناك، من بين الضباط الذين حكموا، العديد من الرجال، مثل «بكر صدقى» و«الشيشكلى» و«قاسم» و«عبود»، ممن لايبالون بفكرة الوحدة العربية بالمرة. كما كان هناك غلاة المتحمسين للوحدة، الذين يعتبرونها قمة آمالهم. ومن هؤلاء «الصباغ»، وضباط البعث السورى و«عارف»، وعلى رأس كل هؤلاء «ناصر» ومجموعته. على أن المحصلة النهائية لإسهام الضباط فى الوحدة العربية كانت سلبية. فكل من المتحفظين عليها والمتحمسين لها لم يضيفوا شيئا إلى الأخوة العربية، بل وأسهموا فى تعميق الخلافات القائمة. فالوحدة لايمكن أن تتحقق عن طريق القسر، أو بواسطة التقاليد العسكرية التى نقلها الضباط إلى السياسة.. الأوامر.. الطاعة.. المركزية. إذ من المستحيل أن تدير شئون بلدين مثلما يقود أحد العمداء اثنتين من كتائب الجيش. فالوحدة

العربية لايمكن أن تتم بعملية ثورية، وإنما عبر مسيرة طويلة.. فقط، عبر التمهيد التدريجى القائم على التسامح، والاحترام المتبادل، والمرتكز على الأخوة.. لا على شهوة السلطة. والضباط لايمتلكون هذه الصفات. فالوحدة المصرية - السورية فى ١٩٥٨ - أكبر عمل وحدوى فى التاريخ العربى الحديث - تعد دينا ينافى رقبتهم يظل معلقا، وهم المسئولون عن التمزق السورى - المصرى فى ١٩٦١، الذى لم يشكك فى جدوى الوحدة وبطلانها فحسب، وإنما كان بمثابة ضربة قاسية وجهت لفكرة الوحدة فى حد ذاتها.

أما الهدف الثالث، وهو التقدم الاجتماعى، فلم يصبح هدفا معترفا به من أهداف القومية العربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن تعددت الأنظمة العسكرية، وأصبح الضباط الساسة من أقوى المناصرين له، وبينما لم تكن لتختلف مصر ١٩٦٥ عن مصر ١٩٥٠، فقد ارتبطت التغييرات الاجتماعية - أكثر من أى شئ آخر - باسم «ناصر»، وترك، مع زملائه، بصماته عليها. وخلاصة تلك التطلعات والآمال تتجسد فى الصياغة المصرية لما اصطلح على تسميته بـ «الاشتراكية العربية». وهو نموذج للعديد من الحركات خارج مصر.

ما الاشتراكية العربية؟

لقد سبق لنا مناقشة جذورها ودوافعها فى الفصل الخاص بفلسفة «ناصر»، وسوف نتعرض هنا لشرح عدد من المبادئ الأساسية للاشتراكية العربية، كنمط للحياة الاجتماعية والسياسية، كما هى فى الواقع وما طرأ عليها من تطورات.

ومازال النقاش دائرا حول ما إذا كانت الاشتراكية العربية اشتراكية حقيقية أم لا، ولم يحسم الموضوع بعد. وهى مسألة ليست ذات قيمة كبيرة، ويمكن أن تقودنا إلى الطريق المسدود للجدل المدرسى حول تعريف الاشتراكية نفسها، دون أن نسلط الضوء على الظاهرة المحددة التى تهمنا. إ. أى إنسان يستطيع أن يقول عن نفسه انه اشتراكى. والعديد ممن يدعى الاشتراكية، يرون أنفسهم الاشتراكيين الحقيقيين الوحيدين، وينفون هذه الصفة عن كل من لاينتمى إلى مدرستهم هم الاشتراكية. فأعضاء حزب العمال البريطانى ينكرون الطبيعة الاشتراكية للنظام السوفيتى؛ والشيوعيون لايعتبرون «الكيبوتز» شكلا من أشكال الإنجاز الاشتراكى.. وهكذا. والتساؤل حول ما إذا كان النظام المصرى نظاما اشتراكيا أم اشتراكية دولة لايفيد كثيرا فى فهم هذا النظام؛ انه لايهم سوى اولئك المهتمين بتطبيق المصطلح الضيق على الظاهرة. ويمكننا تعريف اشتراكية الدولة بأنها «نظام اقتصاد سياسى ينادى بتدخل الدولة، على نطاق واسع، فى حياة المجتمع، وفى حياته الاقتصادية بصفة خاصة، عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة، وتوجيه المصالح الاقتصادية الخاصة، وتحديد شروط عملها، ومجالات نشاطها».[٢] وحسب هذا التعريف، فإن الاختلاف بين اشتراكية الدولة والاشتراكية يتمثل فى نقطتين أساسيتين : فالاشتراكية - على عكس اشتراكية الدولة -

«تتطلب تأميم كل وسائل الإنتاج ونقل ملكيتها إلى المجتمع» و «تتنبأ بزوال الدولة». وإذا ما أخذنا مسألة زوال الدولة فى الاعتبار، فإن الاشتراكية، فى منتصف القرن العشرين، لاتوجد إلا فى الكتب، ويصبح الاتحاد السوفيتى اشتراكية دولة.. شأنه شأن مصر. أما من حيث التأميم ومدى «التشريك»، فإن مصر مازالت على مفترق الطرق. وفى القرن الثامن عشر، كانت بروسيا وتركيا الأتاتوركية، تطبق بوضوح اشتراكية الدولة، حيث كانت الدولة تقوم بتطوير الأفرع الرئيسية للاقتصاد، كأساس يمكن أن يزدهر عليه الاقتصاد الرأسمالى الخاص. ويمكننا أن نلحظ مثل هذا الاتجاه فى مصر، ولكن ليس هناك ضمان لنجاحه. فالدول النامية فى التاريخ الحديث بشكل عام، ومصر بوجه خاص، لايمكن مقارنتها ببروسيا أو اليابان أو تركيا فى الأزمنة القديمة.

وزعماء مصر أنفسهم لايدّعون إنجاز الاشتراكية بالفعل. فهم يؤكدون على أن الاشتراكية هى هدفهم، وأنهم على الطريق لتحقيقها. ويوضح «ناصر» هذا فى خطاب له فى نوفمبر ١٩٦٤، بقوله :«احنا ما بقيناش دولة اشتراكية، ولايمكن إن احنا نقول النهاردة دولة اشتراكية. احنا فى مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. مش معناها أبدا ان احنا نأمم شوية مصانع وبس. لا، الاشتراكية هو أن نقيم مجتمع الكفاية والعدل.. ورغم العمل الاشتراكى مازالت صور الرأسمالية القديمة موجودة وصاحب العمل القديم موجود ما اتحركش. علاقتنا الاجتماعية ماتغيرتش.

«احنا النهاردة بنمر بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية. ولايستطيع المجتمع الاشتراكى ان يصفى فى هذه المرحلة سائر بقايا الرأسمالية والإقطاع... فيه ناس وفيه مجتمعات طلعت قضت على الإقطاع ودبحوا الإقطاعيين. احنا قضينا على الإقطاع لكن الإقطاعيين قاعدين. وهل هم يعنى مبسوطين؟ طبعا مش مبسوطين. اللى خدت منه فدان أو عشر فدادين لايمكن إلا انه يكون معاديا للثورة وللاشتراكية. إذن أما نقول قضينا على الاقطاع لازم نفتكر ان الاقطاعيين موجودين، وهمه اصحاب يعرفوا بعض. واننا قضينا على الرأسمالية المستغلة، لكن الرأسماليين موجودين. وقضينا على الرجعية، والرجعيين موجودين.. موجودين مش فى المتاحف، ابدا ولا فى المعتقلات... احنا قلنا طلعنا من المعتقلات كل الناس، وادينا عفو حتى عن المساجين اللى كانوا متهمين بتهمة الشيوعية. واللى كانوا اخوان مسلمين. وبندى لكل واحد فرصة كبيرة، وبدنا انه يشترك فى المجتمع الجديد. لكن الاقطاعيين موجودين، والرأسماليين موجودين. الرجعيين موجودين ومستنيين أى غلطة ويتلقفوها.. احنا بنشتكى من البيروقراطية. بس البيروقراطية برضه ورثناها من العهد القديم، ولسة نحتاج إلى تطور كبير».(٣)

والسؤل هو : ماذا يفعل «ناصر» من أجل تحقيق الاشتراكية العربية تحقيقا كاملا؟ وعلى من يعتمد فى النضال من أجل إقامة نظام الكفاية والعدل؟

القلة من الرجعيين الذين اعتقلوا، والذين أفرج عنهم لينضموا إلى زملائهم الكثيرين الذين لم يدخلوا المعتقلات على الإطلاق، لم تتعطل أعمالهم ولا وظائفهم على الإطلاق، برغم تقليص نفوذهم ومكاسبهم. أما الشيوعيون والاشتراكيون الذين أطلق سراحهم (وهم بعض من اعتقلوا، وهناك آخرون لم يكن ممكنا إطلاق سراحهم، لأنهم ماتوا من التعذيب) فقد كان الإفراج عنهم مشروطا بالعمل فى خدمة النظام كموظفين، أو صحفيين يسخرون مواهبهم وخبراتهم فى خدمته والدفاع عنه فى مواجهة منتقديه.

إن أعظم إنجازات «كارل ماركس» التاريخية والثورية هو جمعه بين الفكرة المجردة للاشتراكية والحرب الطبقية المحددة للعمال، وصهرهما فى قوة واحدة من الفكر والعمل. وقبل «ماركس»، كانت هناك أفكار اشتراكية وايضا حركة عمالية مناضلة. لكنه هو الذى وحد بينهما فى كيان واحد، مثل الروح والجسد، لايمكن الفصل بينهما. واشتراكية مابعد «ماركس»، برغم راديكاليتها، فإنها، فى حال انفصالها عن الحركة العمالية، تصبح مجرد شيوعية جوفاء، وتستحيل الحركة العمالية التى لم تعد اشتراكية إلى دعامة للنظام الرأسمالى، كما هو الحال فى نقابات العمال بالولايات المتحدة. إن الاشتراكية العربية تبحث عن طريق جديد. وهى تريد الغاء الرأسمالية، دون الاعتراف بمكانة الطبقة العاملة. وهى تقرّ بوجود الصراع الطبقى، لكنها تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، دون السماح للعمال بشن نضالهم الطبقى. بأنفسهم. وهى ترغب فى تحقيق سلام طبقى مع الإبقاء على الملكية الخاصة لجزء كبير من أدوات الإنتاج.

إن التشريع المصرى فى مجالات الصحة والتعليم، وحماية حقوق العمال ضد الفصل التعسفى والشيخوخة، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخول والأجور، وما شابه، يمثل ولاشك تقدما كبيرا إذا ماقورن بالماضى القريب. ولكن، لا اشتراكية هنالك فى أى من هذه الإجراءات. إنها تشبه فى طبيعتها – وبرغم محدوديتها – ممارسات دول الرفاهة بغرب اوروبا، والتى لاتستهدف التغيير الجذرى للنظام، بل إلى ضمان استمراره مع الحد من استشراء الأوضاع غير الإنسانية. وتوزيع ربع الأرباح على العمال التى نصت عليها قوانين يوليو ١٩٦١، والتى روجوا لها كثيرا، ليست أكثر من تعويض وهمى عن أجورهم الهزيلة. فمن إجمالى الـ ٢٥٪ المخصصة للأرباح، تجنب ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان، و ١٠٪ لإقامة قاعات للطعام وحمامات.. الخ بالمصانع، ولايتسلم العمال، نقدا، سوى ١٠٪ تصرف بنسب متفاوتة حسب أجورهم الاساسية، وبحيث لاتزيد على ٥٠ جنيها مصريا فى السنة. وبمعنى آخر، فإن ربع الأرباح يعادل مايدفعه صاحب العمل وفاء بالتزاماته الأولية، بالإضافة إلى أجر شهر إضافى يدفعه للعامل، دون أى تغيير جوهرى فى شروط العمل أو الأجور. هذا بالإضافة إلى أنه جرى تخفيض المبلغ بسبب المصاعب الاقتصادية التى تمر بها مصر. فطبقا لقرار

رئيس الجمهورية، الصادر فى يوليو ١٩٦٥، تقرر صرف مكافأة مالية عن السنة الماضية للعمال والموظفين توازى أجر ١٥ يوما، وبما لايزيد على ٣٥ جنيها مصريا. وعلى ضوء ارتفاع الأسعار، وخاصة اسعار المواد الغذائية، فإن الـ ٣٥ جنيها فى ١٩٦٥ لاتعادل أكثر من نصف قيمتها الشرائية فى ١٩٦٢.

إن العامل هو هدف الاشتراكية العربية، لا صانعها؛ إنه هدف مهم، لكن لا هو عامل فعال، ولا مستقل. ونقابة العمال هى أداة فى يد الدولة، وهى - مثل كافة المنظمات الأخرى - توجه من أعلى. ولاقيمة حقيقية لتخصيص ٥٠٪ من مقاعد مجلس الأمة للعمال والفلاحين، فى ظل غياب حريتهم فى تكوين تنظيماتهم المستقلة. وممثلو العمال فى مجالس إدارات الشركات، الذين لم يصعدوا عن طريق لجان عمالية نشطة، هم أداة لتمييع المطالب العمالية وإفراغها من محتواها، وسرعان مايتحولون إلى ممثلين للإدارة فى مواجهة العمال. وهو أمر لايقتصر على مصر وحدها. لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ القمع الوحشى لإضراب عمال كفر الدوار، على يد الحكم الجديد للضباط فى ١٩٥٢. فـ «الثورة» و «الاشتراكية»، أصبحتا من شعارات النظام. لكن موقف العداء من الحركة المستقلة للعمال، ظل على ماهو عليه.

إن الاشتراكية العربية تعد بالقضاء على التمايز الطبقى، ولكن ليست لديها النية للإلغاء التام للملكية الخاصة لأدوات الإنتاج. فرأس المال «الوطنى» و «غير المستغل» مستمر فى مراكمة أرباحه.

وهناك قطاعان - والحقيقة ثلاثة - فى الاقتصاد المصرى : القطاع العام، والقطاع الخاص، ثم القطاع المختلط بين العام والخاص. ولسنا هنا بصدد الرصد الإحصائى لحجم كل قطاع على حدة. وأحيانا ماتكشف دراسة الأرقام الرسمية عن تناقضات صارخة. فجميع الإحصاءات فى مصر الحديثة تتداخل فيها الحقائق بالخطط بصورة مخلة، وتختلط الدعاية بالمناقشات الموضوعية. وسنحاول هنا أن نفهم الاتجاهات العامة فقط.

يحتضن القطاع العام معظم الفروع التى تحتاج إلى استثمارات كبيرة ولاتحقق فوائد سريعة. ويتمثل هذا، أساسا، فى مشروعات التنمية والصناعات الأساسية، والأفرع الرئيسية لتوجيه الاقتصاد، مثل البنوك والتجارة الخارجية، والخدمات الاجتماعية، كما فى التأمين الصحى. أما رأس المال الخاص، فيمارس نشاطه فى المجالات التى تحقق عائدا سريعا : فأراضى الريف والمدن التى كانت، وستظل، الملكية القومية الأساسية فى مصر، بأيدى رأس المال الخاص. فالزراعة بالكامل فى أيدى رأس المال الخاص. والمليون فدان المزمع استصلاحها بعد الانتهاء من بناء سد أسوان العالى، سوف توزع على الأفراد. وصناعة البناء، والإسكان، وتأجير الشقق، وتجارة الجملة، والفنادق وأماكن التسلية، يملكها رأس المال الخاص.

وتمول الدولة معظم الاستثمارات الجديدة، وتشرف أيضا على إنفاق معظم الأرباح الناتجة عنها. لكن المستهلكين، فى الريف والمدينة، يشترون معظم احتياجاتهم، من غذاء وإسكان وملابس، من القطاع الخاص.

وحسب ماذكره نائب رئيس الوزراء ووزير التموين، فإن القطاع العام لم يقدم أكثر من ١١,٥٪ من إجمالى البضائع الاستهلاكية فى ١٩٦٤.(٤) فمعظم الأرباح الناتجة عن النشاط الاقتصادى تؤول إلى رأس المال الخاص.

وفيما يلى الجدول الخاص بإجمالى الناتج القومى العام عن سنة ٦٢-١٩٦٣.(٥)

إجمالى الناتج القومى العام المصرى لسنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ (بالمليون جنية مصرى)

	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالى
الزراعة	٨٢ر٥	٤٤٠ر٧	٤٦٩ر٢
الصناعة	١٥٦ر٥	٢٠١ر٩	٣٥٨ر٤
الكهرباء	١١ر٢	٦ر٨	١٨
التشييد	٢١ر-	٧٠ر-	٩١
النقل والمواصلات	٩٢ر٩	٣٠ر-	١٢٣ر٦
ايجارات المساكن	-	٧٨ر-	٧٨
ا ـافق العامة	٣ر٦	-	٣ر٦
ا جارة	٣٠ر٥	١١٦ر-	١٤٦ر٥
ـة	٣٠ر٨	-	٣٠ر٨
عليم	٥٧ر٧	١٣ر٢	٧١
صحة	١١ر٩	٢ر-	١٣ر٩
خدمات العامة	٤ر٧	ر٥	٥ر٢
ثقافة	٢ر٧	١٣ر٧	١٦ر٤
الأمن، والعدل، والدفاع	٨١ر-	٣ر١	٨٤ر١
خدمات حكومية أخرى	٢٥ر١	-	٢٥ر١
الخدمات الشخصية	١ر-	٩٧ر٨	٩٩
	٥٥٩ر٣	١٠٧٤ر٥	١٦٣٣ر٨

ونلاحظ أنه من بين المجالات الستة ذات الناتج الأعلى - الزراعة، والصناعة، والتجارة، والنقل، والمواصلات، والخدمات الشخصية، والتشييد - والتى تمثل مجتمعة ٨٠٪ من إجمالى الناتج القومى، يستأثر القطاع الخاص بأكثر من ٩٠٪ فى الزراعة والخدمات الشخصية،

وحوالى ٨٠٪ فى التجارة والتشييد، وبأكثر من ٥٠٪ فى الصناعة، و٢٥٪ فى النقل والمواصلات. علما بأن عوائد رأس المال، والأعمال الخاصة والمقاولات، محددة قانونا (لايسمح للفرد بامتلاك اكثر من ١٠ آلاف جنية، أو يحصل على أجر سنوى أكثر من ٥ آلاف جنية، بما فيه البدلات أو أى موارد أخرى)، وعن طريق الإسهام فى التموين والتسويق عن طريق الجمعيات التعاونية، والرقابة الصارمة. وهنا موطن الداء. فالبيروقراطية تنمو وتنتعش بتوسع النشاط الاقتصادى للدولة، ويتزايد مع هذا النمو الداء العضال للبيروقراطية المصرية : العجز والفساد. ففى ١٩٦٢، كتب الباحث الرسمى «عيسوى»، محذرا : «هناك مسألة عجز البيروقراطية وانعدام كفاءتها. وهى مسألة على قدر عال من الأهمية فى أى دولة حديثة، ويزداد الأمر أهمية فى بلد ينهج طريق الاشتراكية والتخطيط. فمنذ العشرينيات وما تلاها، ومستوى الأداة الحكومية فى مصر فى تدهور مستمر، وهو أمر ناتج عن تضخم عدد أفرادها، وتزايد الوظائف الملقاة على عاتقها، والتدهور النسبى لحالتها الاجتماعية والاقتصادية بسبب التضخم. وخلال السنوات الماضية بدا كما لو أنه من الممكن وضع حد لعدم الكفاءة، بل وتحسين الأداء، لكن تزايد الأعداد فى تصاعد مستمر وليس هناك مايشير إلى قرب فشل قانون «باركنسون» فى مصر... وهناك مثال أوردته الصحف فى الآونة الأخيرة : فقد اكتشف الموظفون أن من الحكمة البدء فى إنهاء إجراءات المعاش قبل انتهاء خدمتهم بعام كامل، لأن النموذج الواحد فى ملف الفرد منهم يحتاج إلى ٤٧ توقيعا.. ويبدو أن البيروقراطية، لفترة طويلة قادمة، سوف تستنفد جزءا كبيرا من الطاقة الناتجة عن مشاريع الخطط».[٦] والصحف المصرية مليئة بالشكاوى والنكات المصورة حول تضخم جهاز الإدارة المدنية، وصلف موظفى الحكومة وكفاءاتهم المتواضعة، وعدم أمانتهم. وإذا كان «عيسوى» يكتب فى ١٩٦٢ عن احتمال تغير الحال، ففى خريف ١٩٦٤، عندما أصبحت أزمة التموين تحتل الاهتمام الأول، لم يكن من الممكن السكوت عن شرور البيروقراطية التى استمر عجزها وعدم أمانتها تعمل عملها فى تردى الأزمة. كما ظهر العديد من حالات سوء التخطيط والتنفيذ، والاختلاس، والسرقة والرشوة، وأدينت علنا. لقد كانت مشكلات التموين على رأس اهتمامات الدولة فى مصر، وفى مناقشات مجلس الأمة وتحركات الحكومة.

والتحليلان التاليان لعوامل الأزمة، لايتناقضان مع بعضهما البعض، بقدر مايكملان الصورة.

فابراهام بن - تسور، يشير إلى التناقضات الداخلية لحكم الضباط فى مصر قائلا :«(إنها) محاولة لضمان اشتراك عناصر المعارضة التى ظلت على عنادها لزمن طويل. وهكذا، فهم يحاولون الربط بين التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والبناء العسكرى الضخم، وسباق التسلح والسياسة التوسعية، بناء اقتصاد مخطط يرتكز، من ناحية، على الجماهير وقطاع

الدولة وتأميم وسائل الإنتاج الرئيسية، ومن ناحية أخرى، على ترك مجال واضح للمبادرة الفردية والملكية الخاصة فى مجالات الاقتصاد؛ والقيام بإصلاحات اجتماعية جسورة لصالح الجماهير، دون السماح لها بالمشاركة الحقيقية، والتضييق، فى الوقت ذاته، على كوادرها الفكرية من الاشتراكيين والشيوعيين اليساريين.. والأزمة، بلاشك، ليست أزمة نمو، وإنما أزمة منهج، تقف وراءها عوامل ثلاثة : أولها، سباق التسلّح والإنفاق العسكرى الضخم؛ وثانيها : الجمع بين نظامين متناقضين : الاشتراكية والرأسمالية؛ وثالثها : رأسمالية الدولة المستندة إلى بيروقراطية فاسدة».(٧)

و«محمد حسنين هيكل» فى ١٩٦٤، لايغفل مفاسد البيروقراطية واستشراءها بالنمو السريع لنشاط الدولة الاقتصادى، وحفاظها، كيفيا، على مستواها الإدارى وقيمها القديمة. وهو لايتجاهل عبء الإنفاق العسكرى الذى لامفر منه - من وجهة نظره - فى ظل تهديدات إسرائيل، وانسحاب سوريا من ج.ع.م، والحرب فى اليمن. ويؤكد، فى الوقت نفسه، على الضغوط التضخمية الناجمة عن مشروعات التنمية الكبيرة، والزيادة المطردة فى عدد السكان. فالحاضر يتحمل عبء المستقبل، تماما مثل «الجنين من قبل أن يولد يمتص دم أمه، والطفل، لعشرين سنة على الأقل وحتى يتأهب للفرصة الأحسن ويستعد لها، ضريبة على عمل الأب وعلى أعصابه وعلى حياته كلها... لقد دفعنا من حصيلة عملنا الوطنى الف مليون جنية صرفت حتى الآن استثمارا فى المصانع الكبرى، وفى السدود الضخمة، وفى عمليات استصلاح الأراضى، وسحب الخضرة الخصبة لتغطى رمال الصحراء الجرداء.

«إلى جانب هذه الألف مليون جنيه التى دفعناها من مالنا وضعنا ايضا مائتى مليون جنية حصلنا عليها قروضا من الخارج... وهذه المائتا مليون جنيه التى صرفناها فيما أتممنا من العمل حتى الآن ليست منحة، وإنما هى قروض واجبة السداد... إن آفاق العمل التى فتحتها عملية التنمية قد شدت يدا عاملة كثيرة، شدتها من البطالة الكاملة فى المدن أو البطالة المقنعة فى الريف، ولقد وضع المجتمع - بحكم القيم التى التزم بها - هدف العمالة إلى جانب هدف الإنتاج، والنتيجة ان السنوات الأربع الاخيرة حققت طبقا للأرقام الدقيقة أكثر من مليون فرصة عمل.

«معنى ذلك أن مليون عامل، بما يحصلون عليه من الأجور، قد دخلوا إلى سوق الاستهلاك المنظم - بعضهم للمرة الأولى فى حياته - وبدأوا يشاركون فيه بدون أن يحقق عملهم - أو عمل جزء كبير منهم - إضافة جديدة إلى هذا السوق.

«وعلى سبيل المثال نأخذ سد أسوان العالى.

«على الموقع فى أسوان يعمل ما متوسطه - طول العام - خمسة وعشرون الف عامل كل يوم.

«وراء هؤلاء بعيدا عن الموقع ثلاثة امثالهم، يعملون على خطوط مواصلات السد العالى، وفى مراكز الإنتاج التى تعمل له كشركات الاسمنت والحديد، وفى مراكز الخدمة الفنية اللازمة له كأعمال التصميم والتنسيق والإدارة.

«وإذن. مائة الف يعملون فى السد العالى، يحصلون على أجور منتظمة وأجور عالية.

«ولقد دخلوا – بعضهم للمرة الأولى كما قلت – إلى مجال الاستهلاك.. إلى سوق البضائع الاستهلاكية. فى الوقت الذى لم يضف عملهم فيه إلى هذا السوق أية سلعة جديدة، أو أية قوة مضافة على الإطلاق.

«لم تنتج أرض السد العالى برتقالة واحدة حتى الآن أو حبة قمح... معنى ذلك أن حجم البضائع المعروضة فى السوق لم يزد بمقدار زيادة الطلب عليها».[٨]

إن مشكلات مصر، بغض النظر عن الحكومة والنظام، صعبة. ولاتمتلك البلاد مصادر طبيعية كافية؛ فتربتها ومياه النيل مستغلة إلى أقصى مدى بالفعل، ولايمكن زيادة مصادر الرزق والدخل إلا ببذل جهود جبارة ونفقات باهظة. والسكان، من ناحية أخرى، يتزايدون بمعدل سريع. ولمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة بصورته الحالية، فإنه من الضرورى إنتاج غذاء وملابس وتوفير السكن والمدارس والمستشفيات.. وغيرها لأكثر من ربع مليون شخص يولدون سنويا. وقد عبر الصحفى اللبنانى «ميشال أبو جودة» عن قلق زعماء مصر عندما قال :«إن المعدل الطبيعى لزيادة السكان فى مصر، مثل النيل، يحتاج إلى سد عال كى يسيطر عليها. لقد نجحوا فى «استئناس» النيل، أما الزيادة السكانية فهى تتدفق دون توقف».[٩] والحكومة تشجع تحديد النسل، لكن معدل الزيادة من غير المقدر له أن ينخفض حتى منتصف السبعينيات على أقل تقدير. وفى الوقت نفسه، فإن ارتفاع المستوى الصحى يؤدى إلى انخفاض عدد الوفيات بين المواليد، وعلاج حالات العقم، وانخفاض حالات الإجهاض. كما أن كل تحسن فى مستوى المعيشة سوف يؤدى إلى الزواج المبكر فى الريف والمدينة. ومن المتوقع ارتفاع معدل الزيادة السكانية خلال السنوات المقبلة.

إن هذه الأوضاع تجبر أى حكومة مصرية على إحداث تغييرات شاملة، وإلا غرقت فى الفوضى، لكن أى مشروع تنموى أو ثورى لايمكنه أن يقدم حلولا فورية، كما أن المشكلات لاتنى تتجدد. وعلى ضوء مشكلاتهم الموضوعية والاحتمالات البعيدة للنجاح فى المستقبل القريب، وبسبب التناقضات الداخلية لنظامهم وتفككه، فإن الضباط الذين يحكمون مصر منذ ١٩٥٢، يبددون طاقاتهم بحثا عن انتصارات مجيدة خارج البلاد. لكن الانتصارات تتحول إلى هزائم.. فى العالم العربى.. فى الشرق الأوسط.. فى أفريقيا، وجميع أرجاء العالم. ولم تسفر طموحاتهم فى الخارج إلا عن تبديد طاقات الدولة وتفاقم المشكلات الداخلية.

هوامش (١)

١- Martin Buber, "Dialogue", in between man and man, London 1961, 51.

٢- Enziklopedia le - mada'e ha-hebra (Hebrew), vol.1, Merhavia 1964, 119.

٣- الاهرام، ١٣ نوفمبر ١٩٦٤.

٤- نفسه، ١ ديسمبر ١٩٦٤.

٥- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1964, 117, quoting al-Ahram, 30 June 1962.

٦- Issawi, 74-5.

٧- Avraham Ben - Tzur, "Ha - mashber ha - Kalkali be - mitzrayim", Ba-hasha' ar, no. 64, Tel Aviv 1964, 38-40; Avraham Ben - Tzur, Ha sotzializm - áravi, Tel Aviv 1965, Passim.

٨- الأهرام، ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤.

٩- النهار، بيروت، ٨ مايو ١٩٦٤.

(٢) النخبة الحاكمة*

تشهد الدول التى يحكمها الساسة من الضباط، ومصر بصفة خاصة، صعود صفوة جديدة.

من هم النخبة المصرية الجديدة؟

أولا، وقبل كل شيء، ينبغى أن نشير إلى هذه النخبة مصرية. المصريون هم الذين يحكمون مصر الآن. وعلى ضوء الحقائق التاريخية، فهذا أمر مسبوق. فنجيب وناصر هما أول مصريين يحكمان مصر منذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام. ومنذ زمن "قمبيز" و "الاسكندر الأكبر" وحتى منتصف القرن العشرين، مرورا بعهود فارس القديمة، والإغريق، والرومان، والامبراطورية البيزنطية، والعرب، والمماليك، والانجليز، كان حكام مصر دائما من الاجانب. وكانت سلالة "محمد على" تركية. فمؤسسها وابنه "إبراهيم"، كانا اتراكا من ناحية الأب والأم، ولغتهما الأصلية هى التركية. وأسلافهما، من الخديوية والملوك، بما فيهم "فؤاد" والد "فاروق"، كانوا جميعا أبناء لأتراك، وأمهاتهم شراكسة من إماء الحريم. وكانت لغة المحاكم هى التركية، ومعظم الروابط العائلية والاجتماعية كانت مع استنابول، وكان نمط حياتهم مستلهما من تقاليد الارستقراطية العثمانية، حتى بعد أن اصبحت تركيا نفسها جمهورية. وكان الأوربيون هم الذين يملكون ويديرون أفرع الاقتصاد الحديثة، التى أخذت فى النمو فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مثل الصناعة، والنقل، والتجارة الخارجية، والبنوك وشركات التأمين. وكان دخول المصريين فى هذه المجالات بطيئا، بالرغم من الجهود المستمرة والحذرة لتمصير الحياة الاقتصادية، والتى بدأت منذ العشرينيات. لكن التقرير السنوى للشركات المصرية المساهمة لعام ١٩٥١، يشير إلى أن عدد مديرى هذه الشركات يبلغ ١٤٠٦، ليس بينهم سوى ٣٥٪ من المسلمين والاقباط المصريين، و ١٨٪ من اليهود من جنسيات أجنبية بالأساس، حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأغنياء بين اليهود المصريين، و ٣٠٪ من الأوروبيين، ثم ١١٪ من السوريين واللبنانيين، و ٨٪ من اليونانيين والأرمن.[1] لقد كان النضال المصرى من أجل السيادة أكبر من كونه مجرد كفاح ضد الحكم البريطانى المباشر أو غير المباشر. ووجود المصريين الناطقين بالعربية، الآن على رأس جهاز الحكم يعتبر تحولا تاريخيا. ولسنوات طويلة، كانت هناك شريحة مصرية ضمن النخبة. وكانت تضم معظم كبار الملاك بممثليهم السياسيين، وزعماء الأحزاب وأعضاء البرلمان. ولم يعد لهذه الصفوة الآن أى نفوذ. فلم يعد لملاك الأراضى، بالفعل، الرأى النهائى فى الريف، كما فقدت الأحزاب السياسية أهميتها فى المدن. صحيح إن الغنى لم يصبح فقيرا. كما أن الفقير لم يصبح غنيا، لكن ثراءهم لم يعد يتحقق بالسهولة السابقة. وقد تسربت السلطة من بين أيديهم. والمسئول عن ذلك هو الإصلاح الزراعى.

لقد كانت هناك أهداف ثلاثة وراء الإصلاح الزراعى : هدف اجتماعى، وآخر اقتصادى، وثالث سياسى. والهدف الاجتماعى هو تحسين أوضاع مجموع الفلاحين. والهدف الاقتصادى هو إجبار الرأسماليين على استثمار أموالهم فى الصناعة بدلا من المضاربة فى الأراضى. ولن نناقش هنا مدى تحقيق هذه الأهداف. أما الهدف السياسى، فهو القضاء على السيطرة السياسية لملاك الأراضى، ومن المؤكد أن هذا الهدف قد تحقق. فقد تم إقصاء القطاع الزراعى من الطبقة العليا القديمة كصفوة حاكمة، حتى قبل القضاء على قسمها الصناعى والمالى الأجنبى.

والصفوة السياسية والاجتماعية الجديدة تنعكس بوضوح تام على تركيب الحكومات المصرية المتعاقبة. ولغرض تحليل أوجه تركيبها، فإننا سوف نستعرض جميع تلك الحكومات منذ انفصال سوريا عن ج.ع.م، وحتى رئاسة «ناصر» للوزارة عقب هزيمة حرب الأيام الستة من يونيو ١٩٦٧، كوحدة واحدة، بغض النظر عن تغير الأشخاص.

من هم الذين يشغلون المناصب الحكومية الرئيسية؟

إننا - لن نتعرض لمن اشترك فى أكثر من حكومة، سوى مرة واحدة. وإذا تولى مناصب مختلفة، فسوف نشير إلى أعلاها، حتى وإن لم يكن آخر ماتولاه من مناصب.

إن تركيب هذه الصفوة يأخذ شكلا هرميا، يحتل قمته شخص واحد، أما الرأس والأكتاف فهى أعلى من بقية الشعب مكانة ومقدرة، ونفوذا، بالتالى. و«ناصر» هو الذى يسن القوانين وينفذها. وهو الذى يعين ويعزل القيادات المدنية والعسكرية، والجميع مسئول أمامه. وعبادة شخصيته لايضارعها فى عصرنا سوى عبادة شخصية «هتلر» و«ستالين» و«ماو». فأثناء «الحملة الانتخابية» فى ١٩٦٥، بتجديد انتخابه لفترة ثالثة، تورد «أخبار اليوم» الاسبوعية، ببراوز «حكمة اليوم»، الآية القرآنية «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله».[٢] والخطاب موجه، بالطبع، إلى النبى.

وعندما أجبر، فى ٩ يونيو ١٩٦٧، على «تحمل المسئولية كاملة» - على حد تعبيره فى خطاب نقلته الإذاعة والتليفزيون - عن الهزيمة التى لحقت بجيش مصر وسياستها، و«تنحيه التام والنهائى عن أى منصب أو دور سياسى»، فإن رد الفعل الشعبى لم يكن له مثيل. وكانت مظاهرات الجماهير المطالبة بعودته إلى الرئاسة، مدبرة جزئيا - وجزئيا فقط - من جانب رجاله. ولم يكن من الممكن أن تكون بهذا المدى والكثافة لو لم يكن الكثير من المصريين يشعرون بولاء عميق الجذور نحو «ناصر» كزعيم لهم. فصورة الأب لاتبرز فقط عندما ترغب شخصية قوية (شخصية كاريزمية، على حد تعبير «ماكس ويبر») فى فرض سلطانها، وإنما تتخلق أيضا برغبة أولئك التواقين لأن يقادوا، ويكون هذا التوق شديدا فى الأزمات على وجه الخصوص. فالولاء لناصر والثقة فيه، كانت بالنسبة لكثيرين من المصريين فى ٩ ، ١٠ يونيو، هما الملجأ الوحيد والأخير الباقى بعد انهيار منظومة الإيمان السياسى.

لقد بلغ «ناصر» أوج قوته والثقة فى نفوذه فى ربيع ١٩٥٨، بعد تأميمه القناة فى ١٩٥٦، وانسحاب الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين من الأراضى المصرية فى ١٩٥٧، ثم إنجاز الوحدة السورية - المصرية فى فبراير ١٩٥٨. لكن هذا النفوذ والثقة بدأ فى التدهور بعد ذلك، بدءا بعدم انضمام العراق الجمهورى، بعد انقلاب يوليو ١٩٥٨، للوحدة المصرية - السورية، وماتلاها من انفصال سوريا فى ١٩٦١، وفشل مصر فى حرب اليمن، واستفحال متاعب مصر الاقتصادية.. ثم كارثة حرب الأيام الستة وماترتب عليها. لكن «ناصر» استطاع أن يصمد، حتى الآن، فى وجه جميع هذه المحن، وجميع هؤلاء الأعداء.

ويتكون المستوى التالى فى هرم النخبة الحاكمة فى مصر من تسع شخصيات، هم : نواب الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشعب. أربعة منهم ظلوا على القمة طوال الفترة من خريف ١٩٦١ وحتى صيف ١٩٦٧، وهم :«زكريا محيى الدين»، و«على صبرى»، و«حسين الشافعى»، و«أنور السادات». أما الخامس، «محمد صدقى سليمان»، فلم يصعد إلى القمة إلا فى ١٩٦٦. وهناك أربعة آخرون من نواب الرئيس جرى إبعادهم فى فترات مختلفة، هم :«عبد اللطيف البغدادى»، الذى ظل لسنوات النائب الأول، فعليا، والنائب الرسمى للرئيس أثناء سفره للخارج، وقد أجبر على الاستقالة فجأة فى مارس ١٩٦٤. كما اختفى معه «كمال الدين حسين». وفى يناير ١٩٦٦، أعلن عن استقالة «حسن إبراهيم». وكانت حرب الأيام الستة سببا فى تقديم المشير «عبد الحكيم عامر»، أقرب أصدقاء «ناصر، لاستقالته وقبولها، ثم انتحاره فى النهاية. وكان «عامر» حتى ذلك الحين النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبعد ذلك بشهور جرد «زكريا محيى الدين» ايضا من جميع مناصبه، وكان «ناصر» قد رشحه، فى خطاب تنحيه فى ٩ يونيو ١٩٦٧، كخليفة له.

أما المستوى الثالث من الهرم، فيتكون من اولئك الذين عملوا بالوزارات المختلفة حتى يونيو ١٩٦٧، كنواب لرئيس الوزراء. وقد شغل هذا المنصب على مدى اربع وزارات، منذ سبتمبر ١٩٦٢، ١٣ شخصا، ثم يلى هؤلاء الوزراء، وهم فى الواقع مديرو عموم للوزارات. وعددهم ٤٢ شخصا.

ومن بين هؤلاء الـ ٦٥ هناك ٦٣ مسلما، وقبطيان أحدهما هو الدكتور «كمال رمزى ستينو»، الذى عمل نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتموين والتجارة الداخلية حتى سبتمبر ١٩٦٦، ولم ينضم إلى الوزارة التى تلتها برئاسة «محمد صدقى سليمان». وقد حل محله فى الوزارة قبطى آخر، هو «كمال هنرى ابادير» للمرة الأولى، كوزير للمواصلات. وهكذا، كانت جميع الوزارات المصرية التى تتابعت خلال الستينات، والتى كانت تتشكل من ٣٠ وزيرا أو أكثر، هذه التفصيلة تضم دائما واحدا فقط من الأقباط، فى الوقت الذى تبلغ فيه نسبة الأقباط إلى المسلمين ١:١٤. وهذا التفصيل يعد مؤشرا على الموقف العام. فقد انقضى العهد الذى كان فيه القبطى «مكرم عبيد» نائبا لرئيس الوزراء. إن الوضع الاقتصادى والعام للأقباط. أقدم طوائف البلاد واكثرها رسوخا - يزدادترديا. وقد تلازمت التفرقة ضد الأقباط- مع إبعاد الاجانب. ونسبة الأقباط فى وزارة الخارجية، سواء فى التمثيل الدبلوماسى أو الأعمال

الإدارية، وصلت إلى أقل من ٣٪ فى ١٩٥٩، بعد أن كان فوق الـ ٦٪ فى ١٩٥٢. وفى مجلس الأمة، لم يكن هناك، فى دورة سبتمبر ١٩٦٠، أكثر من ١٣ عضوا من الأقباط، من أجمالى عدد الاعضاء البالغ ٤٠٠ عضو؛ فالإسلام، كطائفة دينية، له السيادة المطلقة.

من بين الاعضاء الـ ٦٥ الذين يشكلون المجموعة الحاكمة، هناك ٢٧ ضابطا، أى من الرجال الذين أتموا تدريبهم المهنى، والتحقوا بخدمة الجيش والذين لم يفعلوا اكثر من خلع الملابس العسكرية، بعد أن قاموا - هم أو زملاؤهم - بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكرى. وكلهم تقريبا ممن ولدوا فى الفترة من ١٧-١٩٢٠. وفى ١٩٤٠، كانوا برتبة الملازم ثان، وبرتبة الصاغ أو القائمقام فى ١٩٥٢. إن ٢٧ من ٦٥ (أى ٤٢٪)، تعد نسبة كبيرة، لكنها لاتعكس السيادة العامة للضباط. والعشرة الجالسون فوق قمة الهرم كلهم من الضباط. وعندما عين «محمد صدقى سليمان» رئيسا للوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦، قدم باعتباره مهندسا، وروجوا كثيرا لمهنته المدنية. والحقيقة إنه كان متفوقا، كمهندس وكإدارى (كان هو المسئول عن بناء السد العالى)، لكن كونه ضابطا كان تأشيرة الدخول له إلى العمل العام، شأن من سبقوه من رؤساء الوزارة المصرية. فبعد حصوله على بكالوريوس الهندسة التحق بخدمة الجيش ضابطا اعتبارا من ١٩٣٩.[٥] وفى مايو ١٩٤٨، أتم دورته بكلية الأركان، وهى نفس الدورة التى ضمت "ناصر" و "عامر" ، و "زكريا محيى الدين» وعددا آخر من زعماء المستقبل فى مصر الجمهورية.

وهناك نجم صاعد آخر هو «محمود يونس»، الذى يقدم عادة باعتباره «المهندس محمود يونس»، وهو مهندس ممتاز وادارى بارز.. وواحد من الضباط الساسة. فبعد دراسته للهندسة، التحق فى ١٩٣٧ بخدمة الجيش، وسرعان مالفت نبوغه الأنظار. وفى ١٩٤٢، حضر دورة ضباط الأركان، وفى ١٩٤٤ و ١٩٥١، كان - مثل «ناصر» - معلما بكلية الأركان. والتحق بالضباط الأحرار، وبعد الانقلاب عين حارسا على ممتلكات الأسرة المالكة، وفيما بين ٥٤-١٩٥٦ تولى رئاسة هيئة البترول.[٦] فى ١٩٥٦، عمل رئيسا لهيئة قناة ومنذ اليوم الأول لتأميمها السويس، ويرجع الفضل إليه فيما حققته الإدارة المصرية للقناة من نجاح مرموق. وفى سبتمبر ١٩٦٦، عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للكهرباء والبترول والثروة المعدنية.

حتى الآن لم نتعرض سوى لقمة الهرم المصرى الحاكم. وكلما نزلنا إلى أسفل، قلت نسبة الضباط، وإن كان يظل تواجدهم ملحوظا. فمن بين أعضاء الحكومة الـ ٦٥ فى الفترة من ٦٢-١٩٦٧، كان هناك ٤ ضباط من بين نواب رئيس الوزراء الـ ١٣، بنسبة ٣١٪. وكان هناك ١٣ ضابطا من مجموع الوزراء البالغ عددهم ٤٢، أى بنسبة ٣١٪ ايضا.

وجدير بالملاحظة أن نسبة الضباط بين الوزراء، وإن تأرجحت على مر الأعوام، إلا أنها لم تختف تماما. والجدول التالى يبين عدد الضباط ونسبتهم إلى المدنيين فى الحكومات المصرية منذ ١٩٥٢.

الضباط والمدنيون فى الوزارات المصريه

	٧ سبتمبر ١٩٥٢		٧ ابريل ١٩٥٤		٢٩ سبتمبر ١٩٥٦		٦ مارس ١٩٥٨		٧ اغسطس ١٩٦١		٢٩ سبتمبر ١٩٦٢		٢٥ مارس ١٩٦٤		٢ أكتوبر ١٩٦٥		١٠ سبتمبر ١٩٦٦		١٩ يونيو ١٩٦٧	
	أول وزارة يرأسها نجيب		أول وزارة يرأسها ناصر		أول وزارة مصرية بعد إقرار الدستور		أول وزارة لـ ج.ع.م بعد الوحدة		حكومة ج.ع.م بعد إلغاء المجلس التنفيذى		وزارة على صبرى الأولى		وزارة على صبرى الثانية		وزارة زكريا محيى الدين		وزارة محمد صدقى سليمان		وزارة برئاسة ناصر رئيس الجمهورية	
	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين	ضباط	مدنيين
رئيس الجمهورية			١		١		١		١		١		١		١		١		١	
النائب الأول للرئيس			١										١		١		١			
رئيس الوزراء	١										١		١		١		١			
نواب الرئيس							٢		٥		٥		٣		٣		٣		٣	١
أعضاء المجلس الرئاسى											٣	٢	٣	٨	٢	٦	٣	١		
نواب رئيس الوزراء		١																		
وزراء الحكومة المركزية																			١٤	٩
وزراء الحكومة المصرية		١٤	٧	١١	٥	١٣	١	٩	٧	١٣	٥	١٩	٥	١٧	٩	١٣	١٠	١٢	*١٩	١٠
الاجمالى	١	١٥	٩	١١	٦	١٣	٨	١٣	١٣	١٣	١٥	٢١	١٤	٢٥	١٧	١٩	١٩	١٣		
	كان مجلس قيادة الثورة المكون من الضباط يقف فوق الحكومة				٣٢		٣٨		٥٠		٤٢		٣٦		٤٧		٥٩		٦٥	

فى وزارات الوحدة مع سوريا (٥٨-١٩٦١) لم نحصر سوى الوزراء المصريين،
لم نسجل سوى وظيفة واحدة لمن يشغل أكثر من وظيفة.
* المجموع ١٨ وليس ١٩.

ولم يقتصر تغلغل الضباط إلى مواقع القيادة على مستوى مجلس الوزراء، بل الأصح أنه بدأ من هناك، وامتد إلى كافة مواقع القيادة السياسية والاقتصادية والنيابية.

فمن بين ٥٨ سفيرا ووزيرا يمثلون مصر فى عواصم العالم فى عام ١٩٦٢، كان هناك ٢٥ - أى مايقرب من النصف - من الضباط السابقين. ومن بين ٧٣ سفيرا ووزيرا فى صيف ١٩٦٤، كان هناك ٤٨ ضابطا، أى حوالى الثلثين. وهذا الاتجاه لشغل الضباط للوظائف الرئيسية لايتراجع، بل هو آخذ فى النمو المطرد.

وفى المجال الاقتصادى، فإن أحد الخبراء المطلعين يعلن، عند مناقشته فى ١٩٦٤ للمشروعات المؤممة، أن «المراكز القيادية يحتلها الضباط، بالأساس، ومؤهلاتهم لشغل هذه المراكز ليس فى كفاءتهم الفنية والاقتصادية بقدر ماهو فى الثقة فيهم سياسيا».[٧] بل إن الاشتراكى المصرى، «أنور عبد الملك»، يذهب إلى ماهو ابعد من ذلك، إذ يقول «إن سلك الضباط مندمج عضويا الآن فى المجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية القائدة. فكل أولئك الذين كان عليهم أن يتركوا القوات المسلحة، أو كانوا مرشحين لذلك، تم تعيينهم فى المناصب العليا للمؤسسة غير العسكرية».[٨] وكتابه عن مصر «ناصر» عنوانه بالحرف هو :«مصر، مجتمع عسكرى».[٩]

إن وجود عدد كبير من الضباط السابقين فى وظائف اقتصادية وسياسية عليا، ليس دليلا، فى حد ذاته، على وجود مجتمع يقوده الجيش. وفى كل جيش، فإن عدد الضباط حملة الرتب العليا محدود بحكم اللائحة التنظيمية، فكل نقيب لايبلغ بالضرورة رتبة العميد. وفى السلم الوظيفى لموظفى الحكومة أو الكنيسة، على سبيل المثال، فإن الشخص الذى يخدم فى الدرجات الوسيطة يظل فى نفس المستوى لسنوات عديدة قبل إحالته إلى المعاش. وفى الجيوش، فإن الضباط غالبا مايتركون الخدمة بعد أن يقضوا عددا من السنوات دون ترق. وعليهم، فى سن الأربعين أو الخمسين، أن يبحثوا عن مصدر للرزق. والدولة والمجتمع يعتبران نفسيهما ملزمين ومسئولين أخلاقيا عن العناية بهم، ويرون أنه من الصالح أيضا استغلال قدراتهم الإدارية وخبراتهم فى القيادة. وأحيانا مايكون للبعض منهم سمعة طيبة، فيكون ضمهم إلى هيئة مديرى إحدى الشركات أو دخولهم البرلمان كممثلين لحزب من الأحزاب السياسية، إضافة جيدة للمجال. ومن هنا، فإننا نجد أعدادا كبيرة من الضباط السابقين الذين يحتلون مواقع بارزة فى الحياة السياسية والاقتصادية لعدد من البلاد. ففى ١٩٦٠، كان الضباط يشكلون ٣٠ر٪ من الذكور العاملين فى المجال الاقتصادى ببريطانيا. لكن الضباط المتقاعدين يشكلون ٤٪ من المناصب العليا فى قطاع الصناعة وخدمة الحكومة، و ٩٪ من اعضاء البرلمان، و ٢٠٪ من الأسماء التى وردت بموسوعة «من هو فى صناعة الطائرات البريطانية».[١٠] ومن الممكن أن نستشهد بالعديد من الأمثلة من بلاد أخرى، بما فيها

إسرائيل. لكن أحدا لم يفكر فى أن انجلترا أو إسرائيل واقعة تحت حكم عسكرى أو فى طريقها لأن تصبح مجتمعا عسكريا، حتى وإن أخذ البعض تلك المظاهر فى الاعتبار. فالقضية الجوهرية بالنسبة لمصر تكمن فى الأبعاد المختلفة للظاهرة، حيث يتحول الكم إلى الكيف، وفى أهمية المواقع التى يحتلها الضباط. فهم لايشكلون فقط نسبة كبيرة بين من يتولون المناصب المهمة، لكن نسبتهم تتزايد كلما صعدنا سلم الهرم الذى يصنع القرار. وفوق ذلك، فإن القوات المسلحة البريطانية تم تخفيضها بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هذا، إلى جانب انتهاء الحكم البريطانى للهند ومناطق أخرى، سببا فى زيادة عدد الضباط الساعين إلى الوظيفة والمكانة خارج الجيش. أما فى مصر، فإن استيلاء الضباط على المناصب الرئيسية يتزايد بتوسع الجيش.

إن مجموعة الرجال الذين استولوا على السلطة فى ١٩٥٢، يحكمون قبضتهم، على البلاد. فهم يسيطرون اليوم على جميع المناصب السياسية الرئيسية، ومعظم الوظائف المرموقة فى الحكومة، والإعلام، والتمثيل الدبلوماسى، والعديد من إدارات الشركات المملوكة للدولة. وهم زمرة مهنية، محدودة العدد. ففى صيف ١٩٦٢، كان فى مصر حوالى ٦ آلاف طبيب، وأكثر من ٥ آلاف محام، و ١٦ ألف مهندس، بينما لم يزد عدد الضباط بالخدمة العاملة من جميع الرتب على ٤ آلاف ضابط. وكان من بينهم ٢٥٠٠، أى حوالى الثلثين، ممن أمضوا ١٥ عاما بالخدمة. وفيما بين ٥٢-١٩٥٤، أحيل وأبعد حوالى ٤٠٠ ضابط من المناصب العسكرية والسياسية لأسباب سياسية. وشمل الإبعاد كل من هو برتبة العميد فما فوق فى ١٩٥٢ - باستثناء الاميرالاى «محمد إبراهيم» - إلى جانب أكثر من نصف عدد العقداء، وبعض الضباط من الرتب الأدنى. كما توفى العشرات من الضباط. ويبلغ عدد الذين خلعوا الزى العسكرى، وتحصنوا بالمناصب الحكومية، والمواقع الحيوية، حوالى ألف شخص. تأتى فى مقدمتهم حفنة من قدامى الضباط الأحرار، يلتف حولهم المتسلقون. وهؤلاء الضباط الألف هم الذين يخرج من بينهم غالبية الوزراء، والمحافظون، والسفراء، ورؤساء الشركات والمشروعات، ومحررو الصحف، وصانعو الرأى العام فى مصر الجديدة.

وعلى عهد «فاروق»، كانت ابنة إحدى العائلات المحترمة إذا وقعت فى حب ملازم، فإن أبواها يبذلان قصارى جهدهما لإثنائها عن الاستمرار. أما الآن، فقد أصبح الملازمون محط آمال البنات وأسرهم.

ومن التسطيح القول بأن الضباط كانوا يصارعون من أجل السلطة فى حد ذاتها. لكن من السطحى أيضا إغفال شهوتهم الطاغية إلى السلطة.

ويرتدى حكم الضباط فى مصر مسوح الحكم الدستورى الديمقراطى الذى يطبق نظام الاقتراع السرى العام. ففى ١٩٥٦، خلع الرئيس ونوابه والوزراء، باستثناء «عامر»، زيهم

العسكرى. لكن ذلك كله لم يكن أكثر من خيال. فحكام مصر فى ١٩٦٧ كانوا، من حيث الجوهر، هم نفس قادة الضباط الأحرار فى ١٩٤٩، الذين استولوا على الحكم فى ١٩٥٢ عن طريق الانقلاب، والذين عزلوا «نجيب» فى ١٩٥٤. وكان الجيش هو مصدر قوتهم، ولايزال سندهم الرئيسى. ومازالت عاداتهم فى التفكير والعمل هى نفسها عادات ضابط الجيش، لم تتغير. «إنه لإهانة لتدريبهم العسكرى المؤثر وللتعاليم التى نشئوا عليها أن نتصور أن يتخلى الضباط عن طبيعتهم العسكرية ورؤيتهم، لمجرد أنهم استبدلوا الزى العسكرى بالمدنى. وربما كانت هذه الخلفية أكثر تأثيرا فى حالة الجيش لأن الإعداد للمهنة أكثر عمقا وشمولا».(١١)

ربما يكون هناك ضابط فرد أو أقلية محدودة من الضباط باستطاعتها التكيف مع المجموعة الجديدة من المهنيين الذين وجدوا أنفسهم بينها. لكن ذلك ليس بالقاعدة العامة التى تنطبق على مجموعة من الضباط استولت على الحكم عن طريق انقلاب عسكرى، وتضم اليها باستمرار شركاء جدد، من بين زملائهم الضباط، لتسيير الدولة والاقتصاد، الأمر الذى يشرف الجيش أكثر مما يشرف أية مؤسسة أخرى، والذى يضمن بقاء الديكتاتورية. ونظام كهذا هو حكم يتولاه ضباط الجيش، وتغيير الزى لايغير من الأمر شيئا.

والشعب يعلم تمام العلم أن الجيش هو الذى يسير أمور البلاد، وأحيانا ماتقع الحوادث مجسدة لتذكر بهذه الحقيقة. ففى نوفمبر ١٩٦٤، قامت حملة ضد فساد الموظفين والتجار وأصحاب المحلات، وقام البوليس الحربى بالقبض على كثيرين. وفى جلسة مجلس الأمة فى ٢ ديسمبر، وقف النائب «حلمى الغندور» ينتقد، علنا، تدخل البوليس الحربى، بقوله : «فيه أشياء بتحدث لا أفهمها. مثلا مرفق النقل بالقاهرة لمافشل تدخل الجيش لإصلاحه.. ودى حاجة جميلة، وحاجة عجيبة، وحاجة رهيبة فى نفس الوقت. الجيش مابيتدخلشى إلا فى ثورات ليحمى الشعب أو ليرد عدوا. أما أنه يتدخل ليصحح أخطاء فهذا شئ غريب! وشئ غريب أن مباحث التموين كمان متعرفشى تقوم بالمهمة، فنجيب لها هيئة تانية تقوم بمهمتها (الاشارة إلى رجال المباحث العسكرية والبوليس الحربى). احنا بنشتكى من الشركات واللى بيحصل فى الشركات واللى بنشوفه فى الشركات.. بنشكى من وجود غير الفنيين فى مجالس الادارات.. جايز يكون الواحد منهم دكتور كبير.. أو ضابط كبير.. ولكنه يجب أن يكون فنيا أولا وقبل كل شئ حتى تسير أعمال الشركات كما يجب».(١٢) وكان هذا الانتقاد البسيط كافيا لأن يرد «على صبرى» رئيس الوزراء على الفور بأن «الجيش جزء من الشعب. وأى حاجة يقدر يقوم بها فى وقت السلم، يتولاها ويسهم فيها، ودى مافيهاش أى عيب ابدا. الجيش بتاعنا بيسهم بدور كبير فى تدعيم الاقتصاد القومى. الجيش مثلا اشتغل فى السد العالى.. والحقيقة أنه لولا جهود الجيش فى السد العالى لما استطعنا أن ننهى الأعمال فى مواعيدها. الجيش أيضا هو اللى بيقوم بالعمل فى الوادى الجديد.. وظروف العمل هناك فى غاية الصعوبة، وفيه قوات من

الجيش فى المدن والقرى والمدارس، بتقوم بالبناء وإصلاح الطرق لأن عنده امكانات كبيرة لا يصح ألا نستفيد منها فى أيام السلم.

«وبالنسبة لمؤسسة النقل العام فى القاهرة، استطاعت الورش الضخمة للجيش أن تصلح عددا كبيرا من سيارات الاتوبيس اللى كانت معطلة. فهذا عمل مش غريب.. وليس فيه أى عيب..

مثلا.. البحرية الامريكية. تقوم بأعمال انشائية كبيرة فى امريكا وخصوصا فى اعمال الموانى.. ولم يقل أحد إن هذا عيب..» ولم يفسر رئيس الوزراء فى رده لماذا يقوم الجيش ايضا بدور الشرطة. وفى نهاية الجلسة، طلب «الغندور» الكلمة مرة أخرى لـ «يوضح» كلامه. واتخذت ملاحظاته شكل الاعتذار والتبرير.. «إننى أحمل للجيش كل إعزاز واحترام. انا بافخر بيه. الجيش هو الذى أخرجنى من السجن فى ٥٢. وأنا ضربت مثلا بالجيش. كل مايحصل خلل نلجأ إلى الجيش. الناس بيقولوا اذا حصل خلل فى التربية والتعليم حنرسل فرقة جيش. احنا ليه مانحاسبش كل مخطئ قبل أن نلجأ إلى الجيش... هدفى أن تكون هناك ذاتية لكل مؤسسة فى هذا البلد، تقدر تقوم على قدميها، وتقوم نفسها باستمرار».(١٣)

والضباط سادة، لكنهم لايحكمون بمفردهم. ويمكننا أن نقدم المثال، مرة أخرى من تشكيل الحكومة نفسه. فمن بين الـ ٦٥ شخصا، السابق ذكرهم فى أعلى السلم، هناك ٣٨ من المدنيين. منهم ٢٠، أى أكثر من النصف، إما من حملة الدكتوراه أو من المهندسين. فقد أصبح خريجو الجامعة شركاء للضباط. لكن هذا ليس تحقيقا لنبوءة افلاطون بحكم الفلاسفة. فهؤلاء ليسوا دكاترة فى الفلسفة، ودارسى العلوم الانسانية. وفى مقال حول «الطريق إلى الثورة الإدارية»، يشير «محمد حسنين هيكل» إلى أن ٤٥٪ من مديرى الشركات الكبرى والمؤسسات هم من المهندسين.(١٤) فكما هو الحال فى العديد من المجتمعات، وخاصة فى البلدان النامية – وإن كان لايقتصر عليها وحدها – تحول اهتمام المثقفين من دراسة الفلسفة إلى العلوم الطبيعية.. من الآداب والتاريخ إلى التكنولوجيا والاقتصاد. وقد أصبح خريجو الجامعة من نوى التعليم العلمى، والمهندسين، والمديرين الاكفاء السابقين للشركات، والخبراء الفنيين والاقتصاديين اصحاب المبادرة والطموح، هم الشركاء الاساسيون للضباط فى السلطة. وهذه هى الرؤية المصرية لـ «الثورة الإدارية». وتشترك فى هذه الظاهرة جميع البلدان، اشتراكية كانت أم رأسمالية، متقدمة كانت أم نامية. الاختلاف الوحيد يكون فى المدى والايقاع. وتنفرد مصر بالسبق على مستوى البلاد العربية. فصعود الضباط إلى السلطة، والحكم بواسطة الجيش يقود بالضرورة إلى تقدم التكنوقراط والتكنوقراطية.

إن الزعماء المصريين غير غافلين عن الأخطار الناجمة عن المفاسد المصاحبة للتكنوقراطية. فالبقرطة Bureaucratization تجلب معها، من ناحية، الشكلية الصارمة، وتفادى تحمل

المسئولية، وتقضى على روح المبادرة، ومن ناحية أخرى، فإن عبارة «دع الأشياء تمر» تولد الغطرسة عند أولئك المهرة من الرجال الذين يمجدون الكفاءة ويزدرون، فى الوقت نفسه، القيم الاجتماعية الاساسية. ومرة أخرى، فإن هذه الأخطار ليست مقصورة على مصر، كل مافى الأمر أنها طفت على السطح مبكرا، وبصورة أكثر فجاجة من أى بلد عربى آخر.

والظاهرة محل اهتمام عميق من جانب زعماء مصر، الذين يشنون حملة علنية واسعة عليها، والاختبار القاسى الذى يواجه نظام الحكم هو : مدى إمكانية نجاح النظام فى التغلب على هذا المظهر السلبى للنظام الذى يتبنونه. وحل هذه المعضلة يتوقف فى النهاية على العلاقة بين القيادة والجماهير، وهو ماسنتعرض له فيما بعد.

إن الصلات التى تربط بين التكنوقراط والضباط قوية ومتعددة. وقد سبق لنا مناقشة هذه الظاهرة فى الفصل الخاص بسلك الضباط المصريين. ونحن كثيرا مانجد علاقات أخوة أو عمومة بين الضباط والموظفين والمهنيين؛ فهم ينتمون اجتماعيا إلى الطبقة نفسها. ورؤيتهم للقضايا العامة وتركيبتهم الفعلية متقاربة. فهم غالبا مايكونون أكثر اهتماما بطرق تنفيذ المهام عن الاهتمام بالمسائل المجردة. وفوق ذلك، فإن الضباط والتكنوقراط تجمعهم مصالح متطابقة، ورؤية واحدة للمستقبل. أما من حيث الأصول، فيمكن اعتبارهم إخوة - أعداء، ولكن عندما تتحد الطموحات فهم إخوة - رفاق. ويعتمد كل طرف على الآخر، ولا مكان لأحد الطرفين إلا فى وجود الآخر. وهم لايملكون الكثير، فرزقهم ناتج عن الأجر، وتأتى المكانة التى يتمتعون بها من اشتراكهم فى الحكم. إنهم لايملكون وسائل الإنتاج، وليس هناك أفق لذلك. والإغراء المتاح أمامهم لايتمثل فى التملك، وإنما فى الإشراف الجماعى على وسائل الإنتاج، وتحديدهم لأجورهم بأنفسهم. ولايتأتى ذلك إلا عن طريق التأميم الذى تقوم به اشتراكية الدولة.. بملكية الدولة، نظريا، وبالبيروقراطية المشتركة للضباط والتكنوقراط، عمليا. فعندما تصبح الدولة هى الرأسمالى الرئيسى، ومالك المشروعات الاساسية للتنمية الاقتصادية، تصبح الطبقة الحاكمة هى تلك التى تمارس الإشراف على الجهاز الإدارى - الموظفون - وعلى قوى القسر.- أى البوليس والجيش - ومثل هذا النظام لايمكن إدراجه ضمن النظام الرأسمالى بمعناه التقليدى. ففى النظام الرأسمالى، تقوم الطبقة الوسطى بمراكمة الثروة ورأس المال **قبل** أن تستولى على النظام السياسى. أى أن الاستيلاء على السلطة، فى هذه الحالة، يأتى بعد السيطرة الاقتصادية.

أما المجموعة الثالثة من النخبة الحاكمة فقد جاءت من انتقال قطاع من النخبة السابقة. فهناك عشرات من حملة أسهم المشروعات المالية والصناعية، فى أوائل الخمسينات، يعملون الآن ضمن مجالس إدارات الشركات، أو كموظفين كبار فى نفس مشروعاتهم بعد تأميمها، أو

كشركاء للدولة فى ملكية المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. لقد تضاءلت دخولهم، مقارنة بالماضى، لكنهم لايعيشون على أجورهم وحدها . فقد حصلوا على تعويضات ضخمة عن مشروعاتهم المؤممة وأسهمهم. وهم عناصر مرموقة فى الحياة الاقتصادية للبلاد، جنبا إلى جنب مع «الرأسماليين الوطنيين» الذين «لاتمارس أموالهم الاستغلال» والذين مازالوا يسيطرون على أجزاء مهمة من الاقتصاد الوطنى فى مجالات الصناعة الخفيفة، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة. لكنهم، سياسيا، لاقوة لهم. ويضاف إلى هؤلاء رجال الأعمال من النظام القديم، وكلهم تقريبا من المسلمين، وهم يتولون مواقع اقتصادية مهمة. فلم يُكتف باستبعاد الاجانب واليهود من المناصب المهمة، بل أبعد المسيحيون كذلك. و «فى قائمة تضم عدة مئات من الأفراد الذين حلوا محل الطبقة الوسطى القديمة فى مصر، نجد أن نصفهم تقريبا من الضباط، وحوالى الربع من رجال الأعمال الذين كانوا يمارسون نشاطهم على عهد النظام السابق، وحوالى الربع من التكنوقراط والمستخدمين الذين انتقلوا من خدمة رأس المال الخاص إلى خدمة الدولة».[١٥]

وقد أدى الصعود الاجتماعى والسياسى لفئة الضباط والتكنوقراط، مع الاتجاه العام للحضرنة والتصنيع، إلى تحول عام فى التوازن بين المدينة والريف. إذ تأكدت السيادة للمدينة على الريف. بالرغم من أن معظم المصريين يعيشون فى القرى، ويعملون بالزراعة، ومصدر القوة الاقتصادية الأساسى للبلاد هو الثروة الزراعية.

من الذى يحكم الريف المصرى اليوم؟

لقد كان للنتائج التى ترتبت على الاصلاح الزراعى دور كبير فى تقرير ذلك. فقد حدد القانون، فى مرحلته الأولى فى ١٩٥٢، الحد الأقصى للملكية بـ ٢٠٠ فدان، ثم عاد، فى ١٩٦١، وخفض هذا الحد إلى ١٠٠ فدان فقط. وسوف نتعرض هنا، فقط، لبعض المظاهر الصارخة لهذا الاصلاح المعقد، آخذين فى الحسبان أن الاحصاءات المصرية لايعتد بها تماما. فالاحصاءات التى يستشهد بها قادة النظام فى خطبهم، تعطى الانطباع بأن التخطيط والاحصاء فى مصر الجمهورية لامثيل لدقته. لكن التدقيق فى المعلومات التى يقدمونها يكشف عن تضارب شديد. فبرغم غزارة الحديث، فإن اكثر المسائل حيوية عادة مايضرب عليها ستار من التجاهل أو الاخفاء، وكثيرا ماتختلط الانجازات المتوقعة بالمتحقق بالفعل. فالاحصاءات، منذ ١٩٥٢، لم تعد دقيقة على الاطلاق، وازداد الشك فى صحتها، عندما أصبحت ماكينة الدعاية بيد للنظام.

وتبين آخر الاحصاءات الرسمية المتاحة المتغيرات التالية فى توزيع الملكية :

ملكيات الأراضى فى مصر

الملكية (بالفدان)	عدد الملاك (بالألف)		المساحات المملوكة (بالألف فدان)		المؤشرات		التغير بالنسبة المئوية	
	١٩٦٤	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٦٤	ملاك	مساحة	ملاك	مساحة
أقل من ٥ فدادين	٢٩٦٥	٢٦٤٢	٢١٨٢	٣٣٥٣	+٣٢٣	+١١٧١	+١٣	+٥٤
من ٥-١٠ فدادين	٧٨	٧٩	٥٢٦	٦١٤	-١	+٨٨	-١	+١٧
من ١٠-٥٠ فدان	٩٠	٦٩	١٢٩١	١٣٤٢	+٢١	+٥١	+٣٠	+٤٠
من ٥٠-١٠٠ فدان	٦	٦	٤٢٩	٣٩٢	=	-٣٧	=	-٩
من ١٠٠-٢٠٠ فدان	٤	٣	٤٣٧	٤٢١	+١	-١٦	+٣٣	-٤
اكثر من ٢٠٠ فدان	-	٢	١١١٧	-	-٢	-١١١٧	-١٠٠	-١٠٠
الاجمالى		٢٨٠١	٥٩٨٢	٦١٢٢	+٣٤٢	+١٤٠	+١٢	+٢

ولكى نقيم أثر الإصلاح الزراعى ونتائجه، فإن علينا أن نأخذ فى الاعتبار، أولا وقبل كل شئ، التحولات التى كان من الممكن أن تتم بدونه على مدى الاثنى عشر عاما، من ١٩٥٢ - ١٩٦٤. لأنه، حتى وبدون الإصلاح، اذا ما استمرت الاتجاهات التنموية التى كانت سائدة قبل القانون فى نفس الاتجاه وبنفس الايقاع، فقد كان من المحتم حدوث بعض التغيرات. والعوامل الأساسية فى الأجيال الحاضرة هى قوانين المواريث الإسلامية، والتى تمنح ورثة من الذكور أنصبة متساوية من تركته، مما يؤدى إلى تفتيت الملكية. ومن ناحية أخرى، فإن حجم الأراضى القابلة للزراعة يزيد بمعدل ضئيل للغاية، فى الوقت الذى يتحول فيه البعض من فقراء الفلاحين إلى معدمين تماما. وبالنتيجة، فإن الزيادة فى عدد الملاك تظل دائما أقل من الزيادة فى السكان بشكل عام، وفى سكان المناطق الزراعية بشكل خاص. فالملكيات الصغيرة تتنامى بالنسبة إلى إجمالى الرقعة الزراعية، ويزيد عدد الملاك، ولكن - كلاهما - بمعدل طفيف نسبيا.[١٧]

والجدول التالى يبين الاتجاهات التنموية خلال ١٢ عاما تقريبا، [١٨] ونتائج الإصلاح الزراعى. وتبين الخانة قبل الأخيرة أرقاما تقديرية تتخيل الوضع لو لم يطبق الإصلاح الزراعى. أما العمود الأخير فيبين التغيرات التى حدثت نتيجة لتطبيق الإصلاح الزراعى.

نسبة ملاك الأراضى الزراعية حسب حجم الملكية

	١٩١٦	١٩٢٩	١٩٤٠	١٩٥٢	١٩٦٤	١٩٦٤ (بدون الاصلاح)	التغير الحقيق
أقل من فدان	٩ر٧	٨ر٩	٤ر١٢	١٣		٧ر٥٤	+ ١٤
من فدان – ٥	٧ر١٨	٧ر١٩	١ر٢٠	٤ر٢٣	٧ر٥٤	٢ر٧	+ ٩ر٢
من ٥ – ١٠	٧ر٩	٨ر٩	٨ر٩	٨ر٨	١ر١٠	١ر٢٢	٢٠ر
من ١٠ – ٥٠	٦ر٢٠	٥ر٢٠	٦ر٢٠	٦ر٢١	٩ر٢١	٧ر٦	٣٠ر
من ٥٠ – ١٠٠		٤ر٨	٩ر٧	٢ر٧	٤ر٦	٧	١٠ر
من ١٠٠ – ٢٠٠	١ر٤٣	٨ر٧	٥ر٧	٣ر٧	٩ر٦	٣ر١٦	٣٠ر١٦
فوق ٢٠٠		٢٤	٧ر٢١	٧ر١٨	–	–	–
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المساحة (بالألف فدان)	٥٤٥٢	٥٧٩٣	٥٨٤١	٥٩٨٢	٦١٢٢		
الملاك (بالألف)	١٧٢٠	٢١٨٠	٢٤٩١	٢٨٠١	٣١٤٣	٣١٥٠	=

ويمكننا أن نستخلص حقائق ثلاث :

١- تغير الملكية فى مايقرب من ٠٠٠ر٢٠٠ر١ فدان، أى حوالى خمس مساحة الأرض الزراعية فى مصر، كنتيجة للإصلاح الزراعى.

٢- تدهور أوضاع فئة كبار ملاك الأراضى، سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث نفوذهم السياسى، فى الريف المصرى.

٣- الأراضى التى تغيرت الملكية فيها، تنقسم إلى قسمين : الأرض التى انتزعها الإصلاح وقام بتوزيعها على صغار الملاك، ثم الأراضى التى كان مقررا مصادرتها وفقا لقوانين الإصلاح وقام اصحابها ببيعها فى السوق الحرة قبل تاريخ المصادرة.

ومن الواضح أن أراضى القسم الثانى، والتى تمثل حوالى ثلث الأراضى التى تغير ملاكها، ذهبت بالكامل إلى الملاك القدامى، لأنهم الوحيدون الذين كانوا يملكون المال والقدرة على شراء الأرض.[19] كما أن المساحة الباقية آلت فى النهاية إلى الملاك السابقين ايضا. وفى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٤، ارتفع متوسط ملكية من يملكون أقل من خمسة أفدنة من ٩ر فدان إلى ١ر١ فدان، ومن يحوزون من ٥ – ١٠ أفدنة من ٧ر٦ إلى ٩ر٧ فدان. وتوقفت عملية التفتيت الشديد للملكيات الصغيرة. لكن المعدمين لم يصيروا ملاكا، بل العكس. ففى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٤، زاد العدد الإجمالى للملاك فى القرى المصرية بمقدار ٠٠٠ر٣٤٢، بنسبة ١٢-١٣٪، بينما بلغت نسبة الزيادة السكانية فى الريف ٢٥٪ على الأقل، فى نفس الفترة.

لقد نجح متوسطو الملاك، ممن يملكون من ١٠-١٠٠ فدان، فى الحفاظ على وضعهم وممتلكاتهم. وهؤلاء المزارعون الموسرون لايشاركون فى السلطة السياسية، ولو بالقدر الضئيل الذى يسهم به رجال الأعمال المسلمون وحملة الأسهم الذين أصبحوا مديرين للمشروعات المؤممة. لكن نفوذهم على المستوى الريفى المحلى يتزايد بصورة كبيرة، وتزدهر ملكياتهم وتتضاعف قوتهم. ولأسباب ما، فليس هناك انتباه كاف إلى أن هذه الفئة تعتبر من المستفيدين الأساسيين من التحولات التى حدثت فى الريف المصرى خلال مرحلتى الإصلاح الزراعى. فهم «أعيان الريف» الذين يؤجرون اراضيهم أو يزرعونها بالعمل المأجور. وهؤلاء «الأعيان» و «كبراء الريف» ممن يملكون العشرات العديدة من الأفدنة، هم رجال المنطقة الأقوياء الذين يستغلون، مباشرة وبقسوة، عرق المعدمين. والفائض الضخم من القوى البشرية العاطلة فى الريف المصرى – حيث يمكن خفض عدد الذين يعيشون على العمل الزراعى إلى النصف دون أن يتأثر معدل الإنتاج – يحرم هؤلاء المعدمين القدرة على المساومة على قوة عملهم فى السوق. وكثير منهم تقل يوميته عن عشرة قروش حتى فى ظل الاشتراكية العربية.[٢٠] بل إنهم لايضمنون عملا منتظما على مدار السنة. كذلك، يسيطر «الأعيان» على الحياة الاجتماعية فى الريف. فالعمدة، ممثل الحكومة فى القرية، يختار من بينهم. ويعانى وضع العمدة تدهورا مستمرا منذ نهاية القرن الماضى، وخلال الحقبة الماضية جرى العرف على اختيار العمدة من بين من يملكون من ٥ – ٢٠ فدانا. ولم يتأثر وضع العمد بقيام النظام الجديد. فبعد أن كان ولاؤهم يتأرجح فى السابق بين الملك والوفد، أصبحوا يعملون اليوم فى خدمة نظام الضباط.[٢١] وهم على مستوى الحياة الداخلية للقرى يعملون فى خدمة مصالح «الأعيان».

وتشكل فئة أغنياء القرية – ممن يملكون اكثر من ٢٠ فدانا – أقل من ربع المليون من إجمالى سكان الريف البالغ حوالى ٢٠ مليونا. وطبقا للأرقام التى يوردها «حسن رياض»، فإن متوسط الدخل الفردى السنوى لأفراد الأسر التى تملك ٢٠ فدانا فأكثر يزيد على ٥ر٧٨٩ جنيه مصرى، أى مابين ١٣٠-١٦٠ ضعف متوسط الدخل السنوى الذى يحصل عليه أفراد الأسر المعدمة (من ٥-٦ جنيهات)، والذين يشكلون مايقرب من ثلاثة أرباع سكان الريف.[٢٢] ونذكر أننا لانتحدث عن عهد «فاروق»، وإنما عن نظام حكم «ناصر» فى الستينيات.

لقد احتفظ اغنياء الريف، فى ظل العهد الجمهورى، بوضعهم وثرواتهم، بل وتوطدت مكانتهم. وهو أمر لايدعو للدهشة، فضباط السلطة الحالية يرتبطون بهم بروابط وثيقة. وإذا القينا نظرة على أصول الضباط، فسوف نرى أن كثيرين منهم هم أبناء وأقارب لهم. ويكفى «عبد الحكيم عامر» كمثال لذلك. ومرة أخرى، فالأصول الاجتماعية المشتركة تربط بقوة بين طبقة تحسن وضعها وزادت املاكها خلال فترة حكم الضباط، وبين هؤلاء الضباط. فالضباط مخلصون للتقاليد العربية التى تحث على تقوية الروابط العائلية.

إن الوضع الحقيقى لأثرياء الريف أقوى فى الحقيقة مما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية. وقد نجح كثيرون من أصحاب الملكية السابقين فى الاحتفاظ بحيازاتهم. فقد تمكن عدد كبير منهم من تملك مساحات شاسعة من الأراضى عن طريق استغلال الثغرات فى قوانين الإصلاح والحيل القانونية. وفى حالات كثيرة بيعت الأراضى بيعا صوريا لفقراء الفلاحين، عن طريق عقود صيغت بطريقة لاتترك للمشترى سوى الديون والتعهدات التى تثقل كاهله لسنين طويلة، وتضمن للبائع جميع الفوائد والحقوق.

وفى ١٩٦٥، قام اثنان من محررى «روزاليوسف» بعمل تحقيق حول هذا الموضوع وقدما تفاصيل كاملة بالأسماء والأرقام والتواريخ. فهناك أسرة واحدة تمتلك ١٣٦٤ فدانا، وأخرى تمتلك اكثر من ٢٥ الف فدان[٢٣]. ومن المستحيل، بالطبع، حصر جميع الحالات الشبيهة. فهناك عدة مئات من آلاف الأفدنة تظهر فى الإحصاءات الرسمية ضمن الملكيات الصغيرة، بينما هى فى الواقع جزء من الملكيات الكبيرة.

إن الصراع الاجتماعى الذى يشتد عنفه، من حين لآخر، فى الريف المصرى مصدره المعدمون والأجراء. وقد حدث هذا فى ١٩٥١، و ١٩٥٢، عشية انقلاب الضباط[٢٤]، وتكرر مرة أخرى خلال النصف الأول من ١٩٦٦، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العامة فى مصر. وقد أجبرت الحكومة وقيادات الاتحاد الاشتراكى على تدشين حملة علنية شديدة ضد "بقايا الإقطاع". وقامت مجموعات خاصة، بقيادة المشير "عبد الحكيم عامر"، بالتحقيق فى مئات الحالات ومصادرة أملاك عشرات الأسر. وقد تكشف خلال هذه الحملة حالات عديدة لما أطلق عليه "تهريب" الأرض، والتسلط السافر، اقتصاديا واجتماعيا، من جانب عائلات رجال الريف الأقوياء. والحالة التالية، واحدة فقط من حالات عديدة نشرها "الأهرام" : ففى قرية "شباس الملح"، «محافظة كفر الشيخ» على سبيل المثال، هناك ١٥.٠٠٠ فرد يعيشون على ٣٦٠٠ فدان من الأرض ، هى مجموع المساحة المنزرعة فى القرية. من الذى يملك هذه الأرض؟. إن سجلات الجمعية التعاونية للقرية تتضمن البيانات التالية : ٦٤٣ فدانا يملكها سبعة أشخاص من عائلة واحدة. ثم تأتى بعد ذلك قائمة طويلة من الأسماء تنتهى جميعها باسم واحد يمتلكون ١٣٧٨ فدانا، ثم خمسمائة فدان يملكها اثنان فقط. من ناحية أخرى، فإن هناك ١٥٠٠ فلاح يملكون ١٧٣٢ فدانا، أى أقل من نصف مساحة أراضى القرية. ماذا عن وضع الفلاح الصغير فى هذه القرية؟. يجيب الفلاح «محمد خلف» بصراحة، قائلا : «الفلاح الصغير فى هذه القرية ليس له مكان لا فى لجنة العشرين (التابعة للاتحاد الاشتراكى) ولا فى مجلس القرية، ولا الجمعية التعاونية، حتى ولو كمراقب، طالما لايتمتع بمساندة العائلة التى تملك نصف القرية.. والعمدة، ونائبه، والمشايخ الثلاثة (المسئولون عن أقسام القرية الثلاثة)، ولجنة الاتحاد الاشتراكى، والسكرتير العام والسكرتير المساعد، كلهم من نفس العائلة».[٢٥]

إن أكبر مثال على احتدام الصراع ضد وضعية هؤلاء «السادة الإقطاعيين» هو ماحدث فى قرية كمشيش بالمنوفية عام ١٩٦٦، عندما قام أحد أفراد عائلة «الفقى» الإقطاعية بقتل «صالح* حسين»، عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى، الذى أراد أ يضع حدا لوضع هذه العائلة فى القرية.[٣٦] لقد بدا الأمر كما لو أن السلطات والرأى العام قد فوجئوا بالحدث. لكننا نشك فى أن انكشاف الأمر كان مفاجأة بالفعل. والأصح أن نقول بأن الموقف تدهور إلى حد لم يعد ممكنا معه أن تستمر مؤامرة الصمت التى كانت تتستر على حقيقة مايجرى فى القرية المصرية. فتصادم المصالح والصراعات الطبقية فى «كمشيش» لم تكن جديدة. فقد سبق لمجلة «المصور» أن نشرت فى ١٩٥٣، تحقيقا مصورا يكشف تفصيليا عن الاغتيالات، والاعتقالات، وفرض حظر التجوال، فى «كمشيش». وكان السبب وراء تلك الصدامات هو ماتمارسه عائلة «الفقى» من استغلال وقمع للفلاحين. وقد تعرض التحقيق لعدد من أفراد عائلة «الفقى»، مستنكرا المظالم التى ارتكبوها فى القرية. لكن «ثورة» لم تحدث هناك فيما بين ١٩٥٣ - ١٩٦٦.

والفئة الخامسة والأخيرة، التى تنامت أهميتها ونفوذها خلال حكم الجمهورية، تختلف تماما، من حيث طبيعتها، عن الفئات الأربع الأخرى. إنهم العمال المهرة. فلاشك أن أجور هؤلاء العمال وظروف عملهم قد تحسنت كثيرا، كما حققوا قدرا من المكاسب الاجتماعية. وبالرغم من أن نقابات العمال هى مجرد أدوات بيد النظام، وبرغم تحريم الإضرابات تحريما تاما، إلا أن القوة التفاوضية للعمال المهرة لايستهان بها. ففى بلد فقير فى موارده الطبيعية، ورأس المال والخبرة الفنية، فى الوقت الذى يكرس فيه جزءا ضخما من طاقته من أجل التصنيع، فإن العامل الماهر المؤهل يعتبر ثروة ثمينة.. ثمينة بكل مافى الكلمة من معنى. فالخبراء والمستشارون، والمنح والقروض، والآلات والأسلحة، كلها أشياء يمكن الحصول عليها بوفرة من الشرق والغرب على السواء. والعمالة غير الماهرة متوافرة ورخيصة للغاية. إن العمالة الماهرة هى عنق الزجاجة للتنمية. إذ لايمكن جلبها من الخارج، كما أن تعليم وتدريب عشرات الآلاف من العمال البسطاء، الذين يتدفقون أمواجا من الريف إلى المدينة، لايمكن الوصول بهم إلى مستوى العامل الماهر لا بالسرعة ولا بالأعداد المطلوبة.

وربما تكون الأرقام التى يوردها «حسن رياض» غير دقيقة، لكننا سنقبل بها كأرقام تقريبية، ولأنها توضح عدة ظواهر مهمة. وطبقا لتلك البيانات، فإن البروليتاريا العاملة فى مجال الصناعة والمواصلات وملحقاتها، تقدر بـ ٧٩٠ الف شخص،[٣٨] أى أكثر من ٣٪ من إجمالى عدد السكان. ومتوسط دخل الفرد من هذه الفئة ٦٠٫٨ جنيه مصرى، أى ضعف متوسط الدخل الفردى السنوى العام تقريبا، والذى يقدر بـ ٣٤٫١ جنيه. وهذه البروليتاريا تعد

* «صلاح حسين» وليس «صالح» كما يورده المؤلف.

إحدى المجموعات المتميزة. فهناك ٨٠ على الأقل من كل ١٠٠ مصرى يعيشون على الحد الأدنى، وهناك مابين ١٣ – ١٥ يحصلون على دخل أعلى من دخل العمال الزراعيين. وهناك أكثر من اربعة ملايين من سكان المدن المصرية، و ١٨ مليون فلاح، يعيشون فى ظل ظروف أسوأ بكثير من تلك التى يحياها عمال المدن. «إن أهم مايميز البروليتاريا المصرية هو وضعها كأقلية بين الشريحة الشعبية لسكان المدن ومستوى معيشتها المرتفع نسبيا. وهى تمثل، بالكاد، ١٠٪ من سكان المدن، وليس من المتوقع أن تزيد هذه النسبة فى المستقبل القريب، حتى لو تحقق للبلاد التصنيع السريع، بسبب الزيادة السكانية للجماهير الفقيرة. إن متوسط دخل العامل يوازى، على الأقل، ستة أضعاف دخل أدنى شريحة اجتماعية. ودخل بهذا الحجم – ٦٠ جنيها للفرد – يعد دخلا محترما فى مصر. وكل من يركز – من المراقبين الأجانب – على هذه الحقيقة، بهدف إثبات أنه لافقر هنالك، عليه ألا يتغافل عن الفقر المدقع، الذى لانظير له، للفئات المعدمة من السكان».(٢٩)

وتتراوح يومية عامل المدينة بين ٥٠ – ٦٠ قرشا. لكن هؤلاء المستفيدين من الحكم الجديد يشكلون، وبرغم تناميهم، جزءا فقط من الطبقة العاملة ككل. وكما هو الحال بالنسبة للشعب المصرى ككل، فإن الطبقة العاملة تعانى داخلها تفاوتات رهيبة فى الدخول. وطبقا للأرقام الرسمية للمصادر المصرية التى تؤكد على ماسبق، فإن متوسط أجر ٣٥٧ ألفا من العاملين فى ٨٦١ مشروعا صناعيا، تستخدم ٥٠ عاملا فاكثر، بما فيهم الإداريون، بلغ فى ١٩٦٢، ١٧١ جنيها مصريا. ومتوسط الدخل لـ ١١٨ الفا من العاملين بالصعيد ١٣٤ جنيها سنويا، فى الوقت الذى يحصل فيه العمال والإداريون بمنطقة قناة السويس على ٢٩٢ جنيها سنويا، ومنهم حوالى ٤ آلاف ممن يعملون بمشروعات البترول والغاز بلغ متوسط أجر الفرد منهم فى ١٩٦١، ٦٤٠ جنيه. من ناحية أخرى، فإن ٣٢ الف عامل وإدارى من العاملين بمنشآت الصناعات الغذائية التى تستخدم ٥٠ عاملا على الأقل، كان متوسط الأجر السنوى للفرد منهم، فى العام نفسه، ٨٠ جنيها.(٣٠) أما معظم عمال الصناعة فيعيشون على أجر يومى قدره ٢٥ قرشا، ولكن بالرغم من أنه أجر زهيد، إلا أنه يعتبر مرتفعا مقارنة بدخل غالبية السكان. فهناك قطاع من عمال المدن ومعظم العمال الزراعيين لايحصلون حتى على هذا الأجر الهزيل. وفيما يلى وصف لحالة قطاع من اكثر قطاعات العمال تعرضا للظلم – ومن أكبرها حجما – حسب ماجاء بالملحق الاقتصادى لجريدة «الأهرام» فى ١٩٦٤ : «ارتفعت عضوية نقابة عمال الدباغة والجلود والأحذية من ٩٥٠ عضوا فى ١٩٦٠، إلى ٩ آلاف عضو فى ١٩٦٤. لكن العدد الإجمالى للعاملين فى هذا المجال يصل إلى ١٢٠ الف عامل، مما يعنى أن هناك ١١١ الف عامل خارج النقابة. ويعمل عمال الدباغة فى ظل ظروف صعبة للغاية. فهم يعملون وهم عراة، ولاوجد تشريعات كافية للحفاظ على صحتهم. فهم يعملون وسط الأحماض والكيماويات دون

أى احتياطات فعلية للأمان. والنتيجة أن أعدادا كبيرة من عمال الدباغة مصابون بالعديد من الأمراض، كالجذام والدرن والروماتيزم وفقدان البصر. وبرغم هذه الظروف الخطيرة، فإن العديد من أصحاب المدابغ يقومون بخفض الإنتاج كى يمارسوا ضغوطهم على العمال، وايضا لكى يبيعوا الكيماويات فى السوق السوداء، بدلا من استعمالها فى مدابغهم. وهكذا يحققون أرباحا باهظة. ولأن الأحماض تباع فى السوق السوداء، فإن عددا كبيرا من المدابغ يعمل نصف الأسبوع فقط، والوحيد الذى يدفع الثمن هو العامل الذى يخفض إنتاجه ويقل أجره. وقد قامت النقابة بمحاولة لتوقيع اتفاق مع أصحاب المدابغ كى تحفظ حقوق العمال، وبعد حملة من جريدة «الجمهورية» فى ١٩٦١، توصلت إلى اتفاق مع ٤٥ مدبغة. لكن لم يلتزم بهذا الاتفاق سوى اثنتين فقط.. ويتراوح أجر العامل بين ٢٥ - ١٢٠ قرشا يوميا، حسب الإنتاج. ويقوم عمال الجلود بتصنيع الحقائب والأحزمة وجلود الساعات وانواع الكرابيج. وقد وقف اعضاء النقابة والعناصر النشطة منهم فى الاتحاد الاشتراكى ضد محاولات الايقاع بينهم وبين بقية العمال، وضد خفض إنتاجيتهم والضغط عليهم، حيث قام أصحاب العمل بتعيين عدد كبير من صغار الصبية كى يتحاشوا دفع الحد الأدنى القانونى للأجر».[٣١] وقد تلا ذلك وصف لأوضاع عمال الأحذية، أمر لايختلف عن ذلك كثيرا. ويستمر التحقيق ليخبرنا بأن عمال الأحذية، عموما، يعملون بالقطعة، كمجموعات من ثلاثة أفراد : الاسطى، ومساعده، ثم صبى. ويتراوح أجر هذا الطاقم من ٨ - ١٠ قروش عن كل زوج من الأحذية، توزع كالتالى : مابين ٤ ٤.٥ قرش للأسطى، ومابين ٣ - ٣٫٥ للمساعد، وهذه المجموعة تنتج فى يوم عمل من ١٤ ساعة ٤٠ زوجا من الأحذية فى المتوسط. ويحصل الصبى على قرش أو قرش ونصف. ثم يستطرد التحقيق : «والحقيقة إن هذه الأرقام مضللة. فهى تعطى الانطباع بأن الشخص يحصل على أجر مرتفع. ولكن ينبغى أن نتذكر أن العمال يدفعون ثمن الجلد وجزءا من ثمن الخامات، إضافة إلى أن أصحاب العمل أحيانا مايخفضون الإنتاج كنوع من الضغط على العمال». إن الربح الصافى الذى يحققه صاحب الورشة من زوج واحد من الأحذية يصل إلى ١٣ قرشا، كما يصل ربح البائع إلى ٥٢ قرشا. وإذا ما باع مالك الورشة الحذاء للمستهلك مباشرة، فإن ربحه يصل إلى اكثر من ٦٠ قرشا.. أى سبعة أضعاف أجر العمال الثلاثة الذين صنعوا الحذاء.

إن التفاوت فى أوضاع العمل والأجور داخل الطبقة العاملة نفسها، تفاوت صارخ. فالعمال المهرة الذين يكسبون أكثر من جنيه فى يوم عمل من سبع ساعات هم الطبقة الجديدة.. أرستقراطية العمال الجديدة.

وعندما نصل إلى ارستقراطية العمال نكون قد ابتعدنا تماما عن قمة الهرم المصرى، لكن المسافة بين هذا المستوى وبين القاعدة العريضة للهرم الطويل مازالت شاسعة. والمجموعات

العديدة التى تكون النخبة الحاكمة الجديدة، كلها، مع مايحيط بها من منتفعين ومتسلقين، لاتشكل سوى جزء ضئيل من مجموع الشعب المصرى. فالوضع، بالنسبة للغالبية العظمى، لم يتغير كثيرا. وبالرغم من تغير النخبة الحاكمة، إلا أن الفجوة الاجتماعية بينها وبين عامة الشعب مازالت على ماكانت عليه. وفى خاتمة كتابه، يعلن الماركسى المصرى «رياض» فى ١٩٦٤: «بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكرى، مازالت الهوة فيما بين العمال المعدمين فى المدينة والريف، من ناحية، وبينهم وبين بقية الطبقات، من ناحية أخرى، بنفس العمق الذى كانت عليه فى الماضى».(٣٢) وربما لم يكن استخدام نفس تعبير «الهوة» من جانب الاشتراكى الفرنسى اليسارى، المتعاطف مع «ناصر»، مجرد صدفة. فـ «كلود استييه» عندما كتب فى ١٩٦٥ عن أحياء القاهرة المختلفة، يقول :«بقدر ماتختلف «بلڤيل» عن «أوتوى»، بقدر ماتختلف «العتبة» عن «الزمالك». لكن ماهو في باريس مجرد فرق محدود فى مستوى الحياة بين البرجوازى والبروليتارى، فهو فى القاهرة هوة سحيقة تفصل بين عالمين لايجمع بينهما أدنى قاسم مشترك. وأكبر هذين العالمين عددا، يعمل فى خدمة العالم الآخر. فالعمال اليدويون وصغار الحرفيين، وخدم المنازل، والبوابون، يعيشون على القروش القليلة التى يتقاضونها يوميا، أو بعض الجنيهات التى يتقاضونها شهريا من العمل فى خدمة أصحاب الأملاك الحقيقيين، والدبلوماسيين والاجانب، والمفكرين وكبار الموظفين ومديرى الشركات.. وغيرهم. وبشكل عام، فإن هذه الجموع الغفيرة لم يطرأ على أوضاعها أى تحسن».(٣٣)

لقد نجحت ماكينة الدعاية العالية التطور لـ ج.ع.م إلى حد كبير، فى التعتيم على المساوئ المرة للاشتراكية العربية.. فى الخارج، بالأساس، أما فى داخل مصر نفسها، فإن الاستياء فى تزايد، ويجد طرقا عفوية للتعبير عن نفسه. فأثناء إلقاء «ناصر» لخطابه فى أول مايو ١٩٦٤، قوبل بعاصفة من التهليل الحماسى عندما قال «احنا قلنا الحد الأدنى لأجر العامل ٢٥ قرشا، هل هو ده الأجر اللى يكفى ويخلى العامل يعيش عيشة سعيدة؟! انا باقول لا.. لازم نعمل فى المستقبل علشان نزود هذا الحد الأدنى».(٣٤) كان التصفيق الحاد تعبيرا عن عدم الرضاء عن الأوضاع القائمة، وعندما أمكن لناصر ان يستكمل حديثه، أسرع مضيفا :«لكن طبعا الخمس وعشرين قرش بالنسبة للماضى بتعتبر مكسب.» وتوقف مرة أخرى، لبرهة قصيرة، كما لو كان يستحثهم على التصفيق. لكن الاستجابة جاءت هذه المرة، بالصمت. فربما كان الأمل فى المستقبل كبيرا، لكن الواقع يدعو إلى التحفظ.ويظل التصفيق، أو الامتناع عنه، شكلا من أشكال التعبير القليلة المتاحة.

لقد تعرضنا لمصر بإسهاب بعض الشئ؛ لأنها تعتبر نموذجا لبقية الدول العربية الواقعة تحت حكم الضباط. والاتجاهات الاساسية للتطور فى مصر، يمكن أن نلحظها أيضا فى العراق وسوريا.

فإذا أخذنا، على سبيل المثال، تركيب حكومة يونيو ١٩٦٤ في العراق، فسنجد أن من بين ٢٠ وزيرا كان هناك سبعة من الضباط، وتسعة من حملة الدكتوراه والشهادات الجامعية. وهناك أيضا، أصبح المثقفون - سواء بالزى العسكرى أو المدنى - والتكنوقراط، وأفراد الطبقة الوسطى العاملين بالأجر، هم النخبة الحاكمة. وقد تحقق لهم الصعود عبر طريقين متداخلين.. العنف، وزيادة النشاط الاقتصادى للحكومة المدنية التى يسيطرون عليها.

لكن هذا هو المجرى العام فقط. فالمجموعات المتنافسة من الضباط التى تعاقبت على الحكم، هى، أحيانا، مجرد أقسام متنافسة ضمن مجموعة سياسية واجتماعية واحدة، وأحيانا أخرى تكون تجسيدا لمصالح اجتماعية متصارعة. وهى أحيانا، تكون دافعا لتقدم المجتمع العربى، هى فى أوقات كثيرة تخدم - بوعى أو بدون وعى - القوى الساعية إلى عرقلة التطور التاريخى.

لقد كان الضباط الساسة الأوائل، الذين تولوا الحكم فى سوريا والعراق، يسعون إلى التحديث. فبكر صدقى كان متأثرا بنموذج «أتاتورك»، كما نلمح فى إجراءات «الزعيم» العلمانية تأثرا بالكماليين الأتراك. لكن حكم الاثنين لم يدم طويلا، وجاءت طموحات وآمال من خلفوهما مختلفة. فجماعات الضباط التى جاءت بعد «بكر صدقى» فى العراق، وخاصة «الصباغ» و«المربع الذهبى»، كانت مختلفة من حيث نظرتها إلى الأمور الاقتصادية والاجتماعية. فقد سمحوا للقوى الرجعية والإقطاعية بالاستمرار فى استغلال البلاد، فى مقابل أن يُترك لهم تسيير أمور البلاد السياسية. وكان موقف «عبود» خلال فترة حكمه للسودان (١٩٥٨ - ١٩٦٤)، مشابها. بالطبع، كان السودان فى ١٩٦٠ مختلفا عن العراق فى عام ١٩٤٠، من حيث القوة النسبية للعوامل الرأسمالية. وكذلك الاهتمام الأساسى من جانب «عبود» ومجموعته لتحقيق السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى للجنوب الأفريقى من جانب العرب المسلمين من أهل الشمال. لكن موقف الحكم العسكرى فى السودان ارتكز، فى الأساس، على إطلاق حرية قوى الاستغلال التقليدية والحديثة.

وحتى «الشيشكلى»، برغم عزمه على الإصلاح السياسى، كان مع تقليص تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وتميز عهده بازدهار الرأسمالية فى سوريا. ونتيجة لعدم تدخله هذا، أمكن لرأس المال التجارى والصناعى أن يزيد من قوته وأرباحه. وقد استمر الحال على ذلك بعد سقوط «الشيشكلى»، وحتى ١٩٥٧. وكان حكم ج.ع.م فى سوريا فى هذا المجال، كما فى مجالات أخرى، نقطة تحول مهمة. فقد أحدث بدء الإصلاح الزراعى، والنشاط المتزايد للدولة، وتدخلها لتوجيه الحياة الاقتصادية، وأخيرا حركة التأميمات الواسعة.. أحدث كل هذا تحولات اجتماعية بعيدة الأثر. إن واحدا من أسباب انفصال سوريا عن ج.ع.م فى ١٩٦١، هو رغبة رأس المال السورى الخاص فى استعادة حريته فى الحركة والاستغلال والمبادرة. لكن الحكم

السورى الذى أقامه الضباط الانفصاليون فى ١٩٦١، لم يدم أكثر من عام ونصف. وجاء انقلاب البعث في مارس ١٩٦٣، ليدشن عهدا جديدا من الاشتراكية والتأميم.

ويتميز تاريخ الإصلاح الزراعى فى سوريا بالتعقيد الشديد، واتجاهاته المتقلبة ومساراته المتعرجة. وقد زاد من تعقيد المسألة، التنوع الشديد للأرض هناك، وهو أمر لم يؤخذ فى الحسبان عند وضع القانون، وتطبيقه. كما تعرضت القوانين نفسها للتعديل الجذرى أكثر من مرة، من مصادرة للأرض، ثم استعادتها من جانب ملاكها السابقين، إلى مصادرتها مرة أخرى وتوزيعها على الأفراد والتعاونيات. والنشرات والإحصاءات الرسمية الخاصة بالأراضى هزيلة، وأحيانا متضاربة. ومن هنا، فإننا لن نتمكن سوى من تقديم المعالم البارزة.

منذ زمن طويل والحديث عن الإصلاح الزراعى لاينقطع، سواء فى سوريا، أو فى غيرها من البلاد العربية. لكن إجراء محددا لم يتخذ حتى مابعد الوحدة مع مصر. وقد جاء قانون الإصلاح فى سبتمبر ١٩٥٨، مطابقا إلى حد كبير للقانون المصرى، دون مراعاة لظروف سوريا الخاصة؛ كذلك فإن المصادرة فى سوريا جرت على نطاق أوسع مما جرت به فى مصر. فبينما لم تصادر قوانين ١٩٥٢ أكثر من ١٠٪ من الأراضى المصرية، إضافة إلى ٥٪ أخرى تنفيذا لقانون ١٩٦١، فإن قانون الإصلاح السورى لسنة ١٩٥٨ قرر المصادرة الفورية لـ ١٦٪ من الأراضى المروية و ٣٠٪ من الأراضى التى تعتمد على الأمطار. لكن تنفيذ القانون سار حثيثا بسبب المعارضة السلبية الصغيرة، من جانب الملاك فى الأساس. وخلال فترة الوحدة لم يصادر أكثر من نصف الزراعات الجافة، وأقل من ربع الأراضى المروية، و ٣٠٪ من الأراضى التى تعتمد فى زراعتها على مياه الأمطار. ولم يوزع على الفلاحين سوى ٢٢٪ منها.

وكان أول ماقامت به حكومة الانفصال هو إلغاء جميع إجراءات الإصلاح الزراعى، فأصدرت فى فبراير ١٩٦٢ قانونا جديدا يلغى القانون السابق إلغاء تاما. وقد سمح القانون للملاك السابقين – من ضمن ماسمح – بزيادة حيازاتهم زيادة كبيرة، وكذلك لأفراد أسرهم. كما أعيدت الأراضى التى سبق مصادرتها، ولم توزع، إلى أصحابها السابقين. وكانت هذه السياسة الرجعية الحمقاء سببا فى تصاعد الغليان فى سوريا. فلم تكن البلاد ينقصها، بأية حال، المزيد من الاضطراب، فقد كانت سوريا عرضة للتخريب والدعاية المصرية. ولذا، فقد اضطرت الحكومة إلى إلغاء قانون فبراير والعودة للعمل بقانون ١٩٥٨، مع بعض التعديلات المستوحاة من قانون فبراير، لصالح كبار الملاك. وكان من بين التعديلات الايجابية إعفاء الملاك الجدد من دفع ثمن الأراضى الممنوحة لهم، وهى قاعدة كانت سارية فى مصر آنذاك. وبعد مايو ١٩٦٢، استؤنفت من جديد نشاطات الإصلاح الزراعى فى سوريا. وحين بدأت عملية توزيع الأراضى، لم يكن من الممكن إيقافها بأى شكل من الأشكال لكن ايقاع خطة الإصلاح الزراعى فى سوريا ومداه كان محدودا، حتى فى أثناء الحكم المصرى القوى.[٣٥] وفى ١٩٦٣،

عندما انتصر البعث، تلقى هذا الإصلاح دفعة جديدة. فقانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى يونيو ١٩٦٣ يفوق قوانين ١٩٥٨، من ناحية تقليص الملكيات الفردية.[٣٦] وفى ١٩٦٥، ١٩٦٦، عندما كان أكثر اجنحة البعث راديكالية تتصدى للحكم، فإن القوانين أصبحت تطبق بهمة كبيرة.

والجدول التالى يبين الموجة الأولى من المصادرة الواسعة النطاق، عقب القوانين الأولى للإصلاح الزراعى فى ١٩٥٨، ثم تراجعها بعد ذلك وحتى ربيع ١٩٦٣ - ولايظهر فى الجدول الأراضى التى أعيدت لملاكها السابقين بعد المصادرة - والدفعة الجديدة التى طرأت على هذا الإصلاح منذ ذلك الحين وماتلاه.[٣٧] ويمكن أن نلحظ الاتجاه العام فى العمود الخاص بالأراضى المروية والمنزرعة.

مصادرة الأراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى فى سوريا (بالدونمات)*

	الأراضى المروية والمنزرعة	الأراضى غير المروية	أراضى غير منزرعة	الاجمالى
١٩٥٩	١١٤ر٤٧٠	٣ر٢٦٠ر٤٢٠	١ر٧٩٢ر١١٠	٥ر١٦٧ر٠٠٠
١٩٦٠	٨٦ر –	١ر٤٦٣ر٧٥٠	١٢٥ر١٣٠	١ر٦٧٥ر٦٨٠
١٩٦١	٩٢ر١٩٠	١ر١٨٢ر٤٩٠	٥٧ر٣٠٠	١ر٣٣١ر٩٨٠
١٩٦٢	٢٣ر٤٧٠	٤٣٦ر٦٤٠	٣٨ر١٧٠	٤٩٨ر٢٨٠
١٩٦٣	٤٠ر٠١٠	٤١٥ر٣٥٠	٢٣ر١٨٠	٤٧٨ر٥٤٠
١٩٦٤	٨٢ر١٠٠	٦٥٥ر٦٥٠	٢٤ر١٤٠	٧٦١ر٨٩٠
١٩٦٥ (النصف الأول)	٧١ر٤٣٠	٦٣٤ر٧٣٠	٣٥ر٠٧٠	٧٤١ر٢٣٠
	٥١٠ر٤٧٠	٨ر٠٤٩ر٠٣٠	٢ر٠٩٥ر١٠٠	١٠ر٦٥٤ر٦٠٠

إن مشكلات العراق هى مشكلات مختلفة.

وغالبا ماتستخدم كلمة «إقطاع» لوصف النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الريف العربى، دون توضيح سليم فى العادة، وبصورة خاطئة فى كثير من الأحيان. فملاك الأراضى المصريون فى العهد الملكى، كانوا رأسماليين زراعيين لاسادة إقطاعيين. لكن النظام الذى ساد معظم العراق، أثناء الحكم الملكى، يمكن اعتباره نظاما إقطاعيا. فمن بين ٢١ر٧٥٠ر٠٠٠ مشاره (المشاره = ٢٥٠٠ متر مربع، أى ٥ر٢ دونم فلسطينى - سورى) من الأراضى

* الدونم يعادل اقل من ربع فدان بقليل.

المنزرعة، كان هناك ۱۷٫۷٥۰٫۰۰۰ – أى ۷۰٪ من إجمالي المساحة – يمتلكها ۳٫٦۱۹ فرد.. أى أقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك. وبينما يعيش أكثر من نصف مليون من الأسر الزراعية المعدمة فى ظل فقر مدقع، فإن اسرتين من منطقة «ألعمارة» تمتلكان أكثر من ۱٫٥۰۰٫۰۰۰ مشاره. ولاجدوى لأى من مشروعات التنمية العراقية دون إصلاح زراعى ثورى. وحتى على عهد «نورى السعيد»، وضعت الخطط للعديد من المشروعات وأقيم البعض منها. وكان يمكن لتلك المشروعات أن تعود بالخير العميم على مجمل اقتصاد البلاد، إذ إن معظم الأموال التى حصلت عليها البلاد من شركات النفط استثمرت فى بناء السدود، وشق القنوات، وإقامة الكبارى ومد الطرق.. الخ. ولكن لأن الحكم لم يكن مؤهلا لطرح مسألة الملكية الزراعية، فإن مشروعات التنمية لم تؤت الثمار المرجوة منها.

وكما حدث فى مصر، فقد صدر قانون الإصلاح العراقى بعد الانقلاب العسكرى بأسابيع قليلة، فى ۳۰ سبتمبر ۱۹٥۸. لكن هناك فرقا كبيرا بين البلدين. ففى مصر اتخذ الفلاحون موقفا سلبيا من إجراءات الحكومة، ولم يبد أصحاب الأراضى معارضة نشطة إلا فى حالات قليلة فى أواخر ۱۹٥۲، ثم لجأوا بعد ذلك إلى كافة انواع الحيل القانونية للالتفاف حول الإصلاح. أما فى العراق، فبمجرد الإطاحة بالملكية، خرجت مظاهرات الفلاحين ترفض دفع الايجارات، وقاموا بالاستيلاء على الأراضى. ومن جانبهم، قام السادة الملاك بتنظيم صفوف اتباعهم من أجل استعادة «حقوقهم المسلوبة» وإرهاب الفلاحين. وقد ازداد الموقف تعقيدا بسبب عدم وضوح التشريعات القانونية فيما يتعلق بالملكية والإجراءات والحدود، فى كثير من المناطق. وسادت الفوضى بالفعل، فى الريف العراقى أثناء حكم «قاسم». وكان من نتائج ذلك، الانخفاض الكبير فى إنتاج المحاصيل الزراعية. فعلى مدى أربعة مواسم تلت صيف ۱۹٥۸، بلغ المتوسط السنوى لإنتاج القمح ۸۷۷ الف طن، ثم انخفض فى المواسم التالية إلى ۷۱٦ الف طن[۳۹]. وقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة حالة من القحط الشديد دامت لثلاث سنوات، ولم يكن ممكنا تعويض الخسائر الناتجة عن الجفاف إلا عن طريق المصادر الإضافية التى وفرتها مشروعات الصرف وتخزين المياه، والتى لم تكتمل بشكل نهائى إلا فى ۱۹٦۱.[٤۰] وقد استمر النقص فى إنتاج الحبوب فى سنتى ۱۹٦۲، ۱۹٦۳.[٤۱] ومما لاشك فيه ان الاضطرابات السياسية لعبت دورا كبيرا فى هذا التدهور. وقد قدم التفسير الرسمى التالى لأحد التعديلات التى أدخلت على قانون الإصلاح الزراعى فى صيف ۱۹٥۹ :«لقد أصبح قضاة المحاكم مثقلين بالدعاوى الكثيرة الناتجة عن المنازعات حول العلاقات الزراعية، والتى لايمكنهم الفصل فيها بالسرعة المطلوبة. وكان ذلك سببا فى زعزعة الاستقرار وضياع الكثير من الحقوق».[٤۲]

كانت المبادرة، فى عهد «قاسم»، بيد الفلاحين بشكل عام. وقد تقوض نفوذ الملاك تماما.

لكن العائد الذى ناله الفلاحون ظل محدودا.. فملكياتهم مزعزعة، والدعاوى القضائية كثيرة، والعنف مستشر. كذلك، فقد كان هناك نقص فى الخبراء ورأس المال والبذور، ثم جاء الجفاف ليضاعف من كل ماتقدم. وقد بدأت فترة حكم «عارف» بهجوم رجعى واسع النطاق على المناطق الريفية، وكذلك المدن، ثم تلى ذلك هدوء نسبى بسبب ما فرض من إرهاب.

وبالرغم من مرور تسع سنوات من حكم الضباط، فمازال من المستحيل رصد التحولات التى طرأت على المجتمع العراقى. فالبيانات المنشورة قليلة، وغير دقيقة، ومتضاربة. وطبقا للنشرات الرسمية العراقية، فقد تم مصادرة ١٢٣ر٢٠٠ر٧ مشارة من ٢٣٥١ مالكا، حتى مايو ١٩٦٤. وتشمل هذه المساحة أراضى الدولة بأنواعها، والتى كانت بحوزة المزارعين بصورة مؤقتة. من بين هذه المساحة، تم توزيع ٣٥ر٢٢٠ر٢ مشارة على ٧٦٦ر٣٨ فلاح، أى بواقع ٥٢ مشارة لكل فلاح فى المتوسط. (٤٣)

ونوجز فنقول : إن التحولات التى طرأت على العراق منذ ١٩٥٨، أنهت السيطرة السياسية والاجتماعية للسادة الإقطاعيين. لكن وضع الفلاحين لم يتغير كثيرا. وإذا كان هناك من مستفيد فهم الضباط والتكنوقراط، وقطاعات من الطبقة الوسطى الزراعية.

وما ينطبق على العراق، يسرى على مصر، وكذلك سوريا. فالنظام الذى يدعى الثورية وتطبيق الاشتراكية، أحدث تغييرات فى تركيب النخبة الحاكمة. أما بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب، فى القرى والمدن، فإن شبكة العلاقات الاجتماعية ظلت كما هى، ولم يطرأ عليها تغيير جوهرى.

١- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London 1964, 89.

٢- أخبار اليوم : القاهرة، ١٣ مارس ١٩٦٥، سورة الفتح، آية ٩*.

٣- Edward Wakin, A Lonely Minority, New York 1963, 45-6.

٤- نفسه، ص ٤٣، الأهرام، ١٩ يوليو ١٩٦٠.

٥- أخبار اليوم، ١٠ سبتمبر ١٩٦٦.

٦- Middle East Forum, Beirut, December 1962, 32-7.

٧- Dieter Weiss, Woitschaftliche Entwicklungs Planung in der VAR, koln 1964, 76.

٨- Anouar Abdel-Malek, "Nasserism and Socsalism", The Socialist register 1964, New York 1964, 45.

٩- Anouar Abdel-Malek, Egypte, societe Militaire, Paris 1962.

١٠- Philip Abrams in S.P. Huntington, (ed.), Changing Palterns of Military Politics, New York 1962, 166-7.

١١- C. Wright Mills, The Power Elite, New York 1956, 285.

١٢- الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٦٤.

١٣- Loc. cit.

١٤- الأهرام، ١٣ مارس ١٩٦٤.

١٥- Hassan Riad, L'Egypte Nassérienne, Paris 1964, 227.

١٦- UAR Department of Statistics and Census, Annuaire Statistique 1944, Cairo 1965, 43, Gabriel Baer, "New data and Conclusions About Effects of Egypt'sLland reform" (in Hebrew), Hamizrah, vol. 16, 176-8

١٧- Gabriel Baer, A History of Landownership In Modern Egypt, 1860-1950, London 1962, 71-9.

١٨- نفسه، ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٩- Bert Hassen and Girgis A. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) Amsterdam 1965, 92, Gabriel S. Saab, The Egyptian Agrarian reform 1952-1962. London 1967, 187-8, Saad M. Gadalla, Land reform in relation to Social Development - Egypt, Coeumbia, Missouri, 1962, 44.

---

*الصحيح: آية (١٠).

٢٠- الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٦٢.

٢١- Gabriel Baer, "The Village Shaykh in Modern Egypt", in Studies in Islamic History and Civilization, Jerusalem 1961, 121-153, Riad, 25-6.

٢٢- Riad, 19-20.

٢٣- روزاليوسف ٢٠ فبراير، ١ مارس ١٩٦٥.

٢٤- G. Baer, Landownership, 221, G.S. Saab, Agrian reform, 13, أميل توما، ثورة ٢٩ تموز في عقدها الأول، حيفا ١٩٦٢، ص ٢٥.

٢٥- الأهرام، ٢٢ مايو ١٩٦٦. Hamizrah, vol. 16, 179-195.

٢٦- الأهرام، ٥ مايو ١٩٦٦. Hamizrah, Loc. cit.

٢٧- المصور، ١٤ أغسطس ١٩٥٣.

٢٨- Riad, 40-1.

٢٩- نفسه، ص ٢٥.

٣٠- Issawi, 139; Hamizrah, Vol. 13, 306, Vol. 14, 55.

٣١- الأهرام الاقتصادى ، ١٥ يوليو ١٩٦٤، ص ٥٢.

٣٢- Riad, 232.

٣٣- Claude Estier, L'Egypte en Révolution, paris 1965, 20.

٣٤- الأهرام، ٥ مايو ١٩٦٤.

٣٥- Eva Garzoni, "Land reform in Syrio" , MEJ, vol. 17, 85 - I; Muhammad Diab, "The economic System of the UAR", Middle East Forum, Vol. 37, no. b, Beirut 1961, 18, Progress in Land reform, a joint publication of the UN, the FAO and the ILO, New York 1962, 25. 6, 87, United Nations, Economic Developments in the Middle East 1961 - 1963, New York 1964, 26.

٣٦- Hamizrah, Vol. 14, 237.

٣٧- مأخوذة عن البعث، دمشق، ١٩ ديسمبر ١٩٦٥. Ibid., Vol, 16, 216.

٣٨- Progress in Land Reform, 26 - 7 ; Rony Gabbay, "Ha - Komunistim Weha reforma Ha-agravit be- "Iraq", Hamizrah, vol. 11,12.

٣٩- United Nations, Economic Developments in the Middle East, 1958-59, New York 1960, 53; Economic Developments in the Middle East, 1961-1963, New York 1964, 94.

٤٠- Economic Developments in the Middle East, 1959-1961, New York 1962, 18.

٤١- الزمان، بغداد، ٤ أغسطس ١٩٨٥.

٤٢- Hamizrah, vol. 16, 89-90.

(٣) القيادة و «القاعدة الشعبية»

إن أكبر خطر يهدد الديكتاتورية العسكرية هو الانقلاب العسكري. وقد انتهت العديد من الديكتاتوريات، في امريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وفي العراق وسوريا، بهذه الوسيلة. كان هذا هو مصير «بكر صدقي» و «قاسم».. «الزعيم» و «الشيشكلي»، وكذلك الحكم المصري لسوريا. والضمان الوحيد لمواجهة مثل ذلك الخطر هو إقامة نظام للحكم يرتكز على تنظيم ذي قاعدة شعبية عريضة.. أي حزب سياسي. والساسة من الضباط يحتقرون الأحزاب. لكن من يقضي منهم فترة في الحكم سرعان مايستشعر الضعف الناجم عن انعدام تنظيم النشاطات الجماهيرية، ويدرك أن اللامبالاة والسلبية يمكن أن تكون خطرا، لايقل عن الخطر الذي يمكن ان تمثله المعارضة أو الحركات السرية. ومن هنا، فإن رجلا كهذا يسعى إلى تنظيم حزب، حتى ولو لم يسمه كذلك. فأي نظام سياسي في عصرنا - عصر الاتصال الجماهيري والدعاية - يناضل من أجل كسب التأييد الايجابي للجماهير. بل إن أقوى النظم الإرهابية، لايمكنها الاحتفاظ بسلطتها مالم يكن لها أنصار وشركاء في كل وحدة اجتماعية، وكل مجموعة مهنية، وكل قرية وأسرة.

وكما هو الحال في الجيش، حيث تنتقل التعليمات والمعلومات من أعلى إلى أسفل بأيسر مما تنتقل من أسفل إلى أعلى، فإن الضباط الساسة أكثر قدرة على الإطاحة بالحكومات، من حكم البلاد. ودائما ماتفشل محاولاتهم لبناء تنظيم جماهيري حي. لأن التنظيم، بطبيعته، يعني السماح بقدر من حرية التعبير عن الآراء والمشاركة التلقائية، مما يجعله مجالا لمعارضة ما، وظهور أجنحة بداخله. وهؤلاء الذين يعملون بإحدى أيديهم لإقامته، إدراكا منهم أنهم لا يستطيعون العمل بدونه، يضربونه باليد الأخرى، لعلمهم أن مخلوقهم هذا يمكن أن يتمرد عليهم. وهذه هي المعضلة الأبدية أمام أنظمة حكم الضباط.

و"القاعدة الشعبية"، كما تسمى في ايديولوجية مصر الجديدة، ضرورية، وليس فقط لضمان بقاء وأمن نظام كهذا. فهي ضرورة في حال قيام القيادة بتغيرات عميقة - كما يطمح قادة مصر- في مجالات الملكية والإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والحياة الروحية. فبدون شعب مؤمن بالعقيدة في كافة المجالات الاجتماعية، يستحيل زيادة إنتاج المصانع، أو نجاح التعاونيات في القرى، أو نشر الوعي بضرورة تحديد النسل. وليس أدرى بهذه الأمور من قادة مصر الجديدة أنفسهم، فهم يؤكدون على أن «اللامبالين ليسوا أقل خطرا من الرجعيين والانتهازيين."[1] وبعد

سقوط "الشيشكلى" فى ١٩٥٤، يسجل مراقب لبنانى الملاحظة التالية : "لو أننا تأملنا ما أنجزه " الشيشكلى" فى مجالات الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى، وحتى السياسى، فلا نستطيع إلا أن نقول إن سبب الأزمة التى أطاحت به هو عدم قدرته على إيجاد قاعدة راسخة وثابتة للنظام الذى أرسى قواعده." (٢) وهى نفس المعضلة التى لم تجد لها حلا فى مصر.

إن النظام المصرى يوصف بالثورية. ويوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، يعتبر بداية لمرحلة تاريخية جديدة، ولايقل شأنا عن ١٤ يوليو ١٧٨٩ أو ٧ نوفمبر ١٩١٧. لكن هناك فرقا أساسيا بين الثورتين : الفرنسية والروسية – حيث انتفضت الجماهير – من ناحية، وبين : الثورة المصرية التى اتخذت فيها الجماهير موقفا سلبيا، من ناحية أخرى. وكان «لينين» زعيما لحزب متمرس وفعال. أما «ناصر» و «نجيب»، فقد وجدا نفسيهما، فى اليوم التالى للانقلاب، طليعة لجيش.. ولكن دون جيش. فناصر يقول فى «فلسفة الثورة» :«ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان.. ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. وطال انتظارها. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ماأبعد الحقيقة عن الخيال ! كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة، وخلولا متناثرة، وتعطل الزحف المقدس... وذهبنا نلتمس الرأى من ذوى الرأى، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعثر على شئ كثير. كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر.. ولو أن أحدا سألنى فى تلك الأيام، ما أعز أمانيك؟ لقلت على الفور :

– أن أسمع مصريا يقول كلمة انصاف فى حق مصرى آخر. وان أحس أن مصريا قد فتح قلبا للصفح والغفران والحب لإخوانه المصريين».(٣)

ايتصور المرء أن يصدر كلام كهذا عن «ميرابو» أو «دانتون» أو «لينين»، أو حتى «تروتسكى».

لماذا كانت مصر ١٩٥٢ مختلفة هكذا؟

صحيح إن «أرض الفراعنة كانت موطن أول وأقدم دولة مركزية موحدة فى التاريخ، وأكثر المجتمعات «الفيضية» تبلورا... وكان لابد، فى ظل مركزية الإدارة والتوجيه، والملكية فى بعض الأحيان، بيد سلطة دولة واحدة، من أن يتزايد دور وأهمية جهاز الدولة بدرجة غير عادية».(٤) كما أن ملاحظة «والاس»، التى أبداها منذ ٨٠ عاما مضت بأنه «لايوجد شعب فى العالم يذعن للسلطة وتسهل قيادته، مثل المصريين» ربما كانت صحيحة حتى اليوم.(٥)

لكن مصر ١٩٥٢، لم تكن كلها انحلالا وفسادا كما يصفها «ناصر» فى فلسفته. فناصر، وبدون أن يقصد، أصبح واحدا من هؤلاء الذين ليست لديهم كلمة طيبة يقولونها فى حق مصرى آخر. فمن المؤكد أن مصر فى ذلك الوقت، كان بها أناس يناضلون من أجل الحرية والتقدم.. أفراد وقوى بناءة مخلصة. صحيح إنهم كانوا أقلية – نسبيا – ومشتتين، لكن

السؤال هو : هل كان باستطاعة أولئك الذين جاءوا إلى الحكم أن يضعوا أيديهم عليهم، ويدفعوهم إلى العمل؟ إن الضباط الأحرار لم يكونوا على استعداد للقيام بعمل كهذا. وفوق ذلك، فإن تلك القوى كانت، بالأساس، عناصر يسارية من المثقفين التقدميين وعمال الصناعة. فحادثة كفر الدوار تشير إلى أن مصر، قبل عهد الاشتراكية العربية بزمن، كان بها عمال واعون وعلى استعداد للنضال. وتبين الحادثة كذلك، كيف انقلب عليهم الضباط. فعندما كان الضباط يحتاجون عونا، فهم يطلبونه من عناصر بعينها .. من قوى اليمين، مثل «على ماهر» والإخوان المسلمين. لكن الضباط الأحرار ابتعدوا عنهم بمجرد أن اكتشفوا طبيعتهم الرجعية.

فالضباط، كانوا يرغبون بالفعل فى تغيير المجتمع المصرى، وكانوا جادين فى البحث عن دعم شعبى واسع لأفكارهم. وقد علمتهم تجربتهم أنه من المستحيل بناء اشتراكية بدون اشتراكيين. لكن تنظيما شعبيا حيا وفعالا لايمكن أن يزدهر فى ظل المناخ السياسى الذى فرضه النظام، حتى ولو قام تحت رعاية القيادة. وربما كانت تلك هى أعقد المشاكل التى تواجه نظام الحكم، والتى فشلت جميع المحاولات لحلها.

فى البداية تشكلت «هيئة التحرير». وبعد خمس سنوات من قيامها، صدر القرار بحلها فى يناير ١٩٥٨، لأن «الخونة» تسللوا إلى صفوفها، ولأنها لم تحقق الأهداف التى قامت من أجلها.[٦] وقد حل محلها «الاتحاد القومى».. تنظيما معقدا ومتشعب البناء،[٧] كى يضمن «حكم الشعب بالشعب».[٨] كما عبر عنه «كمال الدين حسين». وبعد انفصال سوريا عن ج.ع.م، تم حل هذا التنظيم فى أواخر ١٩٦١، بعد أن اتضح أن «الرجعيين، وقدامى الإقطاعيين والرأسماليين» يسيطرون عليه ويحتلون معظم مؤسساته ولجانه. ثم جاء «الاتحاد الاشتراكى». وقد استمر النقاش والإعداد وانتخاب مؤسساته على مدى عامى ١٩٦٢، ١٩٦٣، حتى لاتتكرر الاخطاء السابقة. وقد تحدد تمثيل العمال والفلاحين فى كافة مستويات التنظيم بنسبة لاتقل عن ٥٠٪، كضمان أساسى لشعبية التنظيم وثوريته.

وتحدد تعريف العامل بأنه الشخص الذى له حق الانضمام إلى النقابات العمالية. وتعلمنا خبرة الحركة العمالية العالمية أن تمثيل العمال فى الإدارة غالبا مايؤدى إلى اتساع الهوة بين هؤلاء الممثلين والعمال الآخرين، وتحولهم إلى ممثلين عن الإدارة فى مواجهة زملائهم. كما تحدد تعريف الفلاح، فى البداية، بأنه من يملك خمسة أفدنة فأقل، ثم جرى التعديل بحيث يصبح الفلاح هو من يملك حتى ٢٥ فدانا.[٩] والحقيقة إن كل من يملك أكثر من عشرة أفدنة هو مستخدم ومستغل للعمل المأجور. وإن «القاعدة الشعبية» للاتحاد الاشتراكى، ليست أعرض من التنظيمات التى سبقتها، والتى كان مآلها الفشل.

إن معضلة القيادة التى لاتستطيع إنجاز مهامها دون تنظيم شعبى والتى لاتسمح، فى الوقت نفسه، بقيام كيان مستقل، تعبر عن نفسها فى العديد من المقالات والتحقيقات التى

تنشر فى الصحافة المصرية. وإليكم بعض الامثلة. فبعد لقائه بعدد من الاشخاص فى شوارع دمياط، يكتب أحد محررى «روزاليوسف» قائلا :«اشخاص كثيرون يطالبون بضرورة استبعاد اعضاء لجنة الحى بالاتحاد الاشتراكى، لأن عددا كبيرا منهم كانوا أعضاء بـ «هيئة التحرير» ثم «الاتحاد القومى»، وهم يسعون الآن للسيطرة على الاتحاد الاشتراكى.. أى أنه لن يتغير سوى اللافتة. وهم يضيفون بأن اعضاء لجنة الحى هم من المستغلين».(١٠) وفى عدد آخر من نفس المجلة، هناك تقارير عن اجتماعات ولقاءات تتم على مستوى البلاد لـ «توعية الشعب». «فى قرية الزرقا كان أخ لأحد رؤساء وزارات العهد السابق يجلس فى الصف الأول. وقد اخبرنى مهندس كان يجلس بجانبى أن هذا الرجل أعد مأدبة ضخمة دعا إليها رجال الحكومة الذين شاركوا فى المؤتمر الجماهيرى للاتحاد الاشتراكى... وفى قرية عزبة البرج كان الاغنياء من أصحاب مراكب الصيد، الذين يستغلون الصيادين، حاضرين، وكانوا أول من يصفق لكل كلمة تقال ضد الرجعية... وفى قرية سعد، كان الإقطاعيون من كبار الملاك يشكلون جبهة داخل الاجتماع. إن هؤلاء هم الذين كانوا يسيطرون على الاتحاد القومى عن طريق الاتفاق بين العائلات الكبيرة وبدون خوض الانتخابات».(١١)

وعلى ضوء كل هذه الحقائق فإن البحث مستمر، لأن «التنظيم السياسى ضمان لاستمرار الثورة» كما عبر العنوان الرئيسى لمقال «خالد محيى الدين» فى يناير ١٩٦٥. فهو يرى التنظيم السياسى باعتباره «المحور الرئيسى لنجاح السياسة الاشتراكية». إنه بمثابة «الجهاز العصبى فى الكائن الحى». وهو يتعرض للمسألة الزراعية، باعتبارها أكثر المجالات أهمية، فيقول :«إننا نريد زراعة تعاونية ترسى أسس الاشتراكية فى الريف. نريد أن نقيم زراعة كبيرة وأن نمحو فى الوقت نفسه علاقات الاستغلال الرأسمالى. ولكننا فى سبيل تحقيق هذا الغرض نواجه بنوعين من التناقضات :

«التناقض الأول.. مع أصحاب الملكيات الكبيرة الذين تقوم زراعتهم على استغلال جهد الآخرين.. فقد حدّت الثورة من سطوة هذه الطبقة بقانونى الإصلاح الزراعى.. كما أشار الميثاق الوطنى إلى ضرورة تخفيض الحد الأقصى للملكية بحيث يصبح ١٠٠ فدان للأسرة كلها أى بمتوسط ٢٥ فدانا للفرد تقريبا.

«ولاشك أن الثورة الزراعية واستمرارها يمكن أن يلقى عداء ومقاومة من قبل اصحاب الأراضى الذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح.

«فإن تناقض الثورة مع هذه الطبقة تناقض حقيقى، لأن كل عمل ثورى لايتحقق إلا على حساب مصالحها الطبقية والذى أخذ منه فدان - كما قال الرئيس - لن ينسى ذلك أبدا.

«ونحن لانعادى أفراد هذه الطبقة بطبيعة الحال، بل إننا نسمح لهم بأن ينخرطوا فى صفوف الشعب العامل، إذا هم وافقوا على قوانين الثورة وإجراءاتها، ولكن هل ينتهى موقفنا مع هذه الطبقة لمجرد صدور القوانين وتظاهرهم باحترامها؟ »

«إن الكثيرين من ابناء هذه الطبقة يستفيدون من أخطاء التطبيق وسيعمدون إلى استغلال بعض المزايا التى تقدمها الدولة لقطاع الزراعة كى يدعموا مراكزهم، وسيعمدون إلى تعطيل الإجراءات الثورية التى تهدف إلى مساعدة الفلاحين الصغار والمستأجرين ثم سيكونون هم انفسهم من يشنون الهجوم على اخطاء التطبيق. إن التناقض بين الثورة وبين الرجعية الريفية لن ينتهى بصدور القوانين والإجراءات بل لابد من صراع مستمر ضد النشاط الاقتصادى والسياسى لهذه الرجعية وضد البلبلة التى تحدثها افكارها.

«أما التناقض الآخر فى الريف فهو تناقض يختلف اختلافا جذريا، إنه التناقض بين إرادة الثورة فى التطور الاشتراكى وبين بعض صغار الزراع أنفسهم.

«إن الثورة الاشتراكية تستهدف تحقيق المصالح القريبة والبعيدة لهذه الطبقة... ليس هناك أى تعارض فى المصالح بين التطور الاشتراكى ومصالح صغار الفلاحين.

«ولكن ينشأ التناقض عن مصادر أخرى؛ فالفلاح الصغير عنده حذر تقليدى من كل جديد، ولاشك أن تدخل المجتمع لإقناع الفلاح بمزايا الزراعة الكبيرة المنظمة إنما يعتمد على حجج قوية ومقنعة؛ وتؤكد له عدم المساس بملكيته أو حيازته.. ولكن الفلاح لايقتنع مع ذلك بسهولة بأى تجديد، خاصة وهو حذر أيضا فى مواجهة رجال الحكومة بسبب عقد تمتد لأعماق القرون.

«ومن ناحية أخرى فإن الزراعة الكبيرة بطبيعتها تعنى توافد كثير من الفنيين على الأراضى الزراعية؛ مهندسين واطباء بيطريين وإداريين ومحاسبين.. الخ... ويحدث أن يلجأ هؤلاء الفنيون إلى استخدام الاداة الإدارية فى معالجة المسائل ويتجاهلون رأى الفلاحين. إن الاسلوب الخاطئ فى التعامل مع الفلاحين يمكن ان يضاعف حذرهم.. وعلينا ان نميز بين هذين النوعين ولانخلط بينهما ابدا.. فالتناقض الأول هو مع فريق معاد للثورة الاشتراكية، والتناقضات الثانوية الأخرى هى بين الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة.

«ولكن إذا اردنا أن نترجم هذه التعبيرات المجردة إلى توجيهات محددة؛ إذا حاولنا ان نتصور كيف نستطيع أن نحقق ذلك فعلا فى الحياة وفى الواقع.. فإننا سنجد انفسنا مباشرة أمام مشكلة «التنظيم السياسى القائد». ففى جانب سنجد «الأعيان» بما لهم وسطوتهم، وفى مواجهتهم سنجد صغار الفلاحين الذين منحهم القانون العديد من الحقوق، لكنهم أقل قدرة ودراية، ولذا فهم كثيرا مايخسرون حقوقهم ومصالحهم، «وكثيرا مايمشون وراء اغنياء الريف رضا أو كرها؛ بالضغط أو بحكم العادة... إن صغار الفلاحين وكذلك العمال الزراعيين يحتاجون إلى كثير من التدريب السياسى والعملى... حتى يتمكنوا من إدارة شئونهم والدفاع عن حقوقهم على خير وجه». ولاحل لكل تلك المشكلات إلا بتكوين نواة «قائدة للثورة الاشتراكية فى كل قرية»[١٢] من الفلاحين أنفسهم.»

إن هذه المقالة، مثل غيرها من الكتابات بدأت تظهر بكثرة منذ صيف ١٩٦٤، تتحدث بلغة الماركسية. وهي في الوقت الذي تؤكد فيه على أن الاشتراكية العربية لاتنوى الاضرار بأغنياء، الفلاحين - «نحن لانعادي أفراد هذه الطبقة» - تؤكد أيضا على وجود ونفوذ الصراعات الطبقية وتدعو صغار الفلاحين وفقراء الريف إلى مواصلة نضالهم الطبقي. وهي لاتترك مجالا لأية أوهام حول إمكان تحرر الفلاحين بدون قيادة مستقلة، واعية سياسيا، تناصر قضيتهم. ولكن كيف يعمل هذا النصير، وهو يعلم سلفا بأنه ممنوع - من أعلى - الاعتراض على الملكية، وعلى وضع الفلاحين الاثرياء الذين يملكون عشرات الأفدنة؟ إن المعضلة مازالت قائمة.

إن كاتب المقال هو «خالد محيي الدين»، أحد قادة الضباط الأحرار المحنكين، والذي كان على علاقة وثيقة بالشيوعيين في أوائل الخمسينيات، ثم استبعد في ١٩٥٤، وسافر إلى سويسرا. وفي ١٩٥٥، عاد إلى مصر. وفي عامي ١٩٥٦، ١٩٥٧، اثناء التقارب المصري - السوفيتي وأزمة السويس، عاد ليشارك في الحياة العامة مرة أخرى، وإن كان ذلك في ادوار ثانوية الأهمية.. كرئيس لتحرير جريدة «المساء» اليومية، وعضو بالاتحاد القومي. وفي صيف ١٩٥٧، قام بزيارة للصين، حيث استقبله «شواين لاي». وأثناء الصراع الحاد بين «ناصر» و «خروشوف» وحملة الاعتقالات الواسعة ضد الشيوعيين وغيرهم من اليسار المصري، أبعد عن منصبه كرئيس لتحرير «المساء»، وقبض عليه وأودع السجن، في مارس ١٩٥٩[١٣]*

وفي ١٩٦١، أطلق سراحه مرة أخرى، وفي أواخر العام، أصبح ممثلا لمصر في مجلس حركة السلام باستوكهولم.[١٤] وفي ١٩٦٤، مع زيارة «خروشوف» لمصر وتدعيم علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، صعد مرة أخرى إلى قمة الصحافة. وتعتبر مسيرته التي اعتراها الصعود والهبوط، مثالا لما أصاب اليسار المصري بعد ١٩٥٢ بصفة عامة. فمثلما حدث معه في ١٩٥٩، جرى اعتقال عدة عشرات من اليسار. ومثله، افرج عنهم جميعا - باستثناء من ماتوا من التعذيب في معسكرات الاعتقال - في ١٩٦٤؛ وسمح للعديد منهم بالعمل في الإذاعة والنشر والصحافة.

ويعود السماح لليسار بممارسة نشاطه إلى عدة أسباب. أحدها تدعيم علاقات التضامن المصرية - السوفيتية، وآخر هو حاجة النظام إلى خدمات الشيوعيين السابقين.. فهو في حاجة إلى مواهبهم وخبراتهم. ففي ظل غباء البيروقراطية وسلبية الجماهير، لم يكن ممكنا التخلي عن الدور الذي يمكن أن يلعبوه في الاشتراكية العربية. وفوق ذلك، فقد كان على الشيوعيين السابقين والأعضاء غير المكشوفين منهم أن يلعبوا دورا مهما، في الصراع من

---

* لم يدخل خالد محيي الدين أو غيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة السجن. وقد كان في تلك الفترة رئيسا لمجلس السلام المصري الذي صدر قرار بتشكيله من الرئيس عبد الناصر. (مقابلة شخصية مع د. رفعت السعيد).

أجل النفوذ والسيطرة، بين جناحين، يقود أحدهما "على صبرى" والآخر "زكريا محيى الدين"، ذلك الصراع الذى تصاعد فى منتصف الستينيات، والذى ازداد حدة بعد هزيمة حرب الايام الستة فى ١٩٦٧. ويتبنى جناح "على صبرى" موقفا راديكاليا فى السياسة الداخلية، ويؤمن بالتعاون التام مع الاتحاد السوفيتى فى السياسة الخارجية. وهذا الجناح يعتمد على تأييد الشيوعيين الذين يهمهم، بالمقابل، انتصاره.

والشيوعيون أنفسهم يتشككون فيما يخبأ لهم. وهم يتناقشون طويلا حول ما إذا كان سيسمح لهم بالفعل بالتأثير على سياسات الدولة، أم أنهم يستغلون كأدوات، ليس إلا، لخدمة أهداف غير أهدافهم؛ إنهم يسألون انفسهم : هل يمكن لإجراءات القمع والاعتقال التى مورست ضدهم فى ١٩٥٩، ان تعود مرة أخرى إذا مارفعوا رؤوسهم قليلا. وهم، عند الإجابة على هذه الاسئلة، يميلون إلى التفاؤل. وهم يرون، عند تحليلهم للموقف، أن «ناصر»، سواء فى علاقته مع الاتحاد السوفيتى أو فى توجهاته الداخلية، قد وصل إلى نقطة اللاعودة. وعلى أية حال، فهم يفضلون المناصب العالية الأجر فى هيئات تحرير الصحف وكتاباتهم التى تلقى التقدير، حتى فى موسكو، على معسكرات الاعتقال.

والسلطات تضع اليسار، بالفعل، فى حجمه الحقيقى. وقد شرح «محمد حسنين هيكل» الموقف بوضوح. ففى إحدى مقالاته، يُذَكِّر الشيوعيين المصريين بأخطائهم وإخفاقهم فى الماضى، ويقول : «إننى لا أرى للشيوعية أو للشيوعيين مستقبلا فى مصر، ولا فى العالم العربى !.

«ولست أقول بذلك من مجرد خلافى مع الشيوعية والشيوعيين، وإنما اقول به نتيجة لنظرة - اعتقد بسلامتها - إلى الواقع العربى كله والى مسيرته التاريخية من الماضى إلى المستقبل.

لكن ما أراه فى الشيوعية والشيوعيين ومستقبلهم شئ، ومقاومتهم بالبوليس وبالسجون شئ آخر يختلف عنه تماما.

«وليس معنى ذلك إننى اليوم اطالب للشيوعية والشيوعيين بحزب فى مصر تمثلا بما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى بريطانيا، وإنما الذى أقول به محددا وواضحا هو أنه لم تعد هناك ضرورة، ولاقيمة، ولا منطق فى أى إجراء بوليسى تجاه الشيوعية والشيوعيين !.

«أعنى أنه قد جاء الوقت فى ظنى لكى نتركهم يقولون ماعندهم وليستمع المجتمع بقدر ما يريد، وليرفض، وليلفظ، كل مايجده متعارضا مع إرادته.

«وفوق ذلك، فإنه مازالت هناك حالات يتحتم فيها على القانون - وعلى البوليس إذا اقتضى الأمر - ضرب الشيوعية والشيوعيين إذا ما اقدموا على عمل يتعارض مع المبادئ الاساسية التى أعلنها النضال الوطنى ميثاقا له.

«من ذلك - مثلا - أن تحاول الشيوعية والشيوعيون تكوين حزب سياسى، علنى أو سرى

فى مصر، فإن ذلك مخالف لإجماع الإرادة الوطنية الحرة على أن العمل السياسى فى المرحلة الحاضرة يكون كله تحت قيادة تحالف قوى الشعب العاملة وداخل منظمتها القائدة وحدها وهى الاتحاد الاشتراكى.

«مثل هذه الحالة خروج على الميثاق، وعلى الدستور، وبالتالى يحق – بل لابد – للقانون أن يتدخل وان يضرب.

«ومن ذلك – ايضا – أن تحاول الشيوعية والشيوعيون أن يمسوا الدين رسالة وجوهرا، فإن ذلك ايضا مخالف للعقيدة الإنسانية والاساسية الأولى التى يؤمن بها مجتمعنا الذى يقدس أديانه ويتمسك – قبل أى شئ – بقيمها الروحية ويحميها.. المجتمع المصرى.. يقدر الآن على نظرة عادية إلى موضوع الشيوعية والشيوعيين.. لتقل الشيوعية ماتريد، وليقل الشيوعيون، على شرط ألا يتعارض أى نشاط مع المبادئ والقيم الاساسية التى تؤمن بها الغالبية الساحقة للمجتمع والتى جعلتها فوق الكل قانونا وحكما».(١٥)

وقد أضفى الرئيس تأكيدا على هذا الموقف. ففى الاتحاد القومى، وقف رجل الدعاية الوطنى المتعصب «أحمد سعيد»، ليشير إلى أن الشيوعيين قد منحوا حرية ونفوذا كبيرا جدا. ووقف «ناصر» ليؤكد على خطأ المتحدث، مهددا بأن أية محاولة لتكوين تنظيم شيوعى سوف يكون مصيرها السجن. «ولو دعا الأمر إلى أن احنا نطلب من المجلس زى ماهم عاملين فى الهند (فى ذلك الحين القى القبض على الشيوعيين الهنود بالجملة وبدون محاكمة). أحمد سعيد اتكلم وقال ان احنا حنسلم الصحافة للشيوعيين. انا أما عينت خالد محيى الدين فى أخبار اليوم انا عارف ان خالد ميى الدين هو جزء من النظام مش جزء من الشيوعيين. وانا اتكلمت مع خالد محيى الدين، وموافق على الكلام اللى قالولى خالد محيى الدين، فاحنا مابنسلمش ابدا الصحافة للشيوعيين، وبعدين احنا لانسمح لأى واحد انه يعمل تنظيم فى البلد، وبعدين أى واحد يقول انه ماركسى، هو (ماركسى) هو حر، لكن بيعمل تنظيم سياسى بنقوله ده يتنافى مع تحالف قوى الشعب العاملة».(١٦)

والكلام واضح، فالآراء الماركسية مسموح بها، اما من تسول له نفسه القيام بنشاط تنظيمى فإنه يجازف بحياته. فالماركسيون مسموح لهم، بل مدعوون لاستخدام منهجهم الفكرى المتكامل فى شرح وتأييد سياسات النظام، أما أن يتخذوا مواقف مستقلة أو انتقادية للنظام، فهو أمر مرفوض تماما. إن «ماركس» يرى أن مهمة الفلاسفة تقف عند تفسير العالم بطرق مختلفة، بينما المطلوب هو تغييره. و«هيكل» و «ناصر» يذهبان إلى الماركسيين ويقولان لهم :«فسروا العالم كما يحلوا لكم، لكن إياكم وتغييره».

وبعد كلام «هيكل» و «ناصر»، تقدم الشيوعيون خطوة نحو اندماجهم الموجه فى النظام، وأعلنوا حل حزبهم. ففى ١٩٦١، اثناء اعتقالهم بأبى زعبل، قام اعضاء عدد من الانشقاقات

الشيوعية بتكوين الحزب الشيوعى المصرى الموحد. وكان «خروشوف»، آنذاك، يشن هجومه على «ناصر». وفى ١٩٦٤، قام «خروشوف» بزيارة طويلة لناصر أفرج على أثرها عن الشيوعيين المصريين.. من السجون، ومن حزبهم. وفى شرحهم لبرنامجهم، فإنهم يعطون الأولوية للسياسة الخارجية على الأمور الداخلية، أو - بمعنى آخر - إعطاء التأييد المتبادل بين مصر والاتحاد السوفيتى فى العلاقات الدولية، بعدا جديدا. واعتبارا من ١٩٦٥، لم يعد هناك أدنى تناقض بين الولاء لناصر، أو الاتحاد السوفيتى.. كل ما هنالك أن اليساريين قدموا تفسيرات خاصة بهم. فمثلا، عندما نشب الخلاف مع «بورقيبة» فى ربيع ١٩٦٥، حول العلاقات العربية - الإسرائيلية - الالمانية الغربية، هاجم اليساريون «بورقيبة» على - أولا - توجهاته الغربية ثم - فى المرتبة الثانية - لموقفه المعتدل من إسرائيل، فى الوقت الذى كان فيه الآخرون يدينون بورقيبة - فى الأساس - بسبب خروجه عن الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل. وظل هذا الخلاف سمة من سمات اليسار المصرى، الذى لم يتوصل - وربما لم يكن يرغب - إلى موقف مستقل. وعندما وضعت كل من مصر والاتحاد السوفيتى حملة العداء والتشهير بإسرائيل على رأس اولوياتها، انساق الشيوعيون، بإرادتهم، مغمضى العيون.

والمؤتمر الذى دعت إليه الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، الحزب الشيوعى المصرى القائد، عشية انتخابات الرئاسة فى ١٤ مارس ١٩٦٥، بهدف حلّ نفسها، يشير بفخر إلى تاريخ التنظيم الذى «كان فى طليعة النضال الوطنى والاجتماعى قبل الثورة وأسهم فى قيامها، ووقف معها (منذ اليوم الأول) والذى واصل مع الثورة معاركها ضد الاستعمار والعدوان والاستغلال ومؤامرات الرجعية (مطالب اليوم بالوقوف فى وجه الاخطار التى تحيط بها من جانب) الاستعمار وصنيعته إسرائيل والرجعية العالمية والعربية».[17] وفى الوقت نفسه، يقرر الـ ٣٨ الموقعين على القرار، والذين كانوا لايزالون قيد «العزل السياسى»، أن «نمارس حقنا الانتخابى، ونعلن انتخابنا لجمال عبد الناصر» الذى «أغنى فكر الثورة بإضافات جديدة»، ويعلنون حلّ تنظيمهم المستقل والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى، كأفراد. وفى ابريل ١٩٦٥، اتخذ فصيل آخر، هو الحزب الشيوعى المصرى، قرارا مشابها.[18]

إن الحكاية لم تنته بعد. ففى اكتوبر ١٩٦٥، وبعد تعيين «زكريا محيى الدين» رئيسا للوزراء، أبعد «خالد محيى الدين» عن منصبه كرئيس لتحرير أخبار اليوم.[19] و «زكريا» هو ابن عم «خالد محيى الدين»، الذى - ربما - أنقذه مما هو أكبر ضررا من مجرد الإبعاد. فى ذلك الوقت، كانت المصاعب الاقتصادية تشتد، وتنتشر روح المعارضة بين الجماهير. لكن الشيوعيين، الذين أعلنوا لتوهم الاندماج المطلق فى النظام، لم يكن ممكنا بحال أن يكونوا قبلة لتلك الجماهير. فما كسبوه بالمذلة والخنوع، كان ثمنه فقدان نفوذهم وتأثيرهم. وفى إطار الموجة الجديدة من البحث عن الذات، كان البعض يرى أن بكين، وليس موسكو، هى الأولى

بتأييد «ناصر» غير المتحفظ. لكن هؤلاء كانوا قلة ضئيلة. وفى ١٩٦٦و١٩٦٧، عندما أصبح الدعم السوفيتى لمصر أكثر ضخامة وأعلى صخبا لم يكن باستطاعة الشيوعيين المصريين أن يلعبوا دورا مستقلا على الإطلاق.

لقد كانت الكارثة العسكرية الخاطفة فى حرب الايام الستة فى ١٩٦٧، مهولة.. هول الفجوة بين تصريحات زعماء مصر، ووقائع الحياة المصرية. وقد صاغ «هيكل» القضية بقدر كبير من الحكمة فى إحدى مقالاته المنشورة فى صيف ١٩٦٧، عندما قال: «لا يكفى أن يكون عندنا ديمقراطية الموافقة، ان ما نحتاجه حقا هو ديمقراطية المشاركة» [٢٠] وقد تميزت الفترة التاليه بجهود مكثفة من جانب «ناصر» لإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى وبعث الحيوية فى أوصاله. وكانت الخطب الحماسية، ونقد مساوئ الماضى، والخطط التفصيلية للتنظيم، وتحقيق الديمقراطية، وإجراء انتخابات جديدة.. كان كل ذلك مجرد تكرار لأشياء ثبت فشلها للمرة الثالثة. فالمرض ليس بجديد، كل ما هناك انه استفحل، كما أن الاعراض معروفة منذ سنوات، لكن ليس هناك تقدم فى العلاج.

لقد حاولت القيادة، مرارا وتكرارا، على مدى ١٥ عاما تنظيم وتنشيط «القاعدة الجماهيرية» للنظام كى تصبح فعالة ومطيعة فى ذات الوقت. وفى هذا الصدد، فإن مصر تعد حالة فريدة. ففى سوريا والعراق، تشكل العلاقة بين الضباط الساسة والجماهير مشكلة أبدية.. ولكن بصورة عكسية لما هو قائم فى مصر ولا ينحصر الفرق فى أن بمصر مجموعة موحدة تتمتع بحكم ثابت ومستقر، بينما يعانى البلدان الآخران انعدام الاستقرار والوحدة والاستمرارية. فالمشكلة فى مصر هى كيف يقوم تنظيم جماهيرى، بينما هى فى سوريا والعراق: كيف السبيل إلى كبح مبادرة وحيوية الاحزاب، سواء من اليمين أو اليسار، التى تعتبر نفسها شريكا كاملا فى إدارة الدولة، والتى تناضل ضد الضباط أحيانا من أجل الهيمنة.

ففى مصر، كان استيلاء الضباط الاحرار على الحكم مصحوبا بسحق جميع الأحزاب السياسية التقليدية. أما فى العراق وسوريا، فإن الأحزاب السرية والمعارضة ظهرت، بشكل عام، مع انبثاق الانقلابات العسكرية، بدءا من انقلاب «بكر صدقى» وكان «حسنى الزعيم» – وربما «الشيشكلى» إلى حد ما– الوحيد الذى نأى بنظامه عن أية صلات أو تعاون مع أى تنظيم حزبى. وكان الآخرون، كلهم يتلقون دعم الأحزاب، ثم ينقلبون عليها.. بدءا من علاقة «بكر صدقى» مع «الأهالى» وحتى علاقة «عارف» بالبعث فى العراق، وبدءا من صلات «الحناوى» بحزب الشعب، وحتى شركة أمين الحافظ وحزب البعث فى سوريا.

ومن ناحية العلاقة بين الحكم والمواطنين، فإن ديكتاتورية «عبود» فى السودان، التى دامت ست سنوات، كانت ذات طبيعة مختلفة. فهو لم يكتف بسحق كافة الكيانات الجماهيرية

والأحزاب السياسية ومنظمات العمال التى كانت نشطة فيما سبق، بل إنه لم يكن مقتنعا بالحاجة إلى إقامة تنظيم جماهيرى جديد بدلا منها، وكان نظامه ديكتاتورية عسكرية مطلقة وسافرة. فقد اراد عبود ان يحل معضلة الضباط والقاعدة الجماهيرية بتجاهل وجودها.. وقد حلت باختفاء نظام الضباط التام.

إن جميع النظم العربية التى أقامتها الانقلابات العربية، والتى يتولى قيادتها الساسة من الضباط، تعانى من المشكلة الفريدة والمعقدة للعلاقة بين المجموعة الحاكمة والجماهير. وفى كل حالة، سواء كانت القيادة تسعى إلى استثارة همة الجماهير، أو إلى إسكاتها وإصابتها بالشلل، فإن نظام حكم الضباط دائما مايواجه بالورطة نفسها : كيف الحصول على دعم الجماهير، وفى الوقت نفسه، إضعافها. وهذه هى المعضلة المتأصلة فى نظام الضباط.. وهى معضلة، لأنها لم تُحلّ فى أى من الحالات؛ لأن من المستحيل على النظام العسكرى أن يوفق بين الديكتاتورية والديمقراطية. وبقدر السهولة النسبية للاستيلاء على السلطة من جانب أولئك الذين يسيطرون على آلة الدولة للعنف المنظم، بقدر صعوبة الاحتفاظ بها.

١- صالح جودت، القاهرة، فبراير ١٩٦٢، quoted in Orient, no. 27, 176.
٢- غسان تويني، منطق القوة، بيروت ١٩٥٤، ص ٩٣، النهار، بيروت، ٢٦ فبراير ١٩٥٤.
٣- Gamal Abdul Nasser, Egypt's Liberation, Washington D.C. 1955, 33-5, Arabic, 21-3.
٤- Anouar Abdel-Malek, "Nasserism and Socialism", The Socialist Register 1964, New York 1964, 47.
٥- D. Mackenzie Wallace, Egypt and the Egyptian Question, London 1883, 138.
٦- Shimon Shamin, "Hmesh Shanim Shel Ungun Ha-shirhrus be-Mitzrayim", Hamizrah, vol-8, 211.
٧- MER 1960, 478-83.
٨- نفسه، ص ٤٨٤، الأهرام، ٢١ يونيو ١٩٦٠.
٩- Peter Mansfield, Nasser's Egypt, Penguin Books, 1965, 201.
١٠- روزاليوسف، ١٨ مارس ١٩٦٣.
١١- نفسه، ٢٥ مارس ١٩٦٣.
١٢- اخبار اليوم، القاهرة، ٢٩ يناير ١٩٦٥.
١٣- Hamizrah, vol. 7, 123; vol.8, 299, vol. 9, 72, vol. 10, 207.
١٤- Al-Hamishmar, Tel Aviv, 19 December 1961.
١٥- الأهرام، ٢٩ يناير، ١٩٦٥.
١٦- نفسه، ١٢، ١٣ مارس ١٩٦٥.
١٧- Orient no. 34, 1965, 775-9. (أعطى التاريخ بطريق الخطأ على أنه ٢٤ مارس بدلا من ١٤ مارس)، سامي داود، «حول وحدة الاشتراكيين»، الكاتب، القاهرة، يونيو ١٩٦٥، الاتحاد، حيفا، ٢٣ فبراير ١٩٦٢.
١٨- سامي داوود Loc. cit.
١٩- Arnold Hottinger, Neue Zurcher Zeitung, 2 November 1965.
٢٠- الأهرام، ١١ أغسطس ١٩٦٧.

الخاتمة

الضباط والثورة العربية

«ثم قالت جميع الأشجار للعوسج : تعال أنت، واملك علينا فقال العوسج للأشجار : إن كنتم بالحق تمسحونني عليكم ملكا، فتعالوا واحتموا تحت ظلي. وإلا فتخرج نار من العوسج، وتأكل أرز لبنان».

سفر القضاة، الإصحاح التاسع : ١٤، ١٥



الخاتمة : الضباط والثورة العربية

تسعة وعشرون عاما مرت مابين ظهور «أحمد عرابى» على المسرح السياسى فى ١٨٧٩، وثورة تركيا الفتاة فى ١٩٠٨. وبعد انتصار الضباط العثمانيين، مرت ثمانية وعشرون عاما أخرى، قبل أن يقع الانقلاب الأول فى بلد عربى مستقل، وهو انقلاب «بكر صدقى» فى ١٩٣٦. كما مرت ٢٨ عاما أخرى، تزايدت خلالها انقلابات الضباط الساسة العرب، قبل أن تطيح الانتفاضة الشعبية، ولأول مرة فى التاريخ العربى الحديث، بديكتاتورية عسكرية، وذلك فى عام ١٩٦٤ بالسودان. ثلاث فترات زمنية تفصل بين كل فصل والآخر من فصول حولية تدخل الضباط فى سياسات الشرق الأوسط، تختلف كل منها عن الأخرى فى رؤيتها للقومية العربية. وقد تحقق الهدف الأساسى لها، ألا وهو الاستقلال، مع استثناء واحد. فقد فشلت فى منع اليهود من إقامة وطن قومى فى فلسطين. وقد بلغ الوضع السياسى للعرب فى العالم، خلال الحرب، حدا من الأهمية لم يبلغوه لقرون مضت. وتزامن مع هذا النمو وتصاعد القوة، تزايد حدة الخلافات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع العربى. وكان مفترضا أن تؤدى تلك المكانة المرموقة للعرب إلى تعزيز الثقة بالنفس، ودعم الوحدة والاستقرار. لكن عوامل تدمير هذه الثقة والاستقرار كانت أكبر أثرا. فتغلغل العناصر الرأسمالية فى الاقتصاد، وتأثير الأفكار الجديدة، وثورات أوروبا وأسيا، واتساع الفجوة فى العلاقات على مستوى العالم، كل ذلك أدى إلى ازدياد حدة الشعور بالتخلف.

لقد اخترقت أجواء «ثورة الآمال المرتقبة» القومية العربية. والفصل الثانى من «الميثاق الوطنى» المصرى (١٩٦٢) (أهم الفصول بعد المقدمة العامة) عنوانه «ضرورة الثورة». وقد أصبح نعت «ثورى» أعظم ألقاب الشرف التى يسعى إليها العربى.

ويعتقد الضباط الساسة بأنهم محررو الطاقات الثورية للأمة العربية، هم الذين سيقودون الثورة حتى النصر. وعلى حد تعبير «م. هالبرن»، فقد تحول الجيش «من حرس بريتورى إلى طليعة متقدمة». أصبح طليعة متقدمة لكونه «أداة بيد الطبقة الوسطى الجديدة».[1] إنها الطبقة الوسطى من الأشخاص المأجورين، من غير البروليتاريين، وممن تلقوا تعليما متشابها، بغض النظر عما إذا كانوا يعملون أم مازالوا يبحثون عن وظيفة، من أصحاب المهن الحرة.. خريجو الجامعة، والفنيون، وموظفو الحكومة والمشروعات الخاصة، والمدرسون، والضباط، وماشابه. و«هالبرن» لايوضح ما إذا كان الجيش قد أصبح أداة لهذه الطبقة عن عمد أم لا؛ وعندما طرح

السؤال كان من المستحيل الحصول على إجابة شاملة. وعلى أية حال، فهو يعتبر الجيش الممثل الذى لاتخطئه العين لهذه الطبقة، ويرى فى صعوده تعبيرا عن الاتجاه التاريخى للطبقة. «عندما جاء سلك الضباط ليمثل مصالح وآراء الطبقة الوسطى الجديدة، أصبح أكثر أسلحة هذه الطبقة قوة. وتكمن قوة الجيش الهائلة فى ذلك النوع من الرجال الذين يلتحقون به، والفرص المتاحة أمامهم، وضعف المؤسسات المنافسة. وعلى عكس معظم الأحزاب السياسية فى الشرق الأوسط، فإن الجيوش منضبطة وجيدة التنظيم، وقادرة على الحركة دون انتظار الموافقة الاختيارية لأعضائها... وهى أكثر ميلا للتمرد على الأوضاع القائمة» [٢] ولكن عند الوصول إلى الحكم يصبح الضباط، بفضل صفاتهم الفردية والجماعية، طليعة أمامية للطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة، وبها يصبحون طليعة للمجتمع ككل. ولهذا، فإن هذه الطبقة هى القوة الثورية الرئيسية وعنصر الاستقرار المحتمل [٣] فى التحولات التى تقع فى المجتمع الشرق أوسطى المعاصر».

إن «هالبرن» يتحدث عن المنطقة من منظور خريطة الاجتماع السياسى التى ينبغى النظر إلى الضباط الساسة على ضوئها. لكن تحديداته لاينبغى إقرارها على علاتها. فهى تعميمات شديدة التبسيط، تتعامل مع سلك الضباط من المغرب إلى باكستان على أنه شيىء واحد . فهى تتجاهل الفروق الاساسية بين الضباط فى البلاد المختلفة، وفى داخل الجيش الواحد.. اختلافات فى الأصول والأهداف والروابط المتنافرة، وفى المصالح والرؤية .

وأهم هذه التعميمات ـ وهو صحيح ـ هو أن سلك الضباط لايعبر عن الطبقة التى كانت الوريث المباشر للاستعمار فى البلاد العربية .. أى عن كبار الملاك ومفكريهم، فالمصالح غير المحدودة للأوليجاركيات الإقطاعية، وعناد مفكريها العقيم، والتزمت الاجتماعى، قاد هذه الطبقة إلى الاصطدام بمطالب التقدم الوطنى والاجتماعى، وإلى تسارع وتيرة تحلل حكمها وانهياره.

وعندما تكون البرجوازية الرأسمالية مكونة، بالأساس، من الأجانب وأفراد الأقليات المحلية، فى وقت لم يتبلور فيه، بعد، الوعى الطبقى للعمال والفلاحين مع افتقادهم للتنظيم، فإن فراغا فى السلطة ينشأ، أو يتأزم الموقف بحيث يمكن للضباط القيام بانقلابهم والاستيلاء على الحكم. لكن عدم ارتباط سلك الضباط بأكثر الطبقات رجعية، وخوضه نضالا قاسيا ضدها أثناء استيلائه على السلطة، لايجعل من سلك الضباط أفضل المكنات للتقدم، أو يجعلنا نسلم بأنه الطليعة المتقدمة التى تحرر- بتحرير نفسها - المجتمع بأكمله، أو أن نضال طليعة هذه الفئة يخدم أفضل المصالح التاريخية لكامل الأمة.

إن العديد من الضباط العرب، والأغلبية العظمى من أولئك الذين يشاركون فى الانقلابات، هم ممثلون للطبقة الوسطى المأجورة، من مديرين، وموظفين ومثقفين، ويتلقون الدعم منهم. إنهم القوى التى يحشدونها للعمل، ووظيفتهم هى؛ بالأساس، التكنوقراطية والبيروقراطية، أما

الفعاليات العظمى فهى متروكة للضباط. وهكذا، فإن صعود الضباط يمثل، على المدى البعيد، تعبيرا عن بزوغ هذه العناصر وإزالة العقبات من طريقها. والضباط والتكنوقراط والمثقفون، لايؤملون فى امتلاك وسائل الإنتاج، وهم لذلك لايبدون اهتماما بنقل هذه الملكية إليهم. إن جل همهم هو توجيه الاقتصاد.. السيطرة عليه وعلى الدولة، وعدم وقوع أدوات الإنتاج والمشروعات الرئيسية تحت سيطرة طبقة أخرى. ومن هنا، فهم معنيون بامتلاك الدولة للاقتصاد، عندما تكون الدولة تحت سيطرتهم. وهذا هو مصدر الأشكال المتعددة لاشتراكية الدولة والاشتراكية العربية. وأخطر غريم للطبقة الوسطى المأجورة هو ذلك القطاع من البرجوازية الذى ظل يجسد لسنوات المبادرة الفردية الخاصة : المستوردون، والتجار ورجال المال، الذين يتلقون من الحكومة الامتيازات والأوسمة. وكان أكثر أعضاء هذه البرجوازية نشاطا ونجاحا لسنوات قليلة مضت، الأجانب وأبناء الأقليات، خاصة فى مصر، وبصورة أقل فى سوريا، لدرجة أن الحرب ضد هم وضد ايديولوجيتهم تتخذ شكلا قوميا عدوانيا.

لكن سلك الضباط العربى ليس فصيلا واحدا. ولا هو يمثل الطبقة الوسطى المأجورة وحدها. فالعديد من الضباط تربطهم بالرأسماليين ورجال الأعمال روابط عائلية واجتماعية، وهؤلاء لايتعصب ضدهم النظام الجديد. ويسمح الضباط، بل ويشجعون، الملاك السابقين على الاشتراك فى إدارة مشروعاتهم بعد تأميمها، أو العمل كممولين للمشروعات المشتركة بين رأس المال العام والخاص، مع تفضيل المسلمين.

وللضباط علاقات مهمة ومتشعبة مع الفلاحين الموسرين، بشكل خاص. فعدد كبير من ضباط الجيش، شأن الموظفين والمثقفين فى العالم العربى، من أصول ريفية.. أبناء وأخوة لأعيان الريف، وثراة الفلاحين، ممن يملكون عشرات الأفدنة فى مصر، أو آلاف الدونمات فى سوريا والعراق. وعلى عكس كبار السادة من الملاك الغائبين فى المدينة، فإن هؤلاء الأعيان يعيشون فى القرية نفسها. إنهم رجال القرية الأقوياء الذين يستنزفون المأجورين والمستأجرين، بصورة مباشرة، ويأبشع أساليب الاستغلال فى بعض الأحيان. وتتناقض مصالح هذه الفئة مع مصالح كبار الملاك، وهى تتنافس معهم على الفوز بحيازة الفلاح الصغير الذى يحل به الخراب أو يتحول إلى عامل أجير. كذلك، فإن مصالحها ليست أقل تناقضا مع تطلعات ومطالب فقراء الفلاحين، وجماهير صغار الفلاحين، والمستأجرين، والمعدمين من عمال الزراعة. والفلاحون الموسرون والمستأجرون مؤهلون للموافقة على تأميم المشروعات الصناعية، والنقل، والرى، بل ومصادرة الملكيات الكبيرة، خاصة عندما ينتقل جزء من هذه الأراضى إلى ملكيتهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بملكياتهم هم، فإنهم يتصدون للدفاع عن حرمة الملكية الخاصة. وتبين دراستنا للأصول الاجتماعية للضباط أن عددا كبيرا منهم يرتبط بهذه الطبقة الوسطى الريفية، ويعنيهم الحفاظ على ملكيات ومصالح رجال القرية الأقوياء. فقد تعززت مكانة هؤلاء الفلاحين

الموسرين، وازدادوا قوة، فى ظل أحكام الضباط. فالإصلاحات الزراعية التى قامت بها تلك الانظمة أدت إلى الحد من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسى لأولئك الذين كانوا فوقهم، دون المساس بهم. وقد ذهب جزء كبير من الأراضى المصادرة إلى أيدى هؤلاء الفلاحين الموسرين. إن إسهامهم فى القوة السياسية ومبادرتهم وفعاليتهم فى آليات التغيير الاقتصادى محدودة، لكن مصالحهم مصونة، بل إنهم يشكلون ركيزة من ركائز الديكتاتورية العسكرية.

ولاشك أن هناك تناقضا بين مصالح الأعيان المحافظة، بالأساس، وبين رؤية وتطلعات ممثلى الطبقة الوسطى المدينية المأجورة، من المثقفين والتكنوقراط، الذين يتوقف بقاؤهم أو سقوطهم على مايحرزونه من تحولات عميقة. وتحت ضغط متطلبات التنمية، فمن غير المحتمل أن يظل وضع أعيان الريف طويلا دون مساس. ولو أن الإصلاح الزراعى فى مصر قد امتد ليشمل الأفراد الذين يملكون من ٢٥-١٠٠ فدان لكان ذلك إجراء ذا دلالة ثورية محددة. وبما إن ذلك لم يحدث، فإن أنظمة الضباط ترتكز على المصالح المشتركة للطبقة الوسطى الحضرية وأعيان الريف.

إن الضباط، والتكنوقراط والمثقفين، وأغنياء الريف، يقفون فى مواجهة إقطاعية كبار الملاك، ورأسمالية الاستثمارات الصناعية والتجارية الخاصة. وكل ذلك تؤكد عليه بوضوح نظرية الاشتراكية العربية، إنه القاسم المشترك بين العديد من نظريات الاشتراكية العربية. ومايحظى بتأكيد أقل - وإن كان لاينفى تماما - هو المعارضة المشتركة من جانب المديرين وأغنياء الريف لتطلعات العمال وفقراء الفلاحين. إنهم مع المشاركة الفعالة لقطاعات عريضة من السكان فى بناء النظام الاجتماعى الجديد، وإلا فشلت أية خطة للتحديث. لكنهم لايسمحون، تحت أى ظرف من الظروف، بتنظيم مستقل للعمال والفلاحين، أو تمكينهم من قيادة نضالهم بأنفسهم. وهذه هى المعضلة الأبدية لنظم الضباط.، أو كعب «أخيل». وهم يحاولون التغلب عليها بالحديث المكرور والممل عن الديمقراطية، من ناحية، وتدعيم ركائز الديكتاتورية، من ناحية أخرى.

إن الضباط يتفوقون على جميع المرشحين فى الفوز بالسلطة باحتكارهم للعنف المؤسسى، من خلال تنظيم قوامه الطاعة والانضباط التسلسلى؛ فالضباط ينفردون بميزة عدم التردد فى استخدام أداة عنف الدولة فى حسم الصراع السياسى الداخلى. ولايعود فوز الضباط بالسلطة إلى أنهم رجال دولة أكثر براعة من خصومهم، أو لتفوقهم الايديولوجى أو المعنوى عليهم. ويكفى أن نلقى نظرة على الانتقادات العنيفة، التى يصحبها أحيانا أعمال شرسة، والتى يوجهها هؤلاء الضباط لبعضهم البعض، فى مجرى الخلافات التى تقع بينهم.. انتقادات الصباغ لبكر صدقى.. تشويه الحناوى لسمعة الزعيم.. ناصر فى مواجهة نجيب.. قاسم ضد عارف، ثم عارف ضد قاسم.. وكل ما قاله أى منهم بحق الآخر. وقد أصبح مثل هذا الانتقاد أكثر شمولا الآن، وانتقل من شجب شخص بعينه أو نظام بذاته، إلى الإدانة التامة لحكم سلك

الضباط من حيث المبدأ. فالمفكرون العرب يعبرون - بقدر مايتاح لهم من حرية للتعبير - عن تخليهم عن مقولة «المسلك الطبيعي»، التي ترى في حكم سلك الضباط محطة ضرورية على طريق التقدم. وتعلق مجلة «الحياة» البيروتية على محاولة الانقلاب التي قام بها «علوان» في ١٩٦٣ بسوريا بقولها «شهدت دمشق يوم الخميس الماضي عرضا جديدا من عروض الانكشارية. ففي وضح النهار - بعد أن كان سواد الليل، حليفهم في الانقلابات السابقة - تدفقت على المدينة واحدة من مجموعاتهم، وقامت بالهجوم على مقرات قيادة الجيش والمباني المجاورة لمحطة الإذاعة، حسب المخطط التقليدي المجرب، الذي يضمن النجاح لمن يذيع البيان رقم ١... والانكشاريون العرب المحدثون ليسوا محل فخار كما كان العثمانيون. فهم، بعد أن ينجحوا في فرض العبودية على الجماهير، لايأتون بما يثير الإعجاب. فلاهم يحمون البلاد، ولا يستعيدون فلسطين، وكل همهم محصور في الاستيلاء على الحكم.. في الاستبداد، وانتهاك حرمة المواطنين والقوانين. إن الانقلابات التي تترى واحدا في إثر آخر، تلقى بالبلاد في وهدة الفوضى وتضر بالشعب». والمقال عنوانه :«الانكشارية الجديدة».[٤] وبنفس الروح، خرجت المظاهرات ضد بومدين في الجزائر في يونيو ١٩٦٥، تهتف :«لانريد سياسات المشرق العربي!». ويمكننا أن ننظر إلى الانتفاضة المدنية السورية في ربيع ١٩٦٤ ضد الديكتاتورية العسكرية، والعصيان المدني في الخرطوم في اكتوبر ١٩٦٤، الذي أطاح بالديكتاتورية العسكرية في السودان، على نفس الضوء. ففي هذا البلد بالتحديد، الذي وصف استيلاء الجيش فيه على الحكم في ١٩٥٨، باعتباره «المسلك الطبيعي»، والذي شهد أكثر حكومات الضباط ديكتاتورية واستقرارا زائفا على مدى ست سنوات.. في هذا البلد بالذات كانت نهاية الديكتاتورية العسكرية على يد الانتفاضة المدنية.

وليست شهوة السلطة هي الدافع الوحيد للساسة من الضباط. فهم يحملون وجهات نظر سياسية يسعون إلى وضعها موضع التنفيذ. وإن كان لاينبغي التغافل عن توقهم الواضح للسلطة، الذي يجمع بينهم جميعا وبدون استثناء. إنهم يعتبرون أنفسهم مثقفين حملة رسالة قومية. وهم لايختلفون في كل هذا عن أية جماعة أخرى من المثقفين أو السياسيين. وتفوقهم الحاسم هو في التفوق الجسدي لمجموعة من الجنود على مظاهرة من الطلبة. قوة الأمر في مواجهة قوة الخطبة.. قوة الدبابة أمام قوة صندوق الإنتخاباب. وعلى الرغم من أن الميراث الإسلامي، وتقاليد الحركة القومية العربية تمهد الأرض أمام الديكتاتوريات العسكرية، إلا أن شرعيتهم ظلت دائما موضع شك، الأمر الذي يدفع الضباط، عموما، بعد استيلائهم على السلطة إلى بذل جهود كبيرة من أجل ايجاد مبرر شعبي وشرعي لهذا الاغتصاب، وخلق قاعدة شعبية.. وهو مالم يتحقق أبدا. إن سلك الضباط ليس فوق، أو خارج، البناء الطبقي، ولاهو يشكل طبقة بحد ذاتها. ولا يمكن لجيش أن يتدخل بقوة لحسم الصراع السياسي في بلد من البلاد أن يطلب لنفسه، بأي حال من الأحوال، الحق في أن يكون فوق الجميع.

إن الأصل الاجتماعى ليس مؤشرا على الايديولوجية. والمثقفون على وجه التحديد، وكذلك المثقفون بالزى العسكرى، هم غالبا الذين يخرج من بين صفوفهم المبشرون بالفكر والتنظيم الثورى، ويقع على عاتقهم صعود الطبقة المقهورة. والمثال الكلاسيكى هو «كارل ماركس». ومعظم قدامى البلاشفة، وعلى رأسهم «لنين»، لم يكونوا من أبناء العمال والفلاحين. لكن هؤلاء الثوريين سعوا ووضعوا أيديهم على الطريق الموصل إلى الشعب الذى يتحدثون باسمه، ويعبرون عن مهمته التاريخية. إنهم لم يقودوا هذا الشعب فحسب، بل كانوا يدفعونه إلى العمل. وبالرغم من أنهم كانوا طليعة الجماهير، فقد كانوا أقلية داخل طبقتهم. فالأغلبية من مثقفى الطبقه الوسطى فى جيل «ماركس» و «لنين» ظلت على ولائها لطبقتها. فالثوريون الذين ينتقلون من طبقة لأخرى هم رواد.. هم الاستثناء وليس القاعدة. وينطبق نفس الشئ على الضباط العرب، أبناء الفلاحين الأثرياء والطبقة الوسطى: أفراد يتبنون أفكارا راديكالية، تذهب أكثريتهم إلى اليمين المتطرف أكثر مما تتوجه نحو اليسار. فالأغلبية منهم يظلون، حتى على مستوى العالم، ممثلين ومندوبين عن الطبقة الوسطى الثرية. ولا يخرج من بينهم «ماركس» أو «لنين».

ويفاخر الساسة من الضباط بأنهم ينجزون ثورة، وهم بالفعل يحدثون تحولات سياسية بعيدة المدى. لكنهم يمنعون ثورة بأكثر مما يقومون بها. إنهم، بتبنيهم للتصنيع، فى البلاد العربية، يوسعون من قاعدة العمال. لكنهم يمنعون العمال من شنّ نضالهم الطبقى وإنجاز ثورتهم، عن طريق رشوة الارستقراطية العمالية، وشق صفوف العمال، وتحويل مشاعر التضامن بينهم نحو أهداف قومية. وعندما تفشل كل هذه الوسائل، فهم يتحولون إلى القمع الوحشى. ونفس الشئ يسرى على الفلاحين. وفى كتابه عن دور العسكر فى السياسة، يورد «فنر» نادرة عن «هوى لونج»، الزعيم والديماجوجى الامريكى فى اوائل الثلاثينيات. فعندما سأله أحد الصحفيين عما إذا كان يعتقد بإمكان ظهور الفاشية فى الولايات المتحدة، أجاب لونج: «بالتأكيد. لكننا سنطلق عليها اللافاشية».(٥)

وهكذا، وبنفس الطريقة، يطلق الطغاة العسكريون على «الديكتاتورية»، الديمقراطية. فأيوب خان، فى باكستان يسميها «الديمقراطية الأساسية»، وناصر يطلق عليها «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية».. لكن المحتوى واحد. وبغض النظر عن الجوانب الطيبة فى المجالات الأخرى، فإن جميع نظم الضّباط، العربية نظم ديكتاتورية. وهى تجتث جذور الديمقراطية التى كانت قد أخذت فى النمو فى مصر وسوريا والعراق. وليس أسهل من الإعلان بأن البرلمانية لم يثبت نجاحها فى تلك البلاد. لكن البديل لم يكن أقل فسادا ولا أكثر استقرارا، وليس هناك احتمال لأن يحرر طاقات البناء عند الشعب، ويدفعه إلى العمل. والعلاج الذى يقدمه منتقدو البرلمانية أسوأ من المرض نفسه.

إن من اليسير أن نثبت عدم ملاءمة البرلمانية الغربية لشعوب الشرق الأوسط. وأحيانا

مايقدم الحكام المطلقون أسبابا لرفضها ولحرمان الشعب من حقوقه، تماثل المبررات التى كان يقدمها ممثلو الاستعمار لحرمان الشعوب من استقلالها الوطنى. فكرومر، يكتب عن مصر فى ١٨٨٢، قائلا :«إن أكثر ما كانت تحتاجه مصر هو النظام وحكومة جيدة».[٦] وفى ١٩٣٠، تكتب بعثة سيمون البريطانية عن الهند :«نحن نعتقد أن الهنود أميل إلى أن يضللوا باقتراب تحقيق البرلمانية البريطانية».[٧] وقد سبق لنا الاستشهاد بأيوب خان، عندما قال، وهو فى مصر :«إن الشرط الأول للتقدم هو الاستقرار السياسى. وقد استعرنا، مثلكم، البرلمانية الغربية. لكنها لم تصلح».[٨] وبنفس الكلمات تقريبا، تحدث «هيرمان جورنج» فى أواخر أيامه :«لكن الديمقراطية لاتتماشى مطلقا مع الشعب الألمانى». ويتحدث «ناصر» ساخرا، بقوله :«ديمقراطية.. ديمقراطية.. إنها خيال».[٩] ولسنا فى حاجة إلى ايراد المزيد من الأمثلة.

إن أحدا لايمكنه أن يقترح نقل النظم السياسية، نقلا ميكانيكيا، من بلاد بعيدة إلى البلاد العربية. وإذا كانت الشعوب العربية لم تنضج بعد لاستيعاب حياة ديمقراطية، كما يدعى الحكام الاستعماريون وكبار الملاك العرب والعسكريون، فإن على هذه الشعوب أن تتعلمها. فأنت لاتتعلم السباحة إلا فى الماء. إن الحكام المطلقين ينظرون إلى شعوبهم بازدراء وريبة. وهم لايرون فى القوى المستقلة سوى عوامل دمار وفوضى. على أن الأمة العربية تمتلك قوى خلاقة كان يمكن أن تؤتى أكلها لو أنه سمح لها بالنمو. فقد شهد الجيلان السابقان عددا كبيرا من الكتاب والمفكرين البارزين، والزعماء والسياسيين والقيادات العمالية، التى لعبت دورا فعالا على المسرح السياسى العربى. لكن الضباط الساسة، منذ اللحظة الأولى لاستيلائهم على الحكم، لم يشجعوهم على الإطلاق، وانسحقت هذه القوى الخلاقة تحت ضغط القمع الديكتاتورى. والدليل على ذلك هو أن أفضل كتاب الأدب المصرى الحديث، أصدروا كتبهم المهمة قبل ١٩٥٢. وإنتاج السنوات الـ ١٥ الماضية فقير، وهى ليست صدفة. إن «ناصر»، بالتأكيد، شخصية أكثر ايجابية من «فاروق». لكن الكتاب والصحفيين الذين يحرقون البخور فى معبد الرئيس، ليسوا أكثر ايجابية من متملقى الملك. فحتى ما قبل ١٩٥٢، لم يكن للحكم الطموح ولا وسائل الدعاية التى يمكنها أن تحدد لكل شخص الطريقة التى ينبغى أن يفكر بها.

يقول «المهداوى» فى ١٩٥٨، وهو يتحدث عن نضال الشعب العراقى منذ ١٩٢٠ :«إنماينقص الثورات والحركات الشعبية والمظاهرات والهبّات والانتفاضات هو الزعامة الشعبية وقيادة عسكرية ممتازة».[١١] ويكتب «السادات» فى ١٩٥٦ عن مصر بقوله :«فى ١٩٥٢ كانت الثورة المصرية فى حاجة إلى قيادة جديدة... فأين يمكن أن توجد هذه القيادة الشعبية للثورة المصرية؟ مَن من بين ملايين المصريين المستعبدين يمكن أن يكونوا قادة يتوجهون إلى الشعب،

ويديرون و. «هم للاستعمار والسراي؟ لم يكن هناك سوى القوات المسلحة».(١٢)* فالمهداوي والسادات، وهما عدوان، يقولان نفس الشيء، وكلاهما مخطئ: فإلى جانب الجيش، كان بمصر في ١٩٥٢، عمال كفر الدوار، وكذلك العديد من المثقفين الذين لايقلون عن الضباط في شيء سوى عدم امتلاك وسائل العنف المتاحة لأولئك الضباط.

لقد تحقق الاستقلال الوطني لمصر وسوريا والسودان والعراق قبل انقلابات الضباط. ولم يكن ممكنا لانقلاباتهم هذه أن تقع في ظل وجود الحكم الأجنبي. وقد أكمل الضباط المهمة التي لم يكن باستطاعة من سبقوهم أن يتموها؛ ولكن كان هناك أيضا، بالإضافة إليهم، من يستطيع القيام بذلك. وفي معظم البلاد، فإن المنجزات الفعلية لنظم الضباط غير ذات قيمة، ولاتتناسب عوائد التغييرات مع الهبات الدموية المتواصلة.

لقد انكشف الساسة من الضباط العرب عن رجال دولة سيئين. وهم على العكس تماما من مقولة «كليمنصو» بأن الحرب أمر على درجة عالية من الجدية بحيث لايمكن ترك إدارتها للجنرالات وحدهم، وأن الساسة لاينبغي أن تترك للسياسيين. لكن «فينر» على حق عندما يقول: «ليس هناك مثال واحد على تحول الجنرالات والعقداء والرواد إلى سياسيين جيدين، وإنما هناك مايكفي من الأمثلة على الساسة السيئين منهم».(١٣)

إن الضباط، بحكم التعليم والعادة، أميل إلى العمل عن طريق إصدار الأوامر منها إلى الإقناع.. إنهم يفضلون الانصياع التام على التعاون، ولا فرق هنالك بين استخدامهم للعنف أو مجرد التلويح به. والوجه الآخر للعنف أو التلويح به هو الإرهاب. والبلد الذي يحكمه الضباط يسوده الخوف، الذي تمتد قبضته حتى القمم العليا. فهم وإن كانوا يفرضون العنف إلا أنهم، هم أنفسهم، يعيشون في رعب من أن يلحقهم مصير أسلافهم. ويحكي مسئول أجنبي، كان في زيارة لإحدى العواصم العربية، أنه أثناء حديثه مع الضابط الذي كان رئيسا للوزارة آنذاك تصادف أن توقفت سيارة فجأة، وأحدثت فرملتها صوتا عاليا، فانتفض رئيس الوزراء عن كرسيه وانطلق نحو النافذة شاهرا مسدسه. وقد كشفت هذه الحادثة للضيف عن طبيعة النظام أكثر مما علم من الشروح المطوّلة. وقد أطيح بذلك النظام منذ زمن. والشجعان فقط هم الذين يجيبون عن السؤال بصراحة. فعندما سئل الملك «حسين» عما إذا كان يخشى الاغتيال، أجاب بأنه من أخطار المهنة!. لكن شعبا بأكمله لايمكن أن يزدهر في ظل مناخ من الرعب الدائم. وفوق ذلك، فحري بالحكام أن يقبلوا بالمخاطر، إذا لم يكن من أجل المثل العليا، فمن أجل مايعود عليهم بسخاء. لكن مايناله الشعب من تعويض ضئيل، لايتناسب مع الثمن الفادح الذي يدفعه.

إن كل ضابط عربي يشارك في انقلاب يعتبر، في نظر قطاع من الشعب، مخلّصا، وهو

---

* لم أعثر على هذا النص في الموضع الذي حدده المؤلف من كتاب السادات، فقمت بترجمته.

ينجح فى تقديم هذا الجانب دون سواه. وربما هتف هذا القطاع من الشعب، فيما بعد، لضابط آخر يطيح به، بل وربما أدان البطل السابق باعتباره عدوا للشعب. وقد يثور هنا سؤال : إلى أى مدى تتغلغل التغييرات فى البناء الاجتماعى والسياسى للبلاد؟ فأحيانا مايبدو أن الشعب يستمر فى ممارسة حياته السابقة تحت غلالة التعصب والإرهاب، فتكون الانقلابات المتوالية مثل عواصف تجتاح شوارع المدينة، أما فى داخل المنازل فإن المواطنين يمارسون حياتهم المعتادة. وعندما تهدأ العاصفة، فهم يخرجون إلى الشوارع لقضاء أعمالهم، كما كان الحال قبل العاصفة.

ومن المفيد أن نجرى مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية فى سوريا والسودان قبل وبعد عهود الديكتاتورية العسكرية. وسوف نورد عددا من الأرقام المقارنة لنتائج أربعة انتخابات للبرلمان السورى، واثنتين لانتخابات الأقاليم العربية بالسودان (لايدخل فيها الجنوب غير العربى). وحيث إن عدد النواب غالبا مايتغير، فإن الأرقام تمثل نسب الأعداد الإجمالية للنواب المنتخبين. كما ينبغى أن نشير أيضا إلى أن هذه الأرقام يمكن أن تكون غير دقيقة. كذلك لم تكن هناك قوائم حزبية فى أى من هذه الانتخابات، ولم تكن الانتماءات الحزبية للعديد من المرشحين واضحة إلا أمام المرشحين أنفسهم، أو أصدقائهم، وربما خصومهم. لكن الأرقام مفيدة على أية حال فى إجراء المقارنة.

الانتخابات السورية (النسبة المئوية للنواب المنتخبين)

التاريخ	يوليو ١٩٤٧ قبل الانقلاب الأول	نوفمبر ١٩٤٩ أثناء حكم الحناوى	أغسطس ١٩٥٤ بعد الاطاحة بالشيشكلى	ديسمبر ١٩٦١ بعد الانفصال عن ج.ع.م
الحزب الوطنى	١٧	١١	١٣	١٤
الليبراليون	١٤			
معارضون مستقلون	٢٤			
مستقلون قريبون من حزب الشعب		١٧		
البعث		١	١٥	١٤
الحزب القومى السورى		١	١	١
الاخوان المسلمون وأمثالهم	٣	٣	٢	٧
الشيوعيون			١	
حزب الشعب		٣٨	٢١	٢٢
مستقلون، ممثلو قبائل، وغيرهم	٤٢	٤٢	٤٧	٤٢
عدد النواب	*١٤٠	**١١٤	١٤٢	١٧٢

* اتحد المعارضون المستقلون والليبراليون فيما بعد مكونين حزب الشعب.

** كان الحناوى يدعم حزب الشعب.

الانتخابات السودانية باستثناء الأقاليم الجنوبية

التاريخ	فبراير ١٩٥٨ (قبل انقلاب عبود)	مايو ١٩٦٥ (بعد سقوط عبود)
حزب الأمة	٤٥	٤٧
الحزب الأتحادى	٣٣	٣٣
حزب الشعب الديمقراطى	٢٢	٢
مؤتمر قبائل بيجا		٦
الاخوان المسلمون		٢
المستقلون		١٠
عدد النواب	١٣٠	١٥٦

إن سنوات حكم «الزعيم» و«الشيشكلى» و «ناصر» لسوريا، والحكم المتسلط لعبود فى السودان، لم تكن أكثر من مجرد فواصل فى تاريخ هذه البلاد. فبمجرد اندحار هذه الديكتاتوريات تعود حياة البلاد والاحزاب إلى سيرها المعتاد، كأن شيئا لم يحدث. ونعتقد أنه حتى بالنسبة لمصر، فإن الثوابت القديمة مازالت قائمة. فأثناء أزمة ١٩٦٥ - وبسبب الضائقة الاقتصادية والهزيمة فى اليمن - خرجت تلك القوى من مخابئها : الكشف عن تنظيم سرى خطير للإخوان المسلمين؛ وجنازة «مصطفى النحاس» - الزعيم السابق للوفد الذى توفى فى أغسطس ١٩٦٥ عن عمر يناهز الـ ٨٦ عاما، والذى بدا أنه نسى منذ زمن - التى تحولت فجأة إلى مظاهرة جماهيرية اشترك فيها حوالى ٣٠ الفا.(١٤)

ومن البديهى أن الماضى لايعود، ولاهو أمر مرغوب فيه. وفى جميع البلاد العربية تحدث تغيرات عميقة، وأحيانا مايعبر الاسم التقليدى للحزب، الذى لم يتغير منذ الأربعينات، عن محتوى جديد ومختلف فى الستينيات. ولايجب أن نبالغ فى تقدير مظاهر الاستمرار ودلالتها، أو التقليل من شأنها. كذلك لاينبغى أن يضللنا ضجيج العصاة، الذين يقدمون أنفسهم كثوريين. فالعاصفة التى يثيرونها ليست بالعمق الذى يدعونه.

ويختلف نظام «ناصر» عن بقية أنظمة الحكم الأخرى فى العالم العربى. فعلى رأسه يقف قائد بارز، وحققت مصر مكانة سامية فى العالم، وكانت فترة الحكم طويلة بما يكفى لتبلور النظام. والاشتراكية العربية تلقى التقدير من جانب زعماء الكتلة السوفيتية، والتأييد الجماهيرى الصاخب بامتداد العالم العربى. لكننا إذا ما نزعنا عنها غطاءها الدعائى، فسوف نجد أن إنجازاتها متواضعة للغاية. فالمشكلات الأساسية للشعب المصرى - الاقتصادية والاجتماعية والروحية - لم تجد طريقها إلى الحل بعد. والإنجازات الرئيسية لناصر - إذا ما استبعدنا بقاءه فى الحكم بحد ذاته - كانت على صعيد السياسة الخارجية.

ومصر، بتبنيها لسياسة الحياد فى ١٩٥٥، حررت نفسها من التبعية للغرب، وحظيت بدعم كبير من الشرق، وحسنت من موقفها التفاوضى أمام الكتلتين على السواء. وقد سجلت مصر انتصارات عظيمة : تأميم قناة السويس، وبناء السد العالى بمساعدة الاتحاد السوفيتى، وإمدادات السلاح من الكتلة السوفيتية، والزيارات العديدة لقادة الدول الآسيوية والافريقية للقاهرة، ثم - وعلى وجه الخصوص - التصدى للعدوان الإسرائيلى - الإنجليزى - الفرنسى فى أواخر ١٩٥٦. لكن هناك انتصارا آخر - ظهر فى حينه على أنه أعظم الانتصارات - الوحدة مع سوريا - أسفر عن هزيمة مذهلة بالانفصال.

وقد تطلبت النشاطات المصرية على الصعيد الخارجى تضحيات عظيمة، وكان على الشعب المصرى أن يتحمل الأعباء الباهظة لمشتريات السلاح الضخمة، التى كانت محدودة القيمة. فالإنجازات المصرية تحققت بالدبلوماسية والدعاية، لا بالقوة المسلحة. فقد هزم الجيش المصرى فى سيناء عام ١٩٥٦ خلال أيام قلائل. وتم وقف الاعتداءات وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية وقطاع غزة بفضل الضغوط التى مارسها الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة معا. وبعد سبع سنوات من التسليح الكثيف، لم يكن باستطاعة الجيش المصرى أن يحرز نصرا حاسما فى اليمن، برغم استمرار القتال لأربع سنوات. وفى سيناء لاقت مصر أقسى وأسرع هزيمة لها، فى يونيو ١٩٦٧.

لم تنجح سياسات «ناصر» فى تعزيز قوة مصر العسكرية، وإنما كبدت الشعب المصرى ثمنا غاليا. كذلك، فقد شاركت شعوب عربية أخرى فى دفع ثمن الأطماع المصرية الدولية. فقد أدت سياسة مصر التوسعية، ورغبتها فى الهيمنة، إلى هز أسس الحكم فى العديد من البلاد العربية، ولم يقتصر الأمر على الأنظمة ذات التوجه الغربى والملكية وحدها. فقد كان تدخل مصر وتخريبها سببا فى وضع الشرق الأوسط بأكمله فى حالة مستمرة من الاضطراب والفوضى. إذ أدخلت نمطا جديدا فى العلاقات العربية الداخلية.. «قطع الطريق» السياسى. فلا توجد دولة عربية - تقريبا - أفلت قادتها من التحريض المصرى على قتلهم، وأحيانا مايتعدى الأمر مجرد التحريض. وتتسم تلك السياسة بخليط فريد من أحلام خيالية بعظمة العروبة، والواقع المرير. و«ناصر» يعلم أنه لايجب تفجير أكثر من مسألة فى وقت واحد. وهو يختار فى كل مرة خصما يسلط عليه شتائمه ودعايته، ودبلوماسيته وتخريبه. وهو يؤجل آخرين لوقت مناسب يتوهمون فيه أنه أعفاهم من هجومه. كما كان على «ناصر» ورفاقه - شاءوا أم أبوا - أن يتوصلوا إلى حلول وسط مع نظم عربية أخرى. ولكن لا دليل هنالك على أنهم غيروا من نواياهم الأساسية. وهم يستنكرون فرض السيطرة بالقوة، فقط عندما لايكون لديهم من القوة مايجعلهم هم أنفسهم أصحاب السيطرة.

وقد يكون من المفيد أن تجرى مقارنة بين «ناصر» و«اتاتورك».. الزعيمان البارزان لاثنتين من بلاد الشرق الأوسط الكبرى.

وهناك فروق كبيرة بين مصر وتركيا من حيث الزمن والأوضاع القومية.. الفرق بين العشرينيات والخمسينيات.. بين الكافر الملحد، والمسلم المؤمن ورب الأسرة النموذجى.. بين رجل مات منذ أكثر من ٢٥ عاما ورجل مازال فى منتصف الطريق الذى اختاره. وفوق ذلك، فإن ناصر لم يكن معروفا للجمهور حتى ١٩٥٢، وظهر كشخصية جديدة تماما، كان واحدا من بين مئات البكباشية، معروفا بين زملائه العسكريين بامتيازه المهنى، وهو بالنسبة لعدد من المجموعات التآمرية مجرد شخص له نشاط سياسى. أما «أتاتورك»، فقد كان جنرالا وباشا يحظى بشهرة كبيرة كبطل قومى قبل ان يتولى قيادة الكفاح الوطنى بعد الحرب العالمية الأولى؛ وكان قائد الفرقة التى تصدت لهجوم بريطانيا العظمى على الدردنيل عام ١٩١٥.. «أعظم إنجاز للجيش العثمانى خلال الحرب».[١٥]

ولكن بقدر مابين القائدين من اختلافات، بقدر مابينهما من تشابه. فكلاهما ينتميان لأسرة من صغار الموظفين؛ وكلاهما يعانيان اليتم فى شبابهما المبكر. كان «أتاتورك» يتيم الأب و «ناصر» يتيم الأم، وقضى كلاهما فترة المراهقة بمدن ساحلية، سالونيك والاسكندرية، حيث

تظهر التناقضات القومية بصورتها الحادة. وكلاهما التحق بالسلك العسكرى بعد أن أتم الدراسة الثانوية، ثم انضم للحركات السرية فى سن مبكرة؛ وخبرات بخطوط القتال فى حروب البلقان، والحرب العالمية الأولى، وحرب فلسطين، وشجاعة وامتياز فى القيادة. وقد صعد كلاهما إلى الحكم والمجد وأصبح ديكتاتورا بفضل القوة العسكرية المتاحة لكل منهما، بالأساس، أبدى كلاهما تعصبا وطنيا منقطع النظير، وأنجز كلاهما الاستقلال الوطنى لبلاده. كما كان كل منهما على وعى بتخلف بلده، وسعى إلى التحديث الجذرى.

ويفوق «أتاتورك» ناصرا كثيرا فى أفكاره الثورية المستحدثة. فقد أرسى أسس العلمانية، وفصل الدين عن الدولة كمبدأ أساسى، وكان يتطلع إلى قطع روابط القومية والثقافة التركية بالإسلام، والقضاء على مشاعر التضامن الإسلامى. أما «ناصر»، فهو يعتمد على الرابطة التاريخية والروحية الوثيقة بين الإسلام والعروبة.

ويتفوق «ناصر» كثيرا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فرأسمالية الدولة عند «أتاتورك» كانت تستهدف إرساء الأساس لاقتصاد الدولة، كبداية يمكن للمشروع الخاص أن ينطلق منها، وهو ما حدث بالفعل. ومن الممكن أن تنتهى الاشتراكية العربية إلى نفس النتيجة، وإن كانت نواياها مختلفة تماما، كما أن الاتجاهات العامة للتنمية فى النصف الثانى من القرن العشرين تقلل من مثل هذا الاحتمال.

لقد خلع «ناصر» و«أتاتورك» زيهما العسكرى بعد القضاء على أعدائهما، وأعلنا عن قيام أنظمة لن يقودها الجيش، وإنما تتطور فى اتجاه الحريات الديمقراطية. وقد أخلصت تركيا الكمالية لهذا الطريق بصلابه فى الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٦٠. ففى المجلس الوطنى الكبير فى ١٩٢٠، كان هناك ضابط واحد من بين كل سبعة نواب، وفى برلمان ١٩٤٣ - بعد وفاة «أتاتورك» - كانت النسبة ١ : ٨، وفى ١٩٥٠ بلغت ١ : ٢٠، وفى ١٩٥٨، ١ : ٢٥ ومن بين الشخصيات الـ ٣٥ التى تولت العمل الوزارى فيما بين ٢٠ - ١٩٢٣، لم يكن هناك سوى تسعة ضباط.[١٦] والأهم من كل ذلك أن «أتاتورك» كان يسعى إلى إقامة نظام يقوم على تعدد الأحزاب. ففى ١٩٤٦، أعلن قيام الحزب الديمقراطى المعارض، وفى ١٩٥٠ أجريت انتخابات حرة بالفعل، فاز فيها الحزب الناشئ على حزب الشعب الجمهورى.. حزب «أتاتورك». وفى الخمسينيات، كان هناك نظام برلمانى، بحسناته وسيئاته. وفى مايو ١٩٦٠، بعد عشر سنوات بالضبط من تشكيل أول حكومة للحزب الديمقراطى، وقع انقلاب جديد، وسيطرت ديكتاتورية جديدة للضباط تحت قيادة «جورسيل». ولكن اعتبارا من ١٩٦١، شهدت تركيا عودة تدريجية للحكم المدنى ونظام التعدد الحزبى. و «ناصر» ايضا يبذل جهدا دائبا من أجل توسيع قاعدة الحكم، وضمان دعم شعبى ذاتى، لكن الديمقراطية موجودة على السطح فقط. فالديكتاتورية عندما تصبح أكثر استقرارا تتخذ أشكالا أكثر خداعا، لكن الديكتاتورية تظل هى الديكتاتورية. وفى الانتخابات، فإن النظام لايسمح لخصومه بترشيح أنفسهم إلا فى المستويات الدنيا، وفى وسط بحر من أنصاره. وغير مسموح بأن تقل النسبة التى يحصل عليها الرئيس فى الاستفتاءات عن ٩٩٪ أو ١٠٠٪.

ويكمن الفارق الأعظم بين سياسات «أتاتورك» وسياسات «ناصر» فى التوجه الدولى. فأتاتورك يرفض رفضا باتا الاستعمار العثمانى، والتوجهات الإسلامية، والعقيدة الطورانية لتركيا الفتاة. ومنذ نجاحه - بعد الحرب العالمية الأولى - فى التصدى للأطماع اليونانية التوسعية على ساحل ايجه بآسيا الصغرى، وهو يستنكر بوضوح وإصرار أية أطماع للتوسع السياسى أو النفوذ الثقافى بين الناطقين بالتركية من شعوب آسيا الوسطى، حتى من قبل أن يصبح الحكم السوفيتى هناك حقيقة ثابتة. وهو، بتبنيه للعلمانية وإلغائه للخلافة، كان يرفض أية محاولة لفرض الهيمنة أو النفوذ التركى على البلاد العربية باسم التراث أو التضامن الإسلامى. أين هذا من عقلية «ناصر» وسياساته. ولو كانت تركيا - مثل مصر بالنسبة للدول العربية - البلد الأكبر وسط مجموعة من البلاد الناطقة بالتركية، لربما تبنى «أتاتورك» ايضا عقيدة وسياسة توسعية. وهذا مجرد تخمين لاينبغى أن يؤخذ كمسلمة. أما الواقع فهو كالتالى انتهجت تركيا الكمالية، فى الداخل، سياسة قمعية وحشية تستهدف إخضاع الأقلية الكردية، وهى سياسة لم تر مثلها، عنفا وشراسة، أى من الأقليات الكردية الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط، فيما بين الحربين. أما خارجيا، فقد نأت تركيا عن التدخل فى شئون جيرانها، والاستثناء الوحيد هو ضمها للواء الاسكندرونة عشية الحرب العالمية الثانية، وإن كان ذلك ضما لمنطقة حدودية عظيمة الأهمية من الوجهة الاستراتيجية تضم خليطا من السكان*. بل إن صعود النازى لم يغر تركيا بالتوسع. فعندما تحدث «ڤون ريبنتروب»، وزير الخارجية الألمانى فى يوليو ١٩٣٨، عن ضرورة إعادة النظر فى «أوضاع القوى الحالية»، أجابه «منمنسى أوغلو» وزير الخارجية التركى بأن «تركيا ليست فى حاجة إلى مراجعات... وهى لا بد العودة إلى الاستعمار العثمانى».[17] فشتان بين اتجاه «أتاتورك» القومى الانعزالى وبين تد[illegible] «ناصر» فى شئون الغير تحت دعاوى العروبة، سواء طلب منه هذا التدخل أم لا.

المدافعون عن الديكتاتورية العسكرية، الذين يعتبرونها المسلك الطبيعى فى التاريخ العربى [illegible]صر، يرون فى تلك الفورانات والمظالم مجرد آثار جانبية، وآلام مخاض لميلاد عهد جديد. و[illegible]جيه النقد للديكتاتورية هو، من وجهة نظرهم، نوع من الجبن، وأن التقييمات التى تستهدف ا[illegible]سالح العام للشعب وحرية أفراده من الجيل الحاضر هى محض كراهية مبيتة للأعمال العظيمة التى يستوجب إنجازها قدر كبير من الجسارة. لكن حجم الانتصارات والجسارة لاتحدد، بحد ذاتها، طبيعة الهدف التى ترمى إليه؛ فالمجرمون والطغاة غالبا مايبدون، عند مطاردتهم، شجاعة وعزما لاتقل بحال عما يبديه المقاتلون من أجل الحرية والتقدم، لكن ذلك لاينفى عنهم صفة الإجرام والطغيان. إن تعبير «آلام المخاض» المبهر ذاك، عادة مايستخدم كتبرير للظلم. فنحن فى حالة ميلاد الكائن البشرى، نتوقع طفلا ينمو معافا سليما. أما التغيرات الاجتماعية وماشابهها، فهى ليست دائما فى اتجاه التقدم. وعلى مستوى التاريخ

* تبرير غريب لاستيلاء دولة على أراضى دولة أخرى !!

الكبير، حيث يحسب عمر الإنسانية بالقرون، فإن تقدم الإنسان يكون واضحا جليا، أما على المستوى التاريخى القصير لجيل أو جيلين فإن التقدم يعقبه نكوص، وتنقلب سعادة الشعوب إلى استغلال لها، ويتبدل شرف الإنسان بانحطاطه.

إن الديكتاتورية لاتتخلص من نفسها. فبعد الاستيلاء على الحكم عن طريق الانقلاب، عادة مايعد الضباط – زيفا – فى بياناتهم الأولى بالعودة إلى ثكناتهم وتسليم الحكم إلى ممثلين منتخبين عن الشعب، فى الوقت المناسب. وإنهاء الديكتاتورية أصعب بكثير من إقامتها، وتحللها الذاتى أكثر صعوبة بالتأكيد. ومتى حدث مثل ذلك، فى أى نوع من الديكتاتورية، سواء أكانت ديكتاتورية ثورية أو بروليتارية، أو عسكرية أو فاشية؟ واستمرار الديكتاتورية يعنى، بشكل عام، تقويتها، وعندما تحين نهايتها فإن ذلك لايكون ناتجا من داخلها، وإنما يأتى من الخارج.

لقد جرت محاولات للحيلولة دون حل الديكتاتورية فى كل من سوريا والسودان، عام ١٩٦٤. وكان إضراب تجار حماه فى ابريل ١٩٦٤، أول تحرك جاد منذ سنوات يهز نظام الحكم، ويأتى دون توجيه مساره من جانب الضباط. وكان عند النظام – الذى فهم دلالة الحدث – مايكفى من الأسباب لاستخدام أعنف وسائل القمع. فليس هناك نظام يمكنه أن يتصدى لإضراب سياسى يقوم به القطاع الأكبر من الشعب، مالم ينجح فى فكه فى وقت مبكر. ولقد تبدت قوة الإضراب السياسى بحق عند محاولة التصدى لعصيان «الكاب» فى ألمانيا عام ١٩٢٠، وفى الحركة الوطنية الهندية بزعامة «غاندى» فى الثلاثينيات، وفى انتفاضة الفلسطينيين العرب فى ١٩٣٦، وفى كل مكان.

وقد فشلت انتفاضة حماه فى ١٩٦٤، كما فشلت محاولة مثيلة فى دمشق فى يناير ١٩٦٥. كانت هبات لرجال الأعمال، بالأساس، بتحريض من رجال الدين المسلمين، وقاعدتها الاجتماعية محدودة. وبالرغم من أنها كانت موجهة ضد نظام قمعى، إلا أنها كانت تفتقد إلى قوة دفع اجتماعية تقدمية، ولاتتمتع بتأييد العمال أو الفلاحين أو المثقفين. أما مظاهرات الخرطوم وانتفاضتها فى أكتوبر ١٩٦٤، التى أطاحت بالديكتاتورية العسكرية السودانية، فقد كانت مختلفة فى طبيعتها. فهى هبة شعبية تؤيدها اتجاهات عديدة ومختلفة.. عمال ومثقفون.. رجال أعمال وموظفون.. شماليون وجنوبيون. ومن عجيب المصادفات أن تكون أكثر الديكتاتوريات سفورا هى أول من يسقط بهذه الطريقة.

إن الديكتاتورية العسكرية تتناقض فى أسسها مع المبادئ التى يحتاج إليها الشرق الأوسط فى الوقت الراهن.. الاحترام المتبادل، والتعاون بين قوى، برغم اختلافها، من أجل إنجاز أهداف مشتركة، ومنع الصراعات المدمرة التى يتعذر تجنبها، إذا مارغبت قوة منها فى قمع الأخرى. والساسة من الضباط يناضلون فى سبيل الحشد السياسى والاجتماعى، الأمر الذى يتعارض مع الظروف الأساسية للمنطقة. إنهم يبغون إضفاء طابع الواحدية على المجتمع. جميل أن تسود الوحدة أحجار المقبرة، لكن الأمر يختلف فى حالة الكائن الحى.

إن التعددية القومية والسياسية فقط هى التى يمكن أن تكون ركيزة للحرية والازدهار فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك نهضة عربية حقيقية. فالشرق الأوسط، أقليم تعددى، سواء من الناحية القومية أو اللغوية أو الطائفية أو الدينية، أو من حيث التكوين الثقافى. وتشكل القومية العربية أحد مكونات هذه الفسيفساء، وربما كانت أكثرها أهمية.. قوة رائدة ذات رسالة عظيمة. لكنها عندما تطالب بإخضاع العناصر الأخرى ونوبانها فيها وانضوائها تحت لوائها، وخصوصا عندما تناضل هذه القومية بتعصب لفرض هيمنة عربية إسلامية - سنية، فإنها تتحول من ركيزة للتقدم والتوحيد إلى عنصر تدمير وعدوان وتفرقة. هل سيوافق الدروز والعلويون فى سوريا على مثل هذا النوع من القمع؟ بالطبع لن يقبل بذلك أكراد المناطق الشمالية الشرقية من العالم العربى، ولا البربر فى المناطق الغربية، ولا الزنوج الوثنيون فى الأقاليم الجنوبية، ولا الإسرائيليون فى الوسط، ولا المسيحيون فى لبنان، أو الشيعة فى العراق. إن الاتجاهات الاستعمارية العربية* سوف تؤدى إلى تقطيع صلات التعاون الضرورية بين العرب والاتراك والإيرانيين. كما أن القومية العربية، بحكم هيمنتها المركزية، تعوق نمو وحدة أعظم فى داخل العالم العربى نفسه. ومنذ مايقرب من الف عام مضت، كتب «الشهر ستانى» يقول : «لم تكن هناك مسألة إسلامية أريق بسببها الدماء، بقدر ما أسالت قضية الخلافة».(١٨) وبنفس الطريقة، يمكننا أن نقول اليوم إنه لم يكن هناك سبب لإثارة الشقاق فى الشرق الأوسط وفيما بين العرب أنفسهم أكثر من قضية الوحدة العربية. والسبيل الوحيد لايجاد حلول حقيقية لمشكلات المنطقة وشعوبها هو الوعى بالطبيعة التعددية للمنطقة والإقرار بتنوعها. وبمقدور النظرة التعددية وحدها - التى لاتستهدف تحسين موقف سيئ بقدر ماتعمل من أجل بناء المستقبل على أسس سليمة - أن تكون أساسا لتعايش وتعاون مثمر بين العرب وإسرائيل. ولقد أضرت الجهود المستمرة والمستميتة من جانب العرب، حتى اليوم، لحرمان إسرائيل من استقلالها، والحيلولة دون اندماجها فى بلدان وشعوب الشرق الأوسط، أضرت بالعرب أنفسهم أكثر مما أضرت بإسرائيل. وذلك لأنهم ينطلقون من المبدأ العقيم الساعى إلى إقامة بناء واحدى.. عقيم لأنه مستحيل التحقق، سواء فى العلاقات بين العرب وجيرانهم، أو فيما بين العرب أنفسهم.

إن التعددية والديكتاتورية نقيضان لايلتقيان. و «المسلك الطبيعى» - بالصورة التى ظهر عليها - للهيمنة السياسية والاجتماعية، وعلى الحياة الروحية للشعوب العربية من جانب سلك الضباط وصلت إلى طريق مسدود. فليس الساسة من الضباط هم الذين يمكن أن يقودوا الشعوب، بروح التسامح، من أجل تفجير طاقاتها لبناء المستقبل العظيم الذى ينتظرها.

---

* من غير الممكن بالطبع أن يتحدث عن الاتجاهات الاستعمارية والاستيطانية الإسرائيلية !!

ملاحق

(أ) الأصول الاجتماعية لضباط مصريين قبل ١٩٥٢.

(تحليل عينة)

بهدف دراسة الأصول الاجتماعية لسلك الضباط المصرى قبل الثورة، فقد اخترنا عينة لمجموعة منهم. وتتكون هذه المجموعة من الضباط الذين سقطوا فى حرب فلسطين (٤٨-١٩٤٩). وكما هى العادة فى جميع البلاد، فإن معلومات عائلية وشخصية شاملة نسبيا تقدم عن هؤلاء المتوفين، خاصة عن أولئك الذين سقطوا اثناء العمليات. وبعد اختيار مفردات هذه العينة وتحديد تركيبها والغرض منها، فإنه يمكننا أن نحكم إلى أى مدى تمثل هذه العينة سلك الضباط فى الفترة كلها. ثم نقوم بعد ذلك بتحليل المعلومات الواردة بالقائمة.

والقائمة مرتبة حسب أقدمية الضباط فى الخدمة (عمود ٤)، أى وفقا لتاريخ تخرجهم برتبة الملازم ثان بعد إنهاء دراستهم بالكلية الحربية.

والرتب الواردة بالعمود رقم (٥) هى الرتب التى كان الضباط يحملونها بالفعل وقت وفاتهم. وقد جرت العادة، فى مثل هذه الحالة، على منح المتوفى رتبة أعلى، وهو تقليد متبع فى جميع الجيوش الأخرى، وهو نوع من التقدير ووسيلة لزيادة معاش الأسرة.

اختصارات :

(أ) – كتاب «أسماء الضباط الذين اشتركوا فى حملة الجيش المصرى إلى فلسطين، مايو ١٩٤٨ – فبراير ١٩٤٩».

(ب) – كتاب «شهداؤنا الضباط فى حملة فلسطين». للواعظ محمد عبد العزيز البتشتى – القاهرة ١٩٤٩.

(ر) – القائمة الواردة بكتاب عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية.

(نعى) – إذا لم يرد تحديد مع كلمة نعى فمعناه أن المصدر هو جريدة «الأهرام».

(مذكرات) – مذكرات «ناصر» عن حرب فلسطين بآخر ساعة ١٩٥٥.

(يوميات) – يوميات اليوزباشى صلاح بدر.

تركيب العينة والغرض منها :

لقد رجعنا فى هذه العينة إلى أربع قوائم للضباط المصريين* الذين سقطوا اثناء حرب فلسطين!

١– الكتاب المشار إليه باسم : «أسماء الضباط الذين اشتركوا فى حملة الجيش المصرى إلى فلسطين، مايو ١٩٤٨ – فبراير ١٩٤٩». وعدد صفحات هذا الكتاب ١٢٩ صفحة، وظهر فى القاهرة فى ٩٤٩ ، دون ذكر لاسم المؤلف أو الناشر، ومهدى من الجيش إلى الملك «فاروق». وهو يورد أسماء ورتب الضباط حسب وحداتهم، بما فيها الوحدات السعودية والسودانية التى عملت فى إطار الجيش المصرى، وكذلك وحدات الاحتياط والمتطوعين. لكنه لايضم وحدات الطيران أو البحرية. وتضم قائمة الضباط القتلى، حسب الوحدات، اسماء ٧٠

* هناك قائمة خامسة صادرة عن الجيش المصرى، ضمنها الباحث د. رفعت سيد أحمد ملاحق كتابه «وثائق حرب فسطين، الملفات السرية للجنرالات العرب»، الصادر بالقاهرة عام ١٩٨٩، ص ٥٠١–٥٠٥. والقائمة معنونة «سجل شهداء المعركة للضباط»، وهى عبارة عن ثلاث قوائم : واحدة للقوات البرية وتضم ٨٢ شهيدا من الضباط، وثانية للقوات الجوية وتشمل ١٣ شهيدا، ثم قائمة للقوات البحرية وتضم اثنين من الضباط الشهداء. وعند مقارنة هذه القائمة التى يوردها «بعيرى» وجدت اختلافات كثيرة فى أسماء الضباط وفى الرتب، بل إن أسماء ترد بقائمة المؤلف لانجد لها أثرا فى قائمة الجيش. وسوف نضع التصحيحات هنا على ضوء قائمة الجيش بين أقواس، كما سنشير لأية اختلافات أخرى فى موضعها حتى يتمكن القارئ من ملاحظة الفروق.

من الضباط النظاميين بالجيش المصرى، وجميعهم واردون بقائمتنا. وهناك ضابط (رقم ٥٢ بقائمتنا) يرد فى الكتاب خطأ ضمن من عادوا سالمين. وهناك ضابط (رقم ٨) لا أثر له بالكتاب. وبالإضافة إلى القتلى، هناك ثمانية ضباط ترد أسماؤهم ضمن المفقودين. أربعة منهم قتلوا بالفعل، هم أرقام : ٣٧، ٥١، ٥٩، ٦٧ بقائمتنا، والأربعة الآخرون إما وقعوا فى الأسر أو وجدوا طريقهم إلى وحداتهم بطريقة أو بأخرى.

٢- كتاب الواعظ محمد عبد العزيز البتشتى «شهداؤنا الضباط فى حملة فلسطين» الذى صدر بالقاهرة فى ١٩٤٩ (١٥٢ صفحة). والكتاب يحوى بيانات شخصية عن ٨١ من الضباط القتلى، ويتعرض، بوجه خاص، لصفاتهم الشخصية والمعارك التى اشتركوا فيها وقتلوا اثناءها، وفى أحيان نادرة يذكر شيئا عن عائلاتهم.

٣- كتاب المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى «فى أعقاب الثورة المصرية». ويحوى الجزء الثالث من الكتاب (١٩٥١) قائمة تشمل ١٠١ من الضباط القتلى (ص ٢٥٧-٢٦١) ويحدد رتبهم والتاريخ والمكان الذى قتلوا فيه، دون أية بيانات أخرى. ويحوى الكتاب جميع الأسماء الواردة بكتاب «أسماء الضباط»، بينما يذكرها البتشتى جميعا ماعدا رقم ٤٧. وربما كان الخطأ ناجما عن التشابه بين اسم عبد المجيد ابو زيد اليوزباشى بالمدفعية وبين محمد عبد الحميد ابو زيد (رقم ٢٦) قائد الأسراب بسلاح الطيران. وهناك أربعة أسماء وردت بكتاب الرافعى ولم ترد بكتاب التبشتى أو كتاب «الأسماء»، وهى المذكورة بقائمتنا تحت أرقام ٩، ١١، ١٢، ٧٧. أما بقية الأسماء، فبالرغم من أن الرافعى ذكرهم ضمن القتلى، إلا أن منهم من وقع فى الأسر، ومنهم من عاد إلى مصر فى ١٩٤٩، أو قتل بعد انتهاء الحرب. أما بقية الأسماء فربما لم يكونوا ضباطا على الإطلاق.

٤- «سجل الخلود»، وهو كتاب يرصد أسماء جميع من قتلوا من العرب فى حرب فلسطين. وهو الجزء السادس من كتاب «النكبة» لمؤلفه عارف العارف، الصادر فى صيدا وبيروت فى عام ١٩٦٢، وعلى الصفحات من ١٣٣ - ١٧١ يورد المؤلف اسماء ٨٦٢ من العسكريين المصريين، بينهم ١٠١ من الضباط، يحدد رتبهم وتاريخ وفاتهم، ويذكر فى معظم الحالات أماكن وفاتهم.

وهم مرتبون أبجديا حسب الاسم الأول. ويشير المؤلف فى ص ١٢٨ إلى مصدره، «الإبلاغ المطبوع الذى أعدته الإدارة العامة للقوات المسلحة بوزارة الحربية المصرية» والذى تلقاه بناء على طلب تقدم به إلى «القائمقام محمد رياض، نائب رئيس اركان إدارة فلسطين بالوزارة المذكورة». والحقيقة إن معلومات عارف العارف تكاد تتطابق فى كافة تفاصيلها مع المعلومات الواردة بكتاب الرافعى الذى صدر قبل ذلك بـ ١١ عاما. ورقم ٥٣ بقائمتنا، هو الوحيد الذى يظهر بقائمة الرافعى ولا يورده كتاب عارف العارف.

وبالإضافة إلى هذه القوائم، فهناك كم كبير من المعلومات حول أحمد عبد العزيز (رقم١) ومحمد جلال خليفة وأسرتيهما فى سيرة «البطل أحمد عبد العزيز» لابو الحجاج حافظ، وهو كتاب من ٤٧٥ صفحة صدر فى القاهرة عام ١٩٦١، و «البطلان جمال خليفة ونزيه خليفة» لنفس المؤلف (١٣٥ صفحة) وقد صدر فى القاهرة منذ سنوات قليلة. كما سجل اليوزباشى صلاح بدر، الذى كان قائدا لعراق سويدان المواجهة لكيبوتس «نجبا»، التى حوصرت فى الفترة من ١٤ يوليو - ٩ نوفمبر ١٩٤٨، فى يومياته ملاحظات مختصرة عن عدد من الضباط القتلى. واليوميات محفوظة بأرشيف جيش الدفاع الإسرائيلى. وقد نشرت لها ترجمة عبرية فى «باماخانه» عدد ٨ نوفمبر ١٩٦٠، لكن الترجمة غير دقيقة. وأخيرا، فقد أشار «ناصر» إلى عدد من الضباط القتلى عند حديثه عن ذكرياته عن حرب فلسطين، التى نشرت فى مجلة «آخر ساعة» الاسبوعية القاهرية فى الأعداد الصادرة فى ٩، ٢٣، ٣٠ مارس، ٧ ابريل ١٩٥٥.

وقد استخلصت معظم المعلومات عن أسر الضباط مما ورد بإعلانات النعى المنشورة بالصحافة المصرية اليومية، وخاصة «الأهرام». والمعتاد فى مثل تلك الإعلانات ذكر عدد كبير من أسماء الأقارب، يصل أحيانا لأكثر من ٥٠ اسما، مع الإشارة إلى وظائفهم ومناصبهم، وكذلك الصلة العائلية بالمتوفى.

إلى أى مدى تعتبر هذه العينة تعبيرا عن سلك الضباط ككل ؟

إن ٨٧ ضابطا لايمثلون أكثر من ٣٪ من إجمالى سلك الضباط المصرى فى ١٩٤٨. كما أن ٨٤ ضابطا برتب أدنى من البكباشى يمثلون ٢٥ر٣٪ من مجموع الضباط الذين يحملون تلك الرتب. على أن العينة يمكن اعتبارها، من عدة نواح، ممثلة لمجمل الضباط المصريين من الرتب الصغيرة والمتوسطة.

إن أهم شرط للحصول على عينة ممثلة تمثيلا حقيقيا هو أن تكون هذه العينة مكونة من أفراد مختارين اختيارا عشوائيا من كافة قطاعات المجال المراد دراسته،دون تحيز أو غرض. وهذا الشرط متحقق هنا ولاشك. وبعيدا عن أن المعلومات المتاحة عن هؤلاء الذين سقطوا فى المعركة أكبر نسبيا من تلك المتوافرة عن زملائهم الأحياء، فإن الطبيعة العشوائية لتركيب المجموعة سبب أولى لاختيارها كعينة.

وهناك وجهات نظر أخرى كثيرة ترى بأن العينة تمثل إلى حد كبير، بل إلى حد مدهش، ضباط الرتب الصغيرة والمتوسطة فى سلك الضباط ككل. وإذا ما استبعدنا سلاح البحرية، الذى كان صغيرا للغاية فى ١٩٤٨، فإن جميع أسلحة وفروع الجيش المصرى ممثلة فى القائمة. ويبلغ عدد الأقباط بين ضباط القائمة ٧ ضباط، أى بنسبة ٨٪، وتبلغ نسبة الضباط الاقباط إلى مجموع الضباط المصريين فى ١٩٤٨، حوالى ٦٪، وتصل نسبتهم بين الرتب الصغيرة والمتوسطة إلى حوالى ٧٪.

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حربُ فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاســـم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبـــة	الســـلاح	العائلـة (المصـــادر)
١	أحمد عبد العزيز	١٩٠٧	١٩٢٧	قائمقام	الفرسان (القوات الخفيفة)	ابن لأميرالاى بالجيش؛ صهر لأحد الباشوات، أسرته من كبار الموظفين (أ ، ب ، ر) ، حافظ نعي بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٤٨ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢)
٢	أحمد عبد السلام عفيفي	١٩١٣	١٩٣٣	بكباشي	المشاة	(أ، ب، مذكرات، يوميات)
٣	أحمد فهمي* بيومي	١٩١٤	١٩٣٤	بكباشي	المدفعية	ابن أخ لمحمد فتوح باشا، القائد السابق بالجيش (أ، ب، ر، الاهرام ١٦ يناير ١٩٤٩)
٤	أحمد فؤاد	١٩١٨	١٩٣٧	صاغ	المدفعية (رئاسة القوات)	(أ، ب، ر)
٥	محمد وجيه (أحمد) خليل	١٩١٩	١٩٣٨	صاغ (يوزباشي)	المشاة	الأسرة من أعيان الريف، والقضاة، والبكوات، والضباط والمهن الحرة (أ، ب، ر، نعي ٢٢ يوليو ١٩٤٩، ٣ ابريل ١٩٦٦)
٦	فيليب (حنا) بقطر	١٩١٨	١٩٣٨	صاغ (يوزباشي)	المشاة	قبطي. كان والده من الملاك (أ، ب، ر، نعي٢٣ يوليو ١٩٤٨)
٧	فؤاد معوض	١٩١٧	١٩٣٨	صاغ (يوزباشي)	المشاة	قبطي (أ، ب، ر)
٨	فؤاد نصر هندى	١٩١٧	١٩٣٨	يوزباشي	المشاة (معسكر الاستقبال)	قبطي (ب،ر، نعيّ ٢٨ يوليو ١٩٤٨)
٩	نجيب عبد العزيز بسيوني	١٩١٧	١٩٣٩	قائد اسراب	الطيران	ابن لعضو سابق بمجلس الشيوخ، وأخ لضابط وعمدة، وصهر للدكتور محمود عزمي بك الصحفي الشهير (أ، ب، ر، نعيّ ٣٠ اغسطس ١٩٤٨، ١٨ ديسمبر ١٩٦٢)

* فى قائمة الجيش فهيم

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
١٠	عز الدين (صادق) الموجى	١٩١٤	١٩٣٩	يوزباشى	المشاة	ابن عم رقم ٤٥؛ ابن لأميرالاى (أ، ب، ر، نعىّ ٢ يوليو ٤٨، ١٣ مايو ٤٩)
١١	مصطفى صبرى عبد الحميد	١٩١٩	١٩٣٩	قائد اسراب (قائد سرب)	الطيران	(د)
١٢	محمد عدلى كفافى	١٩٢١	١٩٣٩	(قائد سرب)	الطيران	ابن لطبيب: أسرة من الموظفين والضباط (ر نعى ١٠ نوفمبر ١٩٤٨)
١٣	حسين (سليمان) مجدى	١٩١٤	١٩٣٩	يوزباشى (صاغ)	المدفعية	(أ، ب، ر)
١٤	عبد المنعم خليف*	١٩١٩	١٩٣٩	صاغ (يوزباشى)	المشاة	ينتمى أبوه لأسرة من رجال الدين والمتعلمين (أ ب، ر، مذكرات)
١٥	محمد صلاح (الدين) شعبان	١٩١٨	١٩٣٩	يوزباشى	المدفعية	أخوه مهندس (أ، ب، ر، نعى ١٤ يناير ١٩٤٩)
١٦	محمد على عيسى**	١٩١٧	١٩٣٩	صاغ	المهندسين	مهندسين (أ، ب، ر)
١٧	محمد (لبيب عاطف) السماوتى	١٩١٥	١٩٣٩	صاغ	المهندسين (رئاسة القوات)	أسرة من الأعيان والملاك وأعضاء البرلمان (أ، ب ر، نعى ١٤ يناير ١٩٤٩)
١٨	أحمد جلال	١٩٢٠	١٩٣٩	صاغ	الفرسان	والده مدير لأعمال إحدى أميرات الأسرة المالكة (أ، ب، ر، نعى يناير ١٩٤٩)
١٩	محمد جمال ملش***	١٩٢١*	١٩٣٩	يوزباشى	الفرسان	أسرة من الموظفين والتجار والمحامين (أ، ب، ر نعى ١١ ديسمبر ١٩٤٨)
٢٠	السيد أبو شادى	١٩٢١	١٩٣٩	يوزباشى	المشاه	(أ، ب، ر)

* فى قائمة الجيش (عبد المنعم اسماعيل خلف)

** محمود على العيسوى

*** محمد جمال الدين مميش

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٢١	محمد سالم عبد السلام	١٩١٨	١٩٣٩	يوزباشى	المدفعية	أسرة من الموظفين (أ، ب، ر، نعى ١٥ أغسطس ١٩٤٨)
٢٢	مصطفى رجب	١٩١٦	١٩٣٩	يوزباشى	الفرسان	أخ لموظف وقريب لمقاول (أ، ب، ر، نعى ١٩ يناير ١٩٤٩)
٢٣	أنور (محمد) الصيحى	١٩٢١	١٩٣٩	يوزباشى (م.أول)	المدفعية	(أ، ب، ر، أبو الحجاج حافظ)
٢٤	محمود سامى	١٩١٨	١٩٣٩	يوزباشى	المشاة (المهمات)	أخته مدرسة، وله قريب أميرالاى (أ، ب، ر، نعى ٣ نوفمبر ١٩٤٨)
٢٥	حلمى (شلبى) عبده	١٩١٩	١٩٣٩	يوزباشى	المشاة	قبطى ابن لأحد أثرياء الريف: تضم عائلته عددا من العاملين بالمهن الحرة (أ، ب، ر، نعى بالمصرى فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨)
٢٦	محمد عبد الحميد أبو زيد	١٩١٨	١٩٣٩	قائد اسراب (قائد سرب)	الطيران	(ب، ر)
٢٧	سيد عفيفى (على) الجنزورى	١٩١٩	١٩٣٩	" " (" ")	"	(ب، ر، مذكرات)
٢٨	انطون (إبراهيم) جرجس	١٩١٩	١٩٤٠	يوزباشى (م.أول)	المشاة	قبطى (أ، ب، ر)
٢٩	إبراهيم (جمال الدين) بخيت	١٩٢١	١٩٤٠	يوزباشى	الفرسان	حفيد لرجل ورع من أهل العلم (أ، ب، ر)
٣٠	مصطفى كامل محمد	١٩٢١	١٩٤٠	يوزباشى (م.أول)	الفرسان (الحدود)	عائلته من الموظفين بالدرجات العليا والمتوسطة وكبار الضباط (أ، ب، ر، نعى ١٥ يوليو)
٣١	عبد الرؤوف على*	١٩٢١	١٩٤٠	يوز باشى	المشاة	أسرة من كبار الموظفين وضباط الجيش والاطباء (أ، ب، ر، نعى ٢٤، ٢٧، ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨)

* غير وارد بقائمة الجيش.

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٣٢	محمد محمد جلال*	١٩٢٢	١٩٤٠	يوزباشى (م.أول)	المدفعية (القوات المرابطة)	أسرته من كبار الموظفين وضباط الجيش والأطباء (أ، ب، ر) نعى ٢٤، ٢٧، ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨
٣٣	حلمى (جمعة) سليمان	١٩٢٠	١٩٤٠	يوزباشى	(الحدود)	(أ، ب، ر)
٣٤	محمد محسن أحمد	١٩٢٢	١٩٤٠	يوزباشى (م.أول)	المدفعية	(أ، ب، ر) ويذكر خطأ فى ١ ص ٤٨ على أنه محمد محسن حماد
٣٥	محمد عبد المنعم العديسى	١٩١٨	١٩٤١	(")	المشاة	بعد وفاة والده طلب الاستقالة من الجيش لإدارة املاكه الواسعة (أ، ب، ر)
٣٦	محمد رفعت (على) فهمى	١٩٢٠	١٩٤١	(")	المشاة	أسرته من كبار الموظفين (أ، ب، ر، نعى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨)
٣٧	بيومى (على) الشافعى	١٩٢٠	١٩٤١	يوزباشى	المشاة	(أ، ب، ر)
٣٨	جلال (السيد) حجاجى**	١٩١٩	١٩٤١	يوزباشى	المشاة (خدمة الجيش)	عائلة من العمد والقضاة، وكبار الموظفين والضباط (أ، ب، ر، نعى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٨)
٣٩	محمد عبد الرحمن إسماعيل	١٩٢٠	١٩٤٢	يوزباشى (م.أول)	المشاة	(أ، ب، ر)
٤٠	صلاح (الدين محمد) إبراهيم	١٩١٨	١٩٤٢	(")	المشاة	ابوه بك، وأخوه مهندس (أ، ب، ر)
٤١	مصطفى كامل عثمان***	١٩٢٢	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	(أ، ب، ر)
٤٢	محمد عزت طولان	١٩٢١	١٩٤٢	"	المشاة	أسرة من اغنياء الريف، وكبار الموظفين، والجامعيين والضباط، قريب لرقم ٦٦ (أ، ب، ر، نعى ٢٦ يوليو ١٩٤٨، ٥ مارس١٩٥٢، ٢٨ مارس ١٩٦٣)

* يرد بقائمة الجيش : محمد جلال.

** ترد بقائمة الجيش (حجاج)

*** فى قائمة الجيش : مصطفى كمال محمود عثمان.

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٤٣	عبد المنعم صديق*	١٩٢٠	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	(أ، ب، ر)
٤٤	محمد جمال خليفة	١٩٢١	١٩٤٢	يوزباشى	المشاة (الحرس)	ابن لمهندس زراعى، واخوه ضابط بالجيش (أ، ب، ر، حافظ، نعى ٢٠ يناير ١٩٤٩)
٤٥	محمد إبراهيم (محمد) الموجى	١٩١٩	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	ابن عم لرقم ١٠، وله قريب برتبة الاميرالاى (أ، ب، ر)
٤٦	صبحى ابراهيم فهمى	١٩٢٠	١٩٤٢	يوزباشى	المشاة (الحرس)	(أ، ب، ر، نعى ٢٠ يناير ١٩٤٩)
٤٧	عبد المجيد (محمود) ابو زيد	١٩١٨	١٩٤٢	يوزباشى	المدفعية	أسرة من التجار (أ، ب، نعى ٢ يناير ١٩٤٩) وهو الوحيد الذى لايرد بقائمة الرافعى.
٤٨	سعد حنفى حسن	١٩٢٢	١٩٤٢	يوزباشى	الفرسان	درس بالملكة المتحدة (أ، ب، ر)
٤٩	ابو بكر النزلاوى	١٩١٨	١٩٤٢	ملازم أول	المهندسين	له صهر ضابط بالجيش وآخر بالبوليس (أ، ب، ر، نعى ٢٣ يوليو ١٩٤٨)
٥٠	محمد عبد الهادى محمد	١٩٢٠	١٩٤٢	يوزباشى	المهندسين (المشاة)	(أ، ب، ر)
٥١	مصطفى (كمال شمس الدين) أبو زهرة	١٩٢١	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	(أ، ب، ر)
٥٢	سيد ابو العلا (إبراهيم)	١٩١٩	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	(ب، ر، نعى ٥ يناير ١٩٤٩. مذكور فى (أ) كملازم أول خلال الحرب ولايرد ضمن القتلى.
٥٣	مصطفى كمال (حسين) زكى	١٩٢٢	١٩٤٢	ملازم أول	المشاة	أبوه بك؛ له أقارب موظفين، وطبيب ومدرس (أ، ب، ر، نعى ٢٢ يوليو ١٩٤٨)
٥٤	د. حسن (محمود) الحلوانى	١٩١٥	١٩٤٣	يوزباشى (طبيب)	الخدمات الطبية	(أ، ب، ر)

* غير وارد بقائمة الجيش.

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٥٥	د. محمد السايح (محمد) عدلى*	١٩١٧	١٩٤٣	يوزباشى (طبيب)	الخدمات الطبية	أبوه ضابط بوليس، وأخ لضابط بوليس ومحامى ومهندس، وابن خاله عمدة وصهر لضابط بوليس (أ، ب، ر، نعى ١٨ يونيو ١٩٤٨)
٥٦	مصطفى كمال نصر (عبد الوهاب)	١٩٢٣	١٩٤٣	قائد سرب	الطيران	(ب، ر)
٥٧	على شاكر الروبى	١٩٢٣	١٩٤٤	ملازم أول	الفرسان	أبوه لواء ينتمى لأسرة مرموقة انجبت عددا من قادة الجيش وكبار الملاك (أ، ب، ر) نعى ١٤ يناير ١٩٤٩
٥٨	سعد صديق** الدوينى	١٩٢٣	١٩٤٤	طيار أول	الطيران	(أ، ب، ر)
٥٩	محمد جمال (الدين) برعى	١٩٢١	١٩٤٥	ملازم أول	المشاة (الحدود)	ابن مالك كبير وعضو سابق بمجلس الشيوخ، والأسرة من كبار الملاك وكبار الموظفين (أ، ب، ر، نعى ٣٠ يوليو ١٩٤٨، ٣ أغسطس ١٩٤٨).
٦٠	إسماعيل محيى الدين	١٩٢٠	١٩٤٥	ملازم أول (م.ثان)	المشاة	(أ، ب، ر)
٦١	عبد العظيم البديوى***	١٩٢٠	١٩٤٥	ملازم أول	المدفعية	عائلة من أثرياء الريف، والمدرسين والموظفين (أ، ب، ر نعى ٢٣ يناير ١٩٤٩).
٦٢	مصطفى حامد حميد	١٩٢١	١٩٤٥	..	المشاة	(أ، ب، ر، يوميات)
٦٣	صالح العطار****	١٩٢١	١٩٤٥	..	المدفعية	ابن لأحد أثرياء الريف، أسرة من الموظفين (أ، ب، ر نعى ٢٣ يوليو ١٩٤٨)
٦٤	عبد السلام (إبراهيم) فريد	١٩٢٠	١٩٤٥	..	الفرسان	أبوه بكباشى، الأسرة من أثرياء الريف والجامعيين والموظفين وحملة الألقاب (أ، ب، ر، نعى١ نوفمبر ١٩٤٩)

* فى قائمة الجيش : عادلى

** فى قائمة الجيش : صادق

*** غير وارد بقائمة الجيش

**** غير وارد بقائمة الجيش

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٦٥	خليل جمال (الدين) العروسى	١٩٢١	١٩٤٥	طيار أول	الطيران	(ب، ر)
٦٦	مختار (محمود) سعيد	١٩٢٢	١٩٤٥	" "	"	أبوه أميرالاى، وابن خاله عضو بمجلس الشيوخ، وله أقرباء من الموظفين والضباط، منهم رقم ٤٢ بالقائمة (ب، ر، نعى ١ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢)
٦٧	حسن إسماعيل يسرى	١٩٢٠	١٩٤٥	ملازم أول	المشاة	(أ، ر)
٦٨	أحمد جمال يونس	١٩٢١	١٩٤٦	" "	الفرسان	(أ، ب، ر)
٦٩	محمد نهاد طه فهمى	١٩٢٧	١٩٤٦	" "	"	أسرته من الضباط والموظفين والعمد (أ، ب، ر، الاهرام ٢١ ديسمبر ٤٩، نعى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢)
٧٠	على سلام	١٩٢٢	١٩٤٦	" "	"	(أ، ب، ر)
٧١	محمد طه (على) عطعوط	١٩٢٣	١٩٤٦	" "	المدفعية*	عائلة من التجار (أ، ب، ر، نعى ١ نوفمبر ١٩٤٨)
٧٢	أنور (محمد) طعمة	١٩٢٢	١٩٤٦	" "	المشاة	أسرته من المستخدمين والموظفين (أ، ب، ر، نعى ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨)
٧٣	أحمد تيسير (محمد) بشير	١٩٢٢	١٩٤٦	ملازم أول (م. ثان)	"	أبوه طبيب (أ، ب، ر، نعى ١٨ يونيو ١٩٤٨)
٧٤	محمود فهمى حافظ	١٩٢٣	١٩٤٦	" " (")	"	(أ، ب، ر)
٧٥	محمد أنور عوض حسن**	١٩٢٢	١٩٤٦	ملازم أول	"	أبوه من أثرياء الريف، له أقارب من الموظفين وصيدلى ومدرس (أ، ب، ر، نعى ٢٥ يناير ٤٩)
٧٦	كمال أحمد شافعى	١٩٢١	١٩٤٦	ملازم ثان	"	أسرته من الموظفين (أ، ب، ر، نعى ١٩ يناير ١٩٤٩)
٧٧	إبراهيم (نور الدين) عبد الفتاح	؟	١٩٤٦	طيار أول (ط. ثان)	الطيران	(ر)

* يرد بقائمة الجيش ضمن قوات المدفعية، ولكنه ملحق بالبحرية.

** ويرد بقائمة الجيش محمد عوض

الضباط المصريون الذين سقطوا فى حرب فلسطين ١٩٤٨

مسلسل	الاسم	سنة الميلاد	سنة التخرج	الرتبة	السلاح	العائلة (المصادر)
٧٨	إبراهيم محمود سالم	١٩٢٦	١٩٤٨	ملازم ثان	المشاة (اللواء الرابع)	(أ، ب، ر)
٧٩	محمد السيد أحمد توفيق قرطام	١٩٢٨	١٩٤٨	· ·	المشاة	صهره عمدة (أ، ب، ر. نعى بجريدة المصرى ١٠ فبراير ١٩٤٩)
٨٠	محمد سامى (يوسف) فخر	١٩٢٨	١٩٤٨	· ·	الفرسان	أبوه بك، خاله طبيب، وأمه من أسرة ثرية (أ، ب، ر. نعى ١٠ يناير ١٩٤٩)
٨١	يسرى راغب فهمى	١٩٣٠	١٩٤٨	· ·	المشاة	قبطى، أبوه قائمقام، وأخوه ضابط بوليس، ومن بين أقاربه موظفون، وعمدة (أ، ب، ر. نعى ٢١ أكتوبر ١٩٤٨)
٨٢	عباس (أحمد محمد) الشربينى	؟	١٩٤٨	· ·	·	أسرة من التجار (أ، ب، ر. نعى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨)
٨٣	محمد صدقى محمد*	؟	١٩٤٨	· ·	·	أبوه طبيب، خاله بك (أ، ب، ر. نعى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨)
٨٤	شوقى نيقولا دميان	؟	١٩٤٨	· ·	·	قبطى (أ، ب، ر)
٨٥	بسيونى محمود بسيونى	؟	١٩٤٨	· ·	الفرسان	حفيد مقاول، وأقاربه من الموظفين (أ، ب، ر. نعى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨)
٨٦	حلمى (كمال) عبد القوى	؟	١٩٤٨	· ·	المشاة	أبوه موظف (أ، ب، ر. نعى ١٠ يناير ١٩٤٩)
٨٧	أحمد عوض**	؟	١٩٤٨	· ·	·	أسرته من الموظفين (أ، ب، ر. نعى ٨ أكتوبر ١٩٤٨)

* يرد بقائمة الجيش (محمود صدقى محمد)

** لم يرد بقائمة الجيش

والاعتراض الذى يمكن أن يواجهنا هو أن الضباط المتمركزين فى ساحة القتال، والذين تلقوا وحدهم الخسائر، لايمثلون مجمل سلك الضباط. فلربما كان هؤلاء الذين أرسلوا إلى فلسطين من نمط مختلف عن أولئك الذين تمكنوا من ضمان مواقع مريحة وآمنة بالقرب من منازلهم. لكن تاريخ الحروب لم يعرف، بحال من الأحوال، اختلاف من يرسلون إلى الجبهات عن الذين يرسلونهم. إن «كتاب الأسماء» يضم أسماء ٢٣٤٥ ضابطا مصريا، منهم ١٤٥ من ضباط الاحتياط، ١٥٠ من المكلفين، و ٢٠٥٠ من الضباط العاملين، بما فيها الخدمات الطبية، ولا تشمل البحرية والطيران، ومن بين ١٦٨ خريجا من كلية الأركان يعملون بالجيش آنذاك، كان هناك ١٣١ ضابطا منهم فى فلسطين، أى بنسبة ٨٠٪ تقريبا. وفى فلسطين، لم تكن هناك مسافة كبيرة بين خطوط الجبهة والمؤخرة، وكانت مسارح القتال تتغير كثيرا وبشكل فجائى. علاوة على ذلك، فقد كان سلاح «أولاد الفروات» هو سلاح الفرسان، كما هو الحال فى بقية الجيوش. وفى ١٩٤٨، كان عدد ضباط هذا السلاح يقدر بـ ٢٢٥، أى أقل من ٨٪ من مجموع سلك الضباط. ولكن هناك من بين الضباط الـ ٨٧ القتلى، ١٤ ضابطا من الفرسان، أى بنسبة ١٦٪ ويرجع هذا بالأساس إلى الطبيعة القتالية للسلاح. على أن هذه النسبة، إضافة إلى عدد من الحقائق، تبين خطأ القول بأن ضباط الأسلحة المميزة حاولوا، أو نجحوا فى تفادى الخدمة بأرض القتال، بأى حال من الأحوال. بالتأكيد كانت هناك حالات، هنا وهناك، لكنها تظل قليلة ومحدودة، كذلك فإنهم عندما شدوا الرحال إلى ساحات القتال، كانوا يعتقدون أنهم ذاهبون إلى نزهة سهلة مآلها النصر، سرعان مايعودون منها أبطالا فاتحين. وهكذا، فإن الضباط الذين شاركوا فى حرب فلسطين يمكننا اعتبارهم تمثيلا أمينا لمجمل سلك الضباط المصرى.

ومن الحقائق المدهشة فى العينة أنه فى الوقت الذى بلغ فيه عدد اليوزباشية ٢٨ والملازمين الأول ٣١، فإن عدد من هم برتبة الملازم ثان لم يزد على ١٢. ولكن حتى هذا يعتبر انعكاسا لظاهرة عامة. فإجمالى عدد من هم برتبة ملازم ثان فى الجيش المصرى فى ١٩٤٨ كان ٥٥٠، والملازمين الأول ٩٠٠، واليوزباشية ٦٥٠. وكما فى الجيوش الأخرى فقد كان الملازم ثان يرقى إلى ملازم أول بعد قضاء عامين فى الرتبة، بينما يظل برتبة الملازم أول ضعف تلك المدة أو ثلاثة أضعافها، فلا يرقى إلى اليوزباشى إلا بعد قضاء أربع أو ست سنوات كملازم أول. وضآلة عدد من هم برتبة الملازم ثان، وإن كان ملفتا، له تفسير بسيط. فالضباط الذين تخرجوا فى ١٩٤٦، كانوا كلهم تقريبا برتبة الملازم أول بحلول مايو ١٩٤٨. كذلك فإن عدد الضباط بدفعة ١٩٤٧، كان قليلا بصورة غير معتادة، ولأسباب ما، لم يرسل الضباط المتخرجون فى تلك السنة. أما اولئك الذين تخرجوا فى ١٩٤٨، فهم لم ينهوا دراستهم إلا فى يوليو، والذين أرسلوا منهم إلى الجبهة وصلوا إليها بعد أن انتهى الجانب الأكبر من القتال العنيف.

وقد رتبنا القائمة حسب أقدمية التخرج. ويستلفت انتباه المرء العدد القليل نسبيا من القتلى بين دفعات عام ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٧.

وقد سبق لنا أن شرحنا السبب بالنسبة لدفعة ١٩٤٧. والأمر بالنسبة لدفعة ١٩٤٤ يبدو مجرد صدفة. أما بالنسبة للعامين الآخرين، فالأعداد تعكس، مرة أخرى، تركيب سلك الضباط ككل. وفيما يلي جدول بأعداد الضباط العاملين، الذين كانوا يخدمون بالجيش المصرى فى ١٩٤٨، باستثناء البحرية والطيران، تبعا لسنة التخرج، مقارنا بالأرقام الواردة بالعينة.

عدد ضباط الجيش المصرى فى ١٩٤٨

سنة التخرج	المجموع	فى العينة	العينة كنسبة مئوية إلى المجموع
قبل ١٩٣٨	٥١٦	٤	٧ر
١٩٣٨	١٨٠	٤	٢ر٢
١٩٣٩	٦٣٠	١٩	٣ر -
١٩٤٠	٣١٥	٧	٢ر٢
١٩٤١	٩٠	٤	٤ر٤
١٩٤٢	٣٣٠	١٥	٥ر٤
١٩٤٣	٦٥	٣	٦ر٤
١٩٤٤	١٦٠	٢	٣ر١
١٩٤٥	١٤٥	٩	٢ر٦
١٩٤٦	٢٠٠	١٠	٥ر -
١٩٤٧	٥٥	صفر	صفر
١٩٤٨	٢٢٥	١٠	٤ر٤
المجموع	٣٠١٠	٨٧	٩ر٢

والتطور السنوى واضح فى الجدول. فكلما كانت الدفعة حديثة التخرج - حتى عام ١٩٤٦ - زادت نسبة الإصابات. وتتزايد نسبة الضباط العاملين بالجبهة من رتبة الصاغ فأقل، مقارنة بالرتب الكبيرة. وبحلول صيف ١٩٤٨، كان معظم الضباط من دفعة ١٩٣٩ برتبة الصاغ، ومعظم دفعات ٤٠-١٩٤٢، برتبة اليوزباشى. وقد سبق لنا مناقشة وضع دفعتى ١٩٤٧، ١٩٤٨.

إن الاختبارات والمقارنات العديدة التى طبقناها على العينة تبين أن قائمة القتلى تعد عينة ممثلة لمجمل سلك الضباط المصرى فى رتبه الصغيرة والمتوسطة فى ١٩٤٨. وهى بذلك تعبر عن أربعة أخماس سلك الضباط خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكى وعن مجمل هذا السلك فى السنوات الأولى للجمهورية، وعن جميع الضباط من الرتب المتوسطة والكبيرة فى الستينيات.

اقارب ضباط العينة حسب الوظيفة والطبقة الاجتماعية

الطبقة الشريحة / الوظيفة	الدنيا			الوسطى			العليا			المجموع	النسبة
	الأدنى	الأوسط	الأعلى	الأدنى	الأوسط	الأعلى	الأدنى	الأوسط	الأعلى		
موظفون (من الدرجات الصغرى والمتوسطة)			٨	٥٦	٤٠	–	–	–	–	١٠٤	٣٠
الضباط			–	١٨	٢١	١٤	٩	٤	١	٦٧	٢٠
الجامعيون			–	٩	٣٢	٦	٣	٢	–	٥٢	١٥
حملة الألقاب واعضاء البرلمان			–	–	–	٨	١٢	٦	٣	٢٩	٩
موظفون كبار			–	–	١٠	١٠	٥	٢	–	٢٧	٨
تجار ومقاولون			٣	١٠	١٣	١	–	–	–	٢٧	٨
اثرياء الريف			–	٢	٧	١٣	٢	–	–	٢٤	٧
كبار ملاك			–	–	–	١	٤	٢	١	٨	٢
رجال دين			١	٢	١	١	–	–	–	٥	١
المجموع			١٢	٩٨	١٢٥	٥٤	٣٥	١٦	٥	٢٤٥	
النسبة			٣	٢٩	٣٦	١٦	١٠	٥	١		١٠٠

الأصول الاجتماعية :

تقدم العينة تفصيلات عائلية واجتماعية عن ٥٤ ضابطا من ٨٧.. أى بنسبة ٦٢٪ من العينة. ومن الواضح أن معظمهم ينتمى إلى أسر ميسورة أو من أسر ضباط. والتساؤل الذى يثور الآن هو ماإذا كان هؤلاء الضباط ينتمون جميعا، وبدون استثناء، إلى نفس الشريحة الاجتماعية. فمعظم البيانات الخاصة بعائلاتهم مصدرها إعلانات الوفاة بالأهرام، وربما كان الضباط الآخرون من أسر أفقر ليس من عادتها نشر الإعلانات بتلك الجريدة. ولكن يمكننا أن نقرر أن الحقيقة ليست كذلك. وأحيانا، كما فى حالة رقمى ٨، ٤٤، فإن العائلات تنشر النعى دون ذكر أسماء أو وظائف أفراد الأسرة. كما أن المعلومات التى جمعناها حول الأصول العائلية والاجتماعية ليس مصدرها الوحيد إعلانات الوفيات. فهناك ١٦ ضابطا من أفراد العينة لم يكن لهم نعى، وحصلنا على معلومات مهمة بشأنهم من مصادر أخرى، سبعة منهم (أرقام ١١، ٢٦، ٢٧، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٧٧) من سلاح الطيران. وجميع ضباط الطيران من أسر ميسورة وعلى قدر كبير من التعليم. وهناك أربعة آخرون (٢٩، ٤٨، ٦٨، ٧٠) من ضباط الفرسان (المدرعات)، وهو سلاح ممتاز وضباطه من «ابناء الذوات». أحدهم (رقم ٤٨) تلقى تعليمه بانجلترا قبل الالتحاق بالجيش. أما بقية المجموعة، فمن بينهم طبيب (رقم ٥٤) ومهندس (١٦) وابن لأحد البكوات (رقم ٤٠) وقريب لأميرالاى (رقم ٤٥) وابن لأحد كبار ملاك الأراضى (رقم ٣٥). وهكذا، يتضح أن غياب النعى ليس دليلا على الحالة.

من ناحية أخرى، فإن طبيعة المعلومات المتوافرة لدينا لاتمكننا من تحديد المكانة الاجتماعية لجميع الأقارب الأحياء للضباط، أو أى منهم، تحديدا دقيقا. كما أن هناك قدرا من المبالغة ينبغى أخذه فى الاعتبار. فالقريب المذكور فى النعى على أنه تاجر، يمكن أن يكون من صغار أصحاب المحال. وهناك كذلك وجهات نظر أخرى ترى أن تصنيف الأقارب لايمكن أن يكون دقيقا، لامن حيث المكانة والوضع الطبقى، ولا من حيث الانتماء المهنى. فالطبيب، على سبيل المثال، الحاصل على درجة الدكتوراه، ويحمل لقب بك ورتبة الاميرالاى بالخدمات الطبية، يمكن أن يدرج ضمن «الجامعيين» وضمن «الضباط»، أو مع حملة الالقاب، مثل باشا أو بك. وفى مثل تلك الحالة، فقد اتبعنا قاعدة للتصنيف تقضى باختيار الصفة التى تسمح بأقل التباس ممكن.

ويمكن تقسيم أقارب الضباط حسب الوظيفة والطبقة الاجتماعية، إلى تسع مجموعات. تتكون المجموعة الأكبر من الموظفين ذوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة، بما فيهم المدرسون. فمن بين ٣٤٥ قريبا لـ ٥٤ ضابطا، هناك ١٠٤ موظفين أقارب لـ ٣١ ضابطا وتضم هذه المجموعة موظفين بالحكومة ومستخدمين، إلى جانب مستخدمين بالتجارة.

والمجموعة الثانية تتكون من ضباط الجيش، وتضم عددا كبيرا من كبار الضباط، وبعض ضباط البوليس. وتشمل هذه المجموعة ٦٨ قريبا لـ ٢٩ من ضباط العينة.

ويحتل الجامعيون، من الأطباء والمحامين والصيادلة، المكانة الثالثة.. ٣٠ قريبا لـ ٣٠ ضابطا. والحقيقة إن عدد الجامعيين أكبر من ذلك، حيث إن بعضهم يجئ ضمن كبار الموظفين، مثل القضاة، والبعض الآخر ضمن ضباط الخدمات الطبية.

وتتكون المجموعة الرابعة من حملة الباشوية والبكوية بدون الصفة الوظيفية، وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ. وعدد أفراد هذه المجموعة ٢٩ قريبا لـ ١٩ ضابطا.

ويأتى بعدهم كبار الموظفين : ٢٧ قريبا لـ ٢٠ ضابطا.

ويساويها فى العدد مجموعة التجار والمقاولين، وإن كان الـ ٢٧ شخصا أقرباء لـ ١١ ضابطا فقط.

والمجموعة السابعة هم «أعيان الريف» من العمد والمشايخ، وتشمل ٢٤ قريبا لـ ١٧ ضابطا.

وفى المرتبة الثامنة يأتى كبار الملاك، بالرغم من أنها ليست أكبر الشرائح فى مصر. وتضم ٨ أقارب لـ ٥ ضباط.

أما أصغر المجموعات فهى رجال الدين المسلمين، ولاتضم سوى ٥ أقارب لـ ٤ من الضباط.

إضافة للتقسيم حسب الوظيفة، فقد حاولنا تقسيم أقارب الضباط حسب الطبقات والشرائح الاجتماعية. ومن الواضح أن هذا التقسيم لا يمكن أن يكون دقيقا، لكن الصورة العامة التى يقدمها لنا تعكس الواقع الاجتماعى.

ووفقا لهذا التصنيف، فإن أكثر من ثلث أقارب الضباط ينتمون إلى الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة، وأكثر من الثلث بقليل ينتمون إلى الشريحة الدنيا من نفس الطبقة، وحوالى الربع إلى الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة والشريحة الدنيا من الطبقة العليا. وهناك نسبة أصغر تنتسب إلى الشريحة العليا والوسطى من الطبقة العليا، والشريحة العليا من الطبقة الدنيا.أما جماهير الطبقة الدنيا التى تمثل أربعة أخماس الشعب المصرى، فهى غير ممثلة على الإطلاق.

وطبقا لتصنيف آخر، فإن حوالى ثلثى أقارب الضباط (٢٣١) ينتمون إلى تلك الشريحة الاجتماعية من المستخدمين العاملين نظير الأجر (جميع الموظفين والكتبة، والضباط، ورجال الدين، وحوالى نصف الجامعيين). ومعظم الباقين (١١٤) يعيشون على الريع، وغالبا عوائد الأرض الزراعية. وهؤلاء ليسوا اعيان الريف وكبار الملاك على وجه الحصر. فغالبية الذين اصبحوا من البكوات والباشوات، واعضاء البرلمان أو مجلس الشيوخ، وكبار الضباط، صاروا من ملاك الأراضى أيضا، وكذلك الحال بالنسبة للناجحين من المحامين وأصحاب المناصب الجامعية. وأقل المجموعات تمثيلا بين أقارب الضباط هم كبار وصغار أصحاب الأعمال والمقاولون. وهم فى عينتنا التجار والمقاولون، وربما عدد قليل من الجامعيين، وحملة الألقاب

وأعضاء البرلمان. وبالرغم من تأكد المرء من أن الدخل يجئ فى بعض الحالات من مصادر مختلطة - جزئيا من الأجر، ومن الملكية أو الأعمال فى أجزاء منه - فمازالت العلاقة بين أنواع الدخل المتعددة وأصول عائلات الضباط واضحة للغاية.

ولهذا التصنيف مغزى كبير. فالضباط أنفسهم ليسوا فقط مستخدمين بأجر، وإنما لهم أيضا - عبر مصالح اجتماعية وعائلية - صلات قوية ومتعددة مع الموظفين والمستخدمين الآخرين العاملين بالأجر، والجامعيين وأصحاب الملكيات المتوسطة. وللقليل منهم علاقات بكبار الملاك، من ناحية، ومن ناحية أخرى بالمجموعات الرأسمالية بالمعنى الصحيح للكلمة.. أى مع رجال الصناعة والحرفيين والتجار.

وهناك أيضا دلالة يعتد بها لحقيقة أن الروابط بين الضباط ورجال الدين الإسلامى كانت محدودة بالفعل. فبالرغم من أن المشايخ والأئمة فى مصر أكثر عددا من الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم من الجامعيين مجتمعين، إلا أن أصحاب التعليم الحديث ممثلون بين أسر الضباط بأكثر من عشرة أضعاف أصحاب التعليم الإسلامى التقليدى*. فالعقلية التحديثية عند سلك الضباط المصرى هى، على أية حال، صفة غير جوهرية.

والضباط الثلاثة فى العينة من أبناء وأحفاد الباشوات (أرقام١، ٣، ٢٧) كانوا أيضا من أبناء عائلات الضباط، وكبار ملاك الأراضى من أقارب الضباط هم أيضا من عائلات ضباط، والحقيقة إن هذا هو السبب فى حيازتهم للملكيات. وأكبر مثال على ذلك هو على شاكر (٥٧) من عائلة «الروبى» الشهيرة. فمؤسس الأسرة، «على باشا الروبى»، المولود عام ١٨٣٥ تقريبا، التحق بالجيش كنفر فى خمسينيات القرن الماضى. وفى السبعينيات نجده يحمل رتبة الأميرالاى. ثم أصبح قاضيا بعد ذلك. وأثناء تمرد «عرابى»، عاد إلى الجيش ليلعب دورا رئيسيا فى الحركة الوطنية، ويرقى إلى رتبة اللواء. وبعد هزيمة الحركة، حكم عليه بالنفى إلى اريتريا والسودان، حيث مات فى ١٨٩١. وقد تركزت ممتلكات العائلة التى كونها فى الفيوم، حيث ولد. وقد حققت الأسرة المكانة والثروة عن طريق الجيش والخدمة العسكرية. وكانت كلما زادت ممتلكاتها ضعفت روابطها بالجيش، وقل عدد الضباط فى الأسرة.

كذلك، فإن العينة تلقى الضوء على وضعية الأسلحة المختلفة للجيش المصرى. فهى تؤكد وتعطى الأمثلة على المكانة الخاصة والتشريف الذى يلقاه سلاح المدرعات، الذى كان يسمى حتى الخمسينيات بسلاح الفرسان، وكذلك سلاح الطيران. وهناك ثلاثة من ضباط العينة من

---

* تغير ذلك بعد عام ١٩٥٢. فهذه كانت سياسات نظام حكم ملكى إقطاعى قبل يوليو ١٩٥٢. فقد أحدثت مجانية التعليم آثارا جديدة فى شرائح الطلاب الملتحقين بالكلية الحربية.

* كانت هناك قوانين تعفى طلاب الأزهر وحفظة القرآن وأباؤهم غالبا من رجال الدين، من التجنيد، ولاتسمح بدخول أبنائهم الكلية الحربية.

أبناء أميرالايات الجيش. اثنان منهم (١، ٥٧) بسلاح الفرسان، والثالث (٦٦) من سلاح الطيران. وأحد اثنين من أبناء أعضاء مجلس الشيوخ (رقم ٩) من الطيران، والآخر (رقم ٥٩) بالمشاه. وكان ابن المسئول عن إدارة ممتلكات إحدى أميرات الأسرة المالكة (رقم ١٨) ضمن ضباط المدرعات. أما الشاب الذى كان أبواه قادرين على إرساله للدراسة بمدارس انجلترا (رقم ٤٨)، فقد قبل، عند التحاقه بالجيش، بسلاح المدرعات. وهكذا، فإن هناك أربعة من بين السبعة المتميزين بسلاح المدرعات، واثنين بالطيران، وواحد بالمشاه. ومن بين الـ ٨٠ المتبقين من العينة، هناك ٦٠ ضابطا موزعين على وحدات المشاه والمدفعية والمهندسين، و ١٠ بالمدرعات، و ٨ بالقوات الجوية، و ٢ بالخدمات الطبية وبذلك، فإن ٨٦٪ من أبناء أكثر الأسر تميزا بالمدرعات والطيران. بينما نسبتهم فى بقية الأسلحة هى ٢٢,٥٪ فقط.

استنتاج:

إن القصور فى العينة، كميا ونوعيا، واضح. إلا أن البيانات الشخصية حول العديد من الضباط الآخرين فى نفس الفترة لاتختلف عن الصورة التى تلقيناها من مراجعة وتحليل مجموعة العينة، بل تؤكدها.

وباختصار، فإننا ينبغى أن نشير إلى الآتى :

إن الضباط المصريين اثناء حرب فلسطين، كانوا فى معظمهم، من ابناء العائلات الميسورة، والبعض منهم من الفئات العليا الغنية، والبعض الآخر من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة المتوسطة. وينتمى معظمهم إلى أسر يعتمد دخلها على الأجر، كما جاء العديد منهم من أسر يعتمد دخلها على الريع، وخاصة من ايجارات الأراضى، ومن عائلات يعمل أفرادها بالمهن الحرة، بينما تنتمى قلة منهم إلى عائلات من الرأسماليين ورجال الصناعة والأعمال. ولم يكن بينهم أى ممن ينتمون إلى «أرستقراطية» أعلى السلم الاجتماعى فى مصر، كما لم يكن بينهم من ينتمى إلى الجماهير العريضة فى الريف أو المدينة.

إن شريحة الأصول الاجتماعية للضباط تغطى مساحة عريضة. لكن هذه المساحة لاتشمل أكثر من ٢٠٪ من سكان البلاد.. مجموعة يعلو مستوى معيشتها كثيرا على مستوى الـ ٨٠٪ الباقية من الشعب.

ب – رتب الضباط العرب

الرتب الموحدة (١)	مصر حتى ١٩٣٩، ومن ٥٢–١٩٥٧ والسودان حتى ١٩٦٦	مصر من ٤٠ – ١٩٤٢	القوات الجوية المصرية حتى ١٩٥٨	سوريا حتى ابريل ١٩٥٨
ملازم	ملازم ثان	ملازم ثان	طيار ثان	ملازم
ملازم أول	ملازم أول	ملازم أول	طيار أول	ملازم أول
نقيب	يوزباشي	نقيب	قائد سرب	رئيس
رائد	صاغ	عميد ثاني	قائد اسراب	رئيس أول ٤
مقدم	بكباشي	عميد	قائد جناح	مقدم
عقيد	قائمقام	قائمقام	قائد لواء جوى	عقيد
عميد	اميرالاى	اميرالاى	قائد فرقة جوية	زعيم
لواء	لواء	لواء	قائد اسطول جوى	لواء
فريق	فريق	فريق		فريق
فريق أول٢	سردار٣	–		–
مشير	مشير	مشير		مشير

الرتب الموحدة	لبنان	العراق حتى ابريل ١٩٦٤	العربية السعودية ملازم ثان	الأردن حتى ١٩٥٦	الأردن من ١٩٥٦
ملازم	ملازم	ملازم ثان	ملازم أول	ملازم ثان	ملازم ثان
ملازم أول	ملازم أول	ملازم أول	رئيس	ملازم أول	ملازم أول
نقيب	نقيب	رئيس	وكيل قائد	رئيس	رئيس
رائد	مقدم	رئيس أول	قائد	وكيل قائد	رئيس أول
مقدم	عقيد	مقدم	عقيد	قائد	مقدم
عقيد	زعيم	عقيد	زعيم	قائمقام	عقيد
عميد	زعيم أول ٥	زعيم	لواء	زعيم	زعيم
لواء	لواء	امير لواء	فريق ثان	امير لواء	امير لواء
فريق	فريق ٥	فريق	فريق أول	فريق	فريق
فريق أول	–	عميد			فريق أول ٢
مشير	–	مشير			مشير

ملاحظات:

١- يبدو ان الاتجاه العام فى الجيوش العربية المختلفة هو تعميم الاسماء الموحدة للرتب تدريجيا. وقد بدأ استخدام الرتب الموحدة فى ابريل ١٩٥٨ فى جيش الجمهورية العربية المتحدة وظلت مستخدمة فى جيوش سوريا ومصر حتى بعد الانفصال السورى فى ١٩٦١. وفى ابريل ١٩٦٤، بدأ استخدامها فى الجيش العراقى، وفى أكتوبر ١٩٦٦ فى الجيش السودانى.

٢- منحت رتبة الفريق أول فى مصر فقط فى يناير ١٩٦٤؛ كما ترد فى القائمة الاردنية الرسمية للرتب الصادرة فى يوليو ١٩٦٦، ولكن ليس هناك ضابط يحمل هذه الرتبة.

٣- سردار ليست رتبة وإنما هو لقب القائد الأعلى للجيش المصرى فيما بين ١٨٨٣ - ١٩٢٤، والذى كان بريطانيا فى العادة.

٤- لم تظهر هذه الرتبة إلا فى ١٩٥٢.

٥- رتبة زعيم اول وفريق موجودة من الناحية النظرية فقط.

١- Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, princeton 1963, 253.
٢- نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.
٣- نفسه، ص ٥١.
٤- الحياة، ٢١ يوليو ١٩٦٣.
٥- S.E. Finer, The Man on Horseback, London 1962, 237.
٦- The Earl of Cromer, Modern Egypt, London 1908, vol. 1, 427.
٧- Quoted in Hugh Tinker, Ballot Box and Bayonet, London 1964, 11.
٨- إذاعة القاهرة، ٧ نوفمبر ١٩٦٠.
٩- J.M. Gilbert, Nuremberg diary, New York 1961, 59.
١٠- أحمد ابو الفتح، جمال عبد الناصر، بيروت (١٩٦٢؟)، ص ٢٥٧، في الفرنسي: Ahmed Abul-Fath, L'Affaire Nasser, Paris 1962, 239.
١١- محكمة الشعب، محاكمة المحكمة العسكرية الخاصة، ص ١٨، بغداد ١٩٦٢، ص ٧٢٣٩.
١٢- انور السادات، قصة الثورة كاملة، القاهرة ١٩٥٦، ص ٨٥-٨٦.
١٣- Finer, 196.
١٤- H.J. Andel, "Agyptische Opposition Gegen Nasser", Aussen politik, Freiburg 1 Br., January 1966, 46.
١٥- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London 1961, 239.
١٦- Ibid., 360, 456; Darkwart Rustow, "The Army and The Founding of the Turkish republic", World politics, princeton, July 1959, 235, 550.
١٧- Heinz Tillman, Deutschland Araberpolitik im Zweiten Weltfrieg, Berlin 1965, 440.
١٨- ورد في Philip K. Hitti, History of the Arabs, London 1943, 139

الفهـــرس

القسم الرابع

القسم الخامس

القسم السادس

الخاتمـــة

ملاحـــــق

رقم الايداع : ٧٣٥٥ / ١٩٩٠

I.S.B.N 977.5140.03.1

الفجر للطباعة والنشر والتوزيع

مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ١م

تليفون ٣٦٢٩٨١ - ٠١٥



ضباط الجيش
في السياسة والمجتمع العربي

يقدم هذا الكتاب واحدا من أهم الانجازات الفكرية تعبيرا عن المنظور الصهيونى فى رؤيته للعقل والتاريخ العربى المعاصر، وأكثرها شمولا فى التناول، من خلال تناوله بالتفصيل لتاريخ الانقلابات التى شهدها المشرق العربى.. ٣٧ انقلاباً ومحاولة انقلاب شهدتها مصر وسوريا والعراق والاردن ولبنان واليمن والسودان على مدى ثلاثين عاما، ابتداء من انقلاب بكر صدقى فى العراق عام ١٩٣٦، وحتى عام ١٩٦٦، وهو يتعرض للتكوين الفكرى للضباط الذين قادوا تلك الانقلابات منذ بدء عملهم السرى وتطوره بعد وصولهم إلى الحكم، وكذلك انجازاتهم. ويتناول الكتاب- ضمن موضوعات أخرى كثيرة- التطور التاريخى لسلك الضباط العرب فى البلاد محل البحث، والتأثير العثمانى والتركى على نشأته الأولى. ويفرد فصولا خاصة لمناقشة افكار القادة العرب من الضباط من أصحاب الرؤى المتكاملة.. «الصباغ» فى العراق.. جمال عبدالناصر.. أفكار «البعث». ويعقد عددا من المقارنات بين انقلابات المنطقة وانقلابات مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرقى آسيا. ويختتم الكتاب بدراسة تتناول ٨٧ ضابطا من شهداء ١٩٤٨، فى محاولة للوصول إلى الاصول الاجتماعية والعائلية لسلك الضباط العربى.

إن القراءة النقدية لهذا الكتاب مهمة للغاية بالنسبة للمهتمين بالصراع العربى الاسرائيلى، ودارسى التاريخ والعلوم الاجتماعية، والمهتمين بالسياسة، والمثقفين بشكل عام.